

مقدمة عامة

أكيد أن المجال الترابي المغربي عرف بفعل سياسة الاستعمار تحولات عميقة أثرت على مفهوم الوطنية وعلى المفهوم التنموي، وازدادت اختلالا بعد الاستقلال نظرا للإشكالية المترتبة في النموذج المتبع في السياسات العمومية، مع العلم أنه كان من الضروري أن تتبنى بلادنا منذ أن استقلت سياسة اجتماعية واقتصادية تتجاوز بها مختلف الإكراهات التي ورثتها من الاستعمار الفرنسي والتي مازلنا نعيشها اليوم. فالنموذج المعتمد أبان عن خضوعه لآليات المراقبة على التنمية، ومسألة الثقة بين مختلف الفاعلين، وكرست مقاربات سياسوية انبنت على معدلات احتسابية يطبعها الهاجس الأمني والعمودية السياسية.

إذ نلاحظ بنوع من المسافة، وبغض النظر عن المرحلة التاريخية المعنية (1956-1999)، "أن ضبط المجال الترابي ومراقبة سكانه كانتا بالمغرب عبر مختلف تطوراتهما، قاعدة السياسة العامة، ولا سيما منذ قرن. إذ كانت هذه الفكرة هاجسا يورق أنظمة الحكم التي تعاقبت عليه، لدرجة أصبحت معها المسألة الترابية حجر الزاوية في كل تدخل من تدخلاتها، إلى حد أن العامل السياسي هو الذي تحكم في إدارة المجال الترابي، لأسباب متناقضة أحيانا وعلى حساب تنمية البلاد وتجديد بنياتها بعمق"¹، الشيء الذي جعل السلطة غير متخوفة من النخبة الوطنية فيما يخص القرار السياسي. وعليه، ظل التفكير في القضايا المحلية لا يتضمن التزامات فورية تقوي من أداء النخب المحلية وتحقق طموحات المواطنين.

لكن هذا لا يمنعنا أن نقول أن المغرب قد بدأ مرحلة جديدة في سياساته وإستراتيجياته التنموية منذ سنة 1999، وقد اتضح هذا الانفتاح أكثر على المجالات المحلية، التي فرضتها تداعيات العولمة الاقتصادية والتحول السريعة التي شهدتها العالم، حيث بادرت الدولة إلى إعادة انتشار آلياتها وهيئاتها، بغية تجاوز الثغرات الهيكلية المرتبطة بمسلسل التعمير والتعمدين، من قبيل مسألة التخطيط، والإشكالات المرتبطة بالفقر والهشاشة والبطالة. هذا بالإضافة، إلى فك الحصار الذي ضرب على النخب الحضرية والمجتمع المدني لتدبير مشاكل المدن، بغية تقوية أدائهم الجماعي، والتفكير في أساليب جديدة للتمويل وتنويع الشركاء، لعلها تساهم في محاربة تخلف المجالات المحلية. هذه المبادرات وغيرها، الهادفة إلى احتواء المسألة الحضرية، شكلت فرصة جريئة في تاريخ السياسات الحضرية منذ استقلال المغرب. وقد استطاعت أن تحرك العديد من الاختلالات التي تعيشها المدن اجتماعية كانت، أو اقتصادية أو سياسية أو بيئية، وبدأ الاعتراف بأن المدينة تحتل موقعا هاما في سياسة إعداد التراب والبناء التنموي.

¹ - الناصري محمد، 2001 : « مراقبة المجال الترابي أو تنميته ؟ مآزق السلطة منذ قرن»، ضمن التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، ترجمة جلال الحكاوي، ص 15.

هذا التوجه، لم تنفصل حوله مدن الصحراء المغربية، فرغم تعامل الدولة مع الأقاليم الجنوبية منذ استرجاعها سنة 1975، بسياسات تعميرية وتجهيزية ساهمت في محاولة هيكلية مجالها، إلا أن نتائجها المجالية والمجتمعية، لم تكن لتختلف عما عاشته المدن بشمال المملكة، إن على مستوى التدبير أو على مستوى التسيير، وعلى هذا النحو فتحديد واقع إنتاج مدنها خلال العقدين الأخيرين تغير بدوره، كما هو الشأن بباقي المجالات المغربية، وذلك بتغير مقاربات الفاعلين المتحكمين تجاه إنتاج المدن، مما ساهم في تقريب دور الدولة من المجتمع الصحراوي، وقلصت من خلالها المسافات التي أفرزها الحقل الإيدولوجي الناتج عن إشكالية الصحراء المغربية وتداعياته السياسية والاجتماعية.

إن الحديث عن المدن الصحراوية وشبه الصحراوية، هو حديث عن خصوصية المدينة المغربية، عن إستراتيجياتها وتركيباتها الاجتماعية، وحقول تفاعلها وهويتها، بل هو حديث عن قواها السياسية والجغرافية، وعن خلفياتها وضوابطها، هي كذلك؛ المجالات التي اعتمدت عليها الدولة لبناء هيكلها وضمها المجالي بالصحراء، وتعزز هذا، بضخ الإمكانيات المالية الكبيرة وكثافة تدخلاتها، لاحتواء الاكراهات السياسية وتقوية الوحدة الوطنية، تمكنت من خلالها في ظرف زمني قصير، من إنتاج مدنا أضحت لها مكانة أساسية بالجهاز الحضري في المغرب، بل تعدت بعض المدن الكبرى من حيث الأهمية السياسية وأولوياتها. في مقابل ذلك، فترجع دور الدولة في تقوية الروابط الاجتماعية، وكوسيط بين مختلف العلاقات المتداخلة في إنتاج هذه المدن، حال دون تماسكها، ورسخت طابعها السياسي في كل السياسات العمومية، وفرضت إشكالية تتبع النخب المحلية والمؤسساتية، ومسائلتها في هيكلية المجالات الحضرية بالصحراء.

تبعاً لهذا، فإن معرفة الصعوبات التي تواجه المدن شبه الصحراوية والصحراوية أنيا ومستقبلا، تقتضي تعريفا شموليا ونوعيا للظروف التاريخية التي عايشتها، والخصوصيات المتفردة لكل مدينة على حدة، فضلا عن أسسها الأنثروبولوجية التي ساهمت في تشكيلها وبناء كيانها الاجتماعي. هذه المنطلقات تطرح نفسها كضرورة منهجية أكيدة للتعامل مع هذه المدن في السياسات العمومية، التي تؤدي لإستخلاص الصلة الرابطة مع محيطها السياسي والاجتماعي والثقافي، والتي لا يمكن الاستغناء عنهم لصالح المحدد الاقتصادي فقط، الذي قد يرهن المدن لصالح الصراعات والخلافات، وتُبْعْدها عن وظائفها الترابية، التي أصبحت اليوم ضرورة قبل أي وقت مضى. قد يبدو لهذا الطموح إكراهات، لكنه لا يتطلب جهدا في فهم واستيعاب عناصره المجالية والمجتمعية، خاصة أنه يشمل تحديات سياسية تقتضي تدبير الوضع الحالي لكسب التوجهات المستقبلية.

أهمية الموضوع وراهنيته

ترجع أهمية موضوع " جيواستراتيجية مدينة كلميم: بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي " إلى كون قضايا التنمية الترابية بالمجالات شبه الصحراوية والصحراوية، تشكل شأنا عاما لدى مدبري المسألة التنموية ببلادنا، وتعد الأشواط المهمة التي قطعها المغرب في إنتاج هذا المجال، والظروف التي واكبت إنتاجه، ذا راهنية كبيرة اعتبارا للمحيط السياسي الذي يكتنفها، واعتبارا لخصوصية مجتمعها القبلي، فإن مختلف التحولات التي شهدتها هذه المجالات، تستدعي البحث عن الأسباب التي ميزت دينامية المجال الصحراوي بشكل عام، والمجال شبه الصحراوي بشكل خاص، من خلال تشخيص الظاهرة المدروسة وتفاعلاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

السياسات العمومية التي تعنى بالمجالات شبه الصحراوية والصحراوية، ذات توجه سياسي من منظور التنمية الترابية ببلادنا لعدة اعتبارات، أهمها الدور الذي تقوم به بعض المدن كحلقة مؤثرة في المنظومة الترابية والمشروع السياسي الذي تراهن عليه الدولة بالأقاليم الجنوبية، وهو دور كامن في خلفيات منطق إعداد التراب الوطني، الذي تحكمه ظروف أمنية تتجلى مجاليا في السياق الإقليمي وراهناته السياسية، لكنها في نفس الوقت تحكمها ظروف تنموية جديدة، تهم قضايا التعمير والاقتصاد الجهوي والبعد السياسي، مما يجعلها تحتاج إلى إطار تفسيري لمحاولة فهم واقع هذه التحولات وأبعادها وخلفياتها.

فراهنية الموضوع إذن، مرتبطة بشكل دقيق بثلاث عناصر جوهرية؛ يتجلى الأول في البعد المجالي وعناصره السياسية، والثاني في دراسة مسألة إنتاج المجال الحضري وعلاقتها بالفاعلين، أما الثالث فهو مرتبط بالخيارات الجديدة للدولة لتنظيم المجال، كالجهوية المتقدمة ودورها في إدماج المدينة في المحيط الوطني والدولي. هذه العناصر تشكل أرضية مناسبة لتحليلها وتداولها، بهدف إبراز راهنيتها ومحاولة فهم المدينة شبه الصحراوية، وتم فصلها حول القضية الوطنية مجتمعا ومجالا من خلال حالة مدينة كلميم.

دوافع إختيار الموضوع

إن إختيارنا لموضوع "جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي"، لم يأت بمحض الصدفة، وإنما فرضته ضرورات أهمها السياق الجديد لتعامل الدولة مع الصحراء المغربية، وذلك بتبنيها لنموذج تنموي "يسعى إلى إرساء سياسة جديدة لهيكلية المجال، وإعادة تركيز دور الدولة في

وظائفها كمنظم ومدعم للخيار الإستراتيجي الرامي إلى تحويل هذه الأقاليم إلى فضاء ملائم، لبروز مدار محوري اقتصادي لخدمة السلام والاستقرار².

وعلى هذا الأساس، جاء إختيار هذا الموضوع، للمساهمة في النقاش الأكاديمي الذي يهتم المجال شبه الصحراوي والصحراوي، وكاستجابة إلى محاولة فهم كلميم كنموذج لأحد أهم مدن الأقاليم الجنوبية، باعتبارها مكون أساسي في الجهاز الحضري الصحراوي. كما تأتي دراسة هذه المدينة كمحاولة للربط بين مجالها الحضري ومضمونها الاجتماعي وتأثيراتها الجغرافية والقبلية والسياسية، باعتبارهما محركان لدينامية المجال واشتغاله، وذا صلة لمحاولة فهم تموقع هذه المدينة ضمن القضية الوطنية، كونها موضوعا ذا رهانات مستقبلية جديرة بالدراسة والتحليل.

وما زاد من رغبتنا لطرق باب قضايا مدينة كلميم، وعلاقتها بديناميات المجال الصحراوي، هو كوننا جزء من المجتمع شبه الصحراوي كمجال محسوس ومعاش، ويحدونا التطلع إلى معرفة خصوصياته المجتمعية والمجالية، الشيء الذي يُشكل لنا دافعا وحافزا لإنجاز عمل يعكس مميزاته الجغرافية.

إشكالية البحث

تعتبر مدينة كلميم أحد المجالات المتميزة بالجنوب المغربي، نظرا لموقعها الجغرافي كحلقة وصل بين شمال المملكة وجنوبها، ونظرا كذلك لهويتها التاريخية المتجددة بالصحراء، من خلال مجالها الترابي واد نون، الذي تميز عبر فترات تاريخية عديدة بازدهار مبادلاته التجارية بين المغرب الصحراوي وإفريقيا جنوب الصحراء. دور مكن المدينة من إبراز أهميتها كمجال عبور رئيسي في الدينامية التجارية الإفريقية، غير أن أفول هذه الدينامية، والتأثيرات السياسية التي لحقتها منذ استرجاع الأقاليم الجنوبية، أثر على موقعها ووظيفتها المجالية والاجتماعية.

أدت هذه التأثيرات إلى إنتاج مجال حضري غير متجانس، تتجلى فيه أهم الإشكالات التي تعاني منها المدينة بصفة عامة، من خلال إشكالية تدبير السياسة الحضرية المحلية، وغياب رؤية تنموية واضحة التوجيه، صاحبها إشكالات عقارية وسياسية بين النخب والدولة، مما رهن تهيئة المدينة وحكامتها لعقود عديدة. إلا أنه وبفعل المقاربة الجديدة للدولة بالصحراء المغربية، بدأت المدينة تشهد تحولات سريعة أكثر شمولية، انعكست في بث الدينامية العمرانية والامتلاك العقاري، وتحسين ظروف العيش، وهو ما شكل منعطفا جديدا لتاريخ تدبيرها، عادت من خلاله إلى الواجهة في عدة قضايا تخص سياسات الدولة بالأقاليم الجنوبية، بالرغم من الظل السياسي الذي يكتنف المدينة الناتج من ناحية تداخل خصوصياتها السياسية

² - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013: «النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الجديد»، ص 104

القديمة وتحديات حاضرها، ومن ناحية أخرى، تشعب دور النخب الحضرية في بناء الدور الوظيفي للمدينة ومحيطها الجهوي.

تتأسس إشكالية هذا الموضوع إذن فيما يلي:

ما هو واقع ومستقبل مدينة كلميم في ظل التحولات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المتوالية التي طرأت وربطت بناء المجال شبه الصحراوي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للقضية الوطنية؟ ويمكن أن نفرعها إلى الأسئلة التالية:

- ما هي الدلالات النظرية والميدانية لاشتغال الجيوسياسية والجيوستراتيجية بكلميم (وادنون)؟
- ماهي الأسباب التي رهنّت المدينة لعقود عديدة قبل أن تنفتح عليها الدولة؟ وما هي نتائجها؟
- ما هي الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتحولات السريعة التي شهدتها مدينة كلميم؟
- إلى أي حد اتركزت إستراتيجية الدولة على النخب المحلية في خلق السلم الاجتماعي؟
- كيف تتعامل الدولة مع المسألة العقارية في بعدها النخبوي-الإثني بمدينة كلميم؟
- التمدين: مصيدة أم إستراتيجية لاخترق المجتمع شبه الصحراوي الإثني؟
- كيف يمكن اعتبار المدينة ركيزة للتنمية وفي نفس الوقت دعامة في اتجاه التنمية الترابية بالمجتمع شبه الصحراوي؟
- ماذا عن واقع المدينة ضمن تمفصلات التنمية الترابية والبعد الجيوسياسي والرهان الترابي للجهوية المتقدمة؟
- ما هي الأدوار الجيوستراتيجية التي يمكن أن تضطلع بها المدينة ومحيطها الجهوي في أفق التوجهات المستقبلية للدولة بالصحراء المغربية؟

فرضيات البحث

تعتمد هذه الأطروحة على فرضيتين أساسيتين وهما:

الأولى: يرجع رهن مجال كلميم جيوسياسيا لعقود عديدة، بالأساس إلى تموقعها داخل القضية الوطنية ومنظومة اشتغال نخبها عبر تنميّطات تأخذ تارة طابعا سياسيا وتارة قبليا وتارة أخرى عمودية.

الثانية: التحولات السريعة الأخيرة التي شهدتها مدينة كلميم، تندرج اليوم في أفق جيواستراتيجي لتنمية أقطاب الصحراء المغربية، والعمق الإفريقي والمشروع السياسي الذي تراهن عليه الدولة بالأقاليم الجنوبية.

المقاربة المنهجية

لقد أكدت الممارسة الميدانية للبحوث التي تعنى بالمجال الترابي، تطورهما على مستوى تناول الإشكاليات باختلافها الكمي والنوعي، وهو تطور ساعد على تجديد مواضيع البحث الجغرافي، سواء في مقاربة الضوابط المنهجية أو طبيعتها المدروسة، نجد تفسير هذا في تداخل الاختلالات المجالية وتعدد المتدخلين، مما أنتج مجالا خصبا لمناقشتها وتحليلها، من خلال مقاربات نقدية تجسد واقع المجالات تشخيصيا وإستشرافيا، وتقطع مع المقاربات القطاعية، التي لا تساهم في إبراز خصوصية الظاهرة المدروسة.

وعلى هذا الأساس، انبنى البحث على منهجية نسقية، تحيط بمختلف مكونات الظاهرة المدروسة، وبتفاعلاتها الوظيفية والقانونية والإدارية والسياسية والسوسولوجية، والجغرافية بطبيعة الحال، وهي مقاربة تشخيصية تهدف إلى تتبع مختلف الديناميات الداخلية والخارجية للمجال المحلي، وتتبع التحولات العميقة التي يشهدها المجال شبه الصحراوي على مستوى التمدين والتدبير والحكمة من خلال حالة كلميم، عبر الاعتماد على مناهج البحث الجغرافي، كالمنهج التحليلي لمعاينة خصوصيات المدينة وتحليل تفاعلاتها السياسية والاجتماعية، والمنهج الاستدلالي، للإجابة على الأسئلة والفرضيات التي انطلقنا منها، وكذا اعتماد منهج المقارنة بغية الإحاطة بإشكالية البحث خاصة أنها ذات صلة جوهرية بالقضية الوطنية وبمجالات جهوية مجاورة، كما ارتكز هذا العمل على المنهج التاريخي لمقاربة الموضوع تاريخيا بغية فهم عدة قضايا حالية. ولتفعيل هذه المنهجية اعتمدنا على تتبع مجموعة من المراحل العلمية، ساعدتنا على تكوين عمل مرجعي لعملية التحليل، من خلال تتبع الخطوات التالية:

■ ملأمة الببيلوغرافيا المعتمدة مع خصوصيات الظاهرة المدروسة.

وذلك بمأولة الإطلاع على رصيد كافي من المراجع المتوفرة، التي لها علاقة بقضايا التنمية الترابية بالمجال الحضري بصفة عامة، وبمجال البحث بصفة خاصة، كما تم العمل على الإطلاع على الدراسات والبحوث التي تناولت العلاقة القائمة بين التراب والبعد السياسي، من مقالات وبحوث أكاديمية، وتقارير، ليتسنى لنا معرفة دلالاتها العلمية وعلاقاتها بعلم الجغرافية، خاصة الجغرافية السياسية. وقد كانت الغاية الأساسية من جمع والإطلاع على هذه الببيلوغرافيا، هو التأموقع النظري وإبراز المدرسة الجغرافية التي نأبناها، وعلى هذا الأساس، حاولنا أن نقاربها وملأمتها نظريا مع المفاهيم المفتاح للأطروحة، وكذا بالاستدلال بها في التحليل الميداني.

على مستوى آخر، وحتى نأمكن من تقديم نتائج مقبولة لطبيعة الإشكالية، حاولنا أن نأتمد من جهة، على الدراسات الأجنبية حول الصحراء المغربية، خاصة الفرنسية بواذنون والإسبانية بالساقية الحمراء،

ومنها بعض الكتب التي طلبناها من مكتبة فرنسية بتنسيق مع المعهد الفرنسي بالرباط، ومن جهة أخرى، اعتمدنا على أبحاث ورسائل دكتوراه ساعدتنا في محاولة حثك الإشكالية، لما لها من أهمية في فهم المدن الصحراوية عامة وشبه الصحراوية بصفة خاصة.

■ جمع المعطيات الرسمية الإدارية.

وهي المرحلة الثانية، التي لجأنا فيها إلى المؤسسات العمومية والمصالح المركزية واللامركزية، للحصول على الوثائق والدراسات الرسمية، وقد رسمنا هذا على مرحلتين، الأولى؛ بجمع المعطيات وقراءتها، حتى نتضح لنا معالم الموضوع، والثانية؛ لتدعيم الخلاصات التي توصلنا إليها، وكذا التأكد من بعض المعطيات ذات الصلة بمجال البحث، وفي هذا الصدد تعتبر خلاصات الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2001، التي تضمنت ورشات حول الأقاليم الصحراوية، ثم مخرجات وورشات إعداد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2013، فرصة لنا للاطلاع على المشاكل والإكراهات التي تعاني منها المنطقة المدروسة، ثم بعض المداخل الأساسية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، ورغم ذلك، فقد شكلت لنا طبيعة الموضوع عائقا كبيرا للحصول على بعض التقارير الرسمية المباشرة بموضوع البحث، وهو ما جعلنا نعتمد على البحث الميداني كوسيلة لاستكمال نواقص المعطيات الرسمية.

■ البحث الميداني.

في هذا الإطار، حاولنا أن نعتمد في البحث الميداني، على ثلاث خطوات أساسية، وهي المعاينة والاستمارة الميدانية، ثم المقابلة. فبخصوص المعاينة الميدانية، وكوننا من مجتمع الدراسة، فقد عملنا على معاينة التحولات السريعة التي عرفها مجال كلميم خلال العقد الأخير، مقارنة مع فترة التسعينيات من القرن الماضي التي عايشناها، كما حاولنا أن نستطلع عن كثب هذه التحولات بالمجال الحضري كلميم، خاصة التعميرية منها، كالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى دينامية الفاعل المحلي سواء النخبوي أو المدني أو المؤسساتي في عدة قضايا تهم المدينة، علاوة على معاينة الإكراهات التي تحيط بالمدينة، وكذا طبيعة التواصل بين الفاعلين في اللقاءات التشاورية، والمجالس المنتخبة، وهذا كان ما بين سنتي 2015 و2018.

وفيما يخص الإستمارة الميدانية، فقد التزمنا بتوزيع وملا 626 استمارة بطريقة عشوائية، منها استمارات موجهة لمنتخبي المجلس الجماعي لمدينة كلميم للفترة الانتدابية 2016 و2021، من خلال محاولة تغطية 39 منتخب، إلا أنه وبعد ملأها، تم الاستجابة من طرف 33 منتخب، لتكون العينة الإحصائية التي تم اعتمادها 85% من مجموع المستجوبين، ثم استمارة موجهة لجمعيات المجتمع المدني، التي اعتمدنا من خلالها على استجواب 34 جمعية من أصل 1244 جمعية بمدينة كلميم، أي ما يمثل عينة

3 % من مجموع الجمعيات، كما عمدنا كذلك، على تعبئة 200 استثمار موجهة لشباب الفئات العمرية ما بين 25 و39 سنة³ اعتمادا على إحصاء 2014، مثلت لنا عينة إحصائية 0,7%. وبالنسبة للسكان المحلية، فقد اعتمدنا على ملء 356 استثمار موجهة بالأساس إلى أرباب الأسر الذي يصل عددهم 25 664 أسرة، موزعة بين المقاطعات الحضرية الإدارية الخمس بالمدينة، كما يمثل الجدول أسفله:

جدول رقم 1: حجم العينة العنقودية وتوزيعها على المجتمع الإحصائي بمدينة كلميم سنة 2016

المقاطعات الحضرية	الأحياء	عدد الأسر	مجموع الأسر بالمقاطعة	عدد الأسر المستجوبة	النسبة المئوية
المقاطعة الأولى	سيدي الغازي	1125	4612	70	20
	القصبة	934			
	الوحدة	369			
	التواغيل	836			
	للا مريم	297			
	الفنح	283			
	الفلاحة	302			
	الإداري	126			
	للا حسناء	340			
المقاطعة الثانية	أكويدير	568	4130	67	19
	الرزامة	367			
	تكنة	1740			
	الكرامز	143			
	أمحيريش	494			
	الرحمة	818			
المقاطعة الثالثة	القدس	957	5884	80	22
	الفداء	224			
	ولي العهد	248			
	باب الصحراء	761			
	السعديين	1597			
	المرابطين	1342			
	ابن رشد	642			
	الشهداء والسلام	113			
المقاطعة الرابعة	وادنون	753	2276	39	11
	المسيرة	1923			
المقاطعة الخامسة	تيرت العليا	2760	8362	100	28
	تيرت السفلى	1914			
	الرجاء في الله	1892			
	الموحدين	1186			
	الفيلة	455			
	الشام	155			
المجموع			25 664	356	100

المصدر: المديرية الجهوية للتخطيط بجهة كلميم وادنون، والإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014،

والاستثمار الميدانية، 2016

³- يصل عدد السكان ذات الفئة العمرية ما بين 25 و39 سنة بمدينة كلميم، ما مجموعه 28 553 نسمة، بتمثيلية تصل إلى 24,2 %، من مجموع سكان المدينة.

أما بالنسبة للمعينة الميدانية، ونظرا لشح المعطيات الإدارية التي تشير إلى الإكراهات السوسيوسياسية التي عاشها مجال الدراسة، فقد عملنا على عدة لقاءات تهم أعيان من جهة كلميم وادنون وجهة العيون الساقية الحمراء، فضلا، بالإضافة إلى بعض من الذين عايشوا عن كثب الأحداث التي شهدتها الصحراء المغربية خاصة سنة 1992 و1999 و2005 و2008، هذا دون أن ننسى مقابلات مع مسؤولين مركزيين، وأساتذة باحثين مهتمين بقضايا الشأن الصحراوي وشبه الصحراوي، وقد استغرقت هذه المقابلات ما بين 30 دقيقة إلى 3 ساعات، كلها أجريت ما بين 2015 و2018، بكل من مدينة الرباط، والدار البيضاء وكلميم والسمارة والعيون وأكادير، وسيدي إفني، مما ساهم في رصد العديد من الإشكالات التي لم يكن لتسنى لنا أن نفهمها لولا هذه المقابلات.

■ الصعوبات والإكراهات التي اعترضت بناء البحث.

لاشك أن أي عمل بحثي تعترضه صعوبات، قد تكون هذه الصعوبات مرتبطة بعوامل ذاتية أو مادية أو مرتبطة بشح المادة المعرفية، أو الوصول إلى المعلومة الإدارية، بالنسبة لهذا العمل المتواضع، فقد شكل لنا الموضوع نفسه عائقا، نظرا لطبيعة المعلومات الدقيقة التي يتطلبها، كما كانت صراحتنا في بداية بناء العمل مع المستجوبين، عائقا للوصول إلى المعلومة وتوضيح الرؤيا، مما جعلنا نضطر إلى عدم الإفصاح عن مضمون الموضوع الذي نشتغل عليه، حتى لا يتهرب المستجوب خاصة منه المؤسساتي والساكنة المحلية، ومنه كذلك المدني والنخبوي لكن بدرجة أقل. كما شكلت لنا، التحولات السريعة لمجال كلميم وادنون وتعدد البرامج وسرعة الأحداث، إكراهات في متابعتها وملائمتها مع منوال البحث الذي نسير عليه، ومع ذلك حاولنا أن نتابعها، رغبة في الوصول إلى النتائج التي نطمح إليها، التي لم تزدنا إلا إصرارا وعزيمة لمواصلة هذا العمل.

■ هيكل البحث

لقد اعترضتنا في بداية إنجاز الأطروحة، إكراهات منهجية عدة، نظرا لطبيعة الموضوع الشائكة، ومعطياته الجد متفرقة، وجدنا من خلالها صعوبة في تجميعها، كونها تلامس قضايا سياسية متعددة، حيث اضطررنا إلى الرجوع إلى تاريخ المجال من أجل فهم حاضره، عبر الاضطلاع على المراجع والقيام بالمقابلات، ولذلك كانت هيكلة البحث بالنسبة لنا صعبة لولا التوجيهات السديدة للدكتور المشرف في إعادة بنائها لأكثر من مرة، وعلى أساسها قمنا بترتيب هذا العمل من خلال مايلي:

فصل تمهيدي: يتطرق بالدراسة والتحليل إلى المفاهيم والنظريات التي توظف الأطروحة، مع التركيز على ملائمتها النظرية مع خصوصيات الإشكالية المدروسة، والإطار النظري الذي نتبناه.

القسم الأول : يتكون من فصلين لفهم طبيعة الإشكالية المدروسة، ويتضمن الفصل الأول؛ دراسة العوامل والأسباب الأساسية والثانوية للوضعية السوسيوسياسية لمدينة كلميم، فضلا عن نتائجها، كما تضمن هذا القسم، فصل ثاني؛ يبرز أهم التحولات السريعة التي شهدتها مجال كلميم، التي تندرج وفق سياق سياسي جديد برهاناته وتحدياته، وكذا مداخله الأساسية التي تميز طبيعة إنتاج هذا المجال.

القسم الثاني: وبدوره يتكون من فصلين، يتناول الثالث منه تقييم دور الفاعل المحلي في التحولات التي شهدتها مدينة كلميم خلال العقد الأخير، من حيث سياساته ومقارباته ورهاناته، أما الفصل الرابع والأخير، فقد حاولنا أن نبرز فيه تموقع مدينة كلميم ضمن التوجهات المستقبلية للدولة في تدبير الصحراء المغربية، وأقفا للتفكير، لدراسة الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها المدن شبه الصحراوية والصحراوية.

وأخيرا، **خاتمة عامة**، تضمنت أهم الخلاصات النظرية والميدانية الرئيسية المتوصل إليها في هذا العمل المتواضع.

فصل تمهيدي

التراب، الجيوسياسية والجيوستراتيجية:
البُعد المحلي والملائمة النظرية

مقدمة الفصل التمهيدي : التراب موضوع تعاريف

مما من شك أن مقارنة المفاهيم المؤطرة لأي عمل يُعد شرطاً ضرورياً وأساساً علمياً لكل بحث، فالبناء النظري قبل كل شيء هو قضية إبستمولوجية جغرافية تؤسس الركائز التي ينطلق منها بناء البحث، خاصة وأننا نتحدث عن مفهوم له مكانة بالغة الأهمية في حقل العلوم الإنسانية بصفة عامة وحقل الدراسات الجغرافية- الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة من قبيل "التراب"، وما يتناسل منه من مفاهيم إن على مستوى علاقته الوثيقة بأخرى "كالفاعل"، أو على مستوى الخصوصية الجغرافية للتراب، كالمجالات شبه الصحراوية والصحراوية بمميزاتها السياسية داخل التراب الوطني.

لذلك، نسعى من خلال هذا التحديد المفاهيمي، توضيح المفاهيم-المفتاح للأطروحة، من منظور جغرافي صرف مع استحضار تقاطعاته مع بعض العلوم الأخرى، كالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية، ليتسنى لنا أولاً؛ التعمق في محاولة رفع ضبابية اللبس الذي يعتري هذه المفاهيم سواء على مستوى بُعدها الشمولي أو المحلي، وثانياً؛ الوقوف بإمعان لكشف علاقاتها مع باقي المفاهيم المباشرة والغير مباشرة؛ التي تتحكم في إنتاجها كالتمثلات والهوية والبعد السياسي، والحدود، وأنواع الفاعلين، الشيء الذي يعطي للظاهرة- المجال خصوصية في دراسة مفاهيمها وملاءمتها نظرياً.

- فما هو التراب، ما هي المرجعية النظرية لهذا المفهوم؟
- كيف انتقلنا من المجال إلى التراب، من أين يستمد هذا الأخير مشروعيته في المجال الجغرافي؟
- ما هو الجهاز المفاهيمي الذي يحمله التراب في بُعده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟
- ماهي آليات اشتغال عناصر التراب والفاعل داخل النظام المجالي؟
- ما مفهوم التراب في إطاره الجيوسياسي والجيواستراتيجي بالمجال شبه الصحراوي المغربي من خلال حالة مدينة كلميم؟

I- التراب/ المجال الترابي: عودة للمفهوم ومكانته عند الجغرافيين

إن مفهوم التراب Territoire أو كما يحلو للجغرافيين المغاربة⁴ نعتة بالحيز الترابي أو الجغرافي، لم يكن وليد اللحظة، ولم يتم تداوله قديماً كما هو الشأن بالنسبة "للمجال" أو "المنطقة" أو "الإقليم". فكيف ما كان الحال شكل المجال Espace المفهوم الأكثر تداولاً في الحقل الجغرافي الكلاسيكي لعدة عقود ولا يزال، وقد استعمله العديد من المنظرين في مجموعة من الدراسات العلمية الجغرافية ذات المقاربة الحتمية

⁴ - نذكر هنا أنه رغم إجماع المترجمين على أن الكلمة الفرنسية التي تقابل التراب هي Territoire، إلا أنه نلاحظ أن استعماله غير موحد في مجموعة من الكتابات المترجمة لهذا المفهوم، حيث نلاحظ تارة يستعمل التراب أو المجال وتارة أخرى يستعمل الحيز الترابي أو المجال الترابي أو الحيز الجغرافي. على أن الفرق بين التراب والمجال في هذا الإطار حاصل. إذ أن الأول هو أكثر خصوصية من المفهوم الثاني، أما المفاهيم الأخرى كالحيز أو المجال الترابي، أو حتى المجال نفسه، فتظل في نظرنا الشخصي مرادف لكلمة التراب في أدبيات البحث الجغرافي.

الحديثة⁵ أو الإمكانية أو البشرية بصفة عامة⁶، ومن أهم هؤلاء الباحثين نجد Paul Vidal de La Blache مؤسس المدرسة الجغرافية الكلاسيكية بفرنسا (1845-1918)⁷.

منذ هذه الفترة أعطى الجغرافيون الأولوية للمجال على حساب الإنسان، كما حظي التفاعل بين المجال والإنسان بنقاش واسع لدى مختلف المدارس الجغرافية، حيث اختلفت الرؤى حول تعريفه ومكانته. فبالنسبة للمدرسة الماركسية L'ecole Marxiste اعتبرت أن المجال هو ذاك الامتداد الذي تتداخل فيه مجموعة من العلاقات الإنسانية والاقتصادية والبيئية، أي عنصر وظيفي يؤثر على الأنشطة البشرية وتمثلات السكان، وهو تعبير عن الحتمية الطبيعية⁸. وعلى الرغم من الإجماع الذي خصت به بعض المدارس⁹ مفهوم المجال، إلا أنه يمكن القول أن أولوية الإنسان كفاعل مؤثر في المجال والمجتمع لم تحض بمكانتها داخل المقاربة الجغرافية إلا بعد ظهور المدرسة السلوكية.

1- التراب : انفتاح جديد في الجغرافية البشرية

جاء التحولات المجالية التي عرفتتها مجموعة من الدول الصناعية إبان الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة أكثر من أي وقت سابق إلى تحليل الخصوصيات والصعوبات التنموية بشكل أدق، وتشخيص التعقيدات الاجتماعية للمجال الجغرافي، لاسيما أن هذه الإكراهات تجد تفسيرها من خلال مجموعة من العوامل التي تتداخل فيها معطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية، الأمر الذي يقتضي حولا تنطلق من واقع المجال المعاش للسكان. وهذا لا يفهم إلا عن طريق فهم الخصوصية العامة لاشتغال التراب داخل المنظومة المجتمعية والمجالية.

وقد واكبت هذه التحولات المدارس الجغرافية، خاصة المدرسة السلوكية في بداية الثمانينات، التي شكلت امتدادا للمدرسة الراديكالية، حيث ساهمت في تطور وبرز مفهوم التراب في الخطاب التنموي، من خلال الباحثين Samuel Yonkou و Antoine bailly و Pierre Géorge، وأصبح بذلك مفهوم التراب يتبوأ مكانته الجوهرية في مفاهيم العلوم الاجتماعية، بل من المفاهيم المركزية في دراسة القرب الجغرافي، الثقافي منه والسلوكي وفي تشخيص الظواهر المدروسة كميا ونوعيا.

⁵- يعتبر الألماني Friedrich Ratzel (1844-1904) مؤسس المدرسة الجغرافية الحتمية، ويعتبر كذلك من مؤسسي الجغرافية السياسية، من أهم مؤلفاته الجغرافية السياسية 1887.

⁶- يعد البريطاني Halford Mackinder (1861-1947) أحد مؤسسي مدرسة لندن للاقتصاد والرابطة الجغرافية، ويعتبر من منظري الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكية، من أهم كتبه "المحيط الجغرافي للتاريخ".

⁷- جغرافي فرنسي (1845-1918) كان له تأثير في تطوير المدرسة الجغرافية بفرنسا، ويعتبر مؤسس المدرسة الإمكانية، من أهم كتبه "أسس الجغرافيا البشرية".

⁸- مفهوم يحمل في طياته العديد من النظريات التي عرفتتها الفلسفة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وبالنسبة للحتمية الطبيعية، فيقصد بها تأثير المناخ والطبيعة في تشكيل المجتمعات.

⁹- المدارس التي حكمت البحث الجغرافي على مدى عقود عديدة، ونقصد هنا المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الراديكالية، ومدرسة الوضعية الجديدة.

1-1- التراب: أصوله وأبعاده

"يعود أصل مفهوم التراب إلى الكلمة اللاتينية *terra* و *territorium* ويقصد به الهيمنة على جزء من الأرض وتدييره من قبل السلطة التي تستنبط مشروعيته من مراقبة المجال"¹⁰، وفي الواقع أن مفهوم التراب حديث في المصطلحات المتخصصة في الجغرافية، إذ دخل رسميا المدرسة الفرنكوفونية سنة 1982 عبر لقاءات *Géo point* – حول ترابات الحياة اليومية *les territoires de la vie* – *quotidienne*"¹¹، "حيث بينت أنه استعمل لأول مرة في الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد المجالي"¹². ونتيجة لهذه الاستعمالات "وجدت المقاربة الجغرافية نفسها في التراب الآداة التحليلية لمختلف الظواهر المجالية من قبيل مسألة الهوية، والمراقبة، والاندماج، والانفصال، والمساواة، والتوزيع العادل للثروات وآليات إنتاجها"¹³. مما ساعدها بفضل الانفتاح على باقي التخصصات تعميق الدراسة في دلالة التراب، ومساهمة في القراءة الأقرب إلى فهم المجال الجغرافي بصفة عامة من مختلف الزوايا المؤسساتية، والاقتصادية والسياسية والاجتماعية"¹⁴.

للتراب أبعاد متعددة، ولمحاولة فهمه يقتضي الوقوف على مقاييسه المختلفة، فهو موضوع جغرافي بصفة أولية وذو طبيعة مزدوجة مادية وغير مادية، إذ تتداخل فيه مجموعة من العلاقات المباشرة وغير المباشرة (الذات، والتمتع، والسلوك، والذاكرة المشتركة، والصراع، والممارسة، والدينامية الزمنية...)، فضلا عن وسائل إنتاجها.

1-2- التراب كشكل من أشكال التملك

يحيل التراب في علاقته بالتملك بدراسة سلوك الحيوان، حينما يتعلق الأمر بتحديد ترابها والهيمنة عليه، كما يشير ذلك أصل المفهوم «Territorium» كما تمت الإشارة فيما سبق، وهو مجال مجتمعي متملك يجد تفسيره في بعدين أساسيين:

- تملك شيء مادي وهو أساس الجغرافية كمجال السكن والعقار والموارد¹⁵؛
- تملك غير مادي يعبر بصفة أساسية على الحدود، والشرعية التاريخية، والثقافية، والسياسية، والسلطوية...

¹⁰ - Histoire du territoire, URL : <http://www.hypergeo.eu/spip.php?article337>, (Consulté le 15-11-2018, 20h13)

¹¹ - LEVY J., & LUSSAUT M., 2003 : « Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés », Ed. Berlin, paris, p 907

¹² - GEBRATI F., 2004 : « La mobilisation des acteurs du développement local dans le haut atlas Marrakech », Thèse de doctorat en Géographie. Université Joseph Fourniers. J. F, p 11

¹³ - DI MEO G., 1998 : « Géographie social et territoire », Ed Nathan, paris, p 5

¹⁴ - DI MEO G., 1998, Idem. p 197

¹⁵ - BAILLY A., & FERRAS R., 1997: « Eléments d'épistémologie de la géographie », Ed Armand Colin, paris 120 p

من جهة أخرى، تظهر قوة تملك التراب في "الدفاع عن الشيء المملوك ضد كل مؤامرة كما هو الشأن عند سلوك الحيوانات"¹⁶، الشيء الذي يترجمه ما يسمى علميا بالسلوك الترابي، وعندما نتحدث عن هذا الأخير، فإننا نقصد الصورة الذهنية والفعل المجالي اللذان يكملان صورتها تبعا لجزيئات محددة كالوسط والمستوى الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والإيدولوجيا، والممارسة، والأفكار المسبقة. وفي هذه الحالة يمكننا أن نفهم السلوك والفعل وعلاقته بأشكال التملك، إضافة إلى الطريقة التي يمتلك بها كل فرد أو جماعة مجاله. "فانطلاقا من الصورة الذهنية تُتخذ القرارات عبر السلوك، فالممارسة ثم الفعل الترابي"¹⁷.

إن هذه المكونات المترابطة، تضيف على التراب جانبا جوهريا من شخصيته، فالتملك يعبر عن البعد العاطفي-الوجداني من طرف الفرد أو الجماعة، أي الدفاع عن التراب عبر الحقوق الشخصية والجماعية، كالتراث مثلا سواء كان ماديا أو غير مادي، مما يؤدي إلى بناء علاقة ترابية لها دلالة ضمن الجماعة المملوكة، ولا يمكن أن تنتج هذه العلاقة وتتقوى لبلوغ التملك إلا عن طريق عوامل متعددة أهمها البعد الزمني الذي ينتج مختلف هذه التفاعلات.

1-3- التراب والبعد الزمني: في اتجاه الذاكرة الترابية

"التراب هو نتاج للمجال و الزمان"¹⁸، فكل ما يدونه التراب يعبر عنه الزمان ويبين أهم المراحل والأشكال التي اتخذتها الأفعال الترابية التي يقوم بها الفاعل سواء كانت ايجابية أو سلبية. "فالتراب هنا خاضع لتحولات زمنية، تتأثر بالعناصر المكونة لها، حيث الدينامية الزمنية مزدوجة، منها دينامية طبيعية و أخرى بشرية، تؤثر على المظاهر المجالية للتراب، لذلك فالكثير من المظاهر المجالية موروثية وتتأقلم مع الظروف المستجدة"¹⁹.

تتجلى ظروف إنتاج هذه العوامل عبر عامل التاريخ الذي يعد عنصرا أساسيا في البعد الزمني، "فمن خلاله يحس الإنسان بالانتماء لترابه واكتساب الهوية والإحساس بالتجدر، فالزمن هو الذي يحول المجال إلى تراب"²⁰. لذلك نجد أن جميع المجالات الترابية les territoires التي نلاحظها تعرف تحولات متجددة، يلعب فيها عامل الزمن على مستوى الممارسات المجالية للمجموعات البشرية دورا

¹⁶ -DI MEO G., 1998, Op., Cit. p 43

¹⁷ -ROSSARD T., & WIEBER J- C., 1980 :« Essai de formulation systémique d'un mode d'approche du paysage», In Bulletin de l'Association des Géographes Français, N° 468, p 104

¹⁸ - GEBRATI F., Op., Cit. p120

¹⁹ - محابن عبد القادر 2010: «الجهة كمفهوم ترابي»، ضمن الجهوية بالمغرب، عرض، نقد واقتراح، منشورات مركز سوس للدراسات والأبحاث، ص 23

²⁰ - GEBRATI F., Op., Cit. p 122

منتجا ماديا أو غير مادي، وبالتالي فالعلاقات التي تربط الإنسان بالتراب مع الزمن تنتج أبعادا رمزية تكون وجدانية أو سياسية.

4-1- التراب والبعد الرمزي

"يرى Gumuchian H., أن التراب هو قبل كل شيء إعادة إنتاج واقعي، وهو بناء عن طريق صيرورة رمزية"²¹. والدلالة الرمزية هنا ليست بالسهل الممكن كما يُعتقد، فتكوينها داخل مجموعة بشرية يحتاج إلى فترة زمنية قد تمتد إلى عقود عديدة، كما تمت الإشارة إليه سابقا. ويُعتمد البعد الرمزي في بنائه على التمثلات Représentations التي يكونها الأفراد اتجاه تراب انتمائهم، لتتخذ تشكيلا جماعيا وصورة جماعية، الأمر الذي يفضي إلى بعد رمزي Symbolique والشعور بالانتماء L'appartenance، يكتسي عبرها التراب هذه القيم الناتجة عن أفعال اجتماعية، واقتصادية أو سياسية.

وبناء عليه، فالعلاقة بين التراب – الرمزي – التمثلات، هي تعبير عن صورة تراب ما، ولا يمكن الفصل بين هذا الثلاثي في متخيل الإنسان. "فالمقاربة عن طريق التمثلات تصبح حاضرة في الجغرافية، وهي مقاربة تأخذ بعين الاعتبار البعد الذاتي في العلاقة مع التراب، لأن المجال المعاش يحمل بالضرورة معاني وقيم فردية وجماعية"²².

ونشير كذلك، أن التمثلات الرمزية لم تعد تنحصر في الحدود الضيقة للقيم والمظاهر الرمزية و المجالية فقط، بل نجدها تستوعب أبعادا أخرى خاصة السياسية منها. فالسياسات الترابية على وجه الخصوص، تقوم بدور كبير في التأثير على تمثلات السكان اتجاه تراب ما أو فاعلين، أو لرهانات سياسية ذات نزعة انفصالية. "وفي هذه الحالة تبحث الدولة دائما عن استراتيجيات التنظيم المضادة والمندمجة التي يمكن من خلالها تقديم المعلومات حول المجموعة السكانية"²³، عبر مجموعة من الآليات كالإحصاء، والانتخابات، والحوارات الوطنية، وهي لعبة عقلانية Jeu Rationnel كما يعبر عنها Raffestin²⁴. أي شكل من أشكال المراقبة.

5-1- التراب – الموارد ومرتکز السلطة

عندما نتحدث عن التراب وعلاقته بالبعد السياسي، فإن تعاريفه تتخذ أشكالا متعددة، فهو يحيل على السلطة، والمراقبة، والسيطرة، والهوية السياسية، والموارد الترابية، وصراع الفاعلين، وتنظيم المجال،

²¹ - GUMUCHIAN H., 1991 : « Représentations et aménagement du territoire », Ed, Anthropos-Economica, Paris, pp 134 -143

²² - حسني مصطفى، 2008 : « إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش، ص ص 21-22.

²³ - RAFFESTIN CL., 1980 : « Pour une géographie du pouvoir », Ed, Litec paris, p 59.

²⁴ - RAFFESTIN CL., 1980, Idem., p 60

وهي أبعاد تكتمل عند الازدواجي : التراب – السلطة، فالبعد السياسي يجعل من التراب تلك الوحدة السوسيوسياسية التي تتميز بقاعدة للنخب المحلية، وشبكة فاعلين متعددين (منتخبين، وجمعويين، وأعيان، ومؤسساتيين، وإعلاميين...) تخضع لرهانات عمودية وأفقية، وترتبط رهاناتها بعنصرين أساسيين:

- تلبية حاجيات السكان والاستجابة إلى أهداف التضامن والتماسك الاجتماعيين؛
- استغلال الموارد والإمكانيات في إطار نفعي بين السكان والدولة الراعية.

تبقى دلالات هذه العناصر غير ثابتة ويصبح من الصعب الجزم بصحتها، إذ غالبا ما تخضع إلى استراتيجيات مضادة تبعا لفعل الفاعلين وعقلية المواطنين والمصالح الرابطة بينهما، وبالتالي لا وجود لاحتمية محددة تكرر الثقة بين السكان وسياسة الدولة في حيز ترابي معين.

من هنا تأتي أهمية البعد السياسي في التراب، الذي يستمد مشروعيته عبر توجهين أساسيين: إما الصراع أو التعاون؛ فقد اعتبره Di Meo في هذا الإطار " أنه مفهوم يرتبط بالإيديولوجيا، إما بتمثلات، أو إنتاج اجتماعي، أو قوة الفاعلين، والنتيجة هي بنية اجتماعية جد مركبة ومعقدة " ²⁵. وهو ما يطرح مسألة من يملك المدينة؟، أو كما عبر عنه Roncayolo " أن المدينة دائما مملوكة " ²⁶. لذلك فالتراب كما يراه D Meo " ينتج عن طريق التملك الاقتصادي، والإيديولوجي منه والسياسي والاجتماعي عبر مجموعات بشرية " Groupes collectives " ²⁷ تعطي له تمثلات خاصة بها ولتاريخها. ويذهب Claval إلى أبعد من ذلك، حيث " ربط البعد السياسي بالجغرافية السياسية في إطار نظام العلاقات المؤسساتية بالمجال الذي يحمل في طياته حمولة مادية، الشيء الذي يعطي أشكالا جديدة للترابية والجيوسياسية " ²⁸.

في حين نجد أن الرؤية التي اتخذها كل من Lacoste و Badie على إثر الحوار الذي دار بينهما بخصوص البعد السياسي، إذ يؤكدان أن المجال الترابي " له وظيفة سياسية ذات أهمية في النظام الدولي إما عن طريق الحكم أو الهيمنة أو تلك التي لها علاقة بحدود ترابية معينة، وداخل هذه المنظومة نجد علاقات داخلية إثنية وذات نزعة خاصة، التي تؤسس نظاما سياسيا معقدا " ²⁹ من طرف الفاعلين ومقاصدهم ومواقعهم وألوانهم، وهذه الزاوية يصبح التراب فيها أكثر خصوصية ودلالة من المجال. وقد

²⁵ - DI MEO G., 2005 : « L'espace social une lecture géographique des sociétés », Ed, Armand colin, pp 77-79.

²⁶ - «La ville est toujours la ville de quelqu'un », In, RONCAYOLO M., & BELANDA, S., : « 2016 : La géographie dans sa ville » Ed, Parenthèses, 272 p

²⁷ - DI MEO G., 1996 : « Les territoires du quotidien », Ed, l'Harmattan, Paris, p 40

²⁸ - CLAVAL P., 1995: « Le territoire dans la transition à la postmodernité », in « le territoire, lieu ou frontière : identités, conflit ethnique, enjeux et recomposition territoriales, Éditions de l'Orstom. Paris-Sorbonne, p 4

²⁹ - Introduction du débat entre BADI B. & LACOSTE Y., in acte du colloque. par Jean Robet, Éditions de l'Orstom.

ساهمت في هذا الصدد الجغرافية التي أعادت توجيه استعمال هذا المفهوم من خلال التركيز على السكان و تمثلاتهم و هويتهم والإيديولوجية التي يسيرون بها.

وهو ما تبين من خلال ما سبق أن التراب وعلاقته بالبعد السياسي، يتطلب فهم النظام المجالي الذي يكونه التراب ذي الأبعاد الثقافية، والجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي وحدات يخلقها النظام Le Système ليحدد مختلف منطلقاته السياسية والإستراتيجية التي سيعتمد عليها للتحكم في النسق وفق حدود جغرافية، ويمكن تلخيص هذه المنطلقات في ثلاث نقاط أساسية :

- المستوى الترابي، يتميز بحدود جغرافية واضحة ومحددة، وهو عامل يساعد على التحكم في علاقات النظام السياسي بالتراب أي خاضع للمراقبة؛
- الفاعلون والعلاقات القائمة بينهم (صراع أو تمفصل)، تجسد البعد السياسي في التراب؛
- تمثلات السكان وهويتهم الترابية، عنصر جوهري من عناصر البعد السياسي، فكلما أحست الدول بتنامي مجموعة إثنية تلجأ إلى عدة سياسات من أهمها التقطيعات الترابية وتوزيع الأدوار بغية استمرار وحفظ كيان الدولة.

2- من التراب إلى "الترابية"

كما سبقت الإشارة للهوية الترابية أهمية في بناء الوعي الجماعي، و بدونها لا يمكن تقوية علاقة الأفراد مع ترابهم المحلي، وبمعنى أدق "فالترابية" La Territorialité هي العلاقة التي ينسجها الفرد أو الجماعة مع ترابهم، وقد تكون هذه العلاقة مع تراب آخر لتؤسس من جديد لانتماء آخر.

"إن "الترابية" ليس بالمفهوم السهل، فهو يعبر عن علاقة مركبة بين الجماعة البشرية ومحيطها عبر محدد زمني، حيث تتشكل الهوية والتجدر في سلوك الإنسان"³⁰ وتأخذ بذلك "الترابية" بعدا زمنيا وحلقة وصل بين الصورة الذهنية للمجموعة البشرية وخصوصية نظام التراب. وقد ميز Tizon "في هذا الإطار ما بين ثلاث اتجاهات في دراسة الترابية لدى الجغرافيين"³¹:

- **الاتجاه الثقافي** : والذي يأخذ به Raffestin في تعريفه " للترابية "، حيث تشغل كل الرموز الثقافية التي تميز مجتمعا معينا والوسط المحيط به؛

³⁰-RAFFESTIN CL., 1986 : « Territorialité : concept ou paradigme de la géographie sociale ? », In Géographica Helvetica n° 2, p94

³¹- حسني مصطفى، 2008، مرجع سابق ص 23

■ **الاتجاه المعرفي :** و هو الاتجاه الذي يتبناه Debar bieux حيث تتجلى "الترابة" في قدرة الفاعلين على بناء نظام للعلاقات مع أماكن ذات قيم ووظائف معينة، إنها بالنسبة له بناء اجتماعي ينطلق منه المجال؛

■ **الاتجاه الإداري :** الذي يجسد بأن "الترابة" هي مطابقة بين التراب الإداري والسكان الذي يشغلونه والسلطات التي تنظمه، أي أن داخل كل مجال إقليمي أو جهوي نجد عدة ترابات تؤطرها هويات أخرى حسب الزمان أو حسب السياق أكان سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا.

فالتبيعة الثقافية، تبرز الدور الذي تلعبه الهوية في بناء التراب، عبر أبعاد اجتماعية وثقافية وسلوك نفسي، الشيء الذي يجعل الإنسان يشعر بالانتماء إلى باديته أو مدينته أو الجهة أو الوطن بصفة عامة، إضافة أن الهوية عامل لإضفاء خصوصية مخالفة للتراب المجاور، من خلال علاقات، وثقافة، وفكر، وعندما تتقوى الهوية المحلية فإنها تنسج علاقات اجتماعية من خلال نظام رمزي مشترك في الوعي الجماعي للمجتمع. لذلك "فالترابة" كطبيعة ترابية هي شرط من شروط البناء الترابي"³².

من جهة أخرى فإن "الترابة" رغم الخصوصية الثقافية التي تؤسسها في البناء الجماعي، إلا أنها قابلة للأزمة، أي أزمة هوية وأزمة قيم، وذلك راجع لعدة عوامل، منها مثلا ما هو مرتبط بتداعيات العولمة وتأثيراتها على الهوية المحلية.

هكذا "فالترابة" ذات توجه ازدواجي، يجمع بين التجدر والارتباط الفعلي والرمزي بالتراب، وكذا مع النزعة الجهوية Le Régionalisme في الانتماء إلى التراب، أي وجود إرادة في الاستقلالية، والسيطرة والحكم على رقعة جغرافية محددة. "فالترابة" أصبحت اليوم أكثر من أي وقت سابق تطرح إشكالية تجسدها تمثلات السكان، والحالة هاته بمجالاتنا المغربية من خلال نماذج من مستويات "الترابة" بين البادية والمدينة"، فإذا كان الإحساس بالهوية والانتماء قويا بالمجالات الريفية، فإن المجالات الحضرية تعرف فعلا أزمة تشكيل "ترابة" تتجلى في عدم القدرة على تنظيم المجال وتدبيره من خلال انخراط كل الفاعلين في الشؤون المحلية، بل إن "الترابة" القروية ما زالت حبيسة إحساس إثني وعشائري بدون أن نستطيع المرور إلى إنجاز بناءات ترابية مستقلة"³³، لذا فإن الانتقال الذي يتم من المجال القروي إلى المجال الحضري عن طريق هجرة ريفية أو ترقيات إدارية يجعل "الترابة" بالمدن هجينة وأكثر جمودا في الدفاع على تنمية التراب وشروط خلق دينامية مستدامة.

³² -DEBARBIEUX B., 2007 : « Territoires-territorialité-territorialisation : aujourd'hui encor, et bien moins que demain », In territoires, territorialité, territorialisation : controverse et perspectives, sous la direction Martin Vanier, presses universitaires de rennes, p 21

³³ - حسني مصطفى، 2008، مرجع سابق، ص 24

في مقابل ذلك، فإن "الترابية" مثلا بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية تنطلق من خلال مفهوم القبيلة الوثيق "بالترابية"، التي على أساسها تجسد الانتماء الترابي لسكانها. فالقبيلة وإن كانت مجموعة من الدراسات لم تحدد تعريفا دقيقا لها فإن مضمونها بشكل عام يعني "مجموعة بشرية مكونة من قسّمات ومجموعات بشرية اجتماعية يجمع بينها رابط القرابة الدموية حقيقي أو وهمي، وتحتل مجالا ترابيا تمارس عليه سلطتها وتدافع عنه مع خضوعها لقيم ومبادئ وتمثّلات مشتركة"³⁴. تلعب القبيلة دورا جوهريا في البناء الترابي المغربي، حيث لازالت تعد فاعلا أساسيا في إنتاج التراب وإعادة التوازنات السياسية والاجتماعية، وهو ما يدخل في سياسة تنظيم أو إعادة تفتيت المجال، فضلا عن دورها كذلك في "ترابية" التراب من حيث تقوية عناصر الهوية المحلية وبنائها والاعتزاز به³⁵.

كما شهدت الترابية بالمجالات شبه الصحراوية تغيرا وظيفتها، عكست ترابية جديدة وفق التحولات السريعة التي عرفتها المنطقة خلال العقد الأخير. وتأتي هذه الترابية الجديدة نظريا دائما بسياسات الفاعلين والمشاريع الترابية سواء كانت على مجال ترابي أوسع أو مجهري.

3 - مستويات التراب : نسق تراتبي من المحلي نحو الشمولي

للتراب مقاييس مختلفة، صغيرة، متوسطة وكبيرة وتُنسج بين هذه المقاييس علاقات تخضع لمنطق التأثير والتأثر تبعا لمستواها المجالي و ديناميتها واستغلال مواردها الترابية، ويمكن تقسيم هذه المستويات في خمسة مقاييس :

- **مقياس القرب**: وهو مجال الحياة اليومية، أي السكن والعمل، والتعبئة، وهو مجال يلبي الحاجيات اليومية للسكان (كمثال على ذلك، حي وادنون، وحي تيرت بكلميم)؛
- **المقياس المحلي** : وهو الذي يستجيب لحركات السكان وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنيات التجارية (كمدينة كلميم)؛
- **المقياس الجهوي** : وهو مجال ناتج عن تقطيع ترابي يتميز باقتصاد بارز وتاريخ سوسيو جغرافي (كحالة جهة من جهات المغرب)؛
- **المقياس الوطني** : مجال للقرار والسياسات الترابية الكبرى، (كحالة التراب الوطني)؛
- **المقياس الدولي** : مقياس يعبر عن شبكات مجالية بين عواصم دولية، بما فيها الأبعاد الجيوسياسية والجيو استراتيجة، (كنموذج للمغرب وموقعه الإستراتيجي في الغرب الإفريقي والبحر الأبيض المتوسط وأوربا).

³⁴ - بوبريك رحال، 2008: «دراسات صحراوية المجتمع، والسلطة والدين»، الطبعة الثانية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص 103
³⁵ - يمكن أن نؤكد هنا، أن الترابية تتقوى كذلك مع الخطاب السياسي للفاعلين تجاه سكانهم، أو من خلال السياسات المؤسسية التي تقوم بها الدولة اتجاه مجال ترابي ما، عبر مشاريع اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية، وقد يحدث العكس في الحالتين معا.

إن تحليل العلاقات المجالية بين هذه المقاييس على المستوى العمودي والأفقي يسمح بفهم التراتبية أو الشبكات الحضرية، وتتقوى هذه الأخيرة بناء على الديناميات التي لا تقتصر فقط على المدن الكبرى، وإنما كذلك على المدن الوسيطة منها المتوسطة والصغيرة، من خلالهما يمكن رسم معالم التقطيعات الترابية والجهوية، فالنظام المجالي لمستويات التراب "هو صورة ذهنية تعبر عن تمثيل جديد للأشكال المجالية والوظيفية للظاهرة الحضرية"³⁶.

الشيء الذي يجعل مقاييس التراب تتكيف تراتبيتها وهيكلتها تبعاً لوظيفة التراب، وتماشياً مع متطلبات الأفراد والجماعات، فضلاً عن وجود علاقات مجالية واقتصادية وبشرية وثقافية، ويتغير مقياس التراب كذلك مع أفعال الفاعلين وقدرتهم على إنتاج المجال أو إعادة تشكيله، ومهما كان مقياس التراب (كبيرا أو متوسطا أو صغيرا)، فهو يعرف ثلاث عمليات في جميع الأمكنة والأزمنة³⁷:

- التجزؤ الترابي (ينقسم إلى أجزاء في إطار وحدة شاملة)؛
- إعادة التركيب (باندماج أجزاء ترابية متعددة)؛
- تكون شبكات (وهي عملية تراكب العمليتين السابقتين).

4 - التراب نتاج لتدخل الفاعلين وبناء جماعي

لا يمكن الحديث عن التراب دون ربطه الوثيق بالفاعل، فالفاعل داخل التراب، يجعلونه أكثر دينامية ويؤثرون فيه عبر أفعالهم، ويرتبط هذا بصيرورة زمنية تؤدي إلى تكوين المجالات الترابية.

وبفعل الفاعلين، يُجعل من التراب مجالا للتنظيم والقرار والحركة والدينامية، الشيء الذي يعطي للمقاييس الجغرافية – المجالية، مجالا معاشا وحقلا إيديولوجيا. فالبناء الجماعي للأفراد يؤسس شبكات (فاعلين محليين، وفاعلين خارجيين) و كل فاعل في هذا الصدد يتيح علاقات مع التراب، ويتحكم فيه من خلال أدواره التي تتشكل شيئا فشيئا لدى تمثل الجماعات، وتكمن أهمية هذه العلاقة في مبدأ الاستمرارية والالتزام. ولعل وجود الفاعلين في التراب هو الذي يجعل من المجالات الترابية مجالات تنافس وازدهار.

II – الفاعل والاستتباب³⁸: السياسات، الاستراتيجيات والرهانات

يعتبر الفاعلون في التراب بصفة عامة نخبا يتميزون بتعدد المواقع والأهداف، وقد أصبح دورهم اليوم في التنمية شرطا ضروريا للبناء التنموي. فتعدد الفاعلين لم يكن وليد اللحظة، فقد ساهمت مجموعة

³⁶ - LUSSAUT M., & LEVY J., 2003 : Op.cit., p 798

³⁷ - محابن عبد القادر، مرجع سابق، ص 23

³⁸ - نغني "الاستتباب" أو "بالاستتراض" الكلمة الفرنسية La territorialisation، حيث يحيل المفهوم على صيرورة سياسات التدخل في تدبير التراب.

من العوامل السوسيواقتصادية في بروزهم، إضافة إلى ما يتطلبه من رفع تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترايبية المطروحة. كما ارتبط ظهور مفهوم الفاعلين بالتأثيرات التي فرضتها العولمة، حيث أصبحت الحاجة أكثر إلى الحفاظ على خصوصيات التراب المحلي من خلال فاعليه.

1- الفاعل في حقل العلوم الاجتماعية

لقد استأثر مفهوم الفاعل عند السوسيولوجيين باهتمام واسع، إذ يعتبر علم الاجتماع سباقا لدراسة الفاعل من خلال دراسة الأفراد والعلاقات السلوكية التي تربط بينهم وتفاعلهم مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، فضلا عن الظواهر التي تنتجها هذه التفاعلات. ويعتمد علماء الاجتماع في تحديد مفهوم الفاعل على الفعل الاجتماعي وهو نتاج للممارسات والعلاقات الاجتماعية التي تنسج داخل التراب. ويمكن التمييز على مستوى الحكامة بين نوعين من الفاعلين (Agent – Acteur) وهي ذات أهمية، من حيث مساهمة كل فاعل في تحديد المناخ الاجتماعي وفي توجيه أنماط العيش، وطبيعة فعله التنموي. غير أن هذا الفعل يختلف من منظور الفاعل الوسيط Agent ومن منظور الفاعل التنموي Acteur، فالنسبة لهذا الأخير، فهو يساهم في مختلف الديناميات الترابية حسب وضعيته التنموية، إذ قد يكون منتخبا، أو مؤسساتيا أو إعلاميا، أو حقوقيا، أو فردا متميزا، كسب الثقة في مجموعة اجتماعية، ثقافية، مهنية أو تمثل أقلية دينية أو عرقية إضافة إلى حنكته عبر تجاربه وحسن تدبيره للشأن العام، شيئا فشيئا يتقوى دوره حسب موقع القرار.

بينما بالنسبة للفاعل الوسيط (Agent) الذي يتحدد مفهومه بالنسبة للمغرب، "بوكيل التنمية الاجتماعية (Agent de développement social) بمعنى وسيط تنمية بين الفاعل الإداري والساكنة، فهو لا يخرط في التفاعلات السياسية والاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للفاعل التنموي Acteur، بقدر ما يجسد دور الوسيط الاجتماعي ذا بعد إجرائي، "لذا فالعلاقة القائمة بين هذين الصنفين تختلف في "طبيعة الادوار داخل التفاعلات الاجتماعية أي الفعل والقرارات والتمثلات"³⁹.

من جهة أخرى، يعتبر المجتمع المدني فاعلا له مكانة خاصة في الدراسات التنموية، وقد عرف نقاشا واسعا لدى مختلف الفلاسفة والمهتمين (أرسطو وهيكل...). ويرجع هذا الاهتمام إلى كونه مفهوما يكتسي بعدا معقدا في كيفية فهمه لدا عامة الناس، إذ يرتبط عند فئة بنضالات الطبقة العاملة وعند أخرى بالعمل التطوعي الراقي. ورغم اللبس الذي يعتري هذا المفهوم في الفترات التاريخية السابقة، إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم أعطت له نظرة أخرى، واستطاع أن يطور العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع. وبالتالي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من الأفراد والمؤسسات غير

³⁹ -BRUNET R., 1990 : « Les mots de la géographie », Reclus, DOC Française, p 318

الرسمية بصفاتها عناصر فاعلة في معظم المجالات؛ تربوية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية وخيرية وغيرها، فهو يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية هدفها الارتقاء بالعمل الجماعي.

"هو تمكين هذه المؤسسات من تحمل مسؤولية أكبر في إدارة شؤون المجتمع كي يصبح دورا ذاتيا إلى حد بعيد، وهكذا استبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية أو المذهبية الاثنية، مثلما يستبعد من المؤسسات السياسية الحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي"⁴⁰.

ورغم أن مفهوم المجتمع المدني، نتاج لتطور الفكر الإنساني امتد لقرون عديدة لتحديد ماهيته، ونظرا للأهمية التي حظي بها في المجتمعات الغربية وكذا المجتمعات العربية، فإنه أصبح فاعل لا بد منه في الحياة العامة للمجتمعات، والذي يستطيع أن يضطلع بأدوار تنموية رائدة لهذه المجتمعات، إضافة إلى ذلك فهو "الفاعل الذي يعتبر الوسيط بين عدد من الفاعلين (السكان المحلية وصانعي القرار) كما أنه يشكل الفاعل الجوهري في ظهور الحركات النسوية والمعرفية والاحتجاجية التي يعرفها أي مجال"⁴¹ وفي الكثير من الأحيان الأقرب لحاجيات وانتظارات الساكنة، نظرا لتعدد مجالات تدخله كالتعليم، والثقافة، والصحة، وحقوق الإنسان....

2- الفاعل في المقاربة الجغرافية

على مستوى المقاربة الجغرافية، فدراسة الإنسان والتراب جعل من هذه المقاربة جسرا جوهريا لتحليل مختلف الرهانات والتحديات التي يعيشها أي تراب، وقد أدى تطور علومها عبر محطات متتالية من دراسة الوسط الطبيعي إلى دراسة الإنسان كفاعل ترابي، حتى "أصبح عنصرا أساسيا يحظى باهتمام الجغرافيين وبدأ استعماله على نطاق واسع بعدما كان حكرا على حقول علمية أخرى"⁴².

وتعتبر بداية التمانينات الانطلاقة الأولى لدراسة الفاعل، وتجسد هذا أكثر فأكثر مع المدرسة السلوكية من خلال أعمال Bailly و Samuel و Regory - كما تمت الإحالة إليه سابقا في بداية هذا

⁴⁰- زين الدين محمد ، 2005 : « المجتمع المدني بالمغرب : أية علاقة »، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 65، نونبر، دجنبر، ص 121

⁴¹ - THERIAULT J-Y., 1985 : « La société civile ou chimère insaisissable, essai de la sociologie politique », Ed, Québec-Amérique, collection des série document, p 15

⁴² - GUMUCIAN H., & autres., 2003 : « Les acteurs, ces oubliés du territoire », Ed, anthropos, Paris, p29.

الفصل- و بشكل تدريجي بدأ علم الجغرافية يتحدث عن التراب كنتاج للفاعلين، حيث لا يمكن تحليل الفعل الترابي بمعزل عن المجالات الترابية⁴³.

يرتبط مفهوم الفاعل في المقاربة الجغرافية بالخصوص على فهم التفاعلات والعلاقات بين الإنسان والتراب، وتتجه أكثر نحو دراسة الرهانات التي تساهم في البناء الترابي أو على عكس ذلك، إضافة إلى ذلك أن المقاربة الجغرافية تلعب دورا هاما في إبراز ادوار الفاعلين بكل أطرافهم وألوانهم ومواقعهم إن على مستوى الخطاب أو على مستوى الفعل. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، " بل يتعداه إلى التأثير الذي يمارسه كل واحد على الآخر، فالدinamيات التي ينتجها الفاعلون تؤدي إلى بناء التراب، والتراب من خلال الترابية يؤدي إلى ميلاد ونشوء الفاعلين"⁴⁴.

ما يهمنا هنا، أن العلاقة بين الفاعل والتراب دائما ما تكتسي في عمقها بُنى متداخلة ومركبة: بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية وترابية، مما يستدعي الوقوف عندها لتوضيح هذا اللبس على مستوى طبيعة الفاعل الذي نتحدث عنه الجغرافية والسياق الذي يندرج فيه. لذلك لا بد من طرح بعض التساؤلات الجوهرية في هذا الإطار، ماذا نقصد بالفاعل في المقاربة الجغرافية؟ وعن أي وظيفة نتحدث لهذا الفاعل في التراب؟.

يرى "كومشيان" أن مفهوم الفاعل وتموضعه داخل المقاربة الترابية يرتكز على ثمانية خصائص⁴⁵:

- أي رجل أو امرأة لديهما القدرة على أن يكونا فاعلين، ولا تشترط الوضعية القانونية والوظيفية مصدرا لهذا الفعل؛
- أي فاعل يتميز بشخصية (تركيبة نفسية) وذاتية فردية (بنية خاصة) تهيكّل تجاربه الفردية؛
- كل فاعل له سلطة ترابية، وإن لم تكن قانونية وسياسية فهي جغرافية أي مجالية واجتماعية وثقافية؛
- يصبح الفاعل ترابيا إذا وجد في وضعية فعل؛
- وضعية الفعل تعرّف كإطار مجالي وزمني وكشكل ملموس للتعارف والتبادل وحرية ردة الفعل؛
- الفاعل يفاوض باستمرار مكانته داخل لعبة السلطة، الأمر الذي ينتج تفاعلات فعالة نظرا لتموقعه المجالي والزمني؛
- وأخيرا التراب شرط أساسي لتحقيق هذه التفاعلات.

⁴³ - GUMUCHIAN H., & autres., 2007 : « Le concept d'acteur Territorialisé : action, discours, intention », In apport de l'approche territoriale a l'économie de développement LAPEZE ? Paris l'Harmattan, p 165

⁴⁴ - حسني مصطفى، 2008، مرجع سابق، ص 26

⁴⁵ - GUMUCHIAN H., 2003., Op., Cit., p 33 - 34

كما عرف Brunet⁴⁶ الفاعلين الأساسيين في المجال الجغرافي ، كما يلي :

- الفرد، والعائلة، والأسرة، جميع ما يمكن للقرارات الفردية أن يكون لها تأثير؛
- المجموعات الأكثر أو الأقل تهيكلا (حزب، جمعية، لوبي...)؛
- المقاولات؛
- الجماعات الترابية؛
- الدولة؛
- المجال أو التراب هو بحد ذاته فاعل مؤثر على الإنسان.

هذه التحديدات التي ساقها الجغرافيون لمفهوم الفاعل، جعلت دراسته تنطلق من عدة زوايا، ولا تقتصر فقط على فاعلين ذوي سلطة أو شرعية، وقد كان لهذا العامل سببا في ميزة البعد الجغرافي لدراسة التراب من منظور الفاعلين ، "ليشكل هذا الأخير محورا أساسيا في المقاربة الترابية، فالفاعلون موجودون دائما في التمثلات الجغرافية ، كالفاعلون المؤسساتيون والسياسيون والاقتصاديون والجمعويون والأجانب والسياح والعسكريون والمدافعون عن البيئة والموظفون والعاطلون والمواطنون والقرويون والفلاحون وكل فاعلي القطاعات المهنية... إلخ، فهم دائما موجودون في المشهد الجغرافي يؤثرون فيه ويتأثرون به"⁴⁷. وهكذا فإن الفاعل في حقل الجغرافية لا يستثني أحدا ينتمي إلى المجال الجغرافي، فالكل فاعل في ترابه وله دور يجسده إما أن يكون له تأثير يهم مختلف مناحي الحياة اليومية أو يكون سلبيا .

لذلك، فإن المقاربة الجغرافية تدرس الفاعل من زاوية هدف التنمية الترابية. ففي المجتمعات النامية حيث البنية الاجتماعية بنية متفاوتة بين الرجال والنساء وبين المركز والهامش وبين المدن والأرياف وعلى المستوى الثقافي والانخراط في الحداثة، فإن مفهوم الفاعل الذي نحن بصدد دراسته لا يقتصر فقط على الفاعل التنموي عبر خصوصياته السياسية؛ ولكن يشمل أيضا الوسيط الاجتماعي وذا النفوذ المادي سواء أكان مضاربا عقاريا أو فاعلا قريبا أو مالكا لثروة أو صانعا تقليديا أو سائقا أو أميا حتى إذا ما امتلك القدرة على المواجهة وعلى تجنيد الساكنة واختبار السوق العقارية والتجارية المنظمة منها والعشوائية، يمكنه أن يصبح منتخبا رسميا أو مستشارا بلديا يعمل بنصيحته عند اتخاذ القرار.

3- شبكة الفاعلين : مداخل أفقية وعمودية في إنتاج الديناميات

يدخل تعدد الفاعلين ضمن النظام الترابي كشبكة مترابطة تتقاطع وتتألف من خلال أفعالهم وسلوكياتهم وشخصيتهم داخل المجال. وضمن هذا الإطار يندرج مدخلين أساسيين لفهم عمل هذه الشبكة،

⁴⁶ - BRUNET R., 1990, Op., Cit., p 518

⁴⁷ - GUMUCHIAN H., 2003, Op., Cit., p 2

الأول مرتبط بعوامل عمودية، والثاني وثيق بعوامل أفقية، وهذا يعني أننا نتحدث عن نوعين من الفاعلين، فاعلين محليين Acteurs endogènes و فاعلين خارجيين Acteurs exogènes.

3-1- نوعية الفاعلين ومواقعهم المتعددة

الحديث عن طبيعة الفاعلين مشروط كما سبقت الإشارة بتوزيع أدوارهم من خلال علاقة تملكهم للتراب، والإستراتيجيات الملائمة التي تطبعها عدة مصالح إما تكون عامة على المجال الترابي أو فردانية خاصة، وتبنى هذه المصالح عبر:

- **فاعلون محليون/ داخليون :** كالدولة، والسكان، والحزب، والمقاولة المحلية، والجمعيات، والمنتخبون، والإعلام، والقبيلة، والأعيان والتراب...؛
- **فاعلون خارجيون :** وهو الفاعل الذي لديه علاقة خارجية مع التراب، الذي يمثل حقل استراتيجي للاستغلال والإنتاج وإعادة إنتاج الإختيارات التنموية الملائمة وغير الملائمة فوق مجال ترابي محدد، ذلك أن الفاعلين الخارجيين تكون لهم القدرة على اتخاذ القرار على حساب الفاعلين الداخليين، بغض النظر عن مدى عقلانية وملائمة القرارات مع خصوصيات التراب وساكنته، وكذا بطبيعة فاعليته ومن بينهم الوزراء، وقادة الأحزاب، والأعيان، والولاة... .

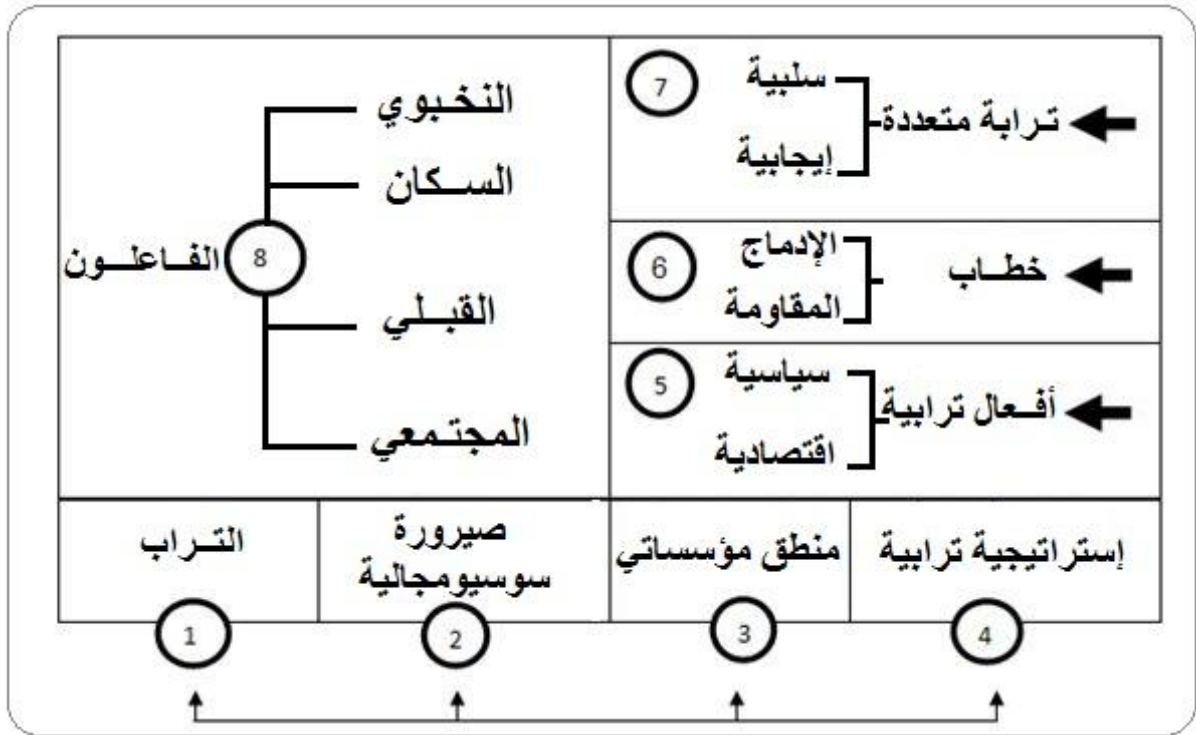
من خلال هذه المقاربة تتحدد طبيعة الفاعلين ومقاربتهم ورهاناتهم في بناء المجالات الترابية، ولكن فهم هذا البناء يتطلب الوقوف عند بعض العناصر الأساسية للفاعل ونوعياته ونمط عيشه وطبيعته أي جوهره Consubstantialité.

أولا : الفاعل "المستترب" Acteur territorialisé⁴⁸ تتموقع طبيعة هذا النوع ضمن الفاعلين الخارجيين والداخليين معا، بحيث له القدرة في إعادة إنتاج الرهانات المجالية. وتجدر الإشارة " أن هذا المفهوم لم يندرج نظريا في الأبحاث الجغرافية والتهيئة "⁴⁹، كما يتميز بشخصية هجومية ودفاعية، حسب موقعه وخصوصيات ترابه سواء من حيث طبيعة الترابية أو صيرورة إنتاج المجال وأدورا الفاعلين، وتبين الخطاطة التالية العناصر الأساسية لهذا المنظور:

⁴⁸ - GUMUCHIAN H., 2003, Op. Cit, p 86

⁴⁹ - نظرا لاشكالية ايجاد مرادف لمفهوم Territorialisé، ارتأينا ترجمته بالمستترب، كونه مفهوم مشتق من كلمة Territorialisation.

خطاطة رقم 1: العناصر الأساسية لاشتغال نظام الفاعلين من المنظور المفاهيمي والملائمة النظرية



المصدر: بتصريف اعتمادا على،

GUMUCHIAN H., et autres 2003 : « Les acteurs, ces oubliés du territoire », ed Economica.186 p

إن الفاعل "المستترتب يسعى دائما إلى رهاناته إلى الخطاب والفعل والترابية. " سواء كان قبليا أو منتخبا أو معرقلا أو صانعا للقرار، و"تلعب هذه العناصر دورا جوهريا في جعل الفاعل قادرا على الخلق والإبداع والتجديد والمبادرة بمحفزات فردية تكون إطارا للمصالح والسلوكيات ويؤدي تداخل هذه العناصر إلى هيكلة وبناء التراب والعلاقات وهذا ما يسمى بالفاعل الترابي"⁵⁰.

ثانيا : الفاعل متعدد الأدوار Acteur multi casquettes⁵¹

ويقصد به أن الفاعل يستطيع أن يتقمص عدة أدوار ومواقع ذات وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية، له آليات سياسية عبر الكفاءة المهنية والسياسية، إضافة إلى معرفة كافة موارده المجالية وكيفية تعبئتها. كما لا يمكن أن يخترق فاعلين آخرين، بحيث يمكن أن يكون فاعلا سياسيا يخترق الفاعل الاجتماعي وقد يتقمص نفس الدور، كما أنه قد يكون فاعلا مقاولا-عقاريا وفي نفس الوقت فاعلا سياسيا أو جمعويا، والحالة هاته تنطبق على باقي الفاعلين.

⁵⁰ - بوجروف سعيد، 2012 : « الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب » المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص 47

⁵¹ - GUMUCHIAN H., 2003, Op., Cit., p 69 – 68 – 67

3-2- علاقة الفاعل بمشاريع التراب: عنصر وظيفي في التنميط السياسي المجالي

دراسة علاقة الفاعل بالمشروع مسألة جوهرية وأساسية في البحث الجغرافي، هذه العلاقة التي تبين أفعال الفاعلين وشخصيتهم في ترابهم من خلال بناء المشاريع، والتي تخضع إلى رهانات خفية أو واضحة في العلاقات التي تنسج بين مختلف المتدخلين داخل المجال الترابي. وتختلف هذه المشاريع حسب خصوصية التراب وأهميته من حيث الثقل الديموغرافي أو البعد الاقتصادي أو البعد السياسي، وكذا من حيث الظرفية الزمنية والعوامل التي تتحكم في إنتاجها.

يقوم الفاعل في هذا الإطار إما باستقطاب المشاريع وبلورتها داخل التراب، وإما بلعب دور الوساطة ما بين السكان والسلطات الترابية.

لكن ما يهمنا في هذا الشأن، أن الفاعلين وعلاقتهم بالمشروع تنبني على بعدين أساسيين :

- **البعد الأول :** وهو العمودي الذي يتحكم في اتخاذ القرارات التنموية والإختيارات المجالية، ويكون الفاعل المحلي منضبطا لهذه القرارات وإنتاج المسافات، وقد تكون علاقة الدولة مع الفاعل المحلي في هذا الصدد منسجمة أو في وضعية صراع.
- **البعد الثاني :** الأفقي، وهو نتاج لمجموعة من التفاعلات العمودية، ويكون الفاعل مؤثرا في التراب، بنقل متطلبات الساكنة وانتظاراتها التنموية، أو بالمقابل يستغني عنها ويهملها.

هذه المعادلة الصعبة التي تسيطر على تمثلات وسلوكات الفاعلين (الحالة المغربية مثلا) يخضع جزء منها لمنطق الضغوطات وضعف نجاعة المحاسبة والمراقبة، مما يجعل لبعض الفاعلين هامشا من الحرية في خلق تحالفات سياسية، يتجه مآلها إلى الانخراط في اللعبة السياسية، مما يرهن التنمية وتحسين إطار عيش السكان بتموقعات الفاعلين، ويجعل الأداء التنموي حبيس الصراعات والمصالح المتضاربة.

صحيح أن الدولة لها منطق إعداد ترابها بصفته الفاعل المركزي لمجموع التراب، وتتوفر على آليات وموارد وترسانة قانونية تمكنها من خلق الظروف اللازمة للاشتغال وإنتاج مشاريع تحقق انتظارات الساكنة. لكن مع ذلك تبقى الاستراتيجيات السياسية ومجموعات الضغط الخفية والواضحة تراهن على تحقيق عدة مكاسب نفعية. " ففي الفضاء الحضري مثلا تظهر البيروقراطية حنكتها في تفتيت المجالات الترابية والتلاعب بها كأداة للتحكم. وتعمل على التقطيع المتوالي للمجال الحضري على شكل بلديات عاجزة على تدبير شؤونها. إن هذا التجزؤ المستمر للمجالات الترابية وتسييرها حسب أسلوب تحكيمي يفككان وحدة المدينة ويجعلان البيروقراطية الترابية سيدة القرار في ميدان الإدارة الحضرية، في غياب

أي أغلبية متجانسة يمكنها تسيير المدينة كوحدة شمولية تسييرا عقلانيا⁵². أما على مستوى القرى، فإن هذا المجال عرف ضغوطات تعود إلى فترة الاستعمار، وقد عرف عدة سياسات عمومية تستهدف بصفة مباشرة مراقبة العالم القروي⁵³ باعتباره خزاناً للهجرة نحو المدن، وبالتالي التأثير إيديولوجياً على هذه الفئة يساهم في ضبطها بالمجال الحضري حفظاً للأمن الاجتماعي كما تراه الدولة.

هذه الرهانات وغيرها، هي التي تجعل المشاريع داخل المجال الترابي إما في وضعية مركزية أو هامشية سواء في علاقتها بمركز الدولة، أو في علاقتها بمحيطها الجغرافي. وتهم هذه الثنائية المراكز الحضرية أو المجالات الريفية أو العلاقات بين المجالات الحضرية والريفية أو بين مكونات الوطن الواحد أو بين مجموعات دولية...، وتستدعي هذه الثنائية التأكيد على⁵⁴ :

- وجود علاقات مجالية اقتصادية، بشرية، وثقافية، وسياسية...، لكنها غير متكافئة؛
- تثمين مفهوم المسافة بحيث أنه كلما ابتعدنا من المركز إلا ونحن في الهامش؛
- إمكانية تطبيقها على كل المقاييس كالمدينة والضاحية والميتربول والنواحي؛
- وجود علاقات تفاعلية لكل ما يمكن أن يتحرك أو ينشر أو يتبادل المال، والمعلومات، والتعبير، والثقافة، والقيم، والسلع، والأفراد...إلخ.

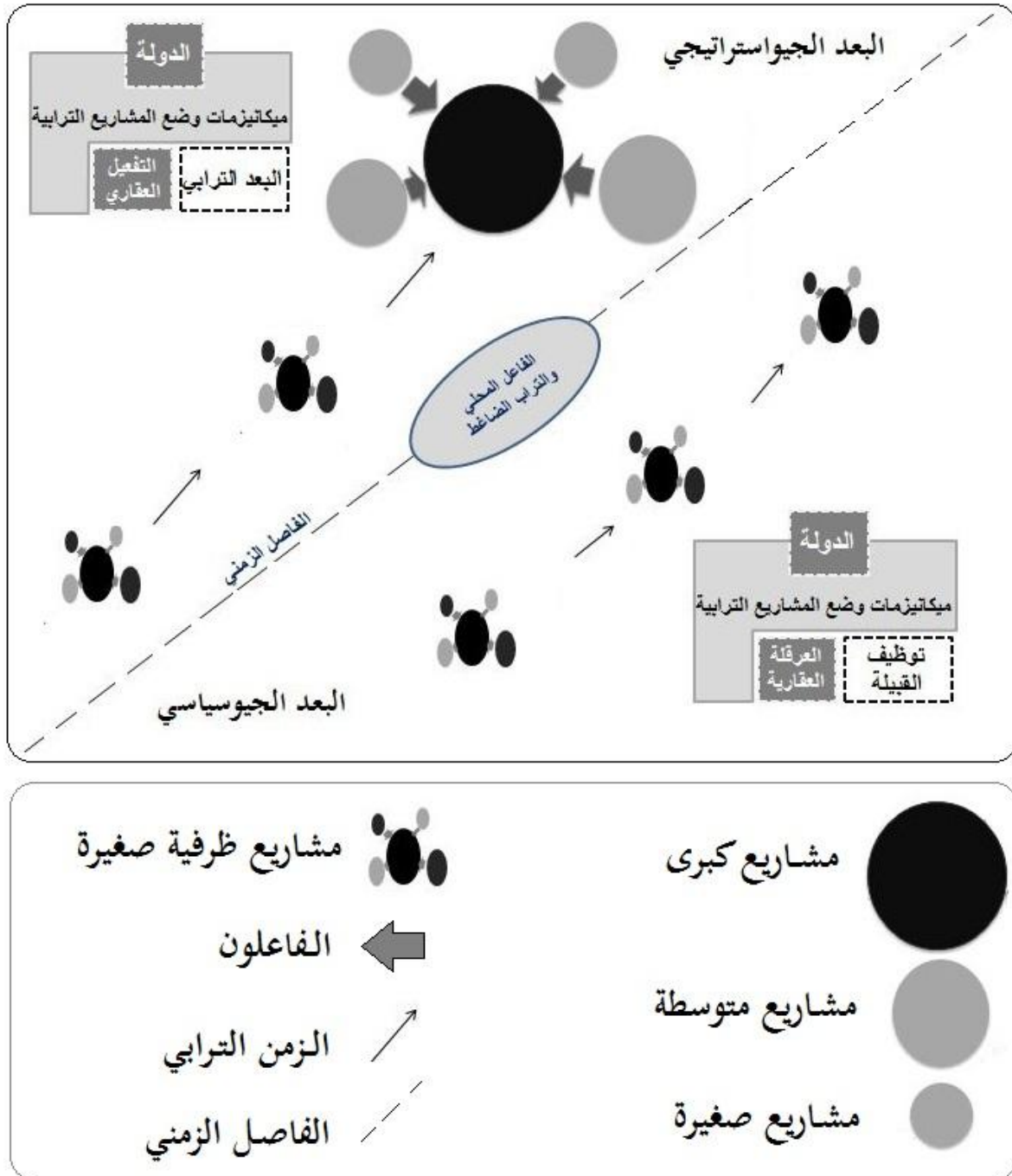
لذلك فإن علاقة الفاعل بمشاريع التراب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثنائية المركز والهامش، سواء من حيث طبيعة المشاريع، أو وقعها داخل المجال الترابي. فوضعية المجالات شبه الصحراوية المغربية كنموذج في هذا الإطار، ترتبط دينامية مشاريعها بالفاعل المركزي، وبالفاعل المحلي في التدبير، وترتبط هذه الدينامية كذلك بعامل الظرفية الزمنية التي تكتنفها رهانات سياسية واجتماعية وثقافية، ومن خصوصيات تدبيرها نذكر التراب، والقبيلة والعقار، والدولة.

⁵² - الناصري محمد، 2001، مرجع سابق، ص 51.

⁵³ - للتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر إلى ريمي لوفو، 2011: « الفلاح المغربي المدافع عن العرش »، ترجمة بن الشيخ محمد ومراجعة حسني عبد اللطيف، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، ص 336

⁵⁴ - بوجروف سعيد، 2012، مرجع سابق، ص 53

خطاطة رقم 2: علاقة الفاعلين بالمشاريع الترابية والملائمة النظرية مع مجال الدراسة

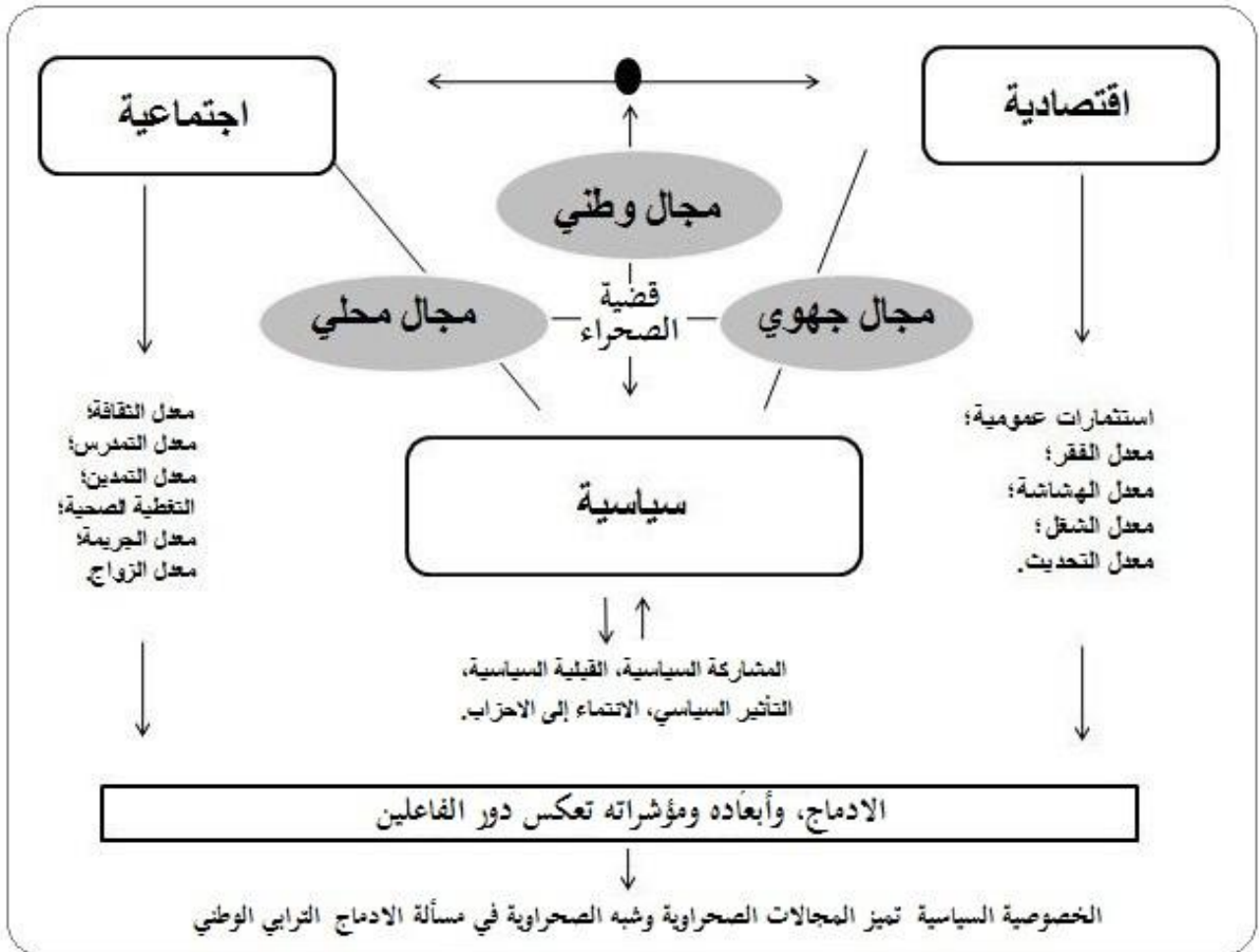


المصدر: إنجاز شخصي ، 2017

من جهة أخرى، فإن الفاعل وعلاقته بالمشروع (قبليا كان، أو اجتماعيا، أو أمنيا، أو سياسيا، أو اقتصاديا) دائما ما يتجسد في مستوى الإدماج ومؤشراته، وهي ذات دلالة اجتماعية هدفها تحسين وضعية الحقوق الإنسانية، وهي المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على المجتمع وتحسن من صورة الفاعل المحلي من خلال تمثلاث السكان. "فإذا كان تأثير المجتمع على المجال قد أصبح شيئا مسلما به فإنه مع ذلك يظل

محط جدل على المستوى المنهجي. فالجوانب التي يمكن من خلالها الوقوف على تأثير المجتمع متعددة ومتفاوتة الأهمية والدلالات. ولذلك يتخذ إختيار مؤشرات تأثير المجتمع على المجال صبغة إشكال وليس ذلك بسبب طبيعة المؤشرات المختارة بل نتيجة لارتباطه بالمكانة المعطاة للمجال داخل المجتمع. فالإقرار بوضعية المجال كمنتوج اجتماعي لا يعني بالنسبة للبعض الانطلاق في تفسيره من المجتمع. فهناك من يرى بأن المجال يحتفظ بنفسه بدور لا يستهان به في تفسير ذاته. وذلك لأن إنتاجه من طرف المجتمع لا ينفي خضوع هذا الأخير لضغوط وشروط المجال نفسه⁵⁵. هذه الضغوط متمثلة في مجال الدراسة من خلال قضية الصحراء وضغطها على مجموعة من السياسات التي تقوم بها الدولة، مما يعطي لهذه المجالات الخصوصية السياسية داخل المجال الترابي المغربي.

خطاطة رقم 3 : الفاعلون وقضايا إدماج المجال الترابي تنمويا



المصدر: إنجاز شخصي، 2017

⁵⁵ - الشويكي مصطفى، 1996: «الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية»، سلسلة رسائل وأطروحات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء، ص 337

4 - الجيوسياسية والجيواستراتيجية، بين البعد الشمولي والملائمة النظرية

حينما نتعمق أكثر في مفهومي (التراب والفاعل) على المستوى النظري، فإننا ملزمون أكثر بالوقوف عند نمطهم الذي يتميز بخصوصية سياسية ويخضع لمراقبة أمنية إن على مستوى التنظيمات المحلية (قبيلة أو مجموعات أو مؤسسات)، أو على مستوى الرؤى التنموية والتوجهات الاقتصادية (السياسات العمومية). "مما يجعل هذين المفهومين وعلاقتهما بالسياسة في التقاء يعطي وظائف استراتيجية وشرعية من خلال تجديد مواضيع اشتغاله بأسس علمية ومعرفية تطبيقية"⁵⁶.

ونظرا للمكانة التي يحظى بها البعد السياسي في دراسة التراب والفاعل، فإن تحليلنا له في الأطروحة ينطلق من دراسة بعض المفاهيم التي تتناسل من الإطار السياسي للتراب، ونقصد هنا الجيوسياسية والجيواستراتيجية من منظور محلي وشمولي- إستشرافي، تبعا لخصوصية الظاهرة المدروسة.

4-1- ضوابط منهجية في مفهوم الجيوسياسية المحلية والتموقع النظري لوضعية كلميم

"إذا كان التاريخ يشار إليه بعلم الزمان والجغرافية بعلم المكان والسياسية بعلم التدبير، فإن الجيوسياسية هي علم أو معرفة تدبير الزمكان من منظور دينامي متقطع ومتداخل العناصر في إطار نسقي، فالجيوسياسية كيان يتألف من تراب - سكان - سلطة- بيئة - محيط - تاريخ وهاجس المستقبل- تاريخ صراع حول البقاء والاستمرارية وللحفاظ على الوحدة والمصالحة"⁵⁷.

"يعود تأسيس هذا المفهوم إلى المدرسة الألمانية⁵⁸ وخاصة عند النازيين. استعمله الجغرافيون حيث عرف تطوره في الجغرافية السياسية⁵⁹" و"ترتبط الجيوسياسية دائما بشبكة من العلاقات الداخلية والخارجية من خلال لعبة الفاعلين (الرهانات، والصراعات، والعلاقات). فالمجال الترابي عنصر فعال في الجيوسياسية، وتختلف لعبة الفاعلين فيه حسب المقاييس المجالية (حي، وتجمع حضري، وجهة، وحدود...) ويرتبط دور الفاعل في البعد الجيوسياسي بأربع نقط أساسية⁶⁰ :

■ الرهانات، والعلاقات، والصراعات ؛

⁵⁶ - LEVY J., 1986 : «L'espace et le politique : quelles rencontres ? », In, Espaces, jeux et enjeux, Ed, Fayard-Diderot, Paris, p 252

⁵⁷ - نشوي المصطفى، 2017: « جيوپولتيك التراب المغربي عبر التاريخ»، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، ضمن الرابط الإلكتروني، <https://revues.imist.ma/?journal=EGSM>، 2017-11-01، 11h42

⁵⁸ - نذكر هنا أن المدرسة الألمانية كانت سباقة إلى دراسة الجيوسياسية من خلال منظريها ك- Friedrich Ratzel و Karl Haushofer، إذ يُعتبرون أن الجيوسياسية علم الدولة، وشروطها بالأساس قانون الجغرافية.

⁵⁹ - ROSIER S., 2001 : «Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires», In L'information géographique, Volume 65, N° 1, p 34

⁶⁰ - HULBERT F., (Sous la direction) 2006 : « Villes du nord, villes du sud : géopolitique urbaine, acteurs et enjeux », Ed l'Harmatin. Parid, p 12

- تدبير المدن وتلبية حاجيات السكان؛
- المراقبة السياسية؛
- الرهان العقاري.

تشكل الجيوسياسية العنصر الجوهري لدراسة أدوار الفاعلين بحيث يتجلى انشغالها الميداني بالوقائع التي يعيشها سكان المدن والصراعات الحضرية التي يخوضونها، بغية حكمة المجال العام وإعداده وتهيينه، في إطار الجغرافية السياسية التي تعتبر مصدرا غنيا يسعف في معرفة ميدان الفعل الحضري وأدوار الفاعلين الحضريين وأنماط الصراع حول المجالات العامة، إضافة إلى ما تقدمه مثل هذه المصادر الميدانية للفعل الحضري من نقد للسياسات العمومية المبادرة لإطار الحياة بالمدن والتكتلات الحضرية الكبرى، مما يجعل الجيوسياسية قوة اقتراحية فعالة قد تظهر في أي مجال⁶¹. كما تشكل الجيوسياسية معرفة استراتيجية، تمكن السكان من التنظيم الجيد وحسن الدفاع عن مصالحهم، وتموقع الجغرافي في هذا الإطار بوصفه متخصصا في دراسة السكان وأنشطتهم وعلاقتهم بإعداد المجال. فتحليله للبعد الجيوسياسي هنا ينتقل من "جغرافية المعرفة" إلى "جغرافية السلطة" أي من الجغرافية إلى "الجيوسياسية"، وهو ما يعني دمج الجغرافي والأكاديمي في المعترك السياسي للمدينة. وبهذا المعنى تفرض الجيوسياسية منهجا نقديا وميدانيا لدراسة أدوار الفاعلين ورهاناتهم على مستوى الفعل الحضري المحلي وأبعاده الأمنية، خاصة وأن المدينة اليوم تزوج بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبها أضحت المدينة "مجالا للتنافس وإنتاج الثروة والرهانات المتناقضة ومجالا للتنافس والعراك مع باقي المجالات الترابية"⁶². وفي هذا الإطار هناك أربع صور لتعريف الجيوسياسية⁶³ المحلية⁶⁴ فهي:

- مسرح للعبة الفاعلين؛
- حقل معركة بين استراتيجيات وتشغيل الفاعلين في الإنتاج المجالي؛
- بناء ترابي؛
- تجديد وإصلاح ترابي.

هناك مقاربة أخرى تعنينا أكثر في التأسيس المفاهيمي لتعريف الجيوسياسية وعلاقتها بالتراب والفاعل. قد يرى المتتبع لموضوع الجيوسياسية، أن هذا المفهوم يرتبط بالعلاقات الدولية والإقليمية التي

⁶¹- أترحوت رشيد، 2011: « من سياسة المدينة إلى مدينة السياسة: سوسيولوجيا الاحتجاج الاجتماعي بالمجال العام بالمغرب »، ضمن الملتقى الثقافي بصفرو، الدورة 23، ص 111

⁶² - SUBRA Ph., 2007 : « Géopolitique de l'aménagement du territoire », Ed. Armand colin, Paris, p 97

⁶³ - تجدر الإشارة أن المدرسة الفرنسية كانت متحفظة من دراسة الجيوسياسية أو البعد السياسي في التراب بسبب صراعها مع المدرسة الألمانية والانجلوساكسونية، إذ كانت تنظر إلى أن إبراز هذا المفهوم من شأنه أن يؤثر على مصالحها في مستعمراتها. وبالتالي، لم يظهر انفتاحها في هذا المجال إلا في بداية السبعينيات من القرن الماضي مع مجموعة من الباحثين أهمهم Yeve Lacoste الأب المؤسس للجيوسياسية بفرنسا.

⁶⁴ - HULBERT F., 2009: Op., Cit.

لها علاقة بالصراعات على الحدود أو الموارد، أو على بعض المناطق التي تفرض جغرافيتها البعد الجيوستراتيجي للتحكم في مجالات أخرى، ويمكن أن نسرد مثالا هنا؛ ما نلاحظه في الشرق الأوسط من صراعات إيديولوجية هدفها التحكم في خريطة العالم، أو من خلال مثال آخر في البحر الأبيض المتوسط وما يعرفه من عدة قضايا جيوسياسية كالهجرة السرية، وتجارة المخدرات، والنقل البحري... لذلك لا بد من التأكيد أن مفهوم الجيوسياسية متعدد الأبعاد ولا يقتصر حدود تعريفه فقط على ما سبق ذكره، بل يتعداه إلى دراسة عدة قضايا محلية بالمفهوم الجيوسياسي المحلي. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت الجيوسياسية إلى ثلاث أنواع:

- **الجيوسياسية المحلية:** ولها ارتباط وثيق برهانات الحكامة، والفترات الانتدابية الانتخابية، والصراع حول المشاريع الترابية، والصراع حول الموارد العقارية. من أهم فاعليها: الدولة، والجماعات الترابية، والمنتخبين، والمجتمع المدني، والقبيلة...
- **الجيوسياسية الداخلية:** وهي التي لها علاقة بالنزاع حول الحدود الداخلية (التقطيعات الترابية الداخلية) من أهم فاعليها: الدولة، أو حركات سواء كانت ذات نزعة دينية، أو إثنية أو لغوية...، أو ذات الصلة باستغلال الموارد والثروة الباطنية؛
- **الجيوسياسية الدولية والخارجية:** حيث ترتبط برهانات الحدود، والمنافسة على المجالات، والمراقبة العسكرية للمجالات المتنازع عليها. من أهم فاعليها: الدولة والمنظمات الدولية...

وللإشارة، فالخصوصية السياسية والقبلية لمجال الدراسة عامة تتدرجان في نظرنا الشخصي- ضمن نظريتين شكلتا نقاشا واسعا لدى المتخصصين والباحثين في هذا المجال، من خلال نظرية Michel Foucault بـ «Théorie relationnelle du pouvoir» ونظرية Claude Raffestin بـ «Théorie du géographie du pouvoir». تتجلى أهمية هذه النظريتين، كونهما تبيينان صعوبة العلاقات المعقدة التي تربط المجال الترابي بالسلطة إن على مستوى التموقع ولعبة الفاعلين، وهو ما فصله Raffestin في مؤلفه⁶⁵ من أجل جغرافية للسلطة، أو على مستوى العلاقات بين الفاعلين ورهاناتهم التي تستطيع أن تخترق تمثلاث السكان بما يخدم الدولة مثلا لعقود عديدة أو لقرون، هو ما يفسره Foucault في أهم مؤلفاته⁶⁶ حول مسألة السلطة في المجتمع، ومنها ما له علاقة بالجغرافية السياسية التي يكمن رهانها بالأساس على الإنسان كما عبر عنه.

⁶⁵ -RAFFESTIN CL., 1986 : Op., Cit., p 154

⁶⁶ -FOUCAULT M., 1992, «Le sujet et le pouvoir» In Dits et écrits tome IV texte n°306 URL <http://1libertaire.free.fr/MFoucault102.html>, (Consulté le 11-10-2016, 15h12)

زمنية طويلة أو قد يموت ويهمش حسب الظروف الزمنية أو تغير الخريطة الاقتصادية العالمية أو المحلية. تكمن خصوصية موقع مجال الدراسة، في كونه يحمل العديد من الرهانات في هذا المنظور النظري، فمن جهة أولى، أنه مجال متحرك Mobile "يتغير حسب موقع الدولة والمجتمع، لأنه يشكل مجالا فرض نفسه عبر التاريخ كمجال للتفاوض الاجتماعي، ويحتوي على عدد مهم من الفاعلين تختلف أدوارهم حسب الظروف التاريخية، ويعتبرون ورقة ايجابية وفي نفس الوقت سلبية للدولة. ومن جهة ثانية، يعتبر مجالا "Statut quo"⁶⁸، في علاقته مع باقي الأقاليم الجنوبية "كرابط" أو "عازل"، فضلا عن موقعه كمجال اتصال شرق غرب، وأهميته في إستشراف البناء الترابي، وهو ما يسمى في أدبيات التنمية بنظرية اختلاف الوضعيات ⁶⁹ Théorie de différence des situations.

المقاربة الجغرافية تُدخل هذه النظريات في إطار الجغرافية البشرية، ومنها السياسية الملزمة التي تُوَطر كل هذه المفاهيم ذات الصلة بالتراب والفاعل والسياسة وهي مسألة صحية، فالتطور الحاصل بالمجالات يساهم في تطور المفاهيم المستعملة، تواكب من جهة النظريات الجغرافية المعاصرة عبر العالم، ومن جهة ثانية، تعيد بعث بعض المفاهيم وإسقاطها على الظاهرة المدروسة لإعادة قراءتها وحسن توظيفها في اقتراح مداخل جديدة لفهم الإشكالات المطروحة، المتعلق منها على سبيل المثال بالمجالات التي يكتنفها أو يؤثر فيها البعد السياسي. والغاية؛ المرور من التنظير إلى الملائمة النظرية، فالممارسة والتحليل الميداني. ويبين الجدول رقم (2) المعايير الترابية التي نقترحها، من خلالها يمكن تحديد التراب الجيوسياسي والجيواستراتيجي داخل أي مجال ترابي، على أساس أن الجغرافية السياسية هي المستوى الأول لهذا التحديد، قد تشمل عدة مواضيع وظواهر جغرافية ذات مجال أوسع. يأتي في المستوى الثاني الجيوسياسية بأنواعها الثلاثة ومجالها محدود حسب الخصوصية السياسية للمجال المراد دراسته، وفي مستوى ثالث الجيواستراتيجية ومجالها كذلك أوسع وفي نفس الوقت محدود تبعا لخصوصية موقع التراب والإرادة السياسية المتبعة فيه.

⁶⁸ - BEN ATTOU M., 2014 : « La nouvelle stratégie de l'Etat dans l'espace présaharien, Guelmim à l'heure de la régionalisation élargie », In revue AFN, N° : 15-16, p 69-83-90

⁶⁹ - يتميز المجال بعدم التجانس من منطقة إلى أخرى، فكل منطقة لها مميزاتها وخصوصياتها، فيها تكمن مقومات التنمية كما تكمن فيها معوقاتنا. هذا التباين في الوضعيات يفرض تدبيرا إيجابيا لتنمية الموارد وتوفير نفس الحظوظ لكل المناطق تبعا "لنظرية اختلافات الوضعيات Théorie de différence des situations " التي تقتضي تكييف القواعد وتعديلها حسب الوضعيات والواقع، مما يمكننا من اعتبار أن الإنسان الفعلي في المجال الاقتصادي يختلف حتما عن الإنسان المجرد النمطي في القانون وفي النظرية. وتمكنا من الانتقال من المساواة إلى الإصاف، من خلال تخصيص الحلقات الضعيفة من نصيب أكبر لما يؤهلها له حجمها الفعلي والحسابي لتدارك الوضع". عن بلهادي عمر، 2017: « التمييز الإيجابي آلية للإصاف والاندماج الترابي»، ضمن التمييز الإيجابي: مبدأ دستوري لتعزيز اللامركزية: أية آليات للتنفيذ؟، مركز التكوين ودعم اللامركزية، تونس، ص 7

محتوى المفهوم								خصوصياتها	
الجغرافية السياسية Géographie politique	دراسة آليات اشتغال المنظومة السياسية بالمجالات الترابية.	وحدة إدارية جماعة، مركز، جهة، عاصمة ترابية	إطار سياسي بالحيز الترابي: أحزاب	صراع الفاعلين على السلطة والمجال	انتخابات جماعية، جهوية، وبرلمانية، تشريعية، وغرف مهنية	تمثلاث السكان: تصويت، أفعال	تحولات ديمغرافية	نظرية المركز والهامش	تحديات تنموية
الجيوستراتيجية Géopolitique	- بأنواعها الثلاثة الجيوستراتيجية الخارجية والداخلية والمحلية : يُعد شمولي لتحليل جغرافية الوضعيات السوسيوستراتيجية، من منظور الفاعلين والديناميات والرهانات الأمنية وتمثلاث السكان.	رؤية التراب كرهان سياسي	تمثلاث السكان سياسية واجتماعية(حركات انفصالية أو متمردة)	قطب سياسي: دولة- عاصمة وطنية، عاصمة اقتصادية، عاصمة جهوية، عاصمة إقليمية- قطب جامعي ...	صراع بين الفاعلين على المشاريع الترابية	ديناميات ترابية وتحولات سياسية عبر التاريخ	تعدد الفاعلين المحليين: المؤسساتي، القبلي، العقاري، نخوي	رهانات: رمزية، سياسية، أمنية، المراقبة ، التأثير الاقتصادي،	مجال حدودي أمني مرهون
الجيوستراتيجية Géostratégie	- إطار سياسي وترابي، لتتبع علاقات قوى كبيرة بين المجالات؛ - يُفهم كاستراتيجية للتنمية بمفهومها الشمولي في البناء الترابي؛ - دراسة المواقع الاستراتيجية وعلاقاتها المحلية.	شرعية تاريخية	أدوار اقتصادية و سياسية عبر التاريخ	علاقات اقتصادية مع الأقطاب الإقليمية	مسرح للصراع على الموارد الاقتصادية، وأطماع ترابية	مجال حدودي إستراتيجي	رهانات خفية ومجالية	الموارد	البنى التحتية الكبرى

المصدر: تركيب شخصي بناء على مجموعة من المقالات والكتب التي تحدد مفاهيم الجيوستراتيجية والجغرافيا السياسية، ومعايير توظيفها بالمجال الترابي، وأهمها:

- BEN ATTOU M., 2014 : « La nouvelle stratégie de l'Etat dans l'espace présaharien, Guelmim à l'heure de la « régionalisation élargie », in revue AFN, N° : 15-16, pp 62-92
- CLAVAL P., 1994 : « Géopolitique et géostratégie » Paris : Nathan, 189 p.
- NAIMI M., 2004 : «La dynamique des alliances ouest-sahariennes De l'espace géographique à l'espace social », Collection Méditerranée-Sud, N° 5, 336 p
- ROSIER S., 2001 : « Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires », in L'information géographique, Volume 65, N° 1, pp. 33-42
- SUBRA PH., 2012 : «La géopolitique, une ou plurielle ? Place, enjeux et outils d'une géopolitique locale», in la géopolitique des géopolitiques, Revue « Hérodote » n°146-147, pp 45-70

انطلاقاً من الجدول رقم (2)، نلاحظ أهم خصوصيات الجغرافية السياسية والجيوسياسية والجيواستراتيجية، والتي تحيل بدراسة عدة ظواهر جغرافية ذات بعد جيوسياسي، والحالة عندنا في المغرب كثيرة، كالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية المغربية وحدودها الترابية، سواء تعلق الأمر بقضية الصحراء المغربية، أو تعلق الأمر بالموارد الطبيعية، أو الهجرة السرية.

كما يمكن من خلالها دراسة ظاهرة جيوسياسية بالمجالات الحدودية بشمال المملكة كشبه الجزيرة الطنجية أو الجهة الشرقية (المجالات الحدودية على الجارة الجزائر) أو على الشريط الساحلي للمملكة. يمكن من خلالها كذلك دراسة ظاهرة الجيوسياسية على المشاريع الترابية والصراع الذي يحول حولها بين الفاعلين المحليين أو الخارجيين، أو كذلك على بعض المجالات التي عرفت اقتصاداً مزدهراً ثم أفل تبعاً لظرفيات سياسية، فضلاً عن دراسة البعد الجيوسياسي على المدن المنجمية وعلاقتها بالوضع الاجتماعي لساكنتها، والأمثلة متعددة في هذا الصدد (حالة مدينة جرادة مثلاً). وبالمقابل فإن غياب بعض المحددات " السلبية" في تحديد التراب الجيوسياسي، قد لا تؤدي إلى نتائج تبعاً لمميزات المجال وموقعه الإداري وثقل سكانه وإنتاجه، فضلاً عن فاعليه ومحيطه السياسي.

III- مراتب التنمية الترابية : لكل مجال ترابي تنميته الخاصة

أضحت المتطلبات الاجتماعية والمجالية تفرض نفسها بضغط وقوة، نظراً لعدة عوامل مادية وغير مادية، فالأكيد أن كل فعل تقوم به الدول والمؤسسات هدفه تحقيق العيش الكريم لسكانها وبلوغ هيكلة أمثل للتراب، فكل ما تسعى إليه سياسات الدول هو كسب رهان التنمية.

لكن أية تنمية نقصد ؟ أهى التنمية التي تؤكد على الرجوع إلى المجال المحلي أو الانفتاح عن باقي الفاعلين المعنيين؟ أو التنمية من الأعلى؟ أم هما معاً؟ طرح هذه الأسئلة يأتي من منطلق تعدد النظريات والمقاربات حول مفهوم التنمية، التي تشير إلى أن الإجماع على تحديد معنى دقيق مازال يعترضه النقص، فتارة يستعمل مفهوم التنمية المحلية وتارة التنمية الترابية، وتارة أخرى التنمية المجالية، زد على ذلك استعمال التنمية المندمجة أو بمقاربة قطاعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أو التنمية المجالية. فهل يمكن اعتبار التعدد في المصطلح عامل إيجابي على البحث العلمي كونها تستجيب لمتطلبات المجال بصفة عامة؟ أم أن هناك اختلافات يستدعي توضيحها نظرياً والوعي بها من مختلف مصادر الأبحاث العلمية؟ وما علاقة هذا وذاك بخصوصية مجال الدراسة؟

1- التنمية المجالية ودلالاتها النظرية

لا بد في البداية أن نؤكد أن التنمية طرحت عدة إشكالات منذ عقود عديدة، حيث انحصرت في النمو الاقتصادي والمادي، وأضحى "تداولها بكثرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق حصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها"⁷⁰. إذ دأبت على إعادة تشكيل مجالها والتخلص من مخلفات السيطرة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية. " هذا التوجه ساعد على إضفاء مقاربات أخرى حول دلالة مفهوم التنمية ووضعت من خلالها نظريات متعددة أهمها – التنمية من الأسفل"⁷¹ ورغم الاختلاف الحاصل في إعطاء تعريف جامع وشامل لمفهوم التنمية، نظرا لتباين الحقول العلمية والمعرفية لكل حقل معرفي. فقد عرفه في هذا الإطار الاقتصادي الهندي Amartya Sen أنه "مفهوم أكثر دقة من مفهوم التنمية البشرية الذي يركز على الجوانب الإنسانية في التنمية كالحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث تركز التنمية الإنسانية على الحريات الأساسية التي تتأسس على تمتع الفرد بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب أو مساومة"⁷².

وتعني عند الاقتصادي Vachon بأنها "عملية مقصودة لتحقيق زيادة تراكمية لتطوير التراب ونمو الأنشطة لخدمة صيرورة التنمية"⁷³. ويفهم من ذلك أن التنمية تستهدف الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات المتعلقة بالحياة اليومية للفرد أو الجماعات بأسلوب يشجع على المبادرة والمشاركة. أما Griffer يرى أن التنمية "عملية مترابطة ومتشابهة تؤدي إلى غاية محددة تكون اقتصادية بالأساس وتهدف إلى خلق إطار يستوعب مختلف الديناميات الاجتماعية والقدرة على التغيير والتطوير، وفقا لما يحتاج له المجتمع"⁷⁴. لذلك فالتنمية قضية تهم كل مكونات المجال والمجتمع، تسعى لتحسين مستوى الحياة لكل أفرادها، إضافة أنها تعد حركة ثقافية واقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية تعتمد على تقدير المعطى الإنساني وتحقيق احتياجاته وانتظاراته المجالية.

2- التنمية المحلية كمراصد وجيه للتنمية الترابية

" ظهر مفهوم التنمية المحلية في نهاية الستينات وبداية السبعينات وقد تداوله أكثر الاقتصاديون الايطاليون خاصة في الفترة التي عرفت خلالها الدول الأوروبية أزمة صناعية "⁷⁵، وشكلت فعلا

⁷⁰ - يصادف هذه المرحلة اهتمام علم الجغرافيا بقضايا التنمية ومشكلاتها، عن LUSSAULT M., & LEVEY J., : 2003, Op., Cit, p 246

⁷¹ - PECQUEUR B., 2000 : « le développement local », 2 eme ed la découverte et syros, Paris p 38

⁷² - امارتيا سن، 2004 : « التنمية حرية » ، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة شوقي جلال، عدد 303، ص 50

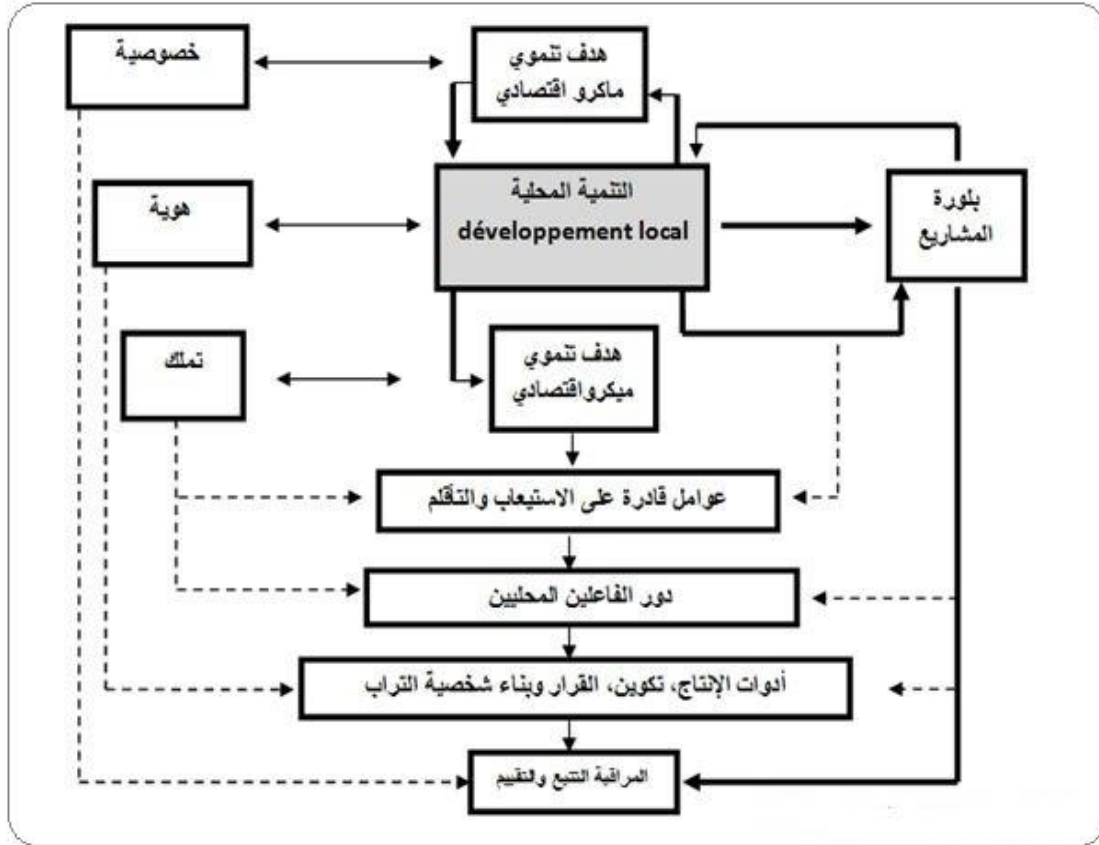
⁷³ - VACHON B., 1993 : « Théorie et pratique: Réintroduire l'humain dans la logique de développement », Gaëtan Morin éd., Montréal, p 76, 331, p.

⁷⁴ - GRIFFER X., 1984 : «Territoire en France : les enjeux économiques de la décentralisation», Ed, economica, p 142

⁷⁵ - GOUTTEBEL, JY., 2001 : « Stratégie de développement territorial », Ed Economica, paris. P 105

اجتماعيا واقتصاديا يساعد المجتمع ككل لتجاوز الأزمات التي يعيشها المجال الترابي بكل مكوناته. التنمية المحلية إذن؛ "عبارة عن صيرورة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية فوق الحيز الجغرافي من خلال تعبئة الموارد والتنسيق بين مختلف القطاعات، وبالتالي فهي نتاج لتضافر جهود الساكنة"⁷⁶.

خطاطة رقم 5: أهداف التنمية المحلية داخل المجال الترابي



المصدر: إنجاز شخصي، 2017

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD⁷⁷ التنمية المحلية أنها تثمين (بشكل مستدام) شروط عيش السكان داخل تراب محدد، وكذا في المخططات المؤسساتية والجغرافية والثقافية. بالنسبة لـ: Vachon، يرى أن إستراتيجية التنمية المحلية⁷⁸ هي مشروع يسعى :

- لنسج وحدات وظيفية من شأنها فتح المجال للأنشطة الاقتصادية لفائدة التنظيمات الاجتماعية والفردانية بالمجال؛

⁷⁶ - GOUTTEBEL, JY., 2001, Idem p 95

⁷⁷ - نذكر هنا أن التعريفات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات العالمية حول مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها بالقطاعات الحكومية رغم صحتها نظريا، إلا أنها تؤطرها إيديولوجيات هدفها حكاما المجتمعات في طور التنمية بمجموعة من البرامج أبعد ما تكون أقرب لانتظارات الساكنة.

⁷⁸ - VACHON B., 1993: Op., Cit., p.74

- أن التنمية المحلية لا تنبني فقط على نظام كبير ماكروا إقتصادي، وإنما تنبني على القدرة على المبادرة المحلية؛
- أن أي شخص (الفاعل) يكون قوة لقاطرة التنمية المحلية؛
- لتطوير وحدات وظيفية من شأنها فتح المجال للأنشطة الاقتصادية للتنظيمات الاجتماعية للمجال؛

لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية دون التطرق إلى مفهوم المحلي Le Local، وهو المفهوم الذي تستمد منه نظرية التنمية المحلية منطلقاتها ومركزاتها، فالمحلي لا يختلف بتاتا عن التراب كما سبقت الإشارة في بداية هذا الفصل، فخصائصه الجغرافية والإدارية والتاريخية، تساهم بشكل كبير في إعداد استراتيجيات التنمية المحلية ويساهم في التحكم في دراسة الظواهر وتطورها الزمكاني Spatio-temporel.

العودة إلى المحلي هو توجه جديد في قضايا التنمية عموما، وقد جاء هذا التوجه⁷⁹:

- أولا؛ كرد فعل ضد تيار العولمة يترجمه النزوع نحو الانغراس التاريخي والبحث عن الهوية وتعميق الشعور بالانتماء إلى كيان ترابي خاص؛
- ثانيا؛ كأداة للاندماج في الأنساق الشمولية عن طريق تعبئة الموارد والمؤهلات الذاتية قبل غيرها؛
- ثالثا؛ كنتيجة لتحولات داخلية أهمها تراجع دور الدولة، وتفويض المزيد من الصلاحيات للمؤسسات المحلية (الديمقراطية، اللامركزية).

ما يميز التنمية المحلية هو اتصالها المباشر بالقرب، ذلك أن محتوى نظرياتها تكاد تغطي جميع الخصوصيات التي يتميز بها المجال الجغرافي⁸⁰، أي من الماكرو اقتصادي إلى الميكرواقتصادي، و"هي التي تعمل على خلق نظام جديد لتدبير المجالات برؤية شاملة في ظل الإشكالات التي تعرفها المجالات"⁸¹.

⁷⁹ - مصطفى حسني، مرجع سابق، ص 23

⁸⁰ - AITSLIMANE M., 2005 : « Développement local, quel rôle pour la collectivité locale ? », In Acte du séminaire international, Regards croisés sur le développement participatif: quels acteurs, quels mécanismes ?, quelles compétences. p 56

⁸¹ - امارتيا سن، مرجع سابق، ص 156

3- التنمية الترابية : مقارنة من مهامها الارتكاز على الفاعل المحلي

لا تختلف التنمية الترابية عن التنمية المحلية على مستوى المضمون أو النموذج، لكنها تنطلق دائما من ثنائية التراب والفاعل، باعتبارهما مفهومين وجيهين وعملين لفهم أجرة التنمية الترابية، "وظهر التراب كمقاربة جديدة تحاول أن تعيد صياغة التنمية انطلاقا إما من مجالات مؤسساتية كالمجالات الجهوية أو الجماعية أو الإدارية أو من المجالات الجغرافية"⁸². فالتنمية الترابية هي نموذج لبناء وحدة مجالية متجانسة في مجال جغرافي يأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات التراب لبلورة نظام محلي يعتمد عليه الفاعلون في مخططاتهم المحلية.

"التنمية الترابية عبارة عن صيرورة زمنية لتعبئة الفاعلين عن طريق تبني إستراتيجيات ملائمة لمواجهة جميع الصعوبات المجالية التي تتأسس على هوية الجماعة وثقافة التراب"⁸³. وفي معجم الجغرافية والمجال والمجتمع : التنمية الترابية صيرورة داخلية في حيز جغرافي، مرتبطة بما هو مادي واللامادي، يفضي إلى تغير نوعي على مستوى التراب والتمثيلات الذهنية للسكان. حيث يربط الانتقال التنموي بما يسمى "الإستتراب"، وفق التراب "كأساس طبيعي مادي للأنشطة البشرية، وكعلاقات اجتماعية وسلطوية وإستراتيجية هوياتية"⁸⁴. من جهة أخرى فالتنمية الترابية هي إطار سياسي لاحتواء ونمذجة الديناميات المحلية الحالية والمستقبلية، تتضافر فيها جهود الفاعلين وطبيعة التنظيم الترابي في إطار مستدام. كما أنها لا تقف عند هذا الحد، فالصعوبة التي تعترى خصوصياتها تختلف حسب الحالات وطبيعة توجهات الدولة كالحالة الفرنسية، والحالة المغربية، ودول جنوب الصحراء⁸⁵.

وأخيرا التنمية الترابية، هي إعادة تنظيم المجال بمختلف مستوياته وتستجيب أكثر لحاجيات المجتمع المحلي بمختلف شرائحه ومنظّماته تماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة، وحفاظا على التوازنات المحلية والقطاعية والاجتماعية. أولوية التنمية المستدامة هنا، يصبح لها دورا جوهريا في أي عملية تنموية بمختلف مقاييسها، فهي مسألة نسبية بالأساس إذا ما ربطناها بالواقع قبل أن تكون سياسية أو تقنية، بما يفيد إمكانية وضرورة تدبير اقتصادي أكثر متوازن وأكثر مندمج في التراب بشكل مستدام⁸⁶. من هنا تأتي التنمية الترابية كمنطلق إستراتيجي " لتحقيق وتجسيد أهداف وركائز التنمية المستدامة ذات

⁸² - حسني مصطفى، مرجع سابق، ص 46-47.

⁸³ - PECQUEUR B., 2005 : « Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour économies du sud », In territoire mort vive les territoires, p 298,299

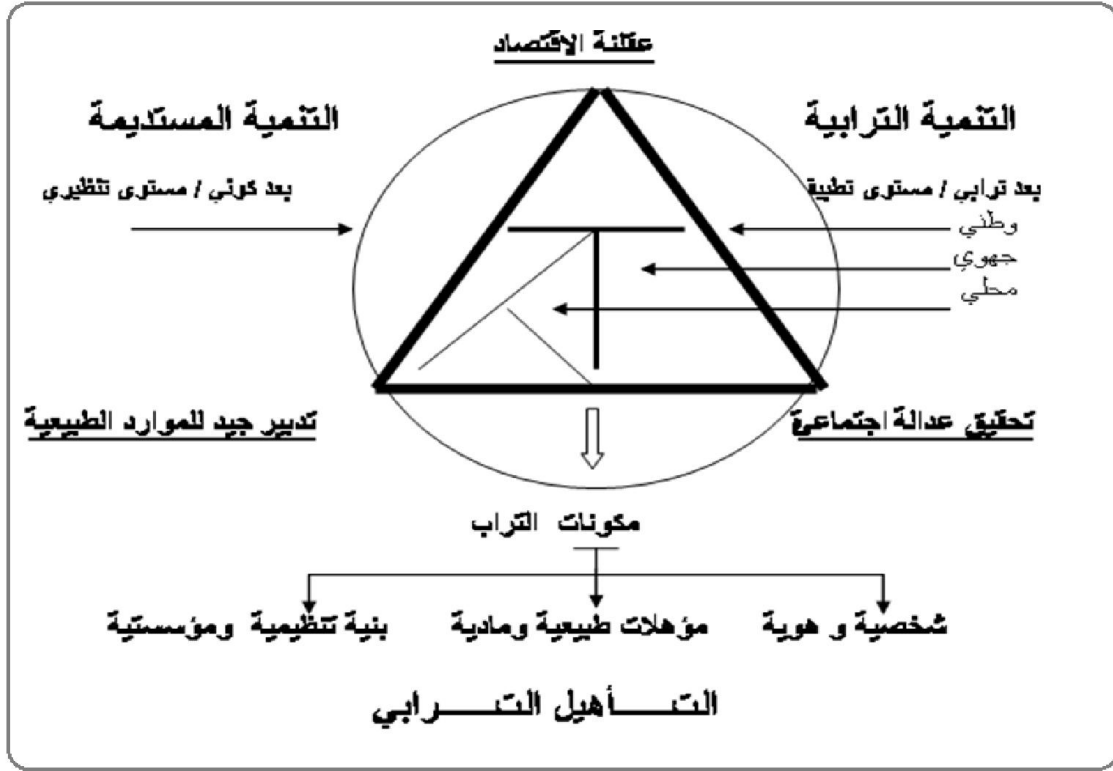
⁸⁴ - LUSSAUT M., & LEVY J., 2003, Op., Cit., p 244

⁸⁵ - GRIAUT F., ANTHEAMME. B., 2005 : « Au nom du développement une fabrication des territoires », In le territoire est mort vive les territoires, ed scientifiques, pp 9-31

⁸⁶ - PAULET J-P., 2005 : « Le développement durable », Ellipses édition marketing, p 132

البعد الكوني على مستوى مجال ترابي قد يكون وطنيا أو جهويا أو محليا⁸⁷ كما توضح ذلك الخطاطة التالية:

خطاطة رقم 6: مقارنة التنمية الترابية ومنظومة التنمية المستدامة



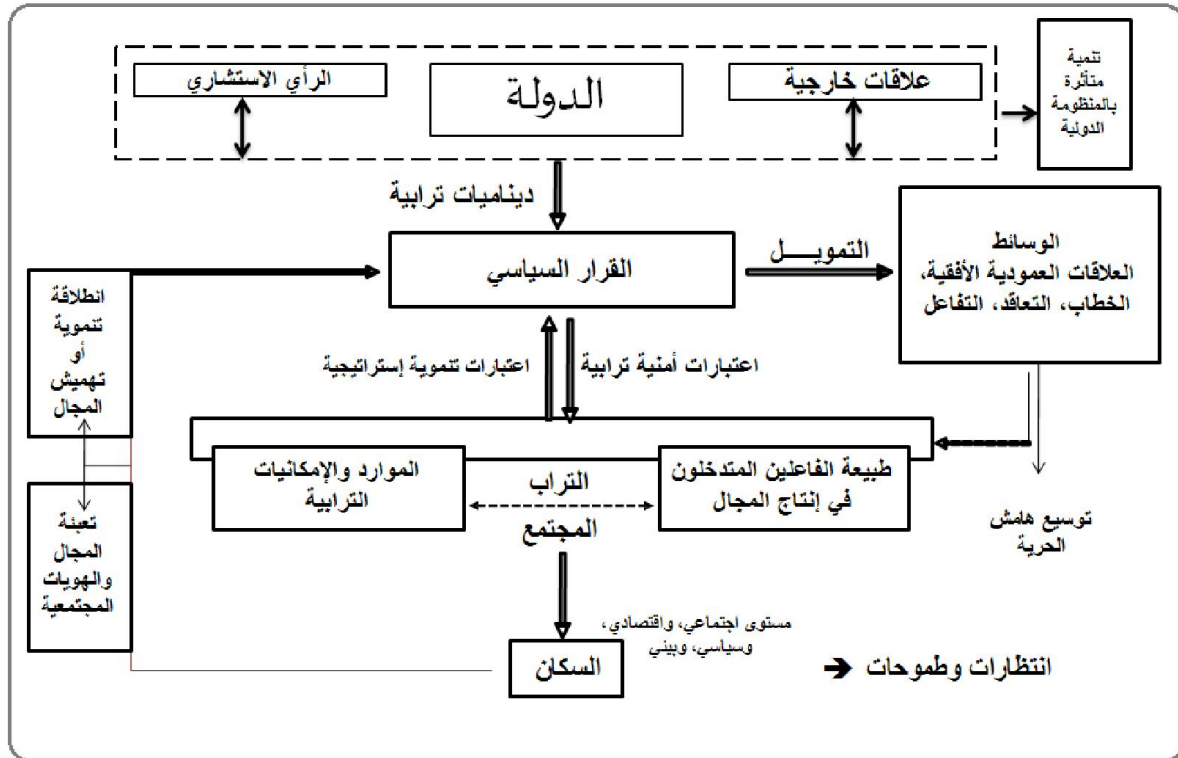
المصدر: حزوي محمد، وألفة حاج علي، 2005 : المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية"، ضمن دفاتر جغرافية- العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، ص 62

التنمية مفهوم متعدد الأبعاد، لكل تخصص علمي دور في تأصيل المفهوم. المقاربة الجغرافية في هذا الإطار من بين المداخل العلمية التي تلامس هذا المفهوم من موقع محلي، نظرا لمقاربتها المتعددة في تشخيص الظاهرة المدروسة، حيث أنها تساير كل المفاهيم الجديدة التي تتناسل عن هذا المفهوم حسب الظرفية السياسية والاجتماعية. وخصوصية التنمية داخل التراب الوطني، عرفت محطات مختلفة لكل مرحلة نهج تنموي خاص، توطرها بالأساس مرحلتين جوهريتين هي: المرحلة الأولى وتبدأ من الاستقلال إلى نهاية التسعينات، ثم المرحلة الثانية وتبدأ من بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا، وهو التوجه الذي ينعكس على المجالات الترابية محليا إن على مستوى أقاليمه الشمالية أو الجنوبية، وتختلف نماذجها التنموية حسب الخصوصية السياسية والاجتماعية، وحسب طبيعة اشتغال الفاعلين.

⁸⁷ - حزوي محمد، حاج علي ألفة، 2005 : « المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية »، ضمن دفاتر جغرافية العدد الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، ص 61

بناء على الخصوصيات العامة لمراتب التنمية ومقاييسها، فإن تموقعها النظري للتراب المغربي، يتمثل في عديد التوجهات والعلاقات لها تأثيرها على مستوى السلم الترابي والاجتماعي أو على مستوى تتبع وتقييم المشاريع الترابية مثلا، أو بمسألة ربط المسؤولية بالمحاسبة أو تحقيق متطلبات الساكنة. بهدف انسجام العلاقة بين الخطاب، والسلوك، والممارسة.

خطة رقم 7: خصوصيات التنمية لدى الفاعل المحلي بالمغرب



المصدر: إنجاز شخصي، 2016

إن خصوصية التنمية بالمغرب وتأثيرها على المجتمع، دائما ما تندرج في إطار التوازنات السياسية والاجتماعية، وتظل تنميته متأثرة بنظام المخزن كخصوصية تميز هذا البلد في بنيانه الاجتماعي وفي بناء وطنيته، كما أن تنميته وقوانينه متأثرة بالمنظومة الخارجية، تنزِيلها يتأرجع بين مراقبة ثنائي المجال- المجتمع والاعتبارات التنموية الإستراتيجية، التي تفسح المجال تارة للنخب المحلية لتدبير شؤونهم الجهوية والإقليمية والمحلية، وتارة أخرى تنزعها عنهم في إطار قانوني أو عرفي.

IV- البناء الترابي : آليات الجذب المجالي والتنموي في زمن العولمة

في ظل التحديات التنموية التي تعرفها معظم المجالات الترابية، وأمام واقع العولمة والتنافسية التي تطرحها، أصبح وضعها يخضع لضغوطات مستمرة تقتضي تجديدات على مستوى آليات التنمية الترابية لبلورة مخططات تثبت الخصوصية المحلية وتحقق البناء الترابي. من بين هذه الآليات نجد إستراتيجية التسويق الترابي وما يحمله مفهومه من مداخل للتنمية، التي بدأت طريقها من القطاع الخاص نحو القطاع العمومي خاصة من لدن الجماعات الترابية، التي أضحت تتبنى هذه الآلية للعب الدور التنافسي وتحسين الوضعية الاقتصادية من خلال توفير فرص الشغل وتحسين الدخل الفردي للسكان. نجاح التسويق الترابي يؤدي بنا إلى مرحلة ما يسمى بـ "الذكاء الترابي" الذي يمكن أن نعرفه أنه تطبيق المبادئ الأساسية للذكاء الاقتصادي لخدمة التنمية الترابية، ومساعدة الجماعات الترابية على اتخاذ القرار⁸⁸، إن على مستوى كيفية تعبئة واستثمار الموارد أو في كيفية تنزيل المشاريع. أهمية هذه الإستراتيجية وعلاقتها بمجال الدراسة تهم أساسا كمدخل من المداخل دراسة الموقع الجغرافي وفق الظرفيات الآنية والمستقبلية والمقاربات الجديدة للتنمية الترابية التي تلوح في الأفق.

1- التسويق الترابي ومحتوى المفهوم من المنظور الجغرافي

التسويق الترابي مفهوم حديث، أصبح متداولاً بكثرة خلال العشرية الأخيرة لدى العديد من الباحثين خاصة الاقتصاديين. فهو يتجاوز المفهوم التقليدي للتسويق المقاولاتي ذي الأبعاد التجارية الضيقة الذي يدخل في إطار الربح أو الخسارة. " ويتجلى الاختلاف الأساسي بين التوجه التجاري للمقولة والتسويق الترابي؛ أن الأول يتجلى في البيع من خلال شروط الربح وعوامل الإنتاج. أما الثاني فهو يهدف إلى تهمين الحيز الترابي اقتصادياً، وتعبئة المقاولات والفاعلين، وهو أداة للتدبير الجيد للعرض الترابي لخدمة التنمية الترابية⁸⁹ .

" فالتسويق الترابي تنسيق بين وظائف التراب التي من شأنها تفعيل تنمية اقتصادية واجتماعية لشدة انتباه المستثمرين والسكان المحليين، فهو في هذه الحالة لا يصبح تسويقاً استهلاكياً بقدر ما يصبح تسويقاً اجتماعياً⁹⁰، يساهم في التنافسية المجالية للمدينة، من خلال المساعدة على تعبئة الموارد، أو من خلال إظهار وعرض للموارد. لذلك، يندرج التسويق الترابي ضمن الآليات الإستراتيجية الحديثة التي تسمح

⁸⁸ - NACHOUI M., 2015 : « Casablanca dans la nouvelle architecture territoriale marocaine : « Penser en homme d'action et agir en homme de pensée » Henri BERGSON, », In revue Organisation et Territoires n°1, URL: <https://revues.imist.ma> (Consulté le 12-09-2016, 18h35)

⁸⁹ - HATEM F., 2007 : « Le marketing territorial : principes, méthodes et pratiques », Ed, ems management et société, p 46

⁹⁰ - VALLERUGO F., 2004 : « Le marketing des villes » édition d'organisation, p 75

ببلورة سياسات و خطة عمل استباقية لخدمة التنمية الترابية. فالإطار الشمولي الذي يحمله هذا المفهوم يساهم في تفعيل جاذبية المجالات خاصة الحضرية منها " وتحسين إمكانية التواصل الذي يبتغي تحقيقها عبر أبعاد خارجية لجلب المستثمرين، وإقامة مستويات متعددة من الاستثمار (الصغرى، المتوسطة والكبرى)، فضلا عن التواصل الداخلي لتحسين صورة المجال وتعبئة كافة الإمكانيات المتاحة وتجاوز الصعوبات التي قد تعترض أي تسويق للمجال الترابي"⁹¹.

إذن، من المهم الإيمان أن التسويق الترابي، كتقنية وكآلية للتنمية، هو التفكير في مواجهة التحديات الترابية، وما تطرحه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وهوياتية. مواكبة هذه التغيرات من شأنها أن تدمج السكان في صيرورة التغيير وتنمية المجالات، والإيمان بالتجديد والابتكار والإبداع وروح المبادرة بغية تموقع جيد في سلم التنمية. فما هي إذن الإضافة التي يقدمها التسويق الترابي كآلية لتقوية بنية المجال المحلي وأداء التنافسية الترابية ؟ وكيف دخل هذا المفهوم إلى المغرب وأضحى أكثر من أي وقت سابق تعول عليه الجماعات الترابية لإرساء سياسة تسويقية للتراب المحلي ؟

2 - التسويق الترابي بالمغرب: بداية المفهوم وغاياته

"لقد كانت الانطلاقة الأولى لمفهوم التسويق الترابي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا أواسط القرن التاسع عشر وإلى غاية النصف الأول من القرن العشرين. معظم عمليات التسويق كانت تتم من طرف المنعشين العقاريين بهدف بيع الأراضي في هوامش المدن أو عن طريق شركات للنقل العمومي بهدف جلب سكان جدد لتغطية نفقاتها في مجال البنيات التحتية"⁹². شكلت فرنسا من الدول السباقة لدراسة العرض الترابي وتسويق مجالاتها لجلب المستثمرين والأطر، كما كان للعديد من الدول كإيطاليا وبلجيكا وسويسرا جانبا مهما في تبني تصورات مرجعية حول تقييم صورة التراب هدفها مدى قابليتها لخدمة التنافسية الاقتصادية.

على مستوى المغرب، لم يكن التسويق الترابي ضمن الأولويات التنموية في مستهل اللامركزية منذ سنة 1976، وهو توجه كان متناقضا مع طبيعة متطلبات الحياة اليومية للمواطن. فغياب إبراز الخصوصيات المحلية في السياسات الترابية للبلاد، أدى إلى خلق تفاوتات مجالية صارخة أثرت على تعطيل عجلة التنمية في معظم المدن والقرى. إلا أن تبني مفاهيم جديدة في الوسط الإداري والقرار المحلي توطرها ما يسمى المقاربة الترابية، أعطى وجهها آخر في مقاربة معالجة التدبير الترابي خصوصا مع

⁹¹ -GOLLAIN V., 2012 : « Définition du marketing territorial », URL : <http://marketing-territorial.org> Over-blog.com. (Consulté le 15/07/2018, 23h25)

⁹² - حزوي محمد وظاهر نور الدين، 2015: « التسويق الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق »، ضمن الديناميات الترابية والتحويلات السوسيواقتصادية، دراسة نماذج، منشورات مختبر الدراسات والأبحاث الجغرافية والتهنية بالمغرب، كلية الآداب سايس فاس، ص 50

بداية الألفية الثالثة بانطلاق الحوار الوطني لإعداد التراب. "وأصبح بذلك هذا الخطاب يأخذ حيزا مهما من اهتمامات المسؤولين والباحثين على حد سواء. وعلى هذا الأساس أصبح التوجه الاقتصادي الحديث ينبني على تمفصل الاقتصاد المحلي والوطني لتحقيق نمو متوازن ومتكامل بناء على مخرجات سياسة إعداد التراب"⁹³. والأهم من ذلك، الإعراف بالمجال المحلي ومشاركة الساكنة لهما واهتمامها المجتمعية والمجالية، على حساب التركيز على بلورة مشاريع عمودية ضيقة، ومن تم أصبح كل من مفاهيم التسويق الترابي، والنجاة المجالية، والذكاء الترابي، والمقاربة التشاركية، والحكمة الجيدة، التي تجسد وتبرر ضرورة إخضاع الشأن الترابي لمقاربة أفقية حقيقية ذات مرجعية إجرائية، لعلها تساهم في الحد من الاختلالات المجالية⁹⁴، "وخلق التوازن بين المجالات والتكافؤ بين المواطنين والتماسك بين الشرائح المجتمعية"⁹⁵.

3 - آليات إستراتيجية التسويق الترابي: من أجل التمتع الإيجابي لتحليل الظاهرة- المجال

"من أجل إعداد انطلاقة متوازنة للتسويق الترابي، يجب احترام واستحضار ثمانية مرتكزات أساسية ومهمة وجد محددة"⁹⁶ وهي محطات حاسمة في إعداد وتدبير أي مخطط للتسويق الحضري الترابي.

3-1- التشخيص الترابي للمجال والمجتمع باعتبارهما منظومة مزدوجة

يمثل التشخيص الترابي أداة استراتيجية ومن أهم الآليات المهمة التي يعتمد عليها الباحث، والفاعل في أي فعل مجالي "فهو عبارة عن رصد كمي وكيفي، ونقدي ينبني على معرفة أدوار الفاعلين وتقييم التجارب السابقة المنجزة في رقعة جغرافية أو المقارنة مع مجالات ترابية أخرى. إنه في الوقت ذاته تفسير للحياة الراهنة وتراكم التجارب والممارسات التي تفسر جزئيا الوضعية الحالية"⁹⁷.

⁹³ - المصمودي نجيب، 2014: «الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة»، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، ص 293.

⁹⁴ - تعتبر الجهة الشرقية، من الجهات المغربية الأولى التي تبنت عدة دراسات حول استراتيجية التسويق الترابي في مخططاتها التنموية الاقتصادية، وقد سمحت لها على الأقل التعريف بالدور الجيوستراتيجي لها مغاربيا ودوليا عبر إبراز مؤهلاتها الترابية وتعبئة الفاعلين المحليين. للتوسع أكثر في هذا الموضوع انظر إلى:

BENABDELHADI A., et MOUSSALIM. S, 2012: « Le marketing territorial, cas de la région Oriental », In revue Marocaine d'Administrative Locale et Développement, publication de l'agence de l'oriental, p14

⁹⁵ - خلو جمال، 2009: « التدبير الترابي بالمغرب : واقع الحال ومطلب التنمية »، مطبعة الرشاد، سطات، ص 163

⁹⁶ - GOLLAIN V., 2010 : «Guide du marketing territorial – réussir son marketing territorial en 10 étapes», ed territoriales, p 130

⁹⁷ - BUREAU D'ETUDE CREPDH., 2008 : « Diagnostic territorial participative de la commune rurales de Tarjist », Termes de références, p 16.

يسمح التشخيص الترابي (بمقاربة نقدية) الوقوف على الاختلالات البنيوية، وقراءة التراب عن السياسات الترابية و"الاستراتيجية" التي مرت عليه، وهو ما يجعل التشخيص عنصرا متميزا، لأنه يتيح فهم الواقع وتوجهاته المستقبلية، من خلال التعق في مسلسل التنمية و أدوار الفاعلين ورهاناتهم.

من المفترض أن يكون التشخيص مستقلا بعيدا عن تأثير مجموعات الضغط في تقديم الاقتراحات وتشخيص الاكراهات. فنجاحه في إرساء حاجيات المستقبل والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، رهين بالتنسيق مع الفاعلين وبلوغ درجة مهمة من الاستقلالية في العمل، ناهيك عن مسألة المعرفة في الميدان، وتأطيرها بمايلي :

- التعريف بموضوع التشخيص الترابي (الاحتياجات و الانتظارات)؛
- خصوصية التراب وتقطيعاته الإدارية ؛
- فهم نوعية الفاعلين ؛

هذه المنطلقات ليست قارة، وهي قابلة للتغيير والتكيف مع خصوصية التراب المستهدف تشخيصه، وطبيعة الترجمة المجالية للإختيارات التنموية العامة المراد توجيهها. من هنا يبقى تموقع الفاعل المحلي في مدى إرادته في عرض تشخيص ترابي – نقدي – يسمح له بإظهار عيوب السياسة المتبعة بالتراب، مما يتيح له إمكانية اتخاذ القرار لتهيئته وتقديم بدائل وظيفية يعمل عليها في المخططات الاستشرافية داخليا وخارجيا.

3-2 - أولويات إستراتيجية التسويق الترابي كمدخل أساسي للموقع التنموي والبناء الترابي

بعد القيام بتشخيص دقيق ونقدي، وتحديد الأولويات والانتظارات، يتم تحديد الأهداف التي ينطلق منها المخطط المراد إنجازه، ارتكازا على العناصر الآتية :

تحديد الإختيارات الإستراتيجية: ونقصد بها المشاريع المهيكلية التي تؤدي للتخطيط التسويقي، ويجب أن تؤسس من خلاله أهداف عامة لتنمية التراب، ثم خطوات مجزأة إستراتيجية ورؤية أكثر إستشرافية. هذه الأهداف تساعد المجال الترابي على التموقع داخل المستويات المجالية، حتى تستهدف العملية التنموية كل الشرائح الاجتماعية للسلم الترابي.

العرض الترابي: ونعني بها الإمكانيات التي يتيحها الفاعلون، سواء على مستوى عقلية التدبير، أو على مستوى إمكانيات المدينة أو الجهة، " مما يتطلب إعداد المشاريع وخلق دينامية اقتصادية أو سياسية، بل إنه يتأسس على مواكبة وموازة تحسين العرض الترابي بشكل مستدام، عن طريق الخدمات الأمنية،

والفعل الثقافي، وسياسة المدينة، وشبكات الاتصال، والتجهيزات الأساسية، والبنى التحتية، والصحة، والبيئة، والتراث والهوية المحلية⁹⁸. وكل ما تفرضه الخصوصية الوظيفية للحيز الترابي.

التموقع: يعني أن العرض الذي تقدمه المدينة يجب أن يتحدد وفق رغبات السكان وانتظاراتهم ومتطلبات التراب. هذا العرض يجب أن يكون جديرا بالتصديق مختلفا وجذابا في نظر المستهلكين مقارنة مع المنافسين⁹⁹. التموقع يندرج كذلك في أفق الاختيارات الإستراتيجية للدولة بالمجال الترابي المعني سواء كانت قطاعية أو ترابية.

المزيج التسويقي : " هذه المرحلة جد عملياتية في مخطط تسويق التراب، حيث تعرف بالمخططات التي سيتم تنفيذها وصياغتها " ¹⁰⁰ على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وهي معروفة لدى الباحثين المتخصصين بـ **P** باللغة الإنجليزية¹⁰¹. ما يسمى بالمزيج التسويقي بترتيب الأولويات وحسن توظيفها بالنظر إلى ما يتوفر عليه التراب. مع الأخذ بعين الاعتبار انسجامها، وحكامتها العقارية والمالية.

المنتوج : أي الخدمات التي يتيحها فاعلوا التراب، والتي تكون مقبولة لدى المستثمرين والملائمة للمتغيرات التي يعرفها سياق التنمية، إضافة أن المنتج يظل مرتبطا بتجديد الأفكار التي تساهم في تحسين المنتجات ضمن دائرة التميز والتفوق مع بعض المنافسين الرئيسيين، ويرتكز هذا المنتج على صورة التراب الذي يعتمد بالخصوص على الهوية المحلية لأي تراب، فبدون هذا المعطى لا يمكن بناء أي إستراتيجية للتسويق إلا إذا انطلقنا من هذه الخصوصيات التي تشكل منطلقا للدفاع عنه من خلال هوية المواطنين.

⁹⁸ - CHAMARD C., (Sous la direction), 2014 : « Le marketing territorial : comment développer l'attractivité et l'hospitalité des territoires ? », Ed deboeck, p35

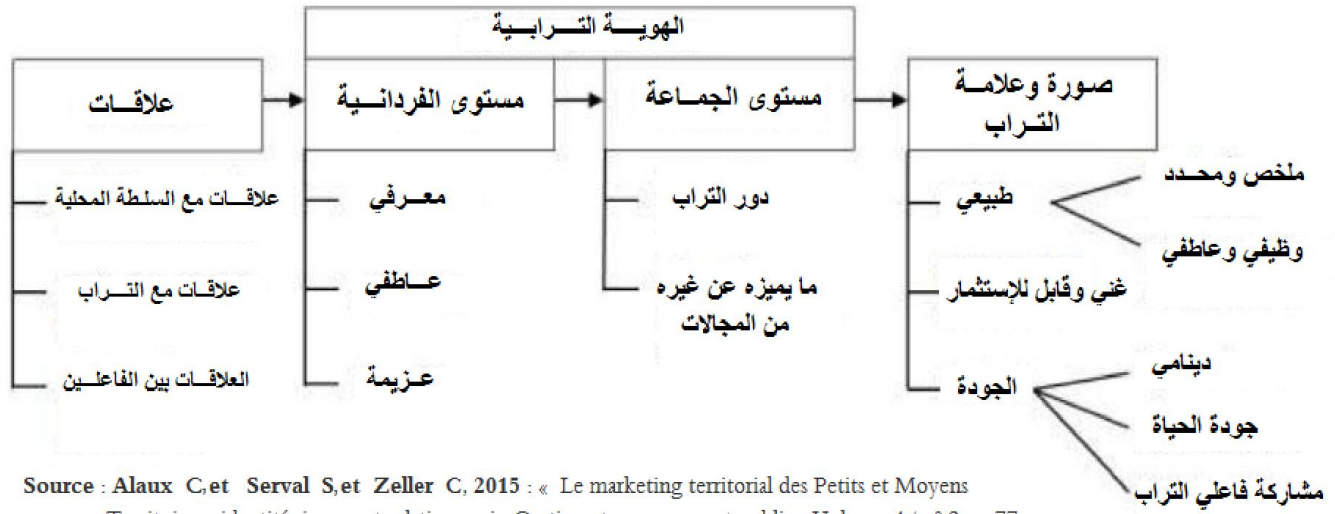
⁹⁹ - حزوي محمد و طاهير نور الدين، 2015، مرجع سابق، ص 60.

¹⁰⁰ - BENABDELHAD A., & MOUSSALIM S., 2012, Op., Cit., p 177

¹⁰¹ - المنتج (Produit) والتمن (Prix) والتواصل والترويج (Promotion) التوزيع (Place)

علاقات وهوية وصورة العلامة الترابية

خطاطة رقم 8:



وتجب الإشارة هنا، أن المنتج المرتبط بالتسويق الترابي يختلف عن المنتج الحضري الذي يتعلق بالدراسات الحضرية، خاصة التعميرية بالخصوص. فهذا الأخير له طبيعة متعلقة بالبناء والممارسات القانونية وغير القانونية التي تساهم في إنتاج المجال الحضري وتنظيمه. أما الأول فهو وثيق الصلة بالاستهلاك والبعد الاقتصادي. عموما المنتج الترابي، يجب أن يتوفر على الأساليب الجديدة للترويج والاستعانة ببعض التجارب خصوصا التي لها من الخصوصيات المشابهة.

الترويج: يعتبر من أهم عناصر مزيج التسويق إذ يعتمد على الأساليب والاستراتيجيات التي يقدمها الفاعل المحلي في إقناع المقاولات في تمويل المشاريع أو الاستثمار بالمنطقة. " وتلعب هذه العناصر دورا جوهريا في جعل الفاعل قادرا على الإبداع والتجديد، وقادرا على المبادرة بمحفزات فردية تكون إطارا للمصالح العامة، ويؤدي تداخل هذه العناصر عند الفاعل إلى هيكلة وبناء المجال والعلاقات المجالية¹⁰² التي تساهم في خلق شبكة للتواصل والجذب الترابي وثقة المستثمرين.

الكلفة: عندما نتحدث عن الثمن، فإننا مباشرة نعني الكلفة، ونقصد بها الحكامة المالية ومدى قدرتها على الانخراط في التجديدات الاقتصادية التي تخص البناء الترابي. من جهة أخرى " تمثل استراتيجية الثمن بالنسبة للمستثمر تكلفة استغلال المجال (الموقع بالنسبة للسلطة المحلية فهي تمثل الضرائب المحفزة والمشجعة، المساعدات إلخ ...) "¹⁰³.

¹⁰² - بوجروف سعيد، 2012، مرجع سابق، ص 47

¹⁰³ - حزوي محمد و طاهير نور الدين، مرجع سابق ص 61

التوزيع: عبر تحديد قنوات التوزيع، التي تجعل من المستهلك أكثر قربا ومساهما في تسويقها ضمن العلاقات التي ينسجها مع الأفراد والجماعات " ويستمد التوزيع قوته في الاتصال التسويقي الذي يضمن نشاطه داخل المجال "104 ومع باقي الأقاليم والجهات المجاورة.

إن استثمار كل المؤهلات التي يحتضنها أي تراب، ليس بالأمر الهين، لكن توفر إرادة من قبل الفاعل المحلي هي شرط أساسي لكسب هذا التحدي، والإيمان بمختلف أدوات التنمية الترابية الحديثة، من أجل إبراز الإمكانيات الترابية المحلية، ودعم الموارد البشرية من خلال تأهيل العنصر البشري (منتخبون، وسكان، ومجتمع مدني بما فيه القبلي، والقطاع الخاص...)، فضلا عن تعزيز الهوية بتوظيف مفهوم الانتماء بهدف الرفع من جاذبية الاستثمار والدفاع عن التراب، وتنمية شبكة التعاون ومصالحة المواطن مع ترابه. ويمكن الخيار الاستراتيجي للجهوية المتقدمة خير دليل على ذلك، مما يحتم مواكبتها بمختلف الوسائل والتقنيات التنموية لربح هذا الرهان.

تسمح أهمية التسويق الترابي، كآلية إستراتيجية بلورة استراتيجيات وخطة عمل استباقية لخدمة التنمية المحلية. فالإطار الشمولي الذي يحمله يساهم في تفعيل جاذبية المجالات الحضرية والقروية، وتحسين إمكانية التواصل الذي يبتغي تحقيقه؛ تواصل خارجي لجلب المستثمرين وإقامة مستويات متعددة من الاستثمار (الصغرى، المتوسطة والكبرى) والتواصل الداخلي لتحسين صورة التراب واستقطاب رؤوس الأموال والمقاولات المتخصصة، هدفها إحداث دينامية اقتصادية تساهم في تحقيق عدالة اجتماعية عبر تحسين الوضعية السوسيو اقتصادية للسكان المحلية، وكذا توفير فرص للشغل وتحسين الدخل الفردي. فالرهان الاقتصادي أساسي ويظل هو المحك الذي لا يجب أن تخسره المجالات الصاعدة وذات الأهمية الجهوية والترابية.

3-3- التسويق السياسي كوجه آخر للتسويق الترابي والبناء التنموي

التسويق السياسي له من المقاربات المتعددة والنظريات المختلفة تتضمن تفاعلات تتعلق بالسياسات العامة والديمقراطية والعمل الانتخابي بالخصوص، بحيث يتحدد التسويق السياسي مع مدى المعرفة السياسية والأنشطة التي يزاولها الأحزاب وقدرتهم على تنشيط مجموعة من الأحداث التي تحدث في أي تراب، وهي قدرات تدرج في إطار الحصول على القيادة والتموقع الجيد في اللعبة السياسية، إما للعب دور يخلق نوع من تحقيق انتظارات وطموحات السكان، أو أنه ينخرط في نظام مرهون بتوازنات وتحالفات تطغى عليها الرهانات الذاتية.

¹⁰⁴ - CHAMARD C., 2014 : « Le développement territorial par le marketing des produits », In IX éme assise européennes de la montagne, p 12

ومن المنظور الجغرافي، فإن التسويق السياسي في هذه المقاربة ينطلق من بعدين جوهريين:

الأول: يعبر عن كون المكون السياسي هو أرضية لفهم مجموعة من التحولات كجغرافية الانتخابات أو الجغرافية السياسية، ويستمد مفهومه من العلوم السياسية عبر مقارنة ميدانية تتوخى منه فهم مجموعة من التحالفات والرهانات وتمثلاث السكان في الخريطة الانتخابية بشكل عام وتجلياتها.

الثاني: فهو يشكل إطارا منهجيا ضروريا لفهم مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تحيط بالمدينة وتؤثر فيها. فبدون المكون السياسي يصعب فهم ومعالجة الظاهرة الجغرافية على وجهها الأكمل. لذلك فإننا عندما نتحدث عن التسويق السياسي وعلاقته بالتسويق الترابي من المنظور الجغرافي، فإن الحالة هاته تؤدي بنا إلى افتراضين رئيسيين يعتبران الحلقة الأساسية لتحليل العنصر السياسي في التسويق الترابي أو الحضري. ذلك أن التسويق السياسي سيف ذو حدين إما أن يكون مساهما في بناء عملية التسويق الترابي، من خلال إرادة سياسية في بناء المخططات التنموية المحلية، وبالإمكانات الترابية في ظل " تعدد الفاعلين وأهدافهم المتنوعة، حيث يمكن أن تكون متناقضة"¹⁰⁵. وهذا يجرنا إلى البعد الثاني، بحيث يمكن للتسويق السياسي أن يجعل عملية بناء خطة التسويق المجالي صعبة في حالة بروز صراعات وتأثير الفاعلين المهمين على للمصالح النفعية وإنتاج الثروة.

4 - المشروع الترابي والاستشراف المجالي بين حدود المنظور والحس الترابي

يندرج البناء الترابي ضمن المشروع الترابي الذي يبقى من الأهداف العامة التي تسعى إليها كل جماعة أو وحدة ترابية، وفق تنظيم مجالي يتوخى تحديد وظيفة ترابية للحيز الترابي. ويتميز المشروع الترابي بخمسة خصائص¹⁰⁶ :

- مشروع يقوم على تثمين الموارد الخاصة بالحيز الترابي، خاصة إذا ما كانت هذه الموارد تخول له مزايا مقارنة إزاء النطاقات الترابية المنافسة؛
- مشروع متقاسم بين الفاعلين ويتم هذا التقاسم من خلال انخراط هؤلاء في مسلسل تصور التشخيص التشاركي؛
- يركز المشروع الترابي على مقارنة أفقية للتنمية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين، لغاية ترشيد الوسائل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات، وبطبيعة الحال

¹⁰⁵ - GOGENDEAU N., 2014 : « Le marketing urbain, un outil de domination politique ? », Mémoire de mster en Géopolitique, Université de Reims Champagne-Ardenne, p60

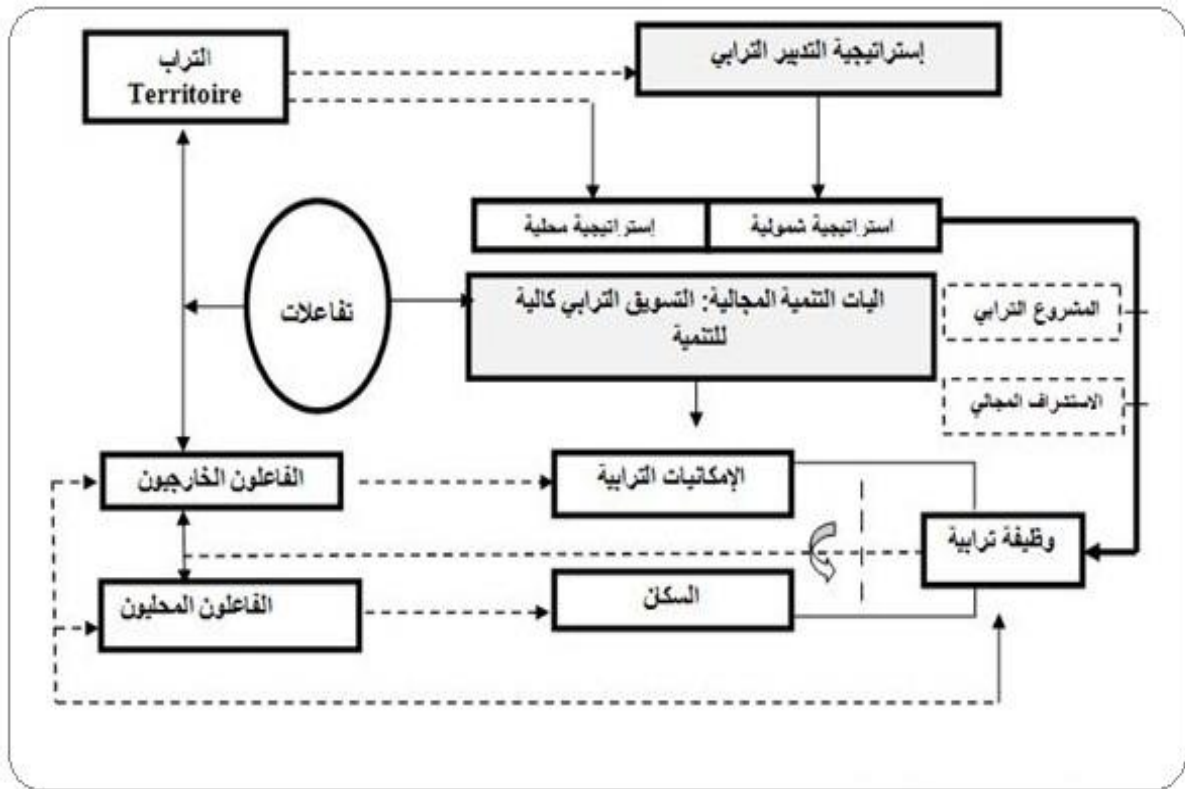
¹⁰⁶ - وزارة الاسكان والتعمير والتنمية المجالية، مديرية إعداد التراب الوطني، 2010، «دراسة حول المشاريع الترابية، لبني مسكين، وزان، الحسيمة»، جامعة بيبير مندريس - غرونوبل II فرنسا، ص 5

يمر هذا بالضرورة عبر التعاقد الذي يقضي بتوزيع الأدوار بين الفاعلين وتحديد التزامات كل واحد منهم، ويستحسن أن يقام هذا التعاقد على إطار مرجعي واضح هو ما يسمى "ميثاق التنمية الترابية"؛

■ وهو أيضا مشروع شمولي، يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي بما يعني أنه إلى جانب تنفيذ عمليات ذات طابع مهكل (لأن لها مفاعيل تحريك التنمية)، يتضمن المشروع عمليات التأهيل، والتي بدونها لا يستطيع المشروع أن يحدث المفاعيل المرغوب فيها.

إن من شأن هذه الخصائص أن تقوي منطلقات استراتيجية التسويق الترابي، ذلك أنه تخطيط أفقي يعمل على تعبئة الفاعلين في تبني مجموعة من المعارف المتعددة لفهم واستيعاب دينامية المجالات، والاستعداد لبناء مستقبل حيزهم الترابي.

خطاطة رقم 9 : أوجه التدبير المجالي وعلاقته بالتسويق الترابي



المصدر: إنجاز شخصي، 2017

يتيح المشروع الترابي كذلك خاصية أساسية للفاعل في علاقته بمجاله الترابي وتحسين مناخ التنافسية، مسألة الاستشراف " فاستحضار ذكاء الاستشراف يسمح بتحليل الرهانات والأبعاد المجالية

التي تتماشى مع تحديات المستقبل "107. " فهو بحد ذاته مقاربة تقترح توجهات مستقبلية نابعة عن إطار مرجعي يتجاوز التحليل القطاعي "108. فالاستشراف هو تفكير عملياتي ينبني على إنفتاح ورؤية تتأسس على تمانية منطلقات، هي كالآتي:

- النظر البعيد المدى: في استشراف الخيارات الممكنة والمخاطر التي يمكن تجاوزها؛
- نظرة أفقية: يجب أن تنبني المخططات على منطق تحاوري وتشاركي؛
- التحليل المعمق: يتجاوز التوقعات والإيمان بكون الإختيارات ستستمر بفعل التحليل العميق واستراتيجيات بناء القرار التي تساعد على البناء الجماعي في المستقبل؛
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة الاخطار: فمجال الاحتمال يترك حرية الالتزام، وبالتالي الحذر من الاجراءات المتخدة؛
- التفكير في الإنسان، فهو مقياس كل شيء، فهو يعطي نطاق واسع للدراسات الإستشرافية؛
- تجاوز تطابق الأفكار الواردة في استراتيجية العمل؛
- النظر في المخططات بشكل تشاركي للتأقلم مع تحولات الكفاءات؛
- استعمال الآليات والمناهج من أجل بناء التفكير "109.

يعتمد ما سبق على الفاعل الترابي *Acteur territorial* و مدى الكفاءة المفتاح التي يتوفر عليها في التنبؤ بالمنظومات المجالية والديناميات، حتى يبلور توجهات مستقبلية استباقية تساهم في التنمية الترابية. ويتيح الاستشراف الترابي كذلك إمكانية تشخيص المشاكل التي يعاني منها تراب معين، بل يؤكد وبوضوح الرهانات والاستراتيجيات بل حتى السياسات التي يجب اتباعها كما يمكن أن يتحول إلى آلية لتأييد أو تكريس موقف فكري.

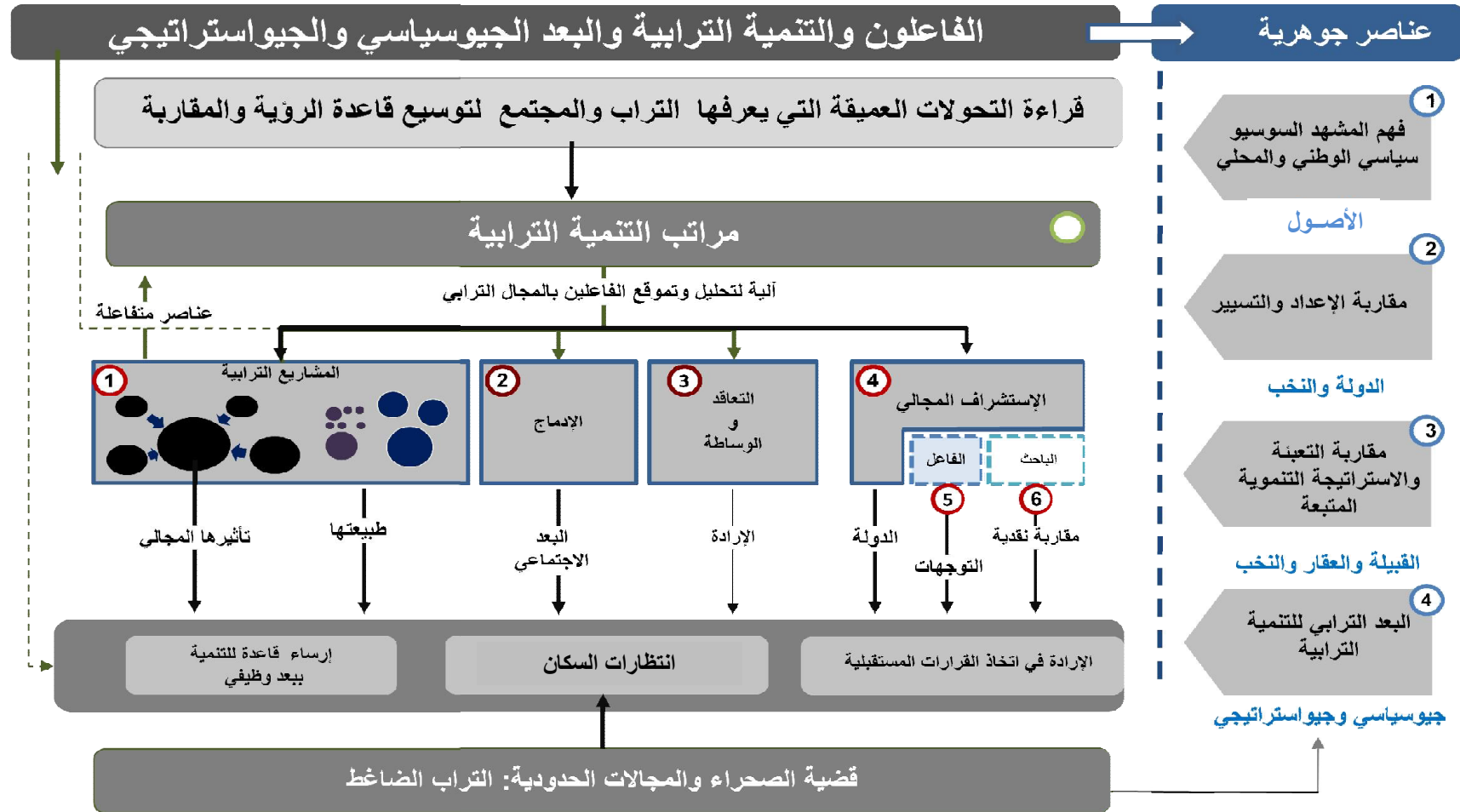
تبقى كل هذه المفاهيم جد فضفاضة ومتعددة الاستعمالات حسب كل تخصص وما يمليه التوجه البحثي، إلا أن مسألة ملائمتها النظرية مسألة غاية في الأهمية العلمية، بما يفيد الإسهام في تأصيل مفاهيمي يتماشى مع خصوصيات مجال الدراسة ومكوناتها، تسمح باستنتاج نظريات تفيد الباحث والمجتمع وتراعي الأولويات والأساسيات التي يتأسس عليها البحث الجغرافي من جهة، ومن جهة ثانية قطع الحكر الذي يقتصر على تقديم المفاهيم من أجل جردها ليس إلا. تبقى هذه المحاولة متواضعة في إمكانية ملائمة المفاهيم المستعملة مع إشكالية الدراسة.

¹⁰⁷ - CASANOVA L., 2011 : « Prospective territoriale : démarche d'analyse spatiale », In territoire du futur, revue internationale, l'Harmathin, p 70

¹⁰⁸ - BRUNET R., 1993 : « Géographie recentrée, Géographie à enseigner », In Bulletin de la Société géographique de Liège, 28, 11-18

¹⁰⁹ - NACHOUI M., 2015, Op., Cit. URL: <https://revues.imist.ma/revueorganisationeterritoires>

خطاطة رقم 10 : مفاهيم التأصيل النظري وتموقعها مع خصوصية مجال الدراسة (المجالات شبه الصحراوية، حالة مدينة كلميم)



المصدر: إنجاز شخصي، 2017

خاتمة الفصل التمهيدي

يشكل الوعي بمفهوم التراب وملائمته لواقع الدراسة والمجال، أهمية في فهم النسق الوظيفي للنظام المجالي؛ الذي هو عبارة عن مجموعة من التشكيلات والعناصر التي تتفاعل فيها مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ويتكون هذا النظام من عدة مداخل تجعله مجالا خصبا لاشتغال الفاعلين المحليين من مواقع متعددة، ينتج عنها فهم الأسباب التي تعيق البناء الترابي، أو تدفع بتنميته.

وبما أن غالبية هذه المجالات تعاني من إكراهات ونواقص تعيق اندماجها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي، فإنه لا بد من الوقوف على الأسباب التي تكمن وراء هذا التأخر، والبحث أكثر عن البدائل التنموية انطلاقا من الوعي بالخصوصيات التي يتميز بها كل من المجال والفاعل المحلي بمختلف مكوناتهم وألوانهم ومواقفهم، فحينما نعالج هذين الأخيرين، فإننا نهدف من ذلك إلى مقارنة نظرية علمية تطابقها مقارنة ترابية ميدانية، تمكن من ملامسة الواقع الاجتماعي والترابي.

دراسة مدينة كلميم في هذا السياق المفاهيمي والتأطير النظري أي الجغرافية السياسية والجيوسياسية والجيواستراتيجية، هو إضفاء الشرعية العلمية والموضوعية على هذا المجال الذي يتميز بموقعه الجيواستراتيجي وحمولته السوسيو سياسية وتقاطعاته مع الجغرافية السياسية، والأبعاد الجيوسياسية، حيث يشكل التراب، والدولة والمنتخبون، والمجتمع المدني والفاعل العقاري والقبلي أهم الفاعلين المؤثرين بالمنطقة. فالملائمة النظرية مسألة جوهرية من جهة، لفهم التأصيل الاستمولوجي الذي نتبناه، ومن جهة ثانية، في التأسيس النظري للإشكالية.

الجزء الأول

مدينة كلميم

من الجيوسياسية إلى التحول المجالي:
خلفيات إنتاج المجال ومسألة الاندماج

مقدمة الجزء الأول

تقوم المجالات الصحراوية في إطارها الشمولي بأدوار إستراتيجية هامة في سياسة إعداد التراب الوطني، وهي مجالات شكلت إلى عهد قريب منطلقا اقتصاديا وتجاريا للمغرب. فالامتداد الترابي الكبير لهذه الأقاليم، جعلها دائما في صلب اهتمامات الفاعلين المعنيين بالتنمية الترابية، بغية تحقيق انخراط متماسك ومندمج في الدينامية الاجتماعية والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية والبيئية، مما يؤهل هذه الأقاليم أن تلعب دورا على مستوى التنافسية الترابية إقليميا وجهويا، وتشكل مدخلا لتقوية العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.

أهمية هذا المجال المتميز، يكمن في ما يختزنه من عمق تاريخي وهوية جماعية للذاكرة المغربية، إذ يجسد بُعدا مركزيا في التراب المغربي، هو البعد الإفريقي، ويتجلى هذا في مجالات متجذرة تاريخيا من قبيل وادي الذهب، والساقية الحمراء ووادي نون، وإن كان في حقيقة الأمر أن بلاد تكتة-واد نون، يعتبر أكثر المجالات بالصحراء حضورا في العمق التاريخي بالمنطقة، إذ ظلت لحقب تاريخية منذ العصر الوسيط تلعب أدوارا إستراتيجية بارزة في الربط بين المجال الشمالي للمملكة وجنوبها في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء خاصة في المبادلات التجارية. لكن وتبعاً لعدة محطات ظرفية، ظل هذا المجال - واد نون- يتأرجح بين الاندماج والاندماج في تقوية الإطار المجالي الصحراوي بالمغرب، وهو تأرجح ارتبط بظرفيات جيوسياسية، لكنه عرف فيما بعد تحولات سريعة دفعت لبروز تحول مجالي والإعلان عن المحلي، أعطى أملا في تقوية الوظيفة الترابية للمنطقة وحاضرتها كلميم.

فالإشكالية التي تعاني منها مدينة كلميم، مرتبطة بتحولات متداخلة وبنوية، وذلك بعلاقتها مع الأقاليم الجنوبية من جهة، وبالسلطات العمومية من منظور حلقة التنمية الترابية التي بدأت ببعد جيوسياسي، وارتقت إلى بعد جيواستراتيجي من جهة ثانية، وهو ما يضيفي على هاته المدينة رهانات كبيرة، تلوح معها في الأفق إشكالات متعددة تستدعي المقاربة البحثية تحديد أسبابها، وأهم التحولات التي طرأت عليها تاريخيا واجتماعيا، واقتصاديا وأمنيا وسياسيا وقبليا.

الفصل الأول

واد نون: مجال شبه صحراوي جيوسياسي

مقدمة الفصل الأول

التعرف على التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ميزت وادنون، يستدعي الانطلاق بدراسة الوضعية الجيوسياسية التي عاشتها حضرته مدينة كلميم جراء السياسات العمومية التي عمل عليها المغرب لتنمية الأقاليم الجنوبية مباشرة بعد سنة 1975¹¹⁰، وضعية مجالية جعلت من وادنون جزءا هاما بالمجال شبه الصحراوي، يتأرجح بين التنمية المرهونة والبناء الترابي، تجلت مسبباتها في أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وكذلك في تموقعها في سياسات تمييز جعلت من خلفية إنتاج مجالها يتأخر عن ركب التنمية والاندماج بالصحراء.

هذا المعطى سيسمح لنا بتقديم إجابات على مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي نتحكم في إنتاج هذا المجال¹¹¹ في باقي دروب هذا العمل، علما أن العودة إلى هذه المرحلة لا تهدف إلى اجترار الماضي والمسارات والمرجعيات التي أطرت المدينة من منظور تاريخي أو كرونولوجي، بقدر ما نسعى من خلالها لمقاربة منهجية نتوخى منها دراسة خلفيات إنتاج المدينة ببعد جيوسياسي، وطرق اشتغالها والتحويلات السريعة التي عرفت، كما نسعى إلى التعرف على هاته التجربة ميدانيا، قصد الوقوف على علاقتها بالوضع الراهن وما يعرفه من ديناميات وتحولات اجتماعية وسياسية له علاقات جوهرية مع الماضي الجيوسياسي ومسألة اتخاذ القرار السياسي.

- ما هي الميكانيزمات التي توطر الجيوسياسية بكلميم وما هي تجلياتها؟
- لماذا تعثرت جهود التنمية بهذا المجال منذ استرجاع الأقاليم الجنوبية إلى حدود سنة 1999 بداية العهد الجديد؟
- كيف تم توظيف تنائية العقار والقبيلة لخدمة البعد الجيوسياسي؟
- ما هو الموقع الجيوسياسي لمجال وادنون بصفة عامة ضمن المقاييس والجهوية بالصحراء المغربية؟
- ما هو تموقع مدينة كلميم في الرهانات السياسية بالمجال شبه الصحراوي بصفة خاصة؟

¹¹⁰ - تم إختيارنا لمرحلة بعد سنة 1975، بناء على عدة اعتبارات أهمها: التدخل المباشر للسلطات العمومية في إنتاج المدينة الصحراوية وشبه الصحراوية، وهي المرحلة التي تصادف استرجاع الصحراء من المستعمر. كما أن هذه المرحلة عرفت مجموعة من التحولات الاجتماعية وشهدت فيها مدينة كلميم مجال الدراسة إكراهات تنموية ارتبطت بالبعد السياسي، وتحكمت فيها أبعاد متعددة أهمها العقار، القبيلة، وقضية الصحراء المغربية.

¹¹¹ - رغم الفرق الحاصل على مستوى النظري فيما يخص مفهوم إنتاج المجال لدى منظرها H. Lefebvre ومفهوم البناء النظري الذي نتبناه من قبل CL. Raffestin وغيرهم، إلا أن خصوصية الظاهرة المدروسة تحتم علينا دراسة هذين البعدين باعتبار أن المجال المحلي يخضع لصيرورة مزدوجة تجمع بين المفهومين أي الإنتاج الذاتي والبناء المباشر والعكس صحيح.

I- مجال واد نون: من الدينامية الاقتصادية إلى بداية أزمة التراب

لا يجادل أحد في الدور الذي تلعبه الصحراء ضمن التراب المغربي. فرغم الصعوبات الطبيعية واتساع المجال الصحراوي وراء سلسلة جبال الأطلس الصغير، إلا أن لها دورا جغرافيا مهما بالمغرب. "فهذا المجال يعتبر مجالا إستراتيجيا كالمجالات التي تلعب الدور الوظيفي والمتوازن بإمكانياتها الاقتصادية وحمولتها الاجتماعية، خاصة أنها تساهم في نمو الإنتاج الاقتصادي بفعل المشاريع الصناعية الكبرى، وكذا الفلاحة التي لا يمكن إهمالها".¹¹² إضافة إلى ما أبانت عنه الصحراء بخصوص الوحدة التي ميزت قبائلها لعقود عديدة، وروابطها بالقيادات الترابية بالمملكة، "علاوة عن الإرث التاريخي الذي راكمه هذا المجال وحضارته على مر الدول التي حكمت المغرب وأهمها المرابطين"¹¹³.

"من المعلوم أن الصحراء المغربية هي جزء من الصحراء الكبرى التي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلنטיكي غربا، وتحتل الجزء الأكبر من شمال إفريقيا"¹¹⁴، وهي أكبر الصحاري الحارة في العالم بمساحة تفوق 9 ملايين كم²، وتمتد هذه الصحراء بأحد عشر دولة هي: مصر وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وتشاد ومالي والنيجر وإريتريا. ورغم قحولة طبيعتها ووعورتها وندرة مياهها، عاش فيها الإنسان منذ القدم وأرخ لنفسه عبر النقوش والرسوم الحجرية التي تركها في هذا الفضاء الفسيح، واستطاع أن يجول فيها غربا وشرقا بفضل تسخير له للإبل التي ساعدته في تنقلاته المكوكية بحثا عن الماء والكأ، والتي سخرها كذلك في تجارة القوافل التي ربطته بدول بالشمال الإفريقي ومنطقة الساحل، وهي المنطقة الانتقالية بين الصحراء والسافانا الاستوائية إلى الجنوب"¹¹⁵.

"فالصحراء الكبرى ظلت إستراتيجية منذ القدم بحكم موقعها بين الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل ودورها في تجارة القوافل. فقد أفرزت أسرا وقبائل أسست حضارات ودولا بل إمبراطوريات امتدت أطرافها إلى بلاد الأندلس. وظلت الصحراء رمز الأطماع الأجنبية لموقعها الإستراتيجي والاقتصادي داخل القارة الإفريقية، فاتخذتها القوى الإمبريالية كفرنسا حقلا لتجاربها النووية والممول الأول لصناعاتها وثرواتها وغناها من مواد أولية؛ كالحديد، والبترو، والأورانيوم، وغيرها. وعبر تاريخ المغرب، لعب الموقع الجغرافي للصحراء المغربية دورا محوريا في الربط بين الشمال المغربي وبلاد السودان جنوبا.

¹¹² - BEN ATTOU. M. 2007 : « Les villes Sahara Marocain Espace, Economie Société et Urbanisation », publication ALFIKR, p.11-12.

¹¹³ - BUTEAU G. 2005 : « Le Maroc au Sahara: 1975-2005 », Université Lyon, Institut d'études politique, p 14

¹¹⁴ - أنظر الخريطة رقم 1-1 بالملحق رقم (1)

¹¹⁵ - شداد مولاي إدريس، 2016: « دور الصحراء عبر التاريخ كجسر جيواستراتيجي وروحي وثقافي واقتصادي لربط علاقة المغرب بعمقه الإفريقي »، ضمن التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، ص 110-109.

كما ساهمت في اقتصاد وحضارات، وبناء الدول التي توالى على حكم المغرب عن طريق تجارة القوافل، والأسر ذات الأصول الصحراوية¹¹⁶.

إن الحديث عن مجال واد نون كجزء هام من الأقاليم الصحراوية وحضوره التاريخي المتجدر، يضعنا دائما في إشكالية تحديد كرونولوجيته التاريخية. وتكمن صعوبة هذا الحصر في شح المادة المعرفية المتوفرة سواء الجغرافية أو التاريخية، بالإضافة إلى تضارب المعطيات الواردة في بعضها، وهو تضارب فرضته تباعد أزمنة المصادر والمراجع، فجاءت المعلومات الخاصة بهذا المجال متباينة في مضامينها وفي معطياتها، لذلك لازال تاريخ المنطقة يشوبه كثير من الغموض.

غير أن ذلك، لا يمنعنا أن نعثر على تعريفات خاصة في كتابات تعود إلى العصر الوسيط للمنطقة، وحول ظروفها، فأمكن معها فهم طبيعة المجال ونوعية التعبير الذي عرفته خلال العصر المتحدث عنه. ويرجع سبب الاختلافات الواردة في هذه الكتب حول المجال، وحول معطياته إلى طرق تكوين هذه المعارف التي تأرجحت بين السماع والمشاهدة والمعاينة، أو بين النقل والسماع والمشاهدة، مما كان له أثره البين على صحة المعلومات الواردة فيها، وفي ضبط أسماء الأماكن في مجال واحد وعصر واحد، أو في الخلط بين مجال وآخر، الشيء الذي زاد من صعوبة فهم القارئ والمتتبع على حد سواء، وساهم في صعوبة تصور يراعي صيرورة المجال في حقبة معينة كالعصر الوسيط.

إذ يمكننا القول أن "انعدام الدراسة العمومية والمركزة للمدن والعواصم، أو غيرها زيادة على شح المادة المصدرية المساعدة والممكنة للقيام بعمل من هذا القبيل، يضاف إلى ذلك تداخل المعلومات القليلة المتوفرة وتقاطعها، بما في ذلك التداخل الطبيعي والبشري لمنطقة وادي نون، التي تعد جزءا من بيئة بلاد سوس الكبرى، كل ما يجعل تناول الموضوع ليس بالسهل"¹¹⁷.

فامتداد وادي نون عند السفح الجنوبي للأطلس الصغير وبمحاذاة المحيط الأطلسي يجعل من هذه المنطقة، انتقالية بين المغرب المتوسطي والمغرب الصحراوي، لذلك عرفت هاته المنطقة استقرارا بشريا قديما تمثل في تعمير مجموعة من الواحات وظهور مدن عريقة ارتبط ازدهارها بنشاط الرعي والزراعة وبالتجارة الصحراوية العابرة نحو القارة الإفريقية. هذا ما جعل من هذه المنطقة تلعب أدوارا هامة بجنوب المغرب. "كما أن هذه المنطقة شكلت مجال عبور بشري بين شمال وجنوب المملكة، وعرفت تفاعلا وتوصلا بين القبائل المحلية والقبائل الزنجية السودانية، مما كان له أثر في إثراء الرصيد الثقافي

¹¹⁶ - شداد مولاي إدريس، 2016، مرجع سابق، ص 110

¹¹⁷ - لمراني محمد، 1999: « الدور السياسي والاقتصادي لمنطقة وادي نون في القرن الخامس الهجري »، ضمن واحات واد نون بواية الصحراء المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 17.

والبشري المحلي والجهوي والوطني، على أن البعد القاري في هذه الحركة السكانية يبقى من السمات المهمة التي نلمسها في الأزمنة المعاصرة. ويكفي أن نشير هنا إلى أهمية العنصر المغربي بكلميم بالخصوص ضمن ساكنة تمبكتو حيث أن هذا العنصر كان يمثل ما يقارب ثلث المسجلين في الجداول التي تهم الزواج والولادات والوفيات عام 1940¹¹⁸.

1- الموقع المجالي لواد نون له مدلول تاريخي متميز في الغرب الإفريقي

حسب المراجع التاريخية والأنثروبولوجية¹¹⁹ التي درست التجارة الصحراوية بالجنوب المغربي وإفريقيا جنوب الصحراء، فإن عامل الماء ومسالك القوافل التجارية، ساهما في ظهور العديد من المدن والمراكز، كانت لها أدوارا طلائعية في الدينامية التجارية التي عرفها الغرب الإفريقي خلال القرون الوسطى، ونخص بالذكر هنا (تامدولت، تارودانت، تمارت، ماسة أغمات، مراكش، نول لمطة)، بحيث اعتبرت مدنا إستراتيجية ساهمت في تقوية العلاقات الاقتصادية العابرة للقارات خصوصا التي تمر بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء وبلاد السودان.

¹¹⁸ - بنحليمة حسن، 1995: «كلمة افتتاح ندوة: واحات وادنون: بوابة الصحراء المغربية»، منشورات كلية الآداب ابن زهر أكادير، ص 10
¹¹⁹ - LARNAUDE M. 1946 :« La géographie du Sahara et l'institut des recherches Sahariennes», In Annales de Géographie, Vol. 55, N° 300, pp 294-299

القوافل التجارية بالغرب الإفريقي خلال القرن 15 و 16



وفي سياق هذه الدينامية، بدأت تتشكل مدينة إسمها نول لمطة، اتخذت مكانة مجالية ضمن الشبكة التجارية بالغرب الإفريقي. هذه المدينة التي تحدث عنها ابن حوقل والبكري والإدريسي، وهي "مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، ومن مدينة نول إلى وادي درعة نحو ثلاث مراحل، وإنما سميت نول لمطة لأن قبيلة لمطة يسكنونها وماؤها جار، وهي آخر بلاد السوس. في القرن الحادي عشر خضعت هذه المدينة للمرابطين، وفي القرن الثاني عشر نصبت الموحدون العداء، بعد ذلك قامت الهلالية بزحزحة سكانها وفرض عليهم، وتشكل مرحلة ما قبل المرابطين المدة الزمنية التي انتعشت فيها حيث كانت لها صلة وثيقة بمدينة أودغست وبكافة مدن السودان الغربي"¹²⁰.

"لقد كانت نول لمطة تتمتع بشهرة واسعة، جعلت منها إحدى العواصم الإفريقية التاريخية بعد مدينة سجلماسة ذات الشهرة العالية"¹²¹، وإن كنا في حقيقة الأمر نجهل المعطيات والعوامل الأساسية التي ساهمت في تشكيل نواتها الأولى، إلا أنها شكلت مركزا يجسد المعالم الاقتصادية بين مختلف المدن التجارية، وكانت سببا في استقرار السكان وتشجيعهم على مزاولة الأنشطة الفلاحية والزراعية، والتي ساهمت بدورها في تكوين شخصيات اقتصادية كانت لها أدوار طلائعية في القضايا السياسية فيما بعد.

صورة رقم 2: آثار مدينة تكاوست بمجال وادنون



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2013

صورة رقم 1: آثار مدينة نول لمطة بمجال وادنون



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2013

تمثل الصورة رقم (1) نول لمطة وهي تراب يتواجد شرق مدينة كلميم على بعد 38 كلم وبالضبط بجماعة أسريير. أما الصورة رقم (2) لتراب تكوست أي الجماعة القروية الحالية لقصابي التي تتموقع غرب مدينة كلميم على بعد 25 كلم.

¹²⁰ - حراش سعيد، 1998: « دور المدن الجنوبية في الربط الطريقي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء: كرنولوجيا»، مجلة المناهل، عدد 58، ص، 172

¹²¹ - ناعيمي مصطفى، 1988: «الصحراء من خلال بلاد تكنة، تاريخ العلاقات التجارية والسياسية»، مشورات عكاض، الرباط، ص 77.

"وفي القرن الثالث عشر انتقلت أهمية المدينة إلى تكاوست"¹²²، وذلك في العهد المريني والسعدي والعلوي، وقد ظهر إشعاع هذه المدينة بعد تدهور نول لمطة نتيجة ازدهار التجارة الصحراوية بالسواحل على حساب المناطق الداخلية، حيث "وصفها الحسن الوزاني - ليون الإفريقي- أنها ذات بيئة خصبة وتتميز بوفرة المياه وقربها من الساحل، وقد لعبت هذه المدينة كذلك أدوارا هامة فيما يخص تنمية الموارد الفلاحية والأسواق التي تتواجد بها، إذ وصل استقطاب سوقها ومواردها إلى تمبكتو ومع جزر الكناري، وقد تجلت أهمية المدينة أكثر خلال القرن 16 حسب "حسن الوزاني و"مودول كاستيو" حيث اعتبرت بالقاعدة الأولى لتجارة الرقيق بالغرب الإفريقي"¹²³.

لقد مكنت هذه المدن التاريخية واد نون من "الاتصال بالخارج والانفتاح على الصحراء، حيث أتاحت له نسج شبكة من العلاقات التجارية خلال القرن التاسع عشر، والملاحظ بالنسبة لهذه المرحلة أن الساحل الأطلنطي الجنوبي وخاصة ساحل واد نون، كان ولا يزال يحافظ على أهميته من خلال استقطاب محاور التجارة التقليدية الصحراوية، وأصبحت المنطقة مختصة في جمع وتوزيع جميع أنواع البضائع التي تحمل نحو الصويرة. على هذا الأساس، لم يكن بإمكان الأوربيين الاستغناء على الخط الغربي الساحلي الذي يغذي هذه البلاد، بالرغم من التحول النسبي لشبكة التجارة الصحراوية نحو السواحل السنغالية والموريتانية"¹²⁴.

2- الأدوار السياسية والاقتصادية لمجال واد نون في ظل الدينامية التجارية وتماسك التراب

نتبعنا للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة منذ القرن الثالث عشر إلى القرن العشرين، يضعنا أمام معطيات تبين أن موقع المنطقة وإمكاناتها الذاتية، ساهمت حسب مراحل ظرفية في تقوية الأدوار الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إبراز رمزياتها التاريخية. فالتطور الذي عرفته كل من مدينتي نول لمطة وتكاوست، كان سببا رئيسا في تطوير وتعزيز مكانة البنيات الاقتصادية والسياسية لمجال وادي نون بصفة عامة.

2-1- في المجال السياسي: بناء التراب على أساس الحماية الحدودية أفقيا وعموديا

إن تداخل الأحداث السياسية والاجتماعية لمنطقة بلاد سوس الكبرى وجنوب بلاد المغرب الأقصى تجعل من العسير جدا إعطاء مقارنة سياسية لتاريخ منطقة واد نون اعتبارا لتقاطع وترابط هذه الأحداث فيما بينها خاصة في الفترة المرابطية، ذلك أن القرن الخامس عشر عرف تحرك قبائل المثلثين

¹²² - حراش سعيد، 1998، مرجع سابق، ص 173.

¹²³ - ناعيمي مصطفى، 1992: «مادة تكاوست معلمة المغرب»، مطابع سلا، ص 2086.

¹²⁴ - بومزكو أحمد، 1999: «وادي نون من خلال وثائق دار إيلينغ»، ضمن واحات وادي نون بوابة الصحراء المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص 63.

من مناطق الواحات وغيرها باتجاه الشمال بحثا عن مصادر أخرى للعيش لهم ولأنعامهم¹²⁵. إلا أن الأدوار السياسية وبروز فاعليها ارتبطت دائما بالأوضاع الاقتصادية للمنطقة، ففي ظل ظروف الجفاف والقحط التي عرفها مجال وادي نون خصوصا في القرن الثامن عشر، كان لمجموعة من الزعماء أدوارا سياسية هامة في تخطي هذه الأوضاع ولعب دور اجتماعي يثبت المكانة التي تحتلها المنطقة اقتصاديا وتجاريا.

أما بخصوص الوجود الفعلي المخزني فلم يكن فعليا، ونادرا ما كانت المنطقة خاضعة إلى إدارة مخزنية، بقدر ما كانت تنبني على المبادئ الدينية الفقهية، مع الزعامات القبلية وزعماء الدول التي حكمت المغرب، خصوصا عبد الله بن ياسين ويوسف بن تاشفين، اللذين كانا لهما دورا رياديا في نشر الإسلام، وتلقين معالمه لسكان المنطقة والجنوب عامة. هذا الوضع تغير جذريا مع استعمار الدول الأوروبية، كفرنسا والبرتغال لسواحل الغرب الإفريقي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لاسيما أن الأطماع البرتغالية والإسبانية، أظهرت أهمية منطقة وادي نون والسواحل المقابلة لها لبناء مراكز تجارية. زد على ذلك توجه السلطات المركزية نحو بناء علاقات مع مجموعة من الزعماء القبليين بواد نون، بسبب أهمية العلاقات التجارية، التي راكمتها مع إفريقيا جنوب الصحراء والسودان الغربي، وذلك ببناء حامية عسكرية في كلميم سنة 1886، والتي كانت تحت اسم "كلمين"، عبر الدور الذي يمكن أن تلعبه في إعادة تنظيم المجال، والضغط على التغلغل الاستعماري في اتجاه الساقية الحمراء ووادي الذهب، ويمكن القول أن هذا الدور، شكل الانطلاقة الحقيقية للعمق الاستراتيجي السياسي للمنطقة بعد الدور الاقتصادي.

2-2- في المجال الاقتصادي: متغيرات وظيفية لكنها ساهمت في الحفاظ على الدينامية التجارية

استفادت منطقة وادي نون عموما، من الدينامية التجارية الكبيرة التي عرفها الغرب الإفريقي من القرن 10 إلى القرن 14م، وازدهارها لقرون متعددة -مما لا شك فيه- حيث حدد ذلك المعالم الاقتصادية التي تتميز بها. "فقد أجمع الرحالة العرب، الذين عبروا الصحراء أو كتبوا عن التجارة الصحراوية على أن النشاط التجاري عبر محور سبلماسة درعة، ظل مسترسلا لمدة تزيد عن ستة قرون أي من القرن 8 الميلادي إلى القرن 14 م"¹²⁶.

¹²⁵ - لمراني محمد، 1999، مرجع سابق، ص 32.
¹²⁶ - الراجي خديجة، 2010: «التجارة الصحراوية: ثوابت ومتغيرات»، ضمن مدخل إلى الصحراء الأطلسية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص 98.

لقد لعب "المحور التجاري سجلماسة- درعة دورا أساسيا في تقوية الحركة التجارية والاقتصادية بصفة عامة اتجاه بلاد السودان، وجعل من نول لمطة (عاصمة وادنون خلال هاته الفترة) قبل اندثارها أهم مراكز المنظومة الاقتصادية بالغرب الإفريقي، حيث اعتبرت في عهد المرابطين، إضافة إلى كل من مراكش سبتة، وفاس، وغرناطة، وتلمسان، واشبيلية، من أهم مناطق سك النقود"¹²⁷ كما كانت تتميز بوفرة المياه ومرور الوديان بها، حيث شكلت محطة وقاعدة لمجموعة من القوافل التجارية العابرة للمدن الاقتصادية شرق - غرب و جنوب- شمال. وقد عرف هذا المجال مراحل أساسية على مستوى تحولاته الاقتصادية من العصر الوسيط إلى منتصف القرن الثامن عشر، يمكن أن نلخصها فيمايلي:

ففي مرحلة أولى: ظهرت نول لمطة في القرن العاشر الميلادي مع المرابطين، استطاعت هذه المدينة أن تؤسس مكانتها المجالية مع بلاد السودان الغربي وأودغست بغانا، وعرفت إعمارا جعلها تساهم في حركية التجارة بالغرب الإفريقي عموما، إلى أن أصبحت أكثر المدن أهمية من سوس الأقصى إلى حدود نهر السينغال.

وفي مرحلة ثانية : ظهرت تكاوست خلال القرن 13 الميلادي بعد اندثار وأفول التجارة الداخلية، وانفتاح التجارة العالمية على السواحل الأطلنطية والمتوسطية، إذ انتقلت المكانة الاقتصادية من نول لمطة إلى تكاوست، ورغم هذه التحولات ظلت المنطقة محتفظة بديناميتها الاقتصادية، وبرزت أكثر أهميتها في اتجاه السواحل، لاسيما العلاقة المجالية التي ربطتها فترة بناء ميناء الصويرة، لكن سرعان ما أفلت بسبب تغير الإستراتيجيات التي عمل عليها السلطان محمد بن عبد الله في تجارة السواحل، لتقلص دور تكاوست، مقابل تقوية الموانئ المتواجدة بالشمال المغربي، ومن تم تقلص التجارة بالمنطقة، وأصبح واقعها مقتصر على تجارة محدودة خاصة الداخلية، وعلى أساسها تم التفكير في خلق نواة أخرى في ملتقى الطرق لتسهيل عمليات هذه التجارة، كانت تيجتها خلق مدينة كلميم.

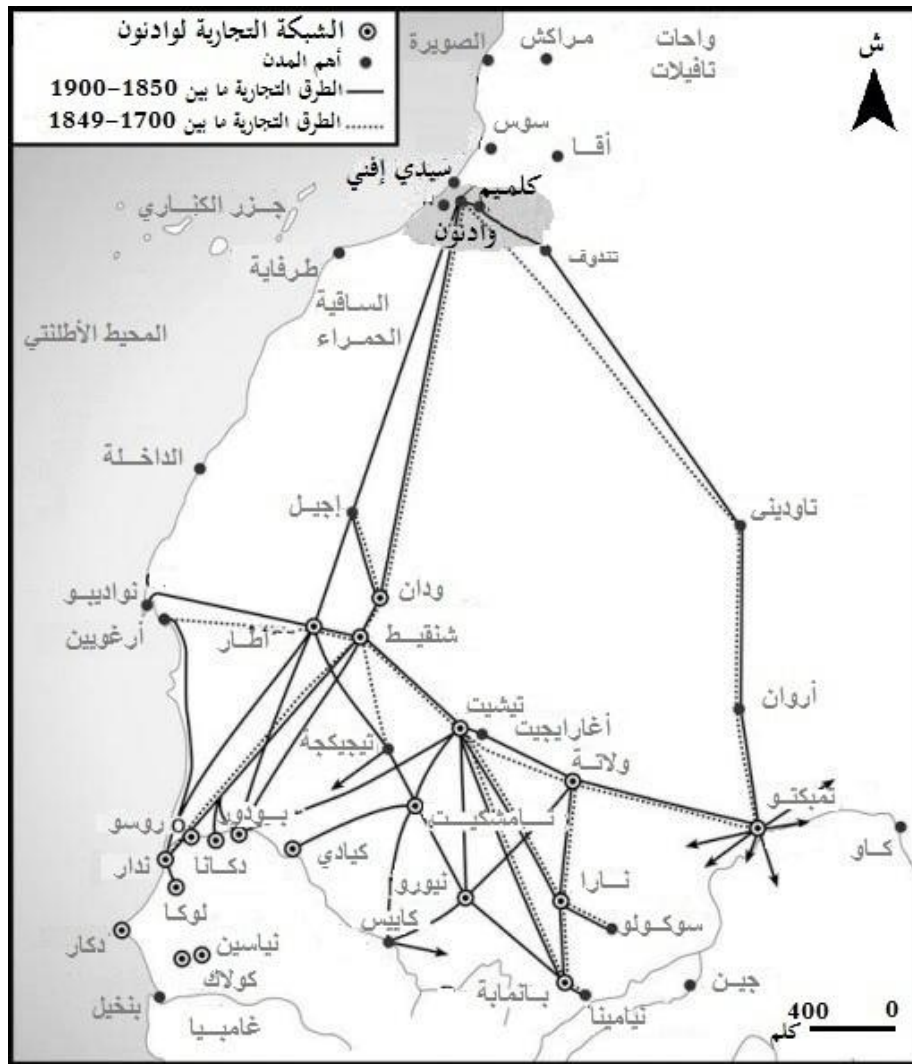
ظهرت مدينة كلميم في أواسط القرن 18م، و"تقع على وادي نون، كانت منذ القدم منطلقا للقوافل الكبرى التي تضم ما بين 1000 و 1500 جمل، والتي كانت تسمى "أكبار": وهي منطقة تجمع القوافل القادمة من تارودانت عبر تيزنيت أو "إيفرن" في الأطلس الصغير مع القوافل الآتية من واحات طاطا وأقا في جنوب بلاد باني، وقد حاولت كل من الركيبات وتجاننت وأولاد أبي السباع وأيد وبلال وآيت باعمران، التقرب من كلميم بهدف تحسين ظروف العيش، خاصة أن المدين كانت مفتحة على أسواق الشمال (مراكش، تافيلالت، درعة، سوس وأسواق الجنوب "تتيكتو"، و"جي"، و"كاو"...، وكان تجار

¹²⁷ - لمрани محمد، 1999، مرجع سابق، ص 36.

كلميم يتوزعون بين موريتانيا وسان لويس والسينغال وتافيلالت وأعالي درعة، يراقبون أسواق وبضائع التجارة¹²⁸.

لقد ساهم البعد الاقتصادي بصفة جوهرية ورئيسية في بروز العديد من الفاعلين بمجال واد نون، فهذا المجال بحد ذاته كفاعل فرض نفسه في إبراز أهمية المنطقة الاقتصادية من جهة، وأهميتها الجيوسياسية في مواجهة الأطماع الاستعمارية خلال القرنين 16 و 17. كما أن هذه الخصوصيات استطاعت فكريا أن تنتج لنا مدنا ما زالت شاهدة على أدوارها الترابية، وساهمت في بروز مدينة اعتبرت حاضرة لواد نون وللأقاليم الجنوبية لعقود عديدة والمتمثلة في مدينة كلميم.

خريطة رقم 2: الشبكة التجارية بوادنون ما بين سنتي 1700 و 1900م



Source :GHI SLAI NE LYDON, 2009: « On Trans-Saharan Trails Islamic Law, Trade Networks, and Cross-Cultural Exchange», in Nineteenth-Century Western Africa", CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, p xxvii

¹²⁸ - لمراني محمد، 1999، مرجع سابق، ص 37

3- كنفدرالية تكنة بمجال واد نون ودور القبيلة كفاعل في الاستمرار ببعد تحالفي

على غرار المدن المغربية الأخرى، شكلت مدينة كلميم منذ القرن الثامن الهجري موطننا "للأمازيغ" وذلك إلى حدود القرن الثامن عشر الميلادي، حيث إنضافت قبيلة "آيت موسى أو علي" القادمين من ابني إغيل (سغروشن)، قبل أن تندمج القبيلتان تحت اسم واحد وهو آيت موسى وأعلي.

ومن جهة أخرى، و"في ظل الرخاء الاقتصادي الذي ميز ما قبل الصحراء، تواجدت العديد من القبائل الصنهاجة، وفي ظل بروز الصراعات التي ظهرت من حين لآخر، جراء التدخل العربي بالصحراء، بدأت عوامل الائتلاف والتحالف تتشكل بين القبائل المشكلة لهذا المجال عربية وأمازيغية. ولقد تشكلت قبائل كنفدرالية تكنة"¹²⁹ بمنطقة وادنون، نتيجة وفرة الأودية النابعة من الأطلس الصغير، مما سهل لها الاستقرار وعملية "تنظيم القوافل التجارية وضمان عبورها إلى المراكز التجارية في الضفة الجنوبية للصحراء، إذ امتد مجال نفوذها من الهوامش الجنوبية الغربية للأطلس الصغير شمالا إلى الساقية الحمراء جنوبا، ثم من المحيط الأطلنطي غربا إلى حدود تمنارت شرقا، وهو بذلك ينقسم إلى مجال شبه صحراوي في الجنوب. وقد تحركت في هذا المجال، مجموعات بشرية ذات أصول مختلطة عربية أمازيغية، مشكلة بذلك قبائل تكنة التي تشكلت في إطار لفين هما لف آيت الجمل ولف آيت عثمان (أو آيت بلا)"¹³⁰. "اللدان يمثلان لعبة التحالفات ويقومان بضمان التوازن الداخلي الحقيقي، الذي يقضي على أي اختلال"¹³¹.

¹²⁹ - حسب ناعيمي مصطفى، 1988، ص 156، فتعريف القبيلة التكنية يمكن القول أنها مكان التقاء بعض الوحدات التي تختلف أصولها عن سلسلة السلالي المتعرف عليه. ذلك أن كل وحدة تمثل خصائص هيئة من الأشخاص المعنويين أو خلية مجتمعية أساسية مجزأة إلى حيث يعتبر الانتساب إلى جد مشترك حقيقة مقبولة على مستوى كل تجزئة. Segment من جهة أخرى فكلمة تكنة أطلقت على حوالي 12 قبيلة تكونت واجتمعت حسب مقولة الرواية الشفوية، ولو أصغينا إلى الرواية الشفوية حول ظروف وكيفية هذا التشكل، لاتضح بأن هذا التساؤل ينطلق مما يتبادر إلى ذهن الخاص والعام. فالعروض التي تكرر فيها مختلف قبائل الاتحادية، لا توفر ما يكفي من التأويلات لسد الثغرات، معلنة بذلك جهلها أو تجاهلها التام.

¹³⁰ - ناجية عمر، 1999: «قبائل تكنة: آيت جمل»، ضمن واحات واد نون وبوابة الصحراء المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن

¹³¹ - ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص 127.

اتحادية قبائل تكنة ومجال إنتمائها

جدول رقم 3 :

القبيلة	اللف	مجال الاستقرار
أيت عثمان	أيت عثمان	أسيرير، تغمرت، واعرون
أيت اوسي	أيت اوسي	أسا
أيت براهيم	أيت براهيم	تركمايت، تغجيجت
أيت حماد	أيت حماد	تاويريرت، تاركميست، تلوين، فاصك
أيت ياسين	أيت ياسين	افركط
أيت بوهو	أيت بوهو	تيكايت
أولاد بوعشرة	أولاد بوعشرة	تايدالت
أيت زكري	أيت زكري	البرج
أيت موسى اوداود	أيت موسى اوداود	كصيبة ايت موسى
أيت لحسن	أيت لحسن	لقصايي، تسكنان، بعبودة، الشويخات، راس الطرف، راس اومليل، تلوين
أيت موسى او على	أيت موسى او على	لبيار
ازركين	ازركين	الدورة
ايكوت	ايكوت	زيني
اولاد بوعيطه	اولاد بوعيطه	الفايجة، الشاطي الأبيض
الفيكات	الفيكات	-
أيت الجمل	أيت الجمل	

Source :DE LA CHAPELLE, 1934, « Les tekna du sud Marocain étude géographie historique et sociologique»,
In bulletin de l'Afrique française, p.40

أما من حيث قوتها العسكرية فإن الاتحادية ضمنت لنفسها الحماية الخارجية، واتضح هذا من خلال تشكيلها كتلة في مواجهة الأجنبي ومراقبتها لسلامة المسالك التجارية حتى إمارة الأدرار. ولابد من الإشارة هنا إلى دور تجارة القوافل في "توضيب الحياة الرعوية والزراعية بشكل حاسم، كما يجب توضيح المقدرة التكميلية التامة لهذا النظام الاجتماعي مع "الانعدام الدائم للأمن" فهو يعمل أساسا على ضمان الاستمرارية والاستقرار"¹³²، وهي القدرة الفعلية على مراقبة المجال وتربطه.

مكننت هذه القوة لسكان اتحادية تكنة أن يجتمعوا في إطار تجمعات غير متباعدة في قصور وقصبات، يمارسون الزراعة والرعي، وكانت أنشطتهم اليومية تزدهر تبعا للقوافل التجارية. إضافة أن ما كان يميز هاته الكنفدرالية العلاقات القوية التي كانت تربطها مع محتكري المسالك التجارية، مما ساعدها على تقوية بنياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما بين 1590-1874، وبالتالي فالنشاط التجاري هنا يعتبر بمثابة الدور الاقتصادي الأول للاتحادية"¹³³. "إلا أن القرن التاسع عشر حمل معه الضربة القاضية التي سببت تفكك هاته البنيات في أسسها. فمن جراء تطور التجارة الأوربية عبر

¹³² - ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص127-128

¹³³ - ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص129

السواحل الأطلسية جنوب نهر السنغال انجرفت التجارة من مسالك الصحراء متجهة نحو الشواطئ، وقد خلفت بذلك نكسة اقتصادية فتحت على إثرها أبواب التصدع في مختلف البنيات والكنفدراليات التاريخية بمجموع الصحراء¹³⁴.

فكان من بين النتائج، تقلص تراب تكتة حيث شهد الجزء الثاني من القرن التاسع عشر نزوح الرحل من تكتة نحو الشمال الشرقي للصحراء. وتركوا الزوايا المربطة من غير حماية، مما اضطرها إلى الدخول في مرحلة هامة من التطور. هكذا تكون تكتة فقدت خصائصها المميزة لمغزى تواجد بنياتها والتحام مؤسساتها. "لقد انتهت هذه الكنفدرالية بانتهاء القرن الماضي، ولم يبق لقبايلها من الإطار الالتفافي سوى تقاليد ومفاهيم قبلية بدون ممارسة وبدون سند في واقع الأحداث. وعليه فإن دراسة هذه الكنفدرالية تشمل مرحلة تاريخية انتهت بانتهاء القرن التاسع عشر"¹³⁵.

4- كلميم حاضرة وادنون، مدينة شبه صحراوية ذات أهمية تاريخية وجيوسياسية

إن التحولات التي طرأت على الشبكات التجارية بالصحراء والغرب الإفريقي، إضافة إلى أفول المراكز الاقتصادية التي ساهمت في إشعاع الدور التجاري لوادنون، كل هذا ساهم في نشأة أحد المجالات الحضرية الهامة بالصحراء وهي مدينة كلميم، وخلقته معه توازنا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في وادنون والصحراء كلها، بعد أفول نول لمطة وتكاوست، وأصبح لهذه المدينة دورا في تحريك وتنظيم مجال وادنون بعد ما آل إليها نتيجة الأسباب التي تطرقنا إليها آنفا.

وإذا كنا نجهل المعطيات والتفاصيل التاريخية عن نشأة هذه المدينة، بسبب شح المادة المعرفية في هذا الإطار، فإنه يمكن القول أنها اشتهرت وبرزت بقوة بعد اندثار تكاوست التي عاشت أكثر من ثلاث قرون، حيث تم اتفاق مجموعة من قبائل تكتة وأخرى على إقامة سوق أسبوعي بربرة صغيرة، وكان ذلك في عهد المولى إسماعيل في أواخر 1727م. وقد اشتهرت المدينة بسوقها الأسبوعي، هذا فضلا عن المواسم، كموسم سيدي الغازي والزوايا، وبالتالي اعتبرت المجدد الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة وادنون، بعد النكسة الاقتصادية التي عرفتتها التجارة الداخلية والساحلية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي.

"ويحيط بالمدينة في جزء منها سور بسيط لا يشمل كل منازلها ولها خمسة أبواب صغيرة"¹³⁶ وداخل هذا السور أحياء أسماؤها من الأحياء الطوبونمية التي تتطابق دلالاتها وموضوع وظائفها، مع ما

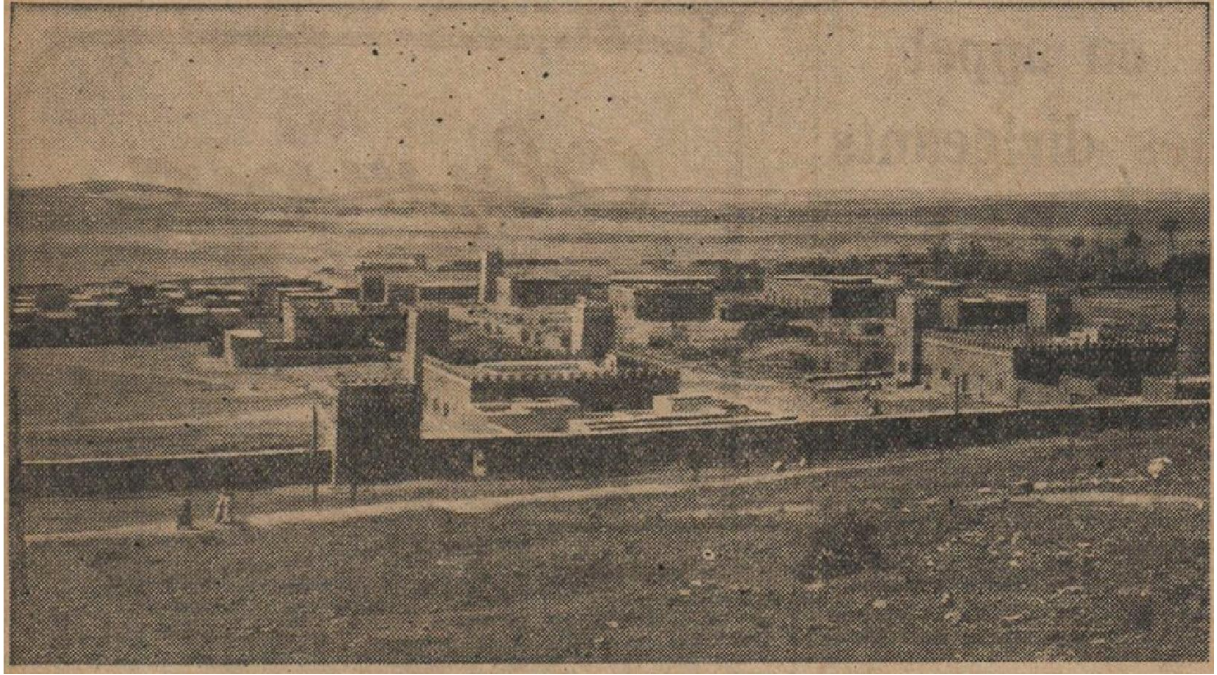
¹³⁴ - ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص 16

¹³⁵ - ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص 16-17

¹³⁶ - الشرايمي محمد، 2015 : « المدن الصحراوية: النشأة والتطور »، مطبعة طوب بريس، الرباط، ص 42

يوجد في الأطلس الصغير نواة الاستقرار، في الأصل عبارة عن تجمع حول عين ماء مخزن قبلي (أكادير). وهذا موجود في مدينة (كلميم) التي تخترقها الخطارات¹³⁷، أما أكادير فلا يزال أثره موجودا، ونفس الملاحظة تنطبق على القصبة التي تشكل نواة الاستقرار في المدن التقليدية (فيها يوجد قصر بيروك)¹³⁸.

صورة رقم 3: مدينة كلميم خلال نشأتها الأولى في بداية القرن الثامن عشر



المصدر: جمعية منتدى المدينة بكلميم، 2015

تميز مشهد كلميم في بداية القرن 18 بالقصبات وسور يحيط بمجموع المنازل، وهي على شاكلة المدن القديمة، وكما تبين الصورة أعلاه تواجد أبراج متوسطة في القصبات الكبيرة، هدفها مراقبة المجال وتتبع القوافل التجارية.

أما على مستوى وظائفها، فقد تمثلت عموما في تربية الجمال والماشية وتربية النحل، إضافة للنشاط الفلاحي وإن كان في معظمه ضعيفا. كما تميزت المنطقة بالنشاط الحرفي الذي استمدته من يهود المنطقة الذي ضمن استقرارها القائد بيروك وساهم في اندماجها مع مجتمع وادنون. وقد اعتبرت المدينة منذ تأسيسها رمزا لقوة التجارة المغربية الجنوبية في علاقتها بعواصم الصحراء الكبرى من خلال النشاط التجاري المكثف، ناهيك عن كونها اعتبرت أهم سوق لرواج الإبل في غرب الصحراء، كما ساهمت

¹³⁷ - رغم ما ميز مدينة كلميم من وفرة مياهها، على أساسها تم اختيار نشأة المدينة، واختزانها لخطارات متنوعة، فاليوم لا وجود لآثار هذه الخطارات، وتشير الروايات أنه تم طمس معالمها، لأسباب ترتبط أساسا بالتحالفات السياسية بين القبائل والصراعات التي شابتها بداية القرن العشرين.

¹³⁸ - أنوش حمدي: 1999: «ظاهرة التمددين بالجنوب المغربي خلال القرن 19 بمدينة أكلميم»، واحات وادنون بوابة الصحراء المغربية، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 137-138

المدينة من خلال أسرها التجارية العريقة في إعادة رسم ملامح جديدة للتجارة المغربية مع أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، مما جعلها مفصل الاقتصاد الوادي، وساهمت في إبرازها ضمن الشبكة الحضرية الواقعة جنوب الأطلسين الكبير والصغير"، لكن سرعان ما فتئت هذه المكانة تتراجع بفعل الظرفية العامة لمغرب نهاية القرن 19، وكذا بالظرفية الخاصة التي عاشتها سوس وساحلها من تكالب الأوربيين وتجارهم من بينهم كرش وما كينزي وغيرهما¹³⁹. وعلى أية حال فإن المدينة استطاعت أن تضمن لنفسها الاستمرار والبقاء عبر الثروة التجارية التي ميزتها عبر التاريخ ولشيوخ قبائلها المحلية.

5- كلميم وادنون خلال الظرفية الإستعمارية وإبان الإستقلال : التراب كحدود للمجتمع

يعتبر القرن العشرين بداية التغيير على مستوى النظام الترابي المغربي، فبعد توقيعه على معاهدة الحماية سنة 1912، تم تقسيم المملكة من خلالها إلى منطقة شمالية وجنوبية خاضعة للاستعمار الإسباني ومنطقة خاضعة للاستعمار الفرنسي، أدت إلى اختلال النظام التقليدي المغربي الذي كان يعيش على أساس القبيلة والسلطان، كما أن تجليات الاستعمار وآلياته التجزئية استطاعت أن تخلخل البنية الاجتماعية والاقتصادية¹⁴⁰، حيث قام بتنفيذ مخططاته بواسطة تقنيين المؤسسات المحلية في الوسط القبلي كالجماعة والقائد والعرف والأراضي الجماعية قصد إدماجها في إطار سياسة استعمارية شاملة؛ أي إعادة تنظيم المجال من المناطق الداخلية إلى المنطقة الساحلية.

دخول الاستعمار الإسباني بالصحراء (1883-1979) بكل من آيت باعمران- سيدي إفني والجزء الجنوبي للصحراء الساقية الحمراء ووادي الذهب- تيرس، واحتلال فرنسا الجزء الشمالي للصحراء (بلاد تكتة وادنون وبلاد باني) ما بين 1934-1956، كان له تأثير كبير في بروز ونشأة تطور المدن والمراكز الحضرية الصحراوية على حد سواء، إضافة إلى الظروف الطبيعية التي ساهمت في استقرار السكان بالصحراء التي طبعها البدو والترحال. وبهذا يمكن القول أن المستعمر الإسباني رسم البوادر الأولى لظاهرة التمدن بالصحراء في جزئها الجنوبي، وتجلت هذا في إستراتيجيته تركز بالأساس على الموارد الطبيعية للصحراء مع تفادي خلق أي صراع مع القبائل الصحراوية، مما ساعد على توسيع استعمار هذه الرقعة الجغرافية المحتلة، فعملوا على خلق نقاط ومراكز حضرية بناء على الموارد التي تم

¹³⁹ - أنوش حمدي، مرجع سابق، ص 138

¹⁴⁰ - نذكر هنا أن مرحلة المخاض التي مر منها المخزن خلال فترة الحماية 1912-1956، أثرت على صورته بشكل كبير من قبل القبائل التي ازدادت توتراتها داخل البلاد، ولم يستطع المخزن التغلب عليها بسبب تموقعه بين الضغطين الخارجي والداخلي. بيد أن الوساطة الفردية بين القبائل المتمردة والسلطات لعبت دورا كبيرا في حسم هذا الإشكال الذي أرق المخزن، سيما أنه كان يعرف جيدا رهانات المستعمر في استغلال هذا الاختلال.

استغلالها. ويعتبر في هذا الصدد "اكتشاف الفوسفات"¹⁴¹ أهم العوامل التي عملت على تطوير مثلا مركز العيون الذي سيصبح فيما بعد عاصمة للمنطقة"¹⁴² سنة 1947، فضلا عن اعتبار مدينة السمارة في تخوم الصحراء كعاصمة روحية (زاوية الشيخ ماء العينين) مما يجسد العمق الديني والروحي الذي اعتمد عليه المستعمر الإسباني لمراقبة المجال واستغلال موارده الترابية. في حين كانت الداخلية وطرافية وبوجدور مدنا لاستغلال نشاط الصيد البحري بالمنطقة.

وفيما يتعلق، بالسياسة الاستعمارية للمعمر الفرنسي بمجال واد نون، وخلافا لنظيره الإسباني. ولا اعتبارات جيوسياسية، فقط اكتفى بالحفاظ على الطابع التجاري بشكل محدود الذي ميز المنطقة، وذلك عبر خلق موقع عسكري في كلميم سنة 1934. " وطبقت من خلاله تقسيما إداريا للمجال الترابي في شمال بلاد قبائل تكنة بوادي نون وقد جعلت من كلميم مقرا رئيسا لها سمته "مكتب الشؤون الأهلية كلميم"¹⁴³، الذي كان تابعا لدائرة تزنييت التابع لجهة أكادير، وكانت أسا وعيون درعة وعوينة تركز وواد نون تابعة لمركز كلميم؛ إذ كان على رأس كل مركز من هذه المراكز ضابط عسكري. وتبقى جميع الصلاحيات بما فيها التوقيع والمصادقة على جميع الوثائق الإدارية والتدبير المالي واتخاذ القرارات في تعيين القواد والشيخوخ وغيرها من التدابير لمكتب كلميم، وتساعده المراكز الأخرى المذكورة سالفا في الاقتراح والاستشارة"¹⁴⁴، مما ساهم على تجميد دينامية المنطقة، ولم يترك لها مجال لمزاولة حتى الأنشطة التجارية فيما بعد، حيث ساهمت فيها عوامل أخرى أهمها أمن الحدود.

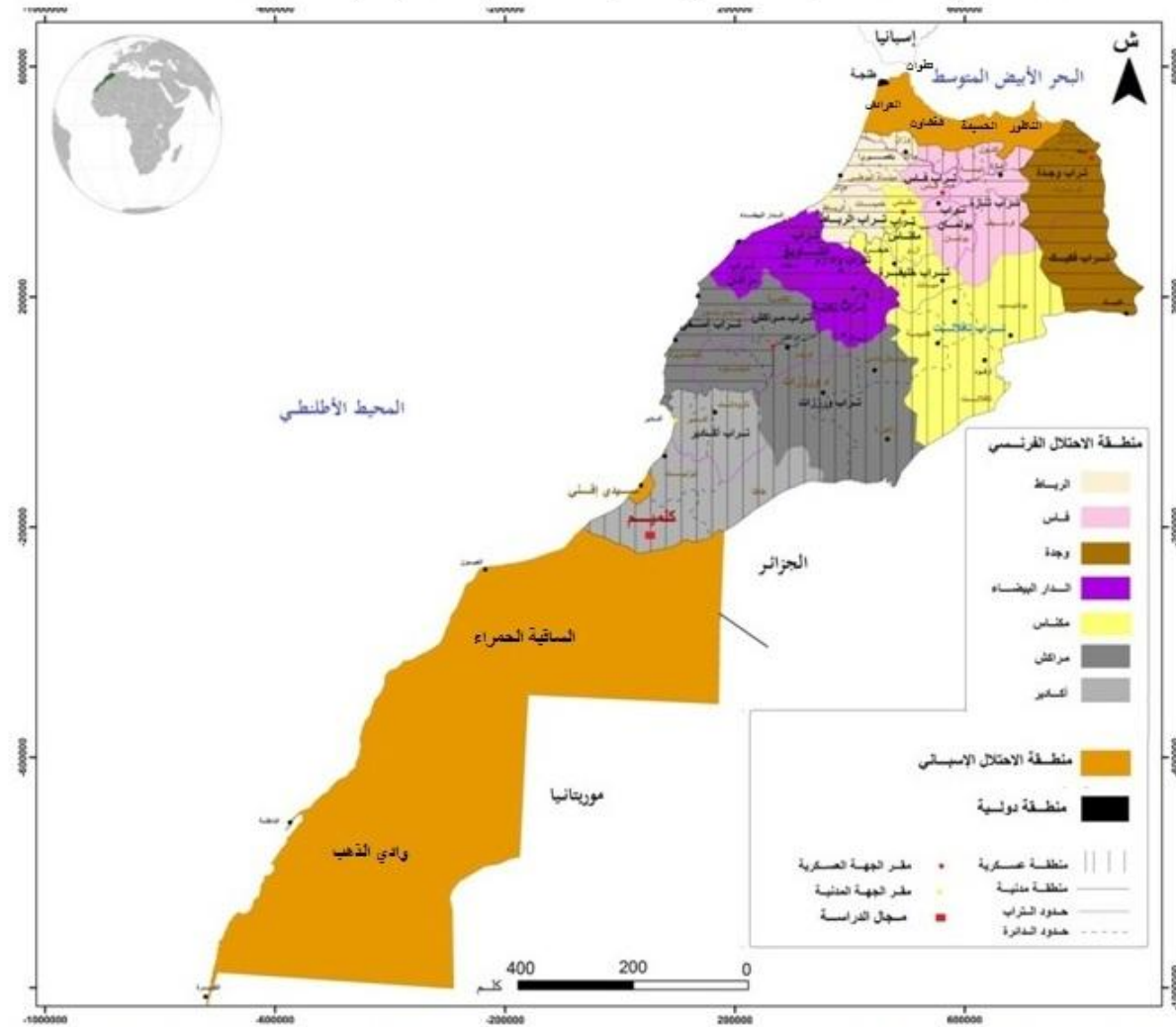
¹⁴¹ - "جاء اكتشاف منجم بوكراع الفوسفات من أهم نتائج دراسة : إدواردو هيرنانديث باتشيكو، 1949: «الصحراء الإسبانية، دراسة جيولوجية، جغرافية ونباتية»، معهد الدراسات الإفريقية، مدريد، " التي قام بها خمسة اسبان متخصصين في مجال العلوم الطبيعية، وهم : إدواردو هيرنانديث باتشيكو؛ وفرانيسكو هيرنانديث باتشيكو؛ ومانويل أليا ميدينا؛ وكارلوس بيدال إي بوكس؛ وإيميليو كوينيا لوبيث حول المجال الصحراوي . وقد نشرت أول أعمالها ضمن منشورات جامعة مدريد سنة 1942"، مأخوذ عن سببي محمد، 2016: «الكتابات الاستعمارية الإسبانية بشأن الصحراء الأطلسية»، مجلة عمران، العدد 17، ص 213

¹⁴² - الشرايبي محمد، 2015، مرجع سابق، ص 22.

¹⁴³ - بوجروف سعيد، 2012، مرجع سابق، ص. 129-133.

¹⁴⁴ - توتاي سعيد، 2016: «التدخل الاستعماري بمنطقتي وادي نون والساقية الحمراء ما بين 1934 و 1975 م»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس، ص ص 62-63.

خريطة رقم 4 : التقسيم الكولونيالي للمغرب ووضعية مجال كلميم ما بين سنتي 1912-1956



Source: KABLY M., 2011: «Histoire du Maroc, réactualisation et synthèse », Publication de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire au Maroc, Rabat, p 584 (carte reproduite 2017), selon l'ouvrage de BEN ATTOU M. et BELKADI A. 2015 : « Dakhla : Port-frontière ou porte charnière du Sud-Ouest marocain? Essai sur la dynamique d'une ville saharienne », publication FLSH Agadir, p 40

تجلت سياسة المستعمر أكثر، في إرساء الأسس الأولى للتنظيم الإداري بالصحراء المغربية، فعلى مستوى المنطقة الجنوبية للصحراء؛ العيون الساقية الحمراء، ووادي الذهب الكويرة، "نظمت إسبانيا على سبيل المثال أول انتخابات محلية لتشكيل المجالس البلدية والإقليمية سنة 1963، التي شارك فيها الإسبان الذي يشكلون الأقلية، ثم الساكنة المحلية من الصحراويين. وللتحكم في النتائج النهائية لهذه الانتخابات، سمحت إسبانيا بالتصويت فقط لشيوخ القبائل والفخدات ورؤساء العائلات الذين لا تقل أعمارهم عن 23 سنة، وقد بلغت نسبة المشاركة حوالي 75% إلى 80%¹⁴⁵، هذا دون تحديد أية معايير للانتماء إلى الصحراء. وبالنسبة لمنطقة كلميم، فإنها عرفت تنظيما إداريا ذا طابع عسكري وسياسي من قبل فرنسا، ولم تعرف تنظيما جماعيا إلا سنة 1964، حيث انتخاب أول مجلس قروي. ويبين الجدول التالي التركيبة السياسية لأول انتخابات نظمت في الصحراء المغربية:

جدول رقم 4: توزيع المقاعد المنتخبة في الانتخابات المنظمة من طرف السلطات الاستعمارية بالصحراء المغربية
سنة 1963

المجلس	المنتخبون من المستعمر	المنتخبون من الصحراويين
مجلس الإقليم	سبعة منتخبين	سبعة منتخبين
المجلس القروي-كلميم	لا شيء	عشرة منتخبين
المجلس البلدي-العيون	سبعة منتخبين (إسبان)	خمسة منتخبين
المجلس البلدي-الداخلة	أربعة منتخبين (إسبان)	خمسة منتخبين
المجلس البلدي-السمارة	منتخبان (إسبان)	منتخبان
المجلس البلدي-الكويرة	منتخبان (إسبان)	منتخبان

المصدر: الانتخابات الإسبانية بالصحراء سنة 1963، والانتخابات الجماعية بالمغرب 1960

يبرز هذا الجدول، أن إسبانيا كانت لها غايات إستشرافية في استغلال الموارد الترابية بالصحراء المغربية، وهذا ما تمثل في الانتخابات الجماعية التي نظمتها من خلال المزاجية بين المنتخبين الإسبان والصحراويين، والتركيز على مدينة العيون بما مجموعه 13 منتخبا منهم 7 منتخبين إسبان و5 منتخبين صحراويين، في حين أن مدن الداخلة والسمارة والكويرة، فقد تم العمل على خلق توازن في تدبير المدينة لرهانات تتمثل أساسا في استغلال مؤهلات المنطقة باعتبارها هدفا استراتيجيا من عملية تنظيم الانتخابات. علاوة على ما سبق، تميز التنظيم الإداري بالصحراء بمقاربة يمكن أن نقول عنها نفعية بامتياز، باعتماد المعمر الإسباني في التركيبة السياسية للنخبة المنتخبة على توظيف الأعيان الصحراويين

¹⁴⁵ - سبي محمد، 2015: «إسبانيا والصحراء 1934-1975: دراسة تاريخية واجتماعية»، مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للنشر الرباط، ص 156-157

مع منتخبين إسبان، خصوصا "النخبة المنبثقة من القبائل والمجموعات ذات الكثافة والحظوة في الوسط الصحراوي"¹⁴⁶، وقد تم تفعيل هذا التوجه كذلك، خلال الانتخابات التي نُظمت سنة 1965 ثم 1967 إلى حدود سنة 1976. إن الاعتماد على هاته النخبة، كان هدفها العمل على تسويق ديمقراطية الانتخابات وإرساء المشروع الاستعماري كما وكيفا، خصوصا أن العمليات الانتخابية التي عمل بها الإسبان تأسست على مراسيم وقوانين متعلقة بالتنظيم الإقليمي، أهمها مرسوم 1958 الذي تم بموجبه تشكيل الصحراء الإسبانية. وبالنسبة لمدينة كلميم، لم تستطع فرنسا إنجاز أي عملية انتخابية في ظل فترة استعمارها، والسبب المتمثل في صعوبة إحتواء المعمر الفرنسي للتركيبة القبلية بالمنطقة، وضعف التنبؤ لمآل أي سياسة من شأنها أن تؤثر على الموقع الذي اختارته القوى الفرنسية في وادنون لمراقبة مستعمراتها في المحيط الجهوي والإقليمي خاصة والغرب الإفريقي عامة. إضافة إلى الظرفية التي خرج فيها المستعمر من وادنون سنة 1954 إذا ما قارناها مع إسبانيا التي لم تخرج من الصحراء إلا بعد 25 سنة.

عموما "لقد كان الهدف من التحرك الاستعماري على الحدود الشمالية لإفريقيا الغربية المحادية للمنطقة الإسبانية بالصحراء، القضاء النهائي على معاقل المقاومة المسلحة والتأثير على البدو الموجودين بهذه المناطق ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة وإجبارهم على الخضوع، هذا إلى جانب تأمين ما تبقى من الإمكانات التجارية بهذه المناطق التي تعبرها أهم المسالك التجارية الرابطة بين السودان والمغرب من جهة، ثم بينه وبين الجزائر من جهة أخرى"¹⁴⁷. "لم يكن العمل العسكري والسياسي هو الوحيد، لكن رافقه كذلك، عمل تجاري بخلق شبكة من الطرق التي تسهل اختراق المناطق اقتصاديا وأمنيا"¹⁴⁸، ولقد أدى هذا التغلغل إلى خلق دينامية اقتصادية وسياسية بالمجال الصحراوي، إذ تولد عنه ظهور مقاومات تميزت بنضالها ضد القوات الاستعمارية، وبروز حركات إصلاحية دينية ساهمت في التأثير السياسي على سكان الصحراء.

وإذا كانت طبيعة المجال الجغرافي، تبرز وجود المصالح والتحكم في المراكز الحضرية التي كانت تشكل أولويات إستراتيجية للتدخل الاستعماري (كلميم - العيون، الداخلية، السمارة وطرفاية)، فإن الصحراء عرفت جراء هذا الوضع ديناميات، لكنها لم تعرف نظاما سياسيا يوطر سكانها أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، على اعتبار أن الصحراء ظلت امتدادا سياسيا وإستراتيجيا من المنظور الفرنسي لمستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء. "فلقد كان ينظر إلى الصحراء في المشروع الفرنسي كم منطقة ملحقه

¹⁴⁶ - دحمان محمد ، 2006: «الترحال والاستقرار لمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب»، مطبعة كوثر برانت، الرباط، ص 202

¹⁴⁷ - سبي محمد، 2015 ، مرجع سابق، ص 23

¹⁴⁸ - HORCABIER L. 1936 : « La planification et l'organisation du Sahara Occidental », In l'Afrique Française N° 5, p 264 ، (مرجع سابق ص 24)، 2016، عن محمد سبي،

بمستعمرات إفريقيا الغربية وليست بمستعمرات شمال إفريقيا¹⁴⁹. وعلى هذا الأساس لم تكن هذه السياسة لتسمح للصحراء إنتاج أنسجة حضرية قادرة على التهيكل، بقدر ما ظلت في قبضة الدولتين المستعمرتين ومخططاتهم. إن ظروف الاستعمار بصفة عامة لم تساهم بشكل جذري في بروز ظاهرة التمدين وشكلت هذه السياسية حدودا للدولة المغربية ومجتمعها الصحراوي إلى حدود سنة 1979، حيث استرجعها المغرب، وشكلت الإنطلاقة الفعلية للسياسات العمومية التي عملت عليها الدولة الوطنية لتنمية الأقاليم الصحراوية كمجالات هامشية لاندماجها في الوطن الأم.

فالمجالات الهامشية¹⁵⁰ بالمغرب لم تسترع اهتمام فاعلي القرار السياسي¹⁵¹ إلا بعد استرجاع الأقاليم الجنوبية سنة 1975 لأسباب سياسية صرفة، حيث استمر السير على نفس نهج المستعمر الفرنسي بعد الاستقلال، ونتيجة عاملي الهجرة والنمو الديمغرافي ازداد ضيق دينامية التنمية على المجالات الهامشية، مما تسبب في ضعف الاستجابة لمتطلبات تنميتها، إضافة إلى الإكراهات المرتبطة بالسياسات المؤسساتية حسب خصوصية كل مجال ترابي. مدينة كلميم بعد أن عرفت تغيرا في وظيفتها المجالية والمجتمعية خلال الظرفية الاستعمارية وإبان استقلال المغرب، ستشهد ظروفًا أخرى بعد سنة 1975 إلى حدود سنة 2005.

II- مركزية كلميم (وادنون) ضمن سياسات وخلفيات إنتاج المدن الصحراوية وشبه الصحراوية

"من المعلوم أن المدينة في المجالات الصحراوية وشبه الصحراوية المغربية، هي حدث سياسي أكثر من ظاهرة تلقائية، فالتعمير الإرادي يوظف المدينة في مقاربتة السياسية والاقتصادية، غير أن ضعف الموارد المادية إضافة إلى الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلت عملية التحضر الإرادي لا تشمل الإطار الجهوي برمته بل تحتضن المدينة فقط وتربطها بالبعد الجهوي والدولي في إطار عولمة منمطة. غير أن هذا الاحتضان لا يشمل المدينة الصحراوية وشبه الصحراوية على حد سواء، بل فقط المدن المنتجة ذات الموارد المتاحة وسهلة الاستغلال والمتاحة. باستثناء مدينة العيون، حضور المدينة في مجال ذا اقتصاد ومجتمع البداوة يستجيب قبل كل شيء لمتطلبات الدولة وليس بالضرورة لاحتياجات الساكنة المحلية. إن ضرورة تمركز التجهيزات العمومية والاستثمارات المدرة للربح في مجال محدود

¹⁴⁹ - بوبريك رحال، 2008: «دراسات صحراوية: المجتمع والسلطة والدين»، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص 16.
¹⁵⁰ - مفهوم يستعمل لوصف العلاقات التي تربط بين المركز والهامش، ومختلف الاختلالات والتفاوتات والمسافات التي قد تنتج بينهما، إما على مستوى التجهيزات أو الخدمات الإدارية... إلخ، وترتبط الهامشية بعدد المقاييس الترابية، فقد تهم الهامشية حي أو ضاحية أو قرية أو مركز حضري أو مدينة أو جهة، وتختلف خصوصيات الهامشية من مجال لآخر، فقد يطبعها البعد السياسي أو الطبيعي أو الاجتماعي.
¹⁵¹ - "يمكن القول أنه إذا كان الجميع يعتبر أن ما وقع من اختلالات جهوية يعود بالأساس لسياسة الاستعمار الفرنسي الذي خلق محور القنيطرة - الدار البيضاء وتطوير الواجهة البحرية الوسطى، فإنه في الواقع يمكن عكس هذا الاعتبار والاعتراف قولا؛ بأن ما وقع من معوقات يعود في معظمه إلى ما وقع من نسيان وجهل للمناطق الهامشية ليس فقط في المغرب المستعمر من طرف فرنسا ولكن بالأساس في المناطق التي كانت مستعمرة إسبانية في الشمال والجنوب". مأخوذ عن، عياش ألبير، 1985: «المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية»، الطبعة الأولى، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، ص 41.

ومتحكم فيه ديمغرافيا وسياسيا يفصل عدة مدن صحراوية وشبه صحراوية عن جهتها الطبيعية والتاريخية والاقتصادية، يعطينا مدنا معولمة اقتصاديا وسياسيا لكن معزولة محليا عن جهتها الاقتصادية والاجتماعية العميقة¹⁵². فالمدن الصحراوية عموما تعرف إشكالية التخطيط والتدبير الحضريين اعتبارا أن منطق التعمير بها خضع أولا لتوازنات سياسية ولتعدد الفاعلين للغاية ذاتها سياسية وأخيرا مراقبة المجال.

1- التمدين بالصحراء، من مجال طارد إلى مجال لاستقطاب السكان

إذا رجعنا إلى تاريخ المجال الصحراوي¹⁵³، فإنه لم يعرف ظاهرة تمدين بارزة منذ بدء استيطان السكان به، كما هو الحال للمدن الصحراوية أو المجالات القاحلة المجاورة (الجزائر وليبيا، وتونس)، "لكن لا يجادل أحد أن الصحراء المغربية، عرفت ابتداء من القرن التاسع الهجري تحولات، ساهمت في إبراز ركائزها والدور المجالي¹⁵⁴ الذي لعبته بالمملكة، بحيث "منذ أن حل الإسلام بشمال المغرب، انطلقت من خلالها الفتوحات شمالا نحو الأندلس وجنوبا نحو الضفة الشمالية للصحراء، ثم ما لبث أن أصبح المجال الصحراوي بدوره جزءا من مملكة الإسلام التي تحدث عنها كل الجغرافيون العرب. ومنذ أواخر القرن الثاني الهجري أصبحت الصحراء محركا للتاريخ المغربي، فالإمارات الإدريسية والخوارجية وغيرها نسجت امتدادها ونفوذها إلى الضفة الجنوبية للصحراء، وأصبح المجال الصحراوي مؤثرا وفاعلا في تاريخ المنطقة، فنشطت الحركة التجارية بين ضفتي الصحراء، وازدهرت المسالك التجارية، وبرزت مدن بكاملها، بل إن منطقة سبلماسة وهوامش جبال الأطلس الصغير وباني وتمدولت وغيرها، أصبحت حاضرة بقوة في تاريخ المغرب في هذه الفترة"¹⁵⁵. لكن مع الديناميات المجالية التي شهدت الصحراء منذ إسترجاعها والمجهودات التي قامت بها الدولة اتجاهها، ساهم بشكل كبير في إبراز خصوصيات تمدينها وتهيكليتها في المحيط الجهوي للمنطقة.

تتكون الصحراء المغربية إداريا من ثلاث جهات هي جهة كلميم وادنون بمساحة تمثل 46.108 كلم²، بمعدل تمدين يصل إلى 64.6%، وجهة العيون الساقية الحمراء بـ 140.018 كلم² بمعدل تمدين

¹⁵² - بنعتو محمد، 2006: «إستراتيجية عولمة الاقتصاد البحري وتحديات إعداد التراب، حالة طانطان وسيدي إفني»، ضمن نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، ص ص 555-556.

¹⁵³ - تناولنا في هذه المقاربة؛ الصحراء كمجال جغرافي له حدوده السياسية الحالية، ولا نقصد هنا المتغير الذي ميز الكتابات حول الصحراء واختلافات حدودها السياسية التي جاءت في كتابات عديدة؛ كالصحراء الأطلسية مثلا أو الصحراء الإسبانية أو الصحراء الغربية أو الساقية الحمراء ووادي الذهب والكويرة. هدفنا رصد تطور الظاهرة الحضرية بالأقاليم الجنوبية بحدودها الإدارية إقليميا وجهويا حسب التقطيع الترابي للجهوية المتقدمة، مع إبراز تقاطعاتها المجالية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع مدينة كلميم، مما يساعدنا على حيك والضبط المنهجي لإشكالية الأطروحة.

¹⁵⁴ - نؤكد هنا، أن مجال وادنون لم يعرف ظاهرة تمدين حقيقية على غرار مجموعة من المدن بشمال المملكة، لكنه اعتبر عبر التاريخ أهم مجال عرف استيطاناً بشريا في الصحراء. وتجسدت البوادر الأولى لحركية التمدين الفعلي به أكثر إبان استرجاع الأقاليم الجنوبية سنة 1975، حيث ظل هذا المجال ومجتمعه مرتبطا بالأقاليم الصحراوية جغرافيا وإثنيا، مما جعله يشكل إحدى أهم العواصم الجهوية بالصحراء المغربية، وبالتالي ظل وادنون مرتبط دائما في التنظيم الإداري بالأقاليم الصحراوية، وهو ما ساهم في إنتاج تحولات مجالية كانت لها نتائج إيجابية وسلبية، بسبب تموقعه في مجال ضاغط، وتأثيره على عدة قضايا إن على مستوى الهوية أو على مستوى الخطاب السياسي.

¹⁵⁵ - العجلاري الموسوي، 1998: «دور المجال الصحراوي في تاريخ المغرب ما بين القرنين الثاني والسادس هجري (8 م و 12 م)»، ضمن مجلة المناهل، عدد خاص بالأقاليم الجنوبية المغربية، ص 46 و 47.

يصل إلى 93.4%، وجهة الداخلة وادي الذهب بـ 130.898 كلم²، بمعدل تمدين يصل إلى 74.3% . وتمثل ساكنتها 3.2 % من مجموع سكان المغرب.

وبذلك تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لإعداد التراب الوطني، حيث عرفت هذه المناطق تضاعف في عدد السكان ثلاث مرات خلال النصف الأخير من القرن الماضي، فاعتمادا على الإحصائيات الرسمية العامة للسكان التي أجريت منذ الاستقلال، يمكن قياس النمو الديمغرافي الحاصل في المناطق الصحراوية المغربية، وإن كان الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1960 و1971 لم يشمل الجهات التي تم استرجاعها سنة 1975، علما أن هذه الربوع لم تكن تعرف كثافة سكانية كبيرة¹⁵⁶، بحيث لم تكن تتجاوز تجمعاتها الحضرية المحدودة من 20 إلى 80 ألف نسمة.

إن خصوصية القبائل الصحراوية كمجتمع بذوي يغلب عليه الترحال، لم يكن منذ عقود عديدة يرتبط بمفهوم الحدود الترابية والاستقرار بمجال محدد كفيل بتحقيق احتياجاته وطموحاته اليومية وبنمط عيشه، نظرا لطابعه الترحالي، وبالتالي يصعب تحديد عدد السكان. "فحسب المصادر الأجنبية وصل عدد سكان الصحراء سنة 1960 إلى 23763 نسمة منهم ما يقارب 18489 من سكان الصحراء و 5304 من الأوروبيين¹⁵⁷، وذلك حسب الأرقام التي سلمتها الحكومة الإسبانية للأمم المتحدة سنة 1990، وقد بلغ عدد السكان الحضريين في سنة 1967 حسب نفس الإحصاء ما يقارب 24208، العيون بـ 15758، والداخلة بـ 5570، والسمارة بـ 2130، ثم الكويرة بـ 750 نسمة: ليتطور بعد ذلك عدد سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1974 إلى 73497 منهم 38336 ذكور، و 35161 إناث"¹⁵⁸.

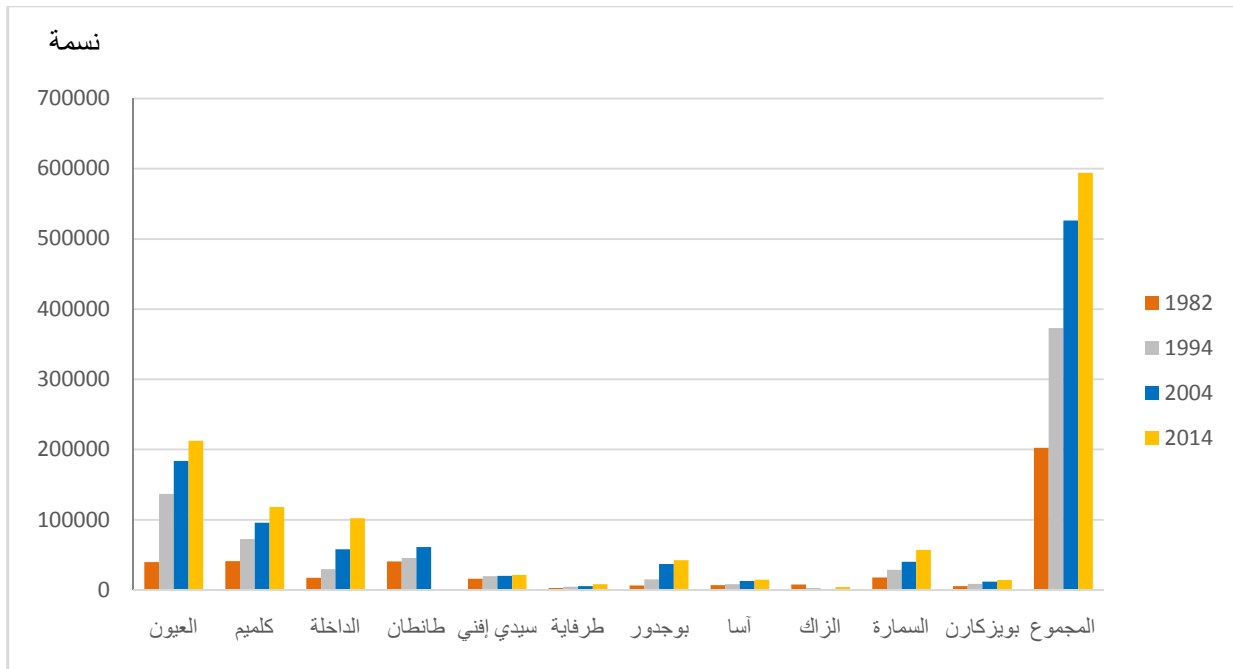
وقد تجلت أسباب هذا التطور في عوامل متعددة منها ما هو مرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية، من خلال بداية إعمار المجالات الصحراوية من قبل المستعمر وتغيير نمط العيش والإحساس بالانتماء إليها، إضافة إلى الظروف الطبيعية الصعبة التي عرفها هذا المجال في أواخر الستينات وبداية السبعينات، حيث انتقل عدد مهم من سكان البوادي إلى المدن الصحراوية (الداخلة، والعيون، والسمارة وكلميم وطانطان). وتجدر الإشارة أن الإحصاءات التي قامت بها السلطات الإسبانية سنة 1974، كان هدفها زعزعة الوحدة الترابية للمغرب، وقد أثر ذلك على مجموعة من المدن الصحراوية، بعد الحصول على استقلالها من الاستعمار الفرنسي والإسباني، (كلميم سنة 1954، وطرفاية سنة 1968، وسيدي إفني سنة 1969، ومدينة العيون سنة 1975، ثم مدينة الداخلة سنة 1979).

¹⁵⁶ - فضل الله عبد اللطيف 2003: «تطور السكان وتباين مؤهلات التنمية بالمناطق الصحراوية المغربية»، ضمن مجلة مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4 خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 55-59

¹⁵⁸ - MINISTERE DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE 1987 : « Statistique du Sahara » In étude et documents du Maghreb N° 22, paris, p 8

بعد عودة الأقاليم الجنوبية إلى الوطن الأم سنة 1975، عرفت الساكنة الصحراوية تطورا ديموغرافيا مهما لم تشهد له مثيل، فاليوم يصل عدد سكان الأقاليم الصحراوية إلى حوالي 869 258 حسب إحصاء 2014، وقد انتقل عدد سكان الصحراء (الوسطيين القروي والحضري) من 439534 نسمة سنة 1982 إلى 597916 نسمة سنة 1994 ثم إلى 817087 ن سنة 2004، مسجلا بذلك زيادة إجمالية تقدر بـ 377553 نسمة، أي بنسبة تكاثر عامة تقدر بـ 85%، وتعتبر العشر سنوات ما بين (1994 – 2004) العقد الذي شهدت فيه هذه المناطق أهم تزايد للسكان، حيث سجلت أسرع وثيرة للتزايد السنوي بـ 3,17% في مقابل 2,55% بالنسبة للفترة (1982 – 1994)، بالتالي زيادة سكانية تقدر بحوالي 219171 نسمة أي ما يمثل 58,05% من مجموع الزيادة التي شهدتها بعد 1982، واللافت للانتباه أن إيقاع تزايد السكان المحصل خلال هذا العقد بهذه المناطق تجاوز أمثاله على المستويين الوطني والجهوي للجنوب المغربي الكبير (3,17%). وهكذا ورغم ظروفها الطبيعية القاسية والحركات الهجرية التي تميزها، عرفت المنطقة نموا حضريا هاما تمثل في تزايد عدد المدن والمراكز الحضرية الذي يصل اليوم إلى 17 مركز حضري، وارتفعت نسبة السكان الحضريين من 50,8% إلى 71,5% سنة 2014، وبالفعل لم يكن عدد سكان المدن والمراكز الحضرية يتعدى 193744 نسمة سنة 1982، ليرتفع عددهم اليوم إلى ما يقارب 537281 نسمة من مجموع 869 258 نسمة حسب إحصاء 2014.

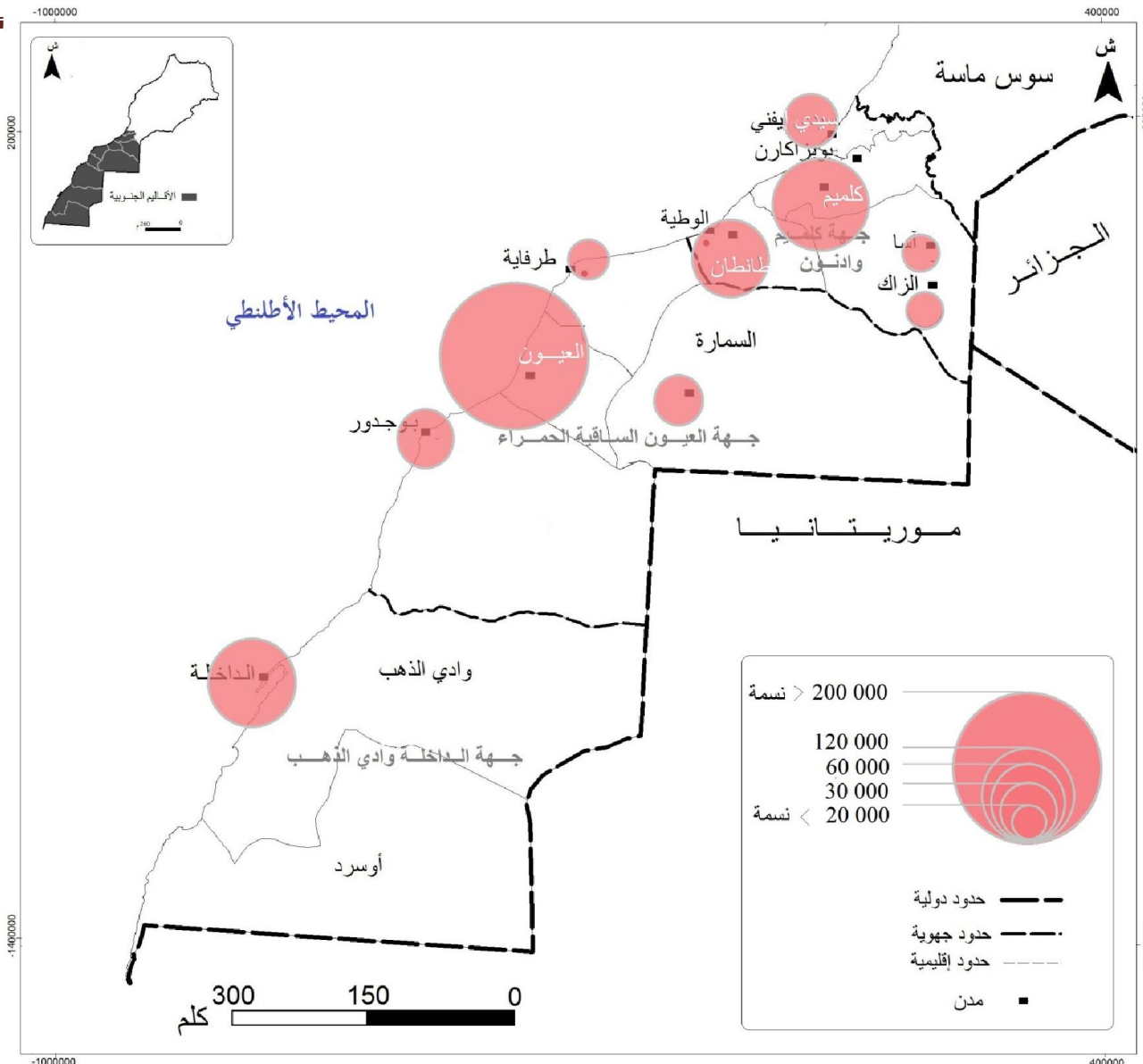
شكل رقم 1: تطور السكان بالمدن والمراكز الحضرية الجنوبية بالمغرب ما بين سنتي 1982-2014



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط: المميزات الديمغرافية العامة 1982-2014

كان للتطور الحضري والاقتصادي الذي عرفته الأقاليم الجنوبية انعكاسا مباشرا على معدل التمدن الذي سجل ارتفاعا خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014، إذ بلغ نسبة 77.3 % في ظرف عشر سنوات، منها 64 % لجهة كلميم وادنون و74 % بجهة وادي الذهب الكويرة، و93 % بالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء. كما أن التغيرات التي طرأت على تنظيم المجال والتقطيع الترابي للجهة المتقدمة من خلال إلحاق إقليم طاطا الذي كان ينتمي لجهة كلميم -السمارة حسب التقطيع الجهوي السابق 1997، إلى جهة سوس ماسة حسب التقطيع الجهوي الجديد، ثم ضم إقليم سيدي إفني إلى جهة كلميم وادنون، الذي كان ينتمي إلى جهة سوس ماسة درعة في التقطيع السابق، وإلحاق إقليم السمارة الذي كان ينتمي إداريا إلى جهة كلميم السمارة في التقطيع المنصرم، وإلحاقه بجهة العيون الساقية الحمراء في التقطيع الحالي، جعل من البنية السكانية العامة للأقاليم الصحراوية لم يحدث عليها تغيير كبير في الزيادة السكانية بحيث إزداد عدد السكان ما بين 2004 و2014 بـ 52171 نسمة، خاصة أن عدد سكان إقليم سيدي إفني هو 115 055، و إقليم طاطا 114 758 حسب إحصاء 2014.

خريطة رقم 4:

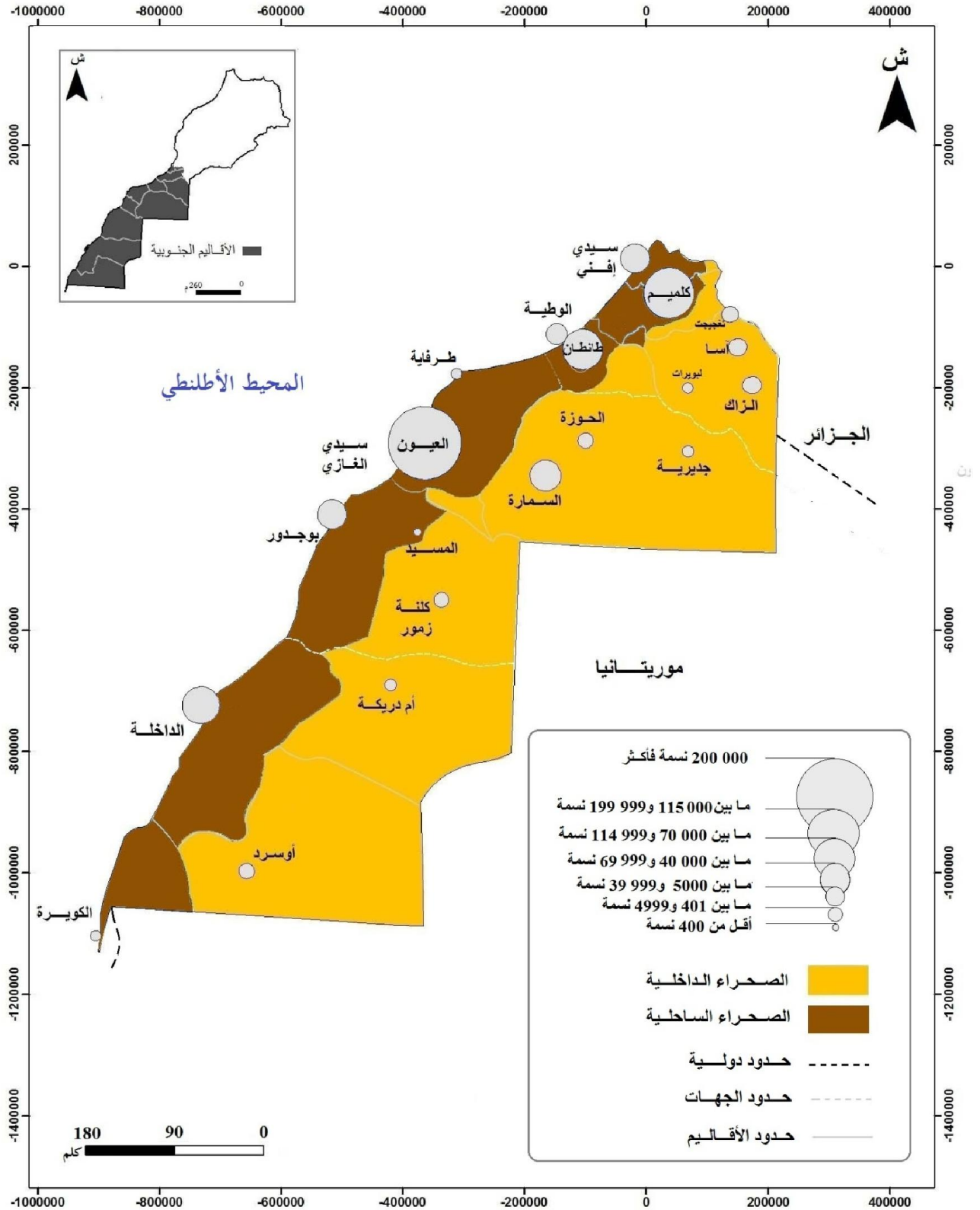


المصدر: إنجاز شخصي، اعتمادا على الإحصاء العام للسكان سنة 2014

وتتمركز أغلبية الساكنة الحضرية بالصحراء على طول الساحل الأطلسي، هذا التمرکز أو كما يعبر عنه "تسل" سكان الصحراء، الذي تمثل في التنقل التلقائي للسكان من الداخل نحو المدن الساحلية، في بحث دعوب عن الحياة والأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تطور الساكنة على السواحل، والجزء الآخر ناجم عن التدفق الموسمي للسكان من شمال المغرب إلى الجنوب، تجذبهم إمكانيات العيش التي يوفرها الصيد البحري بصفة خاصة (تقليدي - صناعي)، إضافة إلى الوظيفة والتجهيزات العمومية التي استقطبت موظفين وأطرا من جميع أقاليم المملكة، وهذه الحركة أمر طبيعي حيث عادة ما تتم الهجرة من المناطق الجذب إلى سواحل ومناطق أكثر تمدنا وثراء. لقد أثرت الظروف التاريخية على الحركات السكانية لجهات الجنوب، حيث عرفت المنطقة على التوالي موجات من النزوح نحو الشمال، بفعل الجفاف الدائم لسنوات الثلاثينات والخمسينات، وأثر الاستعمار الأجنبي وظروف مرحلة الاستقلال، وبعده إعادة اندماج هذه المناطق بالمغرب سنة 1976 انطلقت حركات سكانية في اتجاه معاكس¹⁵⁹ نحو الصحراء.

¹⁵⁹ - فضل الله عبد اللطيف، 2003، مرجع سابق، ص 56

خريطة رقم 5: تركيز السكان بالأقاليم الجنوبية على الشريط الساحلي الأطلسي سنة 2014



المصدر: إنجاز شخصي 2017، اعتمادا على إحصاء 2014، و BEN ATTOU, M., 2007 : « Les villes Sahara Marocain Espace, Economie Société et Urbanisation », publication ALFIKR., p 8

فنزوح عدد كبير من السكان إلى الصحراء جعل الدينامية السكانية غير مسبقة كما تمت الإشارة إلى ذلك. وجاء هذا التوافد على الصحراء في خطة تعميرية أنتجت السلطات العمومية، "استفادت من خلالها المجالات الصحراوية باهتمام خاص من قبل الدولة"¹⁶⁰ عبر تشجيع الاستقرار بالصحراء، فكان التوافد إما عن طريق "البحث عن العمل أو عبر الاستثمار نظرا للفرص الهامة التي أتاحت بهذا الجزء من التراب الوطني بعد خروج المستعمر الإسباني، كما وصلت إلى المنطقة موجات أخرى جاءت في إطار التعيينات الإدارية لموظفي الدولة والجماعات المحلية، علما بأن حدث المسيرة الخضراء المتمثل في وصول 350 ألف نسمة في وقت واحد إلى الصحراء يعتبر في حد ذاته حدثا ديمغرافيا وسكانيا هاما جدا من أجل إعمارها، وذلك بالرغم من أن المشاركين في المسيرة قد عادوا مباشرة إلى الشمال، بعد التخطيط الرمزي للحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء، لكن مباشرة بعد ذلك بدأ السكان يتوافدون على هذا المجال بشكل قوي، الشيء الذي جعل ساكنتها تنتقل منذ منتصف السبعينات، من حوالي 70 ألف نسمة إلى ما يقارب المليون نسمة حاليا"¹⁶¹.

صورة رقم 4 : جانب من المشاركين في المسيرة الخضراء بالصحراء المغربية سنة 1975

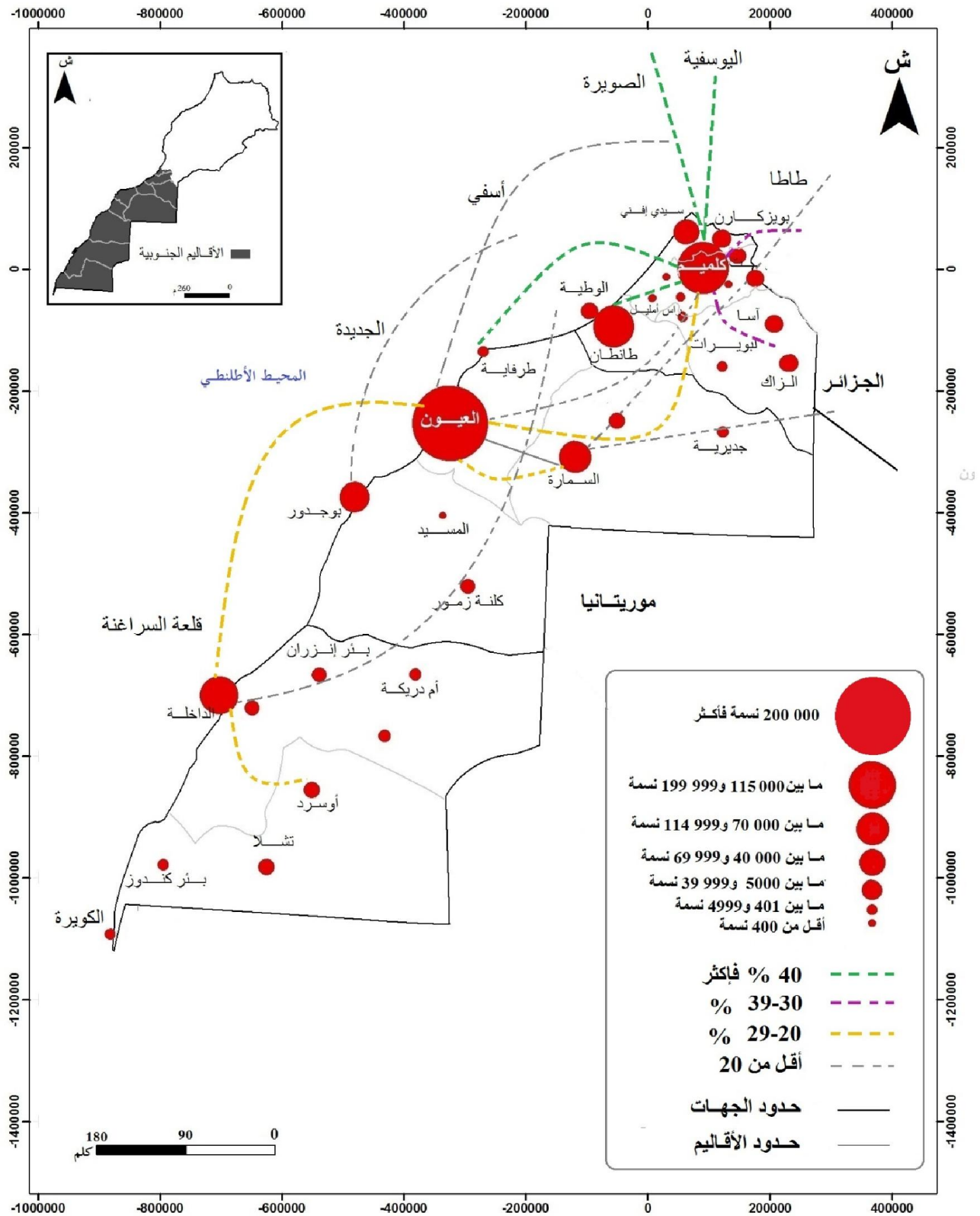


Source: DOCUMENT DE L'ECOMOMISTE 2017 : « Une marche en histoire »,
L'économiste, (Novembre), p20

¹⁶⁰ - NACIRI M. 1983 : « L'aménagement de l'espace territorial au Maroc, Lieux d'autonomie centralisation étatique », In Annuaire de l'Afrique du Nord, Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, p 241

¹⁶¹ - بلقاضي أحمد، 2013: « التنمية الاقتصادية بالصحراء المغربية: بين تحديات التمدين وإكراهات الوسط الصحراوي »، ضمن مجلة دراسات عدد 16، خاص حول سوس والصحراء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 14

خريطة رقم 6: توزيع تيارات الهجرة الداخلية بين العمالات و الأقاليم للفئة العمرية 20- 40 سنة ما بين سنتي 1999-2004 بالصحراء المغربية



هذا الواقع، استدعى معه الأمر "إقامة أسس التنمية بهذه المناطق، عبر المحافظة على تراثها الطبيعي والبشري، من خلال توفير شروط الاندماج وجعلها تواكب ركب التنمية، لتساير باقي جهات المملكة، وكذا تعزيز دورها كبوابة المغرب تجاه العمق الإفريقي.

ولتطبيق أسس هذه الإستراتيجية وإخراجها إلى حيز الوجود، "اعتمدت المصالح المختصة مجموعة من التدابير تروم أسس التنمية الحضرية بهذه لمناطق، وذلك من خلال تغطية هذه المناطق بوثائق التهيئة والتعمير، وتأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي والتراثي لهذه المناطق، ونهج تخطيط حضري يقوم على أساس حماية التراث المعماري الصحراوي الجهوي، ويراعي في نفس الوقت ما تفرضه ظروف العيش العصرية من مستجدات وحاجيات حضرية. فقد نص الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني على الصعيد الاقتصادي، على استغلال أمثل لموارد الصيد البحري في النطاقات الساحلية للمناطق الصحراوية، بالأساليب التي تمكن من تفعيل مسلسل التنمية المحلية المندمجة بها، وكذا تحريك أنشطة أخرى تساعد على خلق فرص للتشغيل بهذه المجالات"¹⁶².

وعلى هذا الأساس، فإن المنحى الديمغرافي الذي عرفته الأقاليم الجنوبية المغربية بعد سنة 1975، تميز بعدة خصوصيات أهمها:

"التمدين بالصحراء أنتج مجتمعا بدون إسقاط ترابي Projection territoriale داخل المدينة، وأفردت القرى من الساكنة، وبالتالي لم يعد الكلام عن مشاكل مرتبطة بمجتمع صحراوي كما كان في بداية الصراع حول الصحراء، ولكن اليوم أضحت الحديث عن إشكالات اجتماعية وسياسية لمجتمع حضري"¹⁶³ يتأرجع بين ضعف الإمكانيات الاستثمارية ذات البعد النفعي على المجتمع، ومتطلبات الحياة العصرية الحديثة.

إفراغ البوادي لصالح الشريط الساحلي الاطلنطي، يقتضي التدخل الإستعجالي لوقف هذا الاختلال المجالي، خاصة وأن الأمر يتعلق بمناطق لها من الحساسيات والخصوصيات الخاصة، فلا يمكن تصور نجاح أي إستراتيجية للتهيئة والتنمية الحضرية المتوازنة للمجال الصحراوي الكبير، إلا بدمج هذا المجال المتكون من نطاق جنوبي صحراوي، ومجال شمالي شبه صحراوي في شموليته.

التفاوتات المجالية للتعمير - الملاحظة اليوم- وتطورها المستقبلي وعلاقتها بالدينامية السكانية، تستدعي تدخلا لتصحيح الاختلالات المطروحة، بهدف محو الآثار السلبية لاحتدام واشتداد ظاهرة التمدين

¹⁶² - مديرية إعداد التراب الوطني، التصميم الوطني لإعداد التراب، 2006، صص 62-63.

¹⁶³ - LAZAREV G. : 2015 : « Mouvances de population dans les provinces sahariennes », In critique économique, n° 33, p 36-37

بهذا الوسط الهش، والتخفيف من نزعة إفراغ البوادي المرشحة للازدياد على المدى المتوسط، وما يلزم كذلك من ناحية أخرى، أن يتوخى تقوية القدرات الاقتصادية الذاتية للمدن، والرفع من مستوى تأهيلها الحضري.

"لقد أسفر التكاثر السكاني وحركة التمدين، على تبلور تنظيم جديد للسكان بهذه المناطق. وبالفعل، فقد أدت التناقضات الطبيعية بها واختلاف مؤهلاتها الإنتاجية من نقطة إلى أخرى، إضافة إلى التطور التاريخي والسوسيوثقافي، إلى تكريس التباين الأصلي في توزيع السكان بين الأجزاء الجبلية المحادية لها شمالا التي كانت مكتظة نسبيا والأطراف الأخرى الداخلية الشبه فارغة أو الفارغة تماما من السكان. وأدى هذا النمو من جهة ثانية، إلى ظهور اتجاه نحو الاستقرار بالأجزاء الأكثر انفتاحا وتجهيزا، والتي تحتل مواقع متميزة بالنسبة لتيارات النقل والمبادلات، وبالتالي بزوغ ظاهرة تسحل التعمير بهذه المناطق أيضا على غرار ما حدث بالأقاليم الشمالية من البلاد، إن هذه الوضعية بالرغم مما لوحظ من تزايد نسبي لسكان الأرياف بمناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب، مرشحة للاحتدام أكثر، وسيزيد من استفحالها تفاقم مشكل الماء بالمناطق الداخلية. ويجب توقع ارتفاع ثقل هذا الساحل الاقتصادي مستقبلا، وبالتالي تزايد وزنه الديمغرافي وتفاقم اختلاله في القسم الداخلي، وذلك نتيجة الاستثمارات الهامة الموظفة وخاصة بالمدن وفي القطاع البحري"¹⁶⁴.

2 - المدينة الصحراوية وشبه الصحراوية ومسألة البعد الوظيفي

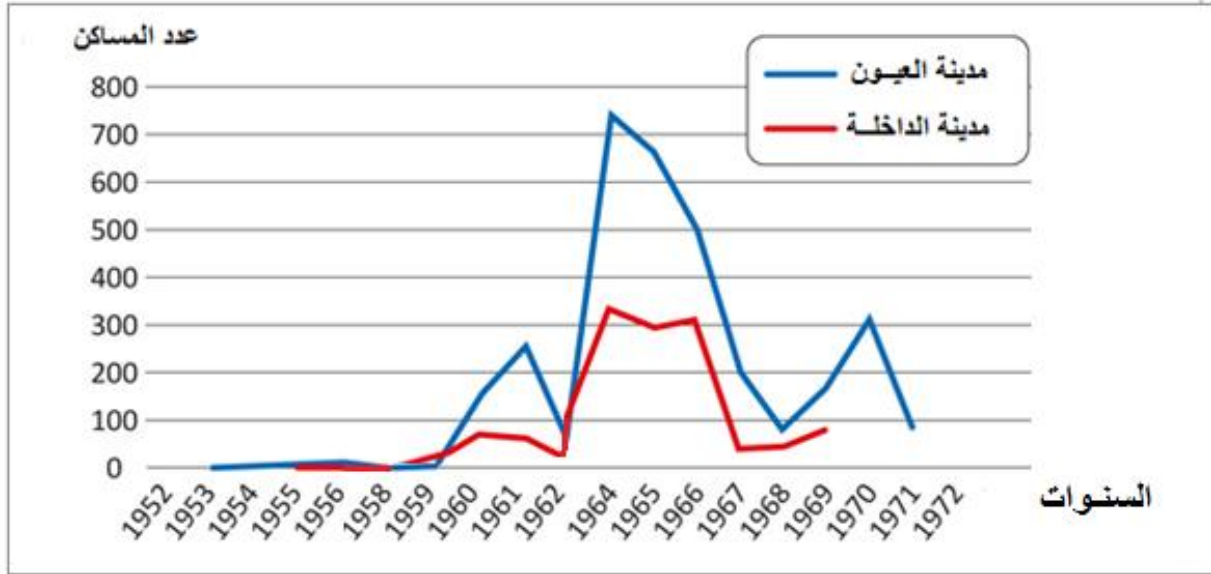
إن خروج المستعمر الإسباني من الصحراء المغربية، والدينامية الديمغرافية التي واكبته بعد تحطيم الحدود الوهمية للصحراء، دفع السلطات العمومية إلى ضرورة إعمار المدن والمراكز الناشئة، وبالتالي عملت الدولة على خطة تعمرية استعجالية لضبط جميع المتغيرات التي تطرأ على هذا المجال، رغم اختلاف الخصوصيات التي تميز المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بخصوص المقاربة المعتمدة في التعمير الإداري الذي تم نهجه.

فإذا كان إنتاج مجال مدينة كلميم كأهم مدن المجال شبه الصحراوي، يعود إلى عوامل اقتصادية وتجارية، فإن مدن الساقية الحمراء ووادي الذهب الكويرة، كان إنتاجها خاضعا لمراقبة المجال وسكانه، فقد عمل المستعمر الإسباني منذ بداية الخمسينات، على خلق أنسجة حضرية بكل من الداخلة ومدينة العيون وطرفاية، مما ساعد في تثبيت إستراتيجية عمل من أجل ربط هذه المدن، مع القطاع الاقتصادي المتمثل في الفوسفات والصيد البحري. فعرفت بذلك، كل من مدن العيون والداخلة وطرفاية ما بين سنتي

¹⁶⁴ - هناك عثمان، 2007: «تكاثر السكان وتطور التمدين»، ضمن الصحراء الأطلسية المجال والأنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 264

1964 و1966، عمليات البناء التي شجعتها القوات الإسبانية، لكن اضطراب المجال الصحراوي، والمقاومة التي شهدتها الإسبان من قبل القبائل الصحراوية، فضلا عن المفاوضات بين السلطات المغربية والإسبانية، لاجاد حلول لتصفية الاستعمار بالتراب الصحراوي، ساهم في انخفاض نسبة إنتاج السكن بشكل بارز، وذلك ابتداء من سنة 1967 إلى غاية 1975، كما يوضحه الشكل أسفله:

شكل رقم 2: تطور عدد المساكن بمدينة العيون والداخلية ما بين سنتي 1953-1971



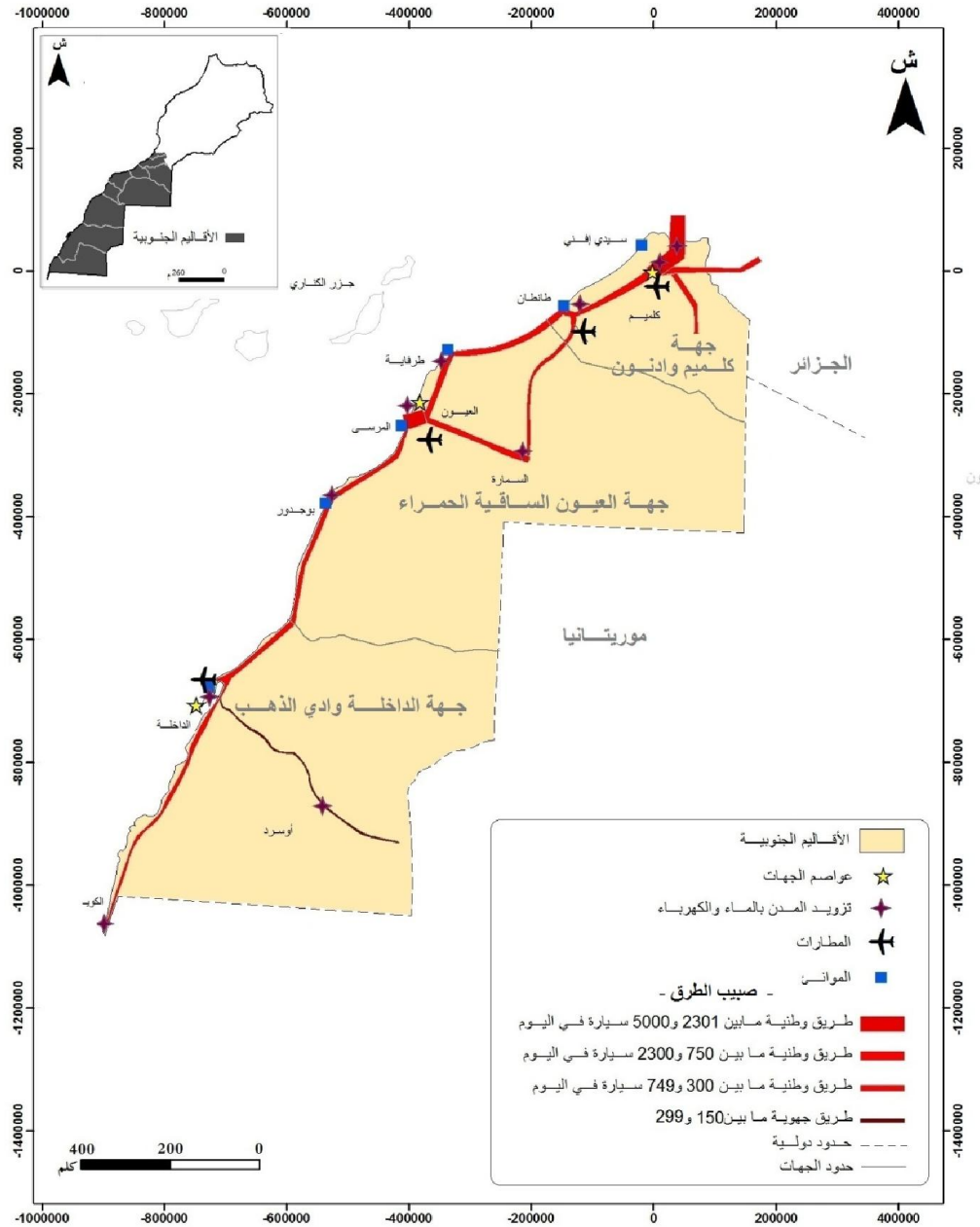
Source : RODRIGUEZ ESTEBAN J-A., & BARRADO TIMON D., 2015: « Le processus d'urbanisation dans le Sahara espagnol (1884-1975). Une composante essentielle du projet colonial », in Économie et processus coloniaux dans la région ouest-saharienne, N° 24-25

لقد ارتفع عدد المساكن بمدن العيون والداخلية ما بين 1952-1972 مقارنة مع عقد الخمسينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، ويعزى هذا إلى "الأهمية الاقتصادية التي اكتشفتها إسبانيا عام 1963، من أجل كسب الوقت لإبقاء نفوذها على الصحراء المغربية أو عزت إلى الأمم المتحدة فكرة تنظيم استفتاء في الصحراء تحت مراقبة الأمم المتحدة وذلك عام 1966"¹⁶⁵، غير أن هذا المخطط نتج عنه دخول المقاومة الوطنية على الخط، الشيء الذي ساهم في التخلي عن هاته السياسة. ونتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي والإسباني بالصحراء، وبفعل المبادرة المباشرة للدولة لإنتاج مدن الصحراء، "بذلجهود كبير من أجل توفير مختلف المرافق العمومية بالأقاليم الصحراوية، ومكنت المجهودات المبذولة بهذه المناطق من الالتحاق بالأقاليم الشمالية، بل تجاوز مستويات تجهيز العديد منها في كثير من

¹⁶⁵ - بن رمضان العربي، 2016: « قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية»، ضمن مجلة سياسات عربية عدد 23، الدوحة- قطر، ص 73

المجالات¹⁶⁶، جسد اعتماد الدولة على المدينة كصلب عملية التنمية بالصحراء، وقد شكل السكن المرحلة الأولى في المخطط التدريجي لاندماج الصحراء في الوطن الأم.

خريطة رقم 7: أهم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية بالصحراء المغربية ما بين سنتي 1975-2017



المصدر: إنجاز شخصي، 2017، اعتمادا على معطيات المخطط الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم السمارة، 2010.

¹⁶⁶ - شويكي مصطفى، 2003: «التجهيزات العمومية ودورها في هيكلة المجال الأقاليم الجنوبية»، ضمن مجلة مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4، خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 88

وقد واكبت هذه المجهودات خطة تعميرية هدفها إنتاج مدن في ظرفية وجيزة، واكبتها أيضا تشجيع السكان للاستقرار بها. ولذلك، فمسألة التخطيط التي ميزت المدن الصحراوية لم تكن أولوية بالنسبة للدولة، إذ "خضعت مدينة العيون مثلا في توسعها لتوظيف التجهيزات الأساسية العمومية، ولعبت دورا فاعلا في هيكل أكبر مدن الأقاليم الصحراوية، وبالنسبة للسمارة فقد عرفت انطلاقة عمرانية جديدة حول مركزها الإداري، وتمحورت أحيائها حول تجهيزاتها العمرانية. أما بالنسبة للمراكز الحديثة كوجدور، التي تشكل نموذجا للتعمير الإداري خضع لتوطين المنشآت العمومية، أما مدينة الداخلة التي شهدت نهضة عمرانية، تضاهي من حيث النوع ما شهدته مدينة العيون، " فتمحور مجالها الحضري حول الميناء، جعل دور التجهيزات العمومية في هيكل المجال يكون واضحا أكثر على مستوى الأحياء الجديدة التي توسعت بموازاة مع الساحل"¹⁶⁷. ويشير الجدول أسفله أهم العمليات الإسكانية التي قمت بها الدولة ما بين 1976 و2000:

¹⁶⁷ - شويكي مصطفى، 2003، مرجع سابق، ص90.

جدول رقم 5: توزيع منجزات قطاع الإسكان بالأقاليم الصحراوية ما بين سنتي 1976 – 2000

الاقليم	المدينة-المركز	عدد القطع
الداخلية	وادي الذهب	5907
بوجدور	بوجدور	641
العيون	العيون	6214
	طرفاية	271
	المرسى	822
	فم الواد	120
	بوكراع	14
	الطاح	67
كلميم	الدورة	50
	كلميم	2012
	بويزكارن	50
أسا	أسا	617
	الزأك	511
طانطان	طانطان	5150
	الوطية	603
	أفا	40
طاطا	فم الحض	40
	فوم زكيد	20
	طاطا	730
	السمارة	704
المجموع	21	23879

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني، والبيئة والتعمير والإسكان 2001: «السكن والتنمية بالأقاليم الجنوبية»، ص 16

يوضح الجدول رقم (5)، حجم عمليات الإسكان التي قامت بها الدولة، التي بلغت ما بين 1976 و2000، ما مجموعه 24583 قطعة أرضية موزعة على كافة جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، حيث حظيت فيها مدينة العيون بالقسط الأوفر بمجموع يصل إلى 6214 قطعة، تليها مدينة الداخلة بـ 5907 وحدة سكنية، وفي المرتبة الثالثة مدينة طانطان بـ 5150 قطعة، وفي مرتبة رابعة مدينة كلميم بـ 2012 وحدة سكنية، في حين توزعت 20 بقعة في بمدن طاطا وهوامش بلاد باني و600 إلى 800 قطعة بكل من المراكز التابعة لإقليم العيون وإقليم طانطان.

هذه العمليات وأخرى، اعتبرت فيها جهة العيون الساقية الحمراء، أكثر الجهات استفادة، فقد حظيت ما بين 1979 و2014، بما مجموعه 44 339 وحدة سكنية، و34 058 قطعة أرضية، و10 281 مسكنا، بقيمة مالية تقارب مليارين و912 مليون و200 ألف درهم، ويمكن تصنيف هذه العمليات¹⁶⁸ كمايلي:

- البرنامج الاستعجالي ما بين 1979 و1991: عرف إنجاز 2612 مسكنا، و2305 قطعة أرضية، بقيمة مالية تصل إلى 239 مليون و340 ألف درهم، يهدف هذا البرنامج إلى تغطية العجز السكني الموروث عن الحقبة الاستعمارية؛
- برنامج 200 ألف سكن ما بين 1996-1999: هم إنجاز 184 مسكنا و1337 قطعة أرضية، بقيمة مالية بلغت 78 مليون و450 ألف درهم، هدف هذا البرنامج إلى تلبية الحاجيات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود؛
- برنامج العودة والوحدة ما بين 1999 و2005: سمح بإنجاز 5000 مسكنا، وتوزيع 3754 قطعة أرضية، وصل مجموع هذه العمليات 674 مليون و700 ألف درهم، بهدف القضاء على السكن غير اللائق بالمدينة.
- البرنامج المتعاقد بشأنه مع وكالة الإنعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالأقاليم الجنوبية للمملكة ما بين 2004 و2007، ثم من خلال تجهيز 4313 قطعة أرضية، بقيمة مالية تقدر بـ 147 مليون و550 ألف درهم.
- البرنامج الجديد للإسكان والتعمير ما بين 2006 و2014: عمل على فتح مناطق جديدة للتعمير بما يقارب 20 767 قطعة أرضية، وصلت تكلفة هذا البرنامج مليار و495 مليون و250 ألف درهم.

¹⁶⁸ - وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2014: « الحصيلة والآفاق للجهات الجنوبية الثلاث ما بين 2009 و2012، »، الرباط، 231 ص

صورة رقم 5: نموذج للعمليات السكنية التي قامت بها الدولة بمدينة السمارة ما بين سنتي 1975-2015



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2015

جانب من بعض نماذج العمليات الإسكانية التي أنتجتها الدولة بمدينة السمارة، من خلال نموذج الحي الحسني، الذي أنشأ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد تراوح ثمن البقع بهذا الحي ما بين 800 إلى 1000 درهم للمتر مربع.

صورة رقم 6 : نموذج للعمليات السكنية التي قامت بها الدولة بمدينة العيون ما بين سنتي 1975-2015



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2015

من أهم أحياء مدينة العيون، ويسمى بحي العودة كناية على إسترجاع الأقاليم الصحرواية، وكذا على العائدين من مخيمات تندوف، ويأوي عدد مهم من الصحراويين.

كما ساهمت إرادة الدولة في بناء قرى الصيادين¹⁶⁹ بكل من "روك تشيكو"، و"بونا تشيكا"، و"واعرش"، و"واد كراع"، التابعة للنفوذ الترابي للداخلية، التي وصل عددها 1500 وحدة سكنية، ساعدت على إحيائها الأنشطة البحرية وتشجيع الهجرة نحو هذه المراكز. "وفي إطار التحضير للاستفتاء الذي كان مقترحا كحل لقضية الصحراء، وصل الآلاف من السكان الأصليين للصحراء، الذين تم إيوائهم فيما يسمى بمخيمات الوحدة، التي كانت في البداية عبارة عن خيام نصبت بشكل مؤقت، لتتحول فيما بعد إلى سكن غير لائق، الشيء الذي أعطى دفعة قوية لظاهرة هذا النوع من السكن، خلال مرحلة تحديد الهوية من إجراء الاستفتاء"¹⁷⁰. ولمواجهة هذا الواقع، وضعت كل من الوزارة المكلفة بتنمية الأقاليم الجنوبية سابقا، وكتابة الدولة المكلفة بالإسكان، إضافة إلى مندوبية الإنعاش الوطني، برنامجا سكنيا لإنجاز ما يقارب 20.000 وحدة سكنية، أعطيت انطلاقها في 20 أبريل 1999. إضافة إلى هذا، نجد كذلك البرنامج الحكومي الجديد الخاص بالأقاليم الجنوبية الذي وُضع سنة 2006، بهدف القضاء على المخيمات وأحياء الصفيح، والسكن غير اللائق، وتشجيع الإنعاش العقاري. هذه المجهودات وغيرها، ساهمت "في الإسراع بوتيرة التحول من حياة الترحال إلى الاستقرار بالحوضر، فضلا عما تشكله الحواضر، من إغراءات واستقطاب بفعل خدماتها المتعددة"¹⁷¹.

وفيما يخص الكهرباء، بدلت الدولة مجهودات كبيرة لتزويد هذه المناطق بالطاقة الكهربائية، تركيزا بالأساس على إقليم العيون والسمارة ووادي الذهب، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي من خلال نموذج إقليم العيون:

¹⁶⁹ - تشهد هذه القرى من حين لآخر مواجهات عنيفة بين التجار المحليين حول الأخطبوط، باعتباره أهم مورد في الصيد البحري بالأقاليم الجنوبية بعد السردين، خاصة بين ساحل بوجدور والداخلية. وتتجلى أسباب هذه المواجهات؛ التحكم في أثمان بيع وشراء الأخطبوط بالسوق السوداء، فضلا عن غياب المراقبة خاصة في الفترة البيولوجية، مما ينتج عنه مضاربات وأحيانا أزمة في ندرة هذا المنتج.

¹⁷⁰ - بلقاضي محمد، 2013، مرجع سابق، ص 27

¹⁷¹ - الإدريسي عمر، 2003: «التجربة الحضرية بالأقاليم الجنوبية وآليات توجيئه نموها، حالة مدينة العيون»، ضمن مجلة مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4، خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 99

جدول رقم 6: إنجازات الدولة في قطاع الكهرباء بالصحراء من خلال حالة إقليم العيون ما بين سنتي 1976 و 2006

الإقليم	تسمية الأشغال	تكلفة المشروع (بملايين درهم)	مصدر التمويل	سنة الإنجاز
العيون	تهيئة و تعزيز المحطة القديمة للعيون	13,2	المكتب الوطني للكهرباء	1979
	تهيئة شبكة الضغط المتوسط 6KV مع مراكز تحويل وشبكة الماء الشروب بالعيون	60	المكتب الوطني للكهرباء	1982
	إنشاء المحطة الحرارية الجديدة بالعيون	220	المكتب الوطني للكهرباء	1988
	تهيئة و إنشاء شبكة الضغط المتوسط بالعيون	30	المكتب الوطني للكهرباء	1988
	كهربة مركز المرسى	8	المكتب الوطني للكهرباء	1988
	كهربة مركز فم الواد	4	المكتب الوطني للكهرباء	1988
	بناء منازل للموظفين وكذا البناية الإدارية بالعيون	30	المكتب الوطني للكهرباء	1988
	تعزيز قوة محطة طرفاية	6	المكتب الوطني للكهرباء	1994
	إنشاء مراكز استغلال بالعيون	6,2	المكتب الوطني للكهرباء	1995
	إنشاء مراكز استغلال بطرفاية	2	المكتب الوطني للكهرباء	1995
	تهيئة شبكة و مراكز التحويل وإصلاح الوصل الخاص بالعيون	23,5	المكتب الوطني للكهرباء	1995
	كهربة مركز أخفنيير	2,6	البرنامج الوطني لكهربة القرى 2	1995
	كهربة مركز الورة	2	البرنامج الوطني لكهربة القرى 2	1995
	كهربة مركزي الدشيرة و الهاكونية	1,55	البرنامج الوطني لكهربة القرى 2	1997
	كهربة منطقة الضيعات بفم الواد	1,4	المكتب الوطني للكهرباء	1997
	كهربة الحيين الوحدة و القدس بالعيون	6,8	البرنامج الشامل لكهربة القرى	1997
	توصيل مدينة العيون بالشبكة الوطنية	200	المكتب الوطني للكهرباء	1997
	تهيئة الشبكة من فئة 1/2 من الشطر الأول من إقامة الوحدة بالعيون	1,5	المكتب الوطني للكهرباء	1998
	كهربة مركز بوكراع	0,65	المكتب الوطني للكهرباء	1998
	تهيئة الشبكة من فئة I لمركز المرسى و المنطقة الاسطيفائية لفم الواد	0,6	المكتب الوطني للكهرباء	1999
	إصلاح الأوصلة و المخارج لـ 2100 عداي الضغط المنخفض بالعيون	2,30	المكتب الوطني للكهرباء	1999
	تهيئة مركز التحويل Mle 81619-27AC عيون بال	0,23	المكتب الوطني للكهرباء	1999

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء إقليم العيون، 2007.

وعلى أساسه، تم العمل بمخطط على المدى المتوسط، يأخذ بعين الاعتبار ضعف موارد المياه العذبة، و"بلغت الاستثمارات المنجزة في مجال الماء الصالح للشرب في هذه الأقاليم، إلى 1624 مليون درهم في المرحلة الواقعة بين 1975 و 2006. ومن ضمن المدن التي حظيت بهذا البرنامج مدينتي العيون وبوجدور، إذ زودتا بوحدات تحلية مياه البحر بسعات إنتاج تبلغ بالتوالي 7000 م³/اليوم و 1100 م³/اليوم، وفي سنة 2005 تم إنجاز مشاريع توسيع هذه المحطات لتحلية المياه، للرفع من الإنتاج إلى

13000 م³/اليوم في العيون و2600 م³/اليوم في بوجدور، ثم إنجاز مشروع التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة السمارة في عام 1994، انطلاقا من الحقل الجاذب لسيدي الخطاري بسعة إنتاج هي 3460 م³/اليوم، وإنجاز محطة تحلية المياه المالحة لطرفاية بسعة 800 م³/اليوم، ومحطة معالجة مدينة الداخلة بسعة 9500 م³/اليوم مشغلة بالتوالي في 2001 و2004، وإنجاز مشاريع للتزويد بالماء الصالح للشرب لمراكز فم الواد والمرسى في عام 2005 في إقليم العيون، فضلا عن تزويد مراكز سيدي أحمد لعروسي وأمغالا في إقليم السمارة بالماء الصالح للشرب، وإنجاز توسيع شبكة التوزيع للأحياء المحيطة بالسمارة وبوجدور¹⁷².

لم تقف مجهودات الدولة عند تشجيع السكن بالأقاليم الصحراوية والكهرباء، بل واكبتها عدة برامج تهتم أساسا شبكات التطهير السائل والصلب، وتوسيع شبكات الماء الصالح للشرب، وتوسيع الإنارة العمومية، وإحداث عدة مقرات إدارية بجل حواضر الصحراء، ثم إحداث عدة عمالات كان آخرها، سيدي إفيني سنة 2010 وطرفاية سنة 2011.

"لقد فرضت ضخامة العجز الموروث عن عهد الاستعمار، بذل مجهودات كبيرة من أجل توفير مختلف المرافق العمومية بالأقاليم الصحراوية، ومكنت المجهودات بهذه المناطق من الإلتحاق بالجهة الشمالية، بل تجاوز مستويات التجهيز العديد منها في كثير من المجالات"¹⁷³. وبدأت أغلب المدن تكتسب دورا مهما في هيكلية مجالها ومرفولوجيتها الحضرية، بالرغم من الانتقادات التي يمكن أن نوجهها في المعايير التي تم اعتمادها لإنتاج هاته المدن، "فالواقع أن مدن الصحراء المغربية كمجال دينامي لم يكن متجانسا كما ينبغي، خاصة على مستوى الوظائف الحضرية"¹⁷⁴، فضلا أن غياب الملائمة بين هيكلية المدن خاصة الساحلية منها، مع "الاستثمار الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد البحري، التي ولدت بالتأكيد ديناميات محلية وتحولات اجتماعية، وتمركز الوحدات الحضرية على الساحل الصحراوي، وأضحى الرهان على هاته المجالات في ظل العولمة، ودور الدولة-المقولة، مرتبط بتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية وتطوير الخصوصية في الاقتصاد الجهوي"¹⁷⁵. هذه المجهودات وغيرها لا يمكن إنكارها. والصورة رقم (7) و(8) تبين على سبيل المثال، تطور المشهد الحضري لمدينة العيون ما بين 1975 و2017، وكذا مجموعة من المدن الصحراوية الأخرى¹⁷⁶.

¹⁷² - الموقع الإلكتروني للمجلس الملكي للشؤون الصحراوية: <http://www.corcas.com> ، 2018-08-25، ص 56

¹⁷³ - الشويكي، مصطفى، 2003، مرجع سابق، ص 83

¹⁷⁴ - BEN ATTOU, M., 2007, Op., Cit., p 18

¹⁷⁵ - BEN ATTOU, M., & BELKADI 2013 Op., Cit., p 135

¹⁷⁶ - أنظر الصور رقم 1-1 و2-1 و3-1 و4-1 بالملحق رقم (1)

صورة رقم 7: المشهد المجالي لمدينة العيون سنة 1975



المصدر: الجماعة الترابية العيون، 2017

صورة رقم 8 : المشهد الحضري لمدينة العيون سنة 2016



المصدر: الجماعة الترابية العيون، 2017

تبين الصورتين أعلاه، التطور الهام الذي عرفه المجال الحضري لمدينة العيون، التي استطاعت بفضل السياسات العمومية للدولة أن تصبح في ظرف زمني وجير من أكبر المدن الصحراوية بالمغرب.

وإذا ما ربطنا العلاقة الجدلية التي تربط المدن الصحراوية مع القاعدة الاقتصادية، فإن الأمر يعرف بعض الإكراهات، فالاقتصاد البحري على سبيل المثال ما يزال يبحث عن انصهاره الهيكلي في تنمية المدن، "فإلى حدود سنة 1990 لم يكن لهذا النشاط تأثيرات اجتماعية واقتصادية أو سياسية على المنطقة الجنوبية، سوى تلك المتأتية من نشاط تفريغ المصايد"¹⁷⁷، ورغم أن عملية تجديد وتقوية وتحديث بنيات أسطول الموانئ بالصحراء ما بعد سنة 1990 أفرزت عائدات مهمة، لكنها لم توجه لخلق قدرة اقتصادية بالشكل المنتظر.

لقد أدت السياسة التنموية التي نهجها المغرب في الأقاليم الصحراوية منذ استرجاعها سنة 1975، لتدارك مخلفات الإستعمار، إلى الرفع من مستوى عيش الساكنة وتنمية المراكز الحضرية، وجعل المنطقة تكتسي في غضون عقدين من الزمن طابعا حضريا محضاً، ساعدتها في ذلك الإمكانيات الهامة التي خصصتها الدولة لهذه المناطق، "فبين 1976 و1989، تم صرف ما يقارب 3 ملايين دولار، خُصصت للقطاع الاجتماعي"¹⁷⁸ والصحي والسكني"¹⁷⁹. غير أن هذه المجهودات ترتب عنها إعمار بتدبير عشوائي إن صح التعبير، وما صاحبه من اختلالات تتعلق أساساً بإشكالية التخطيط والتدبير الحضريين، وهي اختلالات تكاد تكون عامة وهمت جميع مدن هذا المجال دون استثناء، ويمكن أن نجملها بإيجاز فيما يلي:

- رغم أن نسبة كبيرة من السكن الهش قد أعيدت هيكلته، لازال جزء آخر ينتظر إعادة الإدماج؛
- انتشار السكن غير القانوني بمجموعة من المناطق غير الصالحة للتعمير؛
- سيادة السكن غير التام للبناء الذي يشوه جمالية المشهد الحضري مع غياب نمط معماري منسجم ومتناسق، كان من المفروض التحكم فيه بحكم حداثة التعمير بالصحراء؛
- ضعف البنيات والمرافق العمومية بمجموعة من الأحياء خاصة الهامشية.

من هذا المنطلق، فإن المدن الصحراوية والأشكال التي اتخذتها على مستوى الإنتاج الحضري لازالت تشوبها العديد من العوائق، إن على مستوى التخطيط أو التدبير أو الممارسة، وهذا مرده إلى تداعيات القضية الوطنية، كما أن عمليات التنمية الاجتماعية والمجالية المنجزة بُنيت على أساس تفاضلي، من خلال إعطاء الأولوية لمدن العيون وبوجدور والداخلية والسمارة، على حساب مدن كلميم

¹⁷⁷ - URL : <http://www.sahara-developpement.com>, (Consulté le 08-11-2017, 14h15)

¹⁷⁸ - خصص منها للقطاع الاجتماعي ما يقارب 242 مليون درهم، وقد ساعد هذا على تقوية نسبة المتدربين حيث انتقل عدد التلاميذ المتدربين بالصحراء المغربية سنة 1976 من 600 تلميذ إلى 14 000 تلميذ سنة 1984، وإلى 27 000 تلميذ سنة 1991. وبخصوص القطاع الصحي تم بناء أول مستشفى جهوي سنة 1985 يغطي أربع جهات. أما قطاع السكن فقد تم إنجاز ما بين 1977 و1980، 1000 تجزئة.

¹⁷⁹ - MUTIN G., 2001 : « Géopolitique de monde arabe », Ed Ellipes, paris, p 28

وطانطان وبويزكارن وطاقا، نظرا لاعتبارات حكمتها رهانات سياسية لهيكله المجال، وقد تزامنت هذه الظروف مع تطور توسع المجال الحضري لمعظم مدن الأقاليم الجنوبية وتزايد عدد سكانها.

لذلك، فإنه من منظورنا الشخصي، ترجع أهم أسباب الاختلالات التي تعاني منها المدن الصحراوية مرفلوجيا وتدبيراً إلى حدود سنة 2005 ما يلي:

أولاً: كون عمليات الإنتاج الحضري بمدن الصحراء طبعها الاستعجال، إن على مستوى التخطيط أو على مستوى التدبير، مما جعلها غائبة عن الوظيفة الترابية التي يمكن أن تكون لكل مدينة على حدة، مع تغليب الرؤية الأمنية بجل المنطقة؛

ثانياً: الاعتبارات السياسية للمنطقة وأبعادها الجيوسياسية غطت على استثمار وظيفة وثائق التعمير، التي كان من شأنها أن تشكل دعامة صلبة للمدن، ولا يمكن أن نعتبرها في الوقت الحالي إلا مجالات حديثة التعمير والتحصن؛

ثالثاً: ضعف المؤسسات المكلفة بتنفيذ البرامج أو نقص الدراسة الإستراتيجية، أدى إلى خلل إداري في تتبع عمليات الإسكان، مما أنتج لنا نخبا قبائلية اضطرت الدولة التعامل معها بمرونة، تبعاً لرهانات المنطقة السياسية، مما ساهم في انتشار السكن غير القانوني، والمضاربات العقارية؛

رابعاً: ارتكاز الدولة على القبيلة في إنتاج المدينة الصحراوية بطابع زبوني، بغية استقطاب سيكولوجي يهدف إلى إعمارها بشكل استعجالي؛ فالقبيلة توظف السياسة، والسياسة بدورها توظف القبيلة لكسب العديد من الرهانات؛

خامساً: غياب المشاركة الفعلية للسكان، وتقاطع خيارات إنتاج المدينة الصحراوية مع القضية الوطنية آنياً ومستقبلاً؛

سادساً: أن الإطار العملياتي الذي وضعته الدولة بغية إعمار الصحراء والتحكم في الحركة العمرانية، لم يكن يسعى إلى رهانات إلزامية لنموذج التعمير بالمجالات الصحراوية، بقدر ما كان تدبير أزمة آنية وإيجاد صيغ ملائمة لمعالجة إشكالية الصحراء.

كثيرة هي مكامن القصور التي ميزت إنتاج مدن الأقاليم الجنوبية بعد استرجاعها، ونظراً لقلّة الدراسات والتقارير التي اهتمت بتقييم دور الدولة في إنتاج المجال الحضري بالأقاليم الجنوبية عموماً، فإن انعكاسات هذا الواقع كانت سلبية خاصة في ميدان التعمير وممارسة الفاعلين:

فعلى المستويين العقاري والاجتماعي: "تبلغ مساحة العقار المحدد في ملكية الدولة 1.6 مليون هكتار، يوجد ثلثها بالأقاليم الجنوبية. بالإضافة أن المغرب يتوفر على خزان عقاري قابل للاستغلال بمساحة تتجاوز 10.5 مليون هكتار، وأساسا في الأقاليم الجنوبية، غير أن امتداد المجال الترابي واتساعه، والتحديد الجغرافي للعقار، وغياب مرجعية لهذا التحديد، وخصائص التضاريس والتربة، لا تسهل حصر هذا الخزان العقاري وتسجيله"¹⁸⁰، وبالتالي، "وبحكم أن الوضعية القانونية للأراضي تتميز في أغلبها بملك الدولة، يجعل الاستحواذ على الأراضي عملية سهلة سواء من طرف السكان أو من طرف بعض المنعشين العقاريين غير القانونيين الذي يقومون بتجزئتها وتقويتها بطرق غير مشروعة. وينتج عن هذه الممارسات ظهور أحياء تنشط بها المضاربات العقارية وتتولد عنها أحياء فقيرة على مستوى ساكنتها وتجهيزاتها ثم جماليتها وبالتالي لإطار العيش بها"¹⁸¹. بالإضافة إلى هذا، نجد كذلك ارتفاع أثمان العقار بشكل بارز في مجموعة من المدن، مما يصعب على فئات عريضة من السكان بالصحراء امتلاك الحق في السكن، إضافة إلى إشكالية تأزم الوضع العقاري، وتجميد عمليات البناء، وخلق مشاريع ترابية كبيرة وتجهيزات عمومية (حالة كلميم). ينضاف إلى هذا أن حادثة التعمير بالمدن الصحراوية ونموها السريع، قلل من فرص التحكم في السوق العقارية وتدبيرها والتخطيط لها عن النحو الأفضل.

فوضعية العقار بجهة كلميم وادنون على سبيل المثال، تنسم بالتعقيد المتمثل في النزاعات العقارية العديدة، وإكراهات التحفيظ وانتشار نظام الملك القبلي الخاص. الأمر الذي نتج عنه فراغات بالنسيج الحضري بوجود أراضي شاسعة غير مبنية. إضافة لاختلالات أخرى مرتبطة بتعدد المشاريع المتوقفة والمتخلى عنها بسبب النزاعات حول العقار (تعرضات، عرقلة مسطرة التحفيظ، تأخير البث في القضايا العقارية)، وتمركز تكتلات ومطارات عسكرية مبنية على مساحات مهمة، داخل بعض المجالات الحضرية (طانطان، كلميم، والسمارة، وسيدي إفيني)، وهذا الأمر يشكل عائقا كبيرا كون هذه المدن ذات طابع أمني وعسكري، وهو ما ساهم في تدهور إطار العيش في الأوساط الحضرية، من خلال انتشار السكن العشوائي، وغياب البعد البيئي في مرافق التجهيزات الحضرية، وكذا عدم مراعاة الخصوصيات المعمارية في إنتاج الإطار المبنى.

على المستوى الاقتصادي: فإن تجهيز المجالات المحيطة بالمدن والموانئ ومناطق الأنشطة الاقتصادية، خاصة بعد إختيار الصيد البحري عاملا حاسما في تحريك دينامية الاستثمار والتنمية، فإن مفعول هذه الإستراتيجية ظل عكس التوقعات، إذ ظل الاقتصاد البحري يطرح تناقضات على مستوى المجال الصحراوي، كون مختلف انتاجاته وجهت إلى السوق الأوروبية، وقلصت من فرص استثمارها

¹⁸⁰ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: « النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية»، مرجع سابق، ص 49

¹⁸¹ - بلقاضي أحمد، 2013، مرجع سابق، ص 27

بالأوساط الحضرية الصحراوية، كما أنه وبفعل عامل الهجرة أنتج لنا ثنائية حضرية هي "إحدى التجليات الصارخة للبتر الوظيفي الذي طال المنظومة الاقتصادية المحلية، إذ سرعان ما كان للتحول السريع وغير المبرمج من جهوية مجهزة إلى عولمة نمطية انعكاسات مؤثرة على المجال والتدبير الحضري، أهم نتائجها التمايز المجالي. فمدينة طانطان سرعان ما مرت من نموذج حضري سياسي المنشأ إلى واقع اقتصادي مفروض، مما سمح لبعض الباحثين بتسميتها "بمدينة الظل، أو مدينة الشعب، أو مدينة الفقراء، بينما مدينة الوطنية حيث يوجد الميناء، التي لم تكن موجودة حتى حدود الثمانينات أضحت بفعل الاقتصاد الخارجي المعولم وبفعل التقطيع الإداري الانطباعي مدينة النخبة الاقتصادية والوطنية والدولية، وفضاء عيش الأطر الاقتصادية وأرباب الصناعة الأغنياء"¹⁸². هذه الاختيارات، لا تنعكس على إنعاش الاقتصاد المحلي بالأقاليم الجنوبية خاصة في صفوف الشباب، الذين يعانون من إشكالية البطالة بسبب غياب وضعف تبني استراتيجيات ملائمة لتحقيق الإنتظارات وطموحات الساكنة.

جدول رقم 7: توزيع نسبة البطالة حسب السن والوسط بالصحراء المغربية سنة 2014

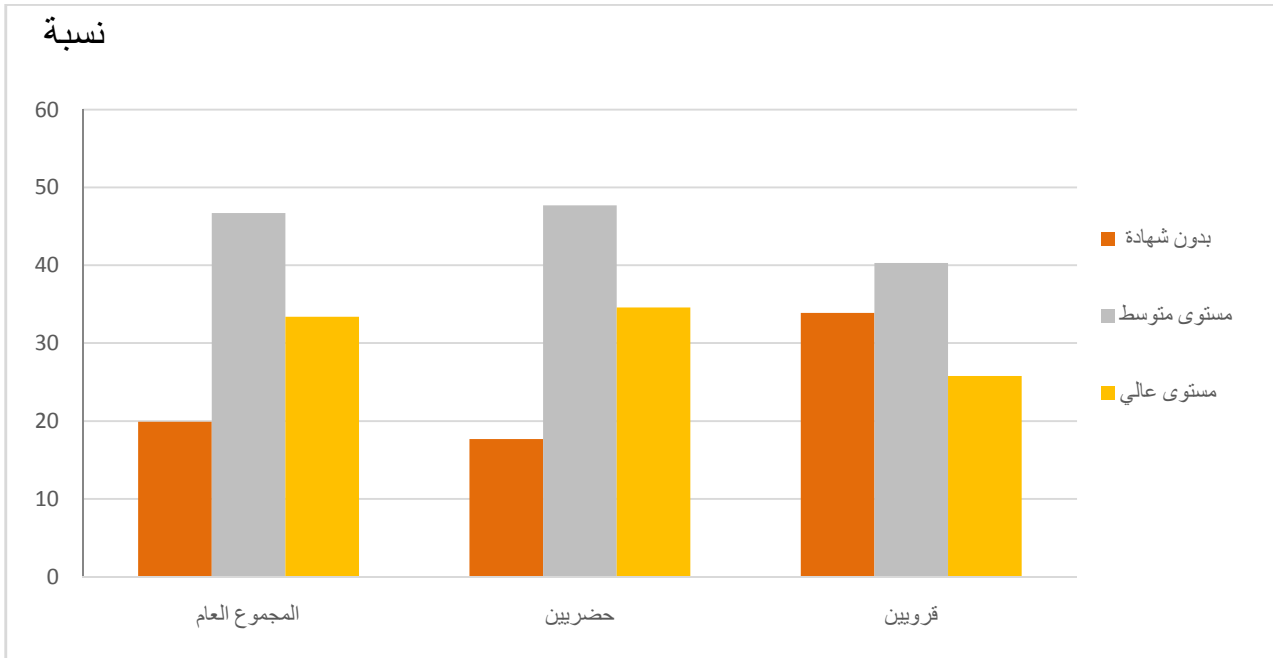
الفئات العمرية	قرويين	حضرين	المجموع العام
من 15 إلى 24 سنة	17.5	44.6	32.1
من 25 إلى 34 سنة	13.6	26.2	23.9
من 35 إلى 44 سنة	0.7	8.1	6.5
45 فأكثر	1.7	2.5	2.2
المجموع	7.1	16.1	13.7

المصدر: الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

فنسبة البطالة تزداد في الوسط الحضري، مقارنة مع الوسط القروي، وتعتبر الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في المستوى الأول بنسبة 44.6 %، ثم في المستوى الثاني، نجد الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة بنسبة 26.2 %، وتتقلص نسبة البطالة كلما ارتفع سن الفئة العمرية، فالفئة العمرية ما بين 35 و 44 سنة والفئة العمرية 45 سنة فأكثر، تسجل نسبة البطالة بها على التوالي 8.1 %، و 2.5 %. وتصل نسبة البطالة في الوسط القروي للفئة العمرية ما بين 15 و 45 سنة فأكثر إلى 7.1 %، أما في الوسط الحضري فتتمثل في 16.1 %. وتفرض إشكالية البطالة نفسها على الفئات الحاصلة على شواهد مهنية وعليا، فمعدلاتها في تطور وفي ارتفاع، كما يبينه الشكل أسفله:

¹⁸² - بنعتو محمد، 2008، مرجع سابق، ص 558.

شكل رقم 3 : توزيع نسبة السكان العاطلين حسب مستوى الشهادة والوسط بالصحراء المغربية
سنة 2014



المصدر: الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

يعكس الشكل أعلاه، أن نسبة البطالة بالصحراء تتراوح ما بين 19,9 % و 33,4 %، وتزداد بالخصوص ضمن الشباب الحاصلين على شواهد التكوين المهني بنسبة 46.7 % أي المستوى المتوسط، منها 47.7 % بالوسط الحضري و 40,3 % بالوسط القروي، أما المستوى العالي الحاصلين على شواهد عليا فنسبتهم تصل إلى 33.4 %، موزعة بالوسط الحضري بـ 34.6 % وفي الوسط القروي بـ 25.8 %، أما العاطلين بدون شهادة فنسبتهم تصل إلى 19,9 %، وتزداد في الوسط القروي بنسبة 33,9 % أكثر منه الحضري التي تبلغ نسبتهم 17.7 % عكس باقي العاطلين في المستويات الأخرى التي تزداد نسبهم في الوسط الحضري مقارنة مع الوسط القروي. تعتبر هذه النسب مرتفعة، بسبب غياب فرص شغل قارة، وغياب ملائمة التكوينات مع سوق الشغل بالصحراء، الذي يشكل فيه الصيد البحري والفوسفات أهم قطاع مشغل بالصحراء، لكنه موجه أساسا إلى تخصصات لا يتوفر عليها أغلب العاطلين، نظرا لغياب معاهد ومؤسسات جامعية¹⁸³، إذ كان من شأنها أن تساهم في إدماج العديد من الشباب في سوق الشغل،

¹⁸³ - وذلك لغياب استراتيجية تتلائم فيها معاهد التكوين مع سوق الشغل والقطاعات التي يمكن أن تخلق دينامية اقتصادية، كالسياحة مثلا أو الصيد البحري أو الفوسفات. فأغلب المدن الصحراوية تعرف وضعيا صعبا لكونها تعيش في مجالات بنسب فيها أفقر الشغل، وترتبط فرص العمل بها، إما بالامتيازات المخولة للأقاليم الجنوبية عبر سياسية الإنعاش الوطني أو ما يسمى "بالكارطيات"، أو العمل ضمن النشاط غير المهيكل، أو التوظيفات المباشرة الظرفية التي تقوم بها الدولة تجاه المعطلين، تبعا لأحداث سياسية أو حركات احتجاجية (أحداث العيون 1999 و 2010). ومما يزيد الصعوبة أكثر هو غياب ثقافة المقابلة لدى فئات عريضة من الشباب الصحراوي، وسيادة ثقافة الاتكال على الدولة لعقود عديدة.

فتجاهل هذه المسألة التي " بدت للدولة مفيدة من الناحية المنهجية في بداية الثمانينات، إلا أن نتائجها البعيدة والإستراتيجية أثبتت سلبيتها¹⁸⁴."

على مستوى النموذج الحضري: مما لا شك فيه أن أي مدينة صحراوية أو شبه صحراوية لا تتوفر على نموذج حضري واضح، فضعف التحكم في توسع المجال من قبل السلطات العمومية، وأمام الافتقار للآليات التي يتطلبها النمو الحضري، تكاد معظم المجالات الحضرية الصحراوية تفتقد إلى التلاحم الداخلي لأحيائها، ولا تتجاوز فلسفة معمارها مستوى كونها مدنا لا تعبر عن الهوية الصحراوية المغربية بالشكل المطلوب، هذا دون أن ننسى ما تعيشه بعض المجالات من ازدواجية في التخطيط والتدبير كحال مدينة طانطان والوطية.

" فالنتائج في هذا الإطار تبدو متفاوتة والحصيلة مليئة بالمفارقات. فرغم تزويد الأقاليم الجنوبية بتجهيزات وبنيات تحتية متقدمة مقارنة مع أقاليم الشمال، ورغم أن مستويات ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية هي في المستوى الأعلى من المعدلات الوطنية، فإن هناك مشاكل حقيقية تحول دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وخلق القيمة المضافة المحلية للمدن، زد على ذلك مشاكل مزمنة في مجال البطالة خصوصا بطالة الشباب، وصعوبات في التماسك الاجتماعي والاندماج، تعبر عنها التوترات الاجتماعية المتكررة، فالدولة تبقى هي المستثمر الأول والمشغل الأول في الأقاليم الجنوبية، أما الاستثمار الخاص والمبادرات الفردية فتبقى غير كافية، ولا تترجم حجم الجهود التي يتم بذلها من قبل السلطات العمومية من أجل تشجيعها وتنميتها. وفي الآن ذاته، ورغم اللجوء إلى اعتماد آليات مختلفة للمساعدة على المستوى الاجتماعي، فإن النتائج لا ترقى إلى ما هو منتظر سواء على مستوى التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية¹⁸⁵."

من جهة أخرى، فالمدن بالصحراء المغربية تشكل " دعامة التمدين ومحور التجهيز، حولها تبني الدولة نظام حكامتها الترابية وميكانيزمات التوسع الحضري، عبر امتلاك الأرصدة العقارية وضخ الموارد المالية باستمرار لدعم التمدين، نظام التدبير هذا المبني على موقع الدولة الحاضنة، قد تمكن في البداية من خلق مدن-جهات مثل العيون والداخلة والسمارة وكلميم، هذه المدن الإدارية ومقرات التجهيز تمثل اليوم، أقطاب حقيقية للتنمية الاستراتيجية نحو إفريقيا وداخل جهاتها، غير أن نمط وظيفيتها المتأثر بقوة بمختلف التقطيعات الترابية من موقع أمني، لم يمكنها من بلورة منظومة حضرية مترابطة وشبكية. فعلى صعيد كل جهة، تنبثق ثنائيات حضرية مثل العيون - المرسى وطانطان- الوطية والعيون- السمارة

¹⁸⁴ - الشرقاوي محمد: 2012: «إستراتيجيات الصراع في الصحراء وإضمار الأزمة: رؤية اجتماعية وجيوسياسية»، ضمن الدليل المغربي متعددة التخصصات للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص 191.

¹⁸⁵ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012: «الورقة التأطيرية للنموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية»، ص 8

وطانطان- كلميم وسيدي إفني-تزنيت، من هذا المنطلق ظلت هذه المدن تنشط في مجالات يمكن أن ننتعها بمجالات ترابية مغلقة «Territoires cantons»، ممولة من طرف الدولة لكن تدير بظهرها لبعضها البعض¹⁸⁶.

¹⁸⁶ - للتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر أعمال بنعتو محمد حول المدن الصحراوية وشبه الصحراوية (2007-2018)، ضمن لائحة الببليوغرافيا.

ويمكن تصنيف مدن أقاليم الجنوب حسب طبيعة العوامل التي أدت إلى تأسيسها وأسهمت في نموها وإنتاجها إلى ثلاث أصناف:

المدن قديمة النشأة : ارتبطت بالنشاط الفلاحي في الواحات والتجارة العابرة للصحراء، ونجم عن هذا النشاط، رسم لمسارات طرق الغرب الإفريقي، و نذكر في هذا الباب نول لمطة، تكاوست و كلميم، وقد تقلصت الأسس الاقتصادية لهذه المدن، بعدما استبدل النقل بقوافل الصحراء بالشاحنات والسفن. ففي جهة كلميم - وادنون، لم تصمد أي مدينة أمام هذا التحول سوى مدينة كلميم لوجودها على ممر مميز، ولذلك نجدها اليوم حاضرة بشكل بارز جغرافيا، في الشبكة الحضرية الواقعة في جنوب الأطلس الصغير، وفي مسلسل التنظيم الإداري كعاصمة جهوية.

المدن المرتبطة بالحقبة الاستعمارية : و يتعلق الأمر بكل المدن الواقعة جنوب طانطان (طرفاية، العيون، الداخلة و بوجدور)، والتي كانت نقطا للتبادل والاتصالات من قبل المستعمر الإسباني، حيث أقيمت بها مصالح إدارية ومصالح التأطير الترابي. فقد عرفت تلك المدن نموا ارتبط بضرورة تأكيد حضور الدولة الوطنية في مناطق أصبحت محل نزاع مفتعل، وتلا هذا النمو عوامل خارجية وإرادية، ببناء الموانئ وتطوير نشاط الصيد البحري، الذي مكن المنطقة من بنائها الاقتصادي.

المدن الإدارية : هي الأخرى كان الدافع لإنشائها الرغبة في تأكيد السيادة المغربية من قبيل مدينة بوجدور، وكذا مدن السمارة وأسا والزاك، فضلا عن وجود سياق تاريخي معين ساهم أيضا في نشأتها (أو تحولها من قرى الواحات إلى مدن). أما على مستوى البنية التحتية و التجهيز، فالمجهودات المبذولة ساهمت في إرساء بنية حضرية، و تساهم تلك البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية، في التخفيف قليلا من قساوة الظروف المناخية وبعد المسافة، ومع ذلك فليس لهذه المدن بنايات اقتصادية ذاتية ووظائف ترابية واضحة.

على مستوى الفاعلين المحليين: لم تعتمد الدولة في سياستها التنموية العمرانية في البناء والتكوين على فاعليها المحليين بشكل كبير. فبعد عودة الأقاليم الصحراوية إلى الوطن الأم سنة 1975، حرصت الدولة على مقاربة عمودية في رؤيتها التخطيطية، بغية تحقيق أهداف التوازن والاندماج، كما كانت مراقبة السكان والمسألة الحدودية ذات طابع أمني بامتياز، أولا لتأطير الساكنة المستهدفة، وثانيا لحماية الحدود المجالية لتحقيق الأمن والاستقرار. إلا أن هذه المقاربة، اتخذت مسارا آخر في بداية الألفية الثالثة، عبر بروز عدد من الفاعلين الجدد تغيرت عبرها الرؤية لهذه المجالات على مستوى التشخيص وقيادة المدن والقرى من خلال المنتخبين والأطر، عبر توسيع هامش التدبير واتخاذ القرارات التنموية المحلية.

هكذا، فالتحولات الديمغرافية والسوسيوإقليمية العميقة التي تشهدها مدن الأقاليم الصحراوية بوصفها حتمية وصيرورة مجتمعية وإقليمية، كانت انعكاسا لأحداث تاريخية وليست ناتجة عن حركات سكانية عادية، بل هي ناتجة عن "تعمير ديمغرافي ببعدها سياسي"¹⁸⁷ مرشح للاستمرار في السنوات المقبلة، تطرح على هذا النحو عدة إشكالات جوهرية تتعلق بالدينامية الحضرية، من قبيل التهيئة والبيئة والتنمية الحضرية المستدامة، مما جعلها تعاني من عدة اختلالات شديدة التعقيد، ترهن تناسق نموها الحضري وتعد آليات التدبير والتخطيط الحضري بها. وتتجسد هذه الاختلالات نتيجة النمو التلقائي غير المنظم، وانعدام ترابط النسيج العمراني المترتب عن النمو غير المتحكم فيه، علاوة على نقص في البنيات والتجهيزات الحضرية الأساسية (انتشار أحياء غير مجهزة، ندرة العمليات العمرانية الممنهجة، التجزئات السكنية...)، إلى جانب إكراهات مرتبطة بمسألة الحكامة وتقييم الفعل التنموي.

3 - فاعلوا الصحراء والممارسة الإقليمية، بين التحدي التنموي والهاجس السياسي

لقد عرفت المدن الصحراوية، شأنها في ذلك شأن باقي المجالات المغربية، إعادة النظر في المسألة التنموية واعتماد مقاربات أكثر إيجابية، بغية توفير الشروط اللازمة لاندماج الجهات المغربية في المنظومة التنموية، وتبني خيارات التنمية المستدامة للمحافظة على التوازنات الطبيعية والإقليمية، وعلى هذا الأساس، أصبحت المدن تتخذ أشكالا جديدة على مستوى تدبيرها المحلي، وتوسيع صلاحيات المنتخبين والمساعدة على اتخاذ القرار في البرامج الجهوية والمحلية المندمجة.

3-1- إنتاج النخب بالصحراء والمشروعية السياسية

إن تشجيع إنتاج نخب جديدة بالصحراء وإدماجها في لعبة المصالح، وتقاسم المكاسب الاقتصادية حسب المجالات وحسب ما تريده الدولة، بغض النظر عن مستوى مردوديتها وروابطها التقليدية، أعطاه ركيزة أساسية وحضور قوي في تدبير المدن بالخصوص.

¹⁸⁷ - BEN ATTOU M., 2008, Op., Cit., p 36

جدول رقم 8:

توزيع الانتماء السياسي والقبلي لرؤساء المجالس الحضرية بالأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1997 و2021

2021-2016		2015-2009		2009-2003		2003-1997		المدن كلميم
الانتماء القبلي	الانتماء لسياسي	الانتماء القبلي	الانتماء السياسي	الانتماء القبلي	الانتماء السياسي	الانتماء القبلي	الانتماء السياسي	
أيت باعمران	الاتحاد الاشتراكي	أيت باعمران	الاتحاد الاشتراكي	أيت باعمران	رابطة الحريات	ازوافيط	الاتحاد الاشتراكي	
الركييات	الاستقلال	الركييات	الاستقلال	الركييات	الاستقلال	الركييات	مستقل	العيون
الركييات	الحركة الشعبية	أولاد دليم	الحركة الشعبية	أولاد دليم	الحركة الشعبية	أولاد دليم	الحركة الشعبية	الداخلية
الركييات	الأصالة والمعاصرة	الركييات	حزب الأصالة والمعاصرة	الركييات	الحركة الشعبية	الركييات	الاستقلال	السمارة
أيت باعمران	الأصالة والمعاصرة	أيت لحسن	الاستقلال	أيت لحسن	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	أيت لحسن	الاستقلال	طانطان
أولاد تدرارين	الاستقلال	أولاد تدرارين	الاستقلال	أولاد تدرارين	الاستقلال	أولاد تدرارين	الاستقلال	بوجدور
أيت أوسى	التجمع الوطني للأحرار	ازركيين	الاتحاد الدستوري	ازركيين	الاتحاد الدستوري	ازركيين	الاتحاد الدستوري	طرفاية
أيت باعمران	الأصالة والمعاصرة	أيت باعمران	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	أيت باعمران	الحركة الشعبية	أيت باعمران	الاتحاد الاشتراكي	سيد إفني
أيت أوسى	الاتحاد الاشتراكي	أيت أوسى	الاتحاد الاشتراكي	أيت أوسى	الاتحاد الاشتراكي	أيت أوسى	الاتحاد الاشتراكي	آسا
أيت أوسى	الأصالة والمعاصرة	أيت أوسى	الاستقلال	أيت أوسى	الاستقلال	أيت أوسى	الاستقلال	الزك
أهل بويزكارن	الاتحاد الاشتراكي	أهل بويزكارن	الأصالة والمعاصرة	أهل بويزكارن	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	أهل بويزكارن	الأحرار	بويزكارن

المصدر: بحث ميداني، 2016

يستدعي الجدول رقم (8)، ملاحظة أساسية تتمثل في التحالفات السياسية والقبلية، فحزب الاستقلال على سبيل المثال، نجده يتطابق مع قبيلة أولاد تدرارين بمجلس مدينة بوجدور خلال الأربع ولايات الأخيرة، وكذا قبيلة أركيبات بمجلس مدينة العيون. نفس التوجه ينطبق على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع قبيلة آيت أوسى بمجلس مدينة آسا خلال الأربع ولايات الأخيرة، ومدينة كلميم خلال الثلاث ولايات الأخيرة. ويعتبر هذان الحزبان الأكثر حضورا في المشهد السياسي بالصحراء، ولهما تحالفات وولاء تاريخي للسلطات المركزية، بغض النظر عن الصراع الذي ميزهما خلال سبعينيات القرن الماضي. وترجع أسباب هذا الولاء، إلى كونهما سباقين إلى تأطير نخب الصحراء خلال سنوات السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، حيث فرضا نفسيهما ولا زالا لهما مكانة سياسية. عكس هذا، فإن بعض الأحزاب الأخرى كالتجمع الوطني للأحرار، الذي بدأت تفقد تدريجيا هيبتها السياسية بعد سنة 2005، بعد أن كان لها حضورا قويا في الانتخابات الجماعية¹⁸⁸ ما بين 1964 و1997. وتجدر الإشارة في مقابل هذا أصبحت المنطقة، تشهد دخول أحزاب أخرى تنافس الأحزاب التقليدية بالصحراء، ونخص بالذكر هنا، حزب الأصالة والمعاصرة الذي استطاع أن ينفرد بأربع مجالس حضرية خلال الولاية الأخيرة وهي: الزاك، والسمارة، وسيدي إفني، وطانطان، مع تركيبة قبلية مختلفة وهي على التوالي: آيت أوسى، والركيبات، وآيت باعمران. وعلى العكس من ذلك، هناك أحزاب فرضت مكانتها وحضورها في المشهد السياسي المغربي خلال العقد الأخير، إلا أنها لم تستطع أن تفرض نفسها بالأقاليم الجنوبية، ونخص بالذكر حزب العدالة والتنمية. هذه الممارسة السياسية لها أسباب وتداعيات سنأتي على تناولها بالدراسة والتحليل في الفصول الموالية.

الاعتماد على المنتخبين القبليين، كانت أولوية بالنسبة للدولة ابتداء من نهاية السبعينيات، هدفها من جهة، إعادة تنظيم المجال والإشراف على الجماعات الترابية، بمقاربة عمودية يتحكم فيه المركز بشكل كبير، ومن جهة ثانية، مراقبة المجال الترابي والسكان. ولذلك، فإن المشروعات التي أعطتها الدولة للمنتخبين والأعيان في تدبير المدن، هو بحد ذاته استراتيجية لم تر للدولة آنذاك غيرها، خصوصا أن ظروف التنمية والمنطقة كانت تعيش اختلالات ومشاكل سياسية كبيرة، وبغض النظر عن مدى شرعية المقاربة التدبيرية، أو الآليات المستعملة في إنتاج هذه النخب؛ تكوينها وأصولها ودورها، فإن تأثيرها على الصحراء برر دور السلطة في المراقبة الأمنية، وبالتالي "يتعاضد تأثير السلطة السياسية على المجال، وتصبح علاقات المجتمع بالمجال سياسية في جوهرها، بل أكثر من ذلك تصبح السلطة منبع كل شيء،

¹⁸⁸ - أنظر المحلق رقم (1) خريطة رقم 3-1 المتعلقة بالأحزاب المتصدرة للانتخابات الجماعية بالصحراء في الفترة ما بين 1964 و1997،

ويتحول المجتمع بواسطة المجال إلى مجموعة عناصر خاضعة ومنقادة، وفي ذلك تجسيد لكون السلطة تسعى إلى المراقبة والتحكم في الإنسان والأشياء، وهكذا يصبح المجال رهانا للسلطة داخل للمجتمع"¹⁸⁹.

يتضح من خلال نتائج هذا البحث، أن التركيبة السياسية للمجالس الحضرية بالصحراء ما بين 1997 و2021، تتحدد من خلال أربعة مستويات تتحكم في الخريطة السياسية بالمدن وهي:

المستوى الأول : حزباً الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاستقلال؛

المستوى الثاني: حزباً الحركة الشعبية والأصالة والمعاصرة؛

المستوى الثالث: أحزاب: التجمع الوطني للأحرار، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والاتحاد الدستوري، وبدون انتماء سياسي؛

المستوى الرابع: حزب العدالة والتنمية، ورابطة الحريات.

هذه المستويات الأربعة، هي التي تتربع على رأس المجالس الحضرية بأهم مدن الأقاليم الجنوبية المغربية، ويتصاعد حضورها في المشهد السياسي بموازاة مع تصاعد ارتباطهم وتعاملهم مع الدولة، وهذا ما يفصله الجدول التالي:

جدول رقم 9: توزيع الانتماء السياسي لرؤساء المجالس الحضرية بمدن الأقاليم الجنوبية ما بين سنتي

2021-1997

النسبة المنوية %	المجموع	2021-2016	2016-2009	2009-2003	2003-1997	الفترة الانتدابية الانتماء السياسي
20,5	9	3	2	1	3	الاتحاد الاشتراكي
29,5	13	2	4	3	4	الاستقلال
13.5	6	1	1	3	1	الحركة الشعبية
4,5	2	1	0	0	1	التجمع الوطني للأحرار
7	3	0	1	2	0	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
7	3	0	1	1	1	الاتحاد الدستوري
2,25	1	0	0	1	0	رابطة الحريات
13,5	6	4	2	0	0	الأصالة والمعاصرة
2,25	1	0	0	0	1	مستقل
100	44	11	11	11	11	المجموع

المصدر: بحث ميداني، 2016

¹⁸⁹- شویکی مصطفی، 1996، مرجع سابق، ص 367

يبرز الجدول رقم (9)، أن المرتبة الأولى لقيادة المجالس الحضرية بالمدن الصحراوية ما بين 1997-2021، عادت لحزب الاستقلال بنسبة 29,5% يليه حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة 20,5%، ويليه في المرتبة الثالثة حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة 13,5% الذي ظهر بشكل لافت خلال الفترتين الانتدابيتين الأخيرتين، وذلك في إطار إعادة تدبير التوازنات السياسية بالصحراء وملف تدبير مدنها خاصة خلال سنتي 2008-2009. كما نجد في مستوى رابع حزب الحركة الشعبية بنسبة 13,5%. يلي هذه الأحزاب كل من الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الدستوري، بنسبة 7% لكل واحد منهما، أما التجمع الوطني للأحرار فتصل نسبته 4,5%، وفي مستوى أخير رابطة الحريات، بترأسه فترة انتدابية وحيدة ما بين 2003 و2009 بمدينة كلميم. أما حزب العدالة والتنمية، فإنه لحد الآن لم يستطع أن يتنافس أي مجلس حضري، مكثفيا فقط بالعضوية، وهذا "الفشل" مرتبط بالتراكم السياسي الذي راكمته الأحزاب التقليدية في السياسة المتبعة من قبل الدولة في تدبير المدن، والأعيان الذين وجدوا في الأحزاب الكلاسيكية دعما من قبل الدولة بالمنطقة، عكس توجه حزب العدالة والتنمية الذي تبقى تجربته السياسية حديثة مقارنة مع أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، فضلا أنه لا يتوفر على رأس المال عائلي للعب هذه الأدوار لمجال يتميز بخصوصيته الأعيانية. إضافة إلى كون أغلب الأعضاء المنتمين إلى الحزب الإسلامي ينحدرون من مناطق شمال المملكة، الشيء الذي يصعب من مهمة التأثير على المشهد السياسي بالصحراء. أما بخصوص المستقلين وبدون انتماء حزبي، فإن أدوارهم وتوجهاتهم السياسية تظل خارج دوائر القرار.

من منظور آخر، فإن ما يميز الخريطة السياسية بالصحراء كذلك، حضور النخب القبلية "لأن ثمة حاجة إلى الأعيان يبررها ما يتوفرون عليه من رساميل وما يحققونه من ولاءات، واعتبارهم المدخل الوحيد لمراقبة البوادي، يبدو خيارا صعبا بالنسبة للدولة، لهذا، بالقدر الذي تم فيه تدعيم بروز الأعيان، فقد تم تدعيم بروز نخب أخرى حضرية وقروية لإلغاء واقعة الاستفراد بالوجهة والاستقواء بحياسة التميز وإنتاج الولاء والنفوذ"¹⁹⁰.

3-2- القبيلة كقناة لتساع السلطة السياسية بالصحراء

الانتماء القبلي كفعل للترابية بالصحراء، يمكن من خلاله رصد التحولات السياسية، فإن وضعها في ممارسة الفاعلين، ترقى إلى مستوى حليف قائم الذات ومرغوب فيها بشكل كبير لدى المنتخبين، وهو ما يبينه الجدول أسفله:

¹⁹⁰ - العطري عبد الرحيم، 2013: «سوسيولوجيا الأعيان آليات إنتاج الوجهة السياسية» الطبعة الثانية، مطبعة دوب بريس، الرباط، ص 101

جدول رقم 10 : توزيع الانتماء القبلي لرؤساء المجالس الحضرية بمدن الأقاليم الجنوبية
ما بين سنتي 1997-2021

الفترة الانتدابية	2003-1997	2009-2003	2016-2009	2021-2016	المجموع	النسبة المئوية %
الانتماء القبلي						
آيت باعمران	1	2	2	3	8	18
الركييات	2	2	2	2	8	18
آيتوسي	2	2	2	3	9	20.5
آيت لحسن	1	1	1	0	3	7
أولاد دليم	1	1	1	1	4	9
أولاد تدرارين	1	1	1	1	4	9
أزركيين	1	1	1	0	3	7
أهل بويزكارن	1	1	1	1	4	9
أزوافيط	1	0	0	0	1	2.5
المجموع	11	11	11	11	44	100

المصدر: بحث ميداني، 2016

يعكس الجدول أعلاه، تنوعا في الانتماء القبلي للمنتخبين، ويتموضع هذا الانتماء على المستويات التالية : في المستوى الأول، نجد قبيلة آيت اوسى بنسبة 20.5%، ثم المستوى الثاني قبائل آيت باعمران والركييات بنسبة 18 %، ويليهما المستوى الثالث، من خلال قبيلة أولاد تيدرارين وأولاد دليم بنسبة 9 %، ثم المستوى الرابع بقبائل متنوعة بنسب متباينة: قبيلتي آيت لحسن وأزركيين بنسبة 7 %، لكل واحد منهما وقبيلة أزوافيط بنسبة 2.5 %. حضور هذا البعد يفسر وجود توازنات وتوافقات قبلية داخل المؤسسات التمثيلية، التي ترتبط بالعلاقة البنيوية للسلطة، بمعنى تدخل للسلطة السياسية لإقرار هذا التوازن، بمنح جميع القبائل نوعا من التمثيلية السياسية، حيث تراهن عليها كمكون أساسي في إنتاج الخطاب السياسي بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية.

التركيبة القبلية للمجالس الحضرية للصحراء ما بين 1997 و 2021، توضح الثابت الذي طرأ على تشكيلة تدبير أهم المدن الصحراوية وشبه الصحراوية ببعيد قبلي، فالقبائل التي يبينها الجدول رقم (10)، تظل هي التي تتحكم في المشهد السياسي للانتخابات بالصحراء، الشيء الذي يجسد الخلفيات التي تتحكم في تدبير الشأن الترابي ومسألة الاقتصاد الجهوي. فرهانات القبيلة، بالرغم مما يكتنفها من رهانات سياسية لا تساعد على تدبير وتخطيط هذه المجالات فيما يخص الوظيفة الترابية، ويمكن أن نسوق مثال النخب الاقتصادية بالصيد البحري بالداخلية وتموقعها في مراكز القرار الجهوي كاستجابة لمبدأ التوازنات

المحلية، "فانخرطهم في العمل السياسي، مشاركة وعملا أو دعما لجهة ما، كان يتم في غالب الأحيان بإيعاز من السلطة المحلية أو الجهوية، فكثيرا ما فاتحت هذه السلطة بعض الأعيان بشأن الترشح للانتخابات مؤكدة لهم بأن النجاح سيكون من نصيبهم، كما أنها تقترح لهم الحزب المناسب لحمل لونه وشعاره"¹⁹¹.

وللحديث عن شرعية دور القبيلة من عدمها بالصحراء، وحسب تتبعنا لجذور القبيلة تاريخيا وتوظيفها في العمل السياسي، يمكن القول أنها صمدت واستطاعت أن تتعايش مع جميع التحولات السياسية بالصحراء، فرغم أنها تأقلمت مع التنظيمات القبلية الكلاسيكية، واستطاعت كذلك أن تندمج في التنظيمات الحديثة تحت وصاية الدولة، إلا أن دورها في الإنتاج الحضري والاجتماعي لا يعكس دورها في الإنتاج السياسي، كيف يمكن تفسير ذلك؟ يبدو لنا أن توظيف الدولة للمكون القبلي في العملية السياسية بالصحراء، جاء كرد فعل لمراقبة المنطقة، وكرد فعل للنزاع الصحراوي بدءا من سنة 1973، من خلال عدة سياسات يبقى أهمها من جهة، التركيز على النخب القبلية المحلية في العمليات الانتخابية، كسبا للشرعية الدولية والوطنية على المجال، ومن جهة أخرى، لإجراءات أخرى تهم أساسا تحديد الهوية والاستفتاء الذي كان سيجري سنة 1998.

هذا الدور وغيره، ساهم في شرعية القبائل في العمل السياسي، إذ تظل أساس المشهد الانتخابي الصحراوي، وبالتالي يصعب على الدولة، أن تتخلى عنها في ظل الظروف الآنية أو المستقبلية أو الإستراتيجية التي تتبناها مستقبلا، خصوصا أن السكان المحليين انخرطوا في هذا الاتجاه عبر ولاءاتهم التي "تبقى مرتبطة أساسا بالأشخاص، أكثر منه ارتباطا بمؤسسات الدولة، بفعل العديد من العوامل الاجتماعية العرفية والسياسية المحلية، وهي الأرضية المناسبة جدا للتحالفات بين السلطة المركزية وبعض العائلات الصحراوية دون غيرها"¹⁹² وبالتالي إعادة الإنتاج السياسي القبلي.

التوجه نفسه، ينطبق على ممثلي سكان الصحراء بمجلسي النواب والمستشارين، حيث تشكل نخبة الأعيان، أولوية كإطار مؤسساتي واجتماعي وسياسي من أجل الدفاع عن انتظارات الساكنة المحلية، والدفاع عن نظام الامتيازات، وخلق التوازنات السياسية بالمنطقة. فالتمثيلية البرلمانية تأتي في سياق ما تم تحقيقه من نتائج الانتخابات الجماعية، وتأتي كذلك في سياق قضايا تهم إعادة تموقع النخب المرشحة والتوازنات السياسية والقبلية للنخب التي لم تتل حظها من الانتخابات الجهوية والإقليمية والجماعية.

¹⁹¹ - العطري عبد الرحيم، 2013، مرجع سابق، ص 100

¹⁹² - فريد خال، 2015: «النخب الأعيانية بالصحراء وأزمة التأسيس لحكامة السياسات العامة المحلية: مقارنة سوسيو-سياسية»، ضمن مجلة الربيع عدد مزدوج 3-4، ص 118.

جدول رقم 11: التمثيلية القبلية بالبرلمان حسب الجهات بالأقاليم الجنوبية سنة 2016

الدوائر الانتخابية	الانتماء السياسي	الانتماء القبلي
كلميم	الاتحاد الاشتراكي	ايت لحسن
	التجمع الوطني للأحرار	ايت لحسن
العيون	حزب الاستقلال	الركييات
	الأصالة والمعاصرة	الركييات
	العدالة والتنمية	ايت باعمران
بوجدور	الأصالة والمعاصرة	لعروسين
	حزب الاستقلال	اولاد تدرارين
	حزب الاستقلال	الركييات
السمارة	الأصالة والمعاصرة	الركييات
	العدالة والتنمية	اولاد تدرارين
الداخلية	الحركة الشعبية	السكرانة
	العدالة والتنمية	ايت لحسن
طرفاية	الأصالة والمعاصرة	ازركيين
	حزب الاستقلال	ايت لحسن
الطانطان	الأصالة والمعاصرة	ايت باعمران
	الأصالة والمعاصرة	ايت اوسا
أسا الزاك	الاتحاد الاشتراكي	ايت اوسا
	الاتحاد الاشتراكي	ايت باعمران
سيدي إفني	العدالة والتنمية	ايت باعمران
	الاتحاد الاشتراكي	اولاد دليم
أوسرد	الأصالة والمعاصرة	اولاد دليم

المصدر: بحث ميداني، بناء على نتائج الانتخابات البرلمانية، 2015

كما يوضح الجدول رقم (11)، فقد حصل حزب الأصالة والمعاصرة على سبعة مقاعد من أصل 21 مقعد بالصحراء، يليه كل من أحزاب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي والاستقلال بأربعة مقاعد، ثم مقعد واحد لكل من حزبي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية. يمثل هذه الأحزاب كلها منتخبين من أصول قبلية تختلف من حيث توجهاتها السياسية، فمثلا دوائر إقليم العيون يمثلها ثلاثة برلمانيين؛ الأول والثاني من حزبي الاستقلال، والأصالة والمعاصرة، بانتماء قبلي متمثل في الركييات، والثالث من حزب العدالة والتنمية بانتماء قبلي من آيت باعمران. دخول هذا الحزب الأخير في تمثيلية الساكنة يشكل بعدا جديدا في تاريخ تمثيلات البرلمان بالصحراء، لكن حينما نتحدث عن انتماء قبلي دي أصول صحراوية، فإن هذا الواقع بغير غريب، سيما أن المحدد القبلي يعتبر عنصرا أساسيا في التصويت. ويمكن أن نعطي كذلك مثالا آخر عن سياق ضعف أهمية التمثيلية البرلمانية من خلال إقليم كلميم الذي يتكون من دائرتين ممثلة بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بانتماء قبلي من آيت باعمران، والتجمع الوطني للأحرار من آيت لحسن؛ الحزبان عرفا منافسة شديدة على المجالس الحضرية والقروية والإقليمية والجهوية كذلك.

على مستوى آخر، فإن حزب الأصالة والمعاصرة الذي حصل على 7 مقاعد، وهيمن بها على أغلب دوائر الأقاليم، سواء بالعيون والداخلية وبوجدور وأوسرد وسيدي إفني وطانطان وطرفاية وآسا الزاك والسمارة، بهدف إعادة تدبير الخريطة السياسية بالصحراء.

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية عموما كمثيلاتها الجماعية على مستوى الانتماء السياسي أو القبلي، أي حفاظ الدولة على الأحزاب الكلاسيكية والقبائل المشكلة لها. وهكذا تكون الخريطة السياسية العامة بالصحراء تتميز بالتكيف مع القبائل المحلية بطريقة أحادية الاتجاه، وإن كانت هاته المقاربة لم تثبت نجاحها منذ استرجاع الصحراء سنة 1975 إلى العقود الأخيرة، لكونها اعتبرت أداة للسلطة أكثر منها أداة للتنمية، وهو ما ينعكس سلبا على وطنية السكان المحليين، خصوصا أن الرهان عليها بهذه المناطق يعتبر ضروريا في أية عملية تنمية.

3-3- النخب والتفاعل التنموي ومسألة العمل على الظرفيات

لقد حظيت النخب المحلية بالصحراء في العقود الأربع الأخيرة ببرامج تنمية متعددة، ومخططات إسكانية وبيئية واجتماعية، كان من شأنها أن ترفع من قدرتها على استيعاب الاحتياجات المجتمعية والمجالية للسكان، وتدبير الهجرة الداخلية، وخلق توازن بين ما يتم التخطيط له وما يترتب عنه من ضغط على التجهيزات العمومية والمبادرات التنموية.

لقد مر تدبير الدولة للصحراء المغربية عبر مرحلتين أساسيتين، فبعد أن اقتضت المرحلة ما بين 1975-2000، على التدخل المباشر في تجهيز وتنمية الصحراء، وعدم فسح المجال لأي مبادرة محلية كيفما كانت لخلفيات سياسية وأمنية، ونظرا لنتائجها المحدودة، غيرت الدولة من مقاربتها بعد سنة 2000 من توجهاتها عبر إحداث مؤسسات تنموية ذات استقلال مالي كبير كوكالة الجنوب¹⁹³، بعد زيارة ملك البلاد لمدينة العيون سنة 2003، وشكلت فرصة للدفع بهذه المناطق لركوب مسلسل التنمية الذي يسير فيه المغرب، والنهوض بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الأقاليم، إضافة إلى مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كالإنعاش الوطني، ومنظمات دولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مما يبرز مستوى انتقال الدولة وتعاملها مع هذه المناطق، ذات أهداف محددة، كمحاولة لاحتواء ومعالجة مختلف الاختلالات التي تراكت في المرحلة الأولى من تدبير الصحراء بعد استرجاعها.

3-3-1- في المجال البيئي: الحفاظ على التوازنات الطبيعية بالمجال الحضري

ففي مجال الانخراط البيئي في تدبير المدن، كان لانطلاق الأجندة 21¹⁹⁴ في الأقاليم الجنوبية ترجمة للرغبة في العمل من خلال مقاربة شاملة ومندمجة تواجه كل التناقضات الجهوية والمحلية، وتتويجا لذلك تم التوقيع بتاريخ 28 يناير 2006 على اتفاق بشأن عملية تنفيذ برنامج الأجندة 21 بالأقاليم الجنوبية بين عدة مصالح حكومية ووكالة الإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، "بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزانية قدرها 10 ملايين درهم"¹⁹⁵ وقد استهدف هذا البرنامج كل من مدن العيون، ومنطقتها الساقية الحمراء ثم كلميم وأسا الزاك وطاطا وطرفاية وطانطان.

وقد عملت الأجندة 21 على تشخيص ترابي كان لمقاربتته المنهجية تأثيرا إيجابيا على نتائج التشخيص، ودق ناقوس الخطر حول التوازنات البيئية بهذه الأقاليم سواء القروية منها أو الحضرية، وقد طرحت عدة أهداف ينبغي الوصول إليها، وتتجلى أهمها فيما يلي:

- إدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية في وضع مشاريع التأهيل الترابي؛
- إشراك ودمج السكان المعنيين في وضع مشاريع التأهيل الترابي؛
- التشاور والتنسيق في عملية البناء الترابي؛
- تعبئة الموارد المتاحة من الطاقة؛

¹⁹³ - أحدث وكالة الجنوب بموجب مرسوم قانون 645.02.2 الصادر بتاريخ 02 رجب 1423 10 شتنبر 2002 الذي تمت الصادقة عليه بالقانون 61-02 بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-03-26 بتاريخ 24 مارس 2003 . من مهامها خلق تكامل تنموي بين مجموع التراب الصحراوي خاصة في البعد الاجتماعي، إلا أن مقاربة اشتغالها بدأت من التنسيق وخلق مشاريع تنموية تشاركية ثم انتقلت فيما بعد إلى قناة لتمويل المشاريع.

¹⁹⁴ - تعتبر الأجندة 21 بمدن الأقاليم الصحراوية المغربية أهم البرامج البيئية التي عرفت هذه المنطقة خلال العقد الأخير.

¹⁹⁵ - حداد عبد الرحمان، 2012: «سياسات التنمية المستدامة بالأقاليم الجنوبية»، ضمن الدليل المغربي متعددة التخصصات للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص 198

• ترشيد وتدبير الموارد الطبيعية (الواحات، المناطق الرطبة، السواحل).

إن أهمية تشخيص التصور المستقبلي الذي تضمنته المذكرة 21، لم يقابله تفعيل عملياتي من قبل المنتخبين، فقد جمدت توصياتها، حيث لم تتماشى مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للنخب المحلية، مما تسبب في انزلاقات إنتاج المجال الحضري، وإلى عدم احترام أهداف مفهوم مسألة الاندماج بمختلف أبعاده، في ظل هشاشة الواقع البيئي بهذا الوسط الجاف.

3-3-2- في المجال الاجتماعي : تحسين إطار العيش بالمدن

بلغ عدد المشاريع التي تم إنجازها بالأقاليم الجنوبية للمملكة، منذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 إلى حدود سنة 2011، حوالي 4739 مشروعا بنسبة 13 % من العدد الإجمالي لمشاريع المبادرة على الصعيد الوطني، وذلك لفائدة 530 000 مستفيد مباشر وغير مباشر باستثمار إجمالي قدره نحو 2,1 مليار درهم (7 % من الاستثمارات المعبأة على الصعيد الوطني)، فعلى مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية تم إنجاز 1127 مشروعا لفائدة 276 307 مستفيد¹⁹⁶. وبالنسبة لمشاريع الأنشطة المدرة للدخل، ومشاريع التنشيط السوسيو- ثقافية والرياضية، عرفت المناطق الجنوبية إنجاز 2086 مشروعا، استفاد منها أزيد من 122047. وتتوخى هذه المشاريع مواكبة الأشخاص في تنميتهم الذاتية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق . تمثلت أساسا في إنجاز أكثر من 1632 مشروعا أشرفت عليه 1210 جمعية وتعاونية شريكة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

"إن حجم هذه الإنجازات يتماشى مع الأهداف الترابية المعتمدة والتي تم توسيع نطاقها بإطلاق الشطر الثاني من المبادرة 2011-2015، حيث انتقلت الجماعات القروية والأحياء الحضرية المستهدفة على التوالي من 9 إلى 24 خلال الشطر الأول من المبادرة (2010-2015) ومن 30 إلى 36 منذ 2011. من جهة أخرى، مكنت الحكامة الترابية التي تم اعتمادها من أجل مواكبة إنجاز هذه المشاريع، من تعبئة 763 فاعل محلي¹⁹⁷ للانخراط في المبادرة أي بنسبة 6 % من المجموع الإجمالي الوطني، من بينهم 54 عضوا على مستوى اللجان الجهوية للتنمية البشرية و151 عضوا على مستوى اللجان الإقليمية للتنمية البشرية و558 عضوا على مستوى اللجان المحلية للتنمية البشرية"¹⁹⁸.

¹⁹⁶ - المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2016

¹⁹⁷ - أشرفت 1230 جمعية وتعاونية ما بين سنتي 2005 و2014، على ما مجموعه 1632 مشروع للتنمية البشرية التي أنجزت بالأقاليم الجنوبية.

¹⁹⁸ - المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2016

لقد أدى هذا الواقع على الأقل، إلى دينامية ذات استقلال تدبيري ومحاولة تسخيرها للسكان المحلي، وساهم فيه مجموعة من الشركاء عبر تمويلات ضخمة، لكننا لا نجزم أن المبادرة قد حققت الأهداف المرجوة لتحسين إطار العيش للسكان، "فقد أشار في هذا الإطار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن ما حظيت به الأقاليم الجنوبية من عناية وأولوية في المخططات والبرامج التنموية الاجتماعية، أفضت إلى نتائج متباينة وملينة بالمفارقات المجالية"¹⁹⁹، ويمكن أن ندرج مثالا على ذلك، فالمبالغ المالية الهامة التي خصصتها وكالة الجنوب على سبيل المثال، ما بين 2004 و2015، تضمنت 226 مشروع بغلاف مالي إجمالي قدره 7,2 مليار درهم. والفترة بين 2005 و2011، ببرامج تنموية فاقت 5,5 مليار درهم همت بالخصوص التهيئة والتنمية الاجتماعية²⁰⁰، لم يكن لها وقع واضح على مختلف الجهات الجنوبية مقارنة مع حجم الإمكانيات المالية المرصودة، علاوة على أن مؤشرات التنمية مازالت مقلقة، فمعدل الأمية بجهة العيون الساقية الحمراء يصل إلى 20,3 % وبجهة الداخلة وادي الذهب بمبلغ 23.5 %، وبجهة كلميم وادنون يشكل 31,7 % .

من بين الأسباب التي أدت إلى فشل دور وكالة الجنوب لإبراز تأثيرها الاجتماعي، أنها خضعت لتعدد المتدخلين، وإلى المراضاة السياسية في إعداد برامج التنمية وإشكالية تتبع مشاريعها سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي، مما أدرج التنمية الاجتماعية بالمجالات الصحراوية في اختلالات ترتبط بمسألة التأثير الاجتماعي. هذه المراضاة ساهمت فيها الظرفية التي عرفت الأقاليم خلال العقود الأخيرة، إذ سمحت باتساع هامش تدبير الملفات الاجتماعية، في مقابل غياب التتبع والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

3-4- خاصية التدبير ونتائجها: إعادة إنتاج البنيات الموروثة في المقاربات السابقة

خصوصيات تدبير الأقاليم الجنوبية منذ عودتها إلى الوطن الأم سنة 1975، عرفت مقاربتين مختلفتين: الأولى طبعتها ظرفية سياسية معقدة وأمنية وتدخلات تنموية استعجالية، والثانية أكثر انفتاحا على القضايا التنموية لكنها مرتبطة بخصوصية المرحلة الأولى إن على المستوى الأمني أو على المستوى النخبوي القبلي، وبالتالي يمكن أن نستخلص عدة نتائج في هذا الإطار، ندرج أهمها فيما يلي:

النتيجة الأولى: أن الفشل الذي آلت إليه مجموعة من المؤسسات على مستوى الحكامة والتدبير، راجع بالأساس إلى احتكار المصلحة العامة لصالح السلطة السياسية، إذ لم يكن أبدا عملا تدبيريا جماعيا حرا

¹⁹⁹ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، الورقة التأطيرية، مرجع سابق، ص 16.
²⁰⁰ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013: « النموذج التنموي الجهوي للأقاليم الجنوبية: تقييم فعلية الحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية»، ص 120.

للمؤسسات الترابية، بسبب التوجس من القضية الوطنية، وبالتالي كانت الدولة ممرضة في تدبير شؤون الصحراء بهذه المقاربة إلى غاية نهاية تسعينيات القرن الماضي؛

النتيجة الثانية: سؤال استمرارية النخب الأعيانية والتدبير القبلي للجماعات يظل حاضرا، وأضحى يصعب التخلي عنه بالمدن والمراكز الحضرية، كما هو الحال في القرى. " فمظاهر النظام القبلي ما زالت حاضرة. فكل قبيلة على مستوى فخذاتها وأحيانا مستوى أدنى من الفخدة داخل المكون القبلي في الصحراء لها جماعة تتكفل بحل مشاكلها، وهو استمرار مرتبط باستمرارية البنى التقليدية وأساسا القبلية"²⁰¹ كبعد قوي في الحياة اليومية للمجتمع الصحراوي، وكإطار أولويته لدى الدولة في تدبير الجماعات الترابية، مما يعكس رهانات متعددة كالوساطة، والبيروقراطية، والتفاوض.

النتيجة الثالثة: الرهان على استمرار الولاءات المحلية للقبيلة من شأنه أن يغيب الولاء المباشر للدولة، وبالتالي ينتج تزايد حدة التضامن القبلي إيديولوجيا على حساب تبني التضامن الوطني.

ولذلك فإن، تعامل الدولة مع معطيات التراب والمجتمع في المنطقة ما زال خاضعا إلى إعادة إنتاج البنيات الموروثة السابقة خلال مرحلة 1975-2005، التي تتبني على التحالفات بين النخب الأعيانية دون تدخلها في القضايا الدبلوماسية للصحراء، والاقتصار فقط على تدبير الأزمات التي ما فتئت تتوالى من حين لآخر لأسباب سنجيب عنها في المحور الموالي. وهو ما يطرح إشكال غياب التحالف الاجتماعي الإيجابي المفروض أن تؤسسه النخب مع المجتمع، قصد كسب مجموعة من الرهانات التي تشكل منطلقا تنمويا، فنجد بذلك أن نفوذ النخب يتقوى، لتصبح بذلك علاقة المجتمع بالدولة سياسية في جوهرها عوض أن تكون اجتماعية مواطنانية.

4 - وقع سياسات الدولة للاحتواء الترابي في الصحراء: سياسة اندماج أم سياسة تمييز ترابي²⁰² ؟

لقد عرفت ظروف التنمية التي ميزت إنتاج المدن الصحراوية وشبه الصحراوية عبر التاريخ، طابعها المعقد والعمل بجهد على إبراز الشرعية الترابية، من خلال عدة برامج وسياسات ومخططات في عدة محطات، وتشكل هذه المحطات حلقة أساسية في فهم خصوصية التوجهات المتبعة بهذه المناطق سواء ما بين 1912 و1974 أو ما بين 1975 و2005. الغرض من الوقوف على الأحداث التاريخية بمختلف مكوناتها مسألة جوهرية في هذا العمل. "فالأحداث والعوامل التاريخية المتداخلة المؤثرة، هي ما تشكل

²⁰¹ - بوبريك رحال، 2012: «ديمومة القبيلة بالصحراء»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، المركز المغربي متعددة التخصصات للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص 462.

²⁰² - عندما نتحدث عن التمييز الترابي بالصحراء، فإننا نشير هنا إلى سياسة تفاضل مرحلي عاشته المنطقة المدروسة "بحدة"، وبالذات في المرحلة ما بين 1975-2005، كانت له نتائج سلبية على المجتمع شبه الصحراوي.

العوامل التاريخية الموجبة، وهي من قبيل التاريخ اللامحدود والمتكامل والمنفتح والمؤثر وهو ما نروم القيام به ونهدف إلى تحقيقه، لأنه هو المؤدي في النهاية إلى إعطاء التاريخ معنى واتجاه، المعبر عنها بسوسيولوجيا التاريخ عند ابن خلدون، وبفلسفة التاريخ عند هيجل²⁰³. مما سيساعدنا على فهم الظرفيات الزمانية والمكانية، ومحاولة فهم رهانات اشتغال مجال حاضرة وادنون.

لقد مرت الصحراء المغربية بتحولات سريعة، بدأت بتعمير إرادي، وواكبته سياسات ومخططات اتخذت إستراتيجياتها مناحي متعددة، واختلفت حسب الظروف الأمنية الإقليمية للمملكة، لتستقر بذلك الأقاليم الصحراوية على نموذج تنموي، لا يزال يبحث عن شخصية داخل المجال الترابي المغربي. فقضايا التنمية الترابية المتعلقة بالأقاليم الصحراوية متعددة، إن على مستوى اندماجها في الكيان الوطني، أو على مستوى تحسين ظروف عيش ساكنتها، أو على مستوى خلق توازن تنموي جهوي بين الجهات الثلاث بالصحراء المغربية، التي تعتبر نقطة جوهرية في فهم الإشكالية التنموية لمجال دراسة كلميم.

ذلك أن مختلف السياسات المنزلة بالصحراء منذ استرجاعها، خاصة منها إلى حدود سنة 2005، أنتجت لنا مجالين متناقضين تنمويا، مجال مدن شمال الصحراء أي واد نون مع الجهتين الجنوبيتين، الساقية الحمراء ووادي الذهب. إذ أولت سياسات الدولة اهتماما واضحا على مستوى القيمة الاستثمارية الاستراتيجية أو على مستوى التعاقد وتدبير رهانات هذين الجهتين على حساب وادنون، مما أثر على خلفية وأساس الاختيارات التي تقوم بها الدولة في مسألة إعداد التراب وتنمية الأقاليم الصحراوية. وهي إختيارات عاشت الجهة انعكاساتها، خاصة في ميداني التشغيل والتعمير. "فالسياسة التفضيلية المتبعة من طرف الدولة لبعض الأقاليم والجهات أدت إلى تعميق التفاوتات بين جهة وأخرى وبين إقليم وآخر، وبين فئات المجتمع من ناحية والمستفيدة من ناحية أخرى. أدى هذا إلى خلق مواطنة امتيازية استفادت من المرحلة الراهنة وثقافة إتكالية على الدولة"²⁰⁴.

ويكفي التأمل في مقاربات تنزيل الفعل التنموي على مدى 30 سنة، والذي أدى إلى إنتاج واقع تنموي تميزي بين المجالين. فبالاستناد إلى هذه الرؤية في التحليل الجيوسياسي، أي الدوافع الخفية خاصة التدبيرية للسياسات العمومية للدولة تجاه الصحراء، تبرز عناصر كثيرة الجدال في هذا الاتجاه ومعناه البتر الوظيفي للجهة وإشكالية الحكامة. " فمثلا برامج الإنعاش الوطني، وآليات توزيع المساعدات والإعانات الغذائية، ودعم المحروقات، وتوفير القطع الأرضية والمساكن، وأنظمة منح الطلبة، وعمليات

²⁰³ - نشوي المصطفى، 2017، مرجع سابق، ضمن الرابط الإلكتروني، <http://revues.imist.ma/?journal=EGSM> ، 01-11-2017، 11

س 42

²⁰⁴ - وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، 2006: « خلاصة تركيبية للورشات المحلية حسب الجهات: جهة كلميم-السمارة»،

ص 186

التوظيف المباشر في المصالح الإدارية والمؤسسات العمومية، كلها تراكبت واختلطت في غياب تام لوضوح الرؤية فيما يتعلق بالتنسيق بينها، ولا محاسبة حول تقييمها أو تأثيرها²⁰⁵، والنتيجة تفاوتات اجتماعية وقبلية ومجالية. فما أسباب سياسة التمييز التي قامت بها الدولة بين المجالين ما بين 1975-2005؟

II - التمييز الترابي والبعد الجيوسياسي الجهوياتي: الأسباب والنتائج

لقد وقفنا في النقطة الأخيرة على ظاهرة التمييز الترابي²⁰⁶ بصفة عامة، بين المجالين الصحراوي وشبه الصحراوي، لكننا لم نحدد بعد أصولها وأبعادها ونتائجها المجالية والمجتمعية على المجال شبه الصحراوي بالخصوص من خلال حالة مدينة كلميم (وادنون). فمسألة التمييز مسألة جوهرية في فهم خصوصية المجالات المتواجدة على الحدود الجيوسياسية للمناطق المفتعل نزاعها منذ سنة 1975 عند خط عرض 40° 27 شمالا وعلى مقربة واد الساقية الحمراء.

1 - البعد الجيوسياسي كمحدد أساسي للتمييز الترابي الظرفي بالصحراء المغربية

عندما نتحدث عن التمييز فإننا نقصد هنا التمييز الذي طال المجالات شبه الصحراوية²⁰⁷ مقارنة مع الساقية الحمراء ووادي الذهب. فالمجال شبه الصحراوي يعتبر إحدى أهم المجالات المغربية، يتموقع في القسم الشمالي الغربي والشرقي من الصحراء الشمالية. وهي بذلك تُعد منطقة انتقالية نحو التخوم الصحراوية الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء، ويحتضن هذا المجال مناطق متجددة تاريخيا بالمغرب الصحراوي (بلاد باني وبلاد واد نون وبلاد آيت باعمران) التي تعتبر "ملتقى لتيارات حضارية كبرى تفاعلت منذ القدم مع الحضارات الإفريقية والمتوسطة. فهي لم تكن بمنأى عن الهجرات البشرية المختلفة فقد شهدت عدة أحداث وتحولات يدل عليها عدد من المواقع بالمنطقة ومن أهمها النقوش الحجرية التي تبرهن على عراقة لا جدال فيها، كما أن تاريخ هذه المنطقة، اقترن بالتاريخ الوطني منذ تأسيس الدولة

²⁰⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، تقييم فعالية الحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية، ص 28
²⁰⁶ نقصد بالتمييز: المجالات الترابية التي شهدت تمييزا تفضيلا لمدة طويلة أو قصيرة بصفة إرادية أو عفوية، ويكون هذا التمييز ناتج عن تعامل تفاضلي بين المجالات أو بين الفئات الاجتماعية، في شكل امتيازات Apanages، قد تتخذ شكلا مؤسساتيا أو مجاليا، أو على شكل فسخ المجال في التصرف في قطاعات اجتماعية كأنها ملكية فردية وغير عمومية. "وتتمثل القاعدة الذهبية للحفاظ على هذه الامتيازات في عدم إثارة المشاكل، وامتلاك شبكة قوية توفر الحماية لصاحبها للدفاع دفاعا صارما عن المجال الترابي". (الناصر محمد مرجع سابق، ص 69).
²⁰⁷ تدخل تسمية المجال شبه الصحراوي ضمن أدبيات البحث الجغرافي، وليس من السهل تحديد مجاله الجغرافي، لكن أغلب الدراسات والتقارير دات الصلة بإعداد التراب الوطني يحصر هذا المجال في الجنوب الشرقي وبلاد باني وواد نون، وبلاد آيت باعمران، وإن كان في حقيقة الأمر أن الجنوب الشرقي يدخل ضمن نطاق المجالات الحساسة من خلال وسطها الطبيعي حسب مصطلحات التصميم الوطني لإعداد التراب سنة 2006. لكن ما نحدده هنا في أطروحتنا هو دراسة المجالات ما قبل الصحراوية أي كل من مدن كلميم وإقليمها وأسا الزاك، طانطان وسيدي إفني، ولا نقصد تراب المجال شبه الصحراوي عامة - الجنوب الشرقي مثلا.

المغربية الأولى إلى حدود عصرنا الحالي الذي عرف المقاومة والصمود ضد المستعمر. كما أن من أهم مميزات هذه المنطقة تعدد مظاهرها الثقافية الشيء الذي ينم عن شعب للروافد التي غزت هذه الثقافة²⁰⁸.

فقد شكل هذا المجال منذ قرون عديدة محورا رئيسيا لإفريقيا جنوب الصحراء ومدن شمال المملكة، كما أن موقعه الجغرافي كمجال انتقالي بين الأطلس الصغير وسوس من جهة، والصحراء من جهة أخرى، جعله يتبوأ مكانة مهمة في الجنوب المغربي. وقد عرفت هذه المجالات في السنوات الأخيرة دينامية على عدة مستويات (ديمغرافية، واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ومجالية، فمعدل التمدين على سبيل المثال بلغ مستويات مهمة (ما بين 60% إلى 90 %)). ويتميز هذا المجال بإمكانيات ترابية يمكن أن تفصح عن إقلاع تنموي مندمج لاسيما أنها تحتضن مينائين لهما مكانة خاصة بالأقاليم الجنوبية: طانطان كميناء معلوم وسيدي إفني كميناء اجتماعي، ناهيك عن مؤهلات سياحية واعدة.

غير أن هذا المجال عرف إشكالية الإقلاع الإستراتيجي لتحسين المكتسبات وتحقيق التكامل الوظيفي بين مدنه وقراه المشكلة لجسمه التراي في المرحلة ما بين 1975 و2005، فالظرفية السياسية الخارجية منها والداخلية التي طبعت هذه المجالات، ناهيك عن هشاشة الوسط الطبيعي وضعف مواكبة الديناميات، حصر الشبكة الحضرية الصغيرة بالمجالات شبه الصحراوية في إطارها المحلي بدون أي انسجام وظيفي "مما أسقط المجال شبه الصحراوي في إعاقات وظيفية أثرت على الأولويات التنموية"²⁰⁹. فما سبب هذه الإعاقات؟. هناك أسباب مباشرة وغير مباشرة للإعاقة التنموية ورهاناتها وانعكاساتها محليا وجهويا، خصوصا علاقة الدولة بالزمن التراي بالمنطقة الذي ينقسم إلى ثلاث أجيال، لكل واحد منهم ميزة تخصه تجاه الدولة. وهذا الزمن التراي يعتبر جوهريا لفهم تعامل الدولة مع مجال وادنون الذي أنتج أبعادا جيوسياسية تحيط به ومازالت. لهذا لا يمكن أن نحدد عاملا نعتبره أساسا في توتر العلاقة بين نخب المنطقة والحكم المركزي إلا إذا رجعنا إلى تاريخ هذا العامل ورصد كرنولوجيته حتى لا نصدر أحكاما مسبقة تمس طرفا معينا.

1-1- نخبة التجار والتدمر من تدبير السلطان للمجال المحلي

إذا رجعنا إلى تاريخ المنطقة منذ بداية القرن العشرين، نسجل أن وادنون والمجال شبه الصحراوي تميز بخصوصياته التجارية كما هو معلوم، وهو العامل الذي أسس علاقة قوية بين نخبة المنطقة مع السلطات المركزية إن على مستوى المكاسب الاقتصادية التي حققتها أو على مستوى مراقبة

²⁰⁸ - بنحليمة حسن، 1999، مرجع سابق، ص 17

²⁰⁹ - بنعتو محمد، 2005: «السياحة رافعة للتنمية بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية»، ضمن دفاتر جغرافية العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار فاس، ص 37.

المجال الصحراوي. قوة هذه العلاقة، أثبتت نفسها في التعيينات التي عمل بها السلاطين المغاربة مع قائدي المنطقة لمراقبة المجال كسيدي محمد بن عبد الله ومحمد الخامس تجاه عائلة بيروك، وهي علاقة نظريا ترتبط بمصلحة مشتركة تطبعها المرونة والتوازنات الدائمة.

الحقيقة هنا ليست في بدايتها ولكن في نهايتها، فنتيجة الدينامية الاقتصادية التي عرفت منطقة واد نون في إفريقيا جنوب الصحراء، سواء التجارة الداخلية أو الساحلية، لم تكن المنطقة متحكمة فيها كما يجب خاصة بعد ازدهار التجارة بين واد نون والأسواق الأوربية. هذه الرؤية ساهمت في تشنج العلاقات بين السلطات وتجار المنطقة.²¹⁰ وقد ابتداء ذلك بالخصوص مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي نشأ بوادي نون²¹⁰، حين عمل على توجيه دينامية التجارة الساحلية بوادنون إلى ميناء الصويرة كبديل إستراتيجي" وهو ما تم فعلا مع انغلاق مينائي سوس أمام القوافل التي هجرت وادنون متجهة نحو مراكش القريبة من الميناء الجديد. والنتيجة غلاء تكاليف النقل وارتفاع أثمان المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى انخفاض الدينامية الداخلية، مما قلل من المحاولات الأوربية على ساحل وادنون، فكان من شأن الجمود الاقتصادي الخطير فتح باب الصراع بين تجار تكتة والحكم المركزي على مصراعيه. ويعتبر "علي الحاج الذي انتهى به الأمر في بلاد تكتة إلى الدخول في نزاع مفتوح مع الحكم المركزي، اضطرت القبائل التكنية إلى استعمال قبائل الجنوب والأطلس الصغير"²¹¹ لإحباط محاولة السلطان لكنها لم تنجح. ومن هنا بدأت تتوتر العلاقة بين نخب المنطقة والسلطات المركزية.

"لاشك أن المشروع التنموي لسيدي محمد بن عبد الله بمنطقة الصويرة شيء ايجابي، ولكن مع ذلك نلاحظ أنه سرعان ما تحول إلى إخلال للتوازن بالمنطقة، ولم يساهم في تطوير المجال وخلق بيئة إنتاجية صناعية تضمن لها الاستمرارية، ففترة الانتعاش لم يستفد منها سكان المنطقة المحليون باعتبار اليهود والاوربيين القادمين من خارج الجهة هم الذين كانوا يحتكرون تجارة الميناء"²¹².

وعلى هذا الأساس تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الظرفية التي شهدت توترا بين نخب التجارة بمنطقة وادنون مع الحكم المركزي، ونشير هنا أن هذه الظرفية تم احتوائها فيما بعد ليس عن طريق استرجاع المكانة الاقتصادية للمنطقة، وإنما عبر اعتماد السلطان على نخب أخرى لمراقبة المجال وتجديد البيعة، وهو العامل الذي أعاد الروح إلى العلاقة بينهما، ساهمت فيها كذلك أقول التجارة الداخلية والساحلية والظروف السياسية التي عاشتها المنطقة بعد معاهدة 1912.

²¹⁰ ولد سيدي محمد بن عبد الله من أم واد نونية حيث نشأ وترعرع، عن مصطفى ناعيمي، 1988، مرجع سابق، ص 169

²¹¹ مصطفى ناعيمي، 1988، مرجع سابق، ص 170

²¹² نشوي مصطفى، 1999، «جيواستراتيجية منطقة الصويرة: بين المعطيات الظرفية والإمكانات الذاتية»، ضمن الصويرة الذاكرة وبصمات الحاضر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 264

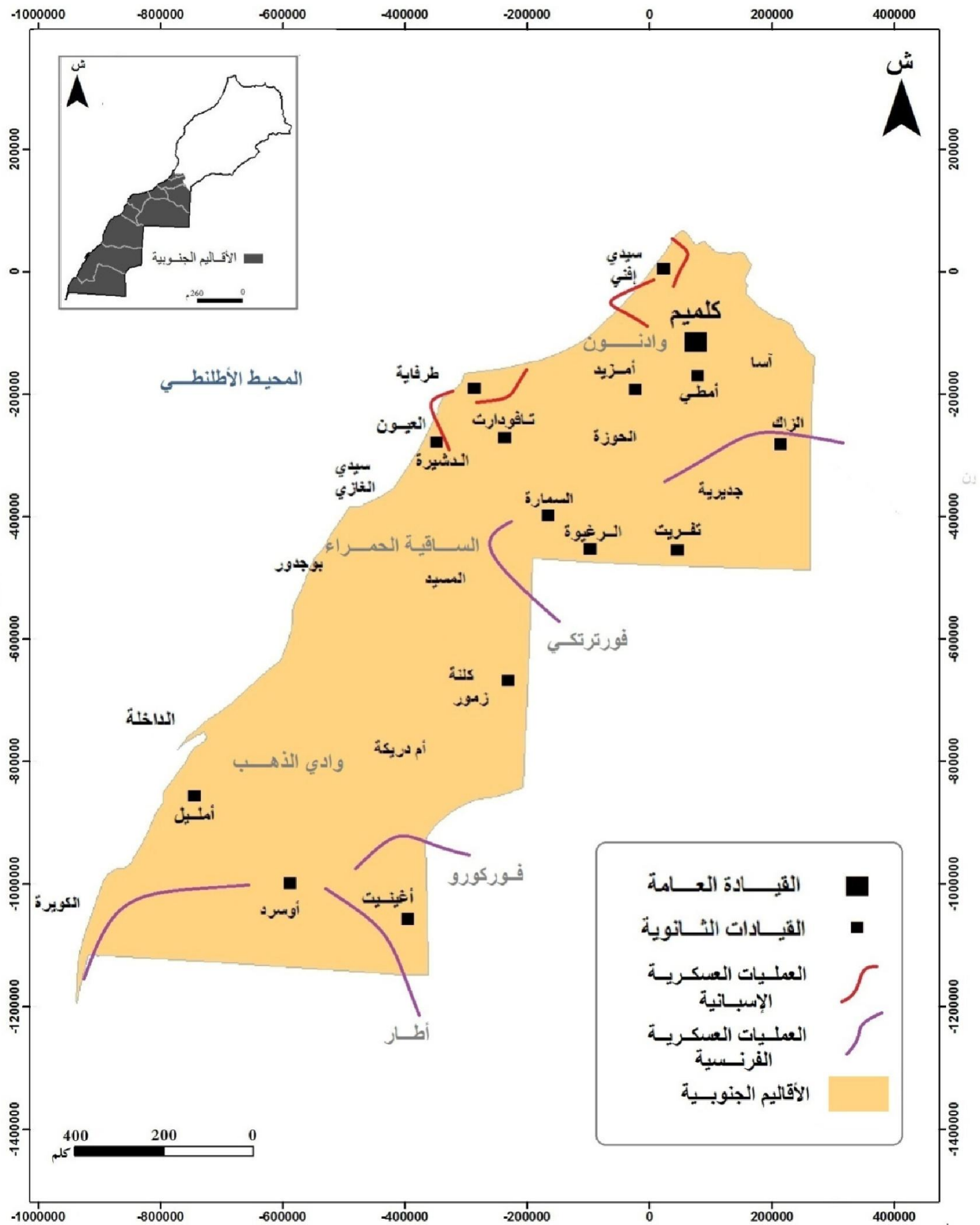
1-2- جيل المقاومة: نخبة فترة الاستقلال بين تحقيق المكاسب ومسألة المصالحة

"تعتبر كلميم قاعدة انطلاق جيش التحرير، حيث لعبت المدينة دورا استراتيجيا بين الشمال المغربي وجنوبه، إذ حجت إليها الوفود من مختلف أنحاء الصحراء ومن شمال البلاد أيضا"²¹³. فبرزت "كقاعدة صلبة للتخطيط لأي عملية تستهدف محاربة الاستعمار الإسباني أو الفرنسي سواء داخل صحراء المغرب الجنوبية أو منطقة آيت باعمران أو للصحراء الشرقية أو المناطق الشمالية للمملكة"²¹⁴.

²¹³ - آيت ايدر سعيد، 2001: «صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي»، مطبعة صوما كرامن الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ص 72

²¹⁴ - كلمة والي جهة كلميم السمارة، 2002 في ندوة: «الدفاع عن وحدة التراب الوطني نموذج وادي نون والساقية الحمراء إلى حدود 1934»، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، العدد الثالث، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص 20

خريطة رقم 10 : مركزية كلميم ضمن مراكز جيش التحرير بالجنوب المغربي سنتي 1957 و1958



المصدر: آيت ايدر محمد بنسعيد ، 2001، ص 249، بتصرف، 2017

فقد شهدت المنطقة دينامية في المشهد السياسي لم تعرف له مثيل من قبل، وهي ظرفية دقيقة تميزت بأحداث سياسية سريعة ومتتالية، نتيجة الوعي بالوقوف في وجه المعمرين الفرنسي والإسباني. لقد كان إختيار مدينة كلميم كمقر للقيادة العامة لجيش التحرير بالجنوب، دعامة إستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز والمتحكم في التصورات الممكنة والرؤية العسكرية تُجاه الصحراء وشبه الصحراء. وكذا أهميتها في التنسيق مع باقي مراكز الجيش على صعيد التراب المستعمر. هذا البعد الإستراتيجي حرر المنطقة من جمودها إبان فترة الاستعمار.

من الناحية الشكلية عرفت المنطقة أحداث عديدة وسريعة لا يسمح المقام الحديث عنها بالتفصيل²¹⁵، لكن ما يهمنا هو تسليط الضوء على بعض خلفيات جيل المقاومة بمجال وادنون وعلاقتها بإشكالية الدراسة التي نلخصها عبر ثلاثة مستويات أساسية:

المستوى الأول: إذا كانت العلاقة بين أهم العائلات بواد نون (أسرة بيروك نموذجاً) والسلطات المركزية، عُرِفَتْ بطابع الانسجام في العقود الأولى من بداية القرن العشرين، فإن علاقتها بجيل المقاومة لم تحظ بنفس الانسجام الذي كان حاصلًا مع القواد الآخرين. "الشيء الذي سمح بحدوث العديد من الصراعات في أوقات دقيقة من حياة جيش التحرير"²¹⁶. وهو ما يبين استمرار نسبية العلاقة بين جيل المقاومة والحكم المركزي التي ابتدأت أساساً من النخب القديمة نهاية القرن التاسع عشر. هي حسابات تأرجحت بين مراقبة المجال من قبل السلطات المركزية، وبين الشرعية الوطنية للدفاع عن المجال من قبل المقاومة.

المستوى الثاني: رغم ما تحقق من مكتسبات عديدة ضد المستعمرين الإسباني والفرنسي، والطموح الترابي لاسترجاع موريتانيا والصحراء الشرقية بتندوف، لم تكن العلاقة جيدة كما كان ينبغي بين قيادة جيش التحرير والسلطات المركزية، فقد فرضت هذه الأخيرة مراقبة الجيش على عدة مستويات، من خلال تنقلاتهم و تجمعاتهم، وقد تم في هذا الصدد إقامة مكتب خاص بكلميم، يشرف عليه قائد عسكري من قبل الجيش المغربي، هدفه تتبع كل تفاصيل تحركات جيش التحرير بالجنوب المغربي.

المستوى الثالث: "لقد فتحت قيادة جيش التحرير مراكز متعددة بالصحراء المغربية لمساعدة أبنائها على مواجهة عاصفة الجفاف التي هبت على المنطقة والظروف السياسية. فوقع اتفاق بين هذه القيادة والحكومة المغربية ومؤسسة التعاون الوطني لمساعدة سكان الصحراء على ظروفهم هاته، وكان من

²¹⁵ - للتوسع أكثر في هذا الموضوع، أنظر إلى آيت ايدر سعيد، 2001: «صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي»، مطبعة صوما كرامن الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 299 ص

- آيت ايدر محمد بنسعيد، 2011: «وثائق جيش التحرير في الجنوب المغرب 1956-1959»، منشورات مركز محمد بنسعيد آيت ايدر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 253 ص

²¹⁶ - آيت ايدر سعيد، 2001، مرجع سابق، ص 73

جملة الاقتراحات الواردة آنذاك هي نقل أبنائهم إلى الشمال ليتابعوا دراستهم من أجل إدماجهم في المجتمع الجديد، وكان من بينهم من تابع دراسته في المدارس الإسبانية والفرنسية، ومنهم من لم يجد مكانا للدراسة، ومنهم من استكمل دراسته الثانوية والجامعية ومنهم من قام بنشاط سياسي ونقابي²¹⁷. وكان هذا النشاط محصورا داخل الفصائل الجامعية أو داخل الأحزاب السياسية بشمال المغرب، لكنه فيما بعد انتقل إلى الدفاع عن أراضي وطنهم بمعوية جيش التحرير والسكان المحليين.

1-3- الجيل السياسي: نخبة ما بعد الاستقلال وبداية القطيعة الفعلية مع السلطات المركزية

شكلت مرحلة ما بعد الاستقلال، ولادة النخبة الثالثة؛ وهو جيل يتكون من نخبة شابة يتراوح أعمارها بين 25 و34 سنة جاءت في سياق سياسي دينامي عاشه المجال المغربي. لقد عرفت منطقة الصحراء عموما ووادنون على وجه التحديد بعد فترة الاستقلال هزات سياسية، كان من أهمها نتاج نخبة منبثقة من أبناء أعضاء جيش التحرير بالجنوب المغربي، تميزت بحسها السياسي المختلف عن ما تميز به أبنائهم من جيش التحرير²¹⁸، ونقصد هنا ما يتعلق بالفكر السياسي الذي ميز المنطقة العربية بتوجهات يسارية. وعلى هذا الأساس، وفي الوقت الذي لم يتم فيه بعد استكمال الوحدة الترابية بالصحراء، اعتبرت هذه النخبة نفسها معنية بمشاركة الدولة الوطنية في تحرير هذه الأقاليم من قبضة المستعمر الإسباني، وهو ما عملت عليه من خلال ربط علاقات مع السلطات المركزية، من أجل إعطاء الشرعية السياسية والوطنية لمواصلة تحرير الصحراء وليس لمعاكسة الحقوق الترابية للمغرب²¹⁹. "بفكرة هي ضرورة بعث حركة شبيهة بجيش التحرير، تدعو إلى المرجعية التاريخية لجيش التحرير الذي تم حله سنة 1958 في ظروف صعبة"²²⁰.

ولكن للأسف، هذا الطلب واجه الرفض واللامبالاة من قبل السلطات وبايعاز ومباركة من أحزاب وطنية. رفض جاء في سياق سياسي صعب ووقائع شديدة الأهمية كان يعيشها المغرب جراء الانقلابات المتتالية لسنتي 1971 و1972، فضلا عن القطيعة السياسية التي تلاشت فيها الثقة بين النخب السياسية والملكية بالمغرب، اعتبارا أن "الحركة الوطنية آنذاك كانت مبعدة عن كل مواقع القرار ولم يكن بيدها

²¹⁷ آيت ايدر سعيد، 2001، مرجع سابق، ص 42

²¹⁸ نذكر هنا أنه خلال سنتي 1958 و1959 احتضنت مؤسسة الوزاني بالدار البيضاء، 110 تلميذا من أصول صحراوية وأغلبهم من منطقة وادنون أبناء المشاركين في جيش التحرير بالجنوب المغربي، وذلك لتدريسهم وتكوينهم جراء الوضع السياسي التي كانت تعيشها الصحراء خلال هذه الفترة.

²¹⁹ تجدر الإشارة أن الصحراء عرفت يوم 17 نونبر 1970 تأسيس حركة تسمى تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ودعت للمطالبة باستقلال المنطقتين المستعمرتين.

²²⁰ شكر اوي خالد، 2007: « حوليات النزاع »، ضمن الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير، ص 179

أية وسيلة تسمح لها بالقيام بأية مبادرة من قبيل ما هو مطلوب منها²²¹. هذا الرفض استغل من فاعلين خارج التراب الوطني عبر تبني هذه النخبة لخدمة مصالحها ضد السيادة الوطنية وتحويل فكرة خلق حزب صحراوي يدافع عن المواطنين الصحراويين ضد القوات الاستعمارية إلى خلق دولة تطالب بمشروعية الاستقلال، وهو التوجه الذي استثمرته الدول الداعمة لهذا الطرح بإيعاز ومساندة من القوى الغربية، حيث تم تأسيس "جبهة البوليساريو" يوم 20 ماي 1973، وهي اختصار لما يسمى الجبهة الديمقراطية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب. وكانت النتيجة خلق أكبر المشاكل الترابية والحدودية التي يعيشها المغرب منذ هذا التاريخ إلى اليوم. " لم يكن بإمكان المخزن أن يتفاعل مع مطالب الطلبة الصحراويين، بل وعموم الصحراويين المتمثل في التحرير المسلح لإقليم الصحراء، وذلك ليس فقط لأنه كان وفيًا للمنهج الدبلوماسي كمسلك لاسترجاع الصحراء، بل لأنه راكم تجربة سلبية في علاقته بجميع الجيوب المسلحة، التي كان ينظر إليها كتهديد مستقبلي²²².

ذكر هذه المعطيات لم يأت من فراغ، فالجميع يتفق أن الوضع الذي آل إليه المشهد السياسي بالصحراء المغربية، نتاج لارتجال سياسي عاشه المغرب بداية سبعينيات القرن الماضي، وإلى أخطاء كان من الممكن أن يكون المغرب في منأى عنها، وكان بإمكان الأحزاب السياسية أن تتجاوب معها لاحتوائها وتدبيرها ببعد استشرافي، خصوصاً أن أغلب عناصر هذه النخبة، تنتمي سياسياً إلى أحزاب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال. من جهة أخرى، يتعين أن نتمعن بعمق في هذا المعطى التاريخي، فمن الناحية الاستعمارية وبعد خروج المعمر الفرنسي من مدينة كلميم سنة 1954، والقوات الإسبانية من سيدي إفني سنة 1969، بقيت أيدي الاستعمار على الساقية الحمراء ووادي الذهب، وانبثاق النخبة التي تحدثنا عنها لتحرير ما تبقى من المناطق المستعمرة، جاء نتيجة رد فعل لرفع الخناق الذي تعيشه الساكنة، ولتوجيه وتنسيق جهود الفاعلين الوطنيين. لكن عندما نتحدث عن هذه النخبة وأصولها الجغرافية أو القبلية، فإننا نتكلم هنا عن جزء من الإشكالية المدروسة في هذا العمل، بمعنى أن "غالبية هذا الجيل تنتمي بشكل كبير إلى منطقة وادنون ومحيطها الجهوي²²³،

وهنا يمكن أن نطرح سؤالاً أساسياً: ما الذي دفع هذه النخبة - وأغلبها ينتمي إلى منطقة وادنون ومجالها الجهوي- للدفاع عن الأراضي المستعمرة؛ الساقية الحمراء ووادي الذهب؟ هل هو دافع يأتي من كون هذه

²²¹ - آيت إيدر سعيد، 2001، مرجع سابق، ص 42-43

²²² - حريش شغالي، 2017، مرجع سابق، ص 313

²²³ - BAJO IB, 2016: «Les Sahraouis du Sahara occidental et du Sud du Maroc: Identité nationale et mobilisation », In informations et commentaire, n° 176, p 44

المناطق لم تكن تتوفر على نخب سياسية؟ أم أن الخصوصيات الأنثربولوجية القبلية التي تشترك فيها قبائل الصحراء هو الدافع الأساس؟.

الإجابة على هذه الأسئلة، تقتضي ثلاث منطلقات أساسية: أولها أن مجال وادنون كان يتوفر على مؤسسات تعليمية استطاعت أن تكون طلبة التحقوا بالجامعات المغربية كمرakash والرباط وتلقوا تكوينا أكاديميا ووعيا سياسيا بقضايا التراب والمجتمع. والثاني يتمثل في أن هذه النخبة لم تكن لها في الأول غايات اللعب على نتائج وسياسات المستعمر، بل تجسد لديها أن الدفاع عن تراب الصحراء لا يتمثل في التقطيع الترابي الذي عرفته الصحراء، بقدر ما كان الواقع الدفاع عنها في بعدها الشمولي، على اعتبار الوحدة الدينية والقبلية والوطنية التي ميزت سكانها. أما الثالث يكمن في الجو السياسي الذي عرفته حاضرة وادنون نهاية الستينيات على مستوى الدينامية التي عرفها جيش التحرير بجنوب المغرب، الذي اختار هذا المجال كمركز قيادة لباقي المراكز بالصحراء، حيث ساهمت في تشكيل الوعي السياسي لدى عموم شباب المنطقة وما زال. لكن كل ما آلت إليه نتائج انبثاق هذه النخبة من هذا التراب، لم يسلم من الخطة الإستراتيجية التي عملت عليها إسبانيا التي كانت تنوي خلق دولة مستقلة ابتداء من سنة 1963، عبر إحصاء البعض دون البعض من نفس القبيلة، وهو ما اعتبر فيما بعد بمثابة وثيقة قانونية كأرضية لتحديد مفهوم الهوية.

بعد ما آل إليه الوضع الترابي بالصحراء المغربية، واسترجاع باقي الأقاليم، كان لزاما على الدولة الوطنية توجيه كل سياستها إلى إنتاج مدن الصحراء لتدارك الواقع كما تحدثنا عن ذلك في المحاور السابقة من هذا الفصل. لكن بقيت الدولة وعلاقتها الجدلية مع النخبة التي نتج عنها المشكل غير منسية، وهنا نسجل تراب الانتماء كمحدد أساسي في هذه العلاقة، فبما أن مصدر مشكل الصحراء ناتج عن نخبة ينتمي أغلبها إلى منطقة وادنون ومحيطها الجهوي، اتجهت الدولة لتهميش مرحلي للمنطقة والقطيعة معه بتمييز بني تحت غطاء الاندماج سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي. هذا العامل هو واحد من الأسباب الأساسية لتهميش الدولة للمنطقة والتعامل معها ببعد مرهون.

2- مجتمع وادنون والقضية الوطنية، بين ضغوطات التراب والطموح الاجتماعي

بعد انتهاء مهمة جيش التحرير بجنوب المغرب سنة 1960، وتأسيس حركة البوليساريو سنة 1973، تدخلت الدولة بإسترجاع الأسلحة المتوفرة لدى الجنود بمنطقة وادنون، وذلك عبر "إدماج جيش التحرير بالجنوب في صفوف القوات المسلحة الملكية، وقد كان ضروريا في نظر الدولة أن لا تبقى هناك فصائل

من جيش مسلح خارج الإطار الرسمي للدولة تقاديا لكل ما يمكن أن يحدث"²²⁴. "هذا التدخل لم يقبله جنود المنطقة بتشجيع من قيادة جيش التحرير، إلا بشرط الاستفادة من تعويضات مادية والتكفل بالأسر التي فقدت ذويها خلال الحروب التي حدثت"²²⁵. ضغط الجنود وتر العلاقة مع السلطات المركزية إلى أن تم تحقيق مطالبهم الاجتماعية رغم محدوديتها، ورغم ذلك ظل هذا الضغط مستمرا على الدولة، خصوصا من قبل أبناء الجنود للاستفادة من هذه الحقوق، مما أرغم السلطات المركزية على أن تتدخل بمجموعة من السياسات أهمها العمل على تهجير مجموعة من أبناء المنطقة وتشجيعهم على مغادرة الوطن إلى فرنسا لتحسين أوضاعهم الاجتماعية من جهة، واحتواء الضغط من جهة ثانية. وقد كانت أولى هذه العمليات تلك التي قام بها فيليكس موغا²²⁶ بايعاز من الدولة بوادنون كامتداد لتراب سوس الذي شهد بدوره هذه العملية في إطار اقتصادي. إختيار وادنون جاء كرد للضغط المجتمعي الذي شهدته بعد استقلال المغرب، "حيث قام بعملية انتقاء المهاجرين بمنطقة وادنون سنة 1960، أي ثلاث سنوات قبل إبرام اتفاقية الشغل واليد العاملة بشكل رسمي بين الحكومة الفرنسية والمغربية سنة 1963"²²⁷، مما أدى بهجرة العديد من شباب المنطقة للعمل بالمناجم شمال فرنسا.

برزت دينامية الهجرة هاته بشكل لافت ما بين 1960 و1963، لتسجل تراجعا كبيرا ما بين 1964 و1974، وهذا ما انعكس على ظروف الشباب الذي كان يمني النفس بالهجرة، علاوة على الظروف الطبيعية القاسية التي عاشتها المنطقة بداية السبعينيات. فتوقف عملية فيليكس موغا للهجرة، جعل أبناء المنطقة يبحثون عن طريقة أخرى للهجرة، في ظل منع السلطات المركزية بشكل قاطع منح أي أحد جواز السفر بمنطقة وادنون ما بين 1971 و1991، كان الحل هو الهجرة الغير شرعية نحو "موريتانيا كخطوة للحصول على جواز السفر الموريتاني من أجل الهجرة إلى أوروبا"²²⁸. فعدم سماح الدولة هجرة هؤلاء الشباب خلال هذه الفترة جاء في ظرف سياسي صعب²²⁹، نظرا للحاجيات العسكرية التي رغبت فيها الدولة إبان بداية مشكل الصحراء، وقد تأكدت هذه الرغبة ما بين 1974 و1982 بتسجيل عدد كبير من

²²⁴ - آيت إيدر سعيد، 2001، مرجع سابق، ص 194

²²⁵ - مقابلة مع أحد جنود جيش التحرير بالجنوب المغربي الذين شاركوا في الحرب ضد الاستعمار الإسباني، السيد محمد بن لحسن الباعمراني، يوم 24 دجنبر 2018، س 19 و 57 د.

²²⁶ - Félix Mora فيليكس موغا كان ضابطا عسكريا في مكتب الشؤون الأهلية بكلميم "ليستقل من خدمة الجيش ويتعاقد مع شركة مناجم شمال فرنسا بصفته رئيسا للمصلحة الاجتماعية لمناجم الحوض الشمالي لمنطقة بادوكاليه Pas de calis، وقد أوكلت لهذا الضابط مهمة انتقاء اليد العاملة المغربية، وخاصة بالجنوب المغربي" (منصوري حسان، 2018: 28)

²²⁷ - منصوري حسان، 2018: «جوانب من تاريخ الهجرة من منطقة وادنون إلى أوروبا ما بين 1960 و 2010»، مطبعة شمس برانت، الرباط، الطبعة الأولى، ص 32

²²⁸ - تتم هذه الهجرة "بالانطلاق أولا من مدينة طانطان للبحث عن التيسر أو الترخيص لأن المجال الجنوبي يوجد في تماس مع الإسبانيين، وفي المجال الشرقي كان التماس مع الفرنسيين في الجزائر، ومن تم الاتجاه إلى المناطق الحدودية شمال الأراضي الموريتانية عبر وساطات من قبائل الركيبات، ليتم الدخول إلى منطقة الزويرات، لتبدأ مرحلة جديدة يتم البحث فيها عن الوثائق الموريتانية وعلى رأسها الحالة المدنية، وبعد الحصول على هذه الوثيقة يتم الاتجاه إلى نواكشوط للبحث عن الأشخاص الوستاء الذين سيكونون المهاجر السري من الحصول على جواز السفر، وغالبا ما يكون الوستاء أفرادا من عائلة تكنة والركيبات والموريتانيين، بعد الحصول على الجواز يتم الرجوع إلى المغرب وبالضبط إلى العيون" ومن تم الهجرة إلى أوروبا (منصوري حسان، 2018: 85-86)

²²⁹ - لقد ساهم منع الدولة مجتمع وادنون من الهجرة، ولجوءهم إلى موريتانيا من استقطابهم من قبل البوليساريو، وبدأت تنتسج القاعدة القبلية لها.

سكان المنطقة للاتحاق بالقوات المسلحة الملكية في كل من سيدي إفني وكلميم، ويتقدم هؤلاء المسجلين قبائل آيت أوسى وآيت باعمران.

لقد أرغمت ضغوطات المجال الترابي والقضية الوطنية انخراط العديد من أبناء المنطقة في الخدمة العسكرية، سيما أن الدولة راهنت عليهم بشكل كبير وعلى غيرهم من الجنود بالأقاليم الشمالية في الحروب التي حدثت بين المغرب والبوليساريو، وقد تحقق ذلك إلى أن تم وقف إطلاق النار سنة 1991. ظروف حرب الصحراء وجنود المنطقة الذين شاركوا فيها، انعكست على أسر المنطقة التي لم تتكيف معها في البداية ولا تزال بما يعني غياب الاقتناع بوجود تغيير جذري لاستفادة الأرامل وأبناء هؤلاء الجنود²³⁰. هذا العامل سينعكس سلبا على شباب مدن جهة كلميم وادنون فيما بعد على شكل احتجاجات ستصبح معطى أساسي يتناوله المحتجون في خطابات التعبئة.

3- تمييز ترابي تحت غطاء الاندماج وتكريس الفوارق المجالية والتفاوتات الاجتماعية

"يشكل التمييز السوسيو مجالي الدافع الأساس للحديث عن الاندماج²³¹ والمشاريع المندمجة، والاندماج كمفهوم يعني التناسق الوظيفي بين العناصر المكونة لكل منظومة. وبذلك فهو يقتضي ضمنا الانضمام لشبكة من العلاقات والروابط. وهذا الانضمام يتطلب بدوره قبول قيم معينة كشرط ضروري لقيام الاندماج في شكل تكامل أو توازن داخليين. وانطلاقا من ذلك يصبح الاندماج كخطاب لمواجهة التمييز السوسيو مجالي يشكل وعدا بالترقية بالنسبة للذين يوجدون في وضعية غير مدمجة. والاندماج بالنسبة للسكان المعرضين للتمييز لا يعني فقط الارتباط بالمدينة، وإلا سيكون من باب تحصيل الحاصل بل إن كل شيء وعد بالترقية الاجتماعية"²³².

غير أن تجربة السياسات العمومية لاندماج الصحراء داخل المغرب، تميزت خصوصا في المرحلة ما بين 1975-2005، بتمييز سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى المشاريع التي تم تفعيلها. ويطال هذا التمييز بصفة أساسية وجوهرية السكن والشغل فصلا عن القضية الوطنية.

ففي الميدان السكني باعتباره من أكبر العمليات التنموية التي قامت بها الدولة. "أعرب أبناء المنطقة عن إحساسهم بالميز الذي يطالهم بالقياس مع مواطنيهم "العائدين" في مجال الولوج إلى السكن"²³³. فعندما وجهت الدولة سياساتها التعميرية بالمنطقة أولت أهميتها المجالية لمدن العيون والسمارة والداخلية على

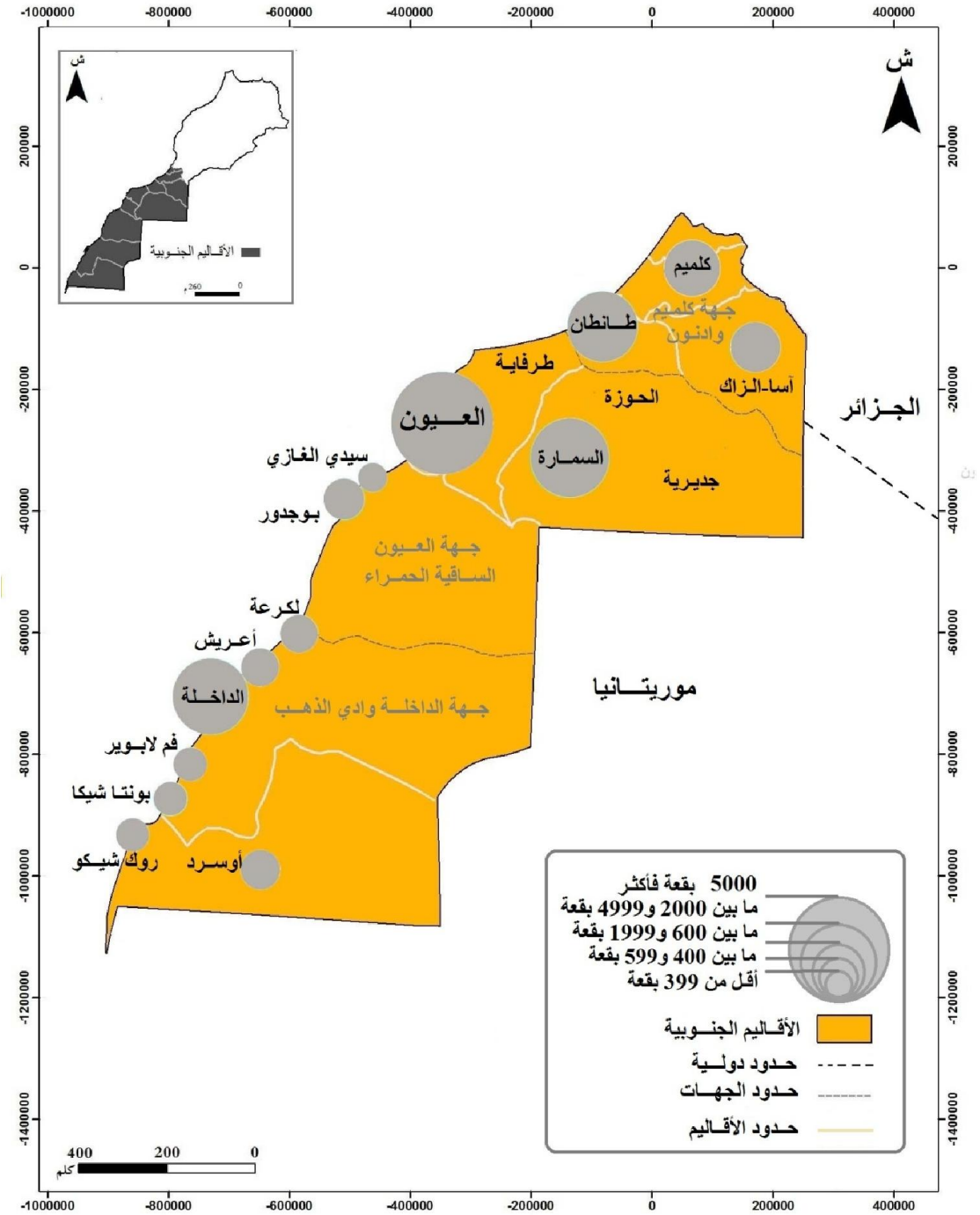
²³⁰ - رغم ظروف المتقاعدين العسكريين بادنون صعبة ماديا، إلا أنهم راضون على تجربتهم المهنية (بحث ميداني، دجنبر 2018)
²³¹ - حسب معجم لسان العرب لابن منظور، "الإدماج يعني استحكام الشيء وتقويته"، أما الاندماج فيعني في أدبيات العلوم الاجتماعية؛ تميكن الأفراد من الإنصهار في بوتقة السياسات العمومية، التي تعزز من انتماءاتهم لمجتمعهم وترباتهم، وبالتالي فإننا ما نقصده في هذا العمل هما المفهومين معا، ونتخذ في شكل صيرورة تاريخية لفهم مدى تأقلم المجال والمجتمع في السياسات المتبعة من قبل الدولة.

²³² - شويكي مصطفى، 1996، مرجع سابق، ص 409
²³³ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، ص 48.

حساب مدن المجال شبه الصحراوي وادنون. "فقد تم إنجاز ما يفوق 44 000 سكن أغلبها في العيون (6777 سكنا و 28 500 قطعة أرضية) من قبل الدولة منذ 1975"²³⁴. كما عملت في بداية تسعينيات القرن الماضي بتوجيه عدد مهم من ساكنة منطقة وادنون إلى إعمار مدن العيون والسمارة، في إطار مخيمات الوحدة سنة 1991. ونتيجة هذه السياسة التي كانت لها غايات تقوية الثقل الديمغرافي للمدن الذي يطالها النزاع المفتعل. فإن ظروف إعادة إيواء هذه الساكنة كانت غير مرضية، وظهر معها السكن الصفيحي، وبعدها تفاقم بشكل تفاضلي عند تفويت القطع الأرضية، ومنح الإذن بالبناء بدون مراقبة ولا مخطط حضري يؤطر المنتج السكاني بهذه المدن، الأمر الذي سمح بخلق علاقات ميز بين السكان المحليين من نفس التراب (وادنون والساقية الحمراء).

²³⁴ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، ص 114.

خريطة رقم 11: التوزيع المجالي لعمليات الإسكان بالأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1975 – 2005



المصدر: إنجاز شخصي 2017، وزارة إعداد التراب الوطني، والبيئة والتعمير والإسكان، 2001: «السكن والتنمية بالأقاليم الجنوبية»، ص 16،

وفي الوقت الذي كانت الدولة تعمل فيه لتغطية هذا التمييز عبر الإدارة المحلية لاحتواء احتياجات السكان ومتطلباتهم الاجتماعية بالساقية الحمراء ووادي الذهب، عرف مجال وادنون انتشار السكن غير اللائق، وفشل بعض المشاريع السكنية بالمنطقة. فعلى سبيل المثال وفي إطار برنامج العودة والوحدة

بالأقاليم الجنوبية، تم إنجاز 2666 بقعة أرضية و 1690 مسكنا بغلاف مالي يقارب 301 مليون درهما. لكن ورغم مرور ما يقرب أكثر من 10 سنوات عن إنجاز الوحدات السكنية فإن معظمها لم يتم توزيعها لتضلل عرضة للإتلاف. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع تسوية وضعية هذه الوحدات السكنية تمت إثارته خلال العديد من الاجتماعات المنعقدة على مستوى ولاية الجهة والأقاليم التابعة لها خلال العقود الأخيرة، إلا أنه لم يتم توزيع هذه الوحدات إلى حد الآن، هذا فضلا عن إشكالية التسوية العقارية لمجموعة من المشاريع السكنية والحضرية-التنموية، حيث أن الفاعلين إلى حدود سنة 2005 لم يبدو أي انخراط لتسوية المشاكل العقارية المطروحة، ويمكن أن نشير هنا إلى مدينة كلميم التي شهدت تجميد مجموعة من المشاريع الاستثمارية، والسكنية، الشيء الذي ساهم في إعادة إنتاج التمييز الاجتماعي بالمنطقة.

في الميدان الاجتماعي وخاصة في مجال التشغيل، فرغم أهمية حجم الميزانيات المرصودة لمساعدات الإنعاش الوطني²³⁵ من قبل الدولة للأقاليم الصحراوية، فإنها لم تشمل جميع الفئات الاجتماعية. "فقد بلغ عدد المستفيدين من خلال مساعدات الإنعاش الوطني نحو 34 000 شخص، بميزانية قدرها 589 مليون درهم²³⁶" سنة 2013. هذه العملية تخللتها مشاكل في استهداف المعنيين بالاستفادة، إضافة إلى تباين مبالغ الأجرة الشهرية ما بين مدن جهة كلميم وادنون ومدن جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب، فضلا عن توزيع المساعدات الغذائية أو ما يسمى "الزون Zone" التي تحيطها السرية في التدبير من قبل الإدارة المحلية، وهو من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في تأجيج الحركات الاحتجاجية في منطقة كلميم وعدد من المدن الأخرى.

وفي الميدان الاقتصادي، فإن السياسة المتبعة والمجهودات المبذولة في إعداد المدن الصحراوية، أنتج لنا كذلك تفاوتات مجالية داخل الجسم الحضري لكل مدينة على حدة، وبالأخص بين عواصم جهات الصحراء المغربية. فتوجيه مجهودات التنمية إلى القطب الحضري العيون، مكن هذه الأخيرة من كسب دينامية في المجال الاقتصادي والتجاري على عدة مستويات، وسهل على خلق ظروف استثمارية، الشيء الذي منح دينامية للجهة و مكن من خلق فرص الشغل في مختلف الأنشطة وخصوصا تلك المرتبطة بمهن البحر والتجارة. ويبين الجدول أسفله تطور عدد السجلات التجارية حسب أهم المدن الصحراوية التي تدرج في هذا الإطار.

²³⁵ - أحدثت المندوبية الوطنية للإنعاش الوطني بالأقاليم الجنوبية، سنة 1979، وترمي هذه المؤسسة إلى محاربة البطالة بالمنطقة ومساعدة الفئات الاجتماعية التي تعيش وضعية فقر وهشاشة، كما تهدف إلى تحسين مستوى عيش الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء الأرمال وتشجيع الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لهم. ويعتمد هذا الفاعل في تحقيق أهدافه على توفير ما يسمى ببطائق الإنعاش والوطني ويترأع مبلغها ما بين 1200 درهم إلى 2000 درهم. وقد شهدت ميزانية هذه المؤسسة زيادات هامة في 2010 و 2011 مما قدره على التوالي 31% و 20%.

²³⁶ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، ص 114.

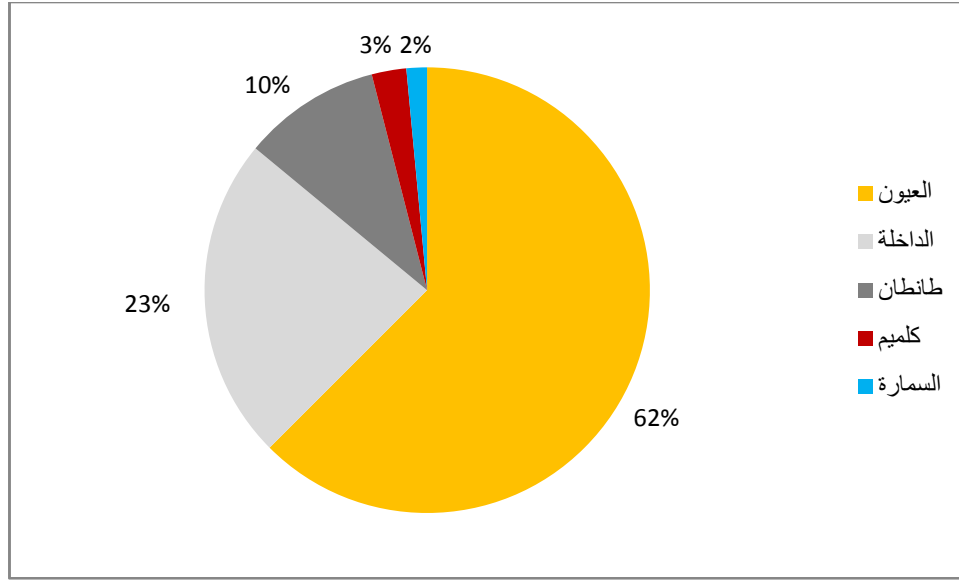
جدول رقم 12: توزيع عدد السجلات التجارية بأهم مدن الصحراء المغربية ما بين سنتي 1975-2006

السنة	المدن					المجموع
	الداخلة	السمارة	كلميم	العيون	طان طان	
1976	-	-	-	2	-	2
1977	-	-	-	4	-	14
1978	-	-	-	25	1	26
1979	-	-	-	6	1	7
1980	2	-	-	4	1	7
1981	-	-	-	11	2	13
1982	8	-	3	18	3	45
1983	4	-	-	22	3	25
1984	6	-	1	-	4	33
1985	10	-	-	-	7	17
1986	7	-	-	-	6	13
1987	4	-	1	-	11	16
1988	9	1	1	2	10	21
1989	6	-	-	19	9	17
1990	8	-	1	9	13	41
1991	11	-	3	16	13	36
1992	5	-	4	36	18	42
1993	13	1	3	68	16	69
1994	14	-	5	101	16	103
1995	15	-	4	76	20	140
1996	26	-	6	118	16	124
1997	30	-	2	105	10	160
1998	29	4	3	213	9	150
1999	74	9	6	145	9	311
2000	99	17	7	222	9	277
2001	101	-	9	218	31	363
2002	104	1	11	304	40	369
2003	71	6	7	274	30	422
2004	92	11	6	279	34	418
2005	95	8	17	385	41	429
2006	145	-	-	-	45	592
المجموع	988	58	100	2682	428	4302

المصدر: المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية 2006.

يتبين من الجدول أعلاه، تطور عدد السجلات التجارية بأهم المدن الصحراوية ما بين 1975-2006، حظيت من خلالها مدينة العيون بأكبر العديد من السجلات بلغ إلى حدود سنة 2006، ما مجموعه 2682 سجل، بنسبة 63%، تليها مدينة الداخلة بما يقارب 988 سجل بنسبة 23 %، أما باقي المدن ونخص بالذكر مدن شمال الصحراء فنجد عدد السجلات ضعيف، من خلال مدينة طانطان بـ 428 سجل بنسبة 10 %، ومدينة كلميم بـ 100 سجل بنسبة 3 %، وفي الأخير مدينة السمارة بـ 58 سجل بنسبة 2 %.

شكل رقم 4: توزيع نسبة السجلات التجارية بأهم المدن الصحراوية ما بين سنتي 1975-2006



المصدر: المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية 2006.

هكذا يتبين أن جانبا من الإدماج لم يكن ذا أبعاد لخلق توازن مجالي وذا أبعاد اجتماعية، بقدر ما كان ذا توجهات أنية تنبني على تنمية الوحدة المجالية أي المدينة أو القرية دون استشراف مجالها الجهوي. وبالفعل، هذا ما تأكد من خلال تشخيص إعداد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي قيم سياسات الدولة بالأقاليم الجنوبية منذ إسترجاعها إلى سنة 2013 وما خلفته من خلل في تنظيم المجتمع والتراب. وبذلك تبين من خطاب الإدماج الفعلي الذي تم تسويقه على مر أربعين سنة الماضية أنه لم يكن له نتائج ملموسة في توازن الجهات الصحراوية، نتحدث بالأساس على ما وقع من تمييز تفضلي طال مجالات جهوية مجاورة.

السياسة التي اتبعت بكلميم وادنون مقارنة مع الجهتين الجنوبيتين، هي سياسة ظاهرها الإدماج وباطنها التمييز. ونشير هنا إلى أن سبب هذا التوجه ينبني على بُعدين جوهريين : الأول سبق أن ذكرناه في المحور الأخير، يعود إلى العلاقة التي حكمت الدولة والجيل السياسي في إطار حسابات ضيقة بين المركز وتراب وادنون بعيدة كل البعد عن خصوصيات المجتمع ومتطلباته. والثاني يتجلى في محدودية الفهم لخصوصيات التراب والوضع الذي كانت فيها الصحراء قبل 1932، فالخطأ المنهجي الذي سلكته الدولة في تقسيم الصحراء، وتجسيد التقطيع الاستعماري الإسباني يطرح تناقضات إشكالية في المستقبل السياسي لهذه المنطقة.

شكلت مسألة التمييز الترابي بين المجالين الشبه صحراوي والصحراوي، قضية أعاققت مبدأ التوازن بين الجهات الثلاث للصحراء المغربية، بالإضافة إلى تأثيراته على الهوية ومسألة الوحدة الترابية، فتمتع جهات العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب من الخدمات العامة من خلال برامج خاصة أو تمتعها

بامتيازات خصوصية، مقابل ضعفها في المناطق المتواجدة شمال الصحراء، من خلال جهة كلميم وادنون، وطرح معه " البعد السياسي الموجود بقوة، خاصة وأن مصدر التهميش غالبا ما يكون سياسيا بالأساس. فالإحساس بالحيف لا يحويه إلا الإحساس بالنخوة والانتماء دون أن نقع في جانب آخر نقيض الفعل الإيجابي يتمثل في الإحساس بوضع الإعالة أو الإعانة أو الإعاقة التي تخلق الاتكال أو التواكل أو الإحساس بالنقص، مما يدخل هذه المناطق في حلقة تراكمية لا تنكسر بسهولة. فالتنمية، كعملية ترتبط بالتراب أساسا، لا تقوم إلا عبر خلق إحساس بالانتماء الترابي الإيجابي الذي يكسر الحلقة العدمية ويكون المحفز الرئيسي لإعادة الإنتاج أولا والعمل على التنمية الترابية بعد ذلك"²³⁷.

4- نتائج التمييز الترابي ومبادرات الدولة في ظل التفاوض الاجتماعي

لا يمكن أن تكون هناك سياسة تمييز بدون نتائج مجالية ومجتمعية سواء على المدى القصير أو الطويل. فالفجوة الترابية (Fracture territoriale) التي طُرحت في السياسات العمومية المتبعة ما بين 1975 و2005، أدت إلى تأثيرات وإكراهات في تنظيم المجال، ومن تمظهراتها كذلك احتقان الوضعية الاجتماعية التي عاشها جزء من المجتمع الصحراوي، ومن أهم هذه التأثيرات؛ الحركات الاحتجاجية التي عرفت مجموعة من المدن في محطات زمنية إزاء هذه الوضعية، فضلا عن تنامي ظاهرة الهجرة السرية تجاه إسبانيا لدى الشباب. فمن هو هذا المجتمع؟ وإلى أي تراب ينتمي؟ وكيف نشأت هذه الظواهر؟ وماهي الحلول التي قامت بها الدولة لتجاوز الأزمة؟.

4-1- الحركات الاحتجاجية نتيجة لسياسات التمييز بين وادنون والساقية الحمراء-وادي الذهب

تعتبر الحركات الاحتجاجية التي عرفتھا الصحراء المغربية سنوات 1992 و1999 و2005 و2008 و2010، بكل من مدن؛ سيدي إفني وآسا، وطان طان وكلميم والعيون، أهم الاحتجاجات التي أفرزتها سياسات التمييز، و خلقت إشكالات متعددة بينت البعد الجيوسياسي الجهوياتي الذي عانى منها جزء من المجتمع والتراب على السواء بالصحراء المغربية.

4-1-1- احتجاجات شتبر 1992 نتاج للتمييز، ووقفه لتجاوز الإقصاء

شكلت التظاهرة التي قام بها تلاميذ مدينة آسا أول الحركات الاحتجاجية التي عرفتھا الصحراء بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار بالمنطقة ما بين 1978 و1991. لقد قاد هذه الحركة مجموعة من تلاميذ سلك الثانوي²³⁸، التي اعتبرت فيما بعد رموزا لدى ما يسمى البوليساريو في حركات احتجاجية متتالية.

²³⁷ - بلهادي عمر، 2017، مرجع سابق، ص 5

²³⁸ - سميت هذه الحركة باللجنة التلاميذية لآسا وتأسست سنة 1992 بمدينة آسا.

تجلت مطالب هذه التظاهرات في مطالب اجتماعية؛ كمشكل البطالة والتجهيزات التعليمية والتحتية والترفيهية، لكن استغلت في إطار سياسي من قبل البوليساريو بعد أن دعمتهم، مقابل تجاهلها من قبل السلطات المركزية، كما تجاهلت نخب الجيل السياسي خلال سنوات السبعينيات.

لهذه المنطقة حساسية نظرا لموقعها الحدودي والجيوسياسي، فمعروف أن أفراد الوحدات العسكرية الأولى التي كانت في مقدمة الجيش المغربي ضد البوليساريو، كانوا من قبيلة آيت أوسى وهي معقل تراب آسا الزاك. وهو جيل عُرف بوطنيته ونضاله من أجل إسترجاع الحق الترابي للمملكة. هذا الجيل لم يستفد من تضحياته، في الوقت الذي نال أعيان المنطقة عدة مكتسبات على حسابه، وظل العديد من الجنود يعانون ظروفًا صعبة الي عرفتها المنطقة في بداية التسعينيات بعد رجوعهم إلى تكتاتهم العسكرية بآسا والزاك و كلميم جراء الاتفاق على وقف إطلاق النار في 6 شتنبر 1991. هذا الغبن الذي أحس به أبناء الجنود، وهم الجيل الثاني، جراء ما طال آبائهم وأقربائهم من تمييز وإقصاء، كان أحد أسباب احتجاجات سنة 1992، ومعها أبناء الجيل الثالث عبر نقل مطالبهم التي حملت في طياتها السياسات التفاضلية، عبر التعبير عنها بالأوساط الجامعية، حيث تعود بدايتهم الأولى بمدينة آيت ملول بتأسيس أول فصل طلابي بمعية طلبة من كلميم وطانطان، يتحدث باسم مشروعية هذا المجال في قضية الصحراء، وكان ذلك في سنة 1998.

كان من الممكن أن تكون هناك وقفة من قبل الدولة لتجاوز هذا الظرف، لكن أحداث أخرى وتغير المجرىات على المستوى الإقليمي والوطني، حالت دون التفكير في إستراتيجية استباقية لمعالجة الإشكال، مما ساهم في سيادة التوتر بين هذا المجال والدولة، وانعكس ذلك على مختلف الأصعدة، خصوصا أن الموقع الجغرافي لآسا الزاك يتميز بظروف طبيعية جد صعبة لم تسعفه في جلب الاستثمارات، مما أدى إلى نقشي البطالة وتفاقم الاختلالات التنموية من قبيل تزايد الهجرة، وصعوبة الاندماج الترابي.

4-1-2- احتجاجات شتنبر 1999 تميزت بالعنفية و رد فعل عن الإقصاء الترابي

تعتبر أحداث العيون يوم 9 شتنبر 1999، حدثًا احتجاجيًا بارزًا بالأقاليم الجنوبية، وهي تظاهرات نتجت عن السياسات التي نهجتها الدولة ابتداءً من مرحلة إعمار الصحراء، نتيجة تجاهل المسألة التشغيلية والاقتصادية في بُعدها الاجتماعي بالمنطقة ببعد مدمج، مقابل إيلاء أهمية إلى إنتاج المدن والمشاريع الاقتصادية الكبرى ذات النفع الماكرو اقتصادي.

تعود أهم أسباب مظاهرات العيون 1999، إلى الاعتصام الذي قام به عدد مهم من المتظاهرين أغلبهم من ذوي الشهادات العليا والمهنية²³⁹، "لم تكن المطالب في البداية سياسية بل اجتماعية، تمثلت في تسهيل الوصول إلى الجامعات، وتشغيل المعطلين، لكن تغير اتجاه المظاهرات إلى مسارها السياسي جاء مع انخراط الحركة العمالية للفوسفاط²⁴⁰ و دخول الطلبة الجامعيين على الخط، هذا التحول أجج الاحتجاجات. ورغم المفاوضات التي تمت بين المحتجين والسلطات، فإنها لم تنجح لأسباب غير معروفة، مما تسبب في أحداث دامية وعنفية بين القوات الأمنية والمتظاهرين، و اكبتها تضامن الساكنة المحلية. وأمام تفاقم الأحداث وانفلات الأمن بعدد من أحياء المدينة، وانتشار عمليات السطو وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، تدخلت الدولة واستطاعت إخماد هذه التظاهرة وإحتوائها بعد أن استمرت لمدة أسبوع .

"عقب هذه الأحداث، ذكر الملك في خطاب بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء"²⁴¹ إنه في الوقت الذي تشهد أقاليمنا الجنوبية تقدما هائلا وازدهارا كبيرا، وقعت مؤخرا بمدينة العيون أعمال شغب من جراء مطالب اجتماعية. وقد تم استغلال هذه الأحداث لترويج اشاعات باطلة وتوظيفها للنيل من سمعة المغرب في الوقت الذي تشكل فيه تلك الأعمال انتهاكا صريحا للقانون وخرقا للنظام العام وإتلافها للممتلكات العامة"²⁴². ويأتي ذكر الملك لاستغلال هذه الأحداث لترويج اشاعات باطلة وتوظيفها للنيل من سمعة المغرب، كون جميع الأحداث التي تقع في الأقاليم الجنوبية لها أثر داخلي ودولي، مما يجعلها حساسة للغاية وذات خطورة على السلم الاجتماعي. هذا ما جعل الدولة تبلور مجموعة من الإقتراحات لتجاوز هذه الأحداث، خصوصا أنها تزامنت مع مقترح الاستفتاء سنة 1999، الذي توقف بسبب الخلاف حول مسألة تحديد هوية القبائل الذين يحق له التصويت.

ودائما في سياق أحداث العيون، أكد الملك في نفس الخطاب "وهنا نود أن نؤكد أن خيارنا للديمقراطية هو خيار لاربعة فيه وأن الديمقراطية مسؤولية كذلك وندعو إلى عدم سوء استعمالها. وكل تجاوز أو خرق من شأنه أن يمس النظام العام، سيتعرض للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل. وختم خطابه في هذا الصدد قائلا لقد اخذنا على عاتقنا أمر معالجة ملف الصحراء المغربية بمنظور جديد يتسنى التعامل معها بإنصاف وموضوعية وواقعية، فأصدرنا تعليماتنا السامية، بمناسبة رئاستنا اجتماع اللجنة الملكية

²³⁹ ساهمت الجمعيات الوطنية للمعطلين وحملة الشواهد العليا فرع كلميم وآسا منذ تأسيسهم سنة 1997، بدور كبير في مسار الاحتجاجات قبل أن تحتويها الدولة وتفرض عليها رقابة أمنية ضيقة.

²⁴⁰ نذكر هنا أن من مؤسسي الحركة العمالية للفوسفاط بوكراع بالعيون، هم من أصدأهم العائلات واندون ونخص بالذكر أسرة المتوكل.

²⁴¹ خمليش عزيز، 2005: «الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981»، منشورات إفريقيا الشرق،

ص 137

²⁴² خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء؛ خيار الديمقراطية لاربعة فيه، جريدة الاتحاد الإشتراكي، العدد 5933،

08 نونبر 1999، ص 1-3، ضمن خمليش عزيز، 2005. ص 137

للشؤون الصحراوية بتخصيص غلاف مالي لحل مشكل البطالة في تلك الأقاليم، مع تقديم تسهيلات للطلاب تتعلق بالنقل وكذا المعوقين بما يمكنهم الاندماج في المجتمع"²⁴³

تم التحكم في شرارة هذه الأحداث، وتم اعتقال العديد من المتظاهرين، منهم من أصيب "بعاهاات مستديمة"²⁴⁴ ومنهم من ألحق بالسجون، كل هذه الأحداث ساهمت في إعادة النظر في مجموعة من الثوابت المؤسساتية التنموية التي عرفتها الصحراء على مدار 25 سنة قبل أحداث العيون.

4-1-3- احتجاجات ماي 2005 ذات طابع إيديولوجي

وفيما يخص أحداث ماي سنة 2005، التي شهدتها كل من مدن السمارة والعيون وكلميم. لم تكن كالأحداث التي سبقتها خلال سنتي 1992 و1999، فإذا كانت الحركات الاحتجاجية السابقة ذات طابع اجتماعي نتيجة التمييز التفاضلي، استثمر فيه العامل السياسي لكسب المطالب والانتظارات، فإن أحداث 2005 كانت تحت غطاء إيديولوجي، فجراء بداية الإرهاصات الأولى لتغيير مقاربة الدولة لملف الصحراء المغربية ابتداء من سنة 1999، كان من الطبيعي أن يتلقى المغرب ردا على بداية انفتاحه السياسي الجديد، حيث تم التخطيط لذلك في 20 ماي من سنة 2005 وهو تاريخ يصادف أيام ذكرى تأسيس ما يسمى "البوليساريو"، عبر مظاهرات رفعت فيها شعارات "الإنفصال". وقد تصدت السلطات العمومية لها بشكل عنيف وعرفت اعتقالات واسعة شملت أهم مدن الصحراء، بغض النظر عن الضغط الدولي الحقوقي الذي واكب هذه الأحداث.

الحملة الاعتقالية التي قام بها السلطات العمومية، تجد شرعيتها الترابية في حقوقه التاريخية بشأن الصحراء، وبعد التحقق من الانتماءات القبلية للمعتقلين الخمس والتأكد من أن أغلبهم من وادنون ومحيطه الجهوي، اتضح أن الإحتجاجات هي نتيجة لإشكالات متعددة وأبعاد سيكولوجية عميقة مرتبطة بعمليات التنمية الاجتماعية التي بنيت على الامتيازات.

4-1-4- احتجاجات ماي 2008: انعكاس للسياسات التنموية بالصحراء المغربية

هي الاحتجاجات التي حدثت في مدينة سيدي إفني. فنتيجة لعدم دمج هذه المدينة ومجالها الجغرافي آيت بعمران في السياسات التنموية التي قامت بها الدولة على صعيد الأقاليم الجنوبية منذ 1975، و"التخلي عن المدينة لمدة 30 عاما. تعتبر هذه الاحداث جزء من استمرارية الحركات الاحتجاجية بالصحراء. وقد ابتدأت سنة 2004 في منتدى اجتماعي نظمته الجمعيات المحلية، مع إنشاء "السكرتارية

²⁴³ خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 1999، ضمن خمليش عزيز، 2005، مرجع سابق، ص 137
²⁴⁴ لقاء مع أحد أبناء مدينة كلميم الذي شارك في أحداث العيون، حيث أصيب بعاهاة مستديمة على مستوى يده اليمنى، 12-11-2015

المحلية سيدي إيفني- أيت باعمران" في سنة 2005"²⁴⁵، عبر البيان الذي أصدرته السكرتارية²⁴⁶ طالبت بتحقيق خمس مطالب وهي: إحداث عمالة بإقليم سيدي إيفني، وإتمام أشغال ميناء المدينة، وإنجاز الطريق الساحلي بين سيدي إيفني وطانطان، ثم تحسين الخدمات الصحية بالمنطقة. والاندماج مع التراب الصحراوي، غير أن هذه المطالب لم تحقق ولم تجد لها تفاعلا مع السلطات المركزية.

وبعد مرور سنة على هذه الاحتجاجات، وبالضبط يوم 29 يونيو 2006، وهو التاريخ الذي يصادف ذكرى إسترجاع إقليم سيدي إيفني من يد المستعمر الإسباني سنة 1969. عادت الساكنة المحلية إلى التعبير الاحتجاجي بجل شوارع المدينة خاصة في أحياء " بولعلام " و "كولمينا" كميدان للتعبير والتعبئة، حيث شهدا مواجهات عنيفة واعتقالات لامتناس غضب السكان، دون أي مبادرات للتواصل مع المحتجين للاستجابة للمطالب الاجتماعية أو بؤادر للتغيير، كما حدث في باقي مدن الصحراء خاصة مدينة العيون.

لكن، في 30 ماي 2008، انتقلت شرارة الاحتجاج إلى جل أنحاء المدينة، بعد الوقفات الاحتجاجية العديدة التي شهدتها المدينة خلال سنتي 2007 و2008، حيث استمرت لمدة أسبوع²⁴⁷. غير أن التطور السريع للأحداث، وبحكم توقف دينامية الميناء الذي لم يخدم الجهات المستفيدة من الوضع القائم، اندلعت احتجاجات عمت مجموع المدينة ميزتها قدوم محتجين من مدن الجهة خاصة آسا الزاك وكلميم.

²⁴⁵ - KADIRI N, 2009 : « À l'orée du Sahara, les turbulences géopolitiques de l'ancienne enclave espagnole de Sidi Ifni », In Euro-Méditerranées/ Euratabie, n°23, p 108

²⁴⁶ حسب السكرتارية المحلية سيدي إيفني- أيت باعمران، فقد تراوح عدد المشاركين في احتجاجات 22 ماي 2005 ما بين 900 إلى 1500 شخص، من بينهم نساء وأطفال وشباب ورجال المقاومة.

²⁴⁷ جاءت شرارة احتجاجات سيدي إيفني، على خلفية إجراء قرعة لتوظيف 8 مناصب شغل من أصل 1000 متباري، حيث قرر مجموعة من الشباب التوجه إلى ميناء المدينة والاعتصام به، استمر ذلك لأكثر من أسبوع، وحاصر الشباب من خلاله ما يقارب 90 شاحنة من أسماك السردين الموجه إلى السوق الأوربية، وقدرت خسارتها المالية 7 ملايين درهم، الشيء الذي كثف من حضور السلطة لإيجاد حل للأزمة.

صورة رقم 9 : احتجاجات سكان مدينة سيدي إفني في يونيو 2008



Source : BENNAFLA K., 2012 : « Pour une géographie des bordures à l'heure globale : frontières et espaces des activités informelles », (Volume 1), Mémoire pour l'obtention de l'Habilitation à diriger des recherches, Université Paris Ouest-Nanterre la Défense, p 77

لقد اعتبر دائما أن الموقع الجغرافي لسيدي إفني "غير مريح أبدا ويخلق ضغطا ترابيا Stress territorial"²⁴⁸ للدولة الوطنية نظرا لوضعيته الجيوسياسية مع الصحراء، وحمولته التاريخية فيما يخص النخبة العسكرية في جيش التحرير، والحمولة السياسية لدى معظم أبناء المنطقة. وما زاد من حدة الضغط الترابي بهذا المجال هو نسبية تدخل الدولة لتنميتها، إذ لم تقم منذ استقلال المنطقة سنة 1969 بأي سياسة لتفعيل الأمن الاجتماعي .

وبالتالي فهو مجال ترابي له من الحساسية المجالية التي يشترك فيها مع كلميم واد نون. رغم كل هذا، مازالت المدينة تعيش على وقع الاحتجاجات كالتى وقعت يوم 4 يناير 2012، و13 يناير 2013، وهي احتجاجات تذكر المواطنين بأحداث سنة 2008، رغم تحقيق بعض المطالب التي يعتبر فيها خلق العمالة يوم 22 يناير 2009 أهم مكتسبات الحركات الاجتماعية. لكن المقاربة الأمنية في شكلها العام

²⁴⁸ - KADIRI N, 2009, Op., Cit, p 114

ما زالت تحتفظ بالنظام القائم بما فيه المصالح الاقتصادية"، خصوصا أن خلفيات عمق الحركات الاحتجاجية²⁴⁹ يكمن "في إعادة إدماج الشباب في الحياة المهنية، وإلحاق سيدي إفني بالأقاليم الصحراوية"²⁵⁰، سياسة ومجتعا.

4-1-5- احتجاجات أكتوبر 2010، ظاهرها اجتماعي وباطنها سياسي

تعتبر الاحتجاجات التي عرفتها مدينة العيون في أكتوبر 2010، أو ما يُعرف "بمخيم إكديم إزيك" أهم الاحتجاجات والأكثر تأثيرا في المشهد السياسي والتنموي بالصحراء بصفة خاصة، وباقي التراب المغربي بصفة عامة. ذلك، أنها أظهرت الاختلالات الكبرى التي تشوب المسألة التنموية بالصحراء، سواء على مستوى الحكامة أو على مستوى هيكلية المجال الصحراوي.

"تعود أحداث إكديم إزيك²⁵¹ إلى شهر أكتوبر 2010 لما قامت السلطات الأمنية بتفكيك مخيم لمحتجين صحراويين بمنطقة إكديم إزيك الموجودة شرق العيون، حيث تراوح عدد المعتصمين به، بين ما يناهز 8000 إلى 20000 مواطن في حوالي 7000 خيمة، وذلك حسب تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنجز بتاريخ 24 دجنبر 2010. ²⁵² وشهدت المطالب التي تم الإعلان عنها في أوج الاحتجاج، كل ما هو متعلق بسياسات التمييز والإقصاء الاجتماعي والتمييز الذي يطال بعض المدن والقرى، على حساب أخرى، واستفحال البطالة في صفوف الشباب. كانت هذه المطالب في ظاهرها اجتماعية واقتصادية لدى معظم السكان الذين شاركوا في الاعتصام، لكن باطنها كان سياسويا ولم تكن لا السلطات المحلية ولا الساكنة تنتظر الضغط الذي عاشته بعد الأمر بتفكيك الاحتجاجات.

إندلاع الأحداث الدموية، ساهمت في تبيان الخلل الذي شهده تنظيم وتدبير التراب والمجتمع بالمنطقة، وفرضت على أجهزة الدولة التفكير في تبني سياسات جديدة تخدم خططها الإستراتيجية. فغياب مراقبة تامة للاحتجاجات بسبب سوء التقدير ومسألة الحكامة المفقودة بين السلطات المركزية والمحلية، كانت لها نتائج وخيمة مجتمعا ومجاليا، حيث لم تستطع حتى النخبة الأعيانية والمنتخبون الذين اعتمدت عليهم الدولة خلال العقود الأخيرة التنبؤ إلى ما آلت إليه الاحتجاجات.

²⁴⁹ - تطور عدد الحركات الاحتجاجية بالمجال العام بشكل لافت خلال العقد الأخير، وكان أهمها حركة 20 فبراير 2011، أنظر الخريطة رقم 1-2 بالملحق رقم (1).

²⁵⁰ - BEN ATTOU M. 2016: «Sidi Ifni dans la mouvance canarienne: Territoires et mémoires, de l'émigration clandestine à la géostratégie transnationale quelles perspectives?, in Revue AFN Maroc N° : 19-20

²⁵¹ - منطقة توجد على بعد حوالي 12 كلم شرق مدينة العيون، في اتجاه مدينة السمارة.

²⁵² - الزواوي حسن، 2014: «ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقاربة سوسيولوجية»، ضمن الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، <http://www.cerss-ma.org>، 2017-12-09، 34 س

صورة رقم 10 : مخيم إكديم أزيك بالعيون أثناء فضه من قبل السلطات العمومية سنة 2010



المصدر: السلطات العمومية المغربية، 2010

تظهر الصورة المواجهات التي حدثت بين المحتجين والسلطات الأمنية أثناء فض مخيم أكديم فجر يوم 8 نونبر 2010.

إزاء هذا الوضع، كان من المفروض أن تقوم قنوات الوساطة التقليدية (الأعيان)، والجديدة كالأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، "بدور الموجه لتفادي هذه الأحداث، على إعتبار أن الدولة لطالما اعتمدت على نخب الأعيان والوجهاء في تدبير مثل هذه القضايا، إلا أن دورها ظل ضعيفا وأصبحت عاجزة عن القيام بمهامها التأطيرية والتوجيهية، رغم المجهودات التي بذلت في هذا المضمار"²⁵³.

4-2- انتقال الفعل الاحتجاجي من مدن الصحراء المغربية إلى خارجها في الأوساط الجامعية

لم تقتصر الاحتجاجات فقط بمدن الصحراء، بل شهدتها كذلك مدن أخرى خاصة أكاجير ومراكش والرباط، خاصة بالأوساط الجامعية المغربية، وذلك بتعبئة الطلبة حول الإشكالية التي تعاني منها الصحراء، خصوصا في المرحلة ما بين 1998 و2008 جراء الإنفتاح السياسي الذي شهده المغرب

²⁵³ - للتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر إلى:

NAIMI M., 2013 : «L'Ouest saharien. La perception de l'espace dans la pensée politique tribale», Karthala, Paris, 516 p

تفاديا للإضرابات والانفلات الاجتماعي. ويقوم بهذه التعبئة طلبة ينقسمون داخل الوسط الجامعي إلى قسمين، منهم فصيل يسمى "قسم الشهيد" الذي تأسس سنة 1998 وينتمي أغلب طلبته إلى كلميم وآسا وسيدي إفني وطانطان وبويزكارن، ثم فصيل "قسم الجبهة" الذي تأسس سنة 2002 وينتمي طلبته إلى العيون الساقية الحمراء ووادي الذهب. ويعتبر فصيل "قسم الشهيد" الأكثر تأثيرا في الأوساط الجامعية مقارنة مع نظيره فصيل "قسم الجبهة"، من خلال التعبئة التي لا تعكس الحقوق الترابية للمملكة المغربية، بقدر ما تبرز من جهة، خصوصية المجال الصحراوي والحقوق الشرعية لمجال وادنون إزاء هذه الإشكالية، ومن جهة ثانية كتعبير عن وضعية غير سوية من الناحية السيكلولوجية والاجتماعية، وتستمد شرعية هذه الحقوق من الدور الذي قامت به المنطقة لاسترجاع الأراضي المغربية في الصحراء²⁵⁴.

لم تستطع السلطات إحتواء هذه الحركات في الكثير من الأحيان، وفسحت المجال لها في النقاشات السياسية والإيديولوجية داخل الجامعة، وقد تم التعامل مع هذه القضية من منظوريين:

المنظور الأول: بترك الفصائل تتواجه فيما بينهما كالأحداث التي شهدتها مدينة أكادير سنة 2006 بين الفصيل الصحراوي والأمازيغي، والحالة نفسها بمدينة مراكش سنة 2008. إضافة إلى استثمار الصراع المطروح بين الفصيلين الصحراويين حول "أحقية شرعية الدفاع عن القضية الوطنية"، لاسيما أن "قسم الجبهة" يتبنى أن "قسم الشهيد" غير معني بهذه القضية، بالمقابل يرى هذا الأخير أنه معني بالقضية ويقدم نفسه على أنه يشكل المعارضة بالنسبة لما يسمى للبوليساريو.

هذا الصراع اشتد مثلا إلى حد "أن التواصل الاجتماعي بين الطلبة الصحراويين هو الآخر يخضع لمنطق التجاذب والتنافر والتنافس بين فصائل الطلبة الصحراويين المنحدرين من قبائل شمال الطاح²⁵⁵ وجنوبه حول من له حق تمثيلية الفصيل الصحراوي. ومثما يشرح لنا أحد الطلبة والنشطاء السابقين داخل فصيل الطلبة الصحراويين بموقع كلية الحقوق مراكش فقد كانت أحداث أبريل 2008 بالحي الجامعي وكلية الحقوق بمراكش نتيجة الصراع الذي ظل متمحورا حول مطلب حق تمثيلية الطلبة الصحراويين، حيث يتشبث الطلبة المنحدرين من جنوب الطاح بمشروعية تمثيلهم للصحراويين نظرا لتواجدهم التاريخي في منطقة الصراع، في حين يرى الفصيل الطلابي الصحراوي المنحدر من شمال الطاح أن الأمر يتجاوز حدود 1958، أي أن العامل الجغرافي ليس هو ما يحدد من هو صحراوي أم لا"²⁵⁶. لكنه في حقيقة الأمر أن ما يسمى طلبة "بقسم الشهيد" الذين ينتمون إلى منطقة وادنون ومجالها

²⁵⁴ - مقابلة مع أحد مؤسسي الحركة الطلابية الصحراوية بأكادير، بتاريخ 11 دجنبر 2018 بمدينة الرباط.

²⁵⁵ - لنسنا هنا بصدد الحديث عن مدن شمال الطاح وجنوبه، إذ تكرر هذه القضية سوء فهم لدى القارئ، وهذا ما ذهب به المؤلف، غرضنا تبيان المعطى المتحول للظاهرة المدروسة سياسيا أو اجتماعيا.

²⁵⁶ - الزواوي حسن، 2014، نفس المرجع.

الجهوي وقياداتها التي تنتمي خاصة إلى كلميم، هو رد فعل لنتيجة سياسات التمايز التي عانوا منها، وهو سبب أكدته لنا مجموعة من الطلبة الذين ينتمون إلى هذا القسم²⁵⁷.

أما المنظور الثاني: فهو الذي جاء كرد فعل للدولة على هذه الإشكالات، إذ لم يستطع طلبة الأقاليم الجنوبية خاصة المنتمون إلى جهة كلميم وادنون "التسجيل في غير جامعات أكادير خصوصا ذوي الشعب الأدبية أو القانونية أو الاقتصادية، بالرغم أنهم يتمتعون بامتيازات خاصة من قبيل الأولوية في الولوج إلى الأحياء الجامعية وتسهيلات للموظفين لمتابعة دراستهم، والاستفادة من المنح الجامعية وأذونات النقل، وغير ذلك. وقد "غدت هذه السياسة التوجس والحذر بين الدولة والشباب"²⁵⁸.

4-3- الهجرة السرية بواد نون ومجاله الجهوي وجه آخر لنتائج التمييز الترابي

"تتخذ الهجرة السرية بالمغرب عدة أشكال، وتحقق عبر أكثر من تيار وعلى أزيد من متدخل، وهي إعلان مباشر عن فشل مجموعة من السياسات الاقتصادية في أكثر من بلد نامي. لم تعد فقط ظاهرة عابرة وإنما أصبحت هاجسا نفسيا سرعان ما يتحول إلى نموذج عيش لدى فئة مهمة من الشباب بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية. غير أن الهجرة السرية عبر قوارب الموت تظل أخطر هجرة على الإطلاق سواء تعلق الأمر بتجار مضيق جبل طارق أو بتجار طرفاية لانزاروتي"²⁵⁹. فالهجرة السرية رد فعل تلقائي للتمييز وعدم اللامبالاة وهي في الوقت ذاته مؤشر أزمة هوية حادة²⁶⁰.

ارتبطت ظاهرة الهجرة السرية بالجنوب المغربي دائما بمثلث كلميم وسيدي إفني والعيون...، بدأت بانتشارها بشكل واسع في فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث راح ضحيتها العديد من شباب هذه المدن، حتى أنه لا توجد إحصاءات عن عددهم. ترجع هذه الظاهرة في كل حين بثقلها على مجتمع هذه المناطق، وهي نتيجة لأسباب معروفة تاريخيا. لقد عرف معظم شباب مدينة كلميم على سبيل المثال، تمثلات ذهنية نحو الهجرة السرية، وتميزت المدينة ما بين 1995-2004، بدينامية غير مسبقة للهجرة

²⁵⁷ - مقابلة مع أحد منتمي قسم الشهيد، بتاريخ 24 دجنبر 2017 بمدينة كلميم

²⁵⁸ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، ص 114.

²⁵⁹ - نذكر أنه "بعد أن تقوت الحراسة الجوية البحرية المغربية والإسبانية ضد الهجرة السرية عبر مضيق جبل طارق منذ 1999، بدأت تيارات الهجرة المنظمة تنشط تدريجيا عبر الواجهة الأطلنطية بين العرائش والقنيطرة لكن صعوبة الإبحار نحو قادس الإسبانية وكذا نشاط قوات الدرك الملكي ساهمت في إرغام "الحراقة" المنظمين بالتوجه نحو تيار طرفاية-لانزاروتي". مأخوذ عن بنعتو محمد، 2000: «مازق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي إفني مدينة عالققة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة»، ضمن مجال المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد خاص حول التنمية البشرية والحكامة المحلية، ص 46

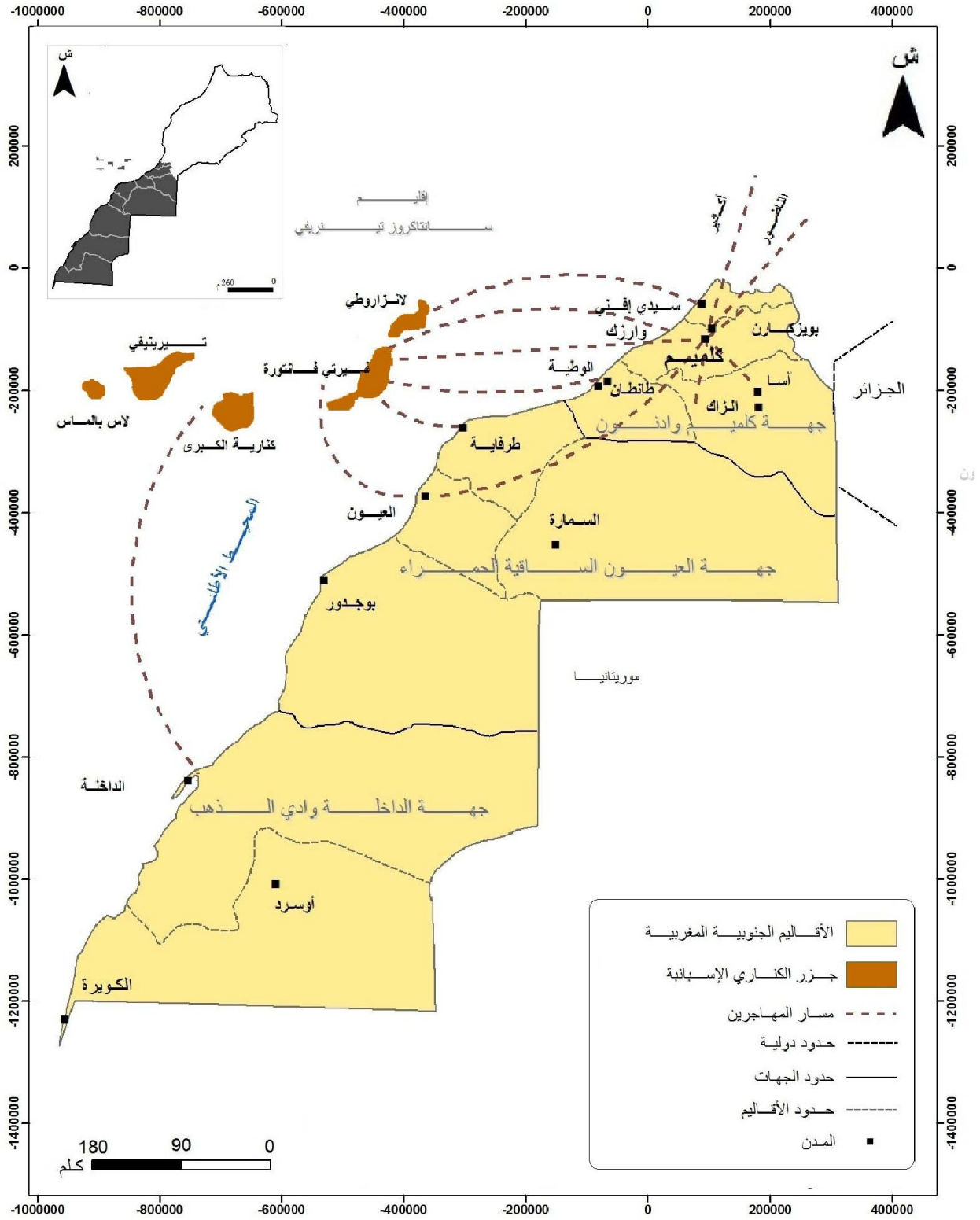
²⁶⁰ - بنعتو محمد، 2000: «مازق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي إفني مدينة عالققة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة»، ضمن مجال المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد خاص حول التنمية البشرية والحكامة المحلية، ص 47

السرية راح ضحيتها أعداد كبيرة من المهاجرين من وادنون بصفة عامة، فقد بلغ "عدد المهاجرين المغاربة بشكل غير شرعي إلى جزر الكناري سنة 2001، حوالي 18517²⁶¹ مهاجر²⁶²".

²⁶¹ - مؤسسة البحر الأبيض المتوسط للاستخبارات الإستراتيجية، 2013. (بنعنتو محمد، 2000)

²⁶² - في سنة 2017 بلغ عدد المهاجرين السريين 8200 مهاجر، وإلى غاية غشت 2018 وصل الرقم إلى 7100 "حراك". أغلب عمليات الهجرة السرية تتم عبر البحر الأبيض المتوسط أو تيار الكناري نحو الجارة إسبانيا. حسب آخر الإحصاءات فإن عدد المهاجرين الذي لقو حذفهم غرقاً سنة 2017، ما يقارب 2925 مهاجر .

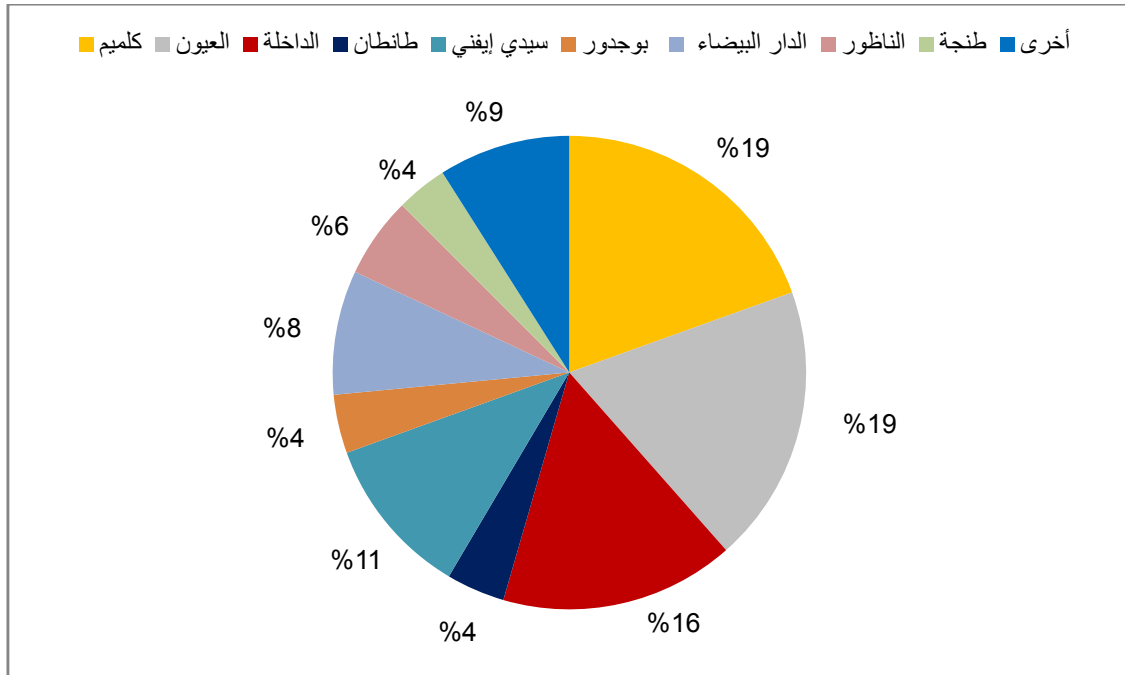
خريطة رقم 12: مسار المهاجرين غير الشرعيين بالصحراء المغربية نحو جزر الكناري الإسبانية ما بين سنتي 1995 و2018



المصدر: إنجاز شخصي، اعتمادا على بحث ميداني، 2018

ومع ذلك، تظل جزر الكناري الوجهة المفضلة للجيل الثالث للمهاجرين بوادنون، فعددهم يقارب 7000 مهاجر²⁶³، وتشكل كلميم النسبة الأعلى من حيث عددهم بجزر الكناري كما يبين الجدول أسفله، من خلال عينة ميدانية شملتها دراسة حول المهاجرون المغاربة بجزر الكناري²⁶⁴:

شكل رقم 5: توزيع الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة بجزر الكناري الإسبانية سنة 2009



Source : CHAREF., M & BEN ATTOU., M., & WAHBI., M., 2015: « Migration marocaines aux canaries », Centre des études saharienne, Rabat, p 168-170

يأتي في مقدمة المهاجرين المغاربة بجزر الكناري المنتمين إلى المجال الترابي لكلميم بنسبة 19,5%، يليها مجال العيون بنسبة 19%، ثم الداخلة وطانطان بنسبة 16% وسيدي إفني بنسبة 11%، إختيار الهجرة "بالنسبة للفرد بهذه المجالات كما بالنسبة للجماعة تمثل إختيارا اجتماعيا للترقي يستجيب للبعد الجماعي القائم أكثر ما يمثل فرصة شخصية كما كان الشأن بالنسبة لقبائل اقبالة بشمال المغرب²⁶⁵، وتخص هذه الهجرة عموما الفئات العمرية أقل من 35 سنة، ويعتبر أغلب هؤلاء المهاجرين سريين قبل تسوية وضعية إقامتهم، يزاولون إما النشاط السياحي أو الفلاحة باعتبارهما الركيزة الأساسية لاقتصاد جزر الكناري.

²⁶³ - تصريح والي جهة كلميم السمارة محمد علي العضي، في اجتماع مشاورات بين المجلس البلدي لكلميم والمصالح الخارجية حول النموذج التنموي بإقليم كلميم سنة 2014،

²⁶⁴ - CHAREF., M & BEN ATTOU., M., & WAHBI., M., 2015: « Migration marocaines aux canaries », Centre des études saharienne, Rabat, p 170

²⁶⁵ - بنعتو محمد، 2007: «سيدي إفني : إشكالية الموارد البشرية والهجرة السرية»، ضمن مجلة فكر للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الرباط العدد 4، ص 27

لقد شكل المهاجرون، مصدرا للضغط على سياسات الدولة المغربية، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة دائما في حلقة تدبير ملف الهجرة وضغوطاتها وعولمتها، بالرغم أنها تتغاضى عن إحتواءها في ظرفيات سياسية معينة²⁶⁶، بالإضافة إلى ضعف قنوات التأطير الاجتماعي والسياسي الذي ميز مجال وادنون ما بين 1975 و2005.

5- حكمة وتدبير الدولة بين البعد الاجتماعي والبعد الجيوسياسي

إن تغير مجال الاحتجاج من حقبة زمنية إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى بالصحراء، هو تغير حال إلى الحركية التي يمتاز بها الاحتجاج بهذه المنطقة، دون أن ننسى العلاقات القبلية والخصوصيات الأنثروبولوجية التي تميز المشهد المجتمعي للمحتجين²⁶⁷. هذا الواقع، فرض على الدولة جراء هذه التحولات تدبير هذا الإشكال، بعدما تنبأت بتجليات ونتائج التمييز الذي لحق فئات عريضة من المجتمع للاستفادة من مجهودات الدولة بالمنطقة.

وبالتالي، اعتمدت الدولة دائما في أغلب حلولها على عمليات التوظيف المباشر، خلال سنوات 1992 و1999 و2005 و2010، وإن كان في حقيقة الأمر أن عمليات التشغيل المباشر هاته، سادتها مرة أخرى إعادة إنتاج التمييز الترابي بين الجهات والأقاليم، ليس كمحدد في عدد العاطلين، بقدر ما تجسد في خلق الفارق الترابي من حيث عدد المناصب بين مدن شمال الصحراء وجنوبها، واستثناء مدينة سيدي إفني من هذه العملية. "فشل تدبير الأزمة الاجتماعية يُبقى الخط مفتوحا على التوتر بين الساكنة والدولة، كمؤشر سلبي على استمرار تعارض مصالح الفاعلين داخل النسق، وفي الوقت نفسه كعلامة ايجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته. وبالتالي، يبقى الاحتجاج بما هو نزاع أو صراع اجتماعي سلوكا ثابتا يسعى من خلاله المحتجون على الدوام إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي أضحى المحرك الأساسي لهذا الصراع"²⁶⁸.

أبعاد ظاهرة التمييز الترابي الذي انطلقنا منه في هذا المحور يدخل في إطار ترابط اجتماعي ومجالي، ليس لدلالات وأبعاد يقصد منها خلق التفرقة المجتمعية والمجالية حسب الجهات أو إصدار أحكام مسبقة أو إيديولوجية، وإنما كونه نتاجا للاختيارات التنموية العمومية التي تميزت سياساتها بالاستعجال، وتناست البعد الاجتماعي الأنثروبولوجي لهذه المنطقة، في حين تعاملها مع البعد السياسي جاء في إطار

²⁶⁶ - نسجل من خلال أحداث سيدي إفني سنة 2008، تزايد الهجرة السرية بشكل لافت نحو الجزر الإسبانية.
²⁶⁷ - الاحتجاجات التي عرفتها مدن الصحراء ما بين 1992 و2010، وما بعدها سنة 2013 بكل من آسا وكلميم، يشارك فيها بصفة خاصة أبناء المجال الجهوي لكلميم وادنون إن على مستوى مدنه، أو على مستوى مجال جهة العيون الساقية الحمراء.
²⁶⁸ - استاتي الحبيب زين الدين، 2017: «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول»، ضمن مجلة عمران، العدد 19، الدوحة، قطر، ص 157-158.

ظرفي لحل الأزمات الاجتماعية. هي إذن مقاربة غير متجانسة، مردها الضغوط الخارجية حول قضية الصحراء من جهة، وغياب إرادة واضحة لإثبات مشروعية المجال الصحراوي كمكون قبلي واحد من جهة ثانية. بالإضافة إلى الضغوط التي شكلتها أجيال النخب بمنطقة وادنون ابتداء من سنة 1970 إلى 2005، ومساهماتها في العديد من الأحداث التي أثرت على مسار قضية الصحراء وساهمت في القطيعة السياسية بين الدولة ومجالها بالصحراء.

IV - إكراهات البعد الجيوسياسي الجهوياتي وتأثيره على كلميم وادنون ترابا ومجتمعها

بناء على ما سبق، فقد ساهمت الإكراهات الجيوسياسية على مجتمع الدراسة خاصة خلال مرحلة ما بين 1975-2005، في التأثير على المسألة التنموية بكلميم، والتي تدخل في إطار " نوعية العلاقة ما بين الصحراء والمخزن وما تعرفه هذه العلاقة من أخذ ورد في أفق تحديد طبيعتها"²⁶⁹.

1- المحدد الجغرافي ومسألة خصوصية الموقع المجالي الجهوياتي لكلميم

قبل عرض النتائج المستخلصة من الإكراهات الجيوسياسية على مجال الدراسة، لابد قبل كل شيء فهم الإطار العام للمجال في بعده الشمولي، ويتعلق الأمر بتموضعه مع الوضع الجيوسياسي للصحراء. فقد تبوأ في بداية الأمر نقطة اتصال التجارة الصحراوية، وفيما بعد كمركز لقيادة جيش التحرير بالجنوب المغربي سنتي 1957 و1958، وكنقطة وصل إستراتيجية لحدث المسيرة الخضراء سنة 1975، الذي استقبل ما يقارب 350 000 نسمة²⁷⁰.

وفي سنة 1980، عرفت المنطقة منعطفا آخر، ساهمت جغرافيته في التفكير في أحد أهم القرارات الإستراتيجية التي قام بها المغرب، نتيجة " انطلاق شرارة حرب العصابات طيلة عدة سنوات إلى حدود سنة 1979، التي استعملت فيها معدات عسكرية نظامية، أهمها الصواريخ المضادة للطائرات والمدفعية الثقيلة والمدركات. والهجوم الذي تعرضت له مناطق صحراوية خارج النطاق المتنازع عليه عبر حمادة تندوف وانطلاقا من جبال واركيز المغربية، كما هوجمت طانطان وغير من المدن والقرى بشمال الصحراء، مما فرض على المغرب تغيير إستراتيجيته والتفكير في بناء الجدار الأمني"²⁷¹ ليحفظ من جهة المناطق الحدودية لمدن شمال الصحراء، خاصة أنها كانت تأوي عدد مهم من السكان أغلبهم بالمناطق القروية، ومن جهة ثانية لتأمين القاعدة الخلفية للساقية الحمراء ووادي الذهب. هذا الجدار الذي سيوقف هجومات البوليساريو أو على الأقل عرقل تنظيمها.

²⁶⁹ - ناعيمي مصطفى، 1998: « في مفهوم التحديد الذاتي »، ضمن الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، العيون، منشورات شركة أوداد للإتصال، العيون، ص 63

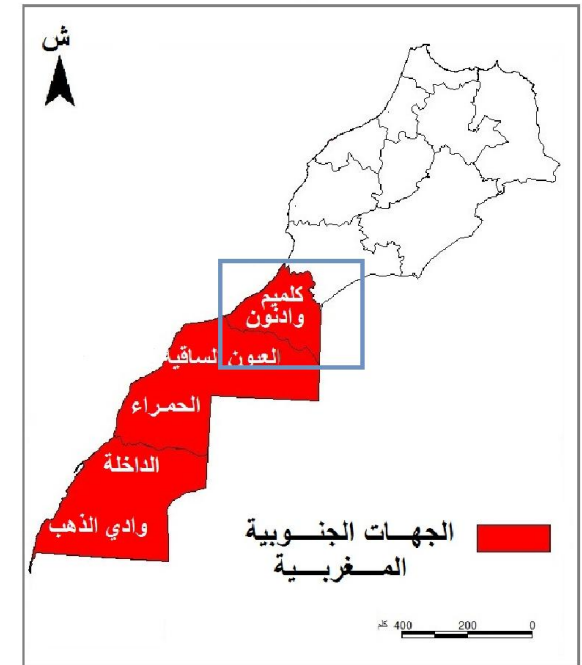
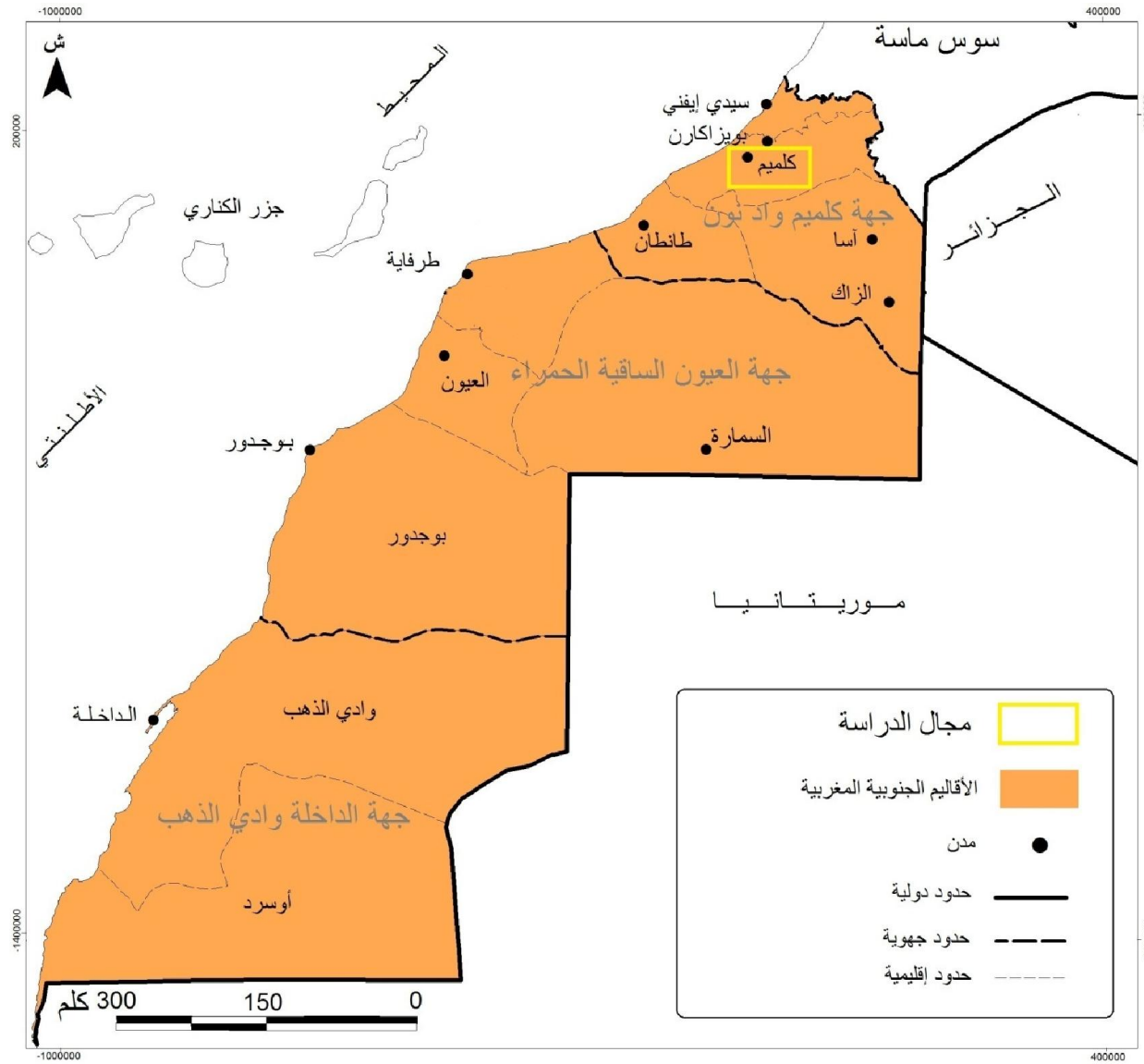
²⁷⁰ - مع العلم أن أن مدينة كلميم لم يكن يتجاوز عدد سكانها 15758 نسمة حسب إحصاء 1972.

²⁷¹ - شكاوي خالد، 2007، مرجع سابق، ص 172-173

على إثر هذا التدخل الجيوسياسي، ومع وقف إطلاق النار في 6 شتنبر 1991، ساهم في اطمئنان جل سكان الصحراء. ونتج عنه توزيع فرق المينورسو، وتمركزها على شريط الجدار الأمني التي يبلغ عددها 7 من أصل 9 فرق بالصحراء، بالإضافة إلى خلق ثكنات عسكرية جيواستراتيجية، وأهمها ثكنة المحبس على الحدود المغربية الجزائرية وعلى بعد 25 كلم من منطقة تندوف بالتراب الجزائري.

خصوصية الجيوسياسة لتراب وادنون جهوياتيا، تكمن في موقعه من جهة، بين مجالين أحدهما سياسي من خلال منطقة تندوف، التي تتواجد على الجنوب الغربي للتراب الجزائري، كانت هذه المنطقة مستعمرة من قبل القوات الفرنسية، بعد أن تم دمجها مع إقليم أكادير كشريط أساسي لمصالحها السياسية والاقتصادية، كما كانت تيندوف في نهاية ستينيات القرن الماضي أحد أهم المناطق التي تعرف نشاطا تجاريا أو ما كان يسمى لدى سكان المنطقة "الموكر". كما أن موقع مجال الدراسة في اتجاه جزر الكناري الإسبانية يجعله مجال إستراتيجيا للبناء الترابي والمداخل التنموية.

خريطة رقم 13 : مدينة كلميم في محيطها الجهوي سنة 2018



المصدر: إنجاز شخصي، 2018،

2 - النخبة والشباب والتراب كحقل للصراع السياسي الخفي

إذا اعتبرنا أن من بين الأسباب الأساسية التي أدت بكلميم إلى وضع ذا بعد جيوسياسي في علاقتها مع القضية الوطنية المغربية والدولة في حد ذاتها، خلل في فهم معطيات المجال والقبيلة كما يجب، وإلى السقوط في فخ العيش على نتائج الرهانات الخفية للمستعمر الإسباني والفرنسي في تقسيم الصحراء، فإن هناك محددًا أساسيًا يضاف إلى هذه الأسباب، وهو تجاهل الدولة لنخب مجال وادنون وفعلها السياسي لأجيال عديدة (نخبة التجار، الجيل السياسي، وجيل الحركة الطلابية)، "الذين يعتبرون أنفسهم بصفاتهم "صحراويين"²⁷²، مع العلم أن استعمال هذه التسمية "ذات الدلالة العرقية، لا يمكن اختصارها بتساؤلات ذات طابع سياسي فقط، بل بشكل أكبر بالطريقة التي يتموضع فيها هذا المجتمع على الحدود الجيوسياسية للمجال المفتعل نزاعه، وعلى أساسها نستطيع فهم المنطق الخفي الذي دفع إلى اعتماد هذه التسمية العرقية" وأبعادها على هذا المجتمع بما فيه الشباب الذين يتأثرون سيكولوجيا بهذه التسمية في فعلهم السياسي التي أفرزت العديد من الاحتجاجات فإذا عدنا إلى الحركات الاحتجاجية التي تمت ما بين 1992 و2010، نجد أن معظم المشاركين في هذه الحركات، في الحقيقة هم من ذوي الأصول الجغرافية لوادنون.

جدول رقم 13 : أهم الحركات الاحتجاجية بالصحراء المغربية ما بين 1992 و2010

سنة الحركات الاجتماعية	1992	1999	2005	2008	2010
المدينة	آسا	العيون	السمارة	سيدي إيفني	العيون

المصدر: بحث ميداني، 2016

لقد كان للتمييز الترابي، كممارسة سياسية، أثره النفسي والاجتماعي على مجموع سكان مجال وادنون، الشيء الذي أفرز ترابية سلبية لهذه الساكنة وخاصة منها فئة الشباب، التي كيفما كان الحال، استفادت من تأثير سياسات الاندماج على مستوى التمدرس والديناميات التي طرأت على المحيط الاجتماعي والجهوي، لكنها تأثرت في نفس الوقت إيديولوجيا من "الرموز النضالية" التي يتميز بها المجال، وهو ما عكس اندفاعها وحضورها الفعلي في جميع الاحتجاجات والقضايا الحقوقية بالمنطقة.

²⁷² هذا المصطلح صيغ من قبل المناضلين أثناء صناعتهم لنموذج المقاومة ضد الاستعمار الإسباني، وتم اعتماده كذلك في النضال ضد السلطات المركزية في جميع الاحتجاجات التي عرفتتها الصحراء والمواقع الجامعية كذلك، كأكادير ومراكش والرباط والدار البيضاء.

هذا الواقع لم يكن مفاجئاً خاصة وأن " الممارسات السياسية التي كانت سائدة في العلاقة بين أجهزة الدولة والمجتمع الصحراوي، كانت تتحكم في أولوية الحفاظ على الوحدة بكل الوسائل، بما فيها استعمال العنف، وإن كانت بقية المناطق المغربية التي تعرضت هي الأخرى لعنف الدولة والتي تعرف التحول الديمقراطي التدريجي لا تطرح الإختيار الانفصالي، فإن هذا الإختيار مطروح في صفوف شرائح متعددة ضمن هذا المجتمع"²⁷³. والنتيجة صراع خفي ظاهره وطني وباطنه إحساس بالإقصاء يميل إلى الانفصال، مما أدخل المجال في جمود وتناقضات مجالية تدخل في إطار حسابات ضيقة أفضت إلى التحكم في المنطقة من موقع عمودي تفادياً لأي تأثيرات سياسية تلحق بالمنطقة، باعتبارها بوابة أمنية اتجه باقي الأقاليم الصحراوية المفتعل نزاعها.

3- رهان تهجين وتجميد التراب بوادنون كمجال ضاغط

أفرزت سياسة تعامل الدولة مع المجال الترابي كلميم ما بين 1975 و2005 نتائج سلبية:

تمثلت هذه السياسة أولاً في المجتمع، بحيث تم تشجيع الهجرة القروية إلى المدينة، بفعل الظروف الطبيعية الصعبة التي عاشتها المجالات القروية، فضلاً عن غياب أي سياسات لتثبيت الساكنة القروية. لذلك فإن إفراغ البوادي وتطعيمها بتوافد عدد كبير من المهاجرين القادمين من الصويرة وحاحا وبني ملال وقلعة السراغنة وتارودانت وأزميز والجديدة، وأسفي، مكن من تهجين المجتمع المحلي، بغية ضبط المجال ومراقبته من جهة، وإحتواء الصراع السياسي الخفي بين المجتمع والسلطة من جهة ثانية، حفاظاً على البيئة الأمنية ولمركزية الدولة وضبط تداعيات البعد الجيوسياسي.

وثانياً على مستوى المدينة، ففي الوقت الذي كان ممكناً التحكم في مرفوجيتها الحضرية وحمايتها من اختلالات التوسع العمراني، تم فسح المجال للبناء العشوائي وفتح مناطق غير مسموحة للبناء (نموذج تيرت)، في ظل الطلب المتزايد على العقار والسكن، نظراً لتوافد أعداد كبيرة من المهاجرين المحليين والخارجيين، ما بين 1994-2005، وكذا خلال سنتي 2009 و2010، دون أن تكون هناك مقاربة لمراقبة البناء، أو التحكم في الوحدات المجالية الجديدة التي بدأت تشهدها المدينة، بعد أقحمت الدولة رجال السلطة والمنتخبين والأعيان لتدبير الإشكالات الحضرية.

في ظل هذه الإكراهات وغيرها، عاشت المدينة على نموذج هجين بين نتائج سياسة تنمية الأقاليم الجنوبية لإنتاج المدن منذ 1975، وبين الفاعلين الجدد لإنتاج المجال الحضري، فضلاً عن انصهار مجتمعها مع الوافدين الذين توافدوا على المدينة بدأ من 1993 إلى 2005. وبالتالي، فهذه السياسة أظهرت

²⁷³ المودن عبد الحي، 1998: « الدولة القومية والعولمة »، ضمن الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية العيون، منشورات شركة أوداد للاتصال، العيون، ص 47

معرفة الدولة للمجال والمجتمع بالتأثير على هياكلها بإنتاج مجال غير متجانس، يهدف لمصلحة الدولة قبل كل شيء، مصلحة تجد الدولة مشروعاتها في وجود روابط تشدها إلى الماضي بأن هذا المجال شكل حقلًا للإنتاج الإيديولوجي، كما هو الشأن ببعض المجالات بشمال المملكة.

4- العقار كآلية للضبط الاجتماعي والتشرد المجالي

من الوسائل الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة كذلك في تهميش المجال، توظيف العقار والقبيلة لضبط المجتمع وتشرد المجال. صحيح أن العقار بمدينة كلميم يتميز بخصوصياته القبلية كون أغلب الأراضي المتواجدة لا تعود ملكيتها للدولة، بقدر ما هي في يد فئة من القبائل المحلية، خاصة قبيلة آيت موسى أو علي ومن بعدها مجموعة من القبائل المحلية، هذا الواقع أفرز عدة اختلالات عقارية، إلا أنه لا يمكن أن نعتبره في نظرنا الشخصي أن العقار القبلي كان سببا رئيسيا في تعطيل التنمية بالمدينة لعقود عديدة، وإنما كان سببا وجيها ليوضع في خانة الأسباب الظاهرية لعرقلة البناء التنموي.

ففي إطار التوازنات السياسية التي تعاملت بها الدولة مع المنطقة، ومن بين أهمها ترقية مدينة كلميم إلى عاصمة جهوية في التقطيع الجهوي لسنة 1997، برزت عدة إشكالات أهمها افتقار المدينة إلى مقومات العاصمة الجهوية، واقتصارها فقط على لعب دور القطب الديمغرافي المستقطب بالجهة. ففي ظل التحديات التي طرحها استمرار توافد السكان عليها من الوسط القروي ومن خارج الجهة، لم تسطع المدينة بمواردها المحدودة توفير بنية تجهيزية جيدة، والعمل على جلب الإستثمارات. "ورغم الرغبة المعلن عنها في السعي إلى تخصيص مساهمة المجالس لمشاريع ذات صبغة جهوية، فإن بداية تجربة المنتخبين، مع المخططات الجهوية، قنن جل إختياراتهم في مجالات جماعية أو إقليمية ونذر أن حصل إجماع على مشاريع ذات بعد أوسع"²⁷⁴. إضافة إلى ذلك احتدت المشاكل المتعلقة بالتحكم في السوق العقارية محليا وجهويا. كما أن الدولة لم تقم بأية استراتيجية لتدبير هذه المسألة قبل سنة 2005 باستثناء خلق المحافظة العقارية نتيجة مجموعة من الاحتجاجات التي عرفتها المدينة من قبل المجتمع المدني سنة 1998.

غياب إستراتيجية عقارية من قبل الدولة بالمدينة، وعدم اتخاذ أي قرار لحل الإشكالية العقارية محليا، زاد من تعميق الهوة بين المدينة ومحيطها الجهوي، وأقحم مجموعة من القبائل في صراعات حول حق الملكية العقارية داخل المحاكم لعقود عديدة، وهذا ما انعكس سلبا على تسويق صورة المدينة لدى المستثمرين بشكل سلبي، وجعل الاقلاع التنموي رهين بحل الإشكالية العقارية.

²⁷⁴ - وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، 2002: «برامج مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 حسب الجهات: نموذج جهة كلميم السمارة»، منشورات عكاظ، الرباط، ص 30

5- وضعية ترابية مرهونة بين تكيف المجتمع والتموقع إزاء القضية الوطنية

في ظل هذا الواقع والظرفية الجيوسياسية المعقدة التي عاشتها المدينة، لم تكن تسعى الدولة إلى خلق ظروف ملائمة للتنمية ومحاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي، وتجهيز المدينة ببنيات تحتية قابلة لجلب الإستثمارات وإنعاش التشغيل، ومشاركة كل أفراد المجتمع في حياة التدبير العمومي، ولم تتعامل مع مدينة كلميم ومحيطها الجهوي كامتداد لباقي المجال الصحراوي الساقية الحمراء ووادي الذهب، سواء على مستوى الهوية والامتداد القبلي، أو على المستوى السياسي والاجتماعي. وإنما عملت على تكريس ازدواجية الخطاب التنموي، بين توهيم المدينة اندماجها في مسلسل التنمية بالأقاليم الجنوبية، ومن مسألة البعد الأمني كمجال عبور نحو الجهتين الساقية الحمراء ووادي الذهب الكويرة، نظرا لعوامل تاريخية متأصلة على البعد السياسي.

على أنه، لا يمكن أن ننسى أن الدولة راهنت على مجال كلميم وادنون، من خلال الرهان خلال قضية الإستفتاء حول تقرير مصير الصحراء سنة 1998. حيث اضطرت السلطات المركزية إلى إدماج كلميم وادنون وقبائله في هذه المسألة، يتعلق الأمر بقبائل آيت أوسى وأزوافيط وآيت لحسن وآيت باعمران، وهو ما رفضه الطرف الآخر من النزاع. غير أن تشبث الدولة بهذا القرار، أعاد ورقة وادنون وأهميتها الجيوسياسية في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تم دمج المجال الجهوي لكلميم إداريا في الأقاليم الجنوبية سنة 1997، واتخاذ كلميم عاصمة جهوية لرهانات وأرضية أخرى كانت الدولة تؤسسها للمجال بعد سنة 2005، مما أشر على أن "الوضع السياسي والاجتماعي للغرب الصحراوي لجهة كلميم وادنون، يشكل لعنة وفي نفس الوقت مصدر قوة، وهما توجهين لا مفر منهما"²⁷⁵.

إن صعوبة الاندماج الحضري التي عرفتھا المنطقة وماعانتھ "من إكراهات على عدة مستويات تنموية، جعلت إنتاج المجال الحضري شديد التعقيد وصعب الضبط، وتعزز هذا الوضع مع الفتور الاقتصادي الذي عرفتھ المدينة، والوظيفة الإدارية التي وظفت من أجل المراقبة، وليس من أجل الحث على التنمية"²⁷⁶. مما جعل المجتمع شبه الصحراوي يحاول أن يتأقلم مع أبعاد هذه الهامشية من منظور الهجرة والبحث عن شروط عيش كريمة وتحسين المستوى الاجتماعي له. خيار الهجرة الداخلية كان بمثابة أحد الحلول الأساسية التي عمل عليها مجتمع وادنون، وقد اعتبرت منطقتي الساقية الحمراء وسوس أهم الأحواض الهجرية التي اتجه إليها. فإذا كانت الهجرة نحو الساقية الحمراء بإرادة سياسة من قبل الدولة والامتيازات التي أحاطت بها، فإن الهجرة إلى سوس كان لدوافع مادية تبتعد كليا عن البعد السياسي الذي يكتنف هذه المجالات، ويبين الجدول أسفله توافد السكان الصحراويين على مدن سوس:

²⁷⁵ - NAIMI M., 2016: « L'eau, le feu et le Makhzen : la rive nord-ouest saharienne », Ed Karthala, p 318

²⁷⁶ - بنعتو محمد، 2003: « المجالات الهامشية شبه الصحراوية، حالة مدينة كلميم»، ضمن مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4، خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 149

جدول رقم 14: توزيع السكان الصحراويين الوافدين على مدن سوس ما بين سنتي 1989 و1994

المراكز	الأعداد	النسبة المئوية
كلميم	3615	42.3
بويزكارن	1053	12.3
العيون	915	10.7
طاطا	778	9.1
أسا	549	6.4
فم الحصن	458	5.3
طانطان	458	5.3
أقا	366	4.3
الزاك	229	2.7
السمارة	92	1.1
الداخلية	46	0.5
المجموع	8559	100

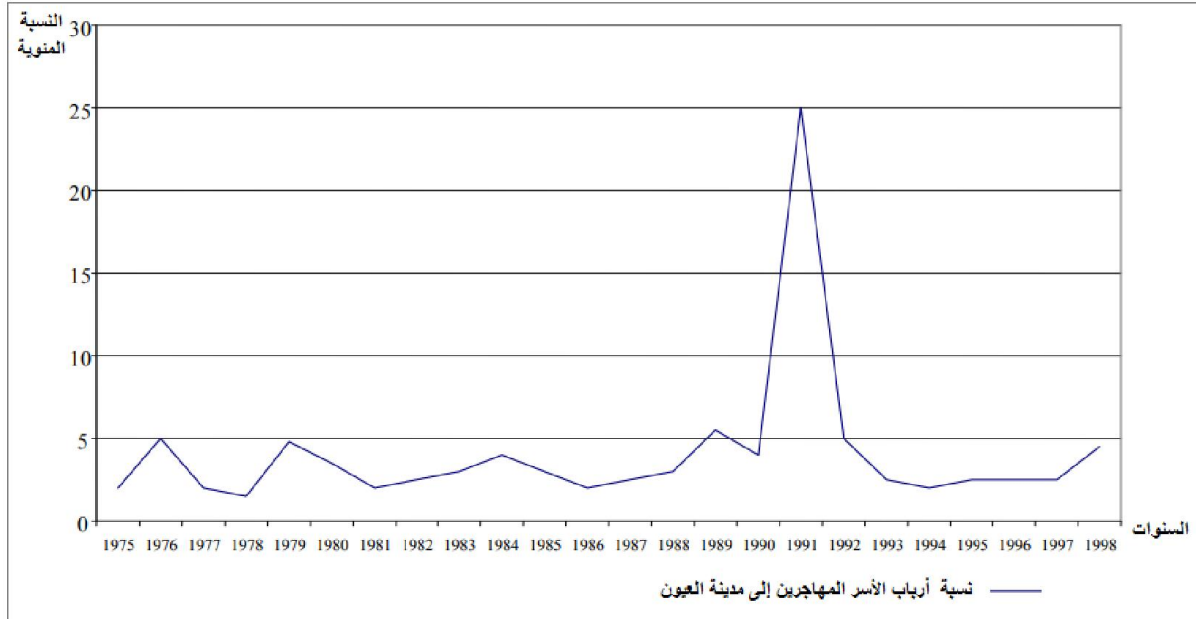
Source: CERED, 2000: Dynamique urbaine et développement rural au Maroc,

كما هو موضح في الجدول أعلاه، "تعتبر كلميم أول مزود لحركة المغادرة بنسبة 42.3 %، متبوعة ببويزكارن بنسبة 12.3 %، فطاطا بنسبة 9.1 %، ثم أسا بـ 6.4 %. ويسجل في المقابل، المشاركة المتواضعة لمدن الساقية الحمراء ووادي الذهب في هذه التيارات، حيث لم تساهم سوى 12.3 %، وتأتي مدينة العيون في المقدمة بنسبة 10.7 % من مجموع الصحراويين الوافدين، وتبقى حصة مساهمة باقي المراكز في هذه الأقاليم جد محدودة، إذ لا تتعدى في مجموعها 1.6 %²⁷⁷. هكذا يتبين أن الحضور القوي لهجرة مجتمع كلميم بصفة خاصة والمجال شبه الصحراوي بصفة عامة، لم يكن بمحض الصدفة، إذا ما قارناه بضعف التوافد الهجروي الضعيف من الساقية الحمراء ووادي الذهب، والمسألة هنا لا تقتصر فقط على القرب الجغرافي بقدر ما لعبت فيها خصوصيات الهامشية السياسية والوضعية الاقتصادية المتدهورة، عاملا أساسيا في اتخاذ قرار الهجرة من مجتمع الدراسة.

كما عملت الدولة على تشجيع الهجرة نحو مدينة العيون في إطار ما يسمى بمخيمات الوحدة، خاصة من مدينة كلميم ما بين 1991 و1993. إن تشجيع الهجرة²⁷⁸ نحو كبرى حواضر الصحراء وفي ظرفية حساسة وطنية ودولية، جاء في سياق إعمار مدينة العيون بشكل استعجالي لكسب مجموعة من الرهانات التي كان يحضرها المغرب، الشيء الذي جعل ساكنة مدينة العيون ترتفع في فترة ما بين 1991 و1993، بشكل لافت مقارنة مع السنوات التي قبلها كما يبينه الشكل الآتي:

²⁷⁷ - هناك عثمان، 2003: « جوانب من العلاقات البيحضرية بالجنوب المغربي: الأقاليم الصحراوية وسوس نموذجاً»، ضمن مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4، خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 109
²⁷⁸ - نذكر هنا على سبيل المثال قبيلة يكويت المنتمة لجهة كلميم وادنون غادرها ما يقارب 12000 فرد صوب مدينة العيون.

شكل رقم 6: تطور توافد أرباب الأسر على مدينة العيون ما بين سنتي 1975 و1998



Source : Enquête ménage 1999 du Ministère de l'Aménagement du Territoire et du Ministère de l'Intérieur,²⁷⁹

كما يبين الشكل أعلاه، فقد توافد على مدينة العيون عدد مهم من أرباب الأسر في إطار تشجيع الدولة للهجرة نحو المدن الصحراوية، وقد بلغت سنة 1991 أوجها بـ 25 % ، مقارنة الفترة ما بين 1975-1990، وما بعد سنة 1991. وتختلف انتماءات أرباب الأسر حسب كل مجال، وتعتبر فيها مدينة كلميم أهم نسبة من مجموع المهاجرين. وترتبط أسباب الهجرة من مجال وادنون إلى العيون أساسا إلى محدودية استثمار الموارد المحلية وصعوبة الاندماج، يضاف إليها تشجيع الدولة الاستقرار بمخيمات الوحدة بالعيون، الذي لم يكن حدثا غير مؤثر على المجال الصحراوي وشبه الصحراوي عموما، بل ساهم في جلب العديد من الساكنة التي توجهت صوب العيون لتستفيد من البرامج السكنية والامتيازات المرتبطة بالسياسة العمومية بالصحراء المغربية.

من جهة أخرى، ظل المجتمع الذي بقي مستقرا بالمدينة، يتكيف مع صعوبات التنمية المطروحة، إن على المستوى الصحي أو التعليمي أو الترفيهي أو الاقتصادي أو السكني، أو السياسي. وظل جزء هام من المجتمع بكلميم مرتبطا بالتراب الذي يستمد جذوره من القبيلة للتأقلم مع الحياة اليومية الاجتماعية منها والسياسية.

²⁷⁹ - LACROIX T., 2005 « Laâyoune, une ville interface saharienne », In international conference « les villes sahariennes », IREMAM, MMSH, Aix-en-Provence, p 6

إن تموقع مجتمع وادنون بين هذه الثوابت والمتغيرات في تعامل الدولة مع المنطقة، يفسر وضعيته السابقة والعلاقات السائدة نظريا بين الدولة والمجتمع والتراب، وميدانيا مع مسألة السيطرة والتحكم في المجال وفق التحولات السابقة التي حاولنا التطرق إليها بتفصيل. وهي وسيلة من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة، تجسيدا لشرعيتها وهيمنتها السياسية في مجتمع و تراب يرتبط ارتباطا وثيقا مع القضية الوطنية المغربية آنيا ومستقبلا، ولذلك، فإن تموقع مدينة كلميم في هذا الوضع، جعلها تتأثر بمجموعة من الإكراهات الجيوسياسية الجهوياتي التي أحاطت بالمنطقة ككل، على اعتبار أنه من الجانب المؤسساتي والأمني، ظلت فرضية "مصالح الدولة قبل كل شيء"، مطروحة على حساب تنمية التراب والمجتمع.

هكذا فإن، استعراض بعض الخلفيات التاريخية القديمة منها والحديثة، وإبراز بعض الجوانب السياسية التي تحيط بجيوستراتيجية كلميم، تبرز العلاقة الجوهرية بين الدولة والمجتمع إما تحالفا أو صراعا، دائمة أو مؤقتة، أو ذات محدودية أو في موقع هامشي. وبذلك، يصبح المجال وساكنته في نهاية المطاف المتضرر الأكثر، سواء من حيث الجوانب التنموية، أو التجربة الذاتية لحضور سلطة الدولة في تصور الأفراد. ذلك أن التجربة التاريخية لمنطقة وادنون مع "المخزن"، منذ القرن 18 إلى نهاية القرن 20، كانت تتأرجع بين التحالف والصراع، غير أنه منذ مشكل الصحراء وسياسات اللاتركيز جعلت من الدولة الحديثة ومقوماتها التقليدية "المخزن الجديد" أداة لاحتواء الإكراهات السوسيوسياسية رغم أنها خلقت لها اختلالات كبيرة على مستوى التسيير المباشر وغير المباشر لتدبير ملف الصحراء.

إذا كانت مدينة كلميم قد عاشت خلال المرحلة ما بين 1975-2005، إكراهات جيوسياسية، أثرت على عملية البناء الترابي في ظل سياقات متعددة، اعتبر فيها المحدد الأمني وسياسة المركزية أهم عامل في السياسات العمومية بالمغرب ككل، فإن تبني الدولة نهجا جديدا بعد سنة 1999 في التعامل مع تنمية التراب المغربي يعد " تعبيراً مادياً على استمرار ميثاق الإستمرار السياسي بين الملكية والنخبة السياسية الوطنية ما دام الإجماع على وحدة التراب الوطني ضروريا لاندماج مختلف الفاعلين السياسيين بمختلف إيديولوجيتهم"²⁸⁰ وكسب التحديث الاقتصادي والاجتماعي، وأن بداية التعامل مع الأقاليم الجنوبية بنهج جيواستراتيجي مأمول فيه. " تقويم المجال شبه الصحراوي الوادوني كحمة تنموية في اتجاه الربط بين

²⁸⁰ - بن خطاب عبد الحميد، 2012: « التمثلات السياسية والسياسة الحدودية بالمغرب»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية، منشورات لارماتان، ص 249

الأقاليم الصحراوية في أفق نظام الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية²⁸¹، عبر "ضمان إمكان تطبيق الحلول التي يمكن صياغتها، لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم التماسك الاجتماعي في الجهات الجنوبية، من أجل أن تأخذ في الاعتبار حالة الانحسار الجيوسياسي الذي يعوق الإدماج الجهوي منذ أواسط سبعينات القرن الماضي"²⁸².

فمنذ سنة 2004 دعا مجلس الأمن، الأطراف المعنية بقضية الصحراء إلى التفكير في حل جذري لوضع حد لإشكالية الصحراء المفتعلة وإيجاد حل سياسي. وهو ما عمل عليه المغرب بتبني الحكم الذاتي كضامن للوحدة الترابية من جهة، وحل الإشكال السياسي، بدمج كل الصحراويين في رقعة جغرافية ترتبط مع باقي تراب المغرب كما كان في عقود تاريخية مضت. وتسيير شؤونهم الجماعية عبر برلمان منتخب، وأحكام دستورية متعارف عليها في الأنظمة التي نجحت في تفعيله من جهة أخرى. هذه الفرصة التي اعتبرت منعطفًا جديدًا في قضية الصحراء، أبانت عن الإرادة السياسية للدولة لطي هذا الملف. ولا أدل على ذلك تبني الجهورية المتقدمة التي تم تنزيلها سنة 2015، كخارطة طريق وفق دستور 2011 والتقطيع الترابي الجديد الذي أفرزته والمتكون من 12 جهة، جعل من كل المجالات تسعى جادة إلى تجميع مواردها الترابية ومؤهلاتها الاقتصادية للرفع من مؤشرات التنمية، وجلب الاستثمارات وخلق فرص الشغل لمواجهة التحديات المحلية بكل فعالية ونجاعة.

وهذا ما يبين أن الجهورية المتقدمة السائر العمل بها الآن هي في عمقها "مشروع التنمية الترابية المزمع تطبيقه على صعيد التراب المغربي ما عدا الأقاليم الجنوبية التي سيطبق فيها مشروع الجهورية الموسعة"²⁸³ في الأمد القريب أو المتوسط أو البعيد، كأرضية تمكن الأقاليم الصحراوية المغربية من حكم ذاتي يضمن لسكانها تدبيرًا ترابيًا أنجع تحت السيادة المغربية له أبعاده الاقتصادية والتنمية والاستراتيجية والدبلوماسية.

لقد تغيرت إستراتيجية الدولة بالصحراء بعد سنة 2005، إداريًا وإثنيًا وجغرافيًا وسياسيًا، وإقتصاديًا، وبدأ التعامل مع هذه المجال وفق رؤية موحدة لحلحلة الإشكالية الصحراوية، وأن تكون مؤهلة للأدوار التنموية الجديدة التي يمكن أن تتبوأها، بغية تصحيح خطأ العمل على نتائج السياسة الاستعمارية التي بنيت على أساس تمييز أو تفرقة في مجالات عدة، سيما أن هذا المجال الشاسع

²⁸¹ - BEN ATOU M. 2014 : « La nouvelle stratégie de l'état dans l'espace présaharien, Guelmim à l'heure de la régionalisation élargie », Revue Association Forum du Nord Maroc, n° 15- 16, pp 38-69

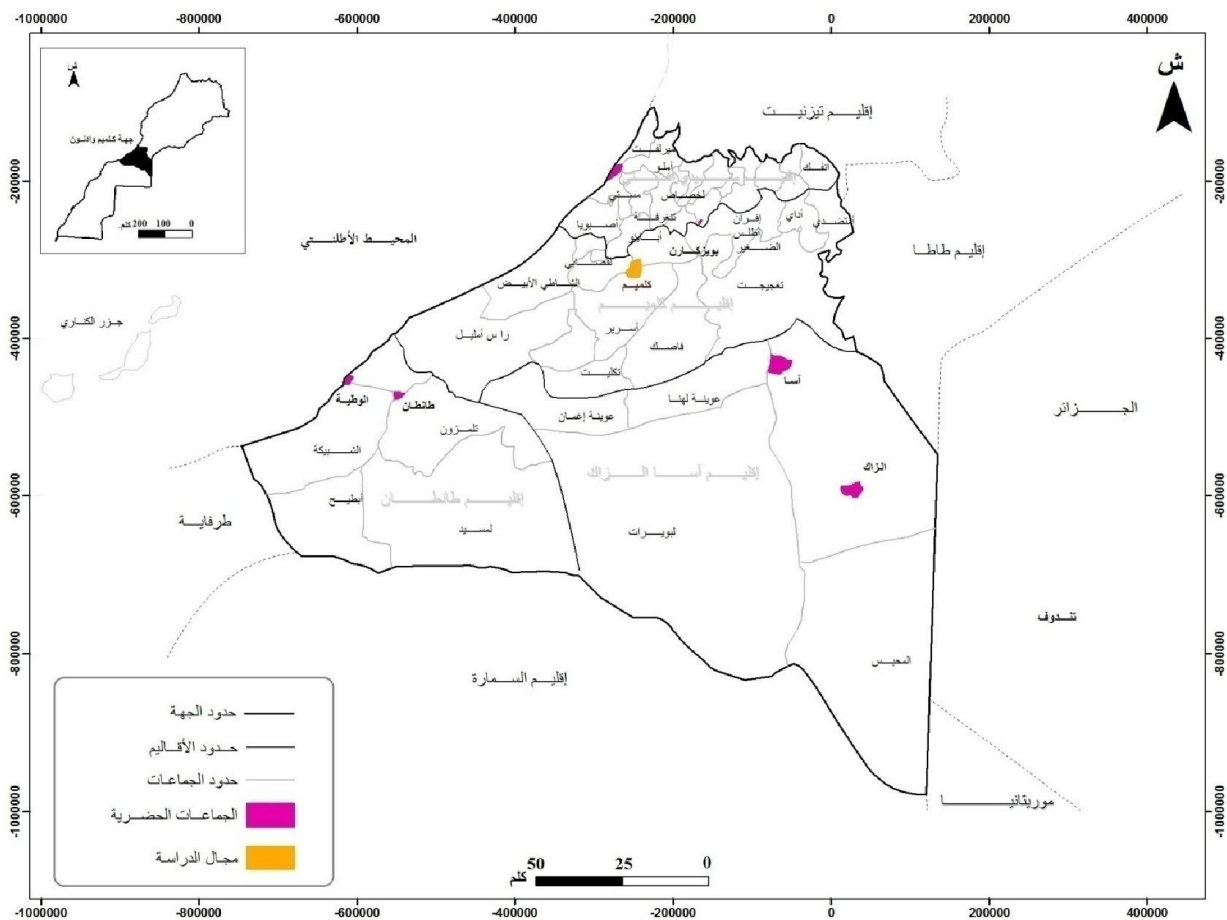
²⁸² - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013 مرجع سابق، ص 23

²⁸³ - بنغزو محمد، 2014: «الجهورية المتقدمة والموسعة بين البعد السياسي وشروط التنمية، حالة المجالات المعولمة»، ضمن الجهورية المتقدمة بالمغرب، الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق محمد حزوي وألفة حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص 359

بخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية له من "الرهانات الجيوسياسية الواضحة الطامعة فيه من قبل الجزائر وموريتانيا" ²⁸⁴.

²⁸⁴ - CARATINI S, 2003 : « La républiques des sables : anthropologie d'une révolution », Ed l'Harmattan, Paris, p 83

خريطة رقم 14 : موقع مدينة كلميم ضمن جهة كلميم وادنون سنة 2018



المصدر: إنجاز شخصي، 2018

خاتمة الفصل الأول

البحث في قضايا الصحراء عامة مسألة شائكة ومعقدة، سواء على مستوى بُعدها التاريخي أو على مستوى التحولات التي طرأت عليها، وتتجلى الصعوبة أكثر في فهم العلاقات الاجتماعية والسياسية التي ترتبط مكونات هذا المجال، نظرا لسرية مجموعة من المعطيات التي تمكن من فهم طبيعة تعامل الدولة مع المجتمع.

فمحاولتنا الوقوف على نتائج السياسات العمومية للدولة بالأقاليم الجنوبية، مكنتنا من فهم جانب من جوانب أسباب البعد الجيوسياسي بمجال وادنون عامة وتأثيره على حاضرتة كلميم، وعلينا أن نتفق مع القارئ أولا أن هذا البعد يعتبر ظرفيا، الذي كان من بين أهم نتائجه السياسات العمومية التي أدت إلى فوارق اجتماعية بين المجال شبه الصحراوي ووادنون والمجال الصحراوي. ويرجع ذلك في إطار حسابات رد الاعتبار للدولة الوطنية جراء المشاكل والاختلالات التي نتجت عن تعثر تدبير علاقة الدولة مع نخب المنطقة بمختلف أجيالهم. هي إشكالية فرضت نفسها ماضيا، مما بين خلفيات الصراع ودوافع تعامل الدولة مؤسساتيا وسياسيا. لقد لعبت هذه الخلفيات دورا أساسيا في التوازنات السياسية الأمنية ذات الطابع الحدودي التي أثرت على ظروف التنمية بالمنطقة، حفظا للتوازنات المحلية التي لها علاقة مع قضية الصحراء. وهو ما جعل كلميم وادنون يتموضع تنمويا بشكل مرهون في إطار بعد جيوسياسي جهوياتي من قبل الدولة مع هذه المسألة، وذلك لنتائج تراها الدولة في مصلحة منطق إعداد التراب.

إلا أن تغير الظرفية الدولية وتسارع أحداث قضية الصحراء المغربية خصوصا في بداية الألفية الثالثة، وفي إطار تحديد التوجهات الجديدة التي بدأت تعتمد عليها الدولة لبناء طرحها للحكم الذاتي كحل لا محيد عنه، كان لزاما عليها تدبير هذا التوجه بمقاربة إستشرافية أبعادها محلية، لعلها توضح المستقبل السياسي لهذه المنطقة. ونتيجة هذه التوجهات بدأت تشهد الصحراء ديناميات في الفعل التنموي، لم يستثن فيها المجال الترابي كلميم هذه المرة، بل شهد نقلة نوعية في البناء الترابي لم يسبق أن عرفها طيلة الفترة الممتدة ما بين 1975 و2005. فما سياق هذا التوجه؟ ومن هم فاعلوه؟.

الفصل الثاني

مدينة كلميم وأبعاد التحول المجالي

مقدمة الفصل الثاني

إذا كنا نريد أن نتحدث عن وجه آخر للتنمية الترابية بمدينة كلميم، فإننا سنتحدث عنه بعد سنة 2005، فهي السنة التي عرف فيها هذا المجال بداية ما يمكن أن نسميه الانتقالية المجالية، لأن ما عاشته المدينة قبل هذه السنة، وما كان له من تأثيرات سياسية، ورهانات جيوسياسية، لم تكن لتسمح أبدا ببناء تنموي يليق بالموقع الجغرافي للمدينة ومجتمعها الإثني، خاصة أن الدولة تعاملت خلال هذه الفترة مع تدبير المجال من زاوية ضيقة غلب عليها الهاجس الأمني أكثر من البعد التنموي.

هذا التوجه أمله بالدرجة الأولى التوجهات الجيواستراتيجية الجديدة على مجموع مجال الصحراء. بدأ التخطيط له من بداية الألفية الثالثة إلى اليوم، من خلال إرادة جديدة للبناء التنموي لأهم حواضر الصحراء. هذا التوجه صاحبه ديناميات على عدة مستويات، وأعطى للمدينة نفسا آخر أضحت عبره تعيش على ظروف تنموية جديدة. وقد اعتمدت الدولة في هذا الإطار على مجموعة من الآليات التقليدية والحديثة في التعامل مع هذا الانتقال شأنه شأن مجموعة من المجالات التي لها نفس الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي إستراتيجية تركز على المعطى الجغرافي الذي يفرض جيوسياسة المنطقة، التي من شأنها أن تغير وظائف اشتغال المدينة، علاوة على المحدد العقاري، والقبلية، والمنتخبين كفاعل جديد في هذه المرحلة. هذه المحددات تظل دائما محركا قابلا للتفعيل في أي ظرفية زمنية. فما هي ملامح التحول الترابي بالمدينة سواء على مستوى إنتاج المجال أو القبلية أو النخب المحلية؟

I - صيرورة إنتاج المدينة بكلميم بين الأمس واليوم في ظل مثلث المجال والسكان والقبلية

من المظاهر الأولى للانتقال الترابي بمدينة كلميم، ما يخص إنتاج مجالها الحضري. فإلى عهد قريب كان يتميز نسيجها الحضري بطابعه التقليدي والمبعثر، وأضحى يتميز بتوسع غير مسبوق وظهور أشكال جديدة من التعمير الذاتي، وملامح جديدة لتأطير وتنظيم المجال الحضري. وبالتالي ذكر المعطيات التاريخية لخصوصيات المدينة في تطورها واقتصادها المحلي ونخبها المحلية ليس من باب الإطناب، بقدر ما هو مقارنة لتوضيح عدة عوامل للقارئ، وضعية المدينة بين الأمس واليوم على مستوى ظروفها التنموية، وإبراز بشكل مجهري وجهها من أوجه ملامح البناء الترابي الذي نتحدث عنه.

1- ملامح البناء الترابي وردود المجتمع المحلي بالمجال الحضري كلميم

لا يمكن الجزم بأن مدينة كلميم لم تعرف استيطاناً بشرياً وبداية تشكل نواتها الأولى حتى بداية القرن 20م، فأغلب المصادر التاريخية تؤكد على أن المدينة عرفت إعماراً بشرياً منذ قدوم الإسلام

وانتشاره نهاية القرن 11م منذ الدولة المرابطية مرورا بالموحدين والسعديين فالدولة العلوية. وتسمح هذه المرجعيات التاريخية بالقول أن مجال كلميم ظل وما زال فاعلا لاستقطاب السكان ويوفر أشكال تعميرية قد تختلف ميكانيزماتها وآليات ديناميتها وأفولها حسب كل فترة، لكنها تظل شاهدة على أهمية المنطقة على مستوى ظاهرة التمدن والتحضر. ويعكس هذا الاهتمام كون المدينة لم تحض بتسليط الضوء على تطور مجالها خلال الحقب التاريخية السالفة، وكذا الفاعلين الذين ساهموا في إنتاجها، مما يستدعي تفسير المراحل التي طبعت الامتداد الحضري بكلميم والتحولات التي نتجت عنه، كما تبينها الخريطة أسفله:

1-1- المرحلة الأولى من النشأة إلى سنة 1933: وضعية اندماج المجال الصحراوي

الحديث عن نشأة مدينة كلميم يجرنا دائما للرجوع لتاريخ المنطقة باعتباره السند الموضوعي لتحليل الآليات التي ساهمت في إنتاج هذا المجال. ويعود العامل الأساسي لنشأة تراب وادي نون إلى نول لمطة، ورغم جهلنا لتاريخ وظروف نشأة هذه العاصمة التجارية، فإن "تأخر مدن الإسلام أهلها لاحتلال مكانة تاريخية هامة اقتصاديا وسياسيا خلال الفترة المرابطية، فوفرة الأنقاض تشهد على أن المدينة كانت تشمل حيزا هاما ربما ربط قريتي أسريير وتغمزت²⁸⁵، وارتباط اقتصادها بتجارة القوافل عبر الصحراء"²⁸⁶ وهذا ما أفرد لها موقعا إستراتيجيا جديدا متميز. فعندما اندثرت نون لمطة وبعدها تاكوست، وقع الاتفاق بين القبائل على إقامة سوق أسبوعي بربوة صغيرة قرب كلميم ولازال اسمها حتى الآن يحمل اسم كويرة السوق، لكن لانعدام المياه وبعدها عن القرى الشمالية، جعل القبائل يفكرون في تغيير مكان السوق، وهكذا وقع الاختيار على مدينة كلميم ومن تم نشأة النواة الأولى للمدينة عبر بناء القصبة، وكان هذا في نهاية القرن 17. هذه العاصمة الاقتصادية شبه الصحراوية، باعتبارها قاعدة الربط التجاري لمجموعة من القبائل ومناطق الغرب الإفريقي، كان سببا في ازدهار المنطقة واستمرار تطورها العمراني والبشري، وأبرز "دورها الاستراتيجي في أهميتها كعاصمة إقليمية لسوس الأقصى"²⁸⁷ مما ساعد المدينة على انفتاحها على الخارج، واستقرار السكان بها وتطور مجالها المبنى، وجعلها تتربع على شبكة حضرية ممثلة في أسريير، وتغمزت، واعررون وإكيسل، وتلوين والقصابي في نهاية القرن السابع عشر الميلادي²⁸⁸.

من جهة أخرى، يصف لنا الإسباني Getell Joachim مدينة كلميم أثناء رحلته إلى وادي نون سنة 1885، حيث يقول "أنها تنقسم إلى ثلاث أقسام لكل واحد منها اسمها الخاص، الأول يسمى بـ "أكادير"، وهو يقع مع تلة بها، والثاني هو القصبة وتقع بجهة الغرب من أكادير ويقطن بها جل زعماء المنطقة والقسم الأخير فيسمى القصر وهو المكان الذي يقطنه معظم السكان"²⁸⁹. ويستطرد Joachim، "أن المدينة شملت في هاته الفترة على حوالي 600 منزل وأكثر من 3000 نسمة، والمنازل هي على

²⁸⁵- ذكر البكري أن نول لمطة هي آخر مدن الإسلام بجنوب الصحراء، وهذا ما يفيد أن ما بعدها كان قرى. ودلالة تسمية هذا المجال بالمدينة دليل على أنها كانت تتوفر على مقومات المدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

²⁸⁶- ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص 78

²⁸⁷- ناعيمي مصطفى، 1988، مرجع سابق، ص 176

²⁸⁸- يتعلق الأمر بشبكة تجارية إقليمية تميز بها وادنون وكانت تبتدأ من أسريير في اتجاه كلميم والقصابي ثم تعود من جديد إلى أسريير. وتسمى هذه الدورة الاقتصادية عند أهل المنطقة "بالمعيليل".

²⁸⁹- شرايمي محمد، 2015، مرجع سابق، ص 42

العموم من الطين الممزوج"²⁹⁰، وتتخذ شكلا هندسيا يجسد عمارة القصبية بأبوابها ومساجدها المتواجدة أمام الأسواق التي تتوسط هذه القصبية.

صورة رقم 12 : الشكل الهندسي الداخلي لمعمار قصبات كلميم سنة 2015



المصدر: عدسة عبد اللطيف، 2015

صورة رقم 11: الشكل الهندسي الخارجي لمعمار قصبات مدينة كلميم سنة 2015



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2015

من أهم القصبات التي تتواجد في مدينة كلميم وبالضبط بحي القصبية، وتعود هذه الأخيرة إلى عائلة أهل بيروك من أصول أيت موسى أو علي وهي من القبائل الأولى التي استوطنت وادنون، ويتميز معمارها بالشكل الهندسي الذي تتميز به القصبات العربية.

لقد اعتبرت هذه القصبات النواة الأولى لتشكيل المدينة، حيث كانت تحيط بها مزارع فلاحية، وساهم تثمين هذا النشاط بفعل الهجرة القروية من استقرار مجموعة من القبائل الأمازيغية والعربية بها، خصوصا أن زعماء القصبية كان لهم دور أساسي في حفظ النظام العام بالمدينة وتدبير النزاعات بين القبائل المحلية وتحقيق التضامن الاجتماعي.

1-2- المرحلة الثانية من سنة 1934 إلى سنة 1969: تطور المجال في ظل الاستعمار وبعد الاستقلال

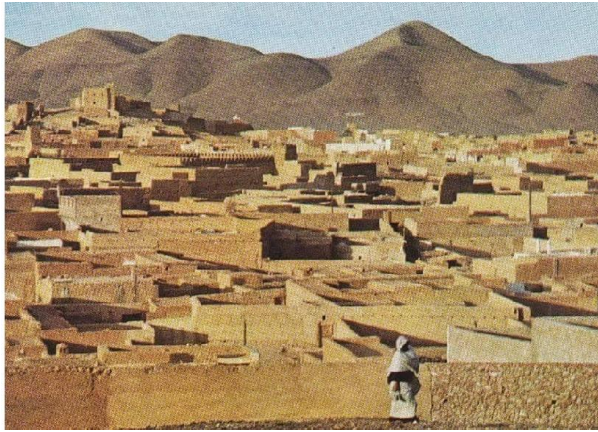
السياسية التي عمل بها زعماء مدينة كلميم لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، استطاعت المدينة أن تجذب عددا مهما من السكان، بمن فيهم الجالية اليهودية²⁹¹ التي كان لها الفضل في تحريك عجلة التجارة والصناعة التقليدية، لاسيما بعدما شعرت بالعبء التي قدمها لها زعماء المنطقة، حيث أسهمت في تنشيط الرواج الاقتصادي بالمنطقة. ومع مجيء الاستعمار للمدينة سنة 1934، تم بناء مركز الحاكم

²⁹⁰ - شرايبي محمد، 2015، مرجع سابق، ص 43.

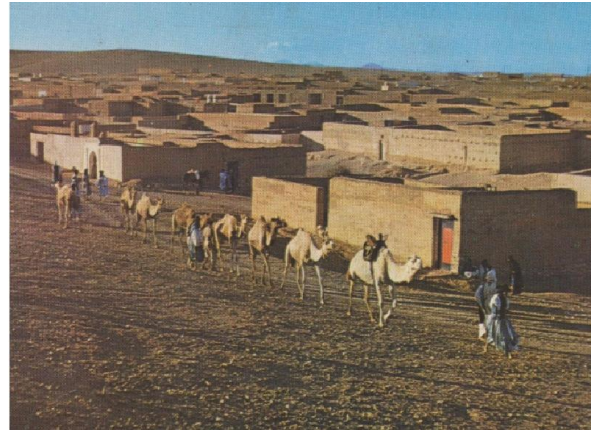
²⁹¹ - بلغ عدد سكان اليهود بوادنون سنة 1884، ما مجموعه 200 نسمة، وفي سنة 1936، ما يقارب 24 نسمة، وفي سنة 1947، بلغ 73 نسمة، وخلال سنة 1951، بلغ 93 نسمة. ضمن يوم عمر، 2016: «يهود المغرب وحديث الذاكرة»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 18، ترجمة بن الصغير خالد، ص 42

الفرنسي والمستشفى المحلي، ومدرسة ابن ياسين، وهي أول مدرسة بالمدينة، إضافة إلى بناء مكاتب وسجن. وقد أقيمت هذه المشاريع بكل من النوادر والنخيلات و على ضفاف وادي أم العشار، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الأحياء قرب مقر الحاكم الفرنسي أهمها حي "الكويرة كاميلولت" تم لاحقا "كويرة اليهودية" (حي واد نون حاليا). وفي أواخر الستينيات ظهر حي المنكوبين ولي العهد حاليا على إثر فيضانات سنة 1967 ، تم بعد ذلك "فرضت الهجرة القروية اقتطاعات جد مهمة على حساب المشهد الزراعي للمدينة، مما أدى إلى ظهور أحياء جديدة كحي الحويطات أو حي الجديد حاليا تم أحياء النوادر والتواغيل، والفلاحة (حي الفتح حاليا) وامتداد ديار فوقانيات (شارع الجيش الملكي)²⁹². وبذلك تكون المدينة قد توسعت بشكل لم تكن عليه يوما من قبل، وظلت مركزا بدون أي ترقية إدارية أو بنيات تحتية تليق بمستوى الأحياء التي يشكلها نسيجها الحضري.

صورة رقم 14 : المشهد المبني بكلميم في نهاية السبعينيات من القرن الماضي



صورة رقم 13 : المشهد المبني بكلميم في بداية الستينيات من القرن الماضي



المصدر: جمعية منتدى المدينة بكلميم 2016، والموقع الإلكتروني : www.delcampe.net

صورة تبين المشهد المبني لمدينة كلميم خلال نهاية الستينيات من القرن الماضي، و يتبين من خلال الصورتين طبيعة المنتج الحضري، الذي يتميز بالبناء بالطوب و شكل هندسي للمنازل شبيه بقصبات الواحات.

3-1- المرحلة الثالثة، من 1970 إلى 1980: بداية تشكل المجال الحضري

أهم ما ميز هذه المرحلة هو حدث المسيرة الخضراء، حيث استفادت المدينة من موقعها الإستراتيجي، وما سيرافقه من تطور ديمغرافي، أدى إلى ظهور كل من أحياء تكتة والمرابطين والفيلة،

²⁹² - الجماعة الحضرية كلميم 2009 : « المخطط الجماعي للتنمية لمدينة كلميم (2009-2016) »، مكتب الدراسات: ملتقى الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، REJES© Consultants، الرباط، ص 86.

المسير، وابن رشد"، جعل من التوسع العمراني للمدينة يتوجه نحو الشمال، أي نحو المحور الطرقي أكادير، نتج عنه اختلال القيمة العقارية في بعض المناطق الحضرية"²⁹³.

كما كان لترقية مدينة كلميم سنة 1979 إلى عمالة للإقليم، وما واكبه من إحداث بعض المصالح الخارجية، عاملا في استقطاب السكان والموظفين، وشجع على الاستقرار بالمدينة. إلا أن هذه المرحلة شكلت بداية الاختلالات الحضرية لمرفلوجيتها بظهور أحياء هامشية تفتقر لأبسط التجهيزات والمرافق العمومية كحي الرجاء في الله مثلا ودوار اللوح، كما واكبها فراغ كبير على مستوى تدبير المدينة من قبل الفاعلين والمنتخبين، نظرا للإكراهات الجيوسياسية التي صاحبت هذه الفترة كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول. هذه الوضعية نجم عنها غياب أي مبادرات لتطهير الواقع العقاري للمدينة، في الوقت الذي كان بالإمكان التحكم في التوسع الحالي وبناء عمليات تنموية لتحسين المشهد الحضري. وتكمن أكبر مشاكل هاته المرحلة الأساسية في تشوه المشهد الحضري، وندرة الرصيد العقاري بسبب صراعات القبائل المحلية، وهو ما ساعد على انتشار السكن الفوضوي والعشوائي، وغياب إطار قانوني لتدبير وتقويم المجال الذي لم يكن من أولويات الدولة.

4-1- المرحلة الرابعة من 1981 حتى 1999: تدبير الهجرة التي أصبحت عامل للاستقطاب الحضري

نظرا لغياب أي تخطيط استشرافي لمدينة كلميم وظهور البوادر الأولى للخلل بين العلاقات الاجتماعية والمجالية بالمدينة، ومع استفحال ظاهرة الهجرة القروية خصوصا الوافدة من تارودانت والرحامنة وحاحا والشياطمة والدار البيضاء واليوسفية وورزازات وطاطا، كان لزاما على الدولة التدخل لحل إشكالية السكن ومواكبة هذه الدينامية، والتخفيف من حدة المشاكل العمرانية التي تتخبط فيها المدينة. ولهذه الغاية تم إنشاء تجزئات سكنية في محاولة للتخفيف من هذا الضغط، عبر بناء كل من تجزئات الصحراء والقدس والضباط والشهداء والفتح، التي جاءت في إطار التدخلات التي قامت بها الدولة تجاه التعمير الإرادي بالصحراء، وكان من نصيب المدينة مايلي:

²⁹³- BEN ATTOU M .BELKADI .A.2014 : « Guelmim-Oued Noun, La ville, La tribu et le processus d'urbanisation », publication de FLSH. Ibn Zohr, p72

جدول رقم 15: التجزئات السكنية المنجزة بمدينة كلميم ما بين سنتي 1981-1994

التجزئة	فترة الإنجاز	عدد البقع	المساحة/ المسكن م ²
إقامة باب الصحراء	1979-1982	440	100
الشهداء	1980-1983	50	100م
الفتح	1988	552	100 فأكثر
القدس	1990	1038	100 فأكثر

المصدر: وزارة الإسكان وسياسة المدينة 2014

ويتعلق الأمر بتجزئة باب الصحراء: التي بُنيت ما بين 1979 و 1982، و"قد مول هذا المشروع شركة التنمية العقارية "السكنى" التابعة للبنك الشعبي المركزي بالدار البيضاء، وتضم 440 مسكنا من حجم 100م، كلها تدخل في إطار السكن الاقتصادي، أغلب المستفيدين من ذوي الدخل المرتفع نسبيا كالموظفين الإداريين وبعض عائلات المهاجرين بالخارج"²⁹⁴.

تجزئة الشهداء: "دخلت هذه التجزئة في إطار البرنامج الاجتماعي ما بين سنتي 1980-1983، الذي يضم 50 مسكنا وهي مجهزة بالماء الشروب وشبكة الكهرباء، وهو حي مخصص كما يتضح من اسمه لعائلات الشهداء"²⁹⁵. غير أن هذه التجزئة مازالت مهمشة ولم ترق تدخلات الوزارة الوصية لإضفاء الجمالية عليها إلى المستوى المطلوب وانتظارات الساكنة.

تجزئة الفتح: دخلت هذه التجزئة حيز التنفيذ في إطار برنامج الإسكان بالأقاليم الجنوبية سنة 1988، سعيًا من الوزارة الوصية محاربة السكن أليفحي، إذ عملت على تجهيز 552 قطعة أرضية.

تجزئة القدس: أنشئت تجزئة القدس سنة 1990 وأعتبرت من أهم التجزئات التي عرفت المدينة بحكم موقعها وخصوصية الشكل العمراني التي اتخذته، وقد احتوى هذا المشروع 1038 قطعة على مساحة تقدر بـ 30 هكتار منها 285 قطعة للسكن التجاري و424 قطعة للسكن الاقتصادي.

لقد شهدت عمليات إعداد التجزئات السكنية خلال هذه المرحلة مجموعة من الاختلالات الحضرية بما فيها المضاربة العقارية التي استفحلت بشكل كبير، "ففي الوقت الذي لا تتعدى فيه مساحة تجزئة

²⁹⁴ - فنيدو محفوظ، 2006: « المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، مدينة كلميم باب الصحراء نموذجا»، ضمن الملتقى الوطني السابع للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، تنسيق د. محمد حزوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص93

²⁹⁵ - محفوظ فنيدو، 2006، مرجع سابق، ص93

القدس 30 هكتارا، فإن مجموع المساحة التي طالب بها المالكون تتجاوز 144 هكتارا²⁹⁶ وهو ما تسبب في التجاء فئات عريضة من الطبقة المتوسطة إلى هوامش المدينة، نتج عنها اللجوء إلى الأحياء الهامشية للمدينة كحي تيرت وحي الكرامز في غياب أي وثيقة تنظم هذه المجالات. كما ساهمت قلة الموارد الطبيعية والجفاف الحاد الذي عرفته المنطقة في هذه المرحلة إلى استفحال ظاهرة الهجرة نحو المدينة خاصة من القرى المجاورة والتي وصلت نسبتها 62%²⁹⁷. ومن بين "الهجرات التي خلفت أثارا كبيرة، تلك المتعلقة بقبيلة آيت أوسى، وكذا قبيلة تركز الآتية من إقليم أسا الزاك، الذي يعتبر مجالها الأصلي. فقد استقرت قبيلة آيت أوسى جنوب المدينة على حافة واد أسيف أوزرو لتشكل حيا خاصا بها في حين أن قبيلة تركز، اتجهت إلى غرب المدينة لتستقر بالضفة اليمنى لواد أم العشار وقد اتخذ الحي إسمها لقبيلتها "دوار التركز"²⁹⁸، مما انعكس سلبا على الوضعية العمرانية بالمدينة، وأصبحت مسألة توسع الأحياء تتخذ أشكالا معقدة غير منسجمة.

5-1- المرحلة الخامسة وتمتد من سنة 2000 إلى حدود سنة 2018: إنتاج أول تصميم للتهيئة

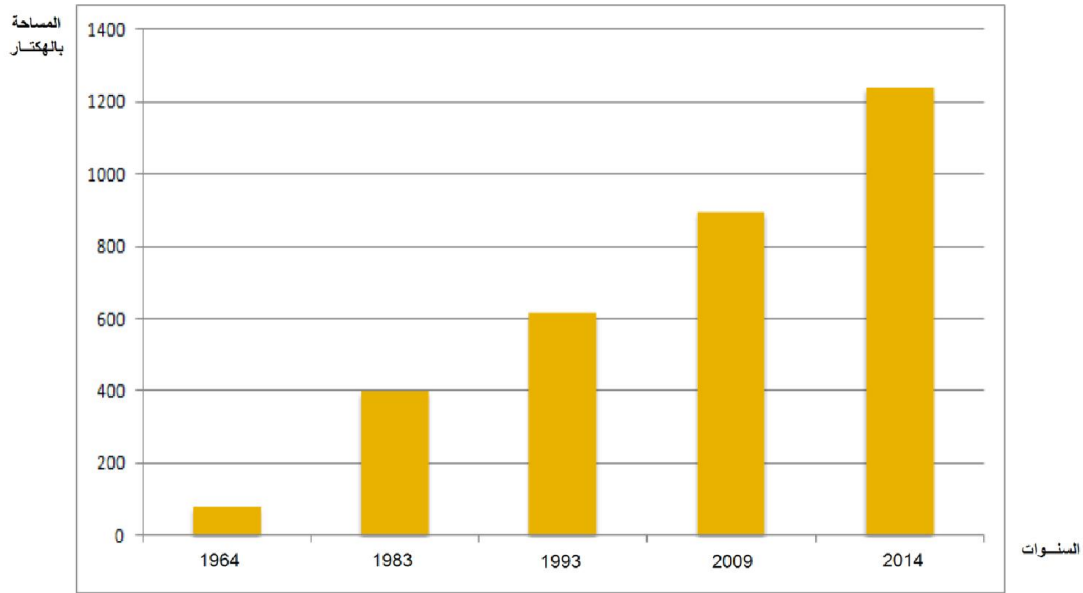
مع بداية الألفية الثالثة سيتم العمل على إخراج أول تصميم تهيئة للمدينة إلى حيز الوجود بعد انتظار طويل، وستتم المصادقة عليه بتاريخ 31 يونيو 2001، بعد أن تمت مناقشته بالمجلس البلدي بدورة أكتوبر سنة 1995. سعى هذا التصميم إلى ضبط وتأطير النسيج الحضري، وهو ما فسح المجال للتفكير عمليا لاحتواء التحولات الاجتماعية والمجالية التي شهدتها المدينة منذ نشأتها، والإنعكاسات السلبية التي أبرزتها الهجرة القروية والنمو الديمغرافي وقلة السكن والمضاربة العقارية وضعف التجهيزات والبنيات التحتية والمرافق العمومية. عرفت هذه المرحلة توسيع المدار الحضري للمدينة من 1260 هكتار إلى 2805 هكتار، والقيام بإنجاز مجموعة من العمليات العقارية من طرف بعض المنعشين العقاريين²⁹⁹، ويعزى ذلك إلى تطور المساحات المبنية كما يبينها الشكل أسفله:

²⁹⁶ - وزارة إعداد التراب والماء والبيئة 2007: «التشخيص البيئي لمدينة كلميم»، ضمن المذكرة 21 للأقاليم الجنوبية، ص 20.
²⁹⁷ - BEN ATTOU M., 2000 : « les espaces périphérique du pré-sahara marocain, cas de la province de Guelmim », actes du colloque international des espaces périphérique au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation , université Mohamed V , Rabat, série colloque et séminaire n°88, p.24.

²⁹⁸ - BEN ATTOU M., 2000, :« Mécanismes et formes de croissance urbaine a Guelmim », in actes du colloque d'Agadir sur les l'osis de wad Noun, porte du Sahara Marocain, publication de la F.L.S.H. d'Agadir, p.184.

²⁹⁹ - جريز رحال ، 2013 : «حول التطور الحضري لمدينة كلميم: الواقع و الآفاق»، قسم التعمير و البيئة ، عمالة إقليم كلميم، ص4

شكل رقم 7: تطور مساحة النسيج الحضري بكلميم (بالهكتار) بين سنتي 1964 و 2012



المصدر: الوكالة الحضرية لجهة كلميم وادنون، 2014

"هذا التطور صاحبه امتداد حضري هام جعل المورفولوجية الحضرية غير منسجمة، وعرفت المساحات المبنية تزايدا هاما ما بين سنة 1964 و 2012، إذ انتقلت المساحة المبنية من 80 هكتار سنة 1964 إلى 400 هكتار سنة 1983، ثم إلى 615 هكتار سنة 1993، لتصل سنة 2014 إلى 1226 هكتار. هذا التطور العمراني والتطور الديمغرافي الموازي ساهم في تقليص المساحات القابلة للتعمير داخل المدار الحضري، مما أدى إلى توسيعه من 1260 هكتار إلى 2805 هكتار وإنجاز مجموعة من العمليات العقارية من طرف بعض المنعشين العقاريين"³⁰⁰، غير أنها دفعت بتوجيه التعمير نحو مجاري الأودية التي تخترق المدار الحضري للمدينة كواد أم لعشار وأسيف أزرو، علما أنها مجالات مؤهلة للفيض في أية لحظة"³⁰¹.

لقد ظل النسيج الحضري لمدينة كلميم إلى حدود سنة 2005 غير متجانس نظرا لتضافر عدة عوامل منها اشتداد الأزمة العقارية بالمدينة، وإشكالية تدبير وتسيير المجال الحضري بسبب تداخل الأدوار بين الفاعلين المحليين، ناهيك عن غلبة القطاع غير المهيكل، وبالتالي ضعف التحكم في التوسع الحضري شكلا ومضموما مع غياب نظرة استشرافية للفاعلين، مما أنتج لنا مدينة بطابع الفوضى الحضرية بالرغم

³⁰⁰ - AGENCE URBAINE GUELMIM, 2012: «La planification spatiale de la ville Guelmim», 6p.

³⁰¹ - حزوي محمد ومليح عبد اللطيف، 2017: «التهيئة الحضرية ومسألة تدبير البعد البيئي بمدينة كلميم، بين هشاشة الوسط الطبيعي وسياسة التخطيط وإكراهات التغيرات المناخية»، ضمن التغيرات المناخية والتنمية الترابية بالمغرب، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سابين-فاس، ص 147

من المحاولات التي واكبت تصميم التهيئة، مما رفع الرهانات والتحديات لدى الفاعلين لاحتواء المجال الحضري وتحقيق تطلعات الساكنة حسب الإمكانيات المتوفرة.

صور رقم 15 : جانب من النسيج الحضري بمدينة كلميم سنة 2005



المصدر: مونوغرافية مدينة كلميم سنة 2005

صورة رقم 16 : المشهد الحضري بكلميم سنة 2010



المصدر: وكالة الجنوب، 2010

تطور المشهد الحضري بكلميم بعد سنة 2005، نتيجة فسح المجال للتعمير ورخص البناء مما أعطى نسيج حضري مبعثر.

دفعت هذه المؤشرات إلى خلق تجزئات سكنية جديدة، وظهور فاعلين جدد في ميدان التعمير على شاكلة الوداديات والتعاونيات السكنية، ذلك من خلال إنجاز مشروع تجزئة الواحة وتجزئة الوازيس بما مجموعه 1374 وحدة سكنية، إضافة إلى فتح مناطق جديدة للتعمير، خصوصا بعد الأزمة العقارية سنة 2008، وتعتبر منطقة الرك الأصفر أهم هذه المجالات التي شهدت عدد مهم من الوداديات السكنية.

جدول رقم 16 : التجزئات السكنية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و2017

الرقم	التجزئة	صاحب التجزئة	عدد البقع
1	القدس	المؤسسة الجهوية للتجهيز و البناء بالجنوب	1027
2	الفتح	المؤسسة الجهوية للتجهيز و البناء بالجنوب	551
3	الحي الصناعي	الجماعة الحضرية لكلميم	133
4	الضباط	وكالة السكن العسكرية	97
5	إقامة الصحراء	شركة السكنى (البنك الشعبي)	400
6	النسيم	برد الليل احمد سالك	119
7	الفرح	ورثة احسون	44
8	الأمل	التعاونية السكنية الأمل	36
9	النهضة	التعاونية السكنية النهضة	30
10	التضامن	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الكتابة العامة بولاية كلميم	97
11	النور	التعاونية السكنية النور	40
12	الهدى 1	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الخزينة العامة لكلميم	70
13	الوفاق 1	الودادية السكنية الوفاق	111
14	الواحة	شركة العمران الجنوب	521
15	الوادونية	محمد عالي الحريطاني	134
16	البركة	التعاونية السكنية البركة	69
17	المقاومة	عبد القادر أبو زيد	58
18	الفردوس	شركة العمران الجنوب	252
19	باب الصحراء	شركة العمران الجنوب	558
20	الخيمة	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و أعوان البلدية	128
21	الشرف	لتعاونية السكنية الشرف	170

22	السلام	الودادية السكنية السلام	55
23	الفردوس فيلات	الودادية السكنية الفردوس	120
24	مرجان	مرجان القابضة	292
25	الزيتون	الودادية السكنية الزيتون	254
26	السعادة	الودادية السكنية السعادة	113
27	الإزدهار	ز عيطيط محمد	598
28	الشفاء	التعاونية السكنية الشفاء	44
29	واد نون	التعاونية السكنية واد نون	39
30	البساتين	الودادية السكنية البساتين	116
31	النخيل	الودادية السكنية النخيل	161
32	الفردوس الجديد	الودادية السكنية الفردوس	110
33	الوفاق 2	الودادية السكنية الوفاق 2	83
34	العهد الجديد	حسن الطالب	279
35	الهدى 2	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الخزينة العامة لكلميم	130
36	المسيرة	الودادية السكنية المسيرة	96
37	الرياض	الشركة العقارية للإسكان (ضمير محمد)	200
38	الانبعاث	الودادية السكنية الانبعاث	47
39	المجد	الودادية السكنية المجد	57
40	ابتسام	الودادية السكنية ابتسام	162
41	الرحمة	محمد سالم مجيدي	563
42	البهجة	بنموسى محمد	574
المجموع			8738

المصدر: قسم التعمير والبيئة بعمالة كلميم، 2017

"لم يكن يتجاوز عدد التجزئات بالمدينة سنة 2004، أربع تجزئات، لينتقل عددها سنة 2017 إلى 42 تجزئة سكنية، أي بمعدل زيادة سنوية بلغت 21.6 % على مدى 12 سنة. يتمركز أغلبها في منطقة الرّك الأصفر على مساحة 450 هكتارا والمتواجدة في الجهة الغربية لمدينة كلميم التي تمت المراهنة عليها كما على طريق آسا بعيد انتهاء المرحلة الجيوسياسية قبل إعادة توجيه تعمير كلميم في اتجاه تزفيت من قبل

مؤسسة العمران التي ظهرت نتيجة التحول الجيواستراتيجي بالمجال الترابي لواد نون، فظهور فاعل جمعي يتصدى لإشكالية العقار بكلميم من الأهمية بمكان فيما يتعلق بدور الوسيط التنموي. فالتعاونيات السكنية بهذه المدينة التي أسسها جمعيون استطاعت أن تعبئ ما يزيد عن 8000 بقعة سكنية تتمتع بمواصفات قانونية وبتعاون بين الجمعيات والشركاء المؤسساتيون في قطاع البناء والتجهيز ومختلف القطاعات المدنية والعسكرية ومنعشوا العقار الخاص³⁰². وجاء هذا التحول كذلك مع ازدياد الطلب بشكل متزايد على رخص البناء، حيث بلغ ما بين 2005 و2015 ما مجموعه 13067 رخصة للبناء، سجل سنة 2006 أكبر عدد منها بمجموع 1477 رخصة بناء، لتزامنها مع المصادقة على تصميم التهيئة والتوجه الجديد الذي بدأ يشعر به المجتمع تجاه الفاعل العقاري. ويحيلنا الشكل رقم (8) التحول الذي طرأ على الامتلاك العقاري بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و2018 :

³⁰² - بنعنتو محمد ومليح عبد اللطيف، 2018: « المجتمع المدني بالمجالات شبه الصحراوية المغربية: الواقع والدينامية والطموح الترابي أمام التحديات الجيوسياسية والجيواستراتيجية بوادنون وباني»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 40

شكل رقم 8 :



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016، ومعاينة ميدانية، 2018

بناء على ما سبق، ورغم ما عرفته مدينة كلميم من أزمة في إشكالية العقار، وغياب وظائف حضرية قادرة على تحريك عجلة التنمية الترابية، فإن المدينة شهدت على العموم تطورا في البناء والتوسع الحضري عبر استقطاب أعداد مهمة من المهاجرين من أصول جغرافية مختلفة، " رغبة في تحسين الأوضاع المعيشية، والبحث عن منافذ جديدة لتحقيق الرقي الاجتماعي، والإستفادة من الخدمات التي توفرها المدن، من قبيل المؤسسات التعليمية والمستشفيات ومختلف الخدمات إضافة إلى وسائل الترفيه"³⁰³، فأصبح بذلك الطلب على العقار يسجل تزايدا غير مسبوق ما بين سنتي 2008 و2010، نتج عنه مضاربات عقارية وانعكاسات سلبية على توجيه التعمير بالمدينة، وذلك راجع لما شهدته هذه الأخيرة من برامج جديدة للتعمير والإسكان (2008-2014) همت إعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز، وتحسين التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية، حيث مكن ذلك من تهيئة 1840 قطعة أرضية بتكلفة مالية تقدر بـ 64,25 مليون درهم، على وعاء عقاري حضري يقدر بحوالي 190 هكتار، تزايد معها الطلب على السكن بشكل كبير وقد قدر عدد الأسر التي تبحث عن سكن بحوالي 8907 أسرة.

"لقد أعطى الرهان الترابي بالمجالات شبه الصحراوية بعدا جوهريا في انخراط عدد هام من الفاعلين المحليين، بما فيهم السياسيين والمؤسستيين. وجعل من النسيج الجمعي شريكا مهما يحسب له ويؤثر على المشهد السياسي والاجتماعي وعلى الوقع التنموي اليوم بمدينة كلميم، عاصمة جهة كلميم واد نون. مما أكسب الوداديات والتعاونيات السكنية سمعة وميزة خاصة على صعيد باقي مدن الجهة امتدادا إلى مجال باني. ويجد هذا التوجه شرعيته في موقع الدولة الجديد بشكل كبير الذي أفضى إلى إنتاج تحولات مجالية لا أحد يستطيع أن ينفي مظاهرها"³⁰⁴.

2- مرفولوجية حضرية مبعثرة ساهمت فيها الظرفية السوسيوسياسية

"حتى اليوم فإن إنتاج المجال الحضري بمدينة كلميم لا يتوافق بالكامل مع التوجهات المحددة في هذا المجال من قبل الدولة، على الرغم من أن هناك محاولة لتأطير ترابي له وزنه"³⁰⁵. إذ نلاحظ جراء غياب مواكبة التخطيط الحضري المندمج والتهيئة الوظيفية، فإن المدينة خضعت لتوسع لا يعدو أن يكون تسييرا لوضع قائم بسلبياته حكمته وضعية عقارية بنيوية.

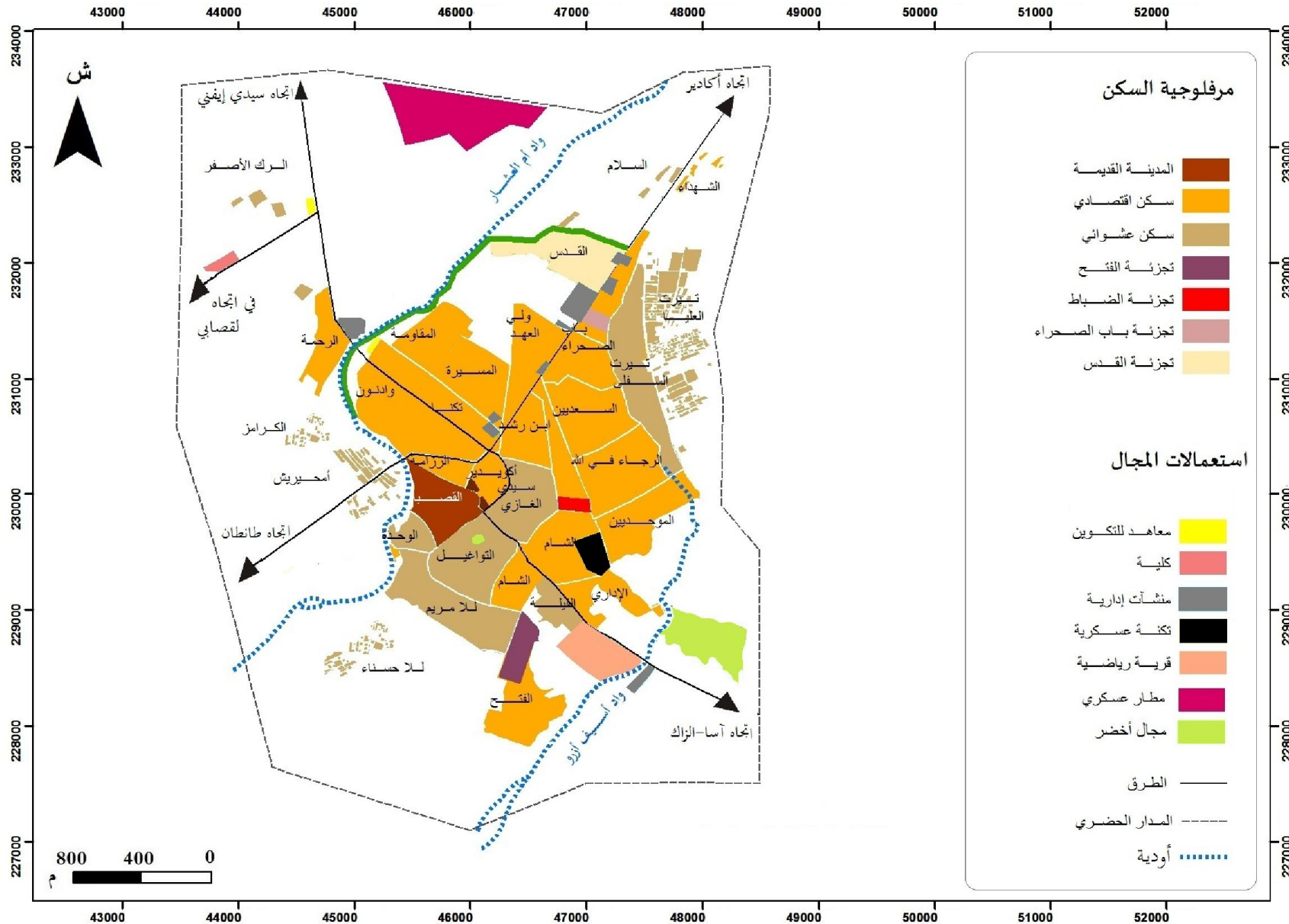
³⁰³ - الدكاري عبد الرحمان، 2012: «سياسة المدينة بين إكراهات السياسات الحضرية المتعاقبة والرغبة في تجاوز مظاهر الأزمة الحضرية»، منشورات ملتقى مدينة صفرو الدورة 23، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع فاس، ص 25

³⁰⁴ - بنعتو محمد وعبد اللطيف ملاح، 2018، مرجع سابق، ص 43

³⁰⁵ - BEN ATTOU M., 2013 : « La ville qui se fait, la ville en projet La psychose du foncier à Guelmim », In Etudes sur l'espace et le peuplement à Agadir et ses périphéries, Université d'Agadir, p 42

2-1- مرفلوجية سكنية يغلب عليها البناء العشوائي

إن قراءة سريعة لمجال مدينة كلميم تفضي بالحكم أن شكلها أخطبوطي موسع، لم يستطع الفاعل المحلي التحكم في مرفلوجيتها، ولذلك مازالت المدينة تفتقر لنموذج حضري تسيير على منواله؛ هو نموذج بحد ذاته نتيجة من نتائج مرحلة الهامشية السياسية.



حسب الخريطة رقم (17)، يتضح أن المرفلوجية الحضرية للمدينة بكلميم غير متجانسة سواء في شكلها الهندسي العام، أو على مستوى نموذجها الحضري. فعلى المستوى المجالي، فإن الوظيفة المزدوجة للمدينة، تظهر في التباين الحاصل بين الأحياء القديمة التي تعطي ملمحاً تقليدياً مع طرق ضيقة ومتعرجة في المنطقة الجنوبية، وأحياء عصرية منظمة تضم إقامات مرتبة عبارة عن مساكن اقتصادية في الشمال. وأما المنطقة الوسطى، فموزعة بين المركز التجاري قرب المحطة الطرقية، والمنطقة الإدارية التي تنمو على امتداد الطريق المؤدية إلى أكادير. وبخصوص السكن يتميز النسيج الحضري بكلميم بغلبة البناء التلقائي غير المنظم، نظراً لانفجار التعمير الذي عرفته المدينة، حيث أدى عدم وجود وثيقة قانونية توطر تطور السكن بالمدينة لسنوات عديدة إلى إفراز مجال ترابي غير متجانس كما وكيفا.

صورة رقم 17: صورة جوية لمدينة كلميم سنة 2010



تظهر الصورة رقم (17)، الفرق بين الأحياء المشيدة حديثا والواقعة بشمال شرق المدينة، وتلك الموجودة جنوبها متميزة بعشوائيتها، وتتميز بالإضافة إلى ما سبق بمايلي:

- انقسام المجال الحضري إلى قسمين، أحدهما تقليدي بجهة الجنوب (الأحياء القديمة)، والآخر منظم بواسطة سكن منظم نسبيا متعاقبة في الجهة الشمالية ووسط المدينة؛
- غياب أي منطقة مهيكلية لربط المدينة من خلال المكونات المعتادة: ساحات، مجالات خضراء، مواقف السيارات، ومباني عمومية مجتمعة؛
- انتظام مؤسسات الوظيفة الإدارية على طول الطريق الوطنية رقم 1 من جهة الشمال (من ناحية بوبزكارن) بطريقة خطية حيث محورها الرئيسي هو الطريق رقم 1؛

أما بخصوص مرفلوجية السكن من طابق واحد (1)، فيمكن القول بأن السكن يمتد في جميع اتجاهات المدينة سواء على الطريق المؤدية لمدينة أكادير أو سيدي إفني، أو في اتجاه آسا-الزاك أو إلى طانطان. فباستثناء الأحياء الأولى لنشأة المدينة التي يتميز نوع سكنها بطابع المدن القديمة، حيث تمثل نسبة 0,2% حسب إحصاء 2014، فإن باقي الأحياء وأهمها الموحدين ووادنون والمسيرة، وتيرت والفتح، تتميز بنوع السكن العصري الذي يصل إلى 95% "أما السكن من طابقين (2) فهو يتواجد في الجهة الجنوبية للمدينة بتجزئة الفتح، وفي الجهة الشمالية بتجزئة القدس. أما السكن المخصص للعمارات من ثلاث طوابق (3)، فهو يتركز على واجهة شارع الحسن الثاني المؤدي لسيدي إفني، وشارع محمد السادس المؤدي لأكادير، وشارع طانطان. في حين أن سكن الفيلات فهو يتموقع على الواجهة الشمالية للمدينة والغربية متمثلا في تجزئة القدس والواحة بنسبة 2,2%، ثم كذلك بالنسبة للشقق بنسبة 1,4%. وأخيرا فإن السكن الهامشي الذي يمثل نسبة 0,7%، فهو يتواجد بالجهة الشمالية الشرقية للمدينة بحي تيرت والجنوبية الغربية بكل من أحياء أمحيريش ولكرامز وتركز. أما أغلب المصالح الإدارية فهي تتموقع بوسط المدينة بشارع محمد السادس ويتقلص عددها كل ما اتجهنا نحو الأحياء الهامشية. وفيما يتعلق بالمجالات الخضراء، فهي جد محدودة، تتمثل في كورنيش على حدود أحياء المقاومة وتكنة ووادنون، ومن جهة شرق المدينة بجوار المستشفى الجهوي للمدينة.

أما من حيث صفة حيازة السكن، فأغلب الساكنة المحلية تتوفر على مسكن خاص بها بنسبة 58.5%، ويمكن تفسير هيمنة صفة الملك يكون معظم الساكنة استطاعت أن تؤمن لنفسها السكن لطبيعة الخصوصيات القبلية التي طبعها التضامن من حيث بيع وشراء المسكن وانخفاظ أثمانه العقار ما بين 1970 و1999. من جهة أخرى، يرجع السبب في ذلك إلى تشجيع الدولة على الاستقرار بالنسبة

للموظفين والعسكريين. أما بخصوص الكراء فهو يمثل 34 %، وأخيرا نجد صفة الرهن الذي لا يتعدى 7,1%³⁰⁶.

2-2- قضايا الماء وتحدي الفيضانات الحضرية

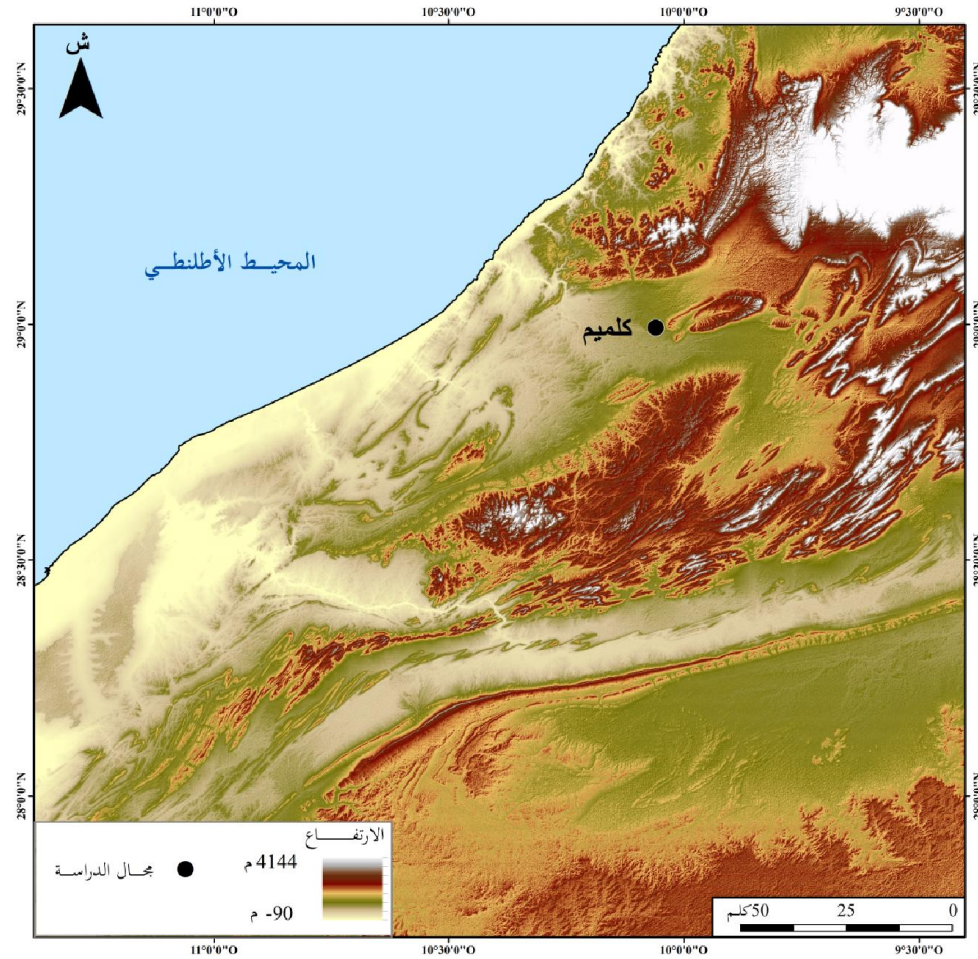
على مستوى آخر، من أهم الاكراهات الخطيرة التي تواجه المرفلوجية الحضرية بمدينة كلميم هو إشكالية الفيضانات المحتملة. فكما هو معلوم، فإن مدينة كلميم من المدن الجنوبية التي تعتبر الأكثر تهديدا بهذا الخطر كونها عرفت مجموعة من الفيضانات اختلفت حدتها وتأثيرها حسب كل مرحلة وأثرت على المنظومة المجالية والمجتمعية للمجال. تحيط بالمدينة ثلاث أودية تشكل خطرا متوقعا في حالة هطول تساقطات مطرية كبيرة عليها، أهمها أودية أم العشار وأسيف أورزو. فبخصوص واد أم العشار الذي ينبع من المناطق الجنوبية لمرتفعات لخصاص، فهو يمر بمحاداة أحياء القدس والمقاومة وتكنة وودانون وأمحيريش والقصبه، وللامريم ليصب في واد الصياد. أما واد أسيف أورزو المتواجد بالضفة الشرقية للمدينة فهو يمر بأحياء الوفاء وتيرت والرجاء في الله ثم الموحدين (أنظر الخريطة رقم 19). لقد عرفت المدينة جراء مرفلوجيتها المبعثرة، عدة فيضانات، كانت لها خسائر مادية وبشرية خلفت آثارا سلبية على تمثلاث السكان خصوصا تلك التي تستقر بهوامش المدينة أو المتواجدة خارج المجال الحضري.

وترجع أسباب تهديد المدينة بالفيضانات إلى الخصائص الطبيعية (المناخ، طبوغرافية السطح، الطبيعة الهيدرولوجية... إلخ). وتضم عالية الحوض تلال الأطلس الصغير وهضبة لخصاص وهي منطقة ذات ارتفاعات قوية مقارنة بانحدارات السهل، تصل أعلى قمة حوالي 1211 متر وتتواجد بعالية الحوض، في حين نجد أخفض نقطة داخل الحوض تصل إلى 223 متر وتتمركز بسافة الحوض، مما يجعل شكل الانحدارات قوي ويزيد من سرعة الجريان كما تبين ذلك الخريطة رقم (18).

³⁰⁶ - الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

خريطة رقم 18 :

مستوى الارتفاع بحوض مدينة كلميم

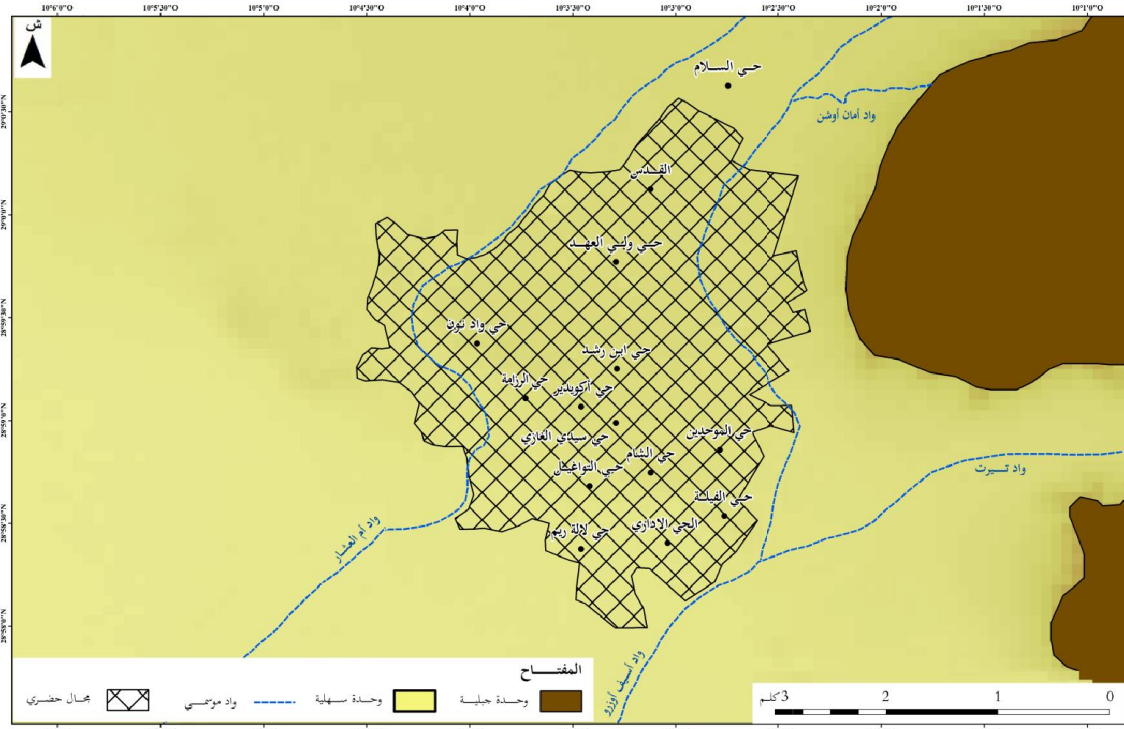


المصدر: إنجاز شخصي، 2017، بناء على معطيات وكالة الحوض المائي كلميم،

2017

خريطة رقم 19 :

الأودية التي تخترق المجال الحضري بكلميم سنة 2017



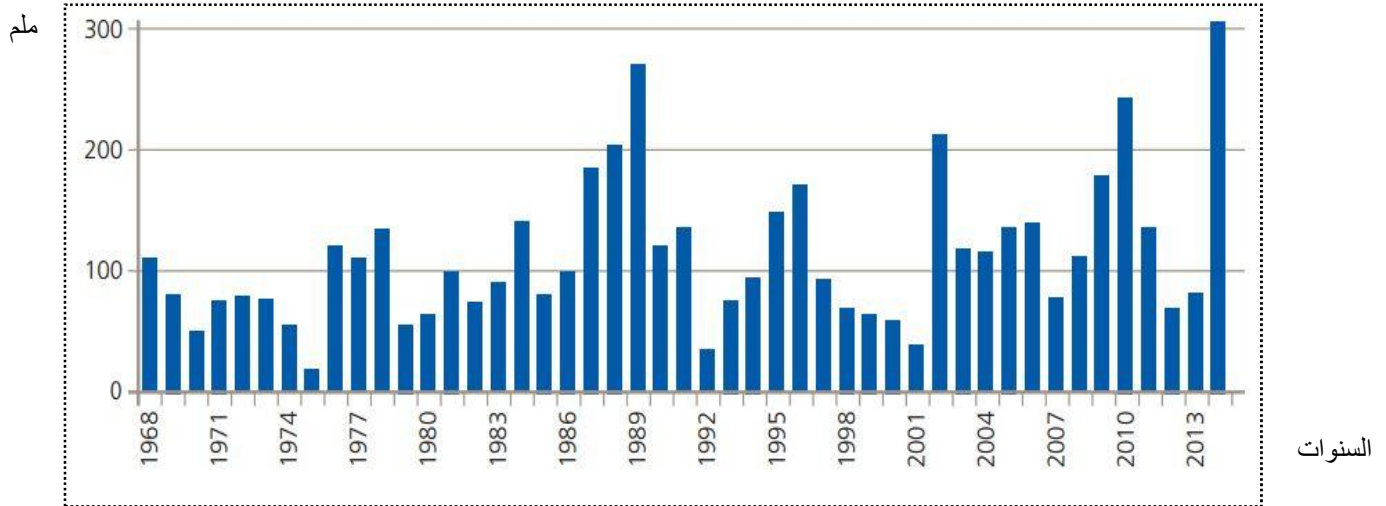
المصدر: إنجاز شخصي، بناء على معاينة ميدانية 2017.

تعتبر كلميم منطقة شبه صحراوية تكونت في تضاريسها من نوع أبلاشي وتنقسم وحدتها التضاريسيتين إلى:

- الوحدة الجبلية: تتمثل في نهاية الأطلس الصغير الغربي وجبال باني، وتتميز بتباين في ارتفاعاتها وتقطع شديد في سفوحها، يرجع ذلك إلى فترات بيومناحية جد قديمة، وهي ذات قمم مسطحة وجوانب مقعرة ومحدبة، ونذكر منها كتل آيت بعمران في الشمال التي يصل ارتفاعها إلى 1250 م، وسلسلة جبال باني وتيرت من جهة الشرق، و التي يتراوح ارتفاعها ما بين 600 و 1200 م.
- الوحدة الهضبية السهلية: وتتجلى في هضبة تيسا وكير في الجنوب، يبلغ ارتفاعها حوالي 650 م، فمنخفض كلميم عبارة عن سهل ضيق تحيط به مرتفعات، يتراوح ارتفاعها ما بين 220 م و 800 م، وانحدارها العام يتجه من الشرق في اتجاه الغرب وتتخلله بعض التلال، تعرف محليا باسم "الكويرة"، بالإضافة إلى مجموعة من المسيلات والأودية الموسمية.

لقد عرفت المنطقة أمطارا استثنائية في نونبر 2014 تسببت في سيلان جميع الأودية وبصبيب جد قوي أحدث فيضانات مهولة بحوض وادنون. تساقطات مطرية فاقت المعدلات السنوية المعتادة بكثير وفي جميع أقاليم الجهة، حيث لم تشهدها المنطقة منذ سنة 1968، وأثرت على مجموعة من البنيات التحتية بالمدينة.

شكل رقم 9: توزيع التساقطات المطرية بمدينة كلميم ما بين سنتي 1968 و 2014 بالملم



Source : TARGA AIDE 2015: « Inondations au Maroc en 2014, Quels enseignements tirer de Guelmim et Sidi Ifni », p 9

لقد أثر حجم هذه التساقطات بشكل كبير على المدينة والإقليم بصفة عامة وخلف ذلك خسائر بشرية كبيرة تمثلت في 27 قتيل حسب الإحصاءات الرسمية فقط في الفترة ما بين 20 و 24 نونبر 2014، نتيجة السيول الجارفة لوادي تيمسورت شرق بويزكارن وواد تلمعدرت شمال مدينة كلميم. كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 17: أهم الفيضانات التي عرفتتها مدينة كلميم ما بين سنتي 1967 و2014

تاريخ الفيضان	معدل التساقطات بملم	الأحياء المتضررة	التأثير المجالي والاجتماعي
1967	120	القصبة، أكويدير، الوحدة، التواغيل، سيدي الغازي،	خسائر في البنيات التحتية
1985	165	أمحيريش، الرحمة، هوامش المدينة ومركزها	خسائر في البنيات التحتية
1995	102	أمحيريش، الرحمة، هوامش المدينة ومركزها	خسائر في البنيات التحتية
2003	118	أمحيريش، الرحمة، هوامش المدينة ومركزها	خسائر في البنيات التحتية
2009	75	أمحيريش، الرحمة، هوامش المدينة ومركزها	خسائر في الأرواح والبنيات التي تحتية
2014	128	معظم أحياء المدينة وخاصة الهامشية	خسائر في الأرواح والبنيات التي تحتية والممتلكات الشخصية

المصدر: تركيب شخصي، بناء على معطيات وكالة الحوض المائي بكلميم، وبحث ميداني، 2016

كما خلفت هذه السيول والفيضانات خسائر مادية فادحة على مستوى:

- غمر المنشآت و الطرق المعبدة على مستوى المناطق المنخفضة، و انهيار ولوجيات المنشآت الفنية: حوالي 40 قنطرة دمرت، و 30 طريق انقطعت، و 5000 منزل متضرر... إلخ؛
- توقف الدراسة وإعلان الإقليم منطقة منكوبة نتيجة انقطاع الماء والكهرباء والاتصالات لمدة أسبوع؛
- انقطاع كل الطرق المؤدية للإقليم وتضرر كل المراكز الحضرية بالأقاليم الجنوبية (طانطان، العيون، السمارة وفي اتجاه أكادير... إلخ).
- تضرر كل الأحياء المجاورة لواد أم لعشار كحي القدس، وحي الرحمة، وحي وادنون ، والمقاومة، وحي للامريم، وحي النوادر، وحي القصبة ، وحي الفلاحة، كما تبينه لنا الصور رقم (18) و(19)؛

صورة رقم 18 : حمولة وادي أم العشار يوم 28 نونبر 2014



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2014

صورة رقم 19: جانب من مخلفات فيضان مدينة كلميم سنة 2014



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2014

جانب من الفيضانات التي عرفتتها مدينة كلميم نونبر 2014، والتي خلفت خسائر مادية كبيرة بما فيها الأرواح.

أبانت فيضانات نونبر 2014 عن الخلل الذي تعرفه المرفلوجية الحضرية، فمخلفاته وتأثيراته المجالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية أبرزت هشاشة واقع الحال و ضعف التنبؤ لدى الفاعل المحلي بالمخاطر التي تتهدد المنظومة البيئية سواء على مستوى المشاريع البيئية المنجزة داخل المدار الحضري أو خارجه. كما أن العمليات الاستباقية للفاعلين المتدخلين للحد من هذا الخطر اتسمت بكونها محدودة وظرفية، طبعها البعد التقني على حساب البعد الترابي البيئي كبناء حاجز وقائي لحماية حي القدس والمقاومة ووادنون والرحمة من فيضان وادي أم العشار.

مختلف هذه الاختلالات التي تعاني منها مرفلوجية مدينة كلميم، وما ترتب عنها من نتائج سلبية على عدة مستويات تعود إلى إكراهات كثيرة من أهم أسبابها ما يتعلق بالتدبير الارتجالي لقطاع التعمير. هذا الأخير ساهم في إنتاج مجموعة من الوحدات السكنية العشوائية على ضفاف الأودية، تنعدم فيها أحيانا التجهيزات التحتية ومعايير جودة البناء. كما أن تصميم التهئية وتنزيله لم يكن صارما في مراقبة عمليات البناء المحادية لأودية أم العشار وأمان أوشن وأسيف أوزرو. إضافة إلى ذلك، عدم الإكتراث بالتخطيط الاستباقي، وأخذ بعين الاعتبار الفترات الشاذة التي يبلغ فيها التركيز المطري بالمنطقة وحجم الصبيب أرقاما قياسية.

طبيعة العلاقة بين الفاعلين السياسيين (المنتخبون ورجال السلطة) والمجتمع المدني بكلميم، والتي اتخذت في السنوات الأخيرة شكل صراع، سُجل ضمن سياق محلي اتسم باختلاف رؤى مقاربات التنمية المعتمدة، والمشاريع المنجزة ضمن برامج التنمية الحضرية المجالية و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلخ...، كان له أثرا سلبيا على عمليات إنقاذ السكان والمجال من مخلفات الفيضانات. كما أن اللجنة المكلفة بتشخيص أضرار الفيضانات على المدينة وحصرها للخسائر المادية المسجلة، غلب عليها الطابع السياسي، مما جعل توصيات التقرير تأخذ منحى آخر ينافي جانب من جوانب واقع الحال.

ضعف تماسك المرفلوجية الحضرية، وتشردمها المجالي، يرجع أساسا إلى سوء تدبير هذا المجال لعقود عديدة، وبالتالي فإن عدم التحكم في المجال، يصعب من خلاله تصحيح الأخطاء السابقة والتي نختصرها في ثلاث نقط أساسية، وهي مسألة الترخيص للأحياء المجاورة للأودية مثلا، التي تبقى مهددة في كل حين بخطر الفيضانات، ثم تأخر تفعيل تصميم التهئية لمدة ست سنوات، ثم استغلال ذلك ماضيا وحاضرا في السياسوية المحلية، وأخيرا غياب دراسة استشرافية للمدينة نظرا لمرونة المجال وتأثره بالتحويلات التي تكتنف الصحراء.

3- دينامية سكانية ساهمت في إنتاج المجال وتوجيه توسعه

شهدت مدينة كلميم نموا ديمغرافيا سريعا منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث تضاعف سكانها تسع مرات ما بين 1960 إلى سنة 2004، أي من 10.500 نسمة إلى 95746 نسمة، لتبين نتائج إحصاء 2014 أن عدد سكان المدينة ارتفع إلى ما مجموعه 117998 نسمة أي بمعدل نمو وصل 2,35 %، متجاوزة بذلك معدل النمو الوطني 1,25 % ما بين 2004 و 2014. مرد هذه الدينامية والتزايد الديمغرافي يتعدد ويتنوع تبعا للظروف التاريخية التي عاشتها المنطقة، كالظروف الطبيعية الصعبة التي عرفتها أرياف كلميم والهجرة القروية التي نتجت عنها، إضافة إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في نشأتها، إضافة إلى الترقيات الإدارية التي شهدتها المدينة سنتي 1992 و 1997. كل هذا وغيره جعل المدينة تستقطب أعدادا سكانية وهجرات من مناطق مختلفة، واستقروا بالمدينة وزاولوا أنشطة متعددة بها، ويبين الجدول الآتي تطور سكان مدينة كلميم ما بين 1960 و 2014:

جدول رقم 18 : التطور الديمغرافي لمدينة كلميم ما بين سنتي 1960 و 2014

السنة	عدد السكان	معدل النمو السكاني المحلي	معدل النمو السكاني الوطني
1960	10500	-	-
1971	15758	6.15	4.34
1982	38140	2.85	4.45
1994	72563	2.81	2.81
2004	95746	2.98	2.91
2014	117998	2,35	2.35

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1960-2014

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مدينة كلميم عرفت نموا ديمغرافيا مهما خصوصا في المرحلة ما بين 1971 و 1982، "فتغير وتيرة النمو الديمغرافي بمدينة كلميم ككل بين 1971 و 1982 (2,85%) لا يرجع إلى ضعف التزايد الطبيعي، نظرا للسلوك الديمغرافي الموروث عن مجتمع محافظ يتميز بسن زواج مبكر ومعدل ولادة قوي يناهز 28,7 %، بل يعزى أساسا للتنزيف الديمغرافي الحاد الذي ضرب المجال القروي للإقليم الذي انهار معدل زيادته السنوية من 6,30 % ما بين 1960 و 1971 إلى 0.02 % بين 1971 و 1982"³⁰⁷، كما يظهر من خلال "مقاربة معدلات النمو السكاني، ويعزى هذا

³⁰⁷ - محمد بنعتو، 2003، مرجع سابق، ص 139

الارتفاع إلى الدعم الاقتصادي من طرف الدولة بالأقاليم الصحراوية في ما يتعلق بالاستهلاك، وهي عوامل ساعدت على الهجرة نحو الجنوب³⁰⁸.

من جانب آخر، يمكن أن نسجل انخفاضا ملحوظا بين فترة 1982-1994 حيث وصل معدل النمو السكاني إلى 2.81% وهذا مرده الهجرة التي عرفت المنطقة بسبب الظروف المناخية التي عاشتها المدينة، وكذا هجرة ساكنة مهمة من هذا المجال إلى مدن العيون والسمارة في إطار مخيم الوحدة، دون إغفال الهجرة من نوع خاص التي عرفت المدينة بداية التسعينات وهي الهجرة السرية نحو جزر الكناري التي عرفت أوجها بالمنطقة ما بين 1995 و 2005. وبالنسبة لمتوسط الزيادة السكانية ما بين 1960-2014، فهو في عمومته متدبب، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم 19: متوسط الزيادة السكانية بمدينة كلميم ما بين سنتي 1960-2014

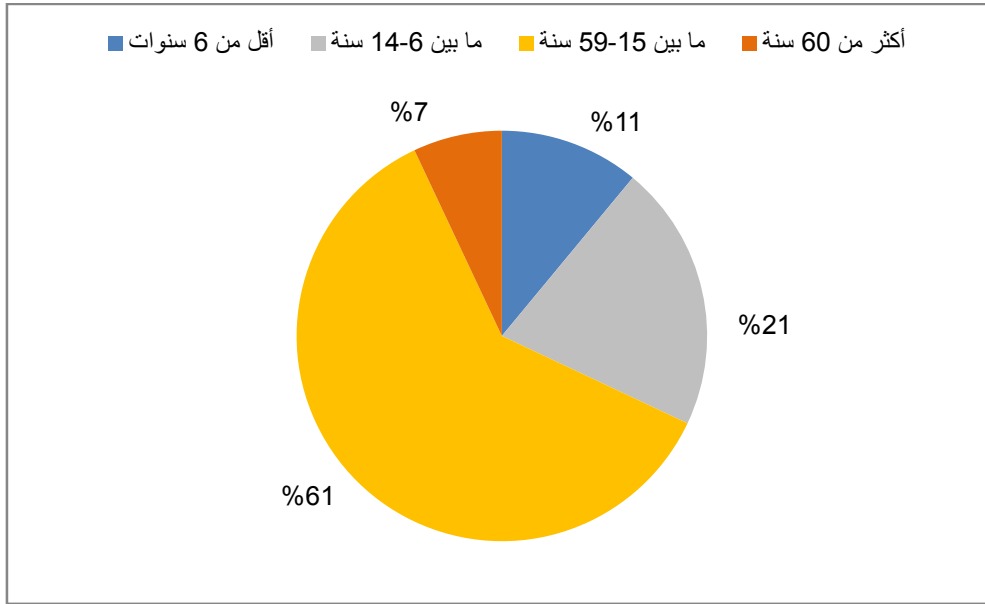
السنة	1971-1960	1982-1971	1994-1982	2004-1994	2014-2004
الزيادة السنوية	4.4%	8.6%	4.8%	2.8%	5.2%

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1960-2014

يتضح من الجدول أعلاه، أن الفترة ما بين 1971-1982، شهدت أعلى معدل في الزيادة السكانية بمدينة كلميم بنسبة 8.6 %، بينما في المرحلة ما بين 1994-2004، تم تسجيل نسبة 2.8%، ويعزى ضعف هذه النسبة كما تطرقنا إلى ذلك في الفصل الأول إلى الظروف الخاصة التي عرفت المدينة وتموضعها من القضية الوطنية، عبر تشجيع الهجرة نحو العيون في إطار الإمتيازات التي قدمتها الدولة لمجال جنوب الصحراء. إلى جانب ذلك، يعود تراجع هذا المعدل إلى وعي الساكنة المحلية بالتخطيط العائلي، وانخفاض نسبة الولادات وتأخر سن الزواج لدى الشباب بسبب ضعف فرص الشغل، وخلال الفترة ما بين 2004-2014، عاد معدل الزيادة إلى الارتفاع ليصل إلى نسبة 5.2%، نتيجة الدينامية التي شهدتها المدينة بعد سنة 2005، واستقطابها لأعداد مهمة من الوافدين. لذلك، فإن معدل الزيادة السكانية بشكل عام تطبعه الظرفية التي تعيشها المدينة، التي تؤثر بشكل كبير على تمثيلات المجتمع المحلي وعلى خلفيات الفاعل السياسي. مجموع ساكنة المدينة يصل إلى 117998، تشكل فيها الفئة العمرية ما بين 15 سنة و 59 سنة، ما يناهز 64 %، حسب إحصاء 2014، كما يبينها الشكل أسفله:

³⁰⁸ - محمد بنعتو، 2003، مرجع سابق، ص 140

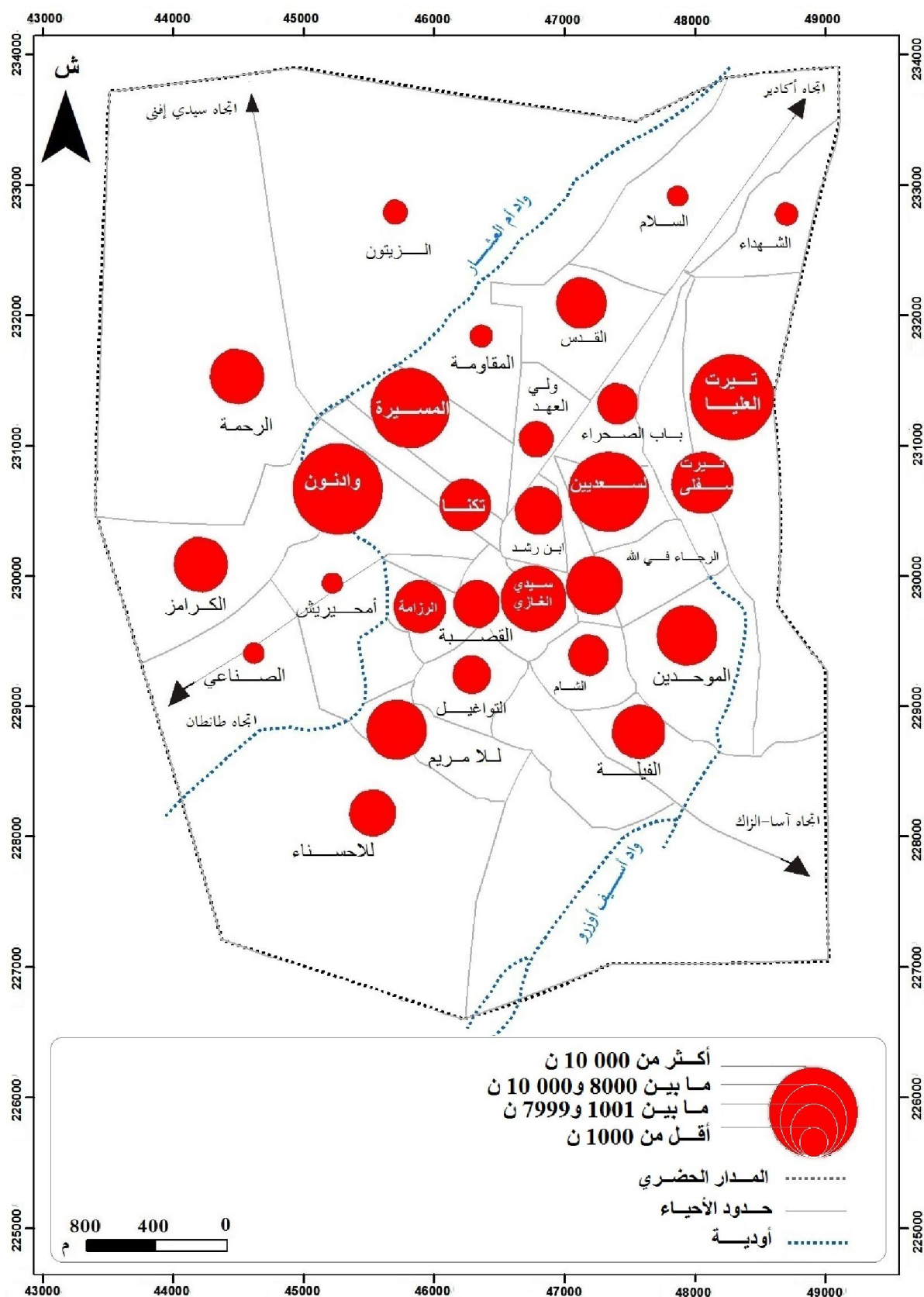
شكل رقم 10: توزيع السكان حسب الفئات العمرية بكلميم سنة 2014



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

وبالنسبة للفئة العمرية من 6 إلى 14 سنة فهي تشكل نسبة 15,8%، ثم أقل من 60 سنة، بنسبة تصل إلى 12,2%، و7,8% بالنسبة للفئة العمرية أكثر من 60 سنة، ولا يختلف توزيع هذه النسب بين الجنسين الذكور والإناث خلال الإحصاء الأخير. هذه البنية الشابة كان لها تأثير كبير على مسألة الوضع الاقتصادي للمدينة وعلى بنية المجتمع كذلك، سيما أن نسبة الولادات قد تراجعت مقارنة مع السنوات الماضية بفعل التطور الذي عرفه التخطيط العائلي، كما أن هذه النتائج كان لها انعكاس على بنية السكان حسب الحالة العائلية. ويتوزع سكان مدينة كلميم بنوع من التوازن النسبي بين مختلف أحياء المدينة كما تبينه الخريطة أسفله:

خريطة رقم 20 : توزيع سكان مدينة كلميم حسب الأحياء سنة 2014



المصدر: إنجاز شحفي 2018، اعتمادا على الإحصاء العام للسكان 2014

تعتبر كل من أحياء تيرت العليا، وتيرت السفلى والمرابطين، والرجاء في الله، وحي تكنة، وحي وادنون، من أهم الأحياء كثافة سكانية، وتلعب أدواراً مهمة على مستوى الدينامية السكانية للمدينة وحركيتها، فضلاً عن الأدوار التي تقوم بها في العمليات الانتخابية، وما تشكله من أولويات لدى الفاعل السياسي خلال الانتخابات التشريعية، أو الجهوية، أو المحلية (البلدية والبرلمانية).

جدول رقم 20: توزيع السكان بأحياء مدينة كلميم حسب إحصاء سنة 2014

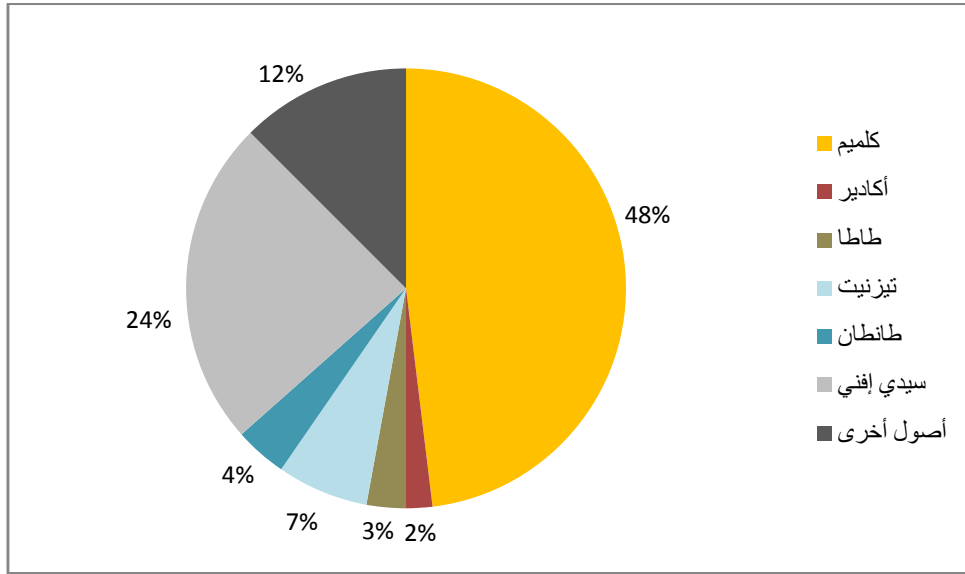
الحي	أكثر من 60	59-15 سنة	14-6 سنة	أقل من 6 سنوات	عدد الأسر	نسبة توزيع السكان حسب الأحياء
تيرت العليا	889	8234	2817	1536	2760	8,10
تيرت السفلى	593	5487	1877	1024	1914	7,5
الرجاء في الله	580	5374	1838	1003	1892	7,4
المسيرة الخضراء	558	5165	1767	964	1923	7,5
تكنة	535	4951	1994	924	1740	6,8
السعديين	473	4381	1499	817	1597	6,2
المرابطين	393	3634	1243	678	1342	5,2
الموحدين	386	3570	1221	666	1186	4,6
سيدي الغازي	305	2823	966	527	1125	4,4
القدس	285	2636	902	492	957	3,7
القصبة	284	2629	899	490	934	3,6
الرحمة والزيتون	271	2512	859	469	818	3,2
التوغيل	249	2303	788	430	836	3,3
باب الصحراء	215	1989	680	371	761	3
وادنون	205	1897	649	354	753	2,9
ابن رشد	179	1653	566	308	642	2,5
امحيريش	160	1480	506	276	494	1,9
اكويدير	152	1404	480	262	568	2,2
الفيلا	146	1350	462	252	455	1,8
الوحدة	125	1157	396	216	369	1,4
لالة حسناء	117	1084	371	202	340	1,3
الرزامة	108	997	341	186	367	1,4
لالة مريم	102	941	322	176	297	1,2
الفلاحة	101	936	320	175	302	1,2
الفتح	82	763	261	142	283	1,1
ولي العهد	72	663	227	124	248	1
الفداء	62	578	198	108	224	0,9
الكرامز	46	428	146	80	143	0,6
الشام	44	408	140	76	155	0,6
الإداري	36	337	115	63	126	0,5
الشهداء السلام	34	317	108	59	113	0,4
المجموع	7787	72081	24958	13450	25664	100

المصدر: المندوبية الجهوية للتخطيط كلميم وادنون، 2014

قراءة الجدول أعلاه، يظهر ملاحظة تكمن في التفاوت بين أحياء المدينة من خلال عدد الأسر القاطنة بها، فحسب إحصاء 2014 نجد أن أكبر عدد من الأسر يستقر بحي تيرت بما مجموعه 4674 أسرة، في حين لم يتعد خلال إحصاء 2004 ما مجموعه 2575 أسرة، وهو حي حديث النشأة إذا ما قارناه ببعض الأحياء القديمة بالمدينة التي نشأت في نهاية الثمانينات كتكنة ووادنون. ويستقر بهذا الحي

ساكنة تمارس التجارة والخدمات، وأخرى تزاوّل التجارة غير المهيكلة، بينما نجد أقل الأحياء عددا تتواجد بحي الشهداء ب 113 أسرة، يليه حي الإداري ب 126 أسرة وهي أحياء تتمركز على هوامش المدينة. مختلف أسر مدينة كلميم التي تبلغ حسب إحصاء 2014 ما مجموعه 25664 أسرة ينتمي أغلبها إلى إقليم كلميم، كما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 11: توزيع الأصول الجغرافية لساكنة مدينة كلميم سنة 2016



المصدر: بحث ميداني، 2016

نظرا لغياب دراسة حديثة حول الأصول الجغرافية³⁰⁹ لسكان كلميم، إرتأينا أن نعتمد على نتائج البحث الميداني، حيث نستنتج أن حوالي 48% من مجموع الساكنة ينتمون إلى إقليم كلميم، ونجد في المرتبة الثانية مدينة سيدي إفني بنسبة 24% ممثلة في قبائل آيت باعمران ومرد هذه النسبة إلى الخصوصيات السوسيو مجالية التي تجمع ظهير أرياف آيت باعمران والحدود الشمالية الغربية للمدينة، وهي خصوصية تميز القبائل المشكلة للمدينتين (قبائل تكنة وقبائل آيت باعمران. وتستقر أغلب ساكنة هذه القبيلة في الأحياء المتمركزة في شمال غرب المدينة، وكما هو معلوم يرجع ذلك إلى الهجرة القبلية المحلية التي شهدت أوجهها في عقد الثمانينات. إلى جانب هذا، تمثل بقية الأصول الأخرى للسكانة القاطنة بكلميم ب 12 % وهي ساكنة يعود أصلها إلى الرحامنة وقلعة السراغنة ومراكش. أما الوافدين من تيزنيت وطانطان وطاطا وأكادير فنسبتهم على التوالي 7 %، و 4 %، و 3 %، و 2 %. هيمنة سكان إقليم كلميم مرده إلى طبيعة مجتمعه الذي طبعه الاستقرار والتجارة بهذا المجال، وهي ميزة جعلته مستوطنا بالمنطقة لقرون عديدة الشيء الذي لا نجده لدى قبائل آيت أوسى أو الرقيبات الذي يطبعه الترحال والتنقل.

³⁰⁹ - نذكر هنا أن الإحصاء العام للسكان سنة 2014 لم يبين نتائج الهجرة الداخلية بمجموع جهات المغرب.

تشكل مدينة كلميم حوضا للهجرة بامتياز، وذلك لاستقطابها أفواجا وافدة في كل سنة، إذ تعد أحد أهم العوامل المتحكمة في الكثافة السكانية ونمو نسيجها المحلي، فأكثر من 52% من سكان المدينة هم بالأصل سكان وافدين عليها و ليسوا من سكانها الأصليين.

ش

ش

جبهة كلميم واثنون

0 100 200 كم

أكادير

الدار البيضاء

مراكش

ثبواوة

زكورة

طاطا

تفجيجت

كلميم

اصبوي

طاطان

طرقاية

العين

السمارة

آسا الزاك

حاصل الهجرة الداخلية

25001-32325

10001-25000

5001-10000

نسبة المهاجرين الوفدين

40 % فأكثر

30-40 %

20-30 %

15-20 %

10-15 %

5-10 %

أقل من 5 %

حدود الجهة

حدود الإقليم

0 25 50 كم

0 20000 40000 60000 80000 100000

0 200000 400000 600000 800000 1000000

0 200000 400000 600000 800000 1000000

0 200000 400000 600000 800000 1000000

0 200000 400000 600000 800000 1000000

202

إذا رجعنا إلى الإحصاءات العامة للسكان يتضح لنا، أن مدينة كلميم شأنها في ذلك شأن مدن جهة كلميم-السمارة سابقا، وجهة كلميم واد نون حاليا، تمتاز بنفس الخصوصيات المجالية، ولا نتحدث هنا عن المقومات الهيكلية للتنمية المجالية، بقدر ما نتحدث عن الثقل الديمغرافي على اعتبارها أكبر تجمع بشري بالجهة وقد ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وقدم الاستيطان بها منذ قرون عديدة. فكللميم كعاصمة جهوية لجهة كلميم واد نون تعتبر من "الجهات المغربية التي عرفت تعميرا واستقرار السكان منذ القديم، فالمناطق الواقعة جنوب الأطلس الصغير، حسب المعرفة الأركلوجية والتاريخية المتوفرة حتى الآن، استوطنتها مجموعات بشرية من أجناس متنوعة مذ فترات تاريخية جد متقدمة، ولقد لعبت مراكزها الدينية دورا مهما عبر تاريخ المغرب إذ كانت منطلقا لعدد من الأسر الشريفة والدينية المجاهدة التي حكمت المغرب، كما أن امتداد تراب هذه الجهة عند موقع مفتوح على إفريقيا جنوب الصحراء، أو ما كان يعرف ببلاد السودان جعلها تعرف ازدهارا تجاريا وبروز مجموعة من المراكز الحضرية يتردد صداها عبر المصادر التاريخية"³¹⁰.

عرف هذا المجال خلال العقود الأخيرة تزايدا واضحا في عدد المراكز الحضرية والجماعات القروية، تبعا للترقيات الإدارية التي عرفت الإحصاءات المتعاقبة بالبلاد، وقد كان له أثر كبير في تزايد عدد السكان الحضريين والقرويين. فخلال العقد الممتد بين 1982 و 1994 تزايدت ساكنة الجهة بـ 30% بعدد سكاني بلغ 217954 نسمة، وما بين سنة 1994 إلى 2004، تزايد سكان الجهة بـ 20 %، بتعداد وصل 408111 سنة، وتبعا للتقطيع الجهوي الجديد فإن سكان الجهة الحالية بلغ حسب إحصاء 2014 ما مجموعه 433757 نسمة، مع ذلك يبقى التطور الديمغرافي مستمرا، ساهمت فيه بشكل كبير كذلك المدن المتوسطة التي سجلت نسبيا تمدين مجالي على مستوى إقليمها (طانطان 96 % نسبة التحضر بالأقليم). ويبرز التكاثر السكاني الهام أهمية الدينامية السكانية بالجهة بالرغم من خصوصية المنطقة الجافة وشبه الجافة، التي في عمومها تتميز بكثافة سكانية ضعيفة.

وتعود أسباب الهجرات التي تتوافد على المدينة إلى عدة عوامل أهمها الجفاف والفقر، كما تعود إلى متطلبات التنقل الوظيفي بالنسبة للموظفين والعسكريين³¹¹.

فتزايد وتيرة نمو سكان مدينة كلميم وأهم الخصوصيات التي يتميز بها هذا المجال في هذا الشأن، يمكن إرجاع أهم أسبابه إلى مايلي:

³¹⁰ - المحداد الحسن وآخرون 2001: «جهة كلميم-السمارة»، ضمن مجلة جغرافية المغرب مجلد 19، السلسلة الجديدة، عدد 1-2، كلية الآداب والرباط. ص 118

³¹¹ - BEN ATTOU M., 2007, Op., Cit., p42

- الخصوصيات التاريخية لمنطقة وادنون كان لها تأثير على موقع مدينة كلميم كصلة وصل بين الأقاليم الجنوبية والشمالية للمملكة؛
- الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدولة لهذه الأقاليم في ظل توجهات كانت تسعى إلى سبل استقرار أكبر عدد من الساكنة في هذه المجالات؛
- انفتاح المدينة على مجموعة من الأوراش الكبرى والمشاريع ذات البعد الاجتماعي، إضافة إلى بعض الوظائف الحضرية التي كان لها أثر في جذب الساكنة لهذه المدينة؛
- عامل آخر مرتبط بخصوصيات الساكنة المحلية لهذا المجال في سرعة الاندماج مع الآخر، نظرا لتعدد التنوع الإثني والثقافي الذي تعرفه المدينة (الأمازيغي والحساني)؛
- مساهمة الدولة من خلال اللاتركيز الإداري الذي بدأت تعرفه المدينة، ابتداء من سنة 2005، وهو عامل كان له دور في تعزيز جاذبية المدينة لاستقطاب ساكنة من مجالات غير تلك التي تجاورها.

4- المدينة والقبيلة والمجتمع، بين البعدين الترابي والسياسي

يعتبر مجال وادنون من بين المجالات التي لا يستهان بها قبليا، حيث تحتضن مجموعة من القبائل العربية والأمازيغية. هذا المزيج القبلي ساهم في استيطان بشري هام اختلف استقراره حسب فترات تاريخية متباينة وبنمط عيش متجانس. ذلك أن "أغلبية القبائل كانت تعيش على تربية المواشي في المقام الأول، ينضاف إليها بعض الأنشطة الزراعية في "الغراير" وهي منطقة صالصالية تحفظ الماء، أو في الواحات التي لم تكن آنذاك متطورة حقا في التخوم الشمالية لوادنون ووادي درعة أو في الأدرار"³¹²، بحكم هذه الإمكانيات انتشرت التجارة وبدأت القبائل المستوطنة بهذا المجال في بداية القرن التاسع عشر في تأقلمها وانصهارها بالمنطقة، إشكالياتها وجوهرها سيتجسد فيما بعد مع القضية الوطنية.

4-1 القبيلة فاعل محرك في تشكيل حاضرة وادنون بمجال شبه الصحراء

تمكن مقارنة المعطيات التي كانت مشتتة لحد الآن، من العثور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في قبائل الشمال والغرب الصحراوي، على شبكة من التحالفات التي تهيكل حول البيتين التجاريين الكبيرين، بين "إيليج" و"أهل بيروك"³¹³ اللذان كان يتحكما في جزء من التجارة العابرة للصحراء، وكانت أسرة أهل بيروك تعتمد على اتحاديتهم الأصلية وهي قبيلة تكنة، غير أنهم كانوا يعملون بتشاور مع

³¹² - بونت بيير، 2012: «المجتمعات والثقافات غرب الصحراوية: الساقية الحمراء وتيرس»، ضمن الذكاء الترابي والتنمية الجهوية المقاوله، لارماتان، ص 53.

³¹³ - أهل بيروك من أشهر الأسر بوادنون، عرفت هاته الأسرة عن طريق حلقة الوصل التي قامت بها في أمن القوافل التجارية بجنوب الصحراء، وقد تم اشعاع صورة هاته الأسرة كذلك إلى العلاقات التي كانت تجمعها مع الإدارة المخزنية في مراقبة المجال.

قبيلتين من التجار المنحدرين من الجنوب، كقبيلة "تجكانت" و"كنتا"، وكانوا يعتمدون في الغالب على "أولاد إدليم" الذين يضمنون أمن القوافل ويساهمون في تنظيمها. وكان بيت إيليج يعتمد على شبكة تتزايد كثافتها، وشبكة أولاد بوسبع، وعلى الركيبات التي كانت قوة إقليمية صاعدة³¹⁴.

تحالفات استطاعت القبيلة أن تهيمن عبرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالصحراء عموما وبوادي نون بصفة خاصة، إلى حد اعتبر هذا المجال من مجالات السببية بالمغرب. وخلال فترة الاستعمار وبالضبط دخول الحماية الفرنسية سنة 1912، ومحاولة لتفكيك البنيات الاجتماعية لهذه القبائل من الداخل، ظلت هذه المؤسسة متمسكة بكيانها رغم سياسة المعمر الفرنسي الممنهجة، مما ساهم بشكل من الأشكال بالحفاظ على البعد القبلي بالمنطقة.

كما أن سياسة المستعمر بالصحراء وعلاقتها بالقبيلة استطاعت تدبير الخلافات والتحالفات بين القبائل بغية إحداث تغيير في التمثيل الاجتماعي للقبائل. وأصبحت الإدارة الاستعمارية هي الحكم في حل النزاعات بشكل سلمي، ومن تم استطاعت القبيلة أن تتحرر من عصبيتها التي استمرت لقرون متعددة في ظل شبكة فاعلين استطاعوا تنظيم مجالهم محليا وإقليميا. "وهكذا تحول مجال انتجاع القبيلة، الذي كان الدفاع عنه مسؤولية جماعية إلى تراب محدد ومسير بقواعد صارمة ولصالح السلطة المركزية الممثلة تقليديا بالمخزن التي استفادت من سلطة الحماية في التحكم المباشر في مجال السببية التاريخي، كما مكن نظام الحماية السلطان من سلطته الفعلية على مجالات كانت سلطته فيها دينية ورمزية من جهة وربط القبائل عبر موظفين محليين كالقواد والشيوخ والقضاة بالمخزن من جهة أخرى"³¹⁵.

وتشكل هذه الفترة الانطلاقة الكبرى لحضور القبيلة بالصحراء وبوادي نون بشكل شبه مؤسساتي وعصري في تدبير المجال مع المخزن أي ما بين 1934-1954، فأسرة أهل بيروك كأهم نموذج للعلاقات التي كانت تجمع شيوخ القبائل بالسلطة المركزية في عهد الحماية، اكتسبت شهرة محليا وخارجيا لتدبير الحركة التجارية المتبقية، وكذا لسياسة المستعمر، فضلا عن مراقبة السكان والعلاقات بينهم. ولقد شكلت هذه الأسرة وسيطا ذا بعدين: أمني واقتصادي في تجاذب الأوضاع والمتغيرات بين السلطة والسكان المحليين واليهود الذين تواجدوا بالمنطقة في بداية القرن 20، على أن المستعمر الفرنسي استطاع أن يخترق البنيات الاجتماعية القبلية بذكاء كسبا لمصالحه، وتغييرا لوظائفها بشكل تدريجي. هذه المميزات وغيرها جعلت من القبيلة مكونا جوهريا في الصحراء، وجعلتها تتبوأ مكانة لدى ساكنة المجال ولدى السلطات المركزية، ذلك أنه بعد استقلال المغرب، أضحت الساكنة القبلية تطرح تحديات مسألة اندماجها الحضري، وأضحت تفرض نفسها بشكل أقوى بعد استرجاع الأقاليم الجنوبية سنة 1975.

³¹⁴ - بونت بيير، 2012، نفس المرجع، ص 534.
³¹⁵ - بويريك رحال، 2012، مرجع سابق، ص 332.

4-2- الترابية القبلية والمجال الحضري، امتلاك سيكولوجي له دلالاته الرمزية

تميز الواقع القبلي وامتلاكه العقاري بكلميم بسيادة الملكية الخاصة لدى فئة الملاكين القبليين، ولم تعمل الدولة طيلة الفترة ما بين 1975 و2005، على إيجاد حلول إجرائية تساهم من جهة، بحل إشكالية العقار، بإعتباره "إحدى الركائز الأساسية التي يجب أن يتوفر عليها أي مجال ترابي كيفما كان، فهو توظيف لا بد منه لمعالجة مختلف الإكراهات المرتبطة بالتدبير الحضري، إضافة إلى أنه يشكل دافعا رئيسيا لكسب العديد من رهانات التنمية الترابية"³¹⁶. فتخلي الدولة عن حلحلة المشكل العقاري بكلميم للفترة الزمنية السابقة، جاء في سياق انشغالها عن الوضعية السياسية بالمنطقة التي جعلتها تقارب المدينة ببعدها الأمني يخضع للضبط والمراقبة المباشرة، واستتباب الأمن. لكن بالمقابل ساهمت في تغيير البعد القبلي في إنتاج المدينة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

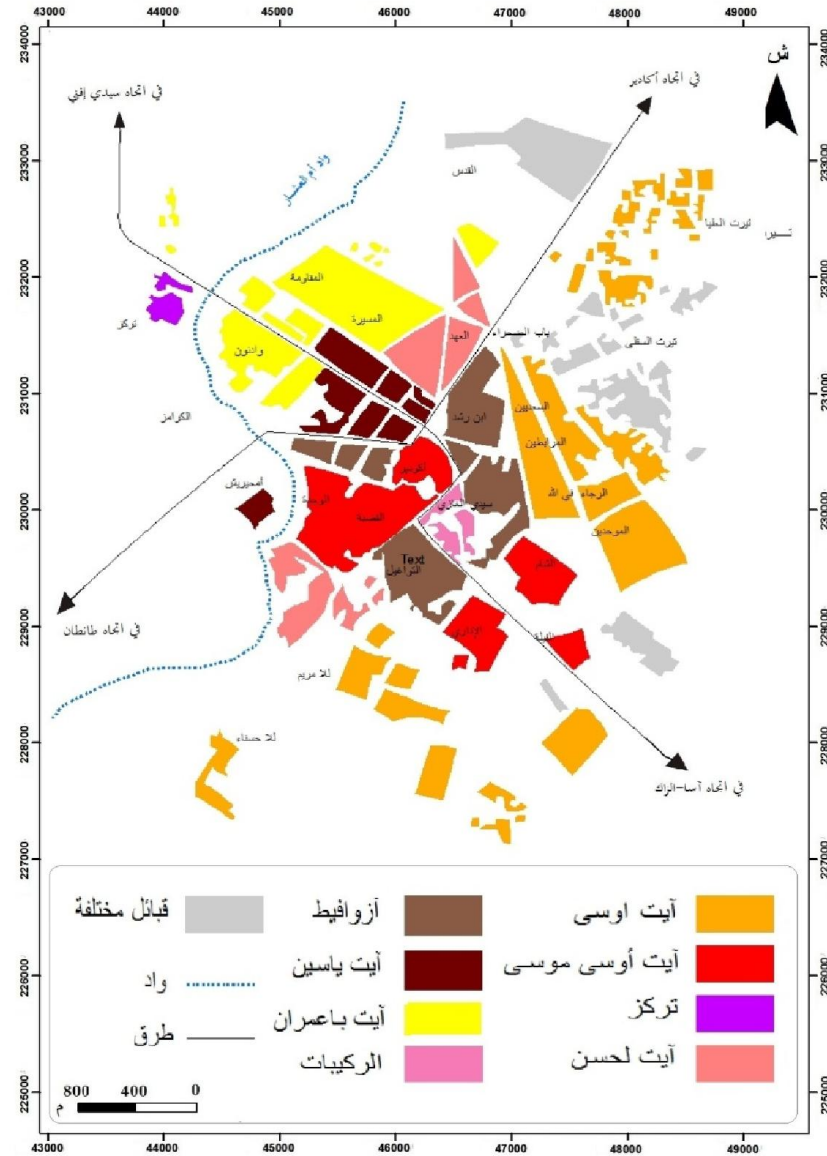
فمسألة القبيلة داخل المدينة أو المدينة داخل القبيلة هي مكون ثقافي تميزت به كلميم منذ نشأتها "ويجعلها من ضمن المدن القبلية الرئيسية في إنتاج المجال الحضري ببعده قبلي في شمال إفريقيا"³¹⁷. سواء تعلق الأمر بتقوية الترابية القبلية³¹⁸ أو كفاعل لتحقيق التوازنات السياسية التي لها علاقة بالامتلاك العقاري والنخب السياسية، الشيء الذي يجعلها تعتبر أداة سياسية وقبلية لمراقبة المجال وتملكه. هذه الخصوصية تميزها كذلك على باقي المدن الصحراوية المغربية، وعلى هذا الأساس، فإن المجتمع المحلي رغم التحولات التي طرأت عليه في ظل الاستعمار وفترة ما بعد استرجاع الأقاليم الجنوبية، استطاع أن يحافظ على تشكيلته القبلية داخل المدينة حيث توسعت هذه الأخيرة وتوسع معها بعدها القبلي، لكنها في نفس الوقت عرفت عدة تغييرات نتيجة تدخل الدولة والهجرات المتتالية التي عرفتھا المدينة ما بين 1988 و2010. وعلى هذا الأساس يمكن أن نتساءل في هذا الغطار عن كيفية تشكيل هذا التوسع؟ وما هي متغيراته المجالية والمجتمعية قبل سنة 2005 وما بعدها؟

³¹⁶ - صواب ماجدة وخزان بوشتي، 2012: «مدينة فاس بين التخطيط الحضري ومتطلبات التنمية: أية استراتيجية؟»، ضمن أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق بوطيب الطاك، مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافيا والتهيئة والكرطوغرافية، كلية الآداب سايس - فاس، ص 100-101

³¹⁷ - BISSON V., 2005 : « Dynamique comparées de l'urbanisation en milieu tribal, cas de Tunisie et Mauritanie », Thèse de doctorat en Géographie, université de tours. France, p 56- 57 -58

³¹⁸ - La Territorialité Tribale

خريطة رقم 22: التوزيع الجغرافي للأحياء حسب الانتماء القبلي
ما بين سنتي 1960 و2004



بالنسبة للتوزيع الجغرافي القبلي داخل المجال الحضري لكلميم ما بين 1960-2004 كما هو مبين في الخريطة رقم (22)، فرضته الملكية الخاصة للأراضي التي استطاعت من خلالها القبائل المشكلة لواد نون بإتحادية تكنة من جهة، ومن جهة أخرى من قبل اتحادية آيت باعمران استعمال المجال عبر تملكه. هذه الأخيرة، تستقر في الجهة الغربية اتجاه سيدي إفني وهو المجال الجغرافي لقبائل آيت باعمران، في حين نجد قبائل آيت موسى تتواجد بكل من حي القصبة واكويدر وهي الأحياء المشكلة للمدينة القديمة القصبة. بالمقابل فإن قبائل آيت اوسى، فهي تتموقع على امتداد الجهة الشرقية على طول شارع الجديد والأحياء المجاورة له، وهو اتجاهها الجغرافي نحو إقليم آسا-الزاك، مما يبرز مسألة التقسيم الإثني القبلي. ويتمثل هذا التقسيم بشكل مجهري في هيمنة خمسة قبائل، نظرا لتواجدها التاريخي بالمنطقة منذ عقود عديدة، في حين نجد أحياء أخرى يستوطنها سكان ذا انتماء جغرافي خارج مجال وادنون، أو بالأحرى أصول جغرافية وافدة من مناطق الشمال المغربي بفعل عامل الهجرة.

ويتضح من قراءة التوسع القبلي المتمركز بوسط المدينة أن كل من قبيلة آيت لحسن وآيت موسى أو علي وأزوافيط والركيبات تستقر بالنواة الأولى لنشأة مدينة كلميم المتمثلة في القصبة والتواغيل وسيدي الغازي، في حين نجد قبيلة آيت باعمران تتمركز بالشمال الغربي للمدينة على الطريق المؤدية لمدينة سيدي إفني بكل من أحياء تكنة، ووادنون، والمقاومة والمسيرة، بينما جزء آخر من قبيلة أزوافيط يستقر في الأحياء الجنوبية للمدينة المؤدية لتغمرت. وبالنسبة لقبيلة آيت موسى أو علي فهي تستقر في شمال المدينة على الطريق المؤدية لمدينة أكادير³¹⁹. أما قبيلة آيت اوسى فهي تتموقع في الأحياء الشرقية، وبخصوص قبيلة تركز فهي تتمركز في حي تركز (الرحمة).

ومن الخصوصيات الرئيسية التي جعلت هذه الأحياء تتميز بخاصية انتمائها القبلي داخل الوسط الحضري "أن الاستقطاب الحضري في هذا المجال كان استقطابا سيكولوجيا أكثر منه اقتصاديا"³²⁰، بمعنى آخر إذا رجعنا إلى الخريطة رقم (22) نلاحظ مثلا أحياء المسيرة والمقاومة وتكنة ووادنون، أغلب ساكنتها تنتمي إلى قبيلة آيت باعمران واستقرارها بهذا الموقع ناتج بالدرجة الأولى إلى قربها من المجال الجغرافي لآيت باعمران التي لا تبعد عن مدينة كلميم إلا بحوالي 10 كيلومترات، وترجع أسباب استقرارها بالمدينة إلى عامل القرابة والحماية القبلية، ثم العوامل المناخية الصعبة التي كانت تعيشها هذه الأرياف واضطرابها إلى الهجرة نحو كلميم، وبالتالي يكون الاستقرار مغطى بعامل قبلي الذي يخضع لنسق تضامني صرف.

³¹⁹ - BEN ATTOU M., 2007, Op., Cit., p140

³²⁰ - محمد بنعتو، 2003، مرجع سابق، ص 138

"ويتجسد المستوى القبلي هنا في إعادة إنتاج أنماط اجتماعية حين يكون الارتباط بالطبيعة مازال مرنا، ويتعرض بعد ذلك للمؤثرات الفطرية للبادية وفق عبارة لوكوز، أي حين يكون العقد الذي يربط الفرد بالجماعة لم يتقو بعد ليضمن حقوق كل واحد، ويتخذ صفة مجسدة تفرضها وترفع من قيمتها الحاجة إلى تأمين تعاون ضروري لمواجهة الصعوبات والتحديات التي يطرحها العيش في مجال صعب يستلزم بالضرورة تضافر كل الجهود"³²¹. علاوة على ما سبق، فنفس خصوصية قبيلة آيت باعمران تنطبق على قبائل آيت موسى في أحياء السعديين، والمرابطين، والموحدين، التي تتواجد في وسط المدينة، كذلك بالنسبة لقبيلة ازوافيط التي تتواجد على الطريق المؤدية إلى الجماعة القروية أسريير، وقبائل آيت أوسى على الطريق المؤدية إلى أسا-الزاك. بالمقابل الساكنة التي يعود أصولها إلى بعض المناطق الشمالية والجنوبية للمملكة، تستقر في جنوب المدينة على الطريق المؤدية إلى مدينة طانطان، وأخرى تتموقع في حي تيرت في الشمال الشرقي للمدينة.

لقد أسهمت عوامل الهجرة القبلية المحلية بشكل كبير في استيطان القبائل المجاورة بمدينة كلميم، إضافة إلى استقطاب هجرات من مناطق مختلفة، الشيء الذي جعل المدينة مجالا جاذبا ومتنوعا ببعده القبلي. لم يكن الاستقطاب الحضري الذي عرفته مدينة كلميم للهجرات القبلية التي شكلت لنا خليطا متنوعا في الأحياء المكونة للمدينة راجع للبعد الاقتصادي أو ما شابهه، وإنما جاء كنتيجة للهويات المتجددة لدى هذه القبائل في هذه المنطقة، والبعد الإثني الذي يحكمها. "فالقبيلة هي مؤسسة اجتماعية قبل أن تكون وحدة سياسية"³²².

من جهة أخرى إذا تتبعنا خصوصيات التوسع القبلي بالمدينة يظهر لنا أنه عرف عدة تغيرات خاصة بعد سنة 2005 إلى اليوم، ويعتبر فيها عامل الهجرة الداخلية خارج الحدود الترابية للجهة مساهما في تغيير وظيفة التملك القبلي للأحياء، وكذا الهجرة الخارجية كالأفارقة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء. وتبين الخريطة رقم (23) التغيرات التي طرأت على التوسع القبلي بمدينة كلميم في ظل ملامح بداية البناء الترابي الذي بدأ يشهده المجال ما بين 2005 و2018. إذ لم يعد التوسع القبلي يفرض نفسه في المدينة على مستوى التوسع الشامل للأحياء كما كان في الفترة السابقة 1960-2004، إذ لاحظنا في المرحلة السابقة أن قبيلة معينة استطاعت أن تهيمن على ثلاث إلى أربع أحياء، وفي المرحلة ما بين 2005-2018، أضحى كل حي يتكون من مجموعة من القبائل، فمثلا أحياء الموحدين، والرجاء في الله، والسعديين وباب الصحراء التي كانت قبيلة آيت أوسى هي الممتلكة من هذا المجال، أصبح اليوم يعرف تنوعا على مستوى القبائل المستوطنة به سواء القادمة من الشمال أو تلك المحلية. ونفس الملاحظة تسري

³²¹ - العروي عبد الله، 2016: «الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830-1912»، تعريب حاتمي محمد وجادور محمد، منشورات المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ص 253-254.

³²² - BEN ATTOU M., 2007, Op. Cit., p.141

على غالبية الأحياء الغربية التي استوطنتها قبيلة آيت باعمران من خلال حي وادنون وتكنة والمقاومة، حيث انصهرت معها في هذه الوحدة المجالية كل من قبيلتي آيت ياسين وآيت لحسن إلى غير ذلك من القبائل. كما دخل مكون آخر لم تعرفه المدينة من قبل في المرحلة السابقة وهم الأفارقة الذين يستوطنون حي القسبة اعتبار لخصوصيته القديمة وإمكانية التأقلم فيه اجتماعيا وسكنيا، ويرجع ظهور هذه الفئة في المرحلة الثانية إلى التوافدات الهجرية التي عرفها المغرب بعد سنة 2005 كمر إستراتيجي للعبور نحو جزر الكناري أو إلى شمال المملكة. وتتنوع الانتماءات الوطنية لهؤلاء المهاجرين الأفارقة من السينغال والكوديفوار ومالي والنيجر ومن دول أخرى، حيث يزاولون أنشطة غير مهيكلة كبيع المنتجات الصحراوية المحلية أو منتجاتهم الوطنية.

5- القبيلة بوادنون والتفاعل السياسي مع القضية الوطنية، بين الخطاب العاطفي وخطاب الاندماج

عندما نتحدث عن القبيلة بكلميم، فإنه لابد من الحديث عن تموقعها ضمن القضية الوطنية وعلاقتها بإنتاج المجال وديناميته، يتعلق الأمر بقبائل تكنة بوادنون كمكون أساسي في المجتمع الصحراوي³²³، فضلا عن قبائل الرقيبات بمجال الساقية الحمراء وأولاد الدليم بوادي الذهب³²⁴. لا تطرح مسألة قبائل الرقيبات وأولاد الدليم المتواجدة بالنفوذ الترابي المتنازع عليه إشكالا، بقدر ما تشكل قبائل وادنون إشكالية جوهرية في هذا النزاع، أي الصراع على الهوية الصحراوية³²⁵ والجغرافية³²⁶ وخصوصياتها الأنثروبولوجية بالمنطقة، مما يطرح إشكالا أساسيا بالنسبة لجميع الأطراف المعنية في هذه القضية، قد يكون غير مطروحا في المشاورات لحلحلة النزاع لكنه يطرح حديات مستقبلية. فكما هو معلوم لا يدخل مجال وادنون وقبائله في إطار مناطق النزاع المفتعل، لكن جوهره يظل حاضرا في هذه المسألة، بالنظر إلى الجانب الدينامي الذي خلقه ما بين 1973 و2005. فما هو تأثير هذه المسألة على الواقع القبلي بكلميم؟ وكيف تقاربه الدولة اليوم؟، بعد أن قاربته الدولة قبل سنة 2005 بنوع من الترقب والتمييز.

³²³ - أنظر الخريطين رقم (1-4) و(1-5) بالملحق رقم (1)

³²⁴ - للتوسع أكثر في تشكل القبائل بالصحراء أنظر:

LAZAREV., G., 2013 : « Mouvements tribaux et dynamiques sociopolitiques des territoires, le Maroc du XVI^e AU XIX^e siècle », p 11, URL: <https://www.academia.edu/25680478> (Consulté le 27-07-2017)

³²⁵ - "مصطلح الصحراوي لم يكن مخترعا، وإذا كان قد كتب له النجاح، فإنه كان موجودا قبل إنتاجه، فقد تولد من مفهوم كان قائما قبل الاستعمار هو البيضان الذي مازال يغديه، ثم تم استعماله في الخطاب الاستعماري، ومع ذلك، فإنه لا يمكن نفي التنوع الثقافي والمميزات الخاصة بالمنطقة. ولكن ابتداء من طرح مسألة تصفية الاستعمار، بصفة خاصة، بدأ التعامل معه قصد استعماله كترية، أولا، من طرف السلطات الاستعمارية، ثم بعد ذلك من طرف البوليساريو التي لم تدافع عنه في البداية ولم تتبناه. وإذا تم الخلط بين ما هو خاص وعام، فقد حرك هذا الشعور الفاعلين، وتحول ذلك إلى سلاح في يد دعاة القومية إلا عند انهيار المشروع الاستعماري". مذكور عن أنخيلا هيرنانديز مورينو، 2006: «حرب أعلام في الصحراء (محنة إسبانيا)»، ترجمة مربييه ريه ماء العينين، منشورات مؤسسة الشيخ مربييه ريه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، عن ، ص 244

³²⁶ - مسألة الهوية الجغرافية بالنسبة للصحراء لا يمكن تحديدها في المجالات المفتعل نزاعها، بل مجالها واسع، وتستمد أصولها من القبائل التي استوطنت هذا المجال سواء الأمازيغية والحسانية منذ قرون، إلا أنها بالنسبة للمجال الذي ندرسه فهي مسألة جوهرية لعملية تحديد هوية المجال.

"مما يدل على أن بُعد الصراع حول الهوية في النزاع القائم بين المغرب من جهة وبين البوليساريو والجزائر من جهة ثانية، يحتل مكانة أكبر بكثير من التي كان يحتلها في النزاع بينه وبين المستعمر الإسباني، بحيث أنه في الوقت الذي لا يتحرج فيه البوليساريو والجزائريون من تسمية الإقليم بالصحراء الإسبانية السابقة مع أنهم بتسميتهم هذه لا يقصدون أنهم كانوا يعترفون بالسيادة الإسبانية، إلا أنهم يحاربون بكل شراسة تسمية الصحراء المغربية، في حين أن كلا التسميتين تكال بنفس المكيال سوف يتطلب منهم محاربة الثانية وإن لم يكن بنفس الشراسة، ولعل ذلك راجع لمعرفتهم بمدى إنسجام هوية الصحراويين في الساقية الحمراء ووادي الذهب مع هوية الساكنة في المناطق المغربية التي تقع شمال منطقة طرفاية ودرعة ووادي نون، بينما لم يكن الأمر كذلك مع الإسبان، وهو ما كان يدركه قادة البوليساريو حتى قبل انسحاب إسبانيا من الإقليم"³²⁷.

الإشكالية إذن، تتعلق بمسألة القبيلة وعلاقتها بالمجال الجغرافي المحتضن "للمجتمع الصحراوي؟"، فالعلاقة التفاعلية بين مختلف مكونات المجتمع القبلي بالصحراء ظلت منسجمة ترابيا وعضويا إلى حدود سنة 1932، إذ كان المجال الترابي لقبائل تكتن يمتد إلى جنوب الساقية الحمراء مع حدود وادي الذهب، وشرقا يمتد إلى تيندوف. أما الرقيبات فمجالها الترابي امتد من أطار شمال موريتانيا إلى الحدود الترابية لتكتن. بعد دخول المستعمر الإسباني، بدأ يتقلص هذا النفوذ في ظل هيمنة إستراتيجية المعمر الإسباني والفرنسي في تحكمهما بالمجال الصحراوي المغربي ورهاناتهما لخلق الهوية بين مختلف مكونات هذا المجتمع ودولته، وتأكد هذا إبان عملية الإحصاء الذي قام بها المعمر الفرنسي سنة 1915 والإسباني سنة 1974 لهذا المجتمع القبلي، رغم الاعتراف بصعوبة دقتها. ففي إحصاء 1915 قدم Paul Marty في كتابه "Les tribus de la haute Mauritanie"³²⁸ أن الصحراء الغربية تتحدد في ثلاث قبائل هي أولاد الدليم بـ 5760 نسمة والرقيبات بـ 24 600 نسمة وتكتن بـ 31 680 نسمة. وفي الإحصاء الإسباني لسنة 1974، الذي جاء في "إطار التهيئ لانساحبها من الإقليم عبر التحكم في الخريطة السكانية لاستغلالها في استحقاقات خفية، كان غرضها ولاء الساكنة الصحراوية، فقامت بإجراء إحصاء للسكان المحليين، وتمت عملية الإحصاء بالهيكوبتر، وشملت كل الصحراويين الحضريين والرحل، وقد نشرت الحكومة الإسبانية نتائج هذا الإحصاء الذي يشمل فقط المقيمين وليستثنى الذين هاجروا بعد 1958³²⁹، وبناء على النتائج هذا الإحصاء فإن المقيمين بالصحراء هو 73 497 نسمة ويتوزع على الشكل الآتي:

³²⁷ - ماء العينين محمد الغيث، 2018: «القضية الوطنية وإشكالية الهوية»، منشورات المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، الرباط، ص 7

³²⁸ - MARTY, P., 1915 : «Les tribus de la haute Mauritanie», publications du comité de l'Afrique française, 96 p.
³²⁹ - يتعلق الأمر بالصحراويين الذين هاجروا إلى مدن أكادير ومراكش مدن الجنوب الشرقي للمملكة بحثا عن ظروف عيش كريمة.

جدول قم 21: توزيع سكان القبائل الصحراوية حسب الإحصاء الإسباني لسنة 1974

إسم القبيلة	عدد السكان
الرقبيات	28 622
ازركيين	19 000
أولاد الدليم	11 000
العروسيين	4500
أولاد تدراريين	1000
آيت لحسن	3000
يكوت	1000
توبالت	600
مجاط	450
أهل ماء العينين	500
فيلالة	200
لوديكات	500
لميار	700
الشناكلة	100
آيت موسى أو علي	150
أولاد بو عيطة	40
أولاد أبي السبع	15
أزوافيط	80
إيمراكن	40
المجموع	73 497

المصدر: الإحصاء الإسباني لسكان الصحراء، 1974

طرح هذا الإحصاء، تناقضا تاما من خلال النتائج المحصل عليها، "فإذا اقتصرنا فقط على نفس القبائل التي شملها إحصاء Paul Marty في بداية القرن العشرين، أي الرقيبات وتكنة وأولاد الدليم وأولاد تدرارين، فإن مجمل أعدادها في الإحصاء الإسباني، أي بعد حوالي 60 سنة على الأقل، يبلغ 65 392 شخص، كما يبينه الجدول رقم (21)، مقارنة مع 62 400 سنة 1915، وهو ما يؤكد أن الإحصاء الإسباني كان ناقصا ولم يشمل جميع الساكنة، إذ لو اعتمدنا العدد 62 040، كقاعدة وافترضنا معدل زيادة سنرى أن الساكنة لا تتعدى 2 % سنويا، لبلغ عدد السكان أكثر من 200 000 نسمة سنة 1974³³⁰. هذا التناقض الكبير بين المصادر المختلفة حول العدد الإجمالي لساكنة المنطقة وهويتها كان "نتاجا طبيعيا للإرث الاستعماري الذي ترتب عليه حدوث مواجهة بين المغرب صاحب المطالبة بالحق

³³⁰ - ماء العينين محمد الغيث، 2018، مرجع سابق، ص 23

التاريخي، والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب صاحبة مطلب الدولة الصحراوية المستقلة³³¹.

جدول رقم 22: توزيع القبائل التي شملها إحصاء سنة 1915 وبتعداد إحصاء إسباني سنة 1974

إسم القبيلة	عدد السكان
الرقبيات	28 622
ازركيين	19 000
أولاد الدليم	11 000
العروسيين	4500
أولاد تدراريين	1000
آيت لحسن	3000
يكوت	1000
فيلالة	200
لوديكات	500
آيت موسى أو علي	150
أولاد بو عيطه	40
أزوافيط	80
المجموع	64 392

المصدر: الإحصاء الإسباني لسكان الصحراء، 1974

بلغ عدد السكان الصحراويين المنتمين لقبائل تكنة بوادنون خلال الإحصاء الإسباني 23 270 نسمة، مقابل 50 227 نسمة بالنسبة لقبائل الساقية الحمراء ووادي الذهب. فادماج قبائل وادنون في الإحصاء الإسباني رغم التخطيط المسبق لتقسيم الصحراء، مرده أن هذه القبائل لم تكن تعترف بالحدود الإدارية، فكان عدد مهم من قبيلة آيت موسى أو علي وازركين خاصة يفضلون الاستقرار بالساقية الحمراء على طول الصحراء الداخلية، نظرا لنشاطهم الترحالي. جهل العمر الإسباني للخصوصيات القبلية جعلته يشمل مختلف القبائل المتواجدة بالمجال المستهدف تقسيمه، وهو الأمر الذي سيتجدد فيما بعد على مستوى تعامل الدولة مع مسألة الهوية، فخلال الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2004، اعتمد الإحصائيون مجموعة من المؤشرات لتحديد الصحراويين بالمنطقة، منها ما يتعلق باللهجة الحسانية والسكان الذين استقروا بجهة الساقية الحمراء بعد سنة 1991، ثم السكان الصحراويين المتواجدين بشمال الصحراء وبالضبط بوادنون، وهذا يبينه الجدول أسفله:

³³¹ - سيد سليمان حسن، 1990: «أبعاد قضية الصحراء الغربية»، ضمن مجلة دراسات إفريقية، العدد 13 بيروت، ص 49

جدول رقم 23: توزيع ساكنة الأقاليم الجنوبية حسب التركيبة السوسيواقتصادية خلال إحصاء سنة 2004

الجهة المؤشر	كلميم- السمارة	العيون الساقية الحمراء 1	وادي الذهب الكورة 2	مجموع 1 و 2	مجموع الأقاليم الجنوبية
المساحة كلم ²	133 144	141 466	141 466	282 931	416 075
مجموع السكان	506 000	297 000	143 000	440 000	946 000
السكان الأصليين الصحراويين	75 000	132 000	31 000	163 000	238 000
السكان الأصليين غير الصحراويين	348 000	0	0	0	348 000
صحراويي المخيمات والعائدين	15 000	92 000	15 000	107 000	122 000
الداخليين	68 000	73 000	97 000	185 000	138 000

Sources: Recensement de la population 2004 et Agence du Sud. Le nombre des Sahraouis des camps et ralliés de OEL a été corrigé par une autorité de la région de OEL (communication personnelle), In LAZAREV. G., 2015 « Les mouvances de population dans les provinces sahariennes De l'histoire à aujourd'hui », Critique économique, n° 33, p30

"مثل الصحراويون غير الأصليين بجهة كلميم السمارة 69 %، و 15 % بالنسبة للداخليين و 13 % للصحراويين العائدين من المخيمات"³³². وبالرغم من صعوبة توفر المعطيات الدقيقة لهؤلاء الصحراويين، سواء المستقرين بالأقاليم الجنوبية أو بتيندوف، إلا أن مسألة قبائل وادنون تظل معطى حاضرا ويصعب الاستغناء عنه، وهذا مايتبين من خلال أعداد العائدين إلى أرض الوطن، كما يبينه الجدول أسفله:

³³² - LAZAREV. G., 2015, Op., Cit., p31

جدول رقم 24 : توزيع أعداد العائدين من تيندوف إلى أرض الوطن ما بين سنتي 1976 و1997

القبائل	عدد الأفراد العائدين
العروسيين	38
السكرانة	16
أولاد أب السباع	31
توبالت	08
أولاد الدليم	283
أولاد تدرارين	49
أهل بارك الله	24
أهل الشيخ ماء العينين	74
الركيبات	270
الزركيين	139
آيت أوسى	49
آيت باعمران	42
آيت موسى أو علي	12
فيلالة	07
أديقب	08
ايمراكن	06
المجموع	1056

دحمان محمد، 2016: دينامية القبيلة الصحراوية في المغرب بين الترحال والإقامة: دراسة سوسيو-انثربولوجية حول أولاد السبع،

مطبعة طوب بريس. ص54

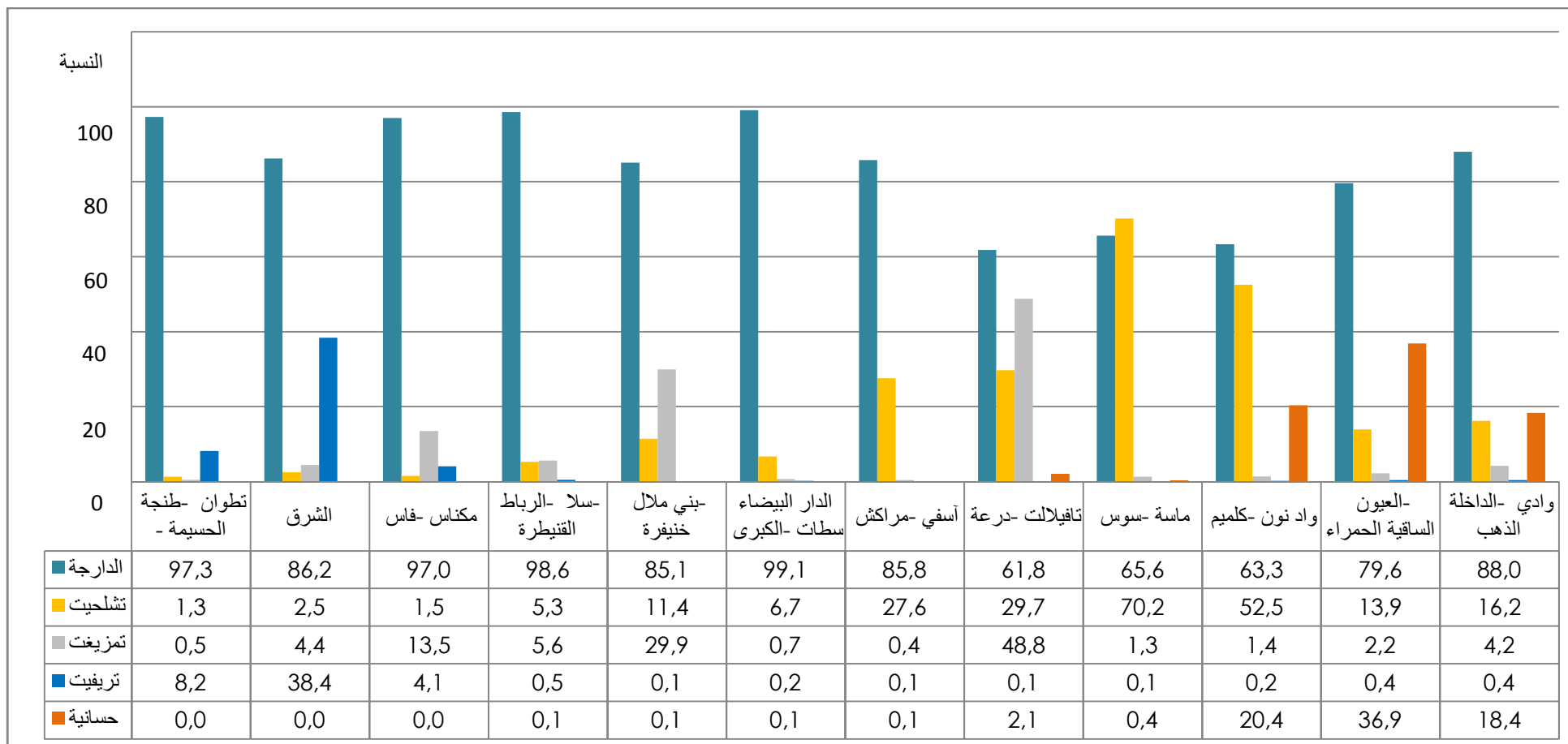
كما يبين الجدول أعلاه، أن أعداد العائدين إلى أرض الوطن بمختلف انتماءاتهم القبلية يجسد من جهة، التركيبة السوسيوقبلية المتعددة التي تجمع بين مختلف انتماءات قبائل الصحراء سواء بوادنون، ومن أو الساقية الحمراء، ووادي الذهب. بالرجوع إلى الجدول رقم (23)، تطرح هذه المؤشرات إشكالية كبيرة، مما يتطلب أن نكون معها حذرين، خاصة ما يتعلق بمؤشر السكان الأصليين الصحراويين وكذا السكان الأصليين غير الصحراويين هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالأقاليم الجنوبية التي شملها إحصاء 2004 والعدد الذي تم الحصول عليه بناء على هذه المؤشرات، تطرح مسألة غاية في الأهمية وتتمثل في الأصول القبلية لكل "صحراوي أصلي" أو "غير أصلي"، فعدد "الصحراويين الأصليين" مثلا بجهة العيون الساقية الحمراء يبلغون 163 000 نسمة، لكن عن أي صحراويين نتحدث؟ هل له أصول من مجال قبائل تكنة أو الرقيبات أم أولاد الدليم؟، سيما أن الدولة اختارت مؤشر أساسيا في هذا الإطار وهم السكان الذين استقروا بين سنة 1991 و2011.

نفس شيء ينطبق على السكان الصحراويين غير الأصليين، مما يطرح ضبابية في فهم معايير التحديد وأصولها الثقافية والاجتماعية. وخلال إحصاء 2014 لم يتم الإعتماد على هذه المؤشرات وتم التغاضي

عنها، بقدر ما تم الاعتماد على توزيع السكان حسب اللهجات. بالنسبة لمدينة كلميم، 87,4 %، يتحدثون الدارجة، و33,2 % تشلحيث، و27,5 % حسانية، في حين 1,4 % و0,2 % على التوالي يتحدثون الأمازيغية والريفية. أما على المستوى الجهوي، فهي مبينة في الشكل أسفله:

توزيع الجهات المغربية حسب اللغات وموقع جهة كلميم وادنون في ذلك، خلال إحصاء سنة 2014

شكل رقم 12 :



المصدر: الإحصاء العام للسكان، 2014

كما هو مبين في الشكل رقم (12)، ما يقارب 20,4 % من ساكنة جهة كلميم وادنون يستعملون الحسانية كلغة محلية، مقارنة مع جهة العيون الساقية الحمراء التي تصل فيها النسبة 36,9 %، وبجهة الداخلة وادي الذهب بنسبة 18,6 %، مما يجعل صعوبة تحديد الهوية الديمغرافية لكل مجال على حدة وأصولها، دون أن ننسى ارتباطها الوجداني من مجال لآخر، وهي من الإشكالات الأساسية التي ترتبط بسكان وادنون المقيمين بالساقية الحمراء.

هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى الدولي-الإقليمي، ونخص بالذكر التركيبة القبلية لسكان مخيمات تيندوف، فهذا يطرح إشكالات أخرى لا يمكن أن إغفالها، لا سيما أنهم جزء جوهري من القضية الوطنية، وعودتهم للوطن الأم تهم المدن الصحراوية سيما عواصمها وتطرح قضية الهوية فيها عدة سيناريوهات اجتماعية وسياسية، فضلا عن عددهم والخلاف المطروح حوله بين الأطراف المعنية. " لم يتم إجراء أي إحصاء رسمي منذ تأسيس المخيمات في عام 1975 بسبب رفض جبهة البوليساريو، لذلك تشكل الأرقام المتعلقة بأعداد السكان إحدى النقاط الخلافية بين المغرب من جهة والجزائر والبوليساريو من جهة أخرى بشأن قضية الصحراء، ففي حين يقول المغرب أن عدد سكان المخيمات لا يتجاوز 000 40 على أقصى تقدير كما ورد في خطاب الملك محمد السادس في خطابه في 6 نونبر 2015، تؤكد الجزائر أن عددهم يبلغ 165 000، في الوقت الذي كانت تقدرهم فيه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بنحو 90 000 شخص"³³³ سنة 2011، وهو ما يبينه الجدول أسفله:

³³³ - ماء العنينين محمد الغيث، 2018، مرجع سابق، ص 25

جدول رقم 25 : تقديرات المفوضية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي حول عدد سكان المخيمات³³⁴
ما بين سنتي 1993-2010

عدد السكان السنوات	إجمالي عدد السكان وفقا لتقديرات المفوضية العليا للاجئين	إجمالي عدد السكان وفقا لتقديرات برنامج الغذاء العالمي (في حالة إختلافه عن تقديرات المفوضية)	إجمالي عدد المستفيدين من برنامج الغذاء العالمي
1993	165 000		84 000
1994	165 000		84 000
1995	165 000		84 000
1996	165 000		84 000
1997	165 000	144 000	84 000
1998 النصف الأول	165 000	122 000	49 000
1998 النصف الثاني	165 000		84 000
1999	155 000		84 000
2000	155 430		155 430
2001	155 430		
2002	155 430		155 430
2003	146 925		
2004	170 000	158 000	125 000
2005	90 000		
2006	90 000		98 484
2007	90 000		125 000
2008	90 000		125 000
2009	90 000		125 000
2010	90 000		125 000

المصدر: قاسمية إلينا فيدال: 2011: «التهجير المطول للصحراويين»، مركز دراسات اللاجئين قسم الإنماء الدولي،
جامعة أكسفورد، ص 10

تعتبر هذه الأرقام مبالغاً فيها، وهو نفسه الذي تعتبره المفوضية السامية للاجئين، حيث تطرقت خلال هذا التقرير عن التحديات والبيروقراطية التي تواجه كثيراً الوكالات الإنسانية، مما يدفعها إلى عرض أرقام متناقضة ضمن تقاريرها العامة، خاصة أن الجزائر وحكومة البوليساريو يعبرون دوماً أن عدد المقيمين كان دوماً 165 000، لكن في حقيقة الأمر يعتبر هذا الرقم مبهماً سيما أن تيندوف كمجال صحراوي تتعايش فيه فئات عدة من المجتمع الصحراوي، بمعنى أن أغلب الساكنة إن كان الرقم صحيح

³³⁴ - استخدمت المفوضية العليا للاجئين الرقم 165 000 بين عامي 1993 و1998 استناداً على الأرقام التي قدمتها الحكومة الجزائرية.

هم من أصول صحراوية جزائرية³³⁵. مما يجعل هذه الأرقام مشكوك في صحتها رغم الدراسة الحديثة التي نشرت حول تعداد ساكنة المخيم الذي يصل عدد سكانها حسب التقرير 173 600 نسمة، وتبقى هذه المعطيات غير صحيحة لاعتبارات سياسية تستهدف الضغط على الحقوق الترابية للمملكة.

تأسيسا لما سبق، ما يمكن أن نستخلصه من هذه المسألة إن على المستوى الوطني أو الدولي، أن تاريخ إحصاء السكان الصحراويين سواء الذي قامت به فرنسا سنة 1915 أو الذي قامت به إسبانيا سنة 1974، كونه خدم المصالح الإستخباراتية لكلا الدولتين، ونلاحظ كذلك أنه تم إدماج قبائل تكتة المستوطنة بوادنون التي أغلبها يقطن حاليا بمدينة كلميم أو المجالات الجهوية المجاورة، ونخص بالذكر هنا آيت موسى او علي وأزوافيط وأولاد بوعيطه وأزركيين وآيت لحسن ويكوت...، فإدماجهم خلال الإحصائين، يعود في رأينا بالأساس، إلى الجهل بمعطيات المجال وخصوصية التنقل الذي لازم القبائل الصحراوية بوادنون سواء التي تمتاز بالتجارة تحت لف (آيت الجمل)، أو القبائل المتميزة بتربية الجمال لف (آيت عثمان). ستتغير مقاربة الهوية القبلية مع مشكل الصحراء سنة 1973، فبعد استقرار القبائل بمجالاتها بفعل ضغوطات المجال والحدود الإدارية التي خلقتها الدول، جاءت الإحصاءات التي أسلفنا ذكرها كل من موقعه ورهاناته، هذه الإحصاءات افتقدت إلى الشرعية الترابية، ولعبت على وتر الشرعية الدولية لكسب الرهان الترابي.

فبالنسبة لسكان مخيمات تيندوف وعدد سكانها المشكوك فيه، لا توجد دراسات دقيقة عن أصولها والنسب الذي تنتمي إليه بالصحراء المغربية، أي مجالات (الرقبيات أو تكتة أو أولاد دليم)، كما أن المناطق المعنية بالنزاع أي الساقية الحمراء ووادي الذهب، لا تتوفر فيها عن أصول الصحراويون من خلال الإحصاءات المنجزة سواء 2004 أو 2014 ؛ أي ما هي نسبة ساكنة وادنون على مستوى الساقية الحمراء وكذا على مستوى وادي الذهب؟ والعكس صحيح. إن جل الأطراف واع بهذه المسألة وسيناريوهاتها الممكنة في إطار حل قضية الصحراء، فتدخل المعطيات القبلية ودلالاتها الأنثروبولوجية طالما استفادت منها البوليساريو من خلال خطابها العاطفي مع المجتمع الصحراوي الذي كانت له نتائج سلبية عديدة على المغرب، كما تطرقنا لذلك في الفصل الأول، كما أن خطاب الاندماج للدولة مع هذا المجتمع الذي لم تراع فيها مسألة الهوية الديمغرافية والصحراوية، التي كانت من الممكن أن تخدم المستقبل السياسي للمنطقة لو تم أخذها بعين الاعتبار منذ سنة 1975. اليوم خطاب الدولة مع مسألة القبيلة

³³⁵ - للتوسع أكثر في خصوصيات المجتمع الصحراوي الجزائري أنظر إلى:

KOUZMINE Y., & FONTAINE J., 2018 : « Démographie et urbanisation au Sahara algérien à l'aube du XXI^e siècle », in Territoires sahariens algériens à l'aube du XXI^e siècle, Cahiers d'EMAM n°30, URL : <https://journals.openedition.org/emam/1426> (Consulté le 22-01-2019)

ببوادنون عامة وبكلميم بصفة خاصة بدأ يطبعه التوازن تارة، والتراث تارة أخرى، لكنه تركز بالأساس على النخب الأعيانية من زاوية التوازنات السياسية.

إن البعد القبلي بكلميم ومختلف تركيبته القبلية بوادنون، نجدها كذلك متواجدة في جهات الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أنها جزء من هذه التركيبة متواجد بمخيمات تيندوف، بناء على الأصول القبلية للأفراد العائدة إلى أرض الوطن والتي إستقرت بالعيون والسمارة بصفة خاصة. كما أن مدينة كلميم منذ نشأتها استوطنتها أفراد وعائلات من قبائل الجنوب أهمهم الرقيبات سواء الرقيبات الساحل (العيون) أو الرقيبات الشرق (السمارة)، دون أن ننسى الأمانة العامة للبوليسارية التي من قيادتها ما ينتمي إلى مجال كلميم. وإذا عدنا إلى الأصول القبلية للمعتقلين والرموز النضالية بالصحراء التي انخرطت في مسألة النزاع، فإن أغلبهم ينتمون إلى مجال وادنون وباني، ويبقى تعامل الدولة مع مسألة الهوية بالمدينة ومجالها الجهوي في هذا الإطار يطبعه التحفظ رغم ضبطها للمعطيات القبلية لهذا المجال. المقاربة التي تعملها الدولة في هذا الإطار على مستوى النخب والإعيان جاء في سياق خلق المجلس الملكي للشؤون الصحراوية سنة 2006 مع تمثيلية مهمة لقبائل وادنون ولأول مرة، بهدف المصالحة كما جاء في الخطاب الملكي الذي بموجبه تأسس المجلس. أما على مستوى الشباب فقد تمثل في الانفتاح السياسي، عبر فسح المجال لخلق الجمعيات³³⁶ الحقوقية للتعبير عن الحقوق المجتمعية والمجالية لتراب انتمائهم من خلال حالة مدينة كلميم، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

³³⁶ - نذكر هنا أن خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأربعين لاسترجاع الأقاليم الجنوبية، نونبر 2015: عبر عن أهمية تغيير مقاربة الدولة للتعامل مع الشباب: "أما في ما يخص الجانب الحقوقي، فقد استطاع المغرب، والحمد لله، التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكمة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيئات الجمعوية، والمواطنين" مما يقطع مع المرحلة الجيوسياسية التي رهنت المجال لحسابات ضيقة مركزية.

جدول رقم 26 : توزيع الجمعيات الحقوقية بمدينة كلميم سنة 2017

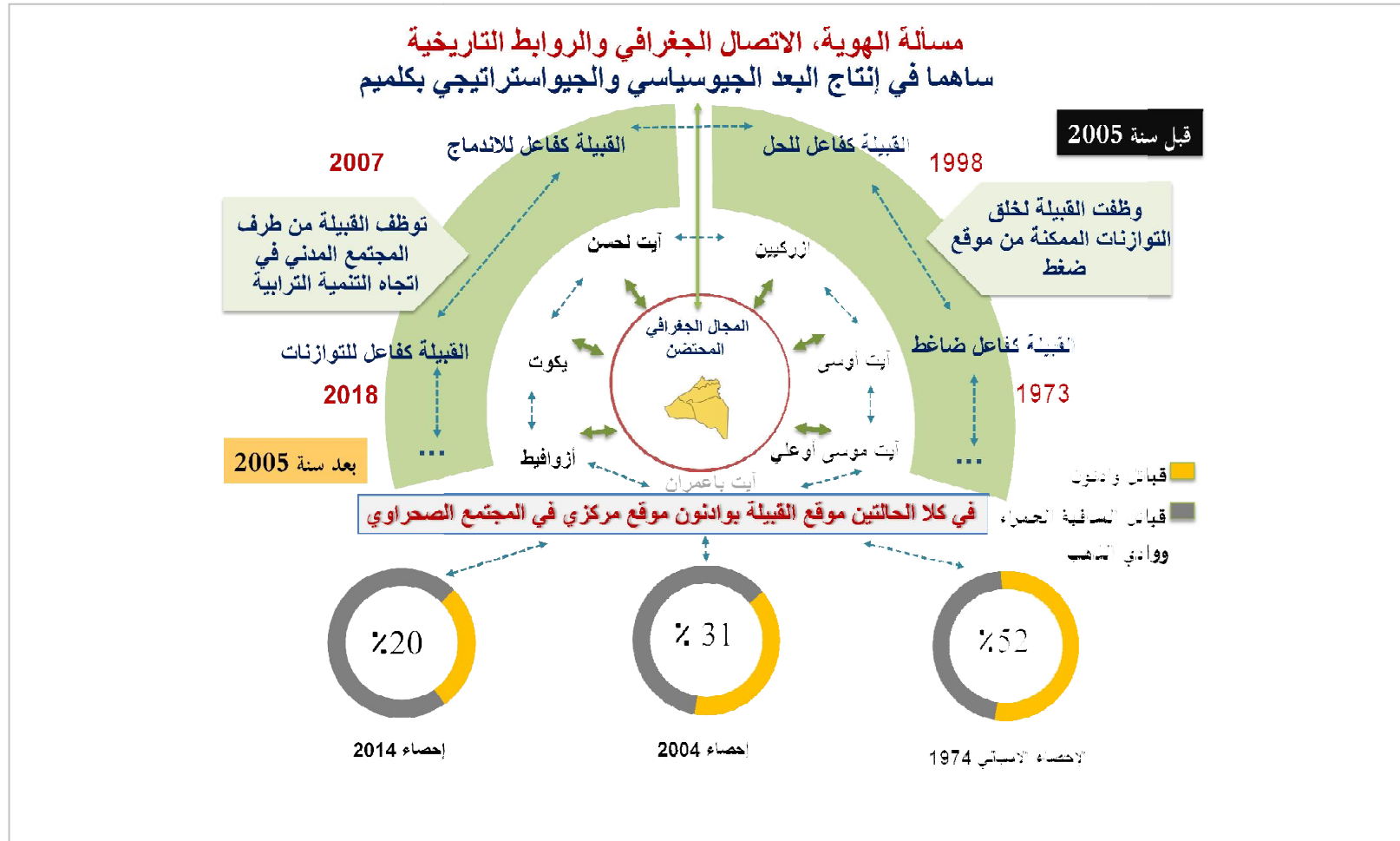
اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	مدة صلاحية المكتب
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع كلميم	2003	3
الفرع المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان بكلميم	2011	4
جمعية منتدى التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان بمدينة كلميم	2011	3
الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة بكلميم	2012	3
جمعية رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان بكلميم	2012	3
الجمعية الصحراوية المغربية للدفاع عن الوحدة الترابية بكلميم	2013	4
الفرع الجهوي للمنتدى العالمي للتضامن الانساني والمستقبل بكلميم	2013	4
الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المكتب الجهوي بكلميم	2013	2
جمعية التنسيق العالمية للدفاع عن الوحدة الترابية والصحراء المغربية فرع كلميم	2013	1
الفرع المحلي لمنظمة المرأة الاستقلالية بكلميم	2014	2
جمعية لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان بكلميم	2014	3
فرع جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بكلميم	2014	3
الفرع الجهوي لمنتدى التنمية وحقوق وواجبات المواطنين بكلميم	2014	5
المنظمة المغربية لحماية حقوق الطفل فرع كلميم	2016	4
جمعية فضاء الجنوب لتكافؤ الفرص و مناهضة التمييز والعنف بكلميم	2016	6
جمعية فيدرالية رابطة حقوق النساء المكتب الجهوي بكلميم	2016	4
الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان فرع كلميم	2016	4
جمعية مرصد اطلنتيس الدولي للسلام والدبلوماسية فرع بكلميم	2017	4
الفرع المحلي للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بكلميم	2017	2

المصدر : الجماعة الترابية كلميم، 2017

كما يبين الجدول رقم (26)، أهمية انخراط جزء من شباب مدينة كلميم في الجمعيات الحقوقية نتيجة الإنفتاح السياسي للدولة على المنطقة بحمولته القبلية، بعد أن تميزت مرحلة الجيوسياسية بصراع خفي بينهما. يصل عدد هذه الجمعيات اليوم 19 جمعية ينتمي جل رؤسائها إلى قبائل وادنون وتشكل ضغطا على المجالس المنتخبة وعلى الدولة نفسها في مجموعة من القضايا سواء ذات الصلة بالعقار أو التدبير المالي، وكذا ما يتعلق بالقضية الوطنية والهوية نفسها، لتتحول بذلك علاقة الدولة بالشباب خلال المرحلة

الجيواستراتيجية إلى علاقة وساطة بعد أن كانت علاقة مقاومة في المرحلة الجيوسياسية. تظل مسألة الهوية والبعد السياسي شائكة ومبهمّة ما لم يتم تحديد أصولها في الجهات الصحراوية الثلاث، وكلميم وادنون لها دور جوهري في القضية الأم لبلادنا والمجتمع المحلي (الخطاطة رقم 11). أما بخصوص الإنتاج الحضري والمسألة العقارية فهذا يختلف تبعا لحجم كل قضية ورهاناتها ومنطقها الإعدادي والتدبري.

خطة رقم 11 : قضية التوازنات الاجتماعية والسياسية في تدبير البعد القبلي بمدينة كلميم قبل وبعد سنة 2005

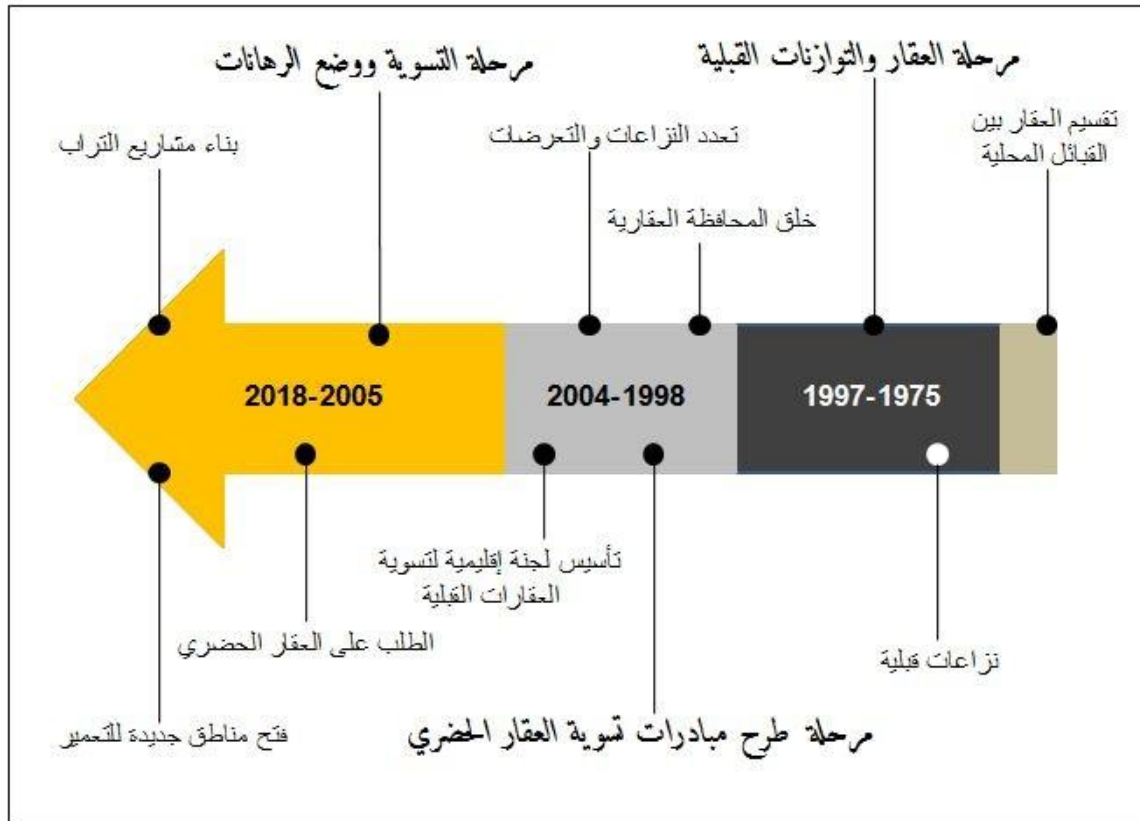


المصدر: تصور شخصي، 2019 بناء على الإحصاء الإسباني 1974 والإحصاء العام للسكان 2004-2014

II - الدولة والقبيلة والعقار الحضري بين مقاربة الأمس وتوجه اليوم

من أجل أن نفهم مقاربة تعامل الدولة مع المسألة العقارية بكلميم بعد سنة 2005، لا بد لنا أن نبين أهم المراحل التي قطعها العقار الحضري بكلميم حتى تموقع في وضعه الحالي وكيف ساهم في البناء التنموي بعد أن كان عاملا مساهما في الاختلالات الحضرية بصفة عامة، وهو ما تبينه الخطاطة أسفله :

خطاطة رقم 12: مراحل تطور المشهد العقاري بمدينة كلميم ما بين سنتي 1975-2018



المصدر: إنجاز شخصي، 2017

1- الوضعيات الزمانية للعقار الحضري بكلميم ما بين 1975-2018

في إطار التوسع القبلي لمدينة كلميم الذي تحدثنا عنه سابقا، شكل ما يسمى "الفريك" ³³⁷ Frieg أهم عامل في إنتاج وتشكيل القبيلة داخل المجال الحضري، وقد شكل هذا الواقع عاملا رئيسيا في جعل

³³⁷ تعني "الفريك" لدى المجتمع القبلي بوادنون التجمع والالتحام في إطار وحدة مجالية، وقد ورث المجتمع هذه الخاصية من القبائل الأولى التي استوطنت وادنون منذ العصر الوسيط. وللتفصيل بشكل أدق في معنى الفريك فهي كلمة تفيد "مجموعة الخيام النازلة بمكان معين بغرض الظعن وإنتاج المراعي. والكلمة أصلها عربي هو الفريق، كما قد يكون صنهاجيا من أفراك، كما قد يكون سبب تجمعها وجود عدو خارجي، وهي عادة ما تكون عبارة عن مجموعة أسر منتمية إلى عرش أو بطن معين من القبيلة، إنها مقابل أدوار بالحوز المراكشي وسوس. هذه المضارب البذوية توزع المجال على أساس سلطة السن، حيث نجد خيمة الجد أو كبير الحي وسط هذه الخيام، ثم تدور حوله بقية الخيام، التي تكون أبوابها موجهة نحو الجنوب. فعن يمين هذا الطريق نجد أخوته أو أبناء عمومته، وعن يساره نجد أبنائه الذكور، أما عن خلفه نجد خيام بناته المتزوجات أو جماعة الأتباع موالين وحلفاء، هكذا تتحكم في هذا التوزيع المجالي رابطة القرب أو البعد الدموي، ثم الجنس، حيث أن الرجال يكونون على الجوانب

الرصيد العقاري بالمدينة في يد القبائل المحلية، التي اعتبرت نفسها دائما لها شرعية تمثيلية بالمجال الحضري بكلميم، لكون جل الأراضي مقسمة بين القبائل وأهمهم ازوافيط، وآيت موسى أو علي وآيت بعمران³³⁸، جعل معه الوعاء العقاري للدولة ضعيفا، وجعل هذه الأخيرة، تدعم نفوذ أعيانها لممارسة سلطتها على القبائل المهيمنة لخلق توازنات سوسيو سياسية تستطيع من خلالها الدولة امتلاك رصيد عقاري، يخولها إنجاز مشاريع تجهيزية واجتماعية، في انتظار أن تتضح لها الرؤية التنموية بالمدينة، وهذا ما توضحه المراحل التي قطعتها الإشكالية العقارية.

1-1- المرحلة الأولى 1975 – 1997 : العقار والتوازنات القبلية

لقد كان للبعد القبلي في الوضع العقاري أثرا سلبيا في مسار تنمية المدينة، فبالرجوع إلى أصل مشكل العقار بوادنون، تعتبر آيت موسى أو علي القبيلة الأولى على صعيد المنطقة التي امتلكت جميع أراضي قبل سنة 1935، ونظرا للأطماع التي لحقتها، قامت بتجزئ أراضيها وبيعها إلى أهم القبائل المجاورة لها، من قبيل آيت أوسى وآيت باعمران وآيت لحسن وآيت ياسين وآزوافيط، وذلك بدون رسوم عقارية موثقة نظرا للحضور القوي للعرف المحلي أو ما يسمى "الشهود"³³⁹.

استمر هذا الوضع بشكل بطيء إلى غاية 1975، لكنه عرف أوجهه في الفترة الفاصلة بين 1975-1997، نظرا لتزايد الوفود للاستقرار، وتطور اقتناء العقارات فيما بين القبائل، فانتشر البناء وتم تجزئة الأراضي بأثمنة زهيدة وبطريقة عشوائية بين الأسر والعائلات، فضلا عن احتكار العقار وتعدد النزاعات العقارية بين المواطنين والدولة، وما زاد الأمر تعقيدا، الترقية التي حظيت بها المدينة إلى جماعة حضرية سنة 1992 وكعاصمة جهوية لجهة كلميم السمارة سنة 1997، تطلب معها الأمر تشييد مجموعة من المرافق الإدارية، الشيء الذي جعل الدولة تواجه عدة إكراهات في الصيغة التي ستتبنها لبناء هذه المرافق. لم يكن للدولة سبيلا لتجهيز مرافقها اللاتركيزية إلا التوافق مع ملاكي الأراضي، حيث تم بناء مؤسسة العمالة في انتظار ما ستؤول إليه باقي التجهيزات، ويمكن تلخيص أهم ما ميز هذه المرحلة بمايلي:

- عرقلة جميع المشاريع التي كان محتملا إنجازها من تجهيزات عمومية ومرافق اجتماعية اقتصادية، خاصة أن هاته الفترة تزامنت مع التعمير الارادي للدولة للأقاليم الجنوبية ككل؛

الشرقية أو الغربية الأمامية، أما النساء خاصة المتزوجات، يكن خلف الخيام أو عن غربها. مذكور عن دحمان محمد، 2016: دينامية القبيلة الصحراوية في المغرب بين الترحال والإقامة: دراسة سوسيو-انثربولوجية حول أولاد السبع، مطبعة طوب بريس، ص 54

³³⁸ - لم يكن هناك أي تفاوض إرادي من قبل الدولة مع زعماء القبائل التي امتلكت رصيد عقاري إستراتيجي بالمدينة ما بين 1975 و1998، وهو ما يعني أنه رغم تملك القبائل لهذا العقاري لا يعني أنها ساهمت في عرقلة المشاريع الترابية.

³³⁹ - لقاء مع السيد مولاي العادل التوفيق والمنتمي إلى قبيلة آيت بعمران بتاريخ 2014-03-15

- أزمة العقار جسدت رهانات خفية وتقاطبات جيوسياسية بالمدينة، خاصة أن الأقاليم الصحراوية عرفت تطورا ديمغرافيا خلال هذه المرحلة.

1-2- المرحلة الثانية 1998 - 2004: بداية طرح المبادرات لتسوية العقار الحضري

وهي المرحلة التي دقت فيها إشكالية العقار الحضري ناقوس الخطر بمدينة كلميم، نظرا لغياب أي مشاريع سكنية أو تجهيزات عمومية، مما أدى إلى تجنيد المجتمع المدني وضغطه على السلطات العمومية لحل هذه الإشكالية، أفرز معه خلق المحافظة العقارية بالمدينة سنة 1998، بالإضافة إلى خلق لجنة إقليمية لتسوية المنازعات العقارية القبلية بإقليم كلميم ما بين 1998-2002، من قبل مؤسسة العمالة ترأسها والي الجهة وبتنسيق مع المنتخبين وشيوخ القبائل، وقد أعتبرت هذه اللجنة مستقلة عن المحافظة العقارية التي كانت حديثة النشأة بالمدينة.

جاءت هذه المبادرات في وضع مجالي يعاني صعوبات على مستوى الاندماج، وتنامي الضغط على المجالات المخصصة للسكن، وظهور نسيج سكني يفتقر إلى التجهيزات الأساسية. ويشكل حي تيرت أبرز مثال على ذلك، إذ تم تشييده في وحدة مجالية أصلا كانت مخصصة لمجال أخضر، وكذلك الحي العشوائي الفيلا الذي أنتج في مجال يفتقر إلى كل التجهيزات الأساسية، هذان الحيين استقبلا أعدادا مهمة من المهاجرين الوافدين من خارج إقليم كلميم، بعد أن تم إفراغ أعداد مهمة من ساكنة كلميم للاستقرار بمدينة العيون في إطار مخيمات الوحدة. هذه الظرفية زادت من الطلب على اقتناء الأراضي والمضاربات العقارية المفتعلة لخدمة المصالح العمودية، علاوة على تعدد النزاعات والتعرضات بين القبائل المحلية خصوصا بين آيت اوسى وآيت باعمران وآيت لحسن، التي كانت إلى عهد قريب علاقاتهم العقارية متألفة، أرغم السكان على عدم المبادرة لتحفيظ عقاراتهم مخافة نزاعها، وأنتج عقارا غير صافي، لم يتجاوز خلاله عدد مطالب التحفيظ إلى حدود سنة 2005، ما يقارب 312 تحفيظ، فضلا عن طول مدة الحسم في الرسوم العقارية والبت فيها بسبب كثرة التعرضات، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 27: فترات إيداع مطالب الرسوم العقارية المنجزة ما بين سنتي 1960-2000

فترة الإيداع	العدد	النسبة المئوية
1960-1970	01	2
1971-1980	04	6
1981-1990	44	71
1991-2000	13	21
المجموع	62	100

المصدر: المحافظة العقارية كلميم، 2015

كما يبين الجدول أعلاه، أن أغلب الرسوم العقارية المنجزة بكلميم أنجزت في الفترة ما بين 1980 و1990، بنسبة 71 %، وهي المرحلة التي لم تستفحل فيها الإشكالية العقارية بشكل كبير كما هو الحال في الفترة ما بين 1991 و2000، حيث اشتدت الأزمة، ولم تتجاوز مطالب الرسوم العقارية المنجزة فيها سوى 13 مطلب بنسبة 21 %. تراجع عدد المطالب رغم إنشاء المحافظة العقارية ورغم المبادرات التي تم تفعيلها في هذا الشأن، يكمن أساسا في مشكل ذاتي يخص إهمال المواطنين متابعة ملفاتهم، وإلى المشكل المؤسساتي المتمثل في غياب بعض الآليات التقنية لتحديد المسح العقاري، مما أجل صعوبة البث في مجموعة من القضايا.

هذه الوضعية جعلت المدينة تعاني من بثر في اقتصادها المحلي، ومتأخرة في خلق بنايات الاستقبال والتجهيزات الأساسية، وتجميد الإستثمارات بسبب النزاعات العقارية، ويمكن أن نستدل في هذا الإطار بالنزاعات العقارية التي عرفتها تجزئة القدس والفتح، إضافة إلى المشاريع التي توقفت بسبب النزاعات القبلية كالفندق الكبير أربعة نجوم، وكذا قرية العطل السياحية بالطريق المؤدية لسيدي إفني، والمستشفى العسكري الخامس بحي القدس، والمحطة الطرقية بوسط المدينة، والمستوصف الصحي بحي أمحيريش، الشيء الذي عطل العديد من المشاريع واستمرت على حالها إلى حدود سنة 2005.

ورغم كل هذا، فقد ظلت الإشكالية العقارية قائمة بالمدينة ولم تستطع الدولة الحصول على إحتياجات عقارية إضافية لتشديد مؤسساتها أو إنجاز مشاريع تنموية مستقبلية، إضافة إلى أن إحداث المحافظة العقارية سنة 1998، لم تكن له نتائج ملموسة، في ظل عدم إكتراث الملاكين بأهمية تحفيظ عقاراتهم وغياب إرادة سياسية للفاعلين المحليين تروم توعية الساكنة بأهمية التحفيظ العقاري في صيانة العقارات والممتلكات. غياب دور الدولة في هذا الواقع وعدم تبنيها لحلول إجرائية، إضافة إلى تقوية اللوبي العقاري، عنصران ساهما في استعجال الأزمة العقارية، خصوصا مع تزايد الهجرة الداخلية وتزايد الطلب على المرافق الإدارية والتجهيزية والترفيهية.

صورة رقم 20 : نموذج من العقار الحضري المتنازع عليه بمدينة كلميم سنة 2018



المصدر: عدسة عبد اللطيف مليح، 2017.

نموذج من العقار الحضري المتنازع عليه بمدينة كلميم بحي المقاومة، وتعرف المدينة هذه الظاهرة، إذ يتم بيع العقار لأكثر من مشتري، وعندما تتم عملية التحفيظ العقاري يتدخل المعارض باعتباره مالكا للعقار، ما يجعله حبيس المحاكم المحلية.

صورة رقم 21: توقف الأشغال بالفندق الكبير بسبب التعرض العقاري سنة 2016



المصدر: عدسة عبد اللطيف مليح، صيف 2016

تبيين الصور رقم (21) أحد المشاريع الحضرية التي توقفت بسبب مشكل العقار، ويتعلق الأمر بالفندق الكبير الذي جمد منذ أكثر من عقد، بدون حلول إجرائية.

3-1 المرحلة الثالثة 2005-2018: محاولات التسوية في اتجاه تركية دينامية البناء الترابي

نتيجة الفوضى الحضرية التي عرفها العقار في المراحل السابقة، وفي غياب التنسيق بين الفاعلين لإيجاد حلول جذرية لهذه المسألة، وأمام تلك السلطات المركزية في إعطاء هامش من الحرية للأعيان لحلحلة هذه الأزمة، التي كشفت صعوبة تدبير هذا الملف بمنطق قبلي وجمدت كل المشاريع ببعد مرهون، جاءت الزيارة الملكية الأولى سنة في 2005 والثانية في سنة 2007، التي أعادت هذا الملف إلى الواجهة، سيما أن المشاريع التي أعطى انطلاقها ملك البلاد عديدة، استدعى الأمر الحزم في تنفيذها، وذلك بما تحكم الزيارة الملكية من أبعاد ورهانات إقليمية. هذا التوجه كان له أثر إيجابي على المدينة سواء من حيث عدد المشاريع التي تم إنجازها، وكذا تسوية العديد من العقارات كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 28 : توزيع عدد مطالب الرسوم العقارية المنجزة بمدينة كلميم ما بين سنتي 2003 و2008

السنوات	عدد الرسوم العقارية	المساحة بالهكتار
2003	86	13
2004	110	15
2005	159	29
2006	132	39
2007	248	37
2008	404	40
المجموع	1139	173

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

نستنتج من الجدول أعلاه، تطور عدد مطالب الرسوم العقارية المنجزة الذي بدأت تشهده مدينة كلميم، فبعد أن لاحظنا في المرحلة السابقة أن عدد المطالب التي أنجزت بكلميم ما بين 1960 و 2000، لم تتجاوز إنجاز 62 رسم عقاري، فإن ما بين سنتي 2003 و2008، تم إنجاز ما مجموعه 1139 رسم عقاري، بمساحة تقارب 173 هكتار، مما مكن الملاكين العقاريين من الشواهد الإدارية المتعلقة بعقاراتهم وتم تحفيظها. بالإضافة إلى ما سبق، تمت تسوية الوضعية العقارية والمعمارية لحي الفيللا، إذ تم إدراجه في تصميم التهيئة، بما يتيح له إطارا قانونيا يكفل له الاستفادة من التجهيزات والمرافق الترفيهية. وخلال هذه المرحلة دائما، ساهمت الإرادة الواضحة من قبل الدولة لحل الأزمة العقارية من استقطاب بعض المشاريع من قبل القطاع الخاص، فحصل المستثمرون على أراضي، مما أطفئ على المدينة دينامية

اقتصادية واجتماعية، بالنظر إلى الإنكماش والجمود الذي ميزها لعقود عديدة، ويبين الجدول الآتي أهم هذه الاستثمارات:

جدول رقم 29: تطور المشاريع الاستثمارية العقارية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و2013

السنة	عدد المشاريع الاستثمارية	طبيعة المشروع	الموقع
2005	1	السياحة	حي باب الصحراء
2006	2	السياحة	حي باب الصحراء
2007	3	السياحة	حي العهد
2008	20	السكن، السياحة، الثقافة	العهد، باب الصحراء، الكويرة، الموحدين، تيرت، القدس، القصبة، المسيرة، الرجاء في الله، التواغيل، الزيتون
2009	8	السكن، السياحة، الثقافة	الفتح، وادنون، تكنة، الزيتون، امحيريش
2010	0	-	-
2011	0	-	-
2012	0	-	-
2013	1	التجارة	طريق آسا

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

يشير الجدول أعلاه، أن عدد المشاريع الإستثمارية التي عرفت مدينة كلميم بعد سنة 2005 إيجابية ، نتيجة الحلول التي حاول من خلالها الفاعل المحلي تجاوز الإكراهات العقارية التي عرقلت المشاريع الإستثمارية الخاصة، وقد ارتكزت أغلب اهتمامات المستثمرين في هذه المرحلة على الاستثمارات السكنية، مقارنة مع الميادين الأخرى. بالإضافة إلى الإستثمار بالقطاع التجاري.

2 – مقارنة الدولة لمعالجة المسألة العقارية بكلميم ما بعد سنة 2005

إن التوجه الجديد للتعامل مع المسألة العقارية يجد شرعيته في المبادرات التنموية التي بدأ تحكم كلميم، وأصبح المجال يحظى باهتمام المتدخلين وتعدد الشركاء وأصحاب القرار في كل أبعاده، وتجلى هذا في تكييف المتدخلين مع المسألة العقارية لإنتاج دينامية جديدة. فإذا كان عهد الجيوسياسية ومراقبة المجال قد رسخ الصراع الخفي بين الدولة والمجتمع بحدّة ورسخ هاجس الأمن في إنتاج المجال، فإن اليوم لم تمنع السلطات المركزية نفسها من الاهتمام بهذا المجال وأبعاده الإقليمية، رغم الصعوبات العقارية المطروحة، فحاولت تقوية الرابط السياسي والاجتماعي كأداة رئيسية لتحقيق التوازن السياسي، لذا تم تكييف التوجه الجديد بعد سنة 2005 مع المسألة العقارية لتدبير المجال الحضري والرهانات الترابية بالمنطقة. ويتجلى تأثير الإستراتيجية الجديدة للدولة لمعالجة المسألة العقارية، من خلال تصاعد إنتاج المشاريع الحضرية،

مقابل تراجع النزاعات وتعدد التعرضات، وذلك من خلال ترسيخ دور الدولة في العقار كحقل للاستثمارات وليس كحقل إيديولوجي لعرقلة المجال والمجتمع، وبالتالي لجأ المواطن القبلي وغيره بالمدينة إلى عمليات التحفيظ العقاري في أغلب الأحيان كحل للمشاكل القائمة بين الأسر والعائلات بوادنون، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 30: طبيعة العقار المحفظ بمدينة كلميم سنة ما بين سنتي 2005-2018

طبيعة العقار	مساحته بالهكتار	النسبة %
محفظ	1467	52
في طور التحفيظ	843	30
غير محفظ	503	18
المساحة الاجمالية للمدينة	2813	100

المصدر: مصلحة المسح العقاري بكلميم، 2018

نستنتج من الجدول أعلاه، أن نسبة الأراضي المحفظة بالمدينة إلى حدود سنة 2018 بلغت 52% بمساحة تقدر 1467 هكتار من مجموع المساحة الإجمالية للمدينة التي تقدر بـ 2813 هكتار، في حين تصل نسبة الأراضي في طور التحفيظ 30% أي ما يقارب 843 هكتار، أما الأراضي غير المحفظة فلم تعد تشكل سوى 18% بمساحة تصل 503 هكتار، وهو ما يبين أهمية الوعي بتحفيظ العقارات التي لم تكن تتجاوز 12% قبل سنة 2005³⁴⁰. وقد استثمر هذا التوجه من قبل النخب الحضرية عبر عدة سياسات، امتلكت من خلالها الجماعة الترابية عدة عقارات، بعد أن كانت ما بين 1975 و2005 لم تتجاوز 20 عقارا، وأغلبها مشيدة، نذكر منها على سبيل المثال جزء من المحطة الطرقية للمدينة والمسبح البلدي القديم، وبعض الدكاكين التجارية بكل من شارع محمد الخامس والحسن الثاني وشارع أباينو. هذا الرصيد المتواضع كان دائما محط نزاع بين مجموعة من الأطراف، ولطالما وجه المجلس البلدي دعوات إلى رجال السلطة للقيام بالإجراءات اللازمة من أجل حيازته وإثبات ملكيته، لكن غالبا ما كان هذا الطلب حبيس دورات المجالس الحضرية والإقليمية. لذلك، فاليوم وبعد 13 سنة من التحولات التي شهدتها كلميم ومجتمعها، استطاعت هذه الجماعة أن تعوض ما فاتها، لتمتلك ما يقارب 320 هكتار من المساحات معظمها مشيدة بالبرامج الحضرية، التي تم إنجازها خلال العقد الأخير، بالرغم من الانتقادات التي يمكن أن نوجهها إلى السياسة التي اتبعت فيها. ويمكن توزيع الأملاك الجماعية للجماعة الترابية كلميم في مايلي:

³⁴⁰ - لم يتجاوز عدد طلبات التحفيظ المقدمة خلال هذه السنة إلا 312 طلبا، وفي سنة 2006 ما يقارب 494 طلب.

جدول رقم 31: توزيع الأملاك العقارية لجماعة لكلميم سنة 2017

النوع	المساحة بالهكتار	العدد
المساحات العمومية	6.688	23
مواقف السيارات	11.918	54
المساحات الخضراء	98.553	66
طرق عمومية	0.189	2
محطة معالجة المياه الصرف الصحي	23	1
محطة الضخ وقناة التحويل	10.7 كلم	1
المطرح العمومي	5	1
مقبرة الرحمة	25	1
محطة معالجة المياه العادمة	23	1
الحزام الأخضر	86	1
المحطة الطرقية	03.5	1
معهد الفندقية والسياحة	0.496	1
السوق الأسبوعي امحيريش	03.20	1
حفرة النفايات	5	1
القاعة المغطاة	0.38	1
مركز استقبال الندوات	0.40	1
الخزانة المتعددة التخصصات	0.01	1
المسبح البلدي المغطى	0.15	1
مرافق اجتماعية أخرى	20.227	1

المصدر : قسم الشؤون القانونية والممتلكات بالجماعة الحضرية بكلميم، 2017

أهمية الممتلكات الجماعية، وبالرغم من الإشكالات التي طبعتها، بخصوص تدبير البناء الترابي من قبل المنتخبين، وفرت أرضية للاشتغال وبناء مشاريع أخرى، بالإضافة إلى ما يمكن أن تشكله لتقوية المداخل المالية للجماعة، سيما أنها ظلت عاجزة لعقود عديدة لتوفير موارد مالية محلية، تساعد الدولة من جهة على المالية السنوية، ومن جهة ثانية لتدبير الملفات العقارية المطروحة لدى المحاكم، خصوصا أن أغلب هذه الممتلكات أتبعث فيها مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

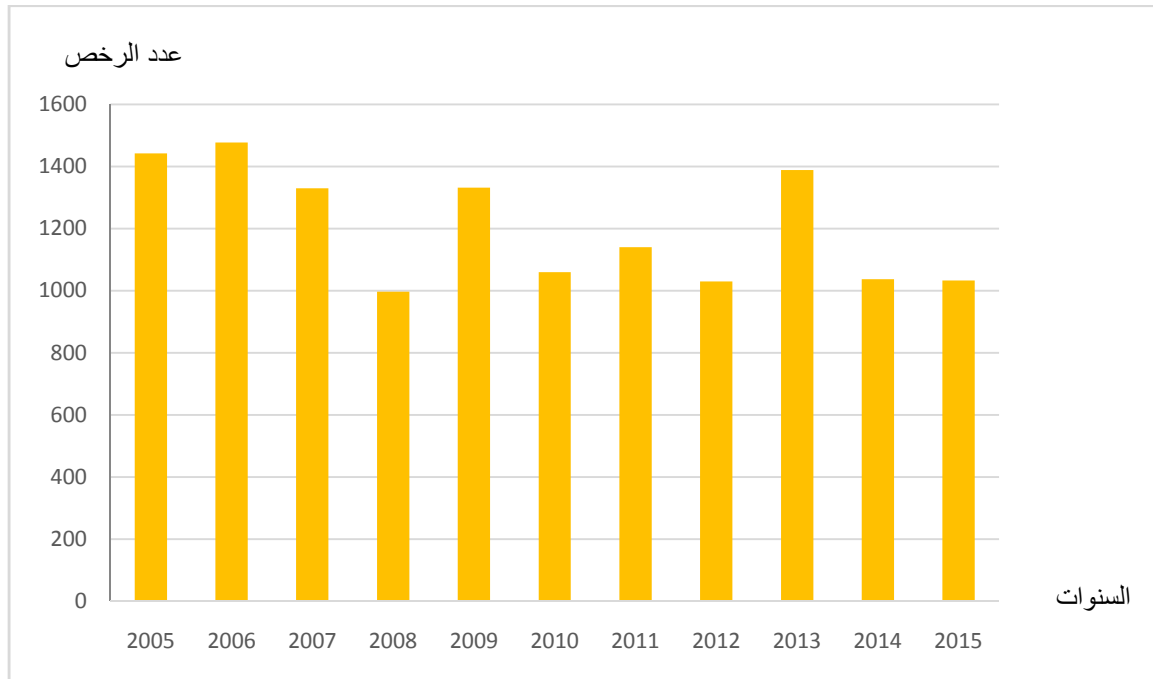
3- الوضع الجديد للعقار الحضري وتأقلمه مع المجتمع

لقد طفت دائما المسألة العقارية بمدينة كلميم كإشكال قائم الذات، ولم يكن هذا المشكل يرتبط فقط بالدولة، وإنما كذلك على المجتمع كنتاج للمجال وتفاعلاته، فقد عاش هذا الأخير مع عقار كلميم في المرحلة ما بين 1975-2005 بنوع من التريث لتملك العقار في ظل وضعية شادة، وضعف الوعي العقاري، وقلة التحفيز وازدياد الطلب على السكن. أما مرحلة 2005-2018، فقد كانت للوضعية الجديدة

للتعامل مع العقار أثراً مباشراً على تعامل المجتمع مع العقار الحضري، إن على مستوى البناء أو على مستوى ارتفاع أسعار العقار.

فعلى المستوى السكني، بعدما طغى على المدينة السكن الذاتي، و"ذلك بفعل غياب التأطير في المجال المعماري والعمراني الذي دام لمدة طويلة، كانت المدينة حينئذ متروكة لأمرها في هذا المضمار. إذ كان غالباً ما يتم البناء بطريقة عفوية فوق بقع يقوم المالك بتقسيمها إلى بقع دون رخصة ولا دراسة قبلية، وفي ظل غياب أي بنية تحتية أو وثيقة عمرانية وخارج أي إطار تنظيمي في المجال ملزم للجميع"³⁴¹، يتضح اليوم تكييف المجتمع مع التحولات المجالية الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التطور الذي عرفه عدد رخص البناء المسلمة من الجماعة الترابية كلميم، كما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 13 : تطور عدد رخص البناء بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-2015



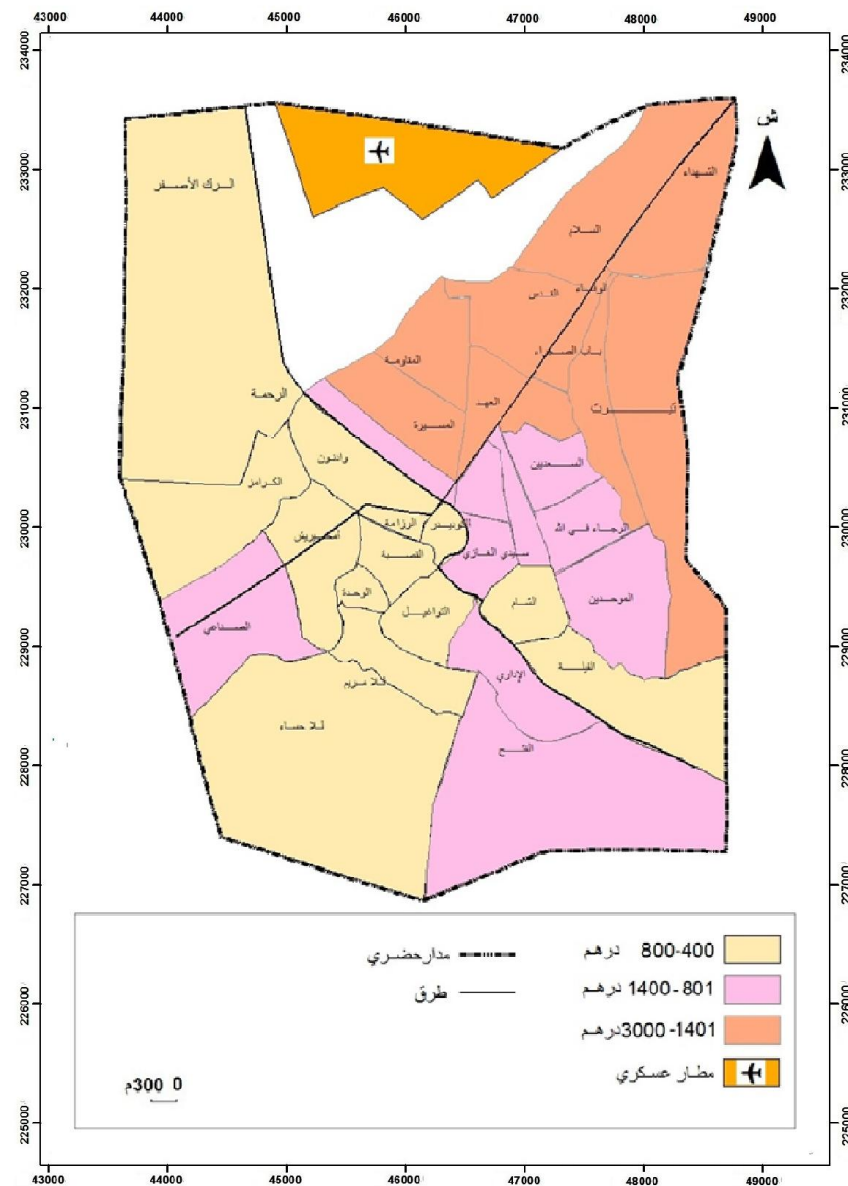
المصدر: الوكالة الحضرية كلميم، 2015.

نستنتج من الشكل رقم (13) التطور الحاصل على مستوى عدد رخص البناء المصادق عليها من قبل الجماعة الترابية كلميم، الذي ظل متوسطه السنوي ما بين 2005 و2015 فيما يقارب 1000 رخصة سنوية، وقد جاء هذا الإقبال رغبة في امتلاك السكن، وتوجها لتحرير العقارات المجمدة لمدة طويلة بعد أن تم تحفيظها، وهذا ناتج بدون شك عن الدور الذي بذل في هذا الإطار من قبل الدولة لتعزيز دينامية النشاط

³⁴¹ - إدريس ولد القابلة، 2010: «العقار والسكن بالأقاليم الجنوبية»، منشور بجريدة الصحراء الأسبوعية، وبالموقع الإلكتروني الحوار المتمدن.

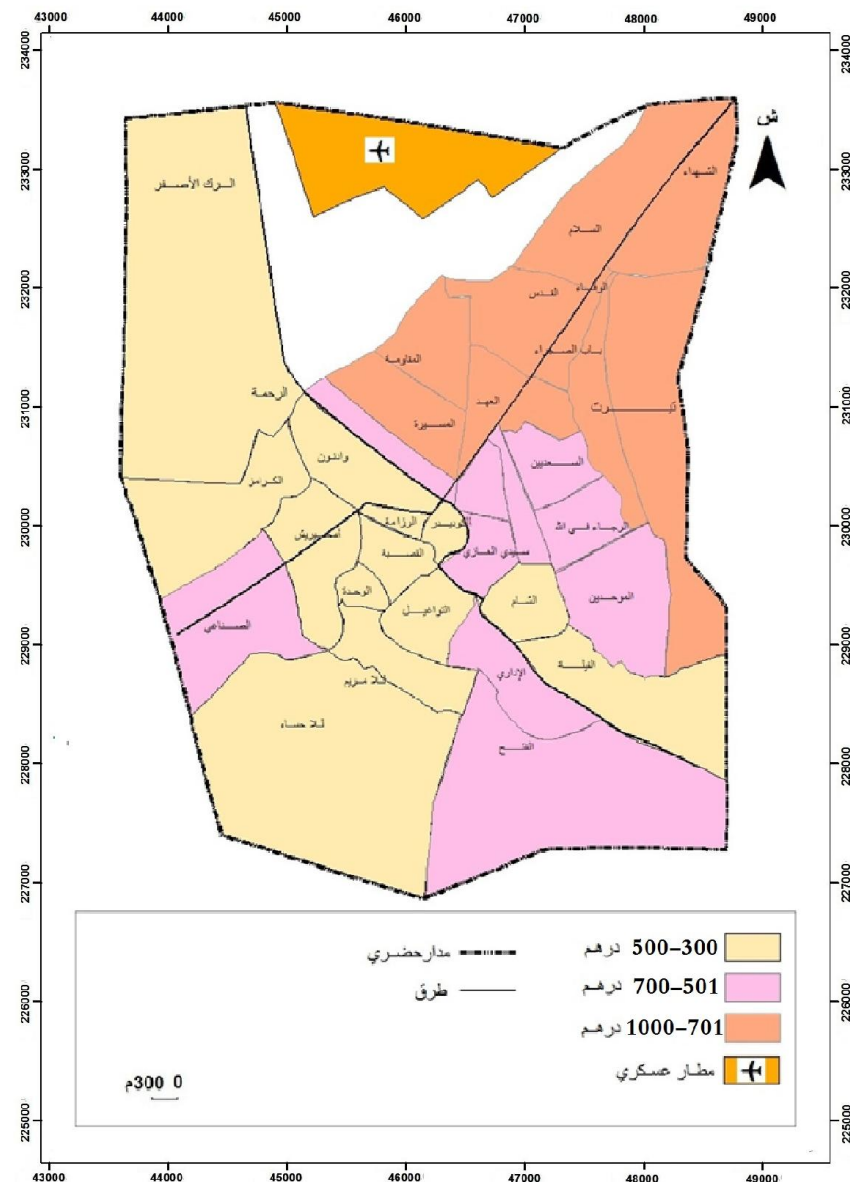
السكني بالمنطقة، هذه الدينامية صاحبها الموافقة على الترخيص لمجموعة من التجزئات السكنية والتي دفعت الرغبة في إنجازها إلى ارتفاع أثمان العقار بشكل غير مسبوق كما تبينه مقارنة الخريطين التاليتين:

خريطة رقم 25 : متوسط أثمان العقار بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و2015



المصدر: بحث ميداني، 2014 و2018

خريطة رقم 24: متوسط أثمان العقار بمدينة كلميم ما بين سنتي 1975 و2004



المصدر: بحث ميداني، 2014 و2018

يتبين من خلال الخريطين رقم (24) و(25)، الفرق أسعار أثمان العقار بمدينة كلميم ما بين المرحلتين 1975-2004 و2005 و2018، التطور الذي حصل على ثمن العقار بهذا المجال. فخلال المرحلة الأولى التي عاشت فيها المدينة ركودا تطبعه الهامشية السياسية والصراعات القبلية على الأراضي، نجد أن أحياء للاحساء والرزامة والتواغيل ووادنون والرحمة والقصبة والشام والفيلة، تراوح ثمن العقار بها ما بين 300 إلى 500 درهم للمتر مربع. في حين أن أحياء الفتح والإداري والموحدين والسعديين والرجاء في الله وسيدي الغازي وولي العهد، تراوح ثمن المتر المربع ما بين 501 إلى 700 درهم. أما الأحياء المتواجدة على طول الطريق الرئيسية للمدينة في اتجاه مدينة أكادير، فقد سجلت أعلى سعر خلال هذه المرحلة، حيث تراوح ثمن المتر المربع ما بين 701 و1000 درهم. أما المرحلة الثانية الذي تميز التراب فيها كفضاء للمشاريع والنشاط السكني وفتح مناطق جديدة للتعمير، فقد ارتفع سعر المتر المربع فيها إلى حدود 3000 درهم خصوصا في المقاومة والمسيرة، بعد ما كان لا يتجاوز ثمن المتر المربع في المرحلة السابقة 800 درهم. نفس الشيء ينطبق على كل من الحي الإداري وسيدي الغازي. ويلاحظ أن الأحياء المتواجدة شمال المدينة قد إستقر بها ثمن العقار أو ارتفع قليلا كحي وادنون وتكنة وتيرت السفلى والعهد والقدس وباب الصحراء والشهداء. أما منطقة الرك الأصفر الجديدة المفتوحة للتعمير، فثمنها يختلف ما بين المحفظ وغير المحفظ، لكن في عمومها يتراوح ما بين 800 و2000 درهم للمتر مربع. ويأتي ارتفاع ثمن العقار في مدينة كلميم في السنوات الأخيرة إلى تزايد الطلب على الأراضي بفعل الأوراش التنموية التي بدأت تعرفها المدينة وكذا بفعل عامل الهجرة الذي يفضي إلى الطلب على السكن والذي بدوره سجل ارتفاعا للمتر المربع كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 32: توزيع أسعار العقار حسب النوع السكني بمدينة كلميم سنة 2017

النوع	سكن مغربي	عمارات من طابقين	فيلات
سعر المتر مربع للبناء غير محفظ	700 و1000	700 و1500	700 و1500
سعر المتر مربع للبناء المحفظ	1000 و1500	1000-2000	1500 و2000
سعر المتر مربع للسكن غير محفظ	700 و800	700-2000	1000-2000
سعر المتر مربع للسكن محفظ	1000 و1500	1500-2000	2000-3000

المصدر: بحث ميداني، 2017

يستخلص من الجدول أعلاه ارتفاع ثمن العقارات السكنية، فبالنسبة للسكن المغربي المحفظ، فقد تراوح ثمنه المتر المربع ما بين 1000 إلى 1500 درهم، في حين تراوح سعر المتر المربع المحفظ

الخاص بالعمارات ما بين 1500 إلى 2000 درهم، أما الفيلات فقد تراوح ثمن الأرض المحفظة ما بين 2000 إلى 3000 درهم للمتر مربع.

لقد انعكس الإرث السلبي الذي عرفه مشكل العقار بكلميم ما بين 1975-2005، على الواقع اليومي لشراء العقارات الحضرية بالمدينة، فالعقارات غير المحفظة على سبيل المثال تبقى إقبالا تعاملًا في المعاملات التجارية، نظرًا للتخوف عند جل المشتريين من التعرضات الممكنة في حالة توجيههم إلى تحفيظها، وهذا ما ينعكس على أثمانها. فبخصوص السكن المغربي المبني غير المحفظ يصل المتر المربع ما بين 700 و800 درهم، وبالنسبة للعمارات من طابقين أو ثلاث لا يتجاوز ثمن المتر المربع ما بين 700 و2000 درهم، وبالنسبة لسكن الفيلات 700 و1500 درهم. لذلك يتوجه أغلب ساكنة المدينة وغيرها إلى العقارات المبنية وغير المبنية المحفظة في معاملاتهم تقاديا من أي انزلاقات تهم النزاعات والتعرضات.

بناء ما ورد، "فإن مسألة العقار إذن مسألة سياسية عندما أرادت الدولة إعادة بناء أكادير حلت مشكل العقار، وعندما أرادت بناء الطريق السيار حلت مشكلة العقار، وعندما أرادت بناء ميناء طنجة المتوسطي، حلت مشكلة العقار بمنطقة وأساليبيها"³⁴². وعندما أرادت لمدينة كلميم أن تجعل من ترابها مجالا للمشاريع والدينامية تدخلت وفسحت المبادرة للفاعل المحلي لحل إشكالية العقار، لتتخذ الهيكلية المجالية بالمدينة بعدا آخر ينبني على التخطيط والتدبير رغم الاختلالات المطروحة، وإشارة ضمنية لتغيير معايير اشتغال المجال بالمنطقة.

III- حمولة الامكانيات الترابية وأبعاد التحول المجالي

رغم الظروف الطبيعية التي تتميز بها المجالات شبه الصحراوية، فقد استطاع الإنسان الصحراوي أن يتأقلم معها. "فالمجالات شبه الجافة ليست بالضرورة هشة، لكن تدخلات الإنسان هي التي يطبعها الهشاشة على حساب الأخرى"³⁴³. الإمكانيات الترابية التي تمتاز بها مدينة كلميم شأنها في ذلك شأن جميع المجالات متنوعة وغنية، يبقى فقط مقاربة إنتاجها تطرح تحديات من قبل الفاعلين لتنميتها وإدماجها في التنمية الترابية، وبحكم سياسة التمايز التي عانى منها المجتمع أثرت على مبادراتها المحلية، وفي نشاطها الاقتصادي وتشجيع المقاولات الخاصة، لكن هذا الواقع تغير وفق الظروف التنموية الجديدة التي بدأت تعيشها المدينة.

³⁴²- بنعتو محمد، 2012: « الإستراتيجية العقارية للدولة والفاعلين الخواص في الدوائر المسقية بشمال المغرب، حالة حوض اللوكوس والقصر الكبير»، ضمن مجلة منتدى شمال المغرب، عدد مزدوج 6-8، ص 48

³⁴³ - COTE M. 2013 : « La ville à l'épreuve du milieu aride et semi aride », In sécheresse, N° 24, p159

1- النشاط التجاري كدعامة للاقتصاد الحضري بكلميم

اعتبرت التجارة دائما الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي بالمدينة، وهي عصب الحياة بها، لارتباط المدينة تاريخيا بالتجارة إلى عهد قريب. ومن بقايا ارث التجارة الصحراوية بهذه المدينة سوق أمحيريش الذي يعتبر من أهم الأسواق التجارية الكبرى التي ساهمت في إحياء وإنعاش التجارة المحلية منذ عقود عديدة، "إذ يعود ظهوره إلى القرن 17 على غرار الأسواق الحضرية"³⁴⁴. عرف هذا السوق أوجه عطائه في بداية الثمانينات، غير أن موقعه وسط المدينة (موقع البلدية حاليا) وعرقلة للحركة المجالية، دفع بالمسؤولين إلى نقله إلى الموقع الحالي على الطريق المؤدية إلى مدينة طانطان.

لقد احتكر هذا السوق تجارة الإبل على صعيد المملكة، وخصوصا بسوس والأقاليم الجنوبية، مما أعطاه مكانة جسدت الهوية الترابية لكلميم على مستوى تجارة الإبل بالخصوص، إذ يحقق دينامية تجارية مع باقي الأقاليم المغربية. فسوق أمحيريش يشكل أهم الأسواق التجارية بالمنطقة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما كذلك على المستوى الإفريقي، نظرا للمكانة التاريخية التي يحظى بها، فهو يشكل "ملاذ رئيسا لأغلب فلاحي الإقليم، وكذا الجهة لتسويق الأنشطة التي يزاولونها، بل إن سوق كلميم يحتكر لوحده 60 % من تجارة الإبل الجهوية، والقيمة المالية المروجة في هذه الأسواق لا يستهان بها من حيث أن ثمن الجمل الواحد يتراوح بين 7000 و 12000 درهم، وأن ملاك القطعان الكبار (100 رأس فما فوق) ينتمون إلى الفئة الاجتماعية الغنية وإلى رجال الأعمال الكبار"³⁴⁵. رغم أهمية هذا المسلك وقدرته على تنظيم تجارة الإبل والماشية بصفة عامة على صعيد الجهة والأقاليم الصحراوية، لا يحقق معاملات مالية كبرى كما هو منتظر منه، فبالرغم من تحديث هذا السوق من قبل المجلس البلدي للمدينة ما بين 2007-2010، إضافة إلى برامج وكالة الجنوب المتعددة لدماج هذا القطاع ضمن المنظومة الاقتصادية للمدينة، فإن إكراهات عديدة تحد نشاطه نتيجة تعرض الأنظمة الإيكولوجية للتدهور، جراء التأثيرات المتراكمة لسنوات الجفاف، وعدم تنظيم الإنتاج والترحال، علاوة على ذلك أن المنطقة الترابية مفتوحة بأكملها على الرعي، وقد تفاقم هذه الوضعية بفعل تحديث الانتجاع وابتعاده عن الأنظمة التقليدية المستدامة.

³⁴⁴ - BELKADI A., 1999 : « Le rôle économique et commercial d'Oued Noun : des origines à nos jours », In les oiaies de Oued Noun porte du Sahara Marocaine, FLSH Agadir, 152

³⁴⁵ - حوميميد محمد، 2012: «تربية الجمال رافعة للتنمية الترابية المستدامة للأقاليم الجنوبية» ضمن الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقالة، لارماتان، ص 266

³⁴⁵ - الطاك بوطيب، 2003 : «تربية الإبل في الأقاليم الصحراوية المغربية نشاط اقتصادي واجتماعي واعد»، مجلة مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4- خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 44

من جهة أخرى، ارتبط هذا النشاط بفئة عمرية محددة من المجتمع المحلي يتجاوز سنها 40 سنة فأكثر، في حين أن فئة الشباب المتراوحة أعمارها ما بين 18 و35، فهي لا تهتم بمزاولة هذا النشاط، نتيجة عدة عوامل أهمها سرعة التمددين والانتقالية التي عرفها المجتمع القبلي، وكذا لتحسن المستوى الدراسي لدى فئة عريضة من هذه الفئة. ضعف اهتمام الشباب بهذا النشاط اصطدم بقلة فرص الشغل، وهو أحد أسباب الاحتجاجات بالمدينة وغيرها من المجالات المجاورة، إلا أن الوضع تغير نسبيا خلال العقد الأخير، نظرا للانتقال الترابي الذي بدأت تشهده المدينة، ودورها في تنمية الاقتصاد وتعدد الأنشطة التجارية، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 33: تطور عدد رخص الأنشطة التجارية بمدينة كلميم خلال المرحلتين (1975-2002) و (2003-2013)

أنواع الرخص	2002-1975	2013-2003	المجموع
الجزارة	119	44	162
بيع الدجاج المذبوح فقط	91	97	188
محلبة	30	96	126
الحلاقة	89	67	156
مصبنة	21	21	42
صنع وبيع الحلويات	21	21	42
مجبنة	90	11	101
بيع الأكلات الخفيفة	41	66	107
فران ومخبزة	30	24	54
حمام ودوش	14	5	19
مقهى ومطعم	89	45	134
فندق وإقامة سياحية	8	23	31
رخص المهن الآلية والميكانيكية	57	23	80
رخص مختلفة	182	44	226
المجموع	882	586	1468

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016

كما يوضحه الجدول رقم (33)، فقد عرف عدد رخص الأنشطة التجارية تطورا ملحوظا بالمدينة بعد سنة 2003، إذ نلاحظ أن عددها خلال مرحلة 1975-2002، بلغ 882 رخصة على مدى 27 سنة، ليشهد تطورا ملحوظا ما بين 2003-2013، ففي ظرف عشرة سنوات تم منح ما مجموعه 586 رخصة. هذه الانتقالية تمت بشكل تصاعدي³⁴⁶، حيث بلغ معدل السنوي 53%، وعرفت سنة 2011 أكبر معدل من حيث منح الرخص إذ بلغت 66 رخصة، وفي سنة 2013 تراجعت بشكل طفيف لتبلغ 49 رخصة. واكب هذا التصاعد تزايد عدد الأبنك التي يصل عددها 12 بنكا، أحدث منها 75 % ما بين 2005 و2017. كما عرفت الودائع البنكية، تطورا بلغ 1 232 356 درهم، وكذا القروض البنكية، حيث تصل حسب معطيات سنة 2010، بما مجموعه 358 701 درهم. على الأقل ساهم هذا التحول في تحريك العجلة التنموية بالمدينة.

2- مبادرات اقتصادية جديدة صاحبها إشكالات عديدة

بعد فشل دور الفاعل المحلي في توفير أسس مرتكزات تقوية الاقتصاد الحضري، و الاندماج في التنمية الاقتصادية المحلية والجهوية قبل سنة 2005، أخذت الدولة زمام المبادرة بعد سنة 2005 وأطلقت أول مشروع مهيكّل للمجال تعزيزا لتوجهاتها الجيواستراتيجية بالمدينة ومحيطها المجالي، وتمثل هذا في مشروع المحطة السياحية الشاطئ الأبيض كأهم مشروع ترابي عرفته المنطقة ما بين 2005 و2010.

1-2- المشروع السياحي للشاطئ الأبيض بكلميم ولد منكشا ومبهما

عندما نتحدث عن المسألة السياحة بكلميم، فهذا موضوع شائك، لأنه يطرح جدلية الإمكانيات المتاحة ومسألة اندماجها في المشروع السياحي بالمنطقة، فمن الناحية المجالية، معلوم أن كلميم من المجالات التي تتميز بتعدد وتنوع الموارد السياحية التي تتوزع لتشمل ما هو تاريخي وتراثي وطبيعي وثقافي غني، يستنبط عناصره من الخصوصية الصحراوية المحلية بأبعادها الحسانية والأمازيغية، إضافة إلى المنتج السياحي الإيكولوجي والاستشفائي، وكذلك السياحة المهمة التي تربط مختلف المراكز والجماعات القروية بإقليم كلميم، من قبيل معلمة أكويدير والأبراج وقصور القصب وسوق امحيريش...، وحامة أباينو و للاملوكة ووادي بويشافن ومصب وادي أسكا وواحات النخيل ومنطقة بوجريف ومنطقة تركوساي وموقع "أمتضي" والشاطئ الأبيض"³⁴⁷.

³⁴⁶ - يصل عدد التجار المسجلين بالسجل التجاري لدى المحكمة الابتدائية بكلميم سنة 2010 ما مجموعه 6117 تاجر .
³⁴⁷ - مليح عبد اللطيف، توتاي سعيد، 2017: «السياحة بواندون بين تنوع الموارد ومتطلبات التسويق الترابي»، ضمن واحات المغرب الصحراوي: التراث الطبيعي والثقافي وآفاق التثمين، أشغال الندوة الثالثة لملتقى الواحات، مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، آسا، ص 132

فضلا عن " الهندسة المعمارية التي تبرز خصوصيات المحيط الاجتماعي والثقافي المحلي التي تعتمد على مقاربة ومواد أصيلة ووظيفية"³⁴⁸، "وغيرها من المؤهلات"³⁴⁹ من شأنها الدفع إلى استقطاب الزوار المغاربة والأجانب، وخلق دينامية اقتصادية وسياحية مهمة، لما يتوفر عليه هذا المجال من غنى وتنوع إن على المستوى المحلي أو الجهوي"³⁵⁰. إن مختلف هذه المؤهلات رغم أهميتها، لم تستثمر نهائيا في أي خطة تنموية للمدينة من شأنها أن تهيكّلها وتدفع بها إلى التمتع ضمن الوجهات السياحية بالمغرب بصفة عامة بالمجال الصحراوي بصفة خاصة. هذا الطموح كان بعيدا أن تحصل عليه المدينة ومحيطها في عهد شكل فيه وادنون مجالا ضاغطا سياسيا على الدولة، فكيف كان من الممكن لها أن تفكر في تأسيس مشروع اقتصادي يهم السياحة والتنمية الترابية؟ إلا أنه وفي إطار إعداد المخطط الأزرق للتنمية السياحية 2010، أتيحت للمنطقة فرصة إستراتيجية عندما تم إختيارها ضمن المواقع الست لتقوية الوجهة السياحية المغربية من خلال محطة الشاطئ الأبيض.

³⁴⁸ بنعتو محمد، 2006، مرجع سابق، ص 34
³⁴⁹ من هذه المؤهلات السياحية بالمنطقة كذلك، ما يتعلق بالسياحة الشاطئية، إذ يتوفر إقليم كلميم على مؤهل هام يتمثل في الواجهة الأطلسية التي تمتد من مصب واد أساكا شمالا إلى مصب واد درعة جنوبا على مسافة 85 كلم تقريبا، ويعتبر الشاطئ الأبيض الذي يبعد عن مدينة كلميم بحوالي 60 كلم منتوجا سياحيا واعدة بالنسبة للإقليم، حيث يعد من أهم المواقع السياحية الشاطئية التي تم إختيارها على الصعيد الوطني في إطار المخطط الأزرق بهدف خلق ستة محطات سياحية شاطئية، تم نجد كذلك السياحة الثقافية والدينية حيث تتوفر المنطقة على مجموعة من الكهوف والمغارات وبعض المواقع الأثرية التي تعود إلى العصر الحجري الأخير وعلى مواقع تاريخية وحضارية مهمة من أهمها موقع نون لمطة، أكويدير، رحبة الطين، سوق تابلايلا، دار السلطان قصبات أمتضي...، بالإضافة إلى فلكورها الغني والمتنوع وعادات وتقاليد ساكنتها المتجذرة في التاريخ، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من الزوايا والمواسم الدينية بمختلف جماعات الإقليم، وهي مؤهلات يمكن أن تساهم في تنشيط السياحة الثقافية والدينية. ثم السياحة الإيكولوجية والواحية كنمط سياحي واعد للمنطقة بفضل توفر مجالها الجغرافي على مجموعة من الجبال والأودية والواحات الصحراوية الغنية بأشجار النخيل التي تتواجد تقريبا بكل الجماعات القروية للإقليم منها تاغيجيت، افران الأطلس الصغير، تمولاي، أسرير وتغمرت، وفاسك وزربولة... والتي تمثل فضاءات ومجالات حيوية لتنمية السياحة الإيكولوجية والسياحة القروية والبيئية عبر تنظيم جولات سياحية على متن الإبل و الدواب أو مشيا على الأقدام الشيء الذي سيؤدي إلى إشراك الساكنة المحلية في تدبير هذا المجال البيئي والرفع من مواردها الذاتية، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية محلية مستدامة. ويتوفر المجال الترابي لكلميم على نوع آخر من السياحة قل نظيره بالأقاليم الجنوبية والمتمثل في السياحة الإستشفائية، حيث تحتضن حمامات تتواجد بكل من جماعة أباينو، وللاملوكة وبفاسك ويقدمون منتوجا سياحيا من نوع خاص بفضل ارتفاع درجة حرارة مياهها التي قد تصل إلى 39 درجة وفعاليتها في علاج بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية. فبالنسبة لحامة أباينو المتواجدة بمركز الجماعة القروية لأباينو، التي تقع على بعد 15 كلم جنوب غرب كلميم، أثبتت من خلالها التحليلات الفيزيوكيميائية جدوى مياهها في علاج بعض التعفنات الجلدية خصوصا منها الطفيليات وبعض الأمراض الروماتيزمية وهي عبارة عن حامين تبعد الواحدة عن الأخرى بحوالي 100 متر وبكل واحدة منهما حوض للسياحة، ومرافق صحية وبعض مرافق الاستقبال، الشيء الذي مكن من تحسين جودة الخدمات بها، أما حامة للاملوكة التابعة للنفوذ الترابي للجماعة القروية أداي، التي تبعد عن مدينة كلميم ب 75 كلم فهي ما زالت لم تستثمر من قبل الفاعلين لخدمتها في التنمية السياحية. وبخصوص حامة فاصك التابعة درابا للجماعة القروية فاصك فلها من المؤهلات لا تختلف عن سابقيتها، وتبعد هذه الحامة عن كلميم ب 20 كلم. وفي الأخير نجد سياحة المغامرات والإستكشافية، فتنوع التضاريس الجغرافية للمنطقة من جبال وهضاب سهول ووديان شواطئ وكثبان رملية وواحات ومصبات أودية وكهوف ومغارات يجعل منها فضاءا متميزا لممارسة رياضات المغامرة والاستكشاف، كل هذه المؤهلات من شأنها أن تنعكس إيجابا على الأدوار الطلائعية التي يمكن أن تلعبها في المشروع السياحي والتنمية الترابية.

³⁵⁰ - مليح عبد اللطيف، توتاي سعيد، 2017، مرجع سابق، ص 132

صورة رقم 22: مشروع المحطة السياحية الشاطئية بالدائرة الترابية كلميم سنة 2010



المصدر: الشركة المغربية للهندسة السياحية، 2010

تظهر الصورة مجسم مشروع المحطة السياحية الشاطئية الأبيض الممتدة على 1280 هكتار. تتواجد هذه المحطة ضمن النفوذ الترابي لجماعة القصابي (تكاوست تاريخيا)، التابعة للدائرة الترابية كلميم.

ليس هذا فقط بل تم إعطائها الأولوية التنموية إن على مستوى الكلفة المالية أو على مستوى عدد الفنادق وعدد الأسرة، كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 34 : توزيع مشاريع المحطات الشاطئية في المخطط الأزرق سنة 2010

المحطة	المساحة بالهكتار	طاقة الأسرة	عدد أسرة الفنادق	التجهيزات	سنة افتتاح أولى الوحدات
السعيدية	713	29 610	16 905	كولف، مراينا، مساحات خضراء	2008
موكادور	587, 8	10 500	6 700	كولف، مراينا، مساحات خضراء، محلات تجارية	2010
مازكان	504	7 576	3 700	كولف، مراينا، مساحات خضراء، محلات تجارية	2009
ليكسيس	468, 35	12 000	7 500	كولف، مراينا، مساحات خضراء، محلات تجارية	2010
تاغزوت	615	21 000	16 000	كولف، مراينا، مساحات خضراء، محلات تجارية	2009
الشاطئ الأبيض	1280	30 000	20 000	كولف، مراينا، مساحات خضراء، محلات تجارية	2012
المجموع	4168, 15	110686	70805	***	***

المصدر: الشركة المغربية للهندسة السياحية، 2010

كما يوضح الجدول أعلاه، مكانة المشروع السياحي الشاطئ الأبيض من حيث المساحة المخصصة له والمتمثلة في 1280 هكتار مقارنة مع المحطات الشاطئية الأخرى، وكذا من حيث طاقة الأسرة التي تبلغ 30 000 سرير، مقارنة بباقي المحطات الأخرى التي تراوح عدد أسرته ما بين 29 610 لمحطة السعيدية، و21000 بتاغزوت، و12 000 بمحطة لكسيس، و10 500 لموكادور، و7 576 بمحطة مازكان. في بداية التحضير لبناء المشروع، واجه الفاعلون المعنيون إكراهات لتتزيل المشروع ودراسته، أولا على اعتبار أن مجال المشروع يتميز بخصوصية قبلية، وأن المرحلة الجديدة لم يكن يسودها الثقة الكاملة بين الدولة ووادنون، وكان من الصعب إقتناء عقار بسهولة دون مراعاة توازنات امتيازية وسياسوية، وقد استطاعت الدولة بفعل مقاربتها الهادفة إلى الحفاظ على التوازنات السياسية والقبلية أن تدفع بأعيان وشيوخ قبيلة أزركيين المالكة للعقار المشروع للتنازل على 1280 هكتار لبناء محطة الشاطئ الأبيض، كما يوضح ذلك الجدول أسفله:

جدول رقم 35 : توزيع الانتماء القبلي والتركيبية السوسيو مهنية لأعيان وشيوخ قبيلة ازركيين الذين اتفقوا على تفويت عقار مشروع المحطة الشاطئية الشاطئ الأبيض للدولة سنة 2009

الانتماء القبلي	التركيبية السوسيو مهنية
أزركيين	شيخ
	تاجر
	عضو بجماعة الشبيكة
	رئيس تعاونية الساقية الحمراء
	تاجر
	تاجر
	شيخ
	تاجر
	عضو المجلس الاستشاري الملكي
	نائب الأمين لمنتدى الساقية الحمراء ووادي الذهب للتنمية الديمقراطية وفاعل جمعي.

المصدر: محضر اتفاق للتنازل الجزئي عن التعرض على مطلب التحفيظ عدد 56-906 موضوع المحطة السياحية الشاطئ الأبيض، ضمن التريكي مرون، 2016: «الرأسمال العقاري والتنمية الترابية بوادنون»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، الملحق الأول، ص 455

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الانتماء القبلي والتركيبية السوسيو مهنية لأعيان وشيوخ قبيلة ازركيين الذين اتفقوا على تفويت عقار مشروع المحطة الشاطئية الشاطئ الأبيض للدولة سنة 2009، وتعتبر رمزية هذه الفئة ضرورة للدولة لتفعيل استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية، عبر مسطرة إدارية قانونية مصادق عليها. " وحسب اطلعنا على المحضر المذكور آنفا، فإن من بين خلاصاته أن كل من يحاول استغلال المجال المعني بعد توقيع المحضر بين الدولة والأعيان ستتخذ "جميع الإجراءات الإدارية والقانونية ضد كل من يقوم أو يحاول القيام باستغلال الأراضي الممتدة من أعريش شمالا إلى وادي درعة جنوبا ومن المحيط إلى أدكن شرقا والمعروفة بتراب أزركيين المذكورين أعلاه سواء بالحرث أو البناء أو أي شكل من أشكال الاستغلال أو الحيازة تحت طائلة تقديم من يقوم بذلك للعدالة"³⁵¹، وهذا ما بين أن الظرفية التي احتاجتها الدولة لبناء نهجها الجيواستراتيجي بعد سنة 2005 كان له " تأثير على القرار السياسي، الشيء الذي يجعل تدخل السلطة السياسية لا يخرج عن نطاق العلاقات الاجتماعية القائمة وعن ميزان القوة داخل المجتمع، وبذلك يتجلى الدور الذي تقوم به السلطة السياسية كمحرك للبنى الاجتماعية

³⁵¹ - التريكي مرون، 2016، مرجع سابق ص 456

والمجالية في آن واحد. وإذا كان الهدف الأساسي من تدخل السلطة السياسية يتمثل في الحفاظ على النظام القائم، بما فيه المصالح الاقتصادية، فإن هيكلة المجال تظل الحقل المفضل لتدخل هذه السلطة باسم المصلحة العامة³⁵² وتقوية الروابط بين الأعيان والسلطة المخزنية³⁵³.

لقد خضع الإقرار بالتنازل عن 1200 هكتارا، إلى المحدد القبلي كمكون له أهميته في إنتاج المدن شبه الصحراوية والصحراوية، التي تتخذ طابعا ظرفيا تحت تأثير دوافع إما اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. ورغم المسطرة التي مر منها مشروع المحطة الشاطئية الشاطئ الأبيض بحساباته القبلية والسياسية، فإن المشروع ولد منكمشا وتعطل إنتاجه نظرا لعدة إكراهات، منها ما ارتبط برهانات خارجية وما نسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 وتداعياتها، ومنها ما اقترن إلى الإرادة السياسية للفاعل المحلي وضغط اللوبي العقاري السياحي المرتبط بالحفاظ على جاذبية الوجهات السياحية التقليدية بالجنوب المغربي (أكادير وورززات)، هذه الإكراهات دفعت بالشركات الإستثمارية إلى أن ترفع يدها عن المشروع كالشركة الإسبانية FADISA والشركة المصرية PICTOPTROS بل التخلي عنه تماما. ونظرا لغياب جدوى انتظار إحياء هذا المشروع أنيا أو مستقبلا، تم تفويت مساحة المشروع لمدة خمس سنوات 2015-2020 إلى شركة SANC MINING MAROC SARL لاستغلاله لاستخراج معدن الزرقون³⁵⁴.

ما زال المشروع السياحي بكلميم يبحث عن شخصيته. صحيح الإمكانيات متوفرة وهي غير محدودة، لكن يقابلها ضعف الطاقة الإيوائية والتجهيزات السياحية التي تؤثر سلبا على عدد الوافدين بالمنطقة، وكذا على عدد ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الأساسية خاصة الطرق التي تؤدي إلى المواقع السياحية التي تزخر بها مختلف جماعات الإقليم المحيطة بكلميم. كما أن غياب وكالات أسفار سياحية متخصصة ومبرمجي الرحلات السياحية تؤثر على وجهة الإقليم والجهة ككل، حيث يظل توزيع السياح بالإقليم تتحكم فيه بطريقة أو أخرى وكالات الأسفار أخرى خارج حدود الجهة. ينضاف إلى ذلك غياب إرادة محلية تروم الاهتمام وإعادة الاعتبار للمآثر التاريخية المتواجدة بمختلف مكونات الجسم الترابي لكلميم، خاصة وأن السياحة الأركيولوجية، التي أصبح لها وزن كبير في السياحة العالمية، وانضمام جهة سيدي إفني في هذا الإطار، من شأنه أن يدعم هذا النوع من السياحة، لما له من إرث تاريخي يهتم المعمار الكولونيالي. لذلك لا بد من توفير

³⁵² الشويكي مصطفى، 1996، مرجع سابق، ص 370

³⁵³ عقب هذا التنازل الذي تماشى مع المصلحة العامة وتماشى مع المحدد القبلي والإداري، تلقت قبيلة أزركيين رسالة من السلطات المحلية تحت رقم 63 13 تقول فيها: إلى السادة أعيان قبيلة أزركيين المجاهدة، سلام تام بوجود مولانا الإمام وبعد، على إثر التنازل الجزئي المقدم من طرفكم، إلى جانب غيرتكم على التعرض المقام ضد مطلب التحفيظ عدد 56-906 موضوعه 1200 هكتار، وحيث لاحظنا أن موقفكم النبيل هذا أملاه إخلاصكم الدائم لوطنكم وملككم وسعيكم للمصلحة العامة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وعليه نتوجه لكم بشكرنا سائلين لكم دوام الإخلاص وحسن التواب- الوالي. مأخوذ عن " التريكري مروان، 2016، مرجع سابق 455.

³⁵⁴ أنظر في هذا الصدد الخريطة رقم 8-1 بالملحق رقم (1).

الموارد البشرية والإمكانات المادية واللوجيستكية التي من شأنها تفوية هذا القطاع الواعد كرافعة للبناء الترابي.

2-2- بروز المقاولات الصغرى والمتوسطة كفاعل جديد بالمجالات شبه الصحراوية

على مر عقود عديدة يطرح التحدي الذي تواجهه مدينة كلميم هو غياب قطاع الصناعة الذي يمكن أن يجلب استثمارات تخلق فرص شغل لمجال هو في حاجة لها، فهذا المجال لا يتوفر إلا على وحدة صناعية مختصة في صناعة الدقيق "المطاحن الكبرى"، التي "تساهم في تزويد السوق الداخلي والأقاليم الجنوبية بأنواع الدقيق، وقد ساهمت هذه الوحدة في خلق 216 منصب شغل"³⁵⁵، إلا أنها أغلقت لأسباب مالية سنة 2005، مما أزم وضع التشغيل بالمدينة، ويزيد من مشكل البطالة خصوصا في صفوف الشباب الذي تبلغ نسبتهم 18.5 % حسب إحصاء 2014، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني، مما استدعى بديل لتأطير مجموعة من الفئات للاقتناع بأهمية الانخراط في الحس المقاولاتي، الذي يغيب عن ثقافة شباب المدينة، بالرغم من الإهتمام الذي حظي به خلال السنوات الأخيرة كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 36: توزيع عدد المقاولات المحددة حسب الطبيعة القانونية وقطاعات الأنشطة بجهة كلميم

السمارة سنة 2015

الطبيعة القانونية	شركة المساهمة	شركة ذات المسؤولية المحدودة	شركة التضامن	تكتل تعاوني	مجموع	التكلفة الإجمالية بالدرهم
الفلاحة والصيد البحري	-	0	1	1	2	0.85
البناء	-	66	3	0	69	11.58
الطاقة والمعادن	-	0	0	0	0	0.00
السياحة	-	1	0	0	1	0.30
الصناعة التقليدية	-	0	1	0	1	0.07
التجارة	-	25	1	0	26	6.48
الخدمات	-	24	8	0	32	10.09
المجموع	0	116	14	1	131	-

Source : Centre régional d'investissement – Guelmim, Décembre 2015

بلغ عدد المقاولات التي تم إحداثها سنة 2015 عن طريق المركز الجهوي والاستثمار 151 مقولة، تمثل المقاولات ذات الشخصية المعنوية أزيد من 89% وكل حاملي مشاريع هذه المقاولات ينحدرون من

³⁵⁵ - Direction de l'Aménagement du territoire, 2006, Op., Cit., p 39

مدينة كلميم، ويرتكز عمل المقاولات بالأساس في كل من مدينة طانطان والسمارة، وأسا- الزاك، ويعزى ذلك إلى الإعفاء الضريبي الذي يميز هذه المدن، الشيء الذي لا نجده في مدينة كلميم .

وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه، تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة في المرتبة الأولى من حيث عدد المقاولات المحدثّة بـ 116 شركة، ومرد هذا العدد هو الشكل القانوني لهذه الشركات الذي يُعتبر الحقل المفضل لدى غالبية المقاولين، خصوصا بعد تعديل القانون رقم 05/96، حيث تم تبسيط إجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات وإلغاء إجراء تجميد الرأسمال بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز رأسمالها 100.000 درهم. وتأتي في المرتبة الثانية شركة التضامن بـ 14 مقولة، ويرجع الاهتمام بهذا النوع، إلى دور الشركات ذات العلاقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا المديرية الجهوية للصناعة التقليدية، من حيث المساهمة في تمويل المشاريع، في حين أن المرتبة الثالثة تحتلها شركة التكتل التعاوني بشركة واحدة فقط، ويمكن تفسير هذا الرقم بالخصوصيات التي تميز الشريحة المستهدفة الحاملة لهذا النوع من المشاريع، بسبب غياب حس التواصل والتشارك في إطار العمل التعاوني .

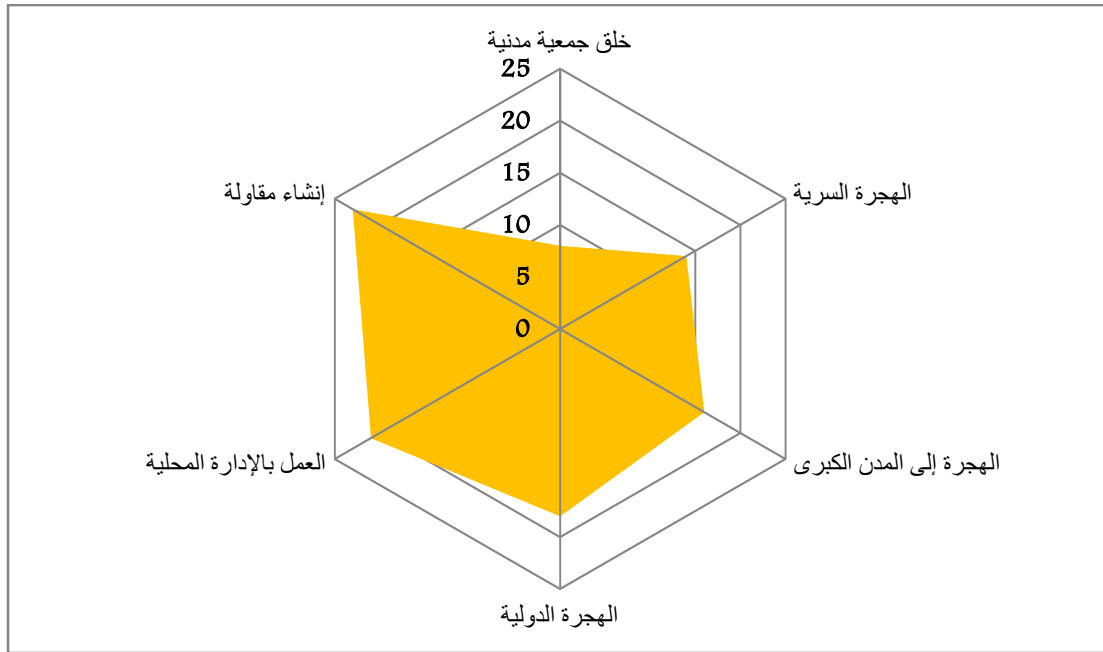
وفيما يخص توزيع هذه المقاولات حسب النشاط الاقتصادي، يأتي قطاع البناء والأشغال المختلفة في المقدمة بـ 57% متبوعا بقطاع التجارة بنسبة 21% ثم الخدمات بنسبة 21%، ثم بنسبة 0.5% لباقي القطاعات. من جهة أخرى " فإن سنة 2017 سجلت ارتفاعا غير مسبوق في إحداث المقاولات بجهة كلميم واد نون إذ بلغ 60 % بتأسيس 296 مقولة، مقابل 185 مقولة خلال 2016، أي بإحداث 111 مقولة جديدة. وتغلب على هذه الشركات الأشخاص المعنويين بحوالي 72 % (214 مقولة)، تتوزع، وفق طابعها القانوني، على 104 شركات ذات المسؤولية المحدودة، و108 شركات ذات الاسم الجماعي، إضافة إلى 82 شركة ذاتية، وشركتين ذاتي طابع قانوني آخر. أما الشركات ذات الاسم الجماعي عرفت تقدما بارزا وغير مسبوق خلال 2017 بلغ 103 %، حيث مثلت 36 % من عدد المقاولات المحدثّة برسم العام المذكور. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمقاولات المحدثّة بالجهة لسنة 2017، احتل قطاع الخدمات الصدارة بـ 99 مقولة، يليه قطاع التجارة بـ 98 مقولة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 86 مقولة، فالصناعة التقليدية (5 مقاولات)، والصناعة (3 مقاولات) والفلاحة والصيد بمقاولتين، والسياحة بمقاولتين والطاقة والمعادن بمقولة واحدة"³⁵⁶.

إن التوجه نحو العمل المقاولاتي للشباب عكس من جهة طموح هذه الفئة في تحسين وضعيتها الاجتماعية بمجال مازال يبحث عن شخصيته الاقتصادية، ومن جهة أخرى، تغير علاقته بالدولة بعد أن كانت هذه العلاقة في مرحلة الجيوسياسية، يكتنفها الصراع الخفي والإيديولوجي، وهذا بينه لنا البحث

³⁵⁶ - المركز الجهوي للإستثمار، التقرير السنوي لسنة 2017

الميداني الذي لاحظنا من خلاله تأثير التحول المجالي بالمدينة على نظرة الشباب للاندماج في العمل الاقتصادي كاستجابة للحاجة الاجتماعية لهم ولأسرهم التي تحمل هموم مستقبلهم.

شكل رقم 14 : طموحات شباب مدينة كلميم سنة 2017



المصدر: بحث ميداني، 2017

نستنتج من خلال الشكل أعلاه، أن طموحات الشباب في المجال الاقتصادي هي متفاوتة، حيث عبر 23 % عن رغبتهم في إنشاء مقالة تستجيب إلى طموحاتهم في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أو في وكالة تشغيل الكفاءات أو عن طريق المركز الجهوي للاستثمار. وتتمثل المشاريع التي يطمح الشباب خلقها في الحرف المهنية أو في المشاريع السياحية أو في التجارة والتسويق. كما نجد 21 % التي تطمح في الانخراط في البناء الترابي عبر العمل بالإدارة المحلية، خصوصا أن المدينة بدأت تحتاج إلى أطر تساهم في الأداء التنموي، وخصوصا التي العديد من المؤسسات الإدارية الممثلة للوزارات على المستوى المحلي، بينما نجد 18 % يرغبون في الهجرة إلى الخارج بطريقة شرعية إما عن طريق الزواج أو عقد عمل. بينما نجد 16 % تسعى إلى الهجرة إلى المدن الكبرى بصفة خاصة، إلى مدينة طنجة التي تعتبر حل من الحلول للاندماج في الحياة الاقتصادية، وهو حل ظرفي. وأخيرا فإن نسبة 14 % من الشباب ترغب في الهجرة السرية نحو جزر الكناري. صحيح أن توجه معظم شباب المدينة إلى الهجرة السرية تقلص بعد سنة 2005، لكن هذا الطموح يظل حاضرا لدى الفئات التي تتراوح أعمارها بين 22 سنة و43 سنة، وضع اجتماعي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في الرهان الجيوستراتيجي للمدينة، بهدف تحويل هذا الاتجاه السلبي إلى توجه إيجابي بمبادرات اقتصادية فعلية. قضية انفتاح شباب المدينة على المقالة

كمدخل تنموي لتحريرهم من الجمود الاقتصادي، لا تخلو من إكراهات تعود في غالبيتها إلى التدبير البيروقراطي، وغياب المواكبة للمقاولين، الشيء الذي يجعلهم عرضة لمجموعة من المشاكل والاختلالات تحد من مردودية واستمرارية مقاولاتهم، ومن أهم هذه الإكراهات يمكن الإشارة إلى:

- إكراهات مرتبطة بالتأطير والموارد البشرية، والناجمة عن ضعف نسبة التأطير داخل المقاولات، والنقص في مستوى الكفاءات التي تقوم بالتسيير، لكون أغلب المقاولات ذاتية أو على شكل شركات عائلية، إضافة إلى ضعف المواكبة من طرف المركز الجهوي للاستثمار، سواء من حيث تبسيط المساطر أو تقوية القدرات؛
- إكراهات مرتبطة بالتسويق، فضعف الإنتاج ونقص جودة المنتوجات يحد من ولولوها إلى الأسواق، إضافة إلى أن أغلب المقاولات، خاصة منها تلك التي تنشط في قطاع البناء والخدمات تم إنشاؤها فقط للاستفادة من الطلب العمومي، ويبقى انخراطها في السوق المحلية والجهوية جد محدود لضعف التجربة لدى مسيرتها؛
- إكراهات مرتبطة بالتمويل، بحيث أن أغلب المقاولات لا يتجاوز رأسمالها 100.000 درهم، الشيء الذي لا يمكنها من تحقيق أهدافها، كما أن ولولوها إلى التمويلات البنكية تغيب عنها الضمانات الكافية لتسديد الديون.

على العموم، لا زالت المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمدينة تعاني من اختلالات حتى تساير ركب التنمية وتبقى قلة مواردها، وقلة تجربة مسيرتها عائقا أمامها، حتى تكون فاعلا وتفرض نفسها ضمن منظومة الفاعلين ذوي الإمكانات المالية والتقنية والنفوذ السياسي. بالمقابل، هناك مقاولات لها علاقات قوية مع المنتخبين، أو بالأحرى في ملكية منتخبين محليين تستأثر بمختلف المشاريع الترابية بالمدينة، مما لا تفسح أي مجال أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة للمشاركة في الصفقات المحلية.

3- الوظيفة الإدارية عامل ساهم في الانتقال الترابي وتأطير المدينة

تشكل الوظيفة الإدارية لكلميم، قطب الرchy منذ استرجاع الأقاليم الجنوبية سنة 1975، لا اعتبارات أمنية تهم مراقبة المجال والسكان على حد سواء، ومع التوسع العمراني والتطور الديمغرافي للمدينة تعزز هذا الدور الوظيفي، وأهلها لتكون أهم مدن المجالات شبه الصحراوية، وقد مر التأطير الإداري بثلاث مراحل أساسية:

3-1- مرحلة التأسيس للهيكلة الإدارية بالمدينة: 1979-1991

بعد استرجاع الأقاليم الجنوبية المغربية سنة 1975، وسعيًا من الدولة لتأطير المدن الصحراوية إداريًا، تم إحداث كلميم كعاصمة للإقليم سنة 1979 بموجب المرسوم الملكي رقم 2-9-123 من 1976/01/01، لتشكل جزءًا من الجهة الاقتصادية الجنوبية التي كانت تجمع المثلث الترابي ورزازات، وأكادير وطرفاية حسب التقطيع الجهوي لسنة 1971، وهو مثلث اكتملت صورته سنة 1976 بعد استرجاع الصحراء وإحلاق الساقية الحمراء ووادي الذهب بهذه الجهة، وقد شمل هذا الإقليم ثمانية جماعات قروية تابعة له إداريًا وهي جماعات: أسيرير وفاصك وإفران وبويزكارن وتغيجت وآسا والزاك، وأداي، بالإضافة إلى كلميم باعتبارها جماعة قروية. كان العامل السياسي له دور كبير في هذا التقسيم من خلال تكثيف حضور دور الدولة بالمنطقة، سيما أنه عانى خلال سنتي 1978 و1979 التأثيرات الجانبية للحرب مع البوليساريو على الحدود مع آسا الزاك التابع لهذا لإقليم في هذه المرحلة.

3-2- مرحلة توطيد الهيكلة الإدارية بالمدينة: 1992-1996

لقد رفع التقسيم الإداري الجديد الذي عرفته المملكة سنة 1992 عدد الجماعات بالأقاليم من 08 إلى 12 جماعة قروية وبلديتين. وفي هذه المرحلة، حافظت كلميم على قيادتها لإقليم كلميم، وتمت ترقيتها إلى جماعة حضرية سنة 1992، في الوقت الذي تم ترقية كل من الجماعة القروية بويزكارن إلى جماعة حضرية ودمج آسا والزاك في إقليم واحد وعاصمته آسا. خلال هذه الفترة بدأت تتشكل ملامح الهيكلة الإدارية لمدينة كلميم كمصفاة للقضايا التنموية المطروحة وتغطية التمييز، وعدم التوازن الذي لحق المدينة ومجالها الإقليمي، وكذا العمل على توزيع بعض الإمكانيات المالية العمومية، وانتخاب أو مجلس حضري (1992-1997)، كلها تدابير كان من شأنها التفاعل مع الساكنة والاستجابة لمتطلباتها المجالية والمجتمعية.

3-3- مرحلة التمكين وتوسيع النفوذ الإداري: 1997-2018

هي المرحلة التي شهدت ارتقاء المدينة إلى عاصمة جهوية سنة 1997 بموجب المرسوم 2-97-146 القاضي بتحديد الجهات وأسمائها ومراكز قيادتها، لذلك توسع إقليمها باحتضان جماعتين حضريتين هي كلميم كعاصمة وبويزكارن، و18 جماعة قروية، بعد أن كان يحتضن مجالها الترابي 12 جماعة قروية سنة 1992، "واستفادت المدينة كذلك من نظام تأطيري أوسع أصبح يشمل عمليا أهم مصالح الدولة المدينة والعسكرية"³⁵⁷. وفي سنة 2015 تم تعزيز مدينة كلميم باستمرارها كعاصمة جهوية لجهة جديدة سميت بجهة كلميم وادنون بموجب مرسوم 2-15-40، القاضي بتحديد جهات الجهوية المتقدمة، لتدخل بذلك المدينة بفعل الترقيات الإدارية المتتالية مرحلة جديدة فيما يتعلق بتأطيرها الإداري، لتعتبر المدينة ثاني أكبر من حيث الأهمية الديمغرافية والإدارية والسياسية بعد مدينة العيون بالصحراء المغربية.

IV- الشطر نج القبلي والسياسي للفاعل المحلي على ضوء البعدين الجيوسياسي والتحول المجالي

إذا كان تعامل الدولة مع إنتاج المجال والقبيلة والعقار الحضري والاقتصاد المحلي، قد تغير وحمل عديد الخلاصات، تؤثر على الدينامية الجديدة التي بدأت تشهدها مدينة كلميم. فكيف تعاملت مع النخب الحضرية في هذا التوجه؟ لقد اعتمدت الدولة على النخب المحلية كإطار قانوني يخول لها تنفيذ كل إختياراتها وقراراتها، هذه النخب ترتبط أساسا بالمنتخبين، وبعدها بجمعيات المجتمع المدني الذي تحرر وبرز كشريك في قضايا التنمية بعد سنة 2005. سابقا، اتسمت العلاقة بين النخب المحلية والسلطات المخزنية بالمد والجزر، وتوترت هذه العلاقة بشكل أوسع خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، حيث حكمتها أبعاد سياسية ارتبطت ارتباطا وثيقا بتحويلات قضية الصحراء المغربية. ونظرا للتحويلات المجالية التي عرفتتها المدينة بعد سنة 2005، لم تعد السلطات العمومية تعتمد استراتيجية خلق هوة بينها وبين النخب المحلية وتوازاناتها السياسية، فالظرفية السياسية التي شهدتها المغرب في نهاية التسعينيات ساهمت في الانفتاح السياسي على المجالات المحلية وعلى دور المنتخب المحلي، كما أن التوجهات الجديدة بالأقاليم الجنوبية، التي بدأت تتعامل معها الدولة أعادت النظر في دور المنتخبين في إنتاج المجال، غير أن الآليات التقليدية في إنتاج هذه النخب ما زالت مستمرة كما تحدثنا عن ذلك في الفصل الأول.

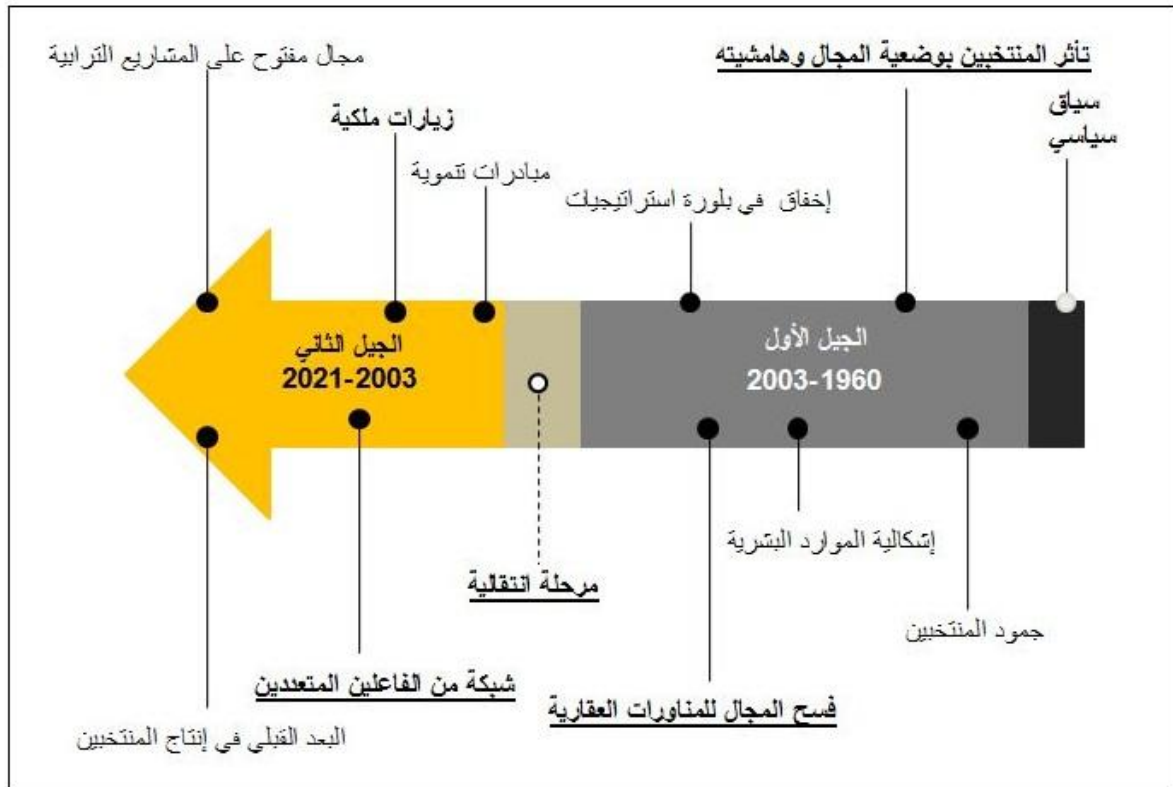
1- وضعيات الممارسة الجماعية للمنتخبين ما بين 1960 و2021

إن الحديث عن المنتخبين بمدينة كلميم وعلاقتهم بالوضع الجيوسياسي والتحول المجالي والتوجهات الإقليمية للبناء الترابي، تختلف حسب كل مرحلة على حدة، فالمنتخبين لم يكن لهم دور في التأثير على إنتاج المجال أو في التأثير على الأحداث التي شهدتها كلميم ومجالها الجهوي ما بين 1975 و2005، إذ

³⁵⁷ - مديرية إعداد التراب الوطني: 2007، «التشخيص البيئي بكلميم»، مرجع سابق، ص 13.

ظل دورهم جامدا ومنكمشا ومحتشما سياسيا كان أو اجتماعيا، غير أن مرحلة ما بعد سنة 2005، شكلت نقطة تحول لتعامل المنتخبين مع إنتاج المدينة، وكذا العمل على تنزيل مجموعة من المشاريع، فضلا على التحالف مع الدولة، وتوسيع النفوذ والتوازن في الفعل السياسي مع المنتخبين الرياديين بالعيون والداخلية على سبيل المثال. وعلى هذا الأساس، يمكن تمييز مسار المنتخبين بكلميم إلى جيلين، لكل جيل خصوصياته ومنطلقاته ومرحلته، وهذا ما تبينه الخطاطة التالية:

خطاطة رقم 13 : أجيال منتخبي المجالس الجماعية لمدينة كلميم ما بين 1960 و2021



المصدر: تصور شخصي، 2017

1-1- المنتخبون بمدينة كلميم، من الإنكماش إلى الاندفاع

"إذا كان النقاش حول النخبة³⁵⁸ السياسية من زاوية ضرورة التجديد والاستمرارية، يعد موضوع الساعة في جميع الدول"³⁵⁹، في ظل العولمة التي أثرت على أسس وموارد السلطة، مما انعكس على الخطابات الكلاسيكية للنخبة السياسية، "فإن المرحلة التاريخية التي يجتازها المغرب وطبيعة التحديات

³⁵⁸ - النخب في هذه النقطة نقصد بها فئة من المجتمع تميزت بقدرتها على التوقع داخل المجال الترابي، من خلال نشاطها التجاري والسياسي والاجتماعي، وتتميز هذه النخبة بنزعة القيادة والتأثير على المجال، كما يمكن تجربتها وحكمتها السياسية أن تساهم في توجيه السياسات العمومية وتوجهات التنمية التي يتم تنزيلها بالمجال .

³⁵⁹ - SEDJARI. A. , 2002 : « Avant propre de élites, gouvernance et gestion des changement », l'Harmattan p13.

التي طرحت عليه في بداية الألفية الثالثة فرضت مثل هذا النقاش. إن طبيعة المرحلة هاته، طرحت بحدّة إشكالية تعاقب الأجيال السياسية³⁶⁰، لكل جيل ظرفيته السياسية، وتميزت هذه الظرفية إما بالتمفصل أو التنافر، نظرا للقاعدة القبلية التي يتموقع فيها، وكذا لترانبياته الاجتماعية، وفي هذا الإطار "يقول علماء الاجتماع إن الانقسام على أسس طبقية يدل على انسجام، والافتراق حسب الانتماءات القبلية يدل على تمايز وتناذب. الأول يؤدي إلى تناوب النخب والثاني إلى التباعد والانشطار"³⁶¹.

وإذا كان شمال المغرب قد شهد ظروفًا استثنائية فيما يخص إنتاج النخب المحلية واحتكاكها بحدّة مع المستعمر والمخزن، فإن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عرفت عزلة ثقافية، لكنها لم تعرف جمودًا نخبويًا، غير أن نخب هذا المجال له بخصوصية تميزهم عن نخب شمال المغرب سواء على مستوى الممارسة أو الآليات المتبعة، مما يدفعنا الفصل في هذا الإطار بين النخب شبه الصحراوية وبين النخب الوطنية في إطار هذه الدراسة. ذلك أن دراسة موضوع النخب المحلية بالمدينة كأقلية حسب كل مرحلة، مهم لفهم رهانات المدينة وخباياها المؤسسة على التحالفات أفقيا مع الفاعلين المؤثرين بالمجال وعموديا مع الدولة.

لقد عرفت مدينة كلميم منذ نشأتها نخبا، كان لهم تأثيرا بارزا في تاريخ واد نون وحاضرتهم، حيث يعتبر في هذا الإطار الشيخ بيروك وعبيد الله أو سالم أهم نخب وادنون، إذ ساهما في إشعاع المنطقة، من خلال الأهمية السياسية التي سلكوها في مجال التجارة بالغرب الإفريقي. وتنتمي أسرة بيروك إلى قبيلة أيت موسى أو علي التي تنتسب إلي قبائل آيت جمل ذات الخصوصية التجارية، إضافة إلى نخبة "قبيلة أزوافيط (بالمفرد الزفاطي)، المعروفون منذ قرون بتجارتهم"³⁶².

اكتسبت أسرة بيروك منذ بداية القرن 19م، قوة اجتماعية واقتصادية، "قاعدتها كلميم حيث يقوم بخدمتها 1500 كانون من العبيد، وكان ينضوي تحت هيمنتها مجموعات رحلية يمتد مجالها الترابي على مسافة 18 يوم جنوب واد نون، وقد تزايد تفوق هذه الأسرة صعودا مع القرن التاسع عشر لاسيما على عهد بيروك الذي استمرت المنطقة باسمه"³⁶³. وقد استمر تمثيل واد نون وحاضرتهم على يد أبناء قبيلة أيت موسى أو علي³⁶⁴، إذ ارتبطت شهرة واد نون بأسماء هذه النخبة، جعلتها نخبا استثنائية بالمجتمع الصحراوي لدى المخزن سواء في عهد السلطان سليمان أو محمد بن عبد الله، ثم الحسن الأول أو السلطان

³⁶⁰ - كولوفرنى محمد، 2015: «من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخب السياسية المغربية»، ضمن مجلة الربيع، عدد 1-2، ص 174-173

³⁶¹ - العروى عبد الله، 2016: «استبانة»، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ص 133

³⁶² - البغدادى محمد، 2004: مرجع سابق، ص 322

³⁶³ - المحمدي علي، 2014: «السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج آيت باعمران» سلسلة بحوث ودراسات رقم 68، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مطبعة أبي رقراق، ص 112.

³⁶⁴ - كالحبيب بن بيروك وعابدين بن بيروك، ودحمان بين بيروك ومحمد سالم بن دحمان.

مولاي يوسف وكذا السلطان محمد الخامس، بعد أن كانت "مطامحها تسعى في العمق إلى تأسيس كيان سياسي مستقل عن السلطة المركزية، إلا أنه اختاروا في الأخير الدخول في تبعية للسلطان بذلالا لمواجهة لما لها من مخاطر على المشروع التجاري"³⁶⁵ بوادنون المتمثل آنذاك في ميناء وادنون وأهميته التجارية. هذه التبعية تكالفت بعلاقات الولاء وبتقليدهم خلال مراحل مختلفة مهمات مخزنية إستراتيجية كدحمان بن بيروك الذي كان واليا على منطقة الساقية الحمراء، والحبيب بن بيروك الذي كُلف بمراقبة السواحل بين الصويرة وطرفاية، وقد كان هذا منطلقا لاكتساب هذه الأسرة ميزة القيادة وتدبير شؤون القبائل المحلية، وتمكين علاقاتها مع باقي المجالات المجاورة لوادنون إقليميا وجهويا، وهكذا وطدت هذه النخبة مكانتها محليا ووطنيا وكذا دوليا (الغرب الإفريقي وأوروبا)، حيث ساهم ولائها وطاعتها للسلطان في بناء نخبتهم.

ومع فرض الحماية على المغرب، "قُسمت الإدارة المغربية إلى إدارة مركزية وأخرى جهوية - محلية، وكان لزاما على السلطات الفرنسية خلق نخب تستجيب لأهدافها المتمثلة في استغلال خيرات البلاد"³⁶⁶، مما أدى إلى أفول زعامة أسرة بيروك وأدوارها الريادية، تبعا لعدة عوامل تمت الإشارة إليها فيما سبق، حيث اعتمدت السلطات الفرنسية على مجموعة من القواد الكبار لصالحها ومنحتهم صلاحيات ضرائبية وقضائية، مما قلص من نفوذ هذه النخبة³⁶⁷.

لقد انبثقت خلال هذه المرحلة نخب أخرى، خلافا عن نظيرتها السابقة على مستوى الممارسة التدبيرية لحاضرة وادنون، "بتشكيل أعيان معينين بواسطة ظهير من طرف الصدر الأعظم باقتراح من سلطة المراقبة، فباحثال وادنون سارعت إدارة الشؤون الأهلية بتطبيق هذه السياسة بتطبيق الحكم الفردي على الجماعة"³⁶⁸ "على عكس ما كان حاصلا في المنطقة، حيث الجماعة تحكم وتتشاور في قراراتها وإختياراتها"، فتم وضع القبائل تحت القواد والشيخوخ وقبائل تحت الأفراد، وذلك عن طريق ظهائر منظمة للجماعة القضائية. لم تكن هذه النخبة المنبثقة من السياسة الاستعمارية تقوم بأدوارها على الوجه الأكمل، نظرا للخدمة التي تتطلبها المصالح الاستعمارية، "فالقائد والشيخ مثلا كانا يحاسبان كأفراد ويتحملان مسؤوليتهما كموظفين لدى الحكومة المخزنية الفرنسية التي يمثلها ضباط الشؤون الأهلية وليس ممثلين فعليين للقبيلة، علاوة أنه لم تكن الجماعة القبلية ذات دور في هرم تدبير الشؤون الأهلية، فالجماعة القيادية أفرغت من وظيفة التمثيل الجماعي، بسبب هذا التعامل الفردي مع أعضائها، وبكون أعضائها يجتمعون

³⁶⁵ - أحريش شغالي، 2013: «النخب السياسية في الصحراء: المسارات والخطاب: مساهمة في كتابة التاريخ السياسي»، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، ص 86

³⁶⁶ - الدكاري عبد الرحمان، هلال عبد المجيد، بوجروف سعيد، 2013، «تدبير الشأن الجهوي بالمغرب دور النخب وإشكالية الحكامة»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق ذ. محمد حزوي، ودة. ألفة حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، من 281.

³⁶⁷ - للتوسع أكثر في موضوع نخبة بيروك وعلاقتها بسلطين المغرب واليهود والتجارة الإفريقية والسلطات الاستعمارية، أنظر الصافي محمد، 2016، تنسيق «أسرة أهل بيروك»، سلسلة أعلام ورجالات وادنون، منشورات مركز النخيل للتوثيق، 276 ص.

³⁶⁸ - بوبريك رحال، 2012، مرجع سابق، 273.

أيضا فيما بينهم للتشاور والخروج بقرارات موحدة جماعية، فقد كان كل من الشيخ والقائد يعمل على انفراد ويتواصل مع مراقب الشؤون الأهلية بصفة شخصية³⁶⁹.

أنتج هذا تناقضا بين الشكل الذي اتخذته نخبة واد نون خلال القرن التاسع عشر، وما آلت إليه بعد دخول المستعمر الفرنسي الذي استطاع أن يخترق مؤسسة القبيلة بآليات ذكية جعل بها النخبة الواد نونية خلال هذه المرحلة في خدمة مصالحه المجالية والذاتية. " ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف اهتمام المجتمع المحلي بالمجال السياسي بفعل ثبات تنظيماته السياسية التقليدية بالأساس على العرف وأجماعة، هذا إلى جانب ضعف التكوين السياسي الحزبي لدى الجيل الأول من القيادات الوطنية الصحراوية³⁷⁰. هذا الضعف سيتجاوز فيما بعد مع نخبة الجيل السياسي، التي ساهمت بشكل كبير على القطيعة السياسية بين الدولة ومجتمعها، هذه القطيعة ستعكس فيما بعد سلبا على المنتخبين الذي سيختارون لتمثيل الساكنة في المجالس الإقليمية من قبل الدولة.

1-2- الجيل الأول 1960-2003: انكماش المنتخبين وتأثرهم بالهامشية السياسية

إذا كانت النخب التجارية والسياسية بوادنون عرفت أوجهها في عقد السبعينات³⁷¹. فإن المنتخبين التي عملت على تسيير المجلس المحلي، عرفت انكماشاً وعاشت في مجال مغلق ومجتمع بدوي، لم تستطع ضخ الدينامية التنموية أو العمل على الوساطة بين الدولة والمجتمع، جراء الظروف السياسية التي واكبت إسترجاع الأقاليم الجنوبية.

ويتعلق الأمر هنا بالجيل الأولى ما بين 1960 و1997، الذي تميزت مرحلته بضعف الأداء التنموي وحسن التدبير نظرا للعديد من الإشكالات تتعلق بزمان الجيوسياسية، وكذا غياب الإمكانيات اللازمة للنهوض بالمجتمع الحضري، بالإضافة إلى ضعف المبادرة التنموية. وتبين الجدول أسفله الانتماءات السياسية والقبلية لرؤساء المجالس التي تعاقبت على تسيير مدينة كلميم خلال هذه المرحلة:

³⁶⁹- بوبريك رحال، 2012، نفس المرجع، 276.

³⁷⁰- سبي محمد، 2016، مرجع سابق، ص 82

³⁷¹- نقصد بها النخب التي تطرقنا لها في الفصل الأول، التي كان لها تأثير كبير في مسار خلق عدة حركات ثورية، وأهمها حركة البوليسارية.

جدول رقم 37 : توزيع الانتماءات السياسية والقبلية لرؤساء مجلس جماعة كلميم

ما بين سنتي 1960-2003

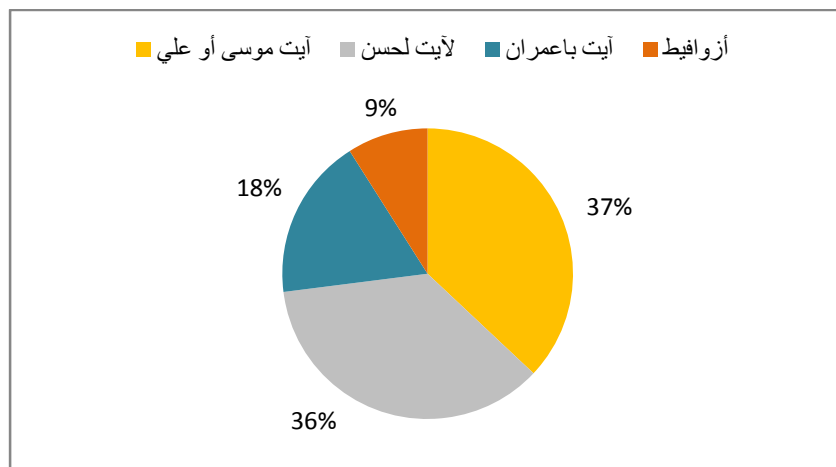
الفترة الانتخابية	عدد منتخبى المجلس	الانتماء السياسي للرئيس	الانتماء القبلي للرئيس
1964-1960	09	الاستقلال	آيت موسى أو علي
1968-1964	10	الاستقلال	آيت زكري
1972-1968	10	الاستقلال	آيت موسى أو علي
1977-1973	10	الاستقلال	آيت موسى أو علي
1983-1977	11	التجمع الوطني للأحرار	أزوافيط
1992-1983	21	الاستقلال	آيت موسى أو علي
1997-1992	25	الإتحاد الدستوري	أزوافيط
2003-1997	31	لا منتمي	آيت باعمران
المجموع	127	***	***

المصدر: بحث ميداني، 2016

كما نلاحظ في الجدول أعلاه، أن ما بين 1960 و 2003 عرفت كلميم 8 مجالس منتخبة، وصل مجموع أعضائها 127 منتخبا، وهو ما أسميناه الجيل الأول لتدبير الشأن المحلي. خلال هذه المرحلة تصدرت قبيلة آيت موسى أو علي على أربع ولايات من أصل ثمانية، كما هيمن حزب الإستقلال على خمس ولايات من أصل ثمانية. ظروف هيمنة هذه القبيلة راجع بالأساس إلى الإرث الذي راكمته أسرة بيروك تاريخيا، فالمنطقة لم تعرف لدى السلطات المخزنية في المعاملات التجارية أو مراقبة المجال إلا عن طريق هذه الأسرة، فكان لابد من المخزن أن يضمن شرعيته بالمنطقة عن طريق الدفع بها في أغلب الاستحقاقات حفظا لهيبتها، وتدبيرا للظروف السياسية التي شهدتها المنطقة بعد الاستقلال إلى بداية التسعينيات. أما فيما يخص حضور حزب الاستقلال، فإن هذا الحزب شأنه في ذلك شأن التجمع الوطني والتقدم والإشتراكية يعتبران من الأحزاب الأولى التي أسست مقرات لها بكلميم، وعملت على تأطير العديد من الشباب، مما جعلها تهمين على المشهد الانتخابي والسياسي لعقود عديدة.

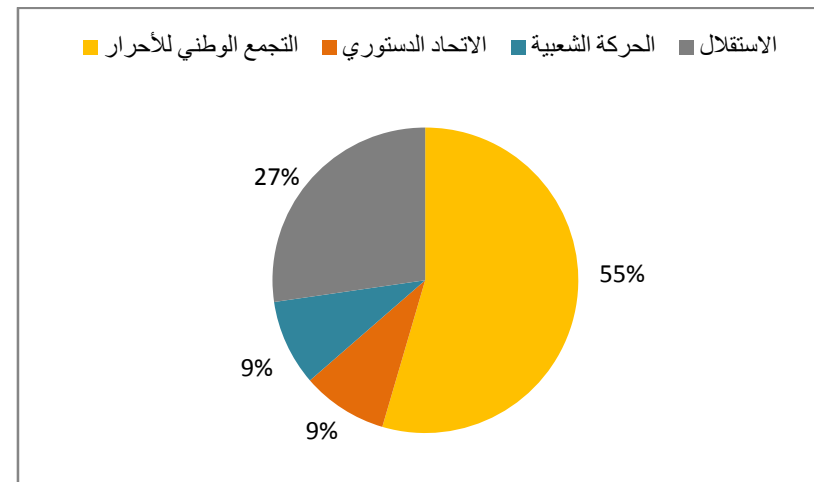
إلى جانب ما سبق، فإن المعطيات المتعلقة بالمجالس القروية للفترة الانتخابية 1964-1960، و 1968-1964 و 1972-1968، و 1977-1972 فهي منعدمة. لذلك إرتأينا أن نخص الجيل الأول بدراسة كل مجلس انتخابي على حدة وبشكل بدءا بالمجلس القروي للفترة ما بين 1977-1983 والمجلس المنتخب للفترة 1983-1992. فالمجلس القروي للولاية الانتخابية 1977 و 1983، وذلك حسب انتماهم السياسي والقبلي كما تبين الأشكال أسفله:

شكل رقم 16: توزيع الانتماء القبلي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم
ما بين سنتي 1976- 1983



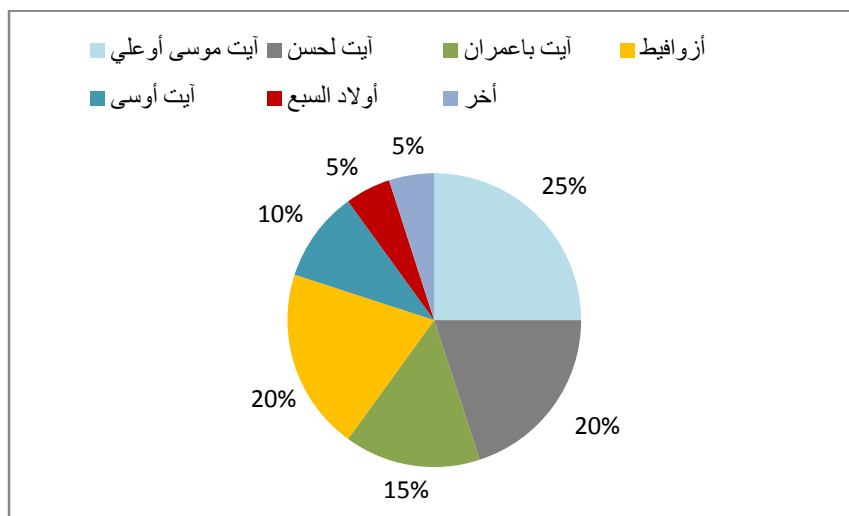
المصدر: بحث ميداني، 2016

شكل رقم 15: توزيع الانتماء السياسي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم
ما بين سنتي 1976- 1983



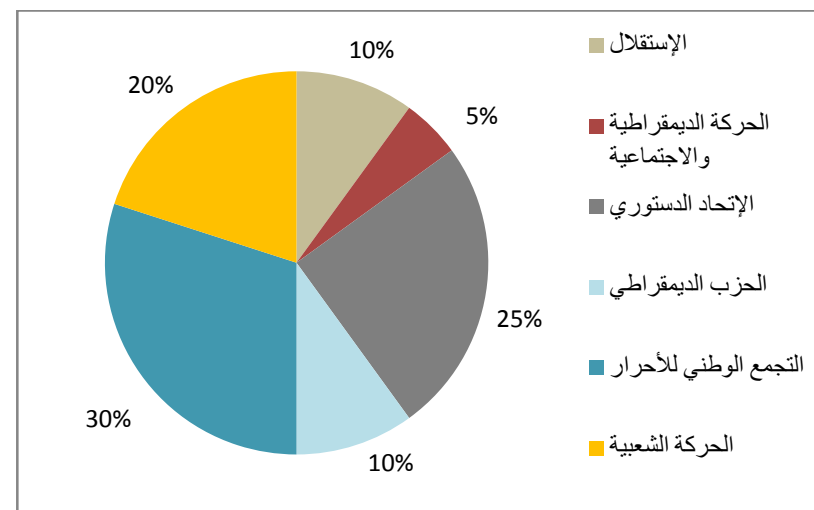
المصدر: بحث ميداني، 2016

شكل رقم 18: توزيع الانتماء القبلي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما
بين سنتي 1983-1992



المصدر: بحث ميداني، 2016

شكل رقم 17: توزيع الانتماء السياسي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما
بين سنتي 1983-1992



المصدر: بحث ميداني، 2016

نستنتج بالنسبة للمجلس القروي في الولاية الانتخابية 1976 و 1983 تتكون من 11 منتخبا جلمهم ينتمون إلى المجال الترابي لوادنون، وتوزعت مقاعد هذا المجلس كما هو مبين في الشكل رقم (15) حسب الانتماء السياسي إلى هيمنة حزب التجمع الوطني للأحرار على 6 مقاعد بنسبة 55 %، يليه حزب الاستقلال بـ 3 مقاعد بنسبة 27 % وأخيرا كل من الحركة الشعبية والإتحاد الدستوري مقعد واحد بنسبة 9 % لكل واحد منهما. هيمن حزب التجمع الوطني للأحرار على نصف أعضاء المجلس، وبالتالي ظفره برئاسة المجلس.

أما الانتماءات القبلية فقد توزعت كما يحددها الشكل رقم (16) إلى أربع منتخبين لقبيلة آيت موسى أو علي بنسبة 37 %، و أربع منتخبين بالنسبة لآيت لحسن بنسبة 36 %، ومنتخبين لآيت باعمران بنسبة 18 %، ومنتخب واحد بالنسبة لقبيلة أزوافيط بنسبة 9 %. أما من حيث التركيبة السوسيو المهنية، فأغلب نخب الجيل الأول امتنهن الأنشطة التجارية بنسبة 82 %، اعتبارا لخصوصيات المنطقة التجارية، وكذا لضعف الأنشطة الاقتصادية التي يمكن من خلالها تنويع المهن بالمدينة. غير أن ما ميز هذا المجلس تواجد منتخب واحد يشغل وظيفة إدارية بنسبة 9 %، ونفس النسبة تنطبق على مهن الفلاحة. بالنسبة للمستوى التعليمي، فيبقى في عمومهم ضعيف، تعود أسبابه لنفس الإكراهات التي سقناها في إطار حديثنا عن الهامشية السياسية، إذ نستنتج أن 73 %، من منتخبي هذه الفترة الانتدابية لم يتجاوز مستواهم التعليمي الكتاب، بينما 18 % لهم مستوى ابتدائي و 9 % هم أميون. وتعود أهمية نسبة المستوى التعليمي الكتاب لخصوصيات طبيعة المجال المحافظ الذي يحظى فيه الكتاب بمكانة خاصة في المجتمع المحلي، بالنظر إلى ضعف التمدرس وغياب بنيات تعليمية لتكوين المتدربين. أما بالنسبة لنسبة المستوى الدراسي الابتدائي التي بلغت نسبتها 18 %، فهي تمثل المنتخبين الذين استطاعوا أن يدرسوا بشمال المملكة في إطار السياسة التي قام بها جيش التحرير لتدريس أبنائهم في الأقاليم الشمالية أو بعض المجالات المجاورة كأكادير وتارودانت.

أما بالنسبة للمجلس القروي لفترة 1983-1992 التي تعتبر التجربة الجماعية الخامسة بكلميم، فإن خصوصيات انتمائها القبلي وتركيباتها السوسيو مهنية ومستواها التعليمي، لا تختلف عن خصوصيات المجلس السابق، لكنها عرفت ترقص في الانتماء السياسي، وشهدت كذلك ارتفاعا في عدد المقاعد من 11 مقعدا في المرحلة السابقة إلى 21 مقعد.

خلال هذه الفترة الانتدابية، عرفت بعض التغيرات في الانتماءات السياسية كما يبينه الشكل رقم (17)، حيث حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على 6 مقاعد بنسبة 30 %، و 5 مقاعد للإتحاد الدستوري بنسبة 25 %، و 4 مقاعد لحزب الحركة الشعبية بنسبة 20 %، ثم حزب الإستقلال بمقعدين

بنسبة 10%، والحزب الديمقراطي كذلك مقعدين بنسبة 10%، كما حصل كذلك حزب الحركة الديمقراطية على مقعد وحيد بنسبة 5%، كما شهد هذا المجلس دخول حزب جديد هو الحزبي الديمقراطي. وارتبطت نتائج هذه الفترة إلى حد كبير بالانتماء القبلي وعلاقته بالأعيان والسلطات المركزية. وبخصوص الانتماءات القبلية، فهي لم تعرف تغييرات جذرية فقد حافظت التركيبة القبلية التي مثلت سكان المدينة في المجالس السابقة، كما نستنتج من الشكل في الشكل رقم (18) إذ تصدرت قبيلة آيت موسى أو علي المجلس القروي بـ 5 منتخبين بنسبة 25%، ثم قبليتي آيت لحسن وأزوافيط بـ 5 منتخبين لكل قبيلة على حدة بنسبة 20%، فضلا عن قبيلة آيت باعمران بـ 3 منتخبين بنسبة 15%، وقبيلة آيت أوسى بمنتخبين بنسبة 10%، وظهور قبائل جديدة غمار المنافسة الانتخابية بكلميم خلال هذه المرحلة، كقبيلة أولاد السبع بممثل وحيد بنسبة 5%، شأنه في ذلك منخبين من أصول جغرافية خارج مجال الأقاليم الجنوبية بنفس النسبة 5%. ونجد تفسير هيمنة قبيلة آيت موسى أو علي في المرحلتين الانتدابيتين الأخيرتين، في علاقة القرابة التي نسجتها مع السلطات المركزية. وفيما يخص خصوصيات التركيبة السوسيو مهنية، فلم يطرأ عليها أي تغيير كبير، وظلت فئة التجارة تهمين على المجلس بنسبة 40%، تليها كل من فئة الموظفين، والفلاحين، والتقنيين، بنفس النسبة المتمثلة في 20%، مما يبين أنه لا توجد اختلافات مع المرحلة الانتدابية التي سبقتها. أما بالنسبة للمستوى التعليمي للمنتخبين، فقد شهد تطورا خلال هذه الفترة، مقارنة مع نظيرتها السابقة، فقد تقلص عدد المنتخبين ذوي المستوى التعليمي في الكتاب من 73% في الفترة الانتدابية السابقة، إلى نسبة 45% خلال هذه المرحلة، ثم المستوى الابتدائي بنسبة 25%، والمستويين الإعدادي بنسبة 20%، وأخيرا الثانوي بنسبة 5%. أما بالنسبة للأميين فقد سجلت كذلك 5%.

على مستوى آخر، فإن الفترة الانتدابية 1992-2003، وهي المرحلة التي تمت فيها ترقية الجماعة القروية كلميم إلى جماعة حضرية سنة 1992، شهدت انتخاب مجلسين الأول ما بين 1992-1997 برئاسة الإتحاد الدستوري وبانتماء قبلي تمثل في قبيلة أزوافيط، التي تصدرت هذا المجلس بنسبة 35% متبوعة بقبيلة آيت لحسن بنسبة 25%، وآيت موسى أو علي بنسبة 20%، ثم آيت باعمران بنسبة 15%، وأخيرا 5% لورزات. أما المجلس الثاني ما بين 1997-2003 فقد ترأسه تكنوقراط بدون انتماء حزبي، ينتمي قبليا إلى قبيلة آيت باعمران التي مثلت 23% من مجموعة التشكية القبلية بسبعة مقاعد، وب نفس النسبة لقبيلة آيت أوسى، باقي النسب توزعت بين 13,5% لكل من قبيلة أزوافيط وآيت موسى أو علي، اللتان حصلتا على أربع مقاعد، ونسبة 10% لكل من قبيلة تركز وآيت لحسن اللتان حصلتا على ثلاث مقاعد، بينما قبليتي آيت ياسين وآيت حماد، فلم تشكل إلا على مقعد واحد بنسبة 3,5%. ورغم ارتفاع كلميم إلى جماعة حضرية، فإنها لم تكن حافزا للمجالس المنتخبة خلال الفترتين الانتدابيتين (1992-

1997) و(1997-2003) من أجل التفاعل مع القضايا المتعلقة بإنتاج وتنمية المجال الحضري لعدة اعتبارات نبينها في الجدول التالي:

جدول رقم 38 : المقاربة المعتمدة في تدبير الشأن التنموي بمدينة كلميم ما بين سنتي 1992-2003

الدولة الفاعل الوحيد في التدبير الجماعي 1997-1992		تأثير البعد القبلي في التدبير الجماعي 2003-1997	
الجواب	النسبة %	الجواب	النسبة %
نعم	94	نعم	82.5
لا	6	لا	17.5
المجموع	100	المجموع	100

المصدر : بحث ميداني، 2016

يتضح خلال الجدول أعلاه، أن المجالس المنتخبة التي تعاقبت على تسيير مدينة كلميم ما بين 1992 و2003، كانت خاضعة لعدة عوامل محلية وخارجية، أثرت بشكل في تدبير البناء التنموي، فقد عبر لنا 94 % من المنتخبين المستجوبين على أن المرحلة الانتدابية 1992-1997، كانت فيها الدولة الفاعل الرئيسي في تدبير التنمية وكانت تدخلاتها ذات طابع تسييري وتقني أكثر منه تنموي، إضافة إلى إشكالية تعثر مجموعة من المشاريع التي كان من المفترض إنجازها نظرا للإمكانيات المحدودة. هذا الواقع، ساهم في أزمة تدبير المدينة خلال الفترة الانتدابية 1997-2003، فقد عبر لنا 82.5 % من مجموع العينة المستجوبة عن جمود المدينة وصعوبة مسايرة متطلبات الساكنة المحلية، بالإضافة إلى أهمية تأثير البعد القبلي في الشؤون الجماعية للمجلس، نتج عن ذلك إشكالية الصراعات القبلية المرتبطة بالانتماء القبلي للمنتخب وتوجهاته التنموية، وهو بدوره جعل المدينة تتخبط في تضارب المصالح وساهم في تعطيل دينامية المدينة.

لم يجد منتخبي الجيل الأول 1960-2003 بكلميم خلال هذه المرحلة، خيارا لإثبات ذاتهم في المجال التنموي، مما أثر سلبا وبشكل كبير على إنتاج المجال الحضري، وما طبعه من اختلالات بنيوية خلال القرن الماضي، نتيجة التزايد الديمغرافي، والهجرة القروية، "إلى جانب رهان مراقبة المجال والساكنة الحضرية على المستوى المحلي"³⁷²، وكذا نتائج التوجس من قضية الصحراء التي شكلت لهم ضغطا سياسيا واجتماعيا، فضلا عن تعثر التخطيط والتدبير الحضريين، الشيء الذي جعل المدينة تتخبط في عدة

³⁷² - CATUSSE M., CATTEDRA R., IDRISSE JANATI M., 2009 : « Changer d'échelles de gouvernance ? Réflexions autour de la promulgation de la Charte communale de 2002 au Maroc », In J. M. Miossec (dir.), Terrains et échelons de la gouvernance: expériences en France et au Maghreb, Paris, L'Harmattan, 2009, p167

إشكالات متعددة. وعلى هذا الأساس، فإن ما يمكن أن نستنتجه خلال هذه المرحلة أن "المنتخبين" الذين عملوا على تسيير المجالس المنتخبة³⁷³، لم يستطيعوا خلق مناخ ملائم لعملية بناء التنمية وإنتاج مجال حضري يستجيب للتخطيط الاستباقي، ويستجيب للمتطلبات الحالية للمدينة، وهذا الفشل يعود بالأساس إلى ضعف الموارد المالية وإلى التبعية الإدارية القوية لسلطة الوصاية، بالإضافة إلى عدم التجانس بين مختلف المكونات المنتخبة لتدبير المجلس.

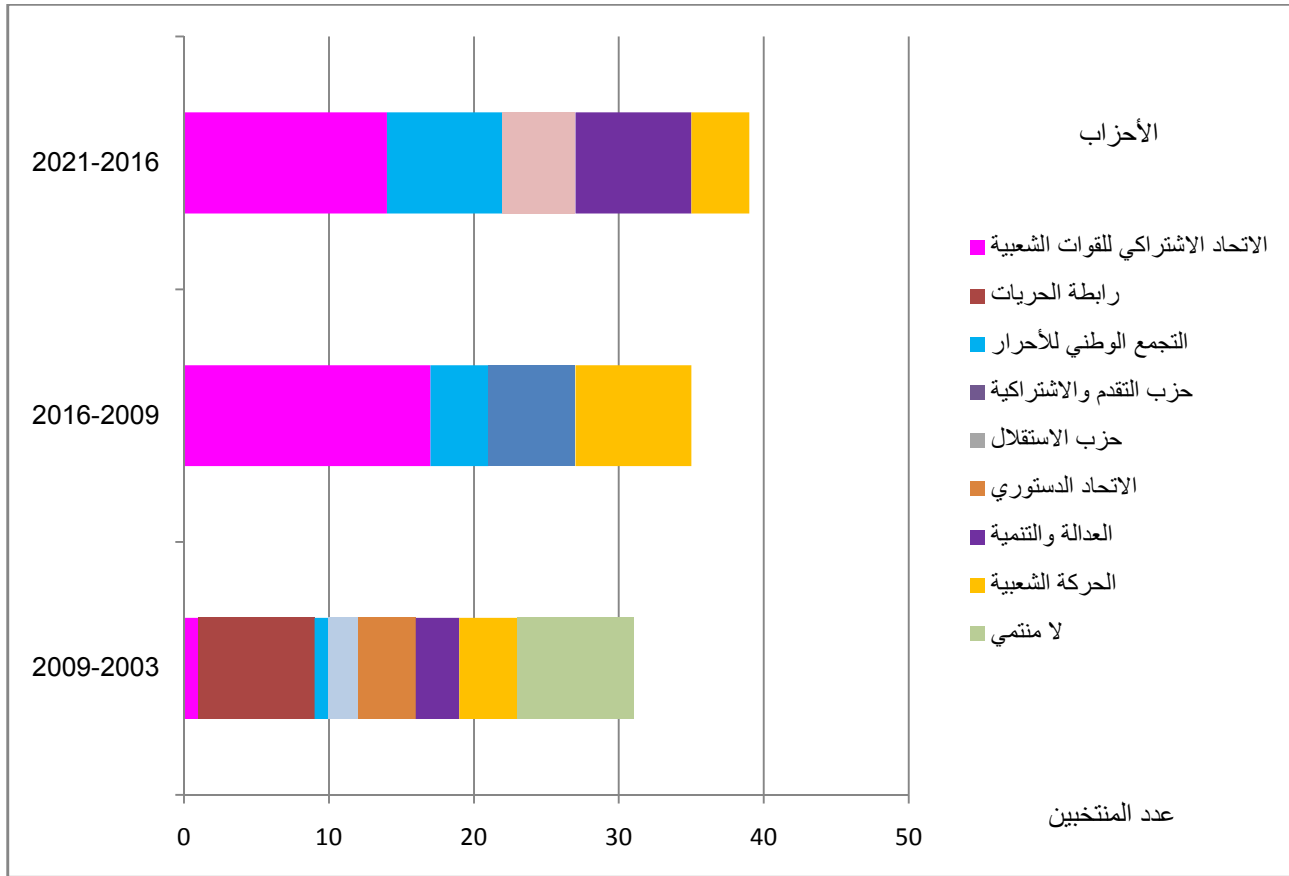
2- الجيل الثاني 2003-2021: الثابت والمتغير في ظل تغير مقاربة الدولة للمجال

إذا كان الجيل الأول من المنتخبين بمدينة كلميم ما بين سنتي 1960-2003، تميزا بالانكماش والتأثر بهامشية المنطقة وتداعيات القضية الوطنية، فإن بعد سنة 2003، ظهر جيل ثاني شكل منطلقا آخرًا للمنتخبين تميزوا باندفاعهم السياسي، وهم الذين صادفوا الاستراتيجية الجديدة للدولة للبناء الترابي بالمجالات شبه الصحراوية، التي ساهمت في إعطاء دينامية لهم سواء على مستوى علاقتهم بالمشاريع الترابية، أو أو التموقع القبلي والحزبي و بلورة الرهانات.

انطلاقا من نتائج البحث الميداني في هذا الصدد، فإن الانتماءات السياسية والقبلية لمنتخبي الجيل الثاني عرف تغييرات في تركيبها القبلية والسياسية، ويتعلق الأمر برؤساء المجالس الذي تعاقبوا على تحمل المسؤولية منذ 2003 إلى رئاسة مجلس 2016-2021. المقاربة السياسية والقبلية للتشكيلات الجماعية لهذه المرحلة، تعكس الرهانات والميكانزمات التي تتحكم في تدبير الشأن المحلي ومسألة التنمية عامة، حيث شهدت هذه المرحلة لعبة شطرنج سياسية وقبلية استمدت توجهها وتموقعها من رموز منتخبة تحكمت في دواليب التسيير والتدبير وفي عملية البناء الترابي ومحاولة هيكلة المجتمع. وهذا ما سببرزه التركيبة السوسيوسياسية للجيل الثاني من المنتخبين بمدينة كلميم، الذي يعتبر حلقة أساسية في توضيح مجموعة من المتغيرات والترابطات التي بدأت تشهدها المدينة.

³⁷³ - أمبارك بن عثمان، والحبيب الزويكي، وأبو الأزهار البشري، وأبو الرغوة الناجم، ريو سليما، بوعيدة محمد يحضى، ومحمد صديق بيروك، وملاك مولود، وفوزي فال، ومحمد مجدوب، والحبيب الزويكي ومحمد بوجيد.

شكل رقم 19 : توزيع أعضاء المجلس الجماعي لكلميم حسب الإلتناء السياسي ما بين سنتي 2003 و2021



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، وبحث ميداني، 2016

يتضح من الشكل أعلاه، أن الانتماءات السياسية للجيل الثاني لمنتخبي الجماعة الترابية كلميم ما بين 2003 و2021، هي انتماءات زاوجت بين الأحزاب الكلاسيكية التي عمرت تسيير المجلس منذ أول مجلس قروي سنة 1960، كحزب الإتحاد الدستوري، وحزب الإستقلال، وحزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم أحزاب جديدة تظهر لأول مرة في سياسية تدبير المشهد الجماعي للمدينة وهي كل من حزب العدالة والتنمية، ورابطة الحريات. ما ميز هذه المرحلة هيمنة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على الفترتين الانتدابيتين 2009-2016 و2016-2021³⁷⁴، بعد أن كان دوره ضعيفا وغير مؤثر في المجالس السابقة ما بين 1960-2003، إلى درجة أنه لم يحصل إلا على مقعد وحيد في الفترة الانتدابية 2003-2009، لكن ابتداء من سنة 2009، التي صادفت تعديل الميثاق الجماعي سنة 2008، شكلت محطة انطلاق هذا

³⁷⁴ - تجدر الإشارة أن رئيس المجلس الجماعي لكلميم ما بين 2009-2015، هو نفسه الذي ترأس مجلس مرحلة 2003-2009، لكن بانتماء سياسي لحزب رابطة الحريات. هذا الحزب برز لأول مرة خلال هذه الفترة ثم بعدها أقل.

الحزب بالمدينة وهيمنته على تسيير مجلس الجماعة، وكذا على المستويين الإقليمي والجهوي، فقد اكتسح الفترة الانتخابية 2009-2016 بأغلبية تمثلت في 17 مقعد من أصل 35 مقعد، وبنسبة 49%، وخلال الفترة الانتخابية 2016-2021، شهدت منافسة انتخابية شديدة مع حزب التجمع الوطني للأحرار، وقد حصل على 14 مقعد من أصل 39 مقعد وبنسبة 36%. ومن القوى السياسية كذلك في هذه المرحلة حزب الحركة الشعبية الذي حصل على 32 مقعد من أصل 105 مقاعد، دور هذا الحزب في المشهد السياسي هو دور الداعم لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يتميز بقدرته على استقطاب عدد مهم من الأصوات³⁷⁵، كما أن مجاله الترابي السياسي يتمثل في الأحياء التي تشكل القاعدة الخلفية لقبيلة آيت أوسى "حي شارع الجديد" الذي يتخذ الحزب له مقرا له، نفس الشيء لحزب الاتحاد الاشتراكي بالنسبة لأحياء وادنون ثم المقاومة الذي يتخذ الحزب له مقرا للكتابة الإقليمية والجهوية، وتشكل هذه الأحياء بالنسبة إليه أهمية إستراتيجية في الانتخابات المحلية. هناك كذلك حزب التجمع الوطني للأحرار الذي حصل على 13 مقعد من أصل 105 مقاعد بنسبة 12%، ظهور هذا الحزب لم يبرز إلا خلال الفترة الانتخابية الأخيرة 2016-2021 إذ حصل على 8 مقاعد من أصل 39 مقعد، وقد كان من الممكن أن يظفر برئاسة المجلس لولا لعبة الشطرنج القبلي والسياسي الذي عرفها تشكيل المجلس بغية الحفاظ على التوازنات بين مجلس الجهة ومجلس الجماعة.

من المتغيرات السياسية التي عرفت هذه المرحلة، دخول حزب العدالة والتنمية غمار المنافسة على مقاعد المجلس الحضري للجماعة الترابية بكلميم، وهو ما نستشفه من خلال تطور المقاعد التي حصل عليها، حيث ظفر بثلاث مقاعد من أصل 31 مقعد في الفترة الانتخابية 2003-2009، وبثمانية مقاعد من أصل 35 مقعد خلال الفترة الانتخابية 2009-2016، وبأربعة مقاعد من أصل 39 مقعد خلال الفترة الانتخابية الأخيرة 2016-2021، تموقعه في المشهد السياسي لا يتوازن مع الأحزاب الكلاسيكية بالمدينة، فتجربته بالمدينة تظل جديدة وإدماجه في التوجهات السياسية بمدن المجالات الصحراوية وشبه الصحراوية لا يخدم التوجهات المركزية، وبالتالي دوره يبقى هامشيا بهذا المجال. باقي الأحزاب، فعرف ممثلها بظاهرة تراقص المنتخبين من حزب لآخر، الأمر الذي يضيف على الانتماءات طابع الرهانات الذاتية لأسباب تبقى انتخابوية، حيث المحدد القبلي يفرض نفسه في اللعبة الانتخابية بلا منازع، شأن المجالات شبه الصحراوية والصحراوية. أما الانتماء القبلي لمنتخبي الجيل الثاني ما بين 2003-2021، عرف تغييرات كما هو الحال بالنسبة للانتماء السياسي كما يبينه الجدول أسفله:

³⁷⁵ بالنسبة لعدد الأصوات التي المحصل عليها من قبل الأحزاب التي ترشحت للظفر بمجلس جماعة كلميم 2016-2021 فهي كما يلي: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (7160)، حزب التجمع الوطني للأحرار (4165)، حزب العدالة والتنمية (4114)، حزب الاستقلال (2480)، حزب الحركة الشعبية (1825)، حزب الاتحاد الدستوري (1267)، وحزب التقدم والإشتراكية (1191)، وحزب الأصالة والمعاصرة (991)، حزب الديمقراطيين الجدد (269)، حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (173)، حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (166)، حزب الوسط الاجتماعي (161) صوت.

جدول رقم 39: توزيع منتخبي المجلس الجماعي لكلميم حسب الانتماء القبلي ما بين سنتي 2003 و2021

الفترة الانتدابية والانتماء الجغرافي	2009-2003	النسبة المئوية %	2015-2009	النسبة المئوية %	2021-2016	النسبة المئوية %	المجموع	النسبة المئوية %	رئاسة المجلس
قبيلة آيت باعمران	6	19	10	28	10	26	26	25	3
قبيلة ازوافيط	7	22	7	20	1	2,5	15	14,5	-
قبيلة آيت موسى	1	3,5	2	6	2	5	5	5	-
قبيلة آيت لحسن	4	12	4	11	3	8	11	10,5	-
قبيلة آيت موسى أوعلى	1	3,5	2	6	8	20	11	10	-
قبيلة آيت اوسى	1	3,5	5	14	3	8	9	8,5	-
قبيلة تريكزي	1	3,5	1	3	-	-	2	2	-
قبيلة جكاني	1	3,5	-	-	-	-	1	1	-
قبيلة آيت حماد	1	3,5	-	-	-	-	1	1	-
قبيلة لخصاص	1	3,5	-	-	-	-	1	1	-
سوس	2	6	-	-	3	8	5	5	-
ورززات	2	6	1	3	-	-	3	2,5	-
زاكورة	1	3,5	1	3	2	5	4	3,5	-
دمنات	1	3,5	1	3	-	-	2	2	-
وحدة	1	3,5	1	3	1	2,5	3	2,5	-
مراكش	-	-	-	-	1	2,5	1	1	-
ميدلت	-	-	-	-	1	2,5	1	1	-
طاطا	-	-	-	-	2	5	2	2	-
أزيلال	-	-	-	-	1	2,5	1	1	-
الدار البيضاء	-	-	-	-	1	2,5	1	1	-
المجموع	31	100	35	100	39	100	105	100	3

المصدر : الجماعة الترابية لكلميم، وبحث ميداني، 2016

هذا التغير ارتبط بهيمنة قبيلة آيت باعمران على المشهد السياسي لتدبير الجماعة الترابية لكلميم على مدى الثلاث فترات الانتخابية الأخيرة. حضور الانتماء القبلي لآيت باعمران، يتجلى في إكتساحه ثلاث ولايات بنسبة 25 % بما مجموعه 26 مقعد من أصل 105 مقاعد، تليه قبيلة أزوافيط بنسبة 14,5 % بمجموع 15 مقعد، ثم قبيلة آيت لحسن بنسبة 10,5 % بمجموع 11 مقعدا، وبنفس النسبة لقبيلة آيت موسى أو علي، التي هيمنت على تسيير المجالس المنتخبة للجيل الأول من المرحلة السابقة التي تطرقنا إليها. أما قبيلة آيت أوسى فمثلت 9 مقاعد بنسبة 8,5 %، في حين نجد أن المنتخبين المنتمين إلى مناطق أخرى كالدائر البيضاء، وورزازات وسوس، وطاطا، وأزيلال، وتارودانت، وميدلت، وبن جرير، وجدة، ومحاميد الغزلان، وزاكورة، ودمنات، فقد عرفت استقرارا في الفترتين الانتخابيتين 2003-2021، بما يترواح مقعد إلى مقعدين.

ودائما بارتباطنا بالمحدد القبلي، نلاحظ بفرق كبير أن قبيلة آيت باعمران عرفت تطورا ملموسا في عدد المنتخبين المنتمين إلى الجيل الثاني عكس الجيل الأول، إذ بلغ عدد ممثليها بالمجلس خلال الفترات الانتخابية 2003-2009، و2009-2015، و2015-2021، على التوالي 6 و10 و10 منتخبين. بعد أن كان في الفترات الانتخابية قبل سنة 2003، لا يتجاوز متوسط عدد المنتخبين في كل مجلس ثلاث منتخبين. حاليا استطاعت هذه القبيلة أن تفرض نفسها في المشهد السياسي بالمدينة، وهو إختيار لا ينبني على قدرة وكفاءة نخب هذه القبيلة في تسيير المجالس شأنها في ذلك شأن مجموعة من القبائل الصحراوية، وإنما هو إختيار للدولة أكثر منه إختيار للقبيلة نفسها. "تحت طائلة هاجس الحفاظ على التوازنات بين الجماعات القبلية"³⁷⁶. ورهانات المنطقة.

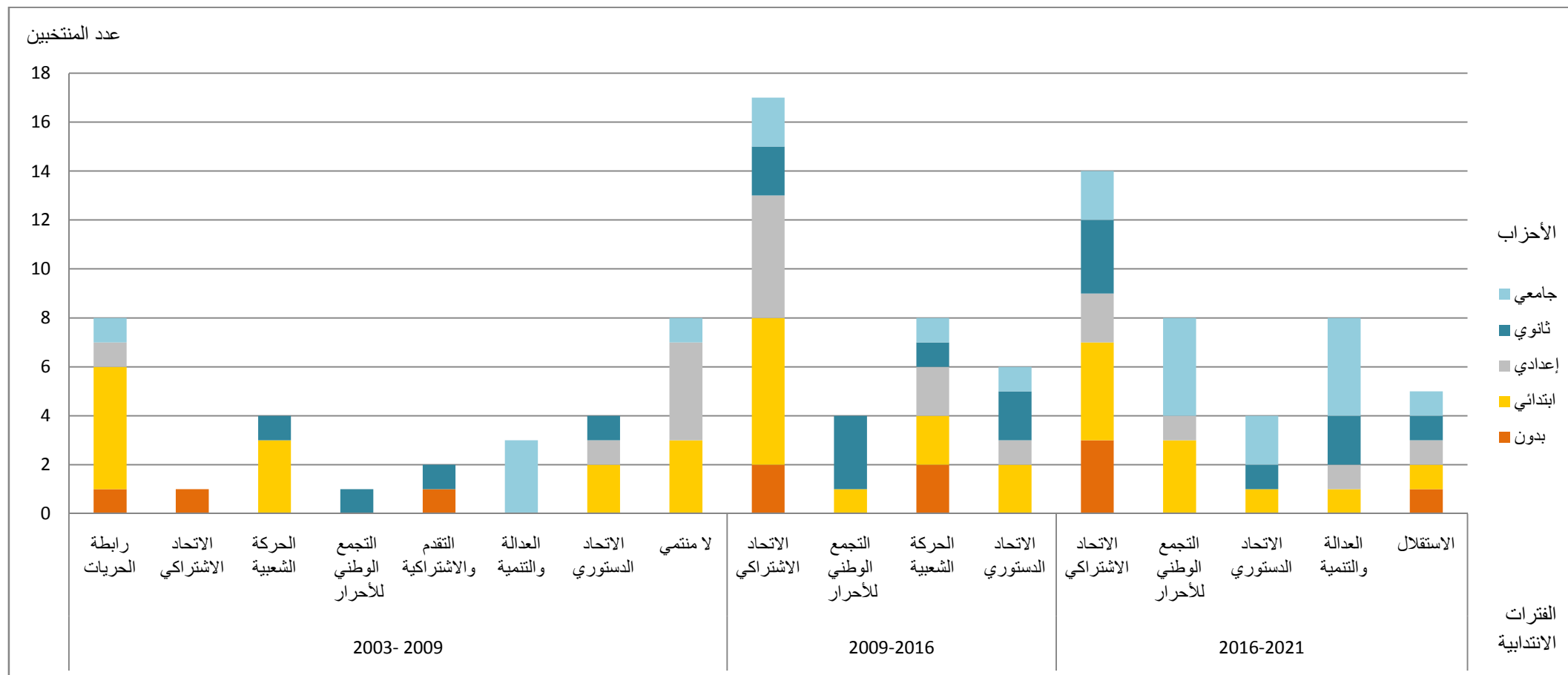
أما عن المستوى التعليمي للمنتخبين فهو متفاوت بين كل منتخب، لكنه لا يعكس مرحلة الجيوسياسية التي تميزت بضعف المستوى التعليمي للأعضاء المستشارين. المستوى الدراسي للجيل الثاني في عمومها لا بأس به، حيث نستنتج من الشكل أسفله رقم (22)، أن مستوى التعليم الابتدائي له أهميته لدى الجيل الثاني، حيث يشكل أعلى نسبة بـ 32,5 % أي ما مجموعه 34 مستشار، يليه مستوى التعليم الجامعي بنسبة 21 % بمجموع يصل إلى 21 منتخبا، منهم 13 فردا انتخبوا في الفترة الانتخابية 2016-2021.

³⁷⁶ - محمد بنعتو، 2003، مرجع سابق، ص 138

ثم نجد كل من المستوى الإعدادي والثانوي بنسبة 18 % بمجموع 19 منتخب لكل مستوى على حدة، وأخيرا 10,5 % لبدون مستوى. التطور المهم الذي عرفته تركيبة الجيل الثاني من المنتخبين لا يخفي أيضا ضعف المستوى الدراسي لبعض المنتخبين، ولا تختلف كثيرا عن تلك التي تطبع المشهد السياسي بالمغرب، وهو ما تراهن عليه الدولة من أجل صناعة المنتخبين.

شكل رقم 20:

توزيع المستوى التعليمي للجيل الثاني لأعضاء المجلس الجماعي لكلميم ما بين سنتي 2003-2021

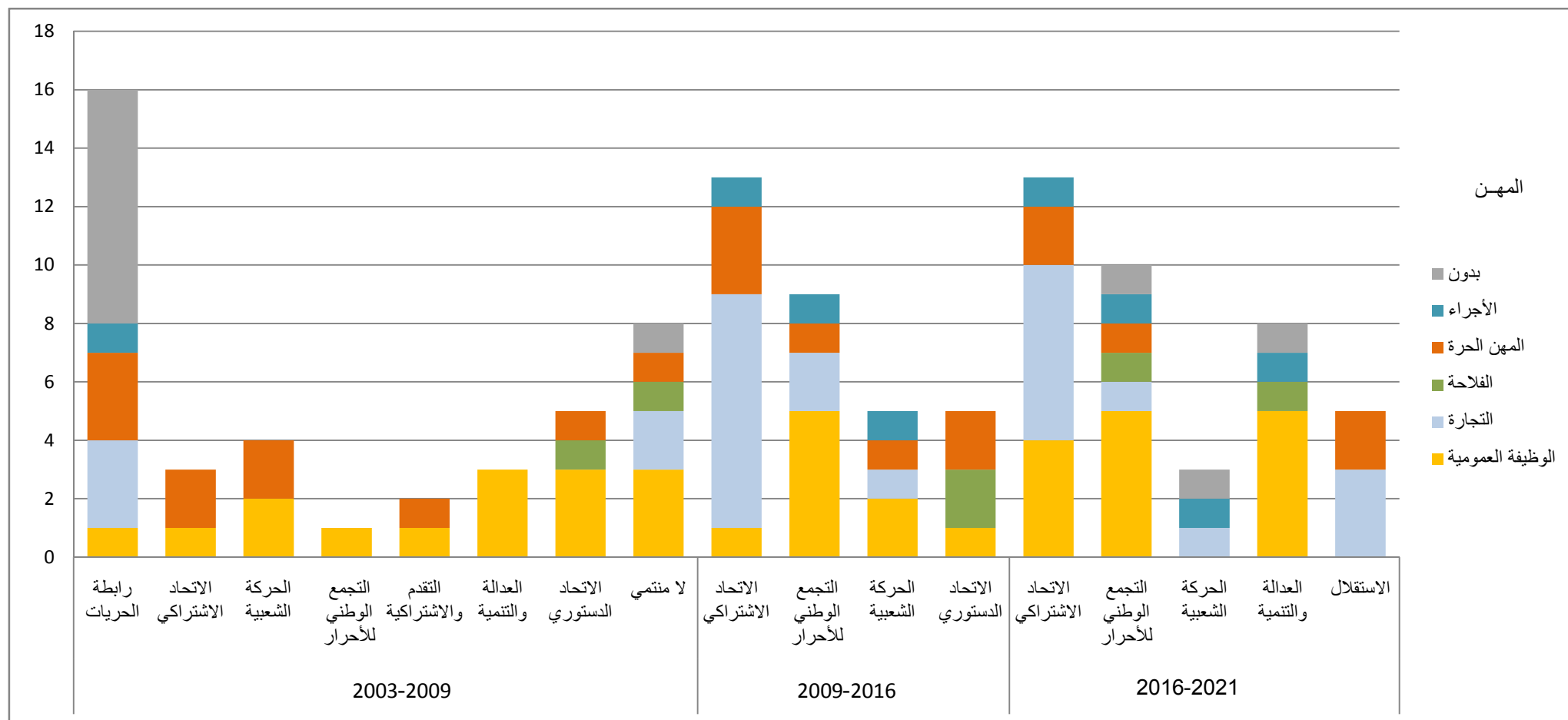


المصدر: الجماعة الترابية كلميم، وبحث ميداني، 2016

المستوى التعليمي المتوسط بمجلس كلميم، يعكس إلى حد بعيد طبيعة البنية السوسيو مهنية لمنتخبي المجلس الذي يغلب عليه التجار، يليه قطاع الوظيفة العمومية، فالمهن الحرة والفلاحة والأجراء. لا تزال التجارة هي المهنة المهيمنة على منتخبي مجالس الجماعة حيث تمثل نسبة 32%، في حين تشكل نسبة 13 % من المنتخبين الموظفين، ونسبة 9 %، بالنسبة للتعليم، و نسبة 8% لأجراء، ونسبة 7% لرجال الأعمال، و بنسبة 5% لسائق، و نسبي 4% لمقاول، ونسبة 3% بدون مهنة، ثم 2% لمهن صيدلي ومحام وفلاح وطبيب، وهو يوضحه أكثر الشكل أسفله:

شكل رقم 21: توزيع التركيبة السوسيو مهنية للجيل الثاني لأعضاء المجلس الجماعي كلميم ما بين سنتي 2003-2021

عدد
المنتخبين



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، وبحث ميداني، 2016

وبخصوص التمثيلية النسائية، فهي لم تظهر بمجلس كلميم إلا بعد سنة 2003، وهو راجع لعدة أسباب أهمها الهيمنة الذكورية في مجتمع محافظ ثقافيا ومهنيا، واقتصار النساء في أغلب الأحيان على الأشغال الذاتية، وبالتالي فالعمل السياسي لم يكن ضمن أولويات وطموحات النساء بالمدينة إلا خلال الجيل الثاني للمنتخبين، إذ بدأ يبرز في العمل السياسي بشكل تدريجي، وفي مجالات أخرى خاصة في التعاونيات والجمعيات المحلية، وهو ما يبرره الجدول الآتي:

جدول رقم 40 : تطور التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة بكلميم ما بين سنتي 1960-2021

الفترة الانتخابية	الجنس	التمثيلية الذكورية	التمثيلية النسائية	المجموع
1964-1960	09	0	09	09
1968-1964	10	0	10	10
1973-1968	10	0	10	10
1976-1973	10	0	10	10
1983-1977	11	0	11	11
1992-1983	21	0	21	21
1997-1992	25	0	25	25
2003-1997	30	0	30	30
2009-2003	29	2	32	32
2015-2009	30	5	35	35
2021-2016	33	6	39	39
المجموع	218	13	231	231

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، وبحث ميداني، 2016

كما يوضح الشكل أعلاه، فقد بلغت التمثيلية النسائية ما بين 1960 و2021، ما مجموعه 13 منتخبة من أصل 218 منتخب، أي ما يمثل 6%، لا يزال دور الفاعل النسوي في مرحلة البناء على مستوى المشهد السياسي، إلا أن ما يميزه بالمدينة هو حضوره في العمل الجمعوي خاصة المتعلق بالجانب الإنساني، والتركيز على محاور محددة في شأن المرأة. بالتالي يمكن الافتراض أن حضورهن الفعلي والفاعل في الساحة العمومية، ساهم في التأثير بصفة غير مباشرة على كفاءات المرأة وقدراتها لكي تكون فاعلا نشيطا اجتماعيا وسياسيا.

هكذا، يكون الجيل الثاني من المنتخبين، جيلا تتعدد فيها التركيبة السياسية والقبلية، وأصبح اليوم دوره يتموقع في اتخاذ القرارات، وفي اعتماد الدولة عليه في العديد من المبادرات التنموية بل القضايا السياسية كذلك .

3- المجتمع المدني بكلميم من الوضع السوسيو سياسي إلى دينامية المبادرات

أما بالنسبة للفاعل المدني بمدينة كلميم ، فقد تميز في الفترة الممتدة ما بين 1975-2005، بالضعف إن لم نقل شبه غياب للفعاليات الجمعوية المهمة بالشأن الحضري، واقتصار النشاط الجمعوي على مبادرات محتشمة، في ظل غياب بنيات وقاعدة جمعوية مهمة وحقيقية ترقى الى مستوى الإشكالات التنموية التي يتخبط فيها النسيج الحضري بمدينة كلميم .

3-1- المجتمع المدني ما بين 1975 و2005: نسيج جنيني ومهمين عليه سياسيا

"بلغ عدد الجمعيات المحلية بكلميم ما بين 1989- 2005 حوالي 91 جمعية، تتوزع بين جمعيات تنموية واجتماعية بنسبة تقدر ب50% تقريبا، وأخرى ثقافية بحوالي 20 %، بينما 30 % موزعة بين جمعيات بيئية ورياضية ومدرسية وفنية و جمعيات الأحياء وغيرها"³⁷⁷. كما استنتجناه من الجدول أسفله.

جدول رقم 41 : تطور عدد الجمعيات بمدينة كلميم ما بين سنتي 1989-2005

السنة	عدد الجمعيات
1989	01
1996	01
1997	02
1998	03
1999	10
2000	12
2001	14
2002	10
2003	02
2004	06
2005	30
المجموع	91

المصدر: الجماعة الترابية لكلميم، 2008

ظل دور المجتمع المدني محتشما وعاجزا عن مواكبة انتظارات وتمثلات الساكنة للوضع التنموي، ولم يرق الى مستوى دور المعبئ والدافع مجتمعي وسياسا، كقوة اقتراحية تمتلك تصورا وبرنامجا يحاول ان يقوم به تجاه الشأن الحضري لكلميم. " فضل دورها جامدا يترقب جمعية من أصل أربعة تشتغل بوتيرة

³⁷⁷ - الجماعة الحضرية 2011.

بطيئة اظطرت معها بعض الجمعيات مثل شباب الخيمة والواحة الخضراء بكلميم سنة على سبيل المثال سنة 1996، أن تحول نشاطها لتصبح مجتمعا مدنيا غير حكومي تمكن من حشد التمويل من أجل التنمية عبر الشراكة الدولية التي ساهمت فيها الهجرة الدولية بكلميم بشكل منظم³⁷⁸. الواقع المنغلق هو ما يفسر تركيز معظم جمعيات الأحياء التنموية بكلميم وعددها 16 جمعية من مدينة كلميم ومجاله الإقليمي سنة 1996، للتوجه نحو إشكالية العقار³⁷⁹ والمسألة القبلية والبيئة المدرسية والتحسيس ضد الأمية من بين اهتماماتها الأخرى. هناك كذلك جمعية الواحة الخضراء، وهي جمعية بيئية تمكنت من أن تصبح عضوا في شبكة دولية جزء منها ممول من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية. لقد تمكنت من من لفت انتباه مجموعة من المنظمات الدولية منها الإيطالية التي ساهمت في بناء سد المنع على وادي أم العشار الذي كان يتسبب في الفيضانات قبل الفيضان المهول الأخير الذي تم في 24 نونبر سنة 2014. علاوة على جمعية شباب الخيمة فقد أسسها مهاجرن قدامى وجدد من أصل كلميمي كان بعضهم وما زال آخرون يستقرون بهولاندا حيث مركز الجمعية ولها فروع في كل من هولاندا وبلجيكا وإيطاليا والمغرب. هي عبارة عن جمعية يدعمها محامون محليون أعضاء بالجمعية غير الحكومية. لقد ساهمت الجمعية في محاولة التحسيس والمشاركة في تصفية المسألة العقارية بكلميم؛ كما ساهمت في تحسيس الساكنة المحلية والسياح الأجانب والمغاربة بأهمية الموارد السياحية بالمنطقة ووجوب الحفاظ عليها. هي أول من أنشأ مجموعة من المأوي السياحية بالشاطئ الأبيض في شهر يوليوز 1997 لجلب الساكنة للاستجمام على حساب الجمعية (الإقامة والمطعمة والنقل والترفيه) عساها أن تعمم فكرة التوجه نحو السياحة الشاطئية المحلية³⁸⁰. بالإضافة إلى جمعية أخرى تستحق التنويه لما لها من أهمية على صعيد التنمية الاقتصادية بواد نون والمرتزة على الفلاحة المسقية كمورد أساسي للدخل وللتنمية عبر الشراكة الأجنبية. يتعلق الأمر بجمعية نساء وشباب واد نون أغلبيتهم يقطنون بمدينة كلميم وينشطون في مجالها الخلفي. لقد استطاعت هذه الجمعية أن تجند ما يزيد عن 500 منخرط وتعد شراكة مع مستثمرين إسبان ينشطون في مجال الفلاحة المسقية عبر استغلال الفرشة الباطنية³⁸¹. هذه المبادرات رغم أهميتها في المرحلة ما بين 1975-2005، إلا أن إلا أن ظروف التنمية خلال هاته الفترة، إذ لم تساعد المجتمع المدني على التمتع تنمويا أو مؤسساتيا.

³⁷⁸ - هناك عدة جمعيات نشطت على مستوى بناء الطرق والتزويد بالماء والكهرباء والتدريس والفلاحة والعمل الخيري ومحاربة الأمية، لكن محدودة مواردها تجعل منها جمعيات تحسيسية مشاركة أكثر منها جمعيات تنموية مقارنة بالخصائص الكبير على مستوى مرحلة 1976-2005 (BEN ATTOU M., 2007 : 142).

³⁷⁹ - تجدر الإشارة مع ذلك إلى كون جمعيات الأحياء هاته استطاعت أن تجند ازيد من 20000 شخص في شهر نونبر 1999 وتنظيمهم في حركة احتجاجية ضد مسطرة التسجيل العقاري للملكية كما خططت لها المحافظة العقارية والأعمال الخرائطية بكلميم وهي القضية المعروفة بقضية مليونل.

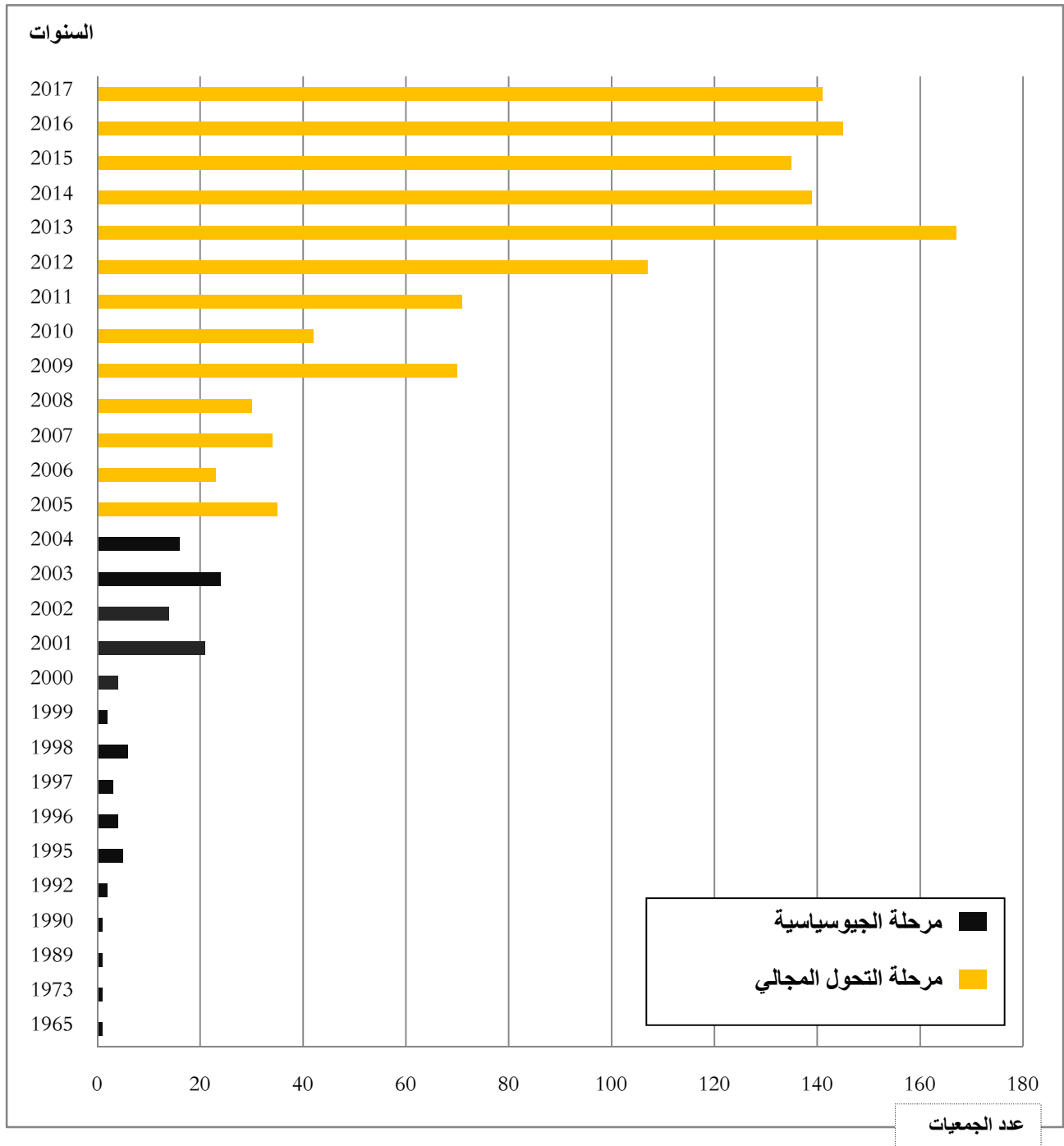
³⁸⁰ - BEN ATTOU M., 2000 , Op., Cit., p 260

³⁸¹ - بنعتو محمد ومليح عبد اللطيف، 2018، مرجع سابق، ص 32-33

2-3- دينامية المجتمع المدني بعد سنة 2005 كما وتموقعا في التحولات المجالية

ابتداء من سنة 2005 سيشهد المجتمع المدني، نقلة نوعية والدخول في معترك الفاعلين، وفي تبني العديد من المجالات التنموية خاصة الاجتماعية والثقافية والسياسية، جعلته يتموقع ضمن أهم الفاعلين المحليين بكلميم، وهو ما يوضحه الشكل أسفله :

شكل رقم 22: تطور عدد الجمعيات بمدينة كلميم ما بين الفترتين (1965-2004) و(2005-2017)



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2017، وبنعتو محمد ومليح عبد اللطيف، 2018، مرجع سابق، ص 69

"لم يكن للمجتمع المدني حضور في إنتاج الديناميات الاجتماعية والسياسية في إطار قانوني كجمعيات واقعية، إلا بعد سنة 2005، وهي سنة تحمل من المشروعية قدرا مهما، في ظلها جاءت مجموعة من التحولات التي ساهمت في انتقال المجال والمجتمع بكلميم من الهامشية السياسية إلى البناء الترابي. اليوم يبلغ عدد الجمعيات بمدينة كلميم، حوالي 1244 جمعية، تأسست فيها ما مجموعه 1139 جمعية في الفترة ما بين 2005 و2017، أي أكثر من 80 % من الجمعيات تأسست بعد سنة 2005 بمتوسط تأسيس 100 جمعية سنويا ما بين 2012 و2017، أي ما يوافق متوسط نمو سنوي يقدر 12.3 % بعد أن كانت المدينة لا تتجاوز سوى 105 جمعية ما بين 1965 و2004. لقد مر عدد ظهور الجمعيات بكلميم من 37 جمعية نشأت في فترة 1965-2000 إلى 110 جمعية في فترة 2001-2005 ثم بعدها إلى 1097 جمعية على امتداد فترة 2006-2017. بهذا تكون وتيرة تطور متوسط خلق الجمعيات بمدينة كلميم تم بالشكل التالي تبعا للمراحل الثلاث: 10.23 % على مدى 35 سنة، 3.16 % على مدى 4 سنوات و 23.25 % على مدى 11 سنة الأخيرة. العدد الهام من جمعيات المجتمع المدني بكلميم مرشح للارتفاع في السنوات المقبلة، حيث يساهم في هذا الانتقال عدة عوامل، من بينها تزامنها مع برامج الدولة وتوجهاتها على صعيد التنمية الاجتماعية، وكذا النضج الذي عرفته البرامج والدينامية الحضرية المحلية التي ساهمت في استقطاب العديد من الجمعيات كل من موقعه ودوافعه اجتماعية كانت أو سياسية"³⁸².

هذه الدينامية والعوامل التي ساهمت في انتقالها لا تختلف أسبابها عن ما سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل، فالمجتمع المدني بكلميم وبعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، بدأ يتموقع تدريجيا ضمن شبكة الفاعلين، عبر تأسيس عديد الجمعيات والعمل على مجموعة من المبادرات والمشاريع الاجتماعية والثقافية، ساهمت في إبراز شخصيته ليس فقط في كلميم، وإنما بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية عامة، ويتعلق الأمر بجمعيات استطاعت أن تفرض نفسها في شراكات واتفاقيات مع مجموعة من الفاعلين في إنتاج مجموعة من المشاريع، وبناء مقرات لها ومراكز اجتماعية، فضلا عن الضغط الذي تشكله في تدبير مجموعة من القضايا ذات الصلة بمسألة تدبير مالية الجماعات وقضايا العقار، وكذا الخصوصيات الجيوسياسية للمنطقة وعلاقتها بقضية الصحراء. جمعيات المجتمع المدني الفاعلة بعد سنة 2005 لها مكانتها في المشهد السياسي ولها تأثير في مجموعة من القرارات التي تقوم بها الدولة بهذا المجال، مما يجعل أي سياسة تنموية بكلميم لا تخرج عن إطار الاخذ بعين الاعتبار دور المجتمع المدني فيها.

³⁸² - بنعتو محمد و مليح عبد اللطيف، 2018، مرجع سابق، ص 65-66

جدول رقم 42 : نموذج لجمعيات المجتمع المدني بمدينة كلميم حسب التأسيس وعدد المنخرطين سنة 2017

الجمعية	تاريخ التأسيس	عدد أعضاء المكتب المسير	عدد المنخرطين	نوعية المهام و التدخل	مستوى التدخل
جمعية التواصل للتنمية والتعاون	1989	5	150	الأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والتربوية	محلي
جمعية الخيمة الدولية	1996	11	210	- الحفاظ على الثقافة الحسانية - تثمين منتجات الصناعة التقليدية - الدفاع عن حقوق الإنسان	محلي إقليمي جهوي وطني ودولي
جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي	1996	13	320	- أنشطة اجتماعية ثقافية تربوية وتنموية	جهوي
جمعية التواغل للتنمية	1997	13	718	-المجال الاجتماعي البيئي،الرياضي والتربوي	محلي
جمعية المسيرة للتنمية والبيئة	2001	7	271	-التنمية والبيئة	محلي
جمعية الأجيال للثقافة والعمل الاجتماعي والبيئي	2003	5	133	-الميدان الثقافي والاجتماعي والبيئي	محلي
جمعية تحدي الإعاقة	2005	07	1192	-مجال الإعاقة بكل أنواعها	إقليمي
جمعية الوئام لمساعدة الصيادلة	2005	11	100	المجال الاجتماعي	جهوي
جمعية مستقبل الكويرة	2007	7	64	المجال الاجتماعي والثقافي والرياضي.	محلي
جمعية الوحدة والتنمية الاجتماعية والتعاون	2008	5	100	الاجتماعي والثقافي.	محلي
جمعية FIAC	2009	5	50	العمل الاجتماعي والتنشيط الثقافي	إقليمي
جمعية أجيال الغد للتربية والتنمية	2009	17	60	الميدان التربوي.	محلي
جمعية أسود الصحراء	2009	9	500	الميدان الرياضي.	إقليمي
جمعية الشباب المبدع	2009	11	74	الشأن الثقافي.	إقليمي
جمعية جسور للتنمية والتعاون	2010	5	350	الميدان الاجتماعي والرياضي	إقليمي
جمعية الخير لكفالة اليتيم	2011	13	65	كل ما هو متعلق بشؤون الأيتام والأرامل .	إقليمي
جمعية زينب النفزاوية للتنمية البشرية	2011	13	50	المرأة والأسرة	إقليمي
جمعية أهل الخير للتنمية والعمل الاجتماعي	2011	9	60	الأعمال الإنسانية	محلي
جمعية جوهرة الصحراء لكرة القدم	2011	7	80	كرة القدم المحلية	جهوي
جمعية جوهرة الصحراء لكرة اليد	2011	7	140	كرة اليد	محلي

إقليمي	الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر ثقافتها	20	9	2011	جمعية حقوق الإنسان
جهوي	الدفاع عن الحكم الذاتي وتنمية الصحراء	120	7	2012	جمعية شباب الجهوية الموسعة
جهوي	الأعمال الاجتماعية وتنسيق المشاريع	15	7	2012	جمعية المجلس المحلي للثقافة والرياضة والعمل الاجتماعي
إقليمي	حقوق الإنسان	50	7	2012	جمعية النهضة الباعمرانية
محلي	الاهتمام بالطفولة والشباب	60	11	2013	جمعية بدائل للطفولة والشباب
محلي	الأسرة	86	13	2013	جمعية رمال للتنمية الأسرية
إقليمي	البيئة والتنمية المستدامة	40	6	2013	جمعية الطلح للماء والبيئة
جهوي	تسيير وتنشيط مركز استقبال الندوات	45	6	2013	جمعية تسيير مركز استقبال الندوات
محلي	حقوق الإنسان	60	5	2013	جمعية المركز المحلي لحقوق الإنسان
محلي	الأعمال الاجتماعية	168	5	2013	جمعية الإخوة للعمل الاجتماعي والتنموي
إقليمي	العمل الاجتماعي والثقافي	220	7	2014	شبكات جمعية وادنون
إقليمي	التنشيط الثقافي	45	11	2014	جمعية التجديد
إقليمي	حقوق الإنسان	50	7	2014	جمعية لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان
***		5666	283	المجموع	

المصدر: بحث ميداني، 2017.

ترتكز مجالات تدخل الجمعيات بالدرجة الأولى على الجانب الثقافي والاجتماعي والرياضي والحقوق، ونسجل غياب الميدان البيئي والاقتصادي. وبالنسبة لأنشطتها ومشاريعها، تبقى تدخلاتها متفاوتة حسب نوع النشاط والمشروع المراد إنجازه. فقد اتضح أن حوالي 53% من الجمعيات المستجوبة تبقى أنشطتها مقتصرة فقط على المستوى المحلي وهذا مرده إلى المعوقات المالية التي تحول دون خلق مشاريع قد يكون إشعاعها جهويا أو وطنيا. أما على المستوى الإقليمي، فقد بلغت 30%، وهي نسبة يمكن أن نقول عنها مهمة بحكم العدد المهم من الجماعات القروية التي توجد في إقليم كلميم التي يبلغ عددها 18 جماعة قروية وجماعتين حضريتين، ناهيك عن حجم النسيج الجمعي بالإقليم الذي يبلغ 674 جمعية

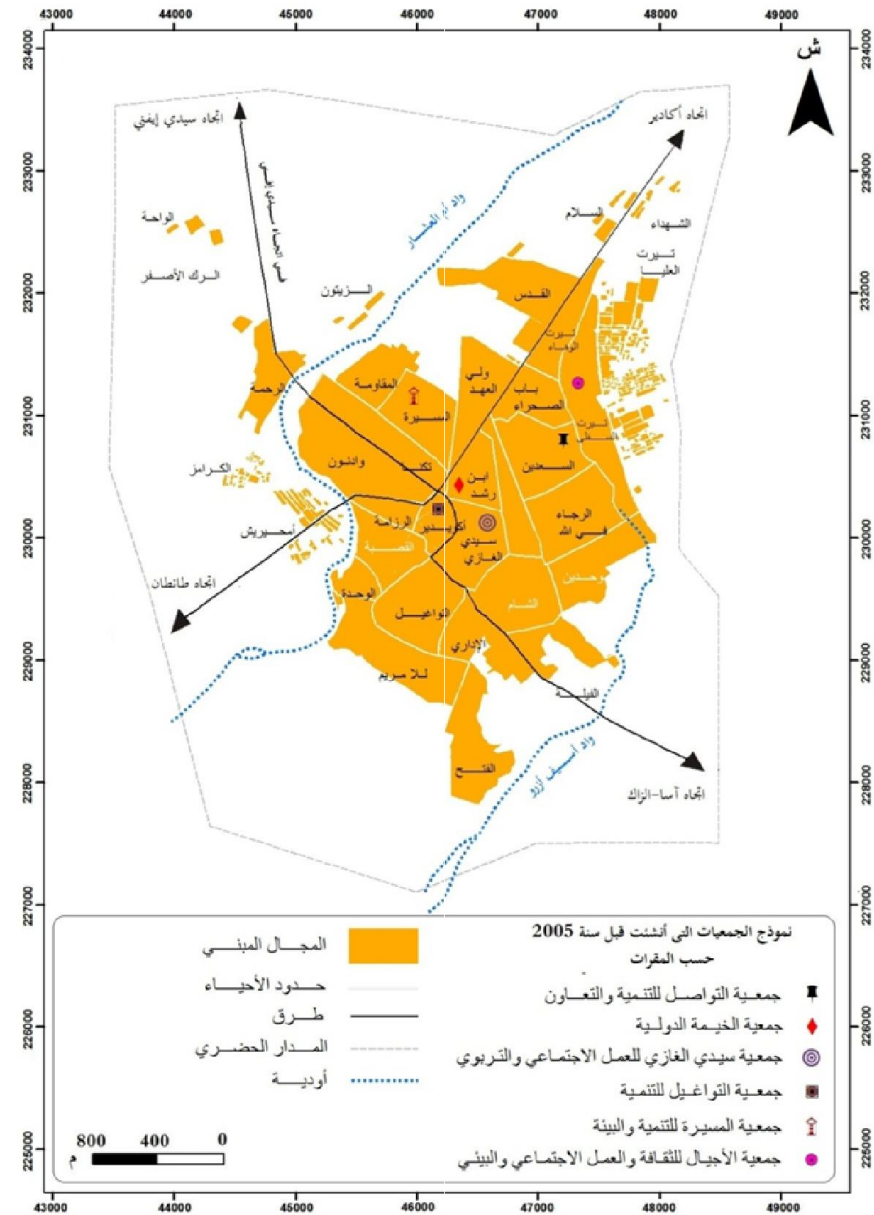
تمثل فيها مدينة كلميم نسبة 70% حسب الدراسة التي قامت بها وكالة التنمية الاجتماعية³⁸³. وأخيرا فإن الجمعيات التي تزاوّل عملها على المستوى الجهوي، فلا تتجاوز نسبتها 17%.

على مستوى الموارد البشرية داخل الجمعيات، فيتراوح عدد أعضاء المكتب المسير لكل جمعية ما بين 5 أعضاء إلى 13 عضوا، أما بالنسبة للمنخرطين فيتراوح عددهم ما بين 20 و718 منخرط، بما مجموعه 5666 منخرطة داخل إطار 34 جمعية، بعد أن كان لا يتجاوز عدد المنخرطين 150 منخرط في الفترة بين 1975-1994 و767 في الفترة الممتدة بين 1995-2005. أما بخصوص توزيعه داخل المجال الحضري يختلف حسب كل حي، إذ نجد أن أغلب الجمعيات تركز مقراتها في كل من أحياء تيريت، ووادنون والسعديين، والمسيرة الخضراء، وولي العهد، والمرابطين، وهي أحياء تتميز بكثافتها السكانية في مدينة يتوزع سكانها على رقعة حضرية تبلغ 1630 هكتار، بمجموع عدد المنازل 27000 حسب إحصاء 2014 وبـ 25664 أسرة. وتعتبر كل من أحياء تيرت العليا، وتيرت السفلى والمرابطين، والرجاء في الله، وحي تكنة، وحي وادنون، من أهم الأحياء كثافة سكانية، كما يطابقها العدد المهيمن من النسيج الجمعوي المنبثق من هذه الأحياء³⁸⁴. أهمية هذه الأحياء بغض النظر عن الدينامية السكانية وحركيتها لها مكانتها في العمليات الانتخابية، وما تشكله من أولويات لدى الفاعل الانتخابي خلال الانتخابات التشريعية، أو الجهوية، أو المحلية (البلدية والبرلمانية).

³⁸³ - AGENCE DE DEVELOPPEMENT SOCIALE DE GUELMIM, 2013 : « Diagnostic de l'organisation et élaboration d'un plan provincial de renforcement des capacités au profit des associations et coopératives dans la province Guelmim », p 7

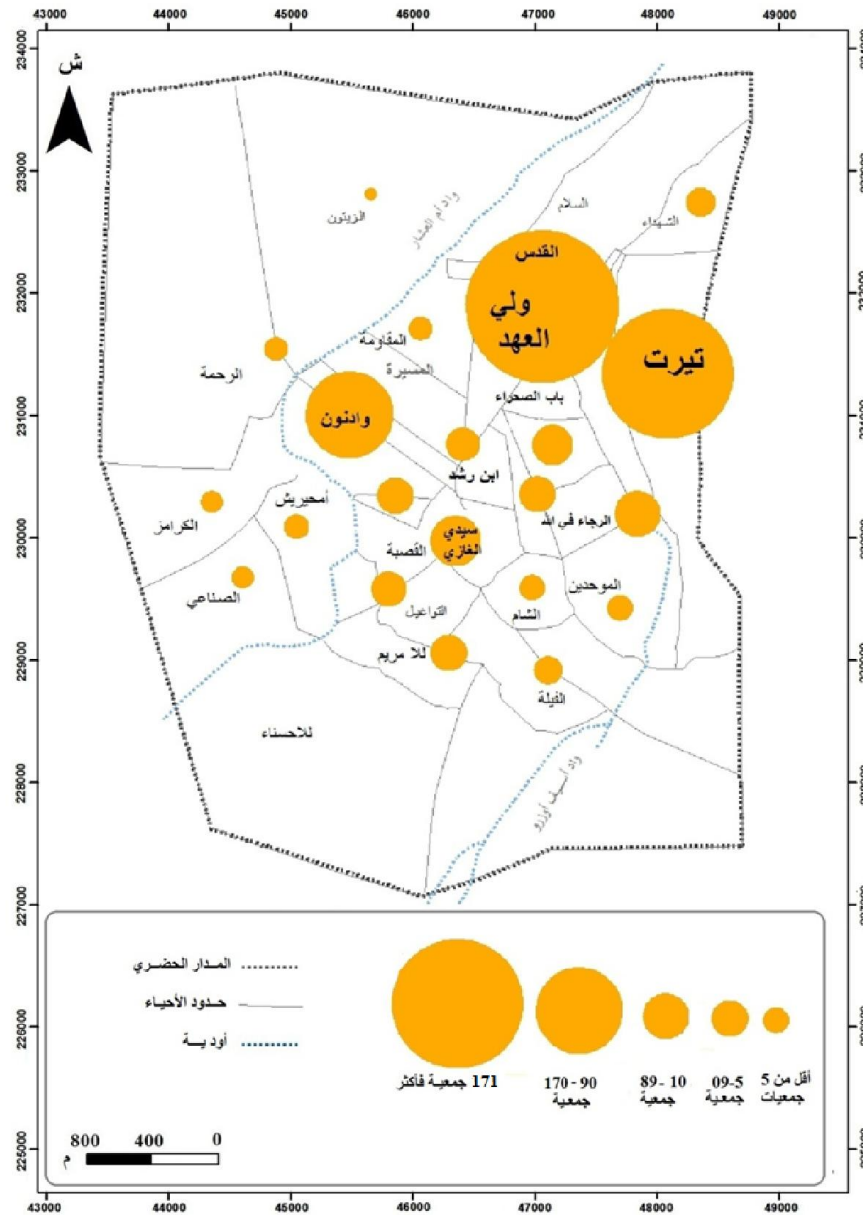
³⁸⁴ - بنعتو محمد وعبد اللطيف مليح، 2018، مرجع سابق، ص 67

خريطة رقم 26 : نموذج الجمعيات التي أنشئت بمدينة كلميم قبل سنة 2005



المصدر: بحث، ميداني، 2017

خريطة رقم 27: جمعيات المجتمع المدني حسب الأحياء بمدينة كلميم سنة 2017



المصدر: بنعتو محمد ومليح عبد اللطيف ، 2018، مرجع سابق، ص 74

4- من الهامشية السياسية إلى سيناريوهات الاندماج الترابي مع الصحراء

لم تعد السلطات العمومية تعتمد استراتيجية لعبة الشطرنج القبلي في تدبير الشأن الحضري، وخلق التوازنات السياسية من منطق قبلي ببعده جيوسياسي يحكم التقطيع الترابي نفسه. الظرفية السياسية الحالية تستند على مقاربة جيواستراتيجية تهدف تقويم المجال شبح الصحراوي الوادئوني كحلقة تنمية في اتجاه الربط بين الأقاليم الصحراوية في أفق نظام الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية بسيناريوهات مختلفة. وإعادة بناء النخب السياسية وفق هذا المنظور الجديد، تأخذ السلطات العمومية بزمام الأمور وتغلب منطق الأفقية على منطق العمودية لأنها تخضع لأجندة جيواستراتيجية أوسع تقوم على التوجه الإفريقي الجديد والخيارات التنموية ذات الأولوية الوطنية في مجال مكافحة التغيرات المناخية والطاقات المتجددة وغيرهما. هذا الخيار يعول عليه عبر المشروع السياسي المحلي والجهوي الذي تراهن عليه الدولة كضامن للوحدة الترابية. ولذلك فإن هذه التوجهات وغيرها إنعكست إيجاباً على التحول المجالي بكلميم بعد سنة 2005 .

لقد ساهم دور الدولة بشكل كبير في إنتاج تحولات مجالية بمدينة كلميم بعد سنة 2005، وساهم في تغيير نظرة المجتمع والمنتخب للمجال في أبعاد متعددة، كالعقار والمبادرات التنموية والمنتخبين. ففي الوقت الذي كانت فيه المدينة تعيش على وقع هامشية سياسية، جاء تطور المجال وتحديد متطلباته الوظيفية من موقع رهانات الدولة وسيناريوهات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وكذا السياسية نحو الأقاليم الجنوبية، ومن أجل ترسيخ هذا التوجه اعتمدت الدولة على المنتخبين الذين استطاعوا بفعلهم خلق الدينامية التي تسعى إليها الدولة بهذه المجالات. فمرور المجال التربوي لكلميم من الهامشية السياسية إلى التحول المجالي المرتبط بالظل الجيواستراتيجي الذي يكتنف الأقاليم الجنوبية عامة وخصوصية الموقع الجغرافي لكلميم عامة، أبرز مستوى تأثير الدولة على المجتمع والمجال بمختلف تحولاتهما، وتأثر المجتمع ذاته بها. فمختلف المؤشرات التي وقفنا عليها، تجسد التي تشهدها المنطقة حيث لم تعد ذلك المجال مقلقاً بل أصبح مجالاً معاشاً، نتيجة لبوادر المبادرات والمشاريع، تستجيب من جهة، إلى "الملائمة الاجتماعية في ظل جهوية مؤسساتية جديدة، و من جهة أخرى، بتوجه جديد للسياسات العمومية هدفها الإستدامة الإستباقية للأفق الإستراتيجي لمشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية بهدف الربط المتين للسيادة الوطنية"³⁸⁵.

³⁸⁵ - BEN ATTOU M. 2016 « Le territoire présaharien marocain entre gouvernance et émergence », In Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N° 15, Revue en ligne publié par l'ACIRU, Casablanca, p 5 URL: <https://revues.imist.ma/index.php?journal=EGSM> (Consulté le 15-01-2017, 21h34)

خاتمة الفصل الثاني

بعد إستعراض أهم مكونات البنية الإنتاجية للمجال الحضري بكلميم بقراءات متعددة العلاقات ومن زوايا مختلفة، جاءت الخلاصات تصب في التحول المجالي الذي عرفته مدينة كلميم بعد سنة 2005. هذه الانتقالية همت المجتمع القبلي والبنية المجالية سواء تعلق الأمر بالمسألة العقارية أو البعد الإقتصادي أو بالنسبة لمقاربة الدولة للمنتخبين والمجتمع المدني. ويتجلى هذا من خلال كون مختلف التحولات النوعية والكمية التي شهدتها المدينة، جاءت في اتجاه الإستراتيجية الجديدة للدولة بالمجالات شبه الصحراوية، وإن كانت تداعيات القضية الوطنية والمنظومة الترابية للمنطقة لا تعني إندحار رواسب الماضي، وإنما تعني تحول هذه الرواسب إلى إرث يدور في فلك مركز القرار والسلطة وكذا المجتمع داخل هذه المنظومة.

إذا كان دور الدولة قد ساهم بشكل كبير في إنتاج هذه التحولات، وتقويم أدوار مختلف الأطراف المتدخلة في إنتاج المجال الحضري، فضلا عن التفاعل الذي لقيه من طرف المجتمع المحلي اجتماعيا كان أم مؤسساتيا، فإن هذا الواقع لا يشكل غاية في حد ذاته، فالهدف الأساسي من هذا التحول هو الرهانات التي تكتنف هذا المجال كعاصمة جهوية وكقطب حضري صاعد وكمجال ضاغط في محيطه الترابي، بما فيه الأدوار الذي يمكن أن يلعبها جيواستراتيجية سواء داخل إطاره الجهوي، أو على صعيد الأقاليم الجنوبية. يتعلق الأمر هنا بتحديد طبيعة اشتغال الفاعلين ميدانيا في هذا التوجه الذي أرادته الدولة، والوقوف على خلفيات ومرامي سياسات الأطراف المتدخلة في تدبير البناء الترابي إن على مستوى التأثير الاجتماعي أو على مستوى التخطيط أو على مستوى التدبير المالي، وكذا العلاقات بين الفاعلين المحليين، لما له من دور في تحديد المستقبل السياسي لهذا المجال.

خطاظة رقم 14 : المجال الترابي لكلميم، من المرحلة الجيوسياسية إلى المرحلة الجيواستراتيجية

خصوصيات الجيوسياسية
والجيواستراتيجية

مرحلة الجيواستراتيجية
2005 إلى 2019

مرحلة الجيوسياسية
2005-1975

فاعلوها

مسألة
اتخاذ القرار

خصوصيات
الهامشية السياسية

التعامل مع العقار
الحضري

التموضع مع القضية
الوطنية

المجال الترابي، الدولة، النخب السياسية، القبيلة، القضية الوطنية
المغربية، حركة البوليساريو

سياسات عمودية، مركزية الدولة، التفاوض الاجتماعي، قرارات تمييزية، مجال
ترابي مرهون جيوساسيا

سياسات تنموية تحت غطاء الاندماج، تأثير نخب وادنون على مشكل الصحراء،
إفراغ المدينة من محتواها الاجتماعي

استغلال العامل العقاري كمعرقل لعملية التنمية، فسح المجال للمناورات
العقارية، تهجين المجال

على المستوى السياسي: تأثير النخب السياسية على القطيعة السياسية بين
الدولة والمجال والمجتمع
على المستوى الترابي: الوضعية الجغرافية للمجال ساهمت في التعامل معه
بالترقب والترقب
على المستوى القبلي: حقل للتمييز كإفراز للسلطة

المجال الترابي، الدولة، المنتخبون، المجتمع المدني، الفاعل العقاري،
القبيلة، القضية الوطنية المغربية

سياسات أفقية، انفتاح على الفاعل المحلي، توجهات جديدة تخص قضية
الصحراء المغربية، ومبادرات للبناء الترابي.

أقول تدريجي للهامشية السياسية من حيث علاقة مدينة كلميم بتحولات
الصحراء

التدخل لحل إشكالية العقار الحضري كأرضية لمبادرات الدولة والفاعل المدني
والعقاري

على المستوى السياسي: التوجهات الجديدة للدولة ومشروعها السياسي
بالصحراء، له تأثير على وضعية بناء المدينة.
على المستوى الترابي: الوضعية الجغرافية للمجال ساهمت في إعادة التوازن
المجالي من حيث المشاريع وبناء التوجهات الاستراتيجية.
على المستوى القبلي: الأخذ بعين الاعتبار مسألة الهوية في إشكالية الصحراء.

التراب كمجال للتدبير
والبناء الترابي

التراب كحقل إيديولوجي
والتفاوض الاجتماعي

المصدر: إنجاز ضخصي، 2019

خاتمة الجزء الأول:

تبرز مقاربة تأثير المجال الترابي على الدولة والمجتمع بطبيعته كفاعل للضغط والتفاوض الاجتماعي، وبنياته الثقافية، أهمية في فهم مستويات اشتغال التراب وعلاقته بمختلف مكوناته، ونستمد هذه الخلاصة النظرية من خلال المقاربة الميدانية لحالة مدينة كلميم (وادنون) ووضعية بعدها السياسي، وهذا ما حاولنا أن نبرزه خلال هذا الجزء عبر المحطتين الأساسيتين اللتين مرت منهما كلميم؛ من وضع جيوسياسي إلى البناء الترابي تحت ظل جيواستراتيجي.

فالمرحلة الأولى التي غلب عليها المحدد السياسي على البعد التنموي، كانت له تأثيرات سلبية على عدة مستويات، لم يمكن المدينة من تحقيق الإقلاع التنموي، حيث ظل ترابها كحقل إيديولوجي وموضوع للسلطة، مما جعله بالأساس خاضعا لتأثير مركزية الدولة والتحكم فيه تفاديا لكل ما يمكن أن يحدث من فعل سياسي يؤزم من وضعية المنطقة التي عرفت حينئذ خلق حركة ما يسمى البوليساريو. كما أن مختلف السياسات العمومية التي عملت عليها الدولة ما بين 1975 و2005، طبعها التمييز لأسباب ذاتية ولأسباب توجيهية من قبل المركز، تارة أخذت أبعادا عمودية وتارة أخرى قبلية وسياسية، مما خلف عدة إكراهات جسدت الفوارق الاجتماعية، واستغلت من قبل أعداء القضية الوطنية لمصالحها وفي خطابها تجاه مجتمع شبه الصحراء.

أما المرحلة الثانية التي ابتدئت من سنة 2005 إلى اليوم، فقد لاحظنا التعامل الجديد للدولة كممارسة سياسية إرادية، وبالأخص مع كلميم، حيث تبنت الدولة سياسات جديدة لاستدراك جمود البناء التنموي، ومن أجل خلق الدينامية وفق أولويات ترتبط بالنمو الاقتصادي، وبنظام الجهوية المتقدمة ومشروع الحكم الذاتي المفتوح على عدة سيناريوهات لها علاقة بمسألة الهوية والشرعية المحلية. لذا أصبح المجال الترابي مع هذه التوجهات، فضاءا للمبادرات التنموية ومجالا للمشاريع الحضرية، ولم يعد مرهونا جيوسياسيا بحدّة كما في السابق، وما يزكي هذه الانتقالية الدور الذي عملت عليه الدولة في منح إمكانيات مالية هامة لتوجيه المجتمع والمجال، والتعامل تدريجيا بتحرير الرهانات القبلية والعرقلة العقارية والانفتاح على واقع المجتمع كمشروع مستقبلي. فإلى أي حد استطاع الفاعلون تنفيذ أولويات وتوجهات الدولة بهذا المجال؟

الجزء الثاني

البناء الترابي بمدينة كلميم

بين التدبير المحلي والإستشراف الجيواستراتيجي

مقدمة الجزء الثاني

لقد أفرزت محاولة الإحاطة بخلفيات إنتاج المجال ومسألة الاندماج بمدينة كلميم في الجزء الأول، من التعرف على المرحلتين الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمجال الدراسة. وخلال هذا الجزء الثاني سنعمل على محاولة تحليل التفاعلات المجالية والمجتمعية التي عرفتتها كلميم جراء التحول الجيوسياسي، ويتجلى ذلك من خلال الوقوف على تدبير البناء الترابي وعمليات تمويله، وكذا مقاربات الفاعلين المحليين في إنتاجه خلال الظرفية الجيواستراتيجية.

المخاض السياسي الجديد الذي بدأت تعرفه المدينة اليوم، يجعل دور الفاعلين بمختلف ألوانهم على المحك التنموي، وهو ما سنحاول التعرف عليه عبر أشكال ومستويات تفاعلهم مع الوضعية الجديدة، ولذلك فإن فك تشابك خيوط هذه العلاقات والتفاعلات تحدد بالنسبة لنا الإجابة على التساؤل المحوري بهذا الجزء؛ مدى قدرة الفاعل المحلي على تدبير الديناميات التي تشهدها المجالات شبه الصحراوية، من خلال كبرى حواضره وأفق تطويرها؟ هذا التساؤل الذي يجرنا إلى الحديث عن التحديات المستقبلية التي تواجه هذه المدينة في ظل الجهوية المتقدمة، بما تقتضيه الظرفية السياسية والقضية الوطنية والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، بتأهيل المجتمع والتراب عبر جيواستراتيجية شبه صحراوية واعدة لها آفاق سياسية واقعية وماكرو اقتصادية.

وعلى هذا الأساس، سنحاول الوقوف على عمليات التهيئة الحضرية، وإبراز دور أداء الفاعل المحلي فيها، مع استحضار تقاطعاتها مع المسألة العقارية والسياسية والقبلية من جهة. ومن جهة ثانية، تحديد سبل تجاوز الإكراهات المطروحة بمجال الدراسة، من أجل بناء رؤية إستشرافية للجيواستراتيجية شبه الصحراوية، وفي ذلك وسيلة لتقوية المجال والمجتمع.

الفصل الثالث

تدبير البناء الترابي بكلميم في ظل المخاض السياسي الجديد

مقدمة الفصل الثالث

لقد حاولنا أن نبين في الفصلين الأول والثاني، كيف مرت مدينة كلميم من المرحلة الجيوسياسية إلى مرحلة التحول المجالي، وهما مرحلتين مختلفتين الأولى، ميزها التهميش والثانية، ميزها بروز بؤادر البناء الترابي. ومن آليات الدولة في تشكيل المجال الحضري أو إعادة تشكيله، اعتمادها على ثلاث عناصر جوهرية تعتبر أساسية وحقل مفضل لفهم رهانات المجال بكلميم وهي القبيلة، والعقار، والنخب المحلية. هذه الأخيرة استطاعت كفاعل مؤثر في المجالات شبه الصحراوية، من تبني توجه الدولة في بناء إستراتيجياتها وسياساتها بالمدينة، وهو تبني يجد واقعه في القوانين المنظمة للجماعات الترابية، ويجد فرضيته كذلك في تموقعه في لعبة الشطرنج القبلي والسياسي بالمدينة.

لكن لا بد أن نفهم مسألة أساسية في السياسة المتبعة في التحولات التي طرأت على هذا المجال، فتحليل الأبعاد المركبة للفاعلين بالمدينة وعلاقاتهم بالوضع الجيوسياسي السابق والنهج الجيواستراتيجي الجديد، هو متعدد المظاهر والسيناريوهات، وبالتالي فالتركيز على معطى وحيد لا يكفي للإجابة على مختلف التحولات، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر التي تحكم الدولة والمنتخبين في التوازنات السياسية والقبلية. من جهة أخرى، إذا كانت النخبة السياسية المحلية قادت تفعيل توجهات الدولة للتنمية بمعية مختلف الفاعلين المؤسسيين، فكيف تم تدبير هذا البناء؟ إلى أي حد حكم التخطيط منجزات البناء الترابي ما بين 2005-2019؟ وما مدى هيمنة الفاعلين على هذا البناء؟ وكيف تعاملت الدولة مع تدبير الفاعل المحلي؟

I - البناء الترابي من سنة 2005 إلى حدود سنة 2019: بين تكريس التوجهات الإستراتيجية وتسويق صورة المنتخبين

لقد وجد الفاعل المحلي بمدينة كلميم في الظروف التنموية الجديدة، أرضية أساسية لبلورة فعله المحلي، من خلال تنزيل مجموعة من المشاريع الحضرية، برزت بشكل كبير ابتداء من سنة 2005. وهي المرحلة التي ساهمت في اندفاعه التنموي. وبالمقابل أبان تدبير هذه المشاريع عن مجموعة من التناقضات ذات البعد التخطيطي، كان لها الأثر السلبي على البعدين السياسي والاجتماعي.

1- الإنبثاق الترابي والتحول الجيواستراتيجي، أول البؤادر الفعلية لمشاريع بناء التراب

عرفت مدينة كلميم خلال العشرية الأخيرة مشاريع عديدة و أورش مهمة لهيكلتها، حيث أضحت " تأهيلها أمرا ضروريا حتى تصبح مجالات تنافسية قادرة على جلب الاستثمارات وتحقيق الدينامية الاقتصادية المطلوبة، دون الإخلال بالتوازنات الاجتماعية والبيئية من جهة، و ربح رهان الانفتاح والعولمة واحتواء سلبياتها من جهة أخرى، وهذا يعني تحقيق تنمية مندمجة تستجيب لشروط ومرتكزات

التنمية المستدامة"³⁸⁶. وقد ساهم في هذه الإنطلاقة الزيارة الملكية للمدينة خلال سنتي 2005 و2007، التي اتسمت بفتح مجموعة من الأوراش التنموية، تجسيدا لمجموعة من التوجهات الترابية في الأقاليم الجنوبية وتغير مقاربة الدولة للتعامل مع المجالات شبه الصحراوية.

صورة رقم 23 : الزيارة التاريخية لملك المغرب لمدينة كلميم سنة 2005



المصدر: وكالة الأنباء العربية، 2005

الزيارة التاريخية لملك البلاد لكلميم سنة 2005. وتعتبر الأولى من نوعها للمدينة بعد توليه عرش المملكة³⁸⁷.

لقد أصبح المجال الترابي لكلميم يحتضن مجموعة من الفاعلين، على غرار مجموعة من المدن المغربية، وكذا على مجموعة من البرامج والمخططات التنموية، تعززت بالزيارة الملكية وأعطتها مكانة مهمة بالمجالات الصحراوية لم تعهدها المدينة لعقود عديدة. هذه التوجهات انعكست بشكل واضح على الممارسة الجماعية والتنمية السياسية، من خلال تغير نمط التسيير والتدبير، تحرر من خلالها المنتخبون من الجمود والإنمكاش الذي اعتراهم في المرحلة الجيوسياسية، بهدف إنتاج مجال حضري متماسك اجتماعيا وسياسيا. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مقارنة النقاط المتداولة بمجلس الجماعة الترابية

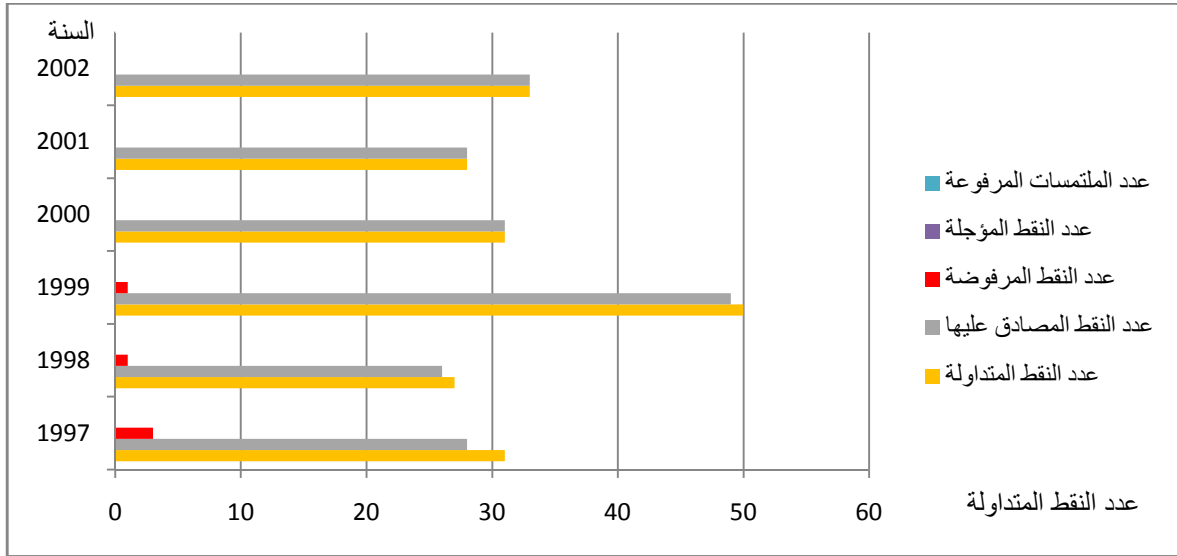
³⁸⁶ - حزوي محمد وحاج علي ألفة، 2006 : « تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساتها على التنمية الترابية»، مجلة دراسات العدد الثاني عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 145

³⁸⁷ - تحمل الزيارات الذي يقوم ملك البلاد بمجموعة من المدن والقرى دلالات اجتماعية وسياسية، وتحمل في طياتها التحول الذي يشهده العهد الجديد، سواء تعلق الأمر بالمجالات التي عُرفت بتمرداتها أو ببيعتها. ويعتبر في هذا الإطار إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أهم السياسات التي تندرج في هذا التوجه، باعتبارها "إستراتيجية لتحرير المجال العام وإعادة انتشار الدولة بالمجال الترابي".

GOEURY., D., 2014 : « La visite royale comme réponse au stress territorial : les conséquences des manifestations rurales dans le Haut Atlas central et oriental marocain», In revue de la géographie politique et géopolitique, N° 24, URL : <https://journals.openedition.org/espacepolitique/3242>, (Consulté le 19-02-2019, 19h21)

كلميم ما بين 1997-2003 و 2003-2015، في الشكل أسفله:

شكل رقم 23: توزيع النقط المتداولة بمجلس الجماعة الترابية كلميم خلال الفترة الانتدابية 2003-1997



المصدر: تركيب شخصي، اعتمادا على محاضر المجلس البلدي بكلميم ما بين 1997-2003

فعلى سبيل المثال، فإن المجلس الجماعي لمدينة كلميم خلال الفترة الانتدابية 2003-1997، عمل على عدة نقط وتدابير، اقتصرت على سبيل المثال : ترقيم المنازل والأزقة و استكمال بعض الطرق الحضرية، أو انطلاق إنجاز عمليات التطهير الصلب والسائل للمدينة، وهذا كان في نهاية هذه الولاية، حيث بلغ عدد النقط المتداولة خلال هذا المجلس 200 نقطة من خلال عقد 29 دورة منها 6 دورات استثنائية و 23 دورة عادية³⁸⁸. وعلى العكس من ذلك، فخلال المرحلتين الانتدابيتين المواليين، شهدت المدينة جراء الظرفية الجديدة انتقالا ملحوظا على مستوى مناقشة المشاريع، انعكست على استعمال المجال بمختلف مستوياته.

جدول رقم 43 : توزيع النقط المتداولة بمجلس جماعة كلميم خلال الفترتين الانتدابيتين 2009-2003 و 2009-2014

2014 - 2009					2009-2003							الفترتين الانتدابيتين
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
33	45	40	20	54	32	37	26	29	26	52	13	النقط
33	44	40	20	54	32	36	26	29	26	48	13	النقط المتداولة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	النقط المصادق عليها
0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	النقط المرفوضة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	النقط المؤجلة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الملتمسات المرفوعة

المصدر: تركيب شخصي، اعتمادا على محاضر المجلس البلدي بكلميم ما بين 2003-2015

³⁸⁸ - للإطلاع على نموذج للنقط المتداولة خلال الفترة الانتدابية 2003-1997، أنظر الجدول قم 1-1 بالملحق رقم (1).

يسوقنا الفهم من خلال الجدول رقم (43)، أن عدد النقط التي تم تداولها في المجلس الجماعي لكلميم ما بين 2003-2014، بلغت 407 نقطة، عبر عقد 54 دورة منها 9 دورات إستثنائية و 45 دورة عادية، إذ عرفت المصادقة على أغلب النقط المتداولة بنسبة 100% في 2003 وما بين 2005 و2014. بإستثناء سنة 2004، التي شهدت نقطة مرفوضة وحيدة، يتعلق الأمر فيها برفض الحساب الإداري للسنة المالية 2002 والمحسوب على المجلس المنتخب للفترة الانتدابية 1997 و2003، وهذا كان هدفه القطع مع المرحلة السابقة، واتخاذ سياسة جديدة موجهة للمنتخبين لتدبير الجماعة الترابية. كما تميزت التركيبة السوسيوسياسية والقبلية للفترتين الإنتدائيتين، بانسجام تام بين المنتخبين، من خلال الإجماع بالمصادقة على جميع النقط المتداولة، ساهم في تسريع عمليات التهيئة الحضرية، وعقد مجموعة من الشراكات والإتفاقيات، كان لها دور حاسم في التعبئة المالية لهذا البناء.

التوجه الجديد بحاضرة وادنون استقطب قطاعات حكومية متعددة، من سلطات محلية ومؤسساتية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسات عمومية أخرى ومجالس منتخبة، تم من خلالها إبرام 110 اتفاقية تعاون ما بين 2003 و2015 همت بالخصوص:

- مجال التهيئة الحضرية والتجهيزات العمومية؛
- مجال مشاريع القرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- إحداث المرافق العمومية؛
- دعم هيئات المجتمع المدني؛
- دعم تجهيز التعاونيات السكنية والوداديات السكنية؛
- تسليم وتسيير المرافق الاجتماعية؛
- إحداث مشاريع مهيكلة؛
- إحداث مؤسسات تعليمية ذات الاستقطاب المفتوح.

تعتبر المديرية العامة للجماعات المحلية أكبر مساهم في إنجاز توجه التهيئة الحضرية، بنسبة مئوية تصل إلى 27,8%، تليها وكالة الجنوب بنسبة 26,5%، و مساهمة الجماعة الحضرية بنسبة 16,7%، وبمساهمة وزارة الشباب والرياضة بنسبة 10%، وزارة السكنى و سياسة المدينة بنسبة 6,4%. وتوزعت باقي النسب بشكل متفاوت بين باقي الشركاء، فضلا عن إنخراط المجتمع المدني عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع المجالس المنتخبة وبعض القطاعات الحكومية. وتتمثل أهم منجزات التهيئة الحضرية في الخريطة أسفله:



وبناء على ما سبق، يمكن أن نتساءل عن تدبير هذا التوجه من قبل الفاعلين المحليين سواء على مستوى التفعيل والتتبع أو على مستوى التدبير المالي والأفق الوظيفي كذلك. فهل هذه المنجزات تستجيب للتعمير النموذجي بالمجالات شبه الصحراوية؟ هل استطاعت هذه المنجزات أن ترتقي بطموحات الدولة، اعتباراً لرهاناتها بالمنطقة؟

الاجابة على هذه التساؤلات كلها، تقتضي بنا أولاً معرفة هاته المنجزات. ويتبين من خلال المعاينة الميدانية أن أبرزها تمثل في حماية المدينة من خطر الفيضانات، وتعميم التغطية بشبكة التجهيزات الأساسية، وتزويد المدينة بالماء الصالح للشرب، وبالتطهير السائل. بالإضافة إلى توسيع شبكة الإنارة العمومية، وتقوية الشبكة الطرقية، فضلاً عن إنشاء مطرح مراقب للنفايات المنزلية، وبناء محطة لمعالجة المياه العادمة على الطريق المؤدية لمدينة طانطان. كما تم تعميم تغطية مختلف أحياء المدينة بمرافق عمومية للقرب. وإنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلية من حيث الوظائف الرياضية والثقافية، وأخرى ذات الصلة بالمواصلات والنقل.

فعلى مستوى الإنجازات الاجتماعية استهدفت المشاريع تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بدعم من المديرية العامة للجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووكالة الجنوب بتكلفة إجمالية تقدر بـ 68,44 مليون درهم، حيث استهدفت هذه المشاريع؛ فك العزلة عن الأحياء والتجمعات السكنية، والربط فيما بينها من خلال بناء وتهيئة الطرق والجنبات وتبليط الأزقة وتوسيع شبكة التطهير السائل وكذا توسيع الإنارة العمومية. وقد استفادت من هذه المشاريع مجموعة من الأحياء، نخص بالذكر (القصب، وسيدي الغازي، ووادنون، وباب الصحراء، وحي التواغيل، والقدس، وأكودير، والسعديين، والموحدين، والمسيرة، وللاحساء³⁸⁹، حيث تم بناء 6 مراكز للتربية والتكوين، و 6 مراكز للرعاية الصحية عن قرب، و 8 ملاعب رياضية متعددة الاستعمالات، وثلاث دور للشباب، و دارين للمواطن، وأربع مسابح، وثلاث حدائق إلى غير ذلك من المرافق، يصل مجموعها اليوم إلى 37 مرفق، كان لها تأثير إيجابي على استعمال المجال من خلال وظائفها المتعددة، ويمكن أن نسوق في هذا الإطار، نموذج حديقة التواغيل التي تمت تهيئتها، كمتنفس لساكنة المدينة وكفضاء للمجتمع المدني لممارسة أنشطته الثقافية.

³⁸⁹ الجماعة الحضرية كلميم، 2009 : « تدبير الشأن المحلي بكلميم: إكراهات الماضي وأفاق المستقبل» ص 17

صوة رقم 25: حديقة التواغيل سنة 2015

صوة رقم 24 : حديقة التواغيل سنة 1995



المصدر: عدسة عبد اللطيف مليح، 2015

المصدر: جمعية التواغيل للتنمية والعمل الاجتماعي، 1995

تمتد هذه الحديقة على مساحة 1,5 هكتار، وقد تمت تهيئتها بغلاف مالي يبلغ 17,77 مليون درهم في إطار شراكة ما بين مديرية الجماعات المحلية، ووكالة الجنوب، والجماعة الحضرية لكلميم، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. لهذه الحديقة خصوصية تاريخية، إذ شكلت محطة لاستراحة القوافل التجارية المتجهة إلى جنوب الصحراء أو على العكس اتجاه شمال المملكة.

من جهة أخرى، في سنة 2007 تم العمل على تبني اتفاقية شراكة حول الاندماج الحضري الشامل لأحياء المدينة، لتجاوز المعوقات التي تعرفها هذه الأخيرة، وقد تزامنت هذه الاتفاقية مع الزيارة الملكية الثانية لمدينة كلميم سنة 2007، بلغت قيمتها المالية 184 مليون درهم. انصبت توجهات مشاريع الاندماج الحضري على تأهيل البنيات التحتية لطرق المدينة وأحيائها، كما تم الإهتمام بالحالة البيئية خصوصا مسألة الحد من الفيضانات، كتهيئة الطرقات والأرصفة والإنارة العمومية، بتعزيز الشبكة الطرقية وتقوية التجهيزات الأساسية. وقد استهدف هذه المنجزات مجموعة من الأحياء : تيرت، والسعديين، والرجاء في الله ، والموحدين، والمسيرة، والفتح، والقصبة، فضلا عن توسيع شبكة التطهير السائل والصلب. فقد أدى الوضع البيئي الذي كانت تعيشه المدينة خلال السنوات الأخيرة الاستعجال في التدخل، لا سيما أن مجال الدراسة كان يعيش إكراهات بنيوية على مستوى التطهير السائل (نسبة الربط بالتطهير السائل سنة 2007 بلغت 65 %³⁹⁰)، لذلك تم العمل على تعميم شبكة الصرف الصحي لتشمل الأحياء غير المستفيدة كحي تيرت وحي الفيلة وحي الفتح و سيدي الغازي، لتبلغ اليوم نسبة تغطية هذه الشبكة بـ 99 %. إضافة لحماية المدينة من الفيضانات والخطر الذي يهددها بشكل موسمي، خصوصا إن شهدت المدينة تساقطات مطرية هامة، فقد تم "إنشاء القناة العليا للحد من الفيضانات، التي تنطلق من خزان المكتب الوطني للماء الصالح

³⁹⁰ -CHMOURK E., 2009, « L'organisation de l'espace et développement locale dans la province de Guelmim, porte de Sahara Marocain », Thèse du doctorat en Géographie, université de Bordeaux, p 365

للشرب في اتجاه أمان أوشان الذي يصب في وادي أسيف أزرو، ثم القناة السفلى التي تنطلق من الخزان المائي في اتجاه السد التحويلي، الذي تم تشييده في المدخل الشمالي للمدينة لتحويل مجرى واد أمان أوشان لتجميع المياه وتغيير مجراها في اتجاه واد أم العشار³⁹¹. ويعتبر هذا المشروع إستراتيجيا يؤمن للسكان مجالها.

صورة رقم 27: القناة العليا من الجهة الشمالية للمدينة
سنة 2015



صورة رقم 26: القناة العليا من الجهة الجنوبية
للمدينة سنة 2015



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

تمثل الصورة رقم (26) القناة العليا من الجهة الجنوبية على واد أسيف أزرو، والصورة رقم (27) الحاجز الوقائي من خطر الفيضانات، وقد تم تهيئة هذا المشروع للتحكم في مسيلات تلال تيرت التي ينتج عنها فيضانات تهدد الأحياء الشرقية والغربية للمدينة ووسطها.

شمل إنجاز هذا المشروع جميع الأحياء المحتمل تعرضها لمخاطر الفيضانات بدون استثناء، كأحياء القدس، والرحمة، وتكنة، والمقاومة الواقعة على جنبات واد أم العشار، ثم أحياء تيرت، والوفاء، وباب الصحراء، والموحدين والرجاء في الله الواقعة على جنبات واد أمان أوشان، وأخيرا أحياء؛ النوادر، وحي الفلاحة الواقع على جنبات واد أسيف أزرو. بالإضافة إلى تأهيل المجالات الخضراء بوضع مخطط لتشجير المدينة، عبر غرس عدة أنواع من الأشجار على طول معظم شوارع المدينة والمحاور الأساسية بها، كما تمت إحاطة المدينة بحزام أخضر بالمدخل الجنوبي الشرقي الذي كان إلى وقت قريب عبارة عن مطرح عشوائي للنفايات الصلبة، وهذا من شأنه أن يساهم في الأمد المتوسط على إضفاء نوع من الحماية على المدينة، ولعله يساهم في خلق متنفس للسكان المحلية. علاوة على إنجاز الطرق الحضرية التي ساهمت في تنظيم المجال بتكلفة مالية تبلغ 96,51 مليون درهم، وتبليط الأرصفة بتكلفة 53 مليون درهم، ثم تبليط الأزقة بتكلفة 26 مليون درهم. هذا بالإضافة إلى إنجاز الطريق المدارية حيث تمتد على طول 7,8 كلم بكلفة مالية قدرها 106,59 مليون درهم.

³⁹¹ - الجماعة الحضرية لكلميم، 2009، مرجع سابق، ص 24

صورة رقم 29: الطريق المدارية الشمالية الشرقية
سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2018

صورة رقم 28: الطريق المؤدية للمطار الدولي
سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2018

نموذج للطرق الحضرية التي ساهمت في تنظيم حركة السير والجولان وتخفيف الضغط على الطريق الوطنية رقم 1، التي يمر منها عدد مهم من الشاحنات التي تتجه نحو باقي تراب الأقاليم الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء.

استمر توجه بناء التراب عبر منجزات مشاريع التأهيل الحضري خلال فترة 2007-2009 بقيمة مالية بلغت 193 مليون درهم، وارتكزت مشاريع التأهيل على تحسين الطرق الحضرية بمختلف أحياء المدينة، وكذا تقوية البنيات التحتية الرياضية وخلق منشآت ثقافية؛ كبناء خزانة وسائطية بتكلفة مالية تصل قيمتها 11 مليون درهم، وسعى هذا الورش الذي يتموضع بحي تكنة، إلى خلق مجال للتواصل والإبداع الثقافي بين الكفاءات المحلية وجمعيات المجتمع المدني، كما أنه فضاء لتنظيم لقاءات علمية محلية وجهوية وطنية، وتقوية العنصر البشري لما له من أهمية في البناء الجماعي والفردى. كذلك في إطار هذا التوجه تم بناء مركز استقبال الندوات بتكلفة إجمالية تصل إلى 60 مليون درهم، وهو مركز مخصص لتنظيم الملتقيات والمؤتمرات الجهوية والوطنية والدولية، كما أن يشكل فضاء يستفيد منه إلى حد الآن فقط الفاعلون السياسيون، لتنظيم بعض الحوارات الوطنية التي تستدعى من خلالها جمعيات، وهيئات ونقابات وفرقاء سياسيين على صعيد الجهة، ويعتبر مكسبا للمدينة، يليق بفتح هذا الورش أمام تنظيم تظاهرات علمية كبرى، خاصة أنه يتسع لـ 800 شخص وتوفره على تجهيزات لوجستكية حديثة.

صورة رقم 31 : الخزانة الوسائطية بحي تكنة
سنة 2016



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2016

صورة رقم 30: مركز استقبال الندوات والتظاهرات العلمية
سنة 2015



المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

نموذج لأهم مشاريع التهيئة الحضرية التي تهتم بالشأن الثقافي والتظاهرات العلمية، ويتموقع مركز استقبال الندوات رقم (30) بحي تركز في اتجاه مدينة سيدي إفني، في حين تتموقع الخزانة الوسائطية الصورة رقم (31) بحي تكنة، بالضبط ما يعرف بالكويرة، الذي يشكل متنفسا علميا للمدينة في ظل ضعف المكتبات العمومية.

وفي نفس سياق المشاريع الكبرى، تم إنجاز واحة رياضية متعددة الاستعمالات وصلت الكلفة المالية التي خصصت لإنجازها 105,29 مليون درهم على مساحة 30 هكتار، ويتضمن هذا المشروع مجموعة من عمليات التهيئة الخاصة بالشبكات تحت أرضية، ومساحات خضراء ومساح وقاعة للرياضة متعددة الاستعمالات بمواصفات دولية تتسع لـ 2200 شخص، علاوة على مسبح مغطى وحلبة لألعاب القوى، وتهدف هذه المنشأة إلى إنعاش الأنشطة الرياضية، وكذا تعزيز وتثمين القدرات الرياضية التي تحتضنها المنطقة، كما تضطلع بتنظيم تظاهرات رياضية ذات إشعاع جهوي ووطني.

صورة رقم 32 : موقع القرية الرياضية ضمن التجهيزات الكبرى بمدينة كلميم



المصدر : الجماعة الترابية لكلميم، 2015

صورة رقم 33: تنطيق الواحة الرياضية بمدينة كلميم

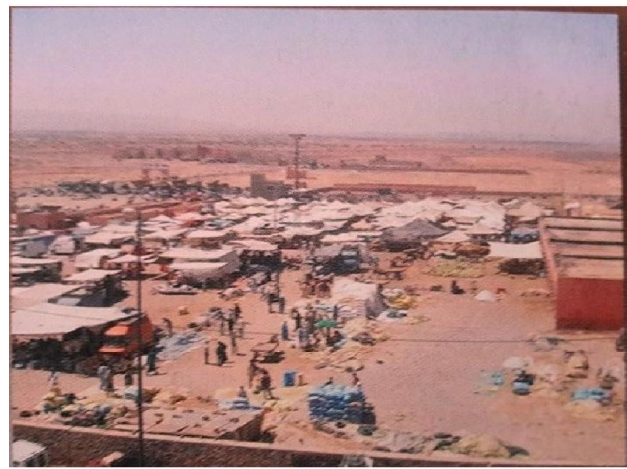


المصدر : الجماعة الترابية لكلميم، 2015

أضف إلى ما سبق، تم إعادة تهيئة سوق امحيرش، الذي يعتبر من أكبر الأسواق بالأقاليم الجنوبية، وفضاءا تجاريا معروفا ومشهودا له بعراقته على المستوى الجهوي والوطني. ونظرا لعمق مقوماته التاريخية، فقد تم تهيئته لرد الاعتبار لهذه المعلمة. وصلت تكلفته الإجمالية 30 مليون درهم، ويتكون من 12 محل لتسويق الحبوب، و44 محل للجزارة و15 مقهى، ثم مستودعات لبيع الخضروات والفواكه بالجملة، وكذا بيع الملابس إلى غير ذلك من الفضاءات، ويتوخى من إعادة تهيئة هذا السوق العريق تنمية الموارد المالية للجماعة، وإرساء البعد التجاري لمدينة كلميم.

صورة رقم 35 : سوق امحيرش بعد تهيئته سنة 2016

صورة رقم 34 : سوق امحيرش قبل تهيئته سنة 2002



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف، 2016

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2002

سوق أمحيرش قبل وبعد تهيئته، حيث يعتبر أهم الأسواق الجنوبية، ويساهم بشكل مهم في تنظيم المجال الترابي لإقليم كلميم، ولعل هذه التهيئة يمكن أن تعيد بعث المكانة التي كان يتبوأها السوق إفريقيا.

وابتداء من سنة 2010 تم إنجاز مشاريع ترابية من صنف آخر، وهي مشاريع كبرى من حيث تكلفتها المالية، وإشعاعها بالمدينة. بلغت الإستثمارات بهذه المشاريع 630 مليون درهم، امتدت على مدى خمس سنوات 2010-2015، بمساهمة كل من مديرية الجماعات المحلية بما قيمته 250 مليون درهم، ووكالة الجنوب بمساهمتها كذلك بـ 200 مليون درهم، وجماعة كلميم بمساهمة تقدر بـ 100 مليون درهم، ووزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة التي ساهمت بمبلغ 80 مليون درهم. وصل عدد هذه المنجزات 24 مشروعا، كرسست نفس توجه ما تم بنائه بعد سنة 2005، كتأهيل البنيات التحتية، من خلال بناء الطرق وتقوية الأرصفة، وبناء مطار دولي للمدينة بتكلفة مالية تقدر بـ 248.5 مليون درهم.

المطار الدولي لمدينة كلميم سنة 2018

صورة رقم 36:



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018.

موقع المطار الدولي بالمجال الحضري لكلميم سنة 2018

صورة رقم 37 :



المصدر: الوكالة الحضرية لكلميم وادنون ، 2018.

يعتبر مطار كلميم الدولي من التجهيزات الكبرى المهيكلية التي تم إنجازها خلال العشرية الأخيرة، ويتوفر على تجهيزات وآليات لوجستكية حديثة تمكنه من التمتع على صعيد الأقاليم الجنوبية ومع جزر الكناري وإفريقيا جنوب الصحراء وكذا صوب الاتحاد الأوروبي .

بالإضافة إلى تجديد الإنارة العمومية، وأيضاً ما هو متعلق باستكمال تهيئة بعض الأوراش كتهيئة قاعة الرياضات، وتغطية واد أمان أوشن، واستكمال مركز استقبال الندوات، أضف إلى ذلك تهيئة كورنيش مدينة كلميم بتكلفة إجمالية وصلت إلى 46.797.309 درهم. يمتد هذا الكورنيش على مسافة ثلاثة كيلومترات على ضفاف واد أم العشار، بهدف خلق فضاء ترفيهي ورياضي للسكان، وتحسين مستوى التأهيل للأحياء المحاذية للأودية كأحياء القدس، والمقاومة، وتكنة، وادنون، والرحمة. عملية التهيئة الحضرية كذلك، همت تهيئة أربع مداخل للمدينة بتكلفة مالية تقدر بـ 19.934.300 درهم، وهي مداخل تم تشييدها على كل من الطريق المؤدية نحو أكادير، وطانطان، وسيدي إفني، وإلى الجماعة القروية لقصابي. كما تم بناء مجموعة من النافورات داخل المدينة وعلى الطرق المؤدية لمدن طانطان، وسيدي إفني، وأكادير وآسا الزاك. ناهيك عن المشاريع في طور الإنجاز، كبناء مجزرة للحوم الحمراء بتكلفة 40 مليون درهم، ومشروع بناء ملعب كرة القدم بتكلفة 150 مليون درهم، وكذا بناء وتهيئة عدة مساحات القرب في مجموعة من الأحياء بقيمة مالية تصل إلى 24 مليون درهم.

وبخصوص قطاع التعليم والتكوين، فقد احتل مكانة ذات أهمية في التهيئة بعد سنة 2005، فعلى مستوى المعاهد المتخصصة والدراسات العليا، تم إحداث معهد التكنولوجيا التطبيقية سنة 2005، وبناء معهد الفندقية والسياحة سنة 2010، بلغت ميزانيته 49 مليون درهم، إضافة إلى إحداث المدرسة العليا للتكنولوجيا التابعة لجامعة ابن زهر سنة 2011، بتكلفة إجمالية للبناء بلغت 50 مليون درهم، وخلق مركز جامعي لشعبة العلوم الاقتصادية سنة 2012. أما على مستوى المؤسسات التعليمية بأصنافها الثلاث، فقد تم تأهيل 8 ثانويات بعد أن كانت المدينة لا تتوفر قبل سنة 2005 إلا على ثانويتين، ثم 9 إعداديات و17 مدرسة ابتدائية وأربع إدارات، بغلاف مالي وصل إلى 60 مليون درهم.

صورة رقم 38 : المدرسة العليا للتكنولوجيا بمدينة كلميم سنة 2018



المصدر: الموقع الإلكتروني للمدرسة العليا للتكنولوجيا بمدينة كلميم.

جانب من المدرسة العليا للتكنولوجيا بمدينة كلميم، التي يتابع اليوم فيها ما يزيد عن 5000 طالب دراسته.

بالموازاة مع هذه المنجزات، تم العمل على تنزيل المشاريع المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ البرنامج الاستعجالي لسنة 2005 إلى نهاية سنة 2013، فقد بلغ عدد المشاريع ما يقارب 323 مشروعاً بتكلفة مالية مجموعها 390.554.038 درهم، كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم 44: توزيع المشاريع المنجزة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة كلميم

ما بين سنتي 2005-2013

البرنامج	عدد المشاريع	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالدرهم	مساهمة الشركاء بالدرهم
البرنامج الأفقي	46	242.367.580	148.186.458
برنامج الحد الإقصاء الاجتماعي	199		
برنامج محاربة الهشاشة	47		
الأنشطة المدرة للدخل	31		
المجموع	323	390.554.038	

المصدر : قسم العمل الاجتماعي بعمالة كلميم، 2013

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن البرامج التي تم تنزيلها على مستوى مدينة كلميم، منها برامج الحد

من الإقصاء الاجتماعي التي حظيت بالحصة الأكبر، بحيث بلغ عددها 199 مشروعا ما بين 2005-2013، وهمت أساسا دعم ولوج التجهيزات، والخدمات الأساسية، والصحة، والتعليم، والرياضة والثقافة. وبالنسبة للبرنامج الأفقي تم إنجاز 46 مشروعا، انصب على تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني وحاملي المشاريع. أما بخصوص برنامج محاربة الهشاشة، فقد بلغ عدده 47 مشروعا، استهدف دعم الجمعيات التي تهتم بشؤون الأشخاص في وضعية هشاشة. وأخيرا فإن مشاريع الأنشطة المدرة للدخل لم يتجاوز عددها 31 مشروعا في نفس الفترة الزمنية، منها 13 إلى حدود سنة 2011 و18 مشروعا في سنة 2012. وخلال سنتي 2014 و2015 قامت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويل عدة مشاريع يبينها الجدول التالي:

جدول رقم 45: توزيع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلميم سنتي 2014 و2015

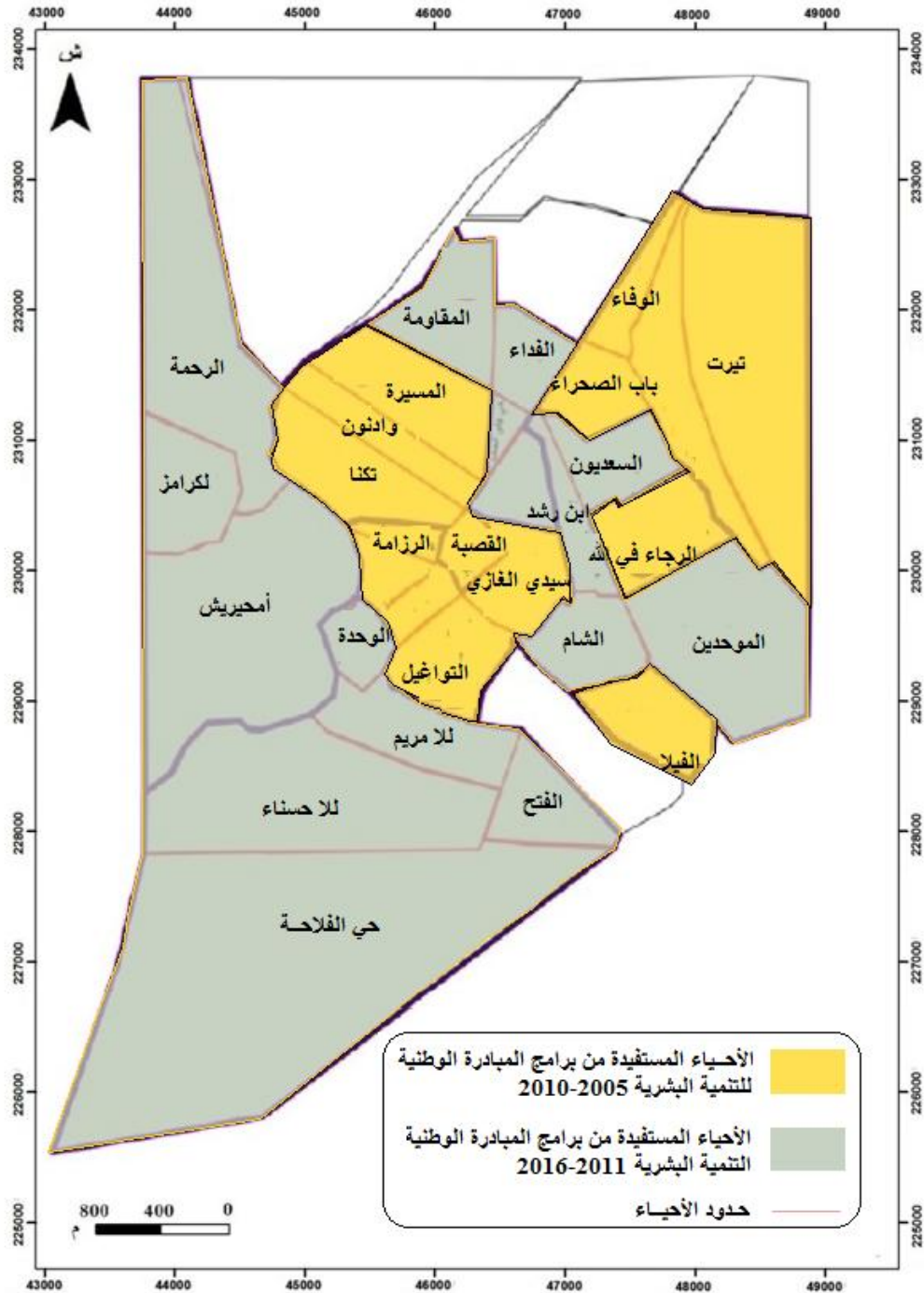
السنوات	نوع المشاريع	العدد	مبالغ المشاريع	مساهمة المبادرة	مساهمة حامل المشروع
المشاريع المقدمة سنة 2014	المدرة للدخل	141	23 936 916	18 292 752	5 644 164
	التنشيط	82	12 631 403	10 279 711	2 351 692
	التكوين	16	2 064 724	1 600 806	463 918
	المجموع	239	38 633 043	30 173 269	8 459 774
المشاريع المقدمة سنة 2015	المدرة للدخل	187	32 469 803	23 854 040	8 615 763
	التنشيط	67	9 194 487	7 640 760	1 553 727
	التكوين	22	2 794 045	2 098 753	695 292
	المجموع	276	44 458 335	33 593 553	10 864 782
المجموع العام		515	83091378	63766822	19324566

المصدر : قسم العمل الاجتماعي بعمالة كلميم، 2013

كما هو مبين في الجدول أعلاه، نستنتج أن عدد المشاريع الممولة من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلميم سنتي 2014 و2015، بلغ مجموعها 515 مشروع، بتكلفة مالية تقدر بـ 38 633043 مليون درهم سنة 2014، وفي سنة 2015 ما مجموعه 44 458 335 مليون درهم، وهي مشاريع انصببت على مجالات متعددة كمال تنشيط والتكوين والأنشطة المدرة للدخل. ويوازي مشاريع المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية، برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني، عبر بلورة مجموعة من المشاريع المدرة للدخل، بلغت سنة 2013 تمويل 29 مشروعا، بكلفة إجمالية تصل إلى 3 129 402 مليون درهم، ساهم فيها برنامج الاقتصاد الاجتماعي بـ 2 219 184 مليون درهم، ناهيك عن المشاريع التي مولتها وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما بين 2006 و2015.

خريطة رقم 29: الأحياء المستهدفة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما بين سنتي 2011-2015



المصدر: الجماعة الترابية كلميم 2016

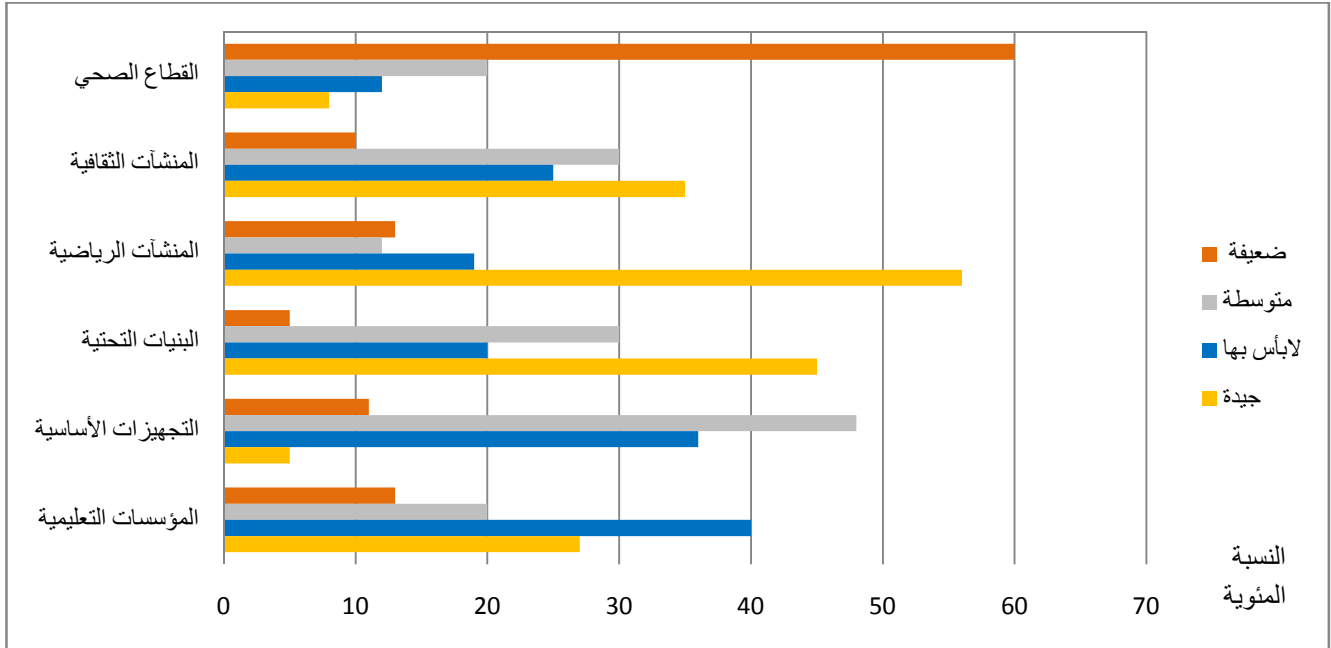
لقد جسدت كل هذه المشاريع وغيرها فرضية إختيار الدولة للمدينة كعصب للتمددين والتعمير وتوجيه سياساتها بالجهة. وباعتبارها محور الجهة والتنمية الترابية لتقوية المجتمع الحضري شبه الصحراوي بكلميم. فكيف استقبل هذا المجتمع منجزات التهيئة الحضرية بكلميم ما بعد سنة 2005؟

2- المجتمع الحضري بكلميم والبناء الترابي: ردود فعله وتقييمه وإنعكاساته على الترابية

"إن تمثل المجال كوظيفة ذهنية تتداخل فيها ذاتيات الكائن الاجتماعي بتأثيرات المجتمع، يشكل أحد مستويات تفاعل المجتمع بالمجال. وبهذه الصفة يتم تناوله هنا كمحاولة لاستكمال مقاربة جدلية المجتمع والمجال. وإذا كان الجدل حول مشكل الانتقال من الفرد إلى الفئة أو الطبقة الاجتماعية لم يحسم فيه بعد، فإن التوجهات الحديثة في العلوم الاجتماعية جعلته يجد حله في كون الفرد يشكل قبل كل شيء كائنا اجتماعيا يستمد مرجعيته من الوسط الاجتماعي، الذي يحدد موقع الفرد داخل الحقل الاقتصادي وعلاقات الإنتاج، ويحدد مواقفه وتصورات السياسات والأيدولوجية، وبالتالي كيفما كان نصيب النفسية الفردية في تشكل التمثيلات فهذه الأخيرة تحيل على أنظمة مرجعية اجتماعية"³⁹². المجتمع الحضري شبه الصحراوي بكلميم عاش ظرفية صعبة، تمثلت في تأثير التهميش الذي مس جوانب كثيرة من متطلباته الفردية، كالتعليم، والصحة، والقضاء، والشغل والترفيه. ولذلك فتمثلاته بخصوص النهج الجيواستراتيجي الجديد بالمدينة يحمل معه جذور اجتماعية وسياسية متباينة، بناء على المرحلة الجيوسياسية³⁹³ التي عاشتها قرابة ثلاث أجيال من مجتمع وادنون، بغض النظر أن هذا المجتمع اليوم، يعتبر مزيجا بين مختلف الشرائح الاجتماعية للمجتمع المغربي بصفة عامة، ومزيج بين قبائل متنوعة أمازيغية وحسانية. فإذا كانت الغاية الأساسية من البناء الترابي هو الارتقاء بالمجال وتحقيق طموحات وانتظارات مجتمعه، فإن تقييمهم له يبين تأثيره الإيجابي من عدمه. ويرتكز البحث الميداني في هذا الصدد على فئات اجتماعية متنوعة أغلبها أرباب الأسر بهدف تقريب ونقل تمثلاتهم حول التحولات السريعة التي عرفتها المدينة خلال العقد الأخير، وهو ما يبينه الشكل أسفله:

³⁹² - الشويكي، مصطفى، مرجع سابق، ص 437
³⁹³ - عند القيام بالبحث الميداني مع الساكنة المحلية لتمثلها للبناء الترابي، حاولنا أن نبين مع المستجوب أن يعطينا تمثله وتصوره للمرحلة المعنية 2005 و2016، دون أن يأخذنا إلى ما عاشته خلال مرحلة الجيوسياسية، على أن ذلك لا يمنعنا من أخذ مقارنات بين المرحلتين.

شكل رقم 24 : تمثل السكان للتهيئة الحضرية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-2016



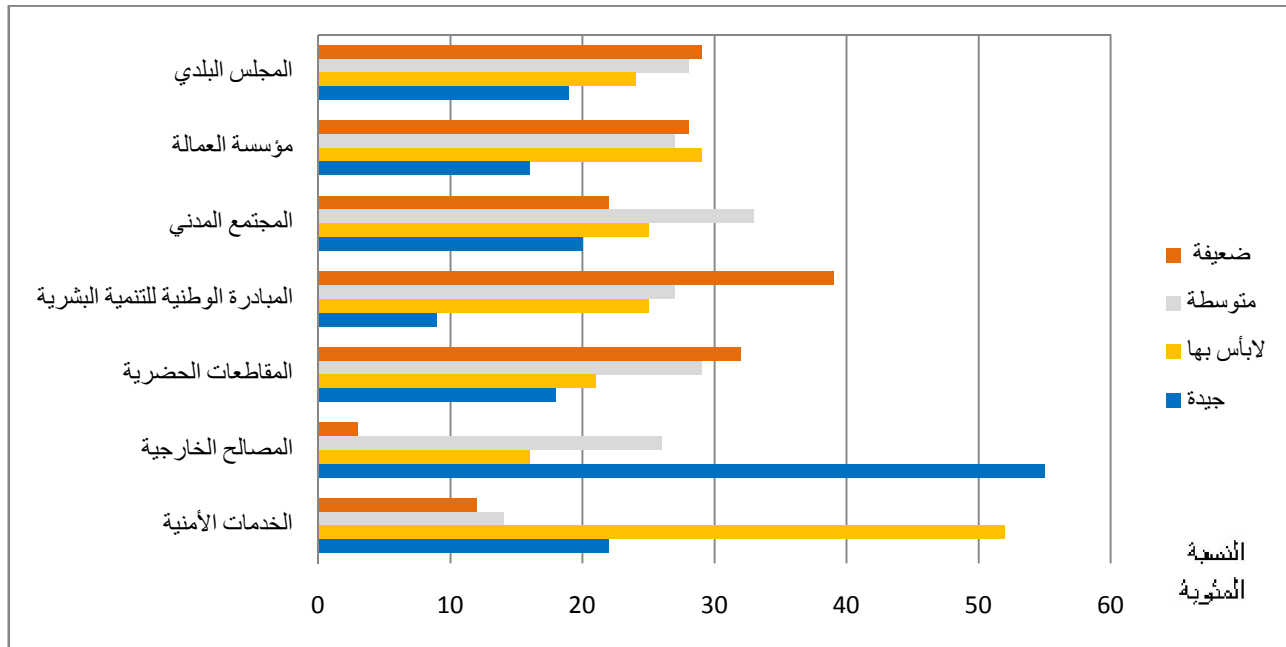
المصدر: بحث ميداني، 2016

يوضح لنا الشكل أعلاه، أن النسب التي أفرزتها الاستمارة الميدانية، في شأن تمثل الساكنة لمختلف مشاريع التهيئة الحضرية التي أنجزت بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-2016. فعلى مستوى المؤسسات التعليمية ترى 40% الساكنة المستجوبة أنها لابأس بها، في حين ترى 27% أنها جيدة، و 20% ترى أنها متوسطة، ونسبة 13% قيمت هذه المؤسسات بأنها ضعيفة. وبالنسبة للتجهيزات الأساسية فتقيّمها من قبل الساكنة لا يختلف كثيرا عن سابقتها التعليمية، خاصة أن حوالي نصف السكان المستجوبين يرون أنها متوسطة، وحوالي 36% ترى أنها لابأس بها، و 11% ضعيفة و 5% جيدة. أما على مستوى تقييمهم البنيات التحتية فحوالي 45% ترى أن المشهد الحضري تغير على عدة مستويات، بنسبة متوسطة ب 30% ، ولا بأس بها بنسبة 20%، وحوالي 5% إختارت أنها ضعيفة.

المنشآت الرياضية بدورها نالت إستحسان الساكنة بنسبة 56%، وكذا المنشآت الثقافية بنسبة 35%. غير أن القطاع الصحي يلقي إستياء كبيرا من قبل السكان المحليين، حيث ترى الأغلبية أن وضعية القطاع لم ترق بمستوى تطلعاتهم بنسبة 60%، بسبب تردي الخدمات وبسبب قلة التجهيزات الأساسية ذات الصلة بالمستعجلات والتوليد، زد على ذلك الخصائص المرتبط بالأطر الطبية، إلى غير ذلك من الإكراهات. وعموما تظل تمثلات الساكنة، تُجاه التحول المجالي الذي شهدته المدينة عدة مستويات، جيدة بالمقارنة مع السنين الماضية، وبذلك يبرز هذا التمثل الدور الذي لعبته مختلف الديناميات التي شهدتها المجال بعد سنة 2005 إلى اليوم.

أما على مستوى رؤية السكان للفاعلين ودورهم في أجرأة عمليات البناء الترابي، فقد اختلفت حسب كل فاعل على حدة، انطلاقاً من ممارساتهم المجالية وهو ما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 25 : تقييم السكان لأدوار الفاعلين في البناء الترابي بكلميم ما بين 2005 و2016



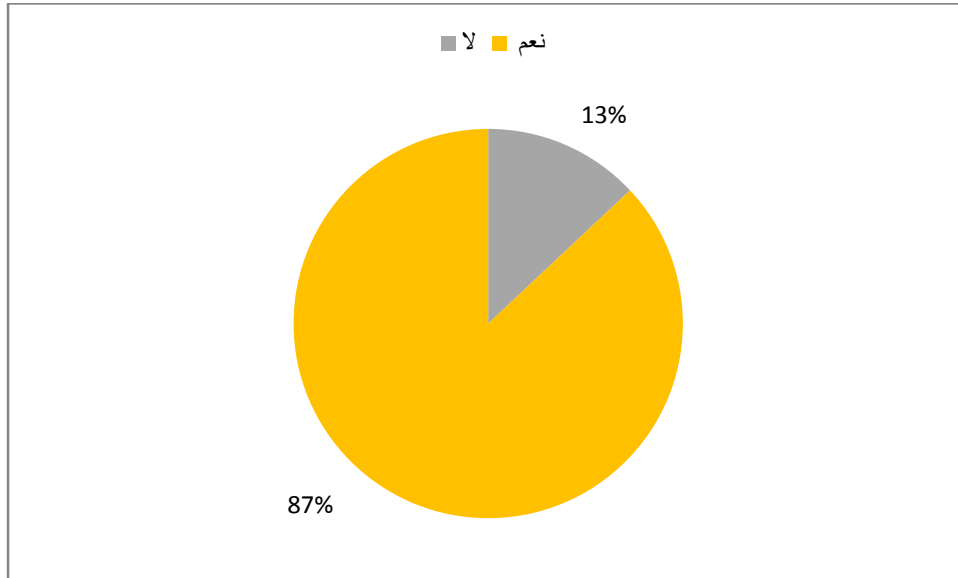
المصدر: بحث ميداني، 2016

ففي الوقت الذي يبرز فيه الشكل أعلاه، أن دور المصالح الخارجية والخدمات الأمنية لا بأس بها وجيدة، على التوالي بنسبة 55% و 52% كأهم ميول للسكان، فإنه يبرز أيضاً حدوث تقارب بين دور أهم الفاعلين البارزين بالمدينة، إذ ترى الساكنة أن دور المجتمع المدني لا بأس به بنسبة 25%، ونسبة 33% كدور متوسط، ونسبة 20% كدور جيد وإيجابي في عمليات البناء التنموي، وترى فئات أخرى أن دوره يظل ضعيفاً بنسبة 22%. أما مؤسسة العمالة فهي لا تختلف عن تمثل السكان للمجتمع المدني، إذ تعتبر أن دورها لا بأس به بنسبة 29% كأهم تمثل للمجتمع الحضري. وبخصوص المجلس البلدي، فترواح دوره بالنسبة للفئات المستجوبة بين 28% كدور متوسط، و 24% لا بأس به، و 19% بدور جيد، في حين ترى 29% أن دوره ضعيف وهي أعلى نسبة في تمثيلات السكان بالنسبة لهذا الفاعل. نفس الشيء ينطبق على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذ يرى أغلب المستجوبين أن دورها ضعيف بنسبة 39%. ويزكي تفوق الفاعل المدني مقارنة مع باقي الفاعلين، إلى مراهنات الساكنة على المجتمع المدني كوسيط فعال، من شأنه أن يعمل دور الوساطة في علاقة المواطنين بباقي الفاعلين.

يتضح من خلال استجواب الساكنة اتجاه "فعل" البناء الترابي، الذي لا يخلو من دلالات حول تمثيلاتهم الاجتماعية والسياسية، وأكثر من ذلك فإن تقييمهم للدينامية التي شهدتها المدينة، يشكل نوعاً آخر

من تحديدهم لهوية التراب الذي بدأ يتشكل، كفضاء للمشاريع وتعدد للفاعلين، ويتأكد ذلك من خلال الشكل أسفله:

شكل رقم 26: توزيع تمثّل الساكنة المحلية لدينامية المدينة ما بعد سنتي 2005 و2016



المصدر: بحث ميداني، 2016

كما يوضح الشكل أعلاه، أعطت نسبة 87 % من المستجوبين تمثلاً إيجابياً تجاه الدينامية التي شهدتها المدينة ما بعد سنة 2005 ، حيث عبرت 13 % من الساكنة أن تدبير المدينة مازالت تعتريه عدة إكراهات سياسية بالأخص تهم صراع الفاعلين وإشكالية تنفيذ المشاريع، لكنها في نفس الوقت تجزم بالقطعية التي بدأت تشهدها المدينة مقارنة مع زمن الجيوسياسية، ويستهلم من هذا، تأثير عملية البناء الترابي ذا البعد الإقليمي والسياسي على تمثّل سكان، وكذا على الترابية التي طبعت على هذا المجتمع. فالبعد الجيوسياسي الهوياتي الذي اكتنف هذا المجال، وظروف الإنتقالية الجديدة جراء التحول المجالي ساهم في أفول الترابية السلبية التي طبعت المرحلة السابقة. اليوم مع انبثاق ترابية جديدة لدى مجتمع مدينة كلميم ستساهم لا محالة في تقوية علاقته القائمة مع الدولة، وبناء "الوطنية الإيجابية"³⁹⁴.

3 - التدبير المالي لنهج البناء الترابي وشكل الرقابة

على مستوى آخر، طرحت مسألة التدبير المالي بالمدينة إشكالية على مستوى مسار البناء التنموي، فالموارد المالية التي خصصت للمدينة في العشرية الأخيرة، وضعت المجال بين مفارقة الحجم المالي والمشاريع المنجزة ومسألة ترشيد مآليتها.

³⁹⁴ - استعمل العروي عبد الله مفهوم "الوطنية الإيجابية" في كتابيه مجمل تاريخ المغرب، والأصول الاجتماعية، للحديث عن اختيار الوسائل الأكثر نجاعة لتحقيق أهداف تخدم التنمية، ضمن العروي عبد الله، 2016، مرجع سابق، ص 597

فإذا كان برنامج التأهيل الحضري هو في أصله توليفة لعدة برامج قطاعية متنوعة ومختلفة، يتعدد فيها المتدخلون من أجل الارتقاء بالمجال الحضري، وتأهيل الوسط المدني، "فإن التدبير المالي المندمج يقتضي إشراك كل الفاعلين في التنمية المحلية للعمل على إعداد المجال الحضري وتهيئته حتى يصير قادرا على تلبية حاجيات السكان الحضريين، وخاليا من كل مظاهر الاختلال والضعف من جهة، ومن جهة أخرى مواكبا للتحويلات والتحديات، ومندمجا بشكل إيجابي في إطار سياسة المدينة، وذلك من خلال جعل التنمية الاقتصادية والبيئية أساس التنمية الحضرية"³⁹⁵.

وعلى هذا الأساس، من خلال النظر لعدد المشاريع المنجزة التي عرفتها مدينة كلميم، فإن قضية محددات كفاءة التدبير المالي طرحت أكثر من علامة استفهام، بخصوص مقاربة تنفيذ المشاريع والأسلوب المتبع في تدبيرها، وكذا في مسألة تقييمها وتتبعها. إن منتخب المدينة "الجيل الثاني" ومقارباته لتدبير المسألة الحضرية، لا يتجسد فقط في إنجاز المشاريع الحضرية بل في طريقة تدبيرها أيضا، فما راكمته المدينة من إمكانيات مالية مقارنة مع المدن المتوسطة بالمغرب، يبقى كبيرا وتبقى هذه المدينة في مقدمة المدن التي استفادت من دعم مالي كبير لتأهيل المجال. هذا التدبير استغل واستثمر من قبل الفاعلين عبر توجيهين أساسيين: الأول لتحقيق الرهانات الذاتية والثاني محاولة تكييف هذا التدبير الحضري مع إستراتيجية الدولة بالمنطقة.

³⁹⁵ - النشاط صالح، 2015: «التدبير المالي المندمج لتزويل برامج التأهيل الحضري»، المتلقى 26 لمدينة صفرو، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع فاس، ص 97.

المجموع	تتمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني	بناء و تهيئة مساح القرب	تأهيل الأحياء المستهدفة ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2015-2011	بناء ملعب لكرة القدم	بناء و تجهيز مجزرة للحوم الحمراء	تأهيل المؤسسات التعليمية	التتمية الحضرية 2015-2010	تأهيل البنيات التحتية و تجهيزات المدينة 2007- 2009	مشاريع القرب	الإدماج الحضري الشامل للأحياء 2008-2005	
410 500 000	30 000 000,00	-	-	-	20 000 000,00	-	250 000 000,00	110 500 000,00		-	المديرية العامة للجماعات المحلية
391 020 000	30 000 000,00	7 000 000,00	10 000 000,00	21 000 000,00	15 000 000,00	12 000 000,00	200 000 000,00	72 500 000,00	8 520 000,00	15 000 000,00	وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية
180 000 247	-	4 000 000,00	5 350 000,00	-	-	-	100 000 000,00	78 240 000,00	4 020 000,00	55 570 000,00	الجماعة الحضرية لكلميم
147 300 000	-	10 000 000,00	-	129 000 000,00	-	6 000 000,00	-	2 300 000,00	0,00	-	وزارة الشباب والرياضة
95 000 000	-	-	-	-	-	-	80 000 000,00	0,00	0,00	15 000 000,00	وزارة السكنى و سياسة المدينة
55 700 000	-	-	-	-	-	-	-	0,00	0,00	55 700 000,00	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
48 724 998	-	3 000 000,00	5 850 000,00	-	-	12 000 000,00	-	18 340 000,00	9 534 998,00	-	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
27 660 000	-	-	5 500 000,00	-	5 000 000,00	-	-	5 000 000,00	0,00	12 160 000,00	المجلس الإقليمي لكلميم
16 700 000	-	-	14 000 000,00	-	-	-	-	0,00	0,00	2 700 000,00	المجلس الجهوي لكلميم /السمارة
15 000 000							-	0,00	0,00	15 000 000,00	كتابة الدولة في الماء
10 000 000	-	-	-	-	-	10 000 000,00					وزارة التربية الوطنية
10 500 000	-	-	-	-	-	-	-	0,00	0,00	10 500 000,00	المكتب الوطني للكهرباء
2 370 000	-	-	-	-	-	-	-	0,00	0,00	2 370 000,00	المنووبية السامية للمياه والغابات
13412750											جمعيات المجتمع المدني
1 423 887 748	60 000 000,00	24 000 000,00	40 700 000,00	150 000 000,00	40 000 000,00	40 000 000,00	630 000 000,00	286 880 000,00	22 074 998,00	184 000 000,00	المجموع

حجم الإنفاق العمومي الذي عرفته المدينة ما بين 2005 إلى حدود مساهمات 2016 و 2021 ، الذي بلغ مجموعه 13 523 887 748 درهم، بما في ذلك مساهمات القطاعات الكبرى من وكالات التنمية، كوكالة الجنوب والمنظمات الدولية، أفرزت شبكة علاقات بين الفاعلين عمودية كانت أم أفقية، ومع ذلك فإن معدلات التنمية بالمدينة والاختلالات الناتجة عن التخطيط الحضري وفلسفة تسييره، لم ترق إلى مستوى تطلعات المجتمع الحضري شبه الصحراوي، كما تبين لنا من البحث الميداني خصوصا المتعلق ببعد الصراع. صحيح أن كل ما تم إنجازه هدفه البناء كأرضية لمشاريع حضرية مهيكلية أخرى في الأمد المتوسط أو البعيد، لكن حجم الإمكانيات المالية التي خصصت لها، كان الأجدر متابعتها وتقييمها.

ويدفعنا هذا إلى القول إلى أن الإمكانيات التي توفرت لدى الفاعلين لم تواكبها رقابة خارجية "يتعلق الأمر بالرقابة الإدارية والسياسية، بحيث أن التأكيد على الرقابة السياسية، "تتطلب التأكيد على توفر إرادة سياسية حقيقية، للعناية بأجهزة الرقابة وترسيخ مصداقيتها وتمكينها من وسائل العمل ومتابعة توصياتها، لكي تقوم بأدوارها كاملة، من حيث منع حدوث الخلل، وتصحيح الوضعيات الشاذة والخارجة عن مقتضيات القانون الواجب التطبيق. ويعتبر هذا التوجه الإحترازي تأسيسا لمنطق الحكامة المالية، الذي يتعين أن يوجه بوصلته نحو إقرار نماذج أخرى من الرقابة التشاركية المندمجة"³⁹⁶. وهذا ما عملت عليه الدولة سنتي 2017 و 2018 في فحص المالية التي رصدت للمدينة³⁹⁷، بضغط من المجتمع المدني، الذي لعب دورا أساسيا في تتبع مجموعة من الاختلالات التي اكتنفت التدبير المالي، بما يقتضيه هذا الدور من حذر ومسافة، سيما أن لعبة الفاعلين سواء المنتخبين أو المجتمع المدني أو رجال السلطة تكتنفها المصالح والإستراتيجيات المضادة المرئية وغير المرئية التي تؤثر على المجتمع المحلي خاصة منه القبلي.

هذه الإكراهات التي تخللت المسألة المالية، تنبني أساسا على مرجعية أحادية القطب في التدبير والتسيير لجل المشاريع المنجزة، أدت إلى خلق الهوة بين الفاعلين خاصة بين الفاعل السياسي والفاعل المدني، ليتطور فيما بعد إلى صراع بين مجموعة من الفاعلين يطابقه كذلك صراع بين المكونات القبلية للمدينة وشحنها الرمزية. لذلك فإن دور الدولة في هذا الإطار ترجم في في تدبير التوازنات ومسألة المصالحة بين الدولة والمجتمع، استغل محليا في تكريس صورة المنتخبين والبحث عن التمويع لفاعلين في مجالات عدة أهمها العقار.

³⁹⁶ - النشاط صالح، 2015، مرجع سابق، ص 107

³⁹⁷ - نشير أن ضغط المجتمع المدني على وزارة الداخلية ما بين 2010 و 2015 للتحقيق في بعض المشاريع المنجزة، نتج عنه إرسال الفرق الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء للتحقيق في الاختلالات والشكايات المقدمة من قبل الفاعل المدني وبعض الهيئات الحقوقية.

4 -التفويت العقاري أهم المشاكل المترتبة عن منجزات البناء الترابي

عملية الربط بين البناء الترابي والوضع العقاري بالمدينة شكل نقطة محورية في المنجزات الأخيرة. فالعقار يشكل دعامة ومرتكزا أساسا لبلورة إختيارات جديدة في مجال التهيئة العقارية، ليس كإجراء وتدبير مرجعي لمواجهة الأزمات الممكن أن تحدث بالسوق العقارية، وإنما كتوجه جديد في مجال إنتاج العقار وتدبير المدن، من الأكيد أنه سيؤثر بشكل إيجابي على آليات السوق العقارية وينبثق عنه منحى جديد في مسار المنافسة، بحكم أن التجديد الحضري، لا بد أن تواكبه وتصاحبه تغييرات في طبيعة العقار الحضري. الإشكالية العقارية بمدينة كلميم واسعة جدا ولا تنحصر في بعدها التقني فقط، وإنما تقتضي الضرورة تناولها من حيث البعد المجالي والسياسي للمشاريع المنجزة كذلك. فجراء تنزيل المشاريع الحضرية ما بين 2005 و2015، تم تمريرها عن طريق التعمير الاستثنائي، دون مراعاة تصميم التهيئة الذي كان من المفروض إعادة النظر فيه جراء التحول المجالي الذي شهدته المدينة³⁹⁸، كما أن مقارنة الفاعلين لهذه المشاريع من زاوية الترخيص الاستثنائي، أوحى بأنها تفتقد إلى رؤية شمولية بعيدة المدى؛ غلب عليها العمل الظرفي والحلول المرحلية، وبالتالي طابع الارتجالية. "والدليل على ذلك أنها لم تتجاوب مع مضامين وثائق التعمير - التي تنجز بأموال مهمة ومن قبل أطراف فاعلة في الموافقة على المشاريع الاستثمارية، حيث تسهم في تعطيلها وإفراغها من محتواها عبر التحويلات الاستثنائية التي تحدثها التطبيقات المصادق عليها"³⁹⁹. إضافة أن جل المشاريع أنجزت على أراضي في غير ملكية الجماعة الترابية لكلميم، أفرز عدة دعاوي من قبل الساكنة اتجاه هذه الجماعة، وأثقل كاهل ميزانيتها بسبب السياسة المتبعة في تفعيل المشاريع، كما يبين ذلك الجدول أسفله:

³⁹⁸ - نظرا للتحول المجالي الذي لم تكن تنتظره المدينة بعد سنة 2005، كان من الممكن إعادة النظر في تصميم التهيئة، وتغييره لمواكبة التحولات الجديدة، والإستغناء عن التصميم الذي صودق عليه سنة 2001، لكن هذا لم يتم.

³⁹⁹ - هلال عبد المجيد، 2011 : «فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي»، ضمن أشغال الدورة الثالثة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 23، حول سياسية المدينة الواقع وأفق التفعيل، ص 295

جدول رقم 47 : توزيع قائمة الأحكام القضائية العقارية النهائية الصادرة ضد الجماعة الترابية كلميم والغير منفذة ما بين سنتي 2004 و2013

سنة التبليغ بالحكم	ملخص موضوع الدعوى	رقم القرار	مآل الحكم	المبلغ المحكوم به بالدرهم
2004	- المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي تيرت	156	- قرار عدد 04-156 بالحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض.	38.000
2007	- المطالبة بالتعويض عن بقعة بالمحطة الطريقة	700	- قرار عدد 20-700 بالحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض.	572.195
2008	- المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بربوة اليهودية - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرب واد أم العشار - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرب الخزانة الوسائطية - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أقيم عليها مستوصف حي أمحيريش - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرب واد أم العشار - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية سهب طريق فم تيزي	291 610 570 448 66 236	- الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض. - الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية. - الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض. - الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض. بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية وغرامة تهديدية قدرها 100 درهم عن كل يوم تأخير من قبل المجلس.	50.000 76.000 996.198 30.000 51.853 115.804
2009	-المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرب ربوة ادغالي(المركب الرياضي) -المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية قرب واد أم العشار	291 228-	- قرار رقم 09-228 بالحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية وغرامة تهديدية قدرها 100 درهم عن كل يوم تأخير من قبل المجلس.	130.716 194.662
2010	-المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي أمحيريش -المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بعبودة كمنطقة خضراء	10-228 10-500	- الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية	69.878 44.365
2011	- المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار حي الكويرة. - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بالمحطة الطريقة - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بالمحطة الطريقة - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي الملعب شارع عبودة - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار حي الكويرة - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي التواغيل (حديقة التواغيل). - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرب الخزانة الوسائطية - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية قرعة السالكة بجانب الكويرة بور أم	775 749 454 747 1041 602 603 435 292 818	- الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية.	165.000 285.000 123.711 636.517 420.000 150.089 67.293 21.666 477.77 89.766

430.596 134.742 191.997 35.200 1.280.299	الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية	879 396 381 661 926	العشار - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية حي الملعب (حديقة عمومية) - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بالمحطة الطريق المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية حديقة ألعاب الأطفال قرب إقامة الوالي. - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بالمحطة الطريق - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار	
1.093.528 158.000 199.844 199.844 703.999 168.919 2.064.600	الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية	35 181 807 677 700 993 944	- المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية سهب طريق قم تيزي. - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بالمحطة الطريق - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي تيرت (ملعب رياضي) - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي تيرت (ملعب رياضي) - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي النواذر - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي تيرت - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية في الجهة اليسرى للطريق المدارية كلميم - طانطان	2012
200.000 38.797 94.558 76.288 600.000	الحكم على الجماعة الترابية كلميم بالتعويض بما في ذلك الأصل والفوائد القانونية	326 1078 885 741 611	- المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بحي تيرت مخصص لمركز اجتماعي. - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية بحي تيرت - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية أرضية بور أم العشار (إحداث منطقة خضراء) - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية - المطالبة بالتعويض عن بقعة أرضية حديقة ألعاب الأطفال قرب إقامة الوالي.	2013
12.835.602.35	المجموع			

المصدر: تركيب شخصي بناء على دراسة ملفات المحكمة الابتدائية وقسم الشؤون القانونية والممتلكات بالجماعة الترابية بكلميم، 2017

يستنتج من الجدول رقم (47)، أن الدعاوي المقدمة ضد الجماعة الحضرية جاءت نتيجة إنجاز المشاريع الحضرية، التي لم تراعى تصميم التهيئة ومقترحاته، بمقابل توطيئها بطريقة عشوائية، على أراضي الساكنة التي طالبت بتعويض أراضيها. ويمكن أن نسوق أمثلة في هذا الإطار من خلال المطالبة بالتعويض عن البقع الأرضية بجوار واد أم العشار الذي تم تهيئة كورنيش المدينة فيها، إضافة إلى المطالبة بالتعويض عن البقع الأرضية التي شيدت عليها حديقة التواغيل، ثم مركز للتكوين بحي أمحيريش، وكذا ملاعب القرب بحي تيريت، إضافة إلى المحلات التجارية بالمحطة الطرقية. بلغ عدد الدعاوي المقدمة من قبل الساكنة المحلية اتجاه الجماعة الحضرية للتعويض عن البقع الأرضية، ما بين 2003 و 2013، ما مجموعه 40 حكماً غير منفذ بمجموعه مالي 12.835.602 درهم. وازدادت هذه الدعاوي ما بين 2014 سنة 2016 إلى ما مجموعه 57 حكماً، ليرتفع المجموع المالي إلى 44.494.911 درهم، مع العلم أن مجموع الأحكام العقارية المنفذة بلغت 20.502.498.79 درهم، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 48 : توزيع الأحكام القانونية العقارية المنفذة وغير المنفذة على الجماعة الترابية كلميم سنة 2016

نوع الاحكام	العدد	المبلغ بالدرهم
الأحكام المنفذة	58	20.502.498
الأحكام غير المنفذة	57	44.494.911
المجموع	115	64.557.401

المصدر: مصلحة الشؤون القانونية و العقارية بمدينة كلميم، 2016

اليوم الجماعة الترابية مطالبة بتعويض ملاكي العقارات بما يزيد عن 44 مليون درهم، ناهيك عن الملاكين الذين عوضتهم خلال العقد الأخير، ليصل المجموع المالي الذي يمكن أن يسدده المجلس الجماعي أزيد من 64 مليون درهم، وهو رقم كبير بالنظر إلى محدودية مداخله، ومن المنتظر إن تؤدي مبالغ أخرى بعد الحكم على الدعاوي المستأنفة، التي يصل مجموعها 280 طلب عن تعويض. لذلك، فإن الأمر يستلزم ضرورة تدخل الدولة لتسوية الوضعية العقارية الجماعية، ووضع حد أمام العدد الهائل من الدعاوي التي تستنزف مالية الجماعة. فلماذا لم يستثمر المجلس الجماعي الموارد المالية التي خصصت له طيلة العشرية الأخيرة في هذه الدعاوي؟، لاسيما أنه اتبع مسطرة نزاع الملكية، دون الدخول في هدر الأموال، التي كان بالإمكان استغلالها في مشاريع تنموية أخرى.

مسألة تعامل الفاعل المحلي مع البناء الترابي في إطاره العقاري يطرح إكراهات شائكة، نتيجة عدم ملائمة المشاريع المنجزة مع تصميم التهيئة لسنة 2001، ثم التدبير الأحادي الجانب لتوطين المنجزات الحضرية. واقع لا يتماشى وفق المنطق الاستثماري الهادف إلى حل المسألة العقارية، بالرغم من الظروف الجديدة التي تعاملت معها الدولة. فتوجه هذه الأخيرة يقابله بالأساس سلوك إنتاجي نفعي غير منظم، لا يرقى إلى طموحات الدولة على مستوى الإضافات النوعية للمشاريع المهيكلية، أو على مستوى المتطلبات المجتمعية للمواطنين. فإنتاج المشاريع الحضرية وعلاقتها بالسوق العقارية أبرزت أن الخيارات الظاهرة والخفية للفاعلين في عملية التخطيط وتسيير المرافق العمومية والمشاريع تعرف سوء توزيعها بالمجال، مع وجود اختلالات وممارسات منافية للقانون ومضرة بالسير التنافسي للسوق وإنتاج المجال، خاصة أن "التمظهرات التي أخذتها هذه الممارسات، فيها مساس كبير برافاهية المستهلك، في مقابل حرية الفاعل العقاري، التي إما أن تخلق نوعا من التضيق على المنافسة أو أنها تخل بنظام السوق وتعكس أهداف سياسية"⁴⁰⁰، والحالة هاته بدأت تعيش تبعاتها المدينة كالمشكل العقاري المطروح لاستكمال الشطر الثاني من بناء المركز الجامعي بالمدينة، وكذا بناء الحي الجامعي الخاص به، بالإضافة إلى ذلك، المشاكل العقارية لتوطين بعض المشاريع الحضرية كالمشكل الذي طرح بالنسبة لعقار المستشفى الجهوي ومجزرة المدينة ومقر الصناعة التقليدية، مما ينتج عنه إشكالات تعيق البناء الترابي بالمدينة.

5- البناء الترابي بكلميم بين شرعية التدبير والفعالية المجالية

لا يمكن أن نشكك في دور الفاعل المحلي في البناء الترابي، أكيد أن مختلف المنجزات الحضرية همت التأهيل الحضري وتحسين جمالية المشهد الحضري وتقوية البنيات التحتية، خصوصا إذا ما قارنا المدينة في المرحلة التي عاشت فيها عزلة تنموية وضغوط سياسية. وهو ما يبينه الجدول الآتي الذي يبرز حجم تطور البنيات التحتية بهذا المجال:

⁴⁰⁰ - مبروك عمر، 2015: «المنافسة في السوق العقارية بالمغرب»، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ص 195-196.

جدول رقم 49 : تطور مستوى إنجاز البنية التحتية الأساسية والتجهيزات العمومية بمدينة كلميم خلال المرحلتين (1975-2004) و (2005-2015)

المجموع	ما بين 2005-2015	ما بين 1975-2004	البنية التحتية الأساسية والتجهيزات العمومية
122 كلم	88 كلم	34 كلم	الطرق بفرشتين
34.8 كلم	28.5 كلم	6 كلم	الطرق بالخرسنة الحمرية
67 كلم	67 كلم	-	تقوية الطرق بالإنارة
427000 متر مربع	427000 متر مربع	-	تبليط الأزقة
215 كلم	137 كلم	78 كلم	التطهير السائل
75.5 كلم	41.5 كلم	34 كلم	الإنارة العمومية
251 كلم	45 كلم	206 كلم	الماء الصالح للشرب
387.5 كلم	137 كلم	250 كلم	الكهرباء
14000 شجرة	12600 شجرة	1400 شجرة	التشجير
21.5 هكتار	20 هكتار	1.5 هكتار	المساحات الخضراء
153 هكتار	153 هكتار	-	الحزام الأخضر
13.5 كلم	10.5 كلم	2.5 كلم	وقاية المدينة من الفيضانات
-	82 طن/يوم	32 طن/يوم	التطهير الصلب

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2015

غير أن هذه المشاريع، أنتجت لنا فاعلين، تحكموا في مسارها إن على مستوى التدبير أو على المستوى المالي أو على مستوى مقاربة التتبع والتقييم، مما كان له أثر سلبي على بناء الوظيفة الترابية تليق بمكانة المدينة في الأقاليم الجنوبية المغربية.

فعلى المستوى الاقتصادي: نلاحظ أن البعد الاقتصادي ظل غائبا في عمليات البناء الترابي، سيما أن معدلات ارتفاع البطالة وهشاشة سوق التشغيل بالمدينة ما زالت مرتفعة، إذ تصل نسبتها حسب إحصاء 2014 بـ 29.5 % للذكور، وفي صفوف الإناث بـ 56,5 %، وهي نسبة جد مرتفعة تفوق كل النسب الجهوية والوطنية. هذا التحدي يطرح عدة إكراهات سيما أن فئة الشباب والساكنة النشيطة (15-59)، تمثل 64 % من مجموع الساكنة، وهو مؤشر لن يمر دون أثر اجتماعي ما دامت هذه الفئة تشكل القاعدة المنتجة والمعيدة، وبالتالي تزايد الطلب على الشغل والسكن. لهذا فإن غياب فرص شغل قارة، وضعف الاستثمارات لا تزال تعيق إشكالية التنمية الترابية بالمدينة، على اعتبار أهمية الاستثمار الاجتماعي بهذه المجالات، خاصة أنه يسمح بتقوية العلاقة التي تربط الدولة والشباب بمجال شبه الصحراء بصفة عامة. فبسبب ضعف الاستثمار يضطر عدد هام من الشباب إما الهجرة إلى أوروبا أو طلب اللجوء السياسي أو مزاوله بعض الأنشطة غير المهيكلية بالمدينة، سيما في مجال الغازوال المهرب.

صورة رقم 39 : نموذج لأحد نقط بيع الغازوال المهرب بحي المقاومة بمدينة كلميم سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

صورة رقم 40 : نموذج لأحد نقط بيع الغازوال المهرب بحي تكنة بمدينة كلميم سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

ينتشر هذا النوع من التجارة غير المهيكلية بكلميم، بحيث تكاد تنتوزع بمعظم أحياء المدينة، كما لا تفرض عليها رقابة كبيرة رغم أنها تشكل منافسة كبيرة للقطاع المهيكل، حيث يباع الغازوال بفارق 2 إلى 3 دراهم للتر الواحد مقارنة مع الثمن الرسمي. ويشكل هذا القطاع فرصة للعديد من الشباب للاندماج في حياة الشغل وتحسين إطار العيش، رغم الأضرار الصحية التي يخلفها لانعدام شروط السلامة الصحية في معظم نقط البيع.

على المستوى الترابي: فعمليات التهيئة الحضرية التي أقدمت عليها الدولة ليهيكلة المجال، رغم أثرها المجالي، بلورت عبر رهانات تقوية شبكة الفاعلين على المستوى الجهوي، وتخللتها صراعات بين مدافع عن المسار الذي اتخذته خلال العقد الأخير، وبين منتقد للسياسات المتبعة في بنائه، مما أوقع أغلب الفاعلين خاصة منهم المؤسساتيين والمنتخبين والجمعويين، في ضعف الإرادة لإبداء آرائهم الحقيقية حول مسار المشاريع، بل في كثير من الأحيان يتم تنزيل مجموعة من المشاريع دون الأخذ بعين الاعتبار وقعها على ساكنة المدينة. كما أن الفراغ القانوني الذي عرفته المدينة ما بين 2011 و2015 بعد إنتهاء صلاحية تصميم التهيئة سنة 2011 ساهم في تكريس هذه الأزمة، فعلى سبيل المثال نذكر؛ مختلف الإكراهات التي شهدتها الأحياء الهامشية بصفة خاصة كحي تيرت وحي أمحيريش من خلال تحويل محتوى التصميم بتخصيص مناطق فارغة إلى قطع سكنية رُخص فيها البناء، عوض مساحات خضراء ومرافق ترفيهية التي برمجت فيها أصلا وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس الجماعي⁴⁰¹. ما طرح فيما بعد إشكالية الحكامة خاصة بعد سنة 2015، حيث بدأ الصراع بين الفاعلين يشدد كل من موقعه ورهاناته وسياسته، وأبرز لنا ضعف الحكامة ونقص التجربة التي تعتبر الخيط الناظم لاشتغال الفاعلين، جعل من جهة، العدد الهام من المشاريع ووفرة مصادر التمويل تتخذ طابعا غير معقلن. ومن جهة أخرى، أخذ شكلا غير منسجم ويفتقد للتخطيط لمواكبة التحولات التي تعرفها المدينة، إن على المستوى الديمغرافي أو التوسع العمراني وإشكالية البطالة، إذ أن الخلل الذي مازال يعترى البناء الترابي، يكمن في غياب مشروع ترابي جيواستراتيجي يليق بالموقع الجغرافي للمدينة ومجالها الجهوي.

II- التخطيط الحضري ورهانات إعادة تموقع الفاعلين وإحتكار البناء الترابي

من بين الإشكالات التي طبعت تدبير البناء الترابي بكلميم، التي أشرنا إليها في المحور الأول من هذا الفصل، ما يتعلق بتصميم التهيئة، إذ خلصنا إلى أن جل المنجزات لم تحترم مقتضيات تصميم التهيئة لسنة 2001 والمنتية صلاحيته سنة 2011، مع العلم أن بداية عمليات التهيئة الحضرية جاءت في ظل سريان مفعول هذا التصميم، واستمرت هذه العمليات ما بين 2010 و2015 في ظل وجود فراغ قانوني يهم مسألة التخطيط والتدبير الحضريين. وبعد مرور سبع سنوات تمت المصادقة على تصميم التهيئة الحضرية الجديد سنة 2018، فكيف تموقع هذا التصميم مع ما عرفته المدينة من ديناميات ومنجزات؟ وكيف تعامل الفاعل المحلي مع هذه المسألة؟.

⁴⁰¹ - محضر مداوات الجماعة الحضرية لكلميم، الدورة العادية لشهر فبراير 2010، ص 121

1- نتائج وتعثرات تصميم التهيئة لسنة 2001

لقد أعتبر تصميم التهيئة لمدينة كلميم 2001، أول وثيقة تخطيطية عرفها هذا المجال⁴⁰²، حيث تمت المصادقة عليه بمرسوم 2-01-1402 بتاريخ 13 يونيو 2001، ونشر بالجريدة الرسمية تحت رقم 4913 بتاريخ 2 يوليوز 2001 بهدف التخفيف من التناقضات التي يعرفها هذا المجال، وتحسين الجودة والكفاءة على مستوى التدبير الحضري. وعلى هذا الأساس تمركزت أهدافه الأساسية فيما يلي:

- تقوية النسيج الحضري وضبط التوسع الحضري خصوصا على مستوى شرق المدينة؛
- تغطية المدينة بتجهيزات عمومية ومرافق ترفيهية تلائم عدد السكان بالمدينة؛
- إعطاء مشهد مجالي ملائم ومستدام يتلائم مع المدينة كعاصمة جهوية؛
- احترام ومراقبة عمليات البناء وفق الضوابط التخطيطية المتعارف عليها، ووفق ما تنماشى عليه خصوصيات السكن بالمجال الصحراوي؛
- إيجاد حل للإشكالية العقارية عبر تشجيع التحفيز العقاري، للحد من المضاربة العقارية والنتائج المترتبة عنها؛
- الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي خصوصا أن مجموعة من الأودية (واد أم العشار، اسيف أزرو وأمان أو شن) تخترق المدينة الأمر الذي يفرض تدابير استباقية للوقاية من الفيضانات.

هذه الأهداف ترجمت من خلال التصميم من خلال منطقة السكن وتشمل منطقة E2 وهي مخصصة للسكن بطابق (R+1) وتغطي مساحة 537 هكتار، ولا يُسمح بأن تتجاوز البنايات طابقا واحدا، ثم منطقة E3 المخصصة للسكن بطابقين (R+2) وتغطي مساحة 281 هكتار، نفس الشيء ينطبق على هذه المنطقة بحيث لم تسمح أن تتجاوز البنايات طابقين، وكذا منطقة إعادة الهيكلة ZAR وتتمثل في الأحياء ناقصة التجهيز والتي تحتاج إلى إعادة الهيكلة، كأحياء أكويدر، والتواغيل، والقصب، والكرامز، وأمحيريش، والفتح، والفيلة، وغطت مساحة 241 هكتار، فضلا عن منطقة السكن المتفرق (HD) وهي بداخل المدار الحضري على الطريق المؤدية لمدينة سيدي إفني غطت مساحة 206 هكتار، بالإضافة إلى منطقة سكن الفيلات (Vi) وهي منطقة مخصصة للسكن الراقي غطت مساحة 124 هكتار، ومنطقة مخصصة لسكن العمارات (B) وتغطي مساحة 43 هكتار. أما على مستوى التجهيزات والخدمات تضمن التصميم كل من المساحات الخضراء (Vr) غطت مساحة 99 هكتار، والمؤسسات المدرسية (E) وغطت مساحة 76,66 هكتار، والمؤسسات الصحية العمومية (S) وتغطي مساحة 13 هكتار، علاوة على الإدارة العمومية (A) طت مساحة 102 هكتار، ثم التجهيزات العمومية (P) التي طت مساحة 53 هكتار، وكذا

⁴⁰² عرفت مدينة كلميم أول وثيقة تخطيطية سنة 1978 ويتعلق الأمر بتصميم النمو، وقد اقترح إعداد تصميم التهيئة في محضر مداولات المجلس الجماعي للمدينة سنة 1995، ليتم إعداده والمصادقة عليه في 13 يونيو 2001. المساحة التي يغطيها تصميم التهيئة تشمل 2930 هكتار، منها 1047 هكتارا خصصت لمناطق القطاعات التي حددها تصميم التطبيق داخل المدينة.

المساجد (M) وتغطي مساحة 04 هكتار، بالإضافة إلى المقابر (C)، وتغطي مساحة 32 هكتار ثم التجهيزات الرياضية (SP) وتغطي مساحة 24 هكتار. أما فيما يخص المنطقة الصناعية (IN) وهي المنطقة المتواجدة بالجنوب الغربي للمدينة في اتجاه الطريق المؤدية لمدينة طانطان، فغطت مساحة 47 هكتار، ثم تحديد منطقة الوعاء العقاري الاستراتيجي (RS) تشمل المنطقة الموجودة جنوب المدينة وبعض الأجزاء في شرق المدينة، وغطت مساحة 247 هكتار.

رغم أهمية هذه الاختيارات، فإن تفعيلها وواقعها المجتمعي والمجالي، لم يعكس الأهداف المتوخاة من التصميم، نظرا لعدة تجاوزات وإكراهات تخبطت فيها المدينة، كتواجد مجموعة من الأودية التي تحيط بالمدينة، مما يفرض عدم الترخيص بالبناء بالمحاذاة من الأودية، إضافة إلى جبل تيرت الذي يحد من توسع المدينة في اتجاه الشرق. إلى جانب ذلك، تمثلت الإكراهات العمرانية لهذا التصميم في كون ما جاء به لم يوافق ولم يساير متطلبات المواطنين المرتبطة بعدد الطوابق (R+1, R+2, R+3)، مع ما خصصه لتنطيق التصميم لبعض الأنشطة، كالمنطقة الفلاحية داخل المدار الحضري في غياب أي نشاط فلاحى منتج، بالإضافة إلى تخصيص منطقة للسكن المتفرق داخل المدار الحضري، وهو أمر لم يلق بحجم المدينة ومرتبها الإدارية. كما أن الدراسة التي أنجزتها الوكالة الحضرية بكلميم حول تحيين تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2010، بينت جوانب نقص كبيرة واختلالات بنيوية عرقلت تنزيل هذا التصميم على أرض الواقع، إذ لم تبلغ نسبة إنجازهِ إلا معدلات ضعيفة كما يبينها الجدول أسفله :

تقييم تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2010

جدول رقم 50 :

الاختيارات	المبرمجة	المنجزة	نسبة الانجاز %
المرافق العمومية والمصالح الإدارية	41	27	66%
شبكة الطرق الحضرية	52 كلم	20 كلم	42%
المرافق الصحية	5	1	20%
المساحات الخضراء	105	2	2%
مواقف السيارات	89	5	6%
المؤسسات التكوينية	18	7	44%
المساحات العمومية	28	2	4%
المرافق السوسيو ثقافية والرياضية	10	3	30%
المرافق التجارية	18	2	11%

المصدر: تقييم تصميم التهيئة 2010.

نستنتج من خلال هذا الجدول، أن جل الاختيارات المجالية التي تمت المصادقة عليها في تصميم التهيئة لسنة 2001 لم تتجاوز نسبة إنجازها على أكبر تقدير 44 % في اختيار واحد، أما باقي الاختيارات فنسبة إنجازها ظلت ضعيفة جدا، فكما يبين الجدول أعلاه من أصل 18 مؤسسة للتربية والتكوين تم إنجاز سبع مؤسسات أي بنسبة 44%، ومرفق واحد تم تغيير وظيفته من مدرسة إلى ثانوي تأهيلي (E36)، ومرفق واحد تم إنجازها من غير أن يكون مبرمجا في تصميم التهيئة (مدرسة وادنون بحي المقاومة)، أما بالنسبة للمرافق الصحية فمن أصل 5 مؤسسات مبرمجة، تم إنجاز مؤسسة واحدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (S9)، أي بنسبة إنجاز تناهز 20 %؛ ومرفق واحد (S12) تم تغيير وظيفته الأصلية من مؤسسة صحية إلى مقر للمقاطعة مع الإشارة إلا أن (S12) مضمن فقط بالوثيقة الخرائطية دون أن يشار إليه في ضابطة التهيئة؛ وبخصوص المرافق العمومية الإدارية فمن أصل 41 مؤسسة مبرمجة، تم إنجاز 17 مرافق؛ أي بنسبة إنجاز تناهز 66 % ؛ وهناك مجموعة من المرافق تم تجزؤها لإحداث مرافق لم تكن مبرمجة (A51 مثلا)؛

أما على مستوى المرافق السوسيوثقافية والرياضية، من أصل 10 مؤسسات مبرمجة، تم إنجاز ثلاثة مرافق، أي بنسبة تناهز 30%؛ وهناك مرفقين تم إنجازهما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فوق جزء من البقعة (SP1 مرفق رياضي ودار المواطن)، ونشير هنا أن هذا الأخير لم يكن كذلك مبرمجا في تصميم التهيئة، أما فيما يتعلق بالمرافق التجارية، فمن أصل 18 مرفق مبرمج، تم إنجاز مرفقين، أي بنسبة إنجاز تناهز 11%، وهناك 4 مرافق تحتلها مباني سكنية أي بنسبة 22%. أما على مستوى شبكة الطرق الحضرية، فقد برمج تصميم التهيئة ما يناهز 52 كلم من الطرق الحضرية؛ تم إنجاز 20 كلم؛ أي ما يناهز 80%؛ 3 كيلومترات تم إنجازها دون أن تكون مبرمجة في تصميم التهيئة.

يستخلص مما سبق أن تصميم التهيئة لمدينة كلميم باعتباره وثيقة للتخطيط الاستباقي والمصادق عليه بمرسوم رقم 2-01-1402 بتاريخ 13 يونيو 2001 انخرط عبر اختياراته الأساسية في التوجهات العمرانية التي كانت متواجدة، فحسب الأهداف التي سطرها، فإنه زكى كل التوجهات المجالية المميزة للنسيج العمراني المتواجد، فحافظ على نفس التوجهات وعمل على مساهمة ما هو موجود⁴⁰³، فمن جهة، حافظ تصميم التهيئة على مستوى التطبيق؛ على معايير نمط السكن الغالب (السكن الاقتصادي)، كما عمل على تنويعه (منطقة مخصصة للفيلات وأخرى مخصصة للعمارات)، كما عمل على تخصيص منطقة للسكن المتفرق داخل المدار الحضري وهو أمر لا يليق بحجم المدينة ومرتبها الإدارية.

من جهة أخرى، تم تخصيص منطقة للأنشطة الفلاحية على مساحة 300 هكتار داخل المدار الحضري بينما يغيب أي نشاط فلاحى منتج داخل هذه المجال. يضاف إلى ذلك وجود مساحات غير مبنية بشكل متفرق داخل المدينة تشكل جيوبا فارغة تشوه المشهد الحضري للمدينة. وتجدر الإشارة إلى المنازل العقارية وقلة الأراضي المحفظة عوامل تحول دون تحقيق نسيج عمراني منسجم ومتكامل، أما المناطق المفتوحة للتعمير بموجب تصميم التهيئة فهي تستجيب للحاجيات بالنظر إلى النمو الديموغرافي (800 هكتار مفتوحة للتعمير في حين قدرت الحاجيات إلى غاية 2010 بحوالي 500 هكتار).

وعليه نستنتج من خلال ما سبق، أن الإشكالات المرتبطة بتصميم التهيئة المنتهية صلاحيته لم تستجب بالشكل الكامل للتحول المجالي الذي شهدته المدينة بعد سنة 2005، مع العلم أنه كان بالإمكان مساهمة هذا التحول وتطبيق التصميم أو تغييره كله. لم يراع هذا التصميم بصفة كاملة في منجزات البناء الترابي، بل ظل تخللتها اختلالات لاسيما أن منجزات التهيئة الحضرية كما أشرنا في المحور الأول مرت عن طريق الترخيص الاستثنائي، فمالذي منع الفاعل المحلي من أن يتجاوز هذا التصميم ويغيره؟. من بين الأسباب؛ الاستعجال الذي طبع فعل الفاعلين المحليين، في أجرأة المشاريع عقب الزيارة الملكية

⁴⁰³ - تحيين تصميم التهيئة لمدينة كلميم ، 2010، التقييم و التشخيص، ص 20

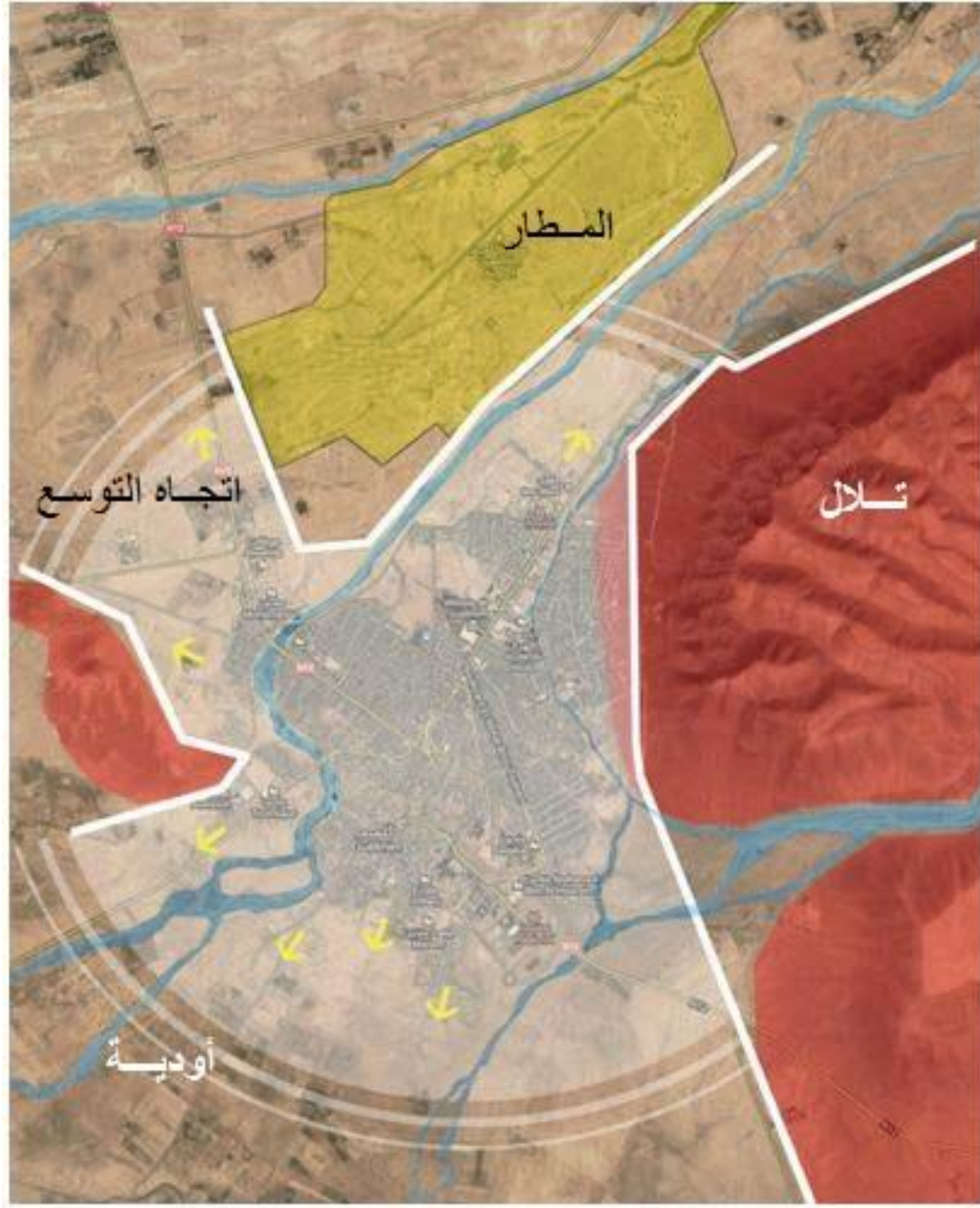
للمدينة سنتي 2005 و2007، دون الأخذ مطابقتها مع التصميم. استمرت هذه السياسة إلى حدود سنة 2018، ليحاول الفاعل المحلي في هذا الإطار تجاوز هذا الخلل في تصميم التهيئة الجديد عبر سياسة أخرى تغطي هذا الإكراهات.

2- تصميم التهيئة الحضرية 2018 وإعادة بلورة رهانات الفاعلين بمقاربات سياسية

سعى إلى تجاوز مختلف الاختلالات التي عرفها توجه البناء الترابي بمدينة كلميم، التي يعتبر أهمها عدم تطابق مجموع المنجزات مع تنطبق تصميم التهيئة المنتهية صلاحيته في نونبر 2011. ومن بين أهم إختيارات تصميم التهيئة الجديد لسنة 2018؛ ضم مختلف المجالات الفارغة المتمركزة بداخل المناطق المبنية أو هوامشها بغية تشكيل نسيج حضري منسجم، و إدماج جميع الأحياء السكنية والإدارية والبنائيات المتفرقة المشكلة للمدينة، مع البحث عن توازن، وانسجام وتناغم مجموع النسيج الحضري. فماهي أهم توجهات التصميم الجديد؟ وكيف تم تدبيره في ظل الانتقال من تصميم 2001 إلى التصميم الجديد 2018؟

تعاني مدينة كلميم، مجموعة من الإكراهات التي تعيق توسعها ولا تستوعب التطورات الجديدة التي بدأت تشهدها المدينة، إذ يتميز موقع مدينة كلميم بخصوصيات طبيعية، مجالية وعمرانية حددت إلى حد كبير شكل النسيج العمراني للمدينة، وأملت بالتالي اتجاهات النمو الحضري، كما هو مبين في الشكل الآتي:

شكل رقم 27: الإكراهات التي تعيق تطور المجال الحضري بكلميم سنة 2017



المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2017

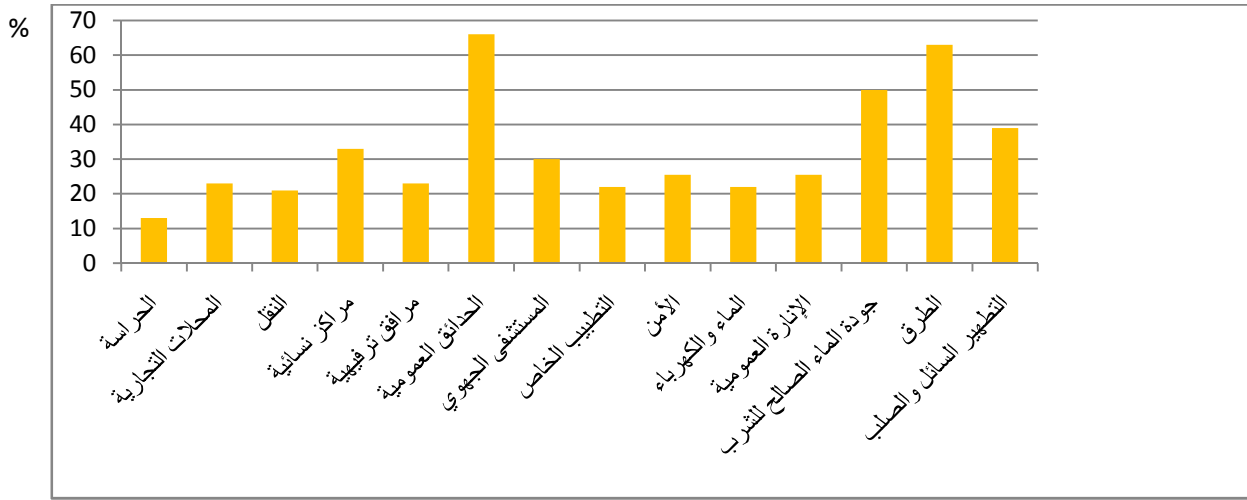
- يبين الشكل رقم (27) الخصائص الطبيعية التي تميز المدينة، والتي تحدد أساسا الأهداف التي يتوخى تصميم التهيئة لسنة 2018 أخذها بعين الاعتبار، كما في التصميم السابق:
- جبل تيرت على مستوى الجهة الشرقية للمدينة، الذي يحتوي على سكن عشوائي يفتقد إلى التنظيم المجالي، خصوصا أنه يتجه توسعه نحو الجبل ؛

- مجموعة من الأودية، من أهمها واد أم العشار وواد أسيف أوزرو، اللذين يخترقا المدينة، الأمر الذي يفرض اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للوقاية من الفيضانات وعدم الترخيص بالبناء بمحاذاة الأودية؛
- تلال متوسطة الارتفاع جنوب غرب المدار الحضري؛
- أراضي منخفضة معرضة للفيضانات جنوب شرق المدار الحضري.

ومن أهم الإشكالات المتعلقة بالتصميم الجديد كذلك، نجد مسألة الدور الوظيفي للمدينة، فالدور الإداري الذي تقوم به المدينة على صعيد الجهة بتاطيرها المؤسساتي، كعاصمة جهوية لجهة كلميم وادنون لا يوازيه دور اقتصادي مهم. كما أن الأقطاب الوظيفية بالمدينة لا تعدو أن تكون ذات وظائف نسبية تشوبها عدة اختلالات على مستوى المقاربة والوظيفة المبتغاة، لاسيما أن تصميم التهيئة لسنة 2001 المنتهية صلاحيته، هو بحد ذاته تصميم لم ينطلق بالأساس من خلق وظيفة ترابية تليق بالحجم الجيواستراتيجي للمدينة ومكانتها المجالية والسياسية، ولم يستجب للوظائف الجديدة التي يمكن أن تضطلع بها المدينة، وبالتالي فمقاربة الإستشراق المجالي غُيّبت من قبل الفاعل المؤسساتي والنخبوي.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الإشكالات متعددة ومعقدة، خصوصا أنها تزامنت مع الانتقالية المجالية، فاستلزم معه الأمر تدارك أخطاء تصميم التهيئة المنتهية صلاحيته، بالتصميم الجديد، وجاءت الأهداف المتواخاة وبلورتها مجاليا وتقنيا من خلال إبراز حاجيات المدينة، كما يبينه الشكل أسفله:

شكل رقم 28: أهم حاجيات مدينة كلميم حسب تشخيص إعداد تصميم التهيئة سنة 2014



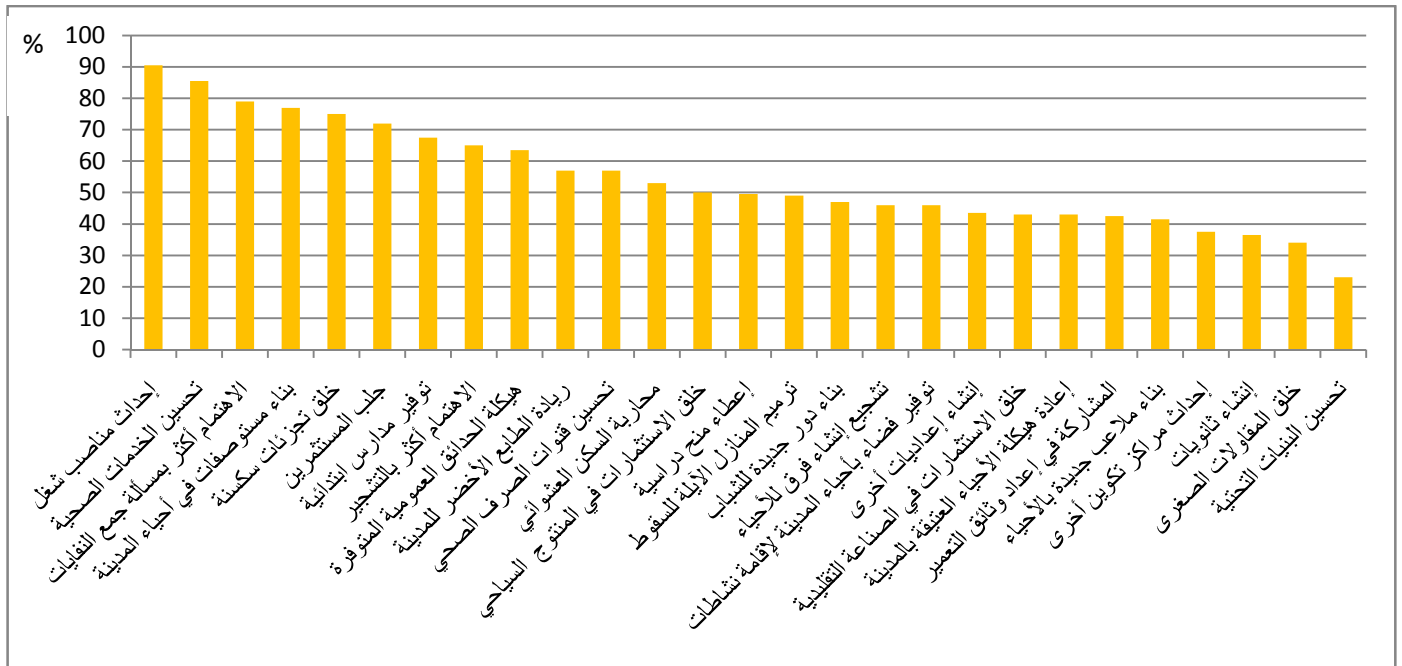
المصدر: تقرير التحليل و التشخيص و مقترحات التهيئة بمقياس 1/5000

يبرز الشكل أعلاه، أهم حاجيات مدينة كلميم، بناء على التشخيص الترابي الذي أعده مكتب الدراسات من أجل إعداد تصميم التهيئة⁴⁰⁴ وتختلف نسب الحاجيات حسب كل محور، حيث يظهر من خلال التشخيص أن أعلى نسب الحاجيات تمثلت في الحدائق العمومية بنسبة 66%، تليها الطرق بنسبة 63%، وجودة المياه بنسبة 50%، في حين توزعت باقي النسب بشكل متباين بين المحلات التجارية والأمن والتطبيب الخاص والعمومي، والحراسة والإضاءة العمومية، والمرافق الترفيهية، والتطهير السائل والصلب. و"من المتوقع حسب التقرير أن تزداد حاجيات المرافق في غضون العشر سنوات المقبلة، سيما أن معدل النمو الديمغرافي السنوي في المتوسط سيصل إلى 3.11% في أفق 2024، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان حوالي 176.900 نسمة، وما يقارب 28020 أسرة"⁴⁰⁵. وتبقى هذه الحاجيات على المستوى الواقعي لا ترتبط مع الحاجيات المجتمعية والمجالية للمجتمع المحلي لكلميم خصوصا أن حملتها تنجّه نحو تقوية الوظيفة المحورية للمدينة على المستوى الجهوي بل الوطني. لخلق وظائف اقتصادية تعود بالنفع على مجتمعها، كما تبين لنا خلال البحث الميداني خصوصا إذا ما قارناه مع تشخيص مكتب الدراسات.

⁴⁰⁴ - تم تقديم التقرير النهائي للتشخيص الترابي لتصميم التهيئة بتاريخ 2013/06/03

⁴⁰⁵ - تقرير التشخيص ومقترحات التهيئة بمقياس 1/5000

شكل رقم 29 : حمولة الانتظارات المجتمعية لساكنة مدينة كلميم حسب البحث الميداني لسنة 2014



المصدر : بحث ميداني⁴⁰⁶، 2014

بينت الحمولة الاجتماعية والمجالية للساكنة بكلميم، عن ضرورة اعتماد التوجه الاقتصادي، باعتباره استراتيجية واقعية تنهض بمجموعة من القطاعات الأخرى، وتقوي من أسسها وتنعكس بصفة أساسية على شباب المدينة الذي مازال يهدده شبح الهجرة السرية أو الهجرة عبر اللجوء السياسي. تقوية الوظيفة المحورية للمدينة عبر التوجه الاقتصادي، يترتب عنه خلق قطب تنافسي في المستقبل يتمشى مع طموحات المجتمع والمجال، كما تقترح الساكنة العناية أكثر بقطاع الخدمات الصحية، من خلال توفير الظروف الملائمة لضمان سلامة هذا القطاع والتقليل من الانعكاسات السلبية التي تعاني منها الساكنة في المرافق الصحية بالمدينة، وبالتالي يتعين على الفاعلين بلورة مخطط صحي لمعرفة الحاجيات الصحية، وتحديد الأهداف ذات الأولوية والإستناد في النهاية إلى تعبئة الفاعلين. و الرغبة المعلنة في خلق تجزئات سكنية لتغطية الطلب المتزايد على السكن والأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة في مسألة الاستفادة منها، خصوصا لدى الفئات المعوزة التي تعاني من الهشاشة الحضرية، مما يبين أن الحمولة الاجتماعية والمجالية للساكنة، ما زالت تعبر عن الرغبة في مجموعة من المتطلبات، التي تعتبر عنصرا أساسيا في توجهات تصميم التهيئة.

⁴⁰⁶ - نذكر هنا أن نتائج هذا البحث دخل في إطار الدراسة التي قمنا بها حول انتظارات الساكنة المحلية بمدينة كلميم ربيع 2014 .

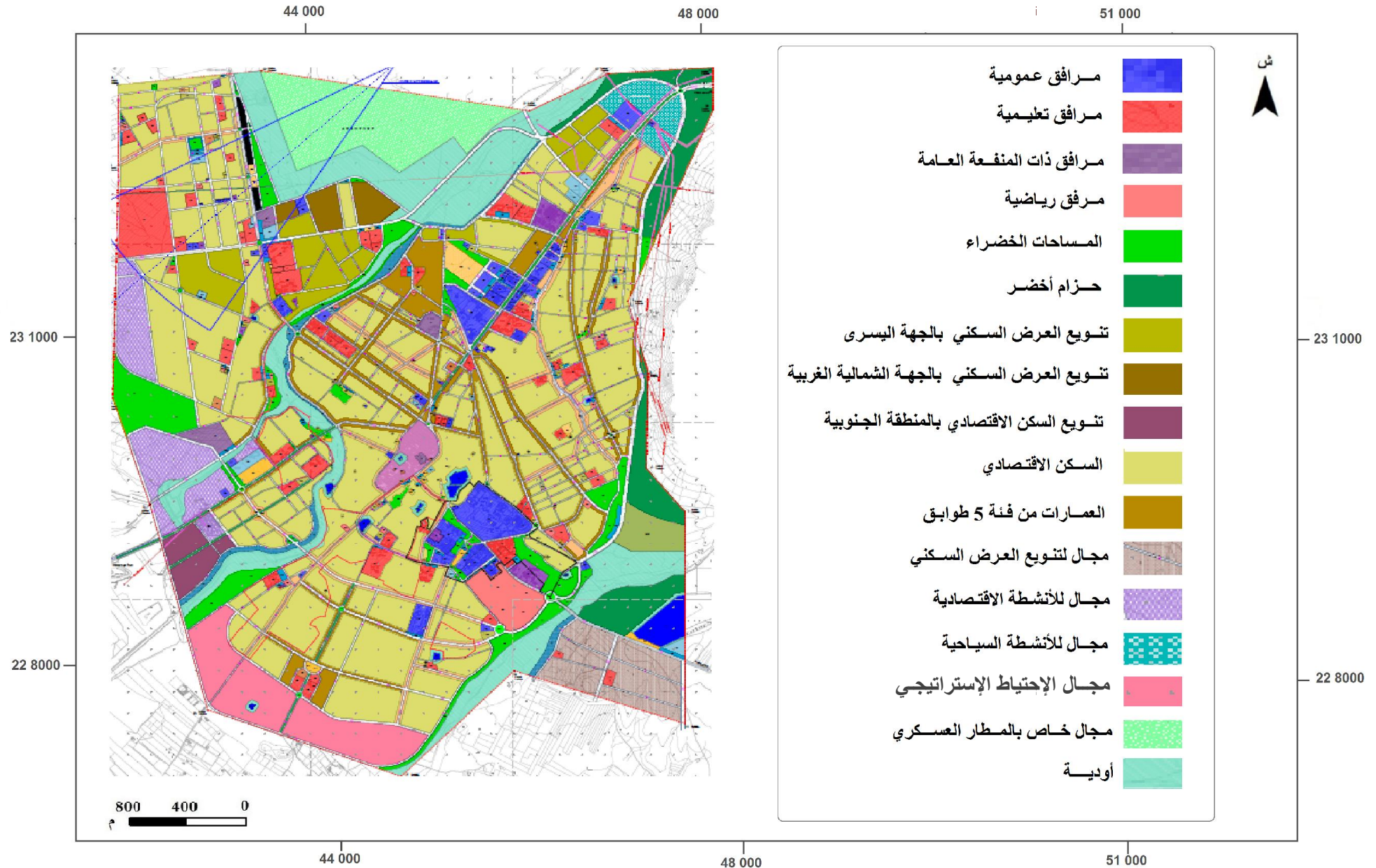
لذلك فإن غياب تشخيص واقعي تنموي، واضح المعالم ومحدد الأهداف نابع عن تفاعل وجهات النظر بين مختلف الفاعلين، يجعل رهانات احتياجات المدينة ذات تحدي كبير ويقتضي بلوغ أهدافها تضافر جهود هؤلاء الفاعلين من خلال ضبط التوازنات السياسية بغية الوقوف على المقومات التنموية المستقبلية، التي من شأنها أن تتجاوز التراكمات السياسية في مجال التخطيط التنموي وكسب الرهانات الترابية التي تواجهها المدينة من قبيل حل إشكالية العقار، والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ورهان التعمير وإبراز مدينة كلميم في محيطها الجهوي والوطني؛ إذن هي "رهانات متعددة ومركبة يصعب ضبط تفاصيلها دون شك"⁴⁰⁷.

ومن الأهداف المستقبلية التي جاء بها تصميم التهيئة سنة 2018 نذكر مايلي:

- تحديد المناطق المهددة بالأخطار والممنوعة من البناء، وذلك بتحديد المناطق المحظور البناء فوقها. وهي أراضي تقع بالشعاب التي يعبرها الوادي، وهي مجالات يجب غرسها بالأشجار لتحسين المشهد الحضري للمدينة. كذلك منع البناء بجانب خطوط الكهرباء ذات التيار المتوسط والعالي الضغط، بغية حماية ساكنة المدينة. ثم أخيرا الارتفاقات المتعلقة بالمقابر أو بمنطقة المطار أو بقرب الإقامة الملكية؛
- اعتماد شبكة طرقية للمرور، حيث اعتمد تصميم التهيئة شبكة لهيكلية وتنظيم مجال المدينة، وتأمين الربط المباشر والمرن ما بين مختلف المكونات، كمثال طرق من سعة 30 متر، ومحاور الربط بالأحياء ما بين 15 و20 متر. ثم طرق محيطة بالمدينة ما بين 15 و20 متر، وأخيرا إعداد ساحات ومواقف للسيارات كافية؛
- تعزيز المدينة بمرافق عمومية من أجل الرفع من قدرتها التأطيرية، وتقوية المرافق السوسيو ثقافية، علاوة على تنويع العرض السكني، وتنويع الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

ويمكن أن نجل أهم الإختيارات المجالية المبرمجة بتصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2018 في الشكل أسفله:

⁴⁰⁷ - بهوض محمد، 2012: «تحديات المدينة في المغرب سلا نموذجا»، منشورات دار الأمان الرباط، مرجع سابق، ص 177



وتترجم الإختيارات المجالية لتصميم تهيئة مدينة كلميم سنة 2018، إلى عدة إختيارات، منها ما هو متعلق بالإختيارات السوسيوترابية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم 51: توزيع الإختيارات السوسيوترابية في تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2018

المرافق	الموجودة	مساحتها بالمتر ²	المبرمجة	مساحتها بالمتر ²
مواقف السيارات	-	-	41	92 307
ملتقيات الطرق	04	4128	09	13757
مرافق عمومية	44	663 275	34	168 511
مرافق سوسيوثقافية	11	21 324	22	44 929
مرافق رياضية	08	247 683	09	23 445
مرافق تعليمية	36	923 994	36	318 884
مرافق ذات المنفعة العامة	03	61 257	01	50 443
فضاءات خضراء	01	488	52	887 884
ساحات	0	0	24	216 876

المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2016

اعتمد تصميم التهيئة الحضرية بالنسبة للإختيارات السوسيوترابية برمجة العديد من الإختيارات المجالية، فقد برمج في مواقف للسيارات بـ 41 موقفا بمساحة تقدر بـ 92 307 م²، بعد أن كان قد برمج في التصميم المنتهية صلاحيته 84 موقفا. كما برمج ما مجموعه 34 مرفقا بمساحة 168 511 م²، بعدما برمج في التصميم السابق 19 مرفقا. وفيما يخص المرافق السوسيوثقافية، فقد تم تحديد 22 مرفق بمساحة إجمالية تصل إلى 44 929 م²، في الوقت الذي برمج في التصميم السابق 10 مرافق. أما على مستوى المرافق الرياضية والتعليمية، فهي على التوالي 09 مرفق و36 مرفق بمساحة اجمالية لكل مرفق على حدة بـ 23 445 م²، و 318 884 م²، في حين لم تتجاوز الإختيارات بالنسبة للمرفق التعليمية في تصميم التهيئة لسنة 2001 ما مجموعه 19 مرفقا. أما المساحات الخضراء فقد كان نصيبها من هذا التصميم برمجة 52 منطقة خضراء بعدما بُرمج سابقا 105 موقع لم ينجز منه سوى إثنان. تتواجد أغلب المقترحات المبرمجة بهوامش المدينة شأنها في ذلك شأن المرافق ذات المنفعة العامة.

على مستوى العرض السكني، فلم يأت بتغيير على مستوى التوجيه التعميري العام بالمدينة، لكنه عرف تغييرات على مستوى نوعية السكن من حيث عدد الطوابق R+5، كما هو مبين في الجدول أسفله:

جدول رقم 52 : توزيع الإختيارات المرتبطة بالعرض السكني في تصميم التهيئة مدينة كلميم سنة 2018

نوع السكن	المساحة بالهكتار	موقعها بالمدينة
فيلات	11	الجهة الشمالية والغربية
السكن الاقتصادي R+2	3.2	الجهة الجنوبية الغربية للمدينة، بجانب الطريق المتجهة نحو مدينة طانطان
السكن الاقتصادي R+3	88.8	أغلب النسيج السكني للمدينة
عمارات R+4	6.5	أغلب الشوارع الرئيسية للمدينة
عمارات R+5	12.6	قرب الحي الإداري
المجموع	122,1	-

المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2016

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، فقد تم تخصيص ما مجموعه 122,1 هكتارا للمجالات المفتوحة للتعمير، وذلك عبر تخصيص 11 هكتارا لمناطق الفيلا، وهي متواجدة بالجهة الغربية في اتجاه سيدي إيفني والشمال في اتجاه مدينة أكادير، كما تم تخصيص 3,2 هكتارا للسكن الاقتصادي من طابقين بالجهة الجنوبية الغربية للمدينة، بجانب الطريق المؤدية نحو مدينة طانطان، كما تمت برمجة السكن الاقتصادي من ثلاث طوابق الذي يمثل حصة الأسد داخل النسيج السكني للمدينة على مساحة تقدر بـ 88,8 هكتار، وهو السكن الأكثر طلبا من لدن الساكنة، بالإضافة إلى منطقة العمارات من أربع طوابق الذي يتواجد بأغلب الشوارع الرئيسية للمدينة على مساحة تقدر بـ 6,5 هكتار، وذلك من أجل إنعاش النشاط التجاري للمدينة، وكذا منطقة العمارات من خمس طوابق، وتتواجد قرب الحي الإداري، بالإضافة إلى تركزها بأهم شوارع المدينة على مساحة تقدر بـ 12,6 هكتار.

وبخصوص الإختيارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، فقد برمج إحداث منطقة للأنشطة الاقتصادية SHOWROOMS للاستفادة من القرب من المطار العسكري والمدني على مساحة 4 هكتارات، ومنطقة أخرى للأنشطة الاقتصادية من الدرجة الثانية على مساحة 6.7 هكتار، يضاف إليها تخصيص مساحة تزيد عن 7.6 هكتارا للأنشطة السياحية موزعة على خمس أماكن بالمدينة، للنشاط وأخرى تتواجد بجانب منطقة الكورنيش على مساحة 7.22 هكتار. والجدول التالي يوضح مختلف الأنشطة الاقتصادية المبرمجة بتصميم التهيئة 2018:

جدول رقم 53 : توزيع الإختيارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في تصميم التهيئة بمدينة كلميم سنة 2018

النوع	المساحة بالهكتار	موقعها بالمدينة
إحداث منطقة SHOWROOMS	4	قرب المطار العسكري
منطقة للأنشطة الاقتصادية من الدرجة الثانية	6.7	الجهة الغربية للمدينة بمحاذاة منطقة الرك الأصفر
منطقة للأنشطة السياحية	7.6	غير محددة
منطقة للأنشطة السياحية (كورنيش)	7.22	على ظفاف واد أم العشار قرب أحياء المقاومة وتكنة
منطقة الاحتياط الاستراتيجي	9.8	جنوب المدينة على الضفة اليسرى للطريق المؤدية لطانطان
المجموع	35,32	-

المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2017

من الطبيعي أن هذه الإختيارات جاء في سياق الدور الإداري الذي تقوم به المدينة على صعيد الجهة، سيما أن التصميم السابق وأهدافه لم يوازيه دور اقتصادي مهم. هذه الإختيارات تم تحديدها في خمس مناطق بعدما حُددت في التصميم السابق في ثلاث مناطق، يتمثل أهمها في المنطقة السياحية التي قد تمكن من الاستفادة من الإمكانيات السياحية المحلية والجهوية. فالى أي حد يمكن أن تستجيب هذه الإختيارات إلى الدور الوظيفي، الذي يمكن أن تضطلع به المدينة في ظل الجهوية المتقدمة وفي النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ؟

3- المسألة العقارية والتعرضات جعلت تنزيل تصميم التهيئة 2018 على المحك

إن خضوع تنظيم المجال لمنطق معين يدل على وجود سلطة تتحكم في تدبيرها، ونظرا للضغوطات والفوضى التي عرفها مسار التصميم، فإن الإختيارات المجالية لتصميم التهيئة المصادق عليه، شهد عدة تعرضات، بلغ عددها 516 تعرضا، وهو الذي يوضحه الجدول أسفله:

جدول رقم 54 : توزيع عدد تعرضات السكان على تصميم التهيئة كلميم ما بين 9 نونبر 2017 و10 يوليوز 2017

الإختيارات المجالية	عددتها	التعرضات
الطرق	47	228
التجهيزات العمومية	20	59
التجهيزات الادارية	17	41
المؤسسات التعليمية	16	71
مساجد	3	17
منطقة خضراء	21	66
تجهيزات رياضية S	2	2
المحطة الطرقية	10	32
المجموع	136	516

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، وقسم التعمير والتصاميم، 2017

كما يستخلص من الجدول أعلاه، فقد بلغ عدد التعرضات ما مجموعه 516 تعرضا، منها 228 تعرض على ما مجموعه 47 طريق مقترح، هذا الإختيار عرف أعلى معدل للتعرضات مقارنة مع باقي الإختيارات التي تتراوح بين 59 تعرض بـ 20 تجهيزا، و41 تعرض للمؤسسات التعليمية، و17 تعرض بالنسبة للمساجد، و66 تعرض للمناطق الخضراء، وتعرضين للتجهيزات الرياضية. ثم حوالي 32 تعرض بالنسبة بالمحطة الطرقية. مما أعاد المسألة العقارية بكلميم إلى الواجهة، كحقل مفضل للرهانات السياسية بالمدينة والتحكم في عمليات التأهيل الحضري، وتعزيز المكانة السياسية بالمنطقة نظرا لتوجهاتها المستقبلية والعناية التي توليها الدولة اتجاه المحيط الإقليمي، سيما أن جل التعرضات انصبت بالأساس على الإختيارات المجالية ذات الصلة بالرك الأصفر والعقار المخصص للجامعة⁴⁰⁸ وفي اتجاه طريق آسا وأكادير، بالإضافة إلى التعرضات التي همت كذلك مختلف المشاريع التي أنجزت ما بين 2005 و2015 كالقرية الرياضية والكونيش، ومختلف المرافق الاجتماعية التي تم إنشائها، مما يعيد كذك مسألة مقارنة تنزيل مختلف المشاريع الحضرية التي تم تفعيلها.

⁴⁰⁸ - نذكر هنا نموذجا من التعرض الذي قام به صاحب عقار مخصص للمرافق التعليمية: فقد صرح بتعرضه كصاحب الملك المسمى ملك بسمه ذو الرم العقاري عدد 2545/56 على تخصيصه لمؤسسة تعليمية EN69 نظرا للحكم الصادر ضد جامعة ابن زهر عن المحكمة الابتدائية لاكادير بتاريخ 2013/10/11 في الملف رقم 2013/179 والقاضي عليها في شخص ممثلها القانوني أو من يقوم مقامها أو بإذنها لإيقاف أشغال البناء للعقار موضوع الرسم العقاري 2545/56 الكائن بالرك الأصفر طريق لقصابي قرب المركز الجامعي و بإخلائها العقار المذكور و إفراغه من جميع شواغله و إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل احتلاله مع ما يترتب عن ذلك قانونا، وتحميل الجامعة المحكوم عليها المصاريف مع شمول الحكم بالنفذ المعجل بقوة القانون، وكذلك قرار محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش الصادر بتاريخ 27 ربيع الأول 1435 الموافق لـ 2014/01/29 في الملف رقم 2013/1902/101 تحت عدد 15 والقاضي بتأييد الأمر المستأنف، وكذلك لإيداع ملف استثمار العقار المملوك بالمركز الجهوي للاستثمار بكلميم. مرفقا بتصاميم أولية للمشروع الاستثماري بتاريخ 2015/06/04 لإقامة جامعية.

4- الرهانات السياسية والتعثرات التي صاحبت المصادقة على تصميم التهيئة 2018

لقد عرف تصميم التهيئة الحضرية لكلميم محطات عديدة قبل المصادقة عليه ونشره بالجريدة الرسمية في ماي 2018⁴⁰⁹، فرغم استيفاء التصميم الجديد لجميع مراحل القانونية⁴¹⁰، والمصادقة عليه في دورة المجلس البلدي لكلميم بتاريخ 2015/07/03. ثم المصادقة على النسخة النهائية من طرف العمالة والمجلس البلدي والوكالة الحضرية، في منتصف شهر ماي 2016 إلا أن مرسوم المصادقة عليه لم يتم نشره بالجريدة الرسمية، علما أن أجل 12 شهرا المنصوص عليها في المادة 27 من القانون 12.90 قد انتهت. الأمر الذي أفرز نوعا من سوء التخطيط على مستوى كيفية معالجة الصعوبات المرتبطة بالتدبير الحضري، ودراسة ملفات طلبات الرخص بالمدينة.

"وفي محاولة لتجاوز هذا التعثر، عملت الوكالة الحضرية على مراسلة وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، من أجل إعطاء التعليمات للمصالح المختصة لهذه الوزارة، قصد تنوير الوكالة الحضرية فيما يخص مآل المشروع، لدى الأمانة العامة من جهة ومن جهة ثانية الاستشارة القانونية والتقنية لتدبير

⁴⁰⁹ - تمت الموافقة على تصميم التهيئة الخاص بمدينة كلميم، وتم الإعلان عنه بالمرسوم الوزاري رقم : 2.18.256 الصادر في 24 شعبان 1439 الموافق لـ 11 ماي 2018 والصادر في الجريدة الرسمية عدد 6678 بتاريخ 15 رمضان 1439 الموافق لـ 31 ماي 2018.

⁴¹⁰ - المرحلة الأولى: مرحلة التقرير المنهجي:

حيث تم البدء بإعداد تصميم تهيئة مدينة كلميم، عن طريق إصدار الأمر بمرحلة التشخيص بتاريخ 2011/12/28، تلاه إعداد تقرير بخصوص المرحلة الأولى من طرف مكتب الدراسات المكلف، حيث تم تقديمه للفرقاء بتاريخ 2012/01/25، وتم عقد اجتماع لدراسة وتقديم الملاحظات بخصوص المرحلة الأولى لإعداد هذا التصميم في 2012/02/15 وبعدها إنجاز محضر تمت إحالته على مكتب الدراسات لأخذ الملاحظات بعين الاعتبار. بعد ذلك تم تقديم التقرير النهائي للمرحلة الأولى بتاريخ 2012/05/18 وتمت المصادقة عليه بتاريخ 2012/05/18.

المرحلة الثانية: تقرير التحليل و التشخيص و مقترحات التهيئة بمقياس 1/5000:

تم استلام التقرير المؤقت الخاص بالمرحلة الثانية بتاريخ 2013/02/04، وتم إرساله إلى جميع الفرقاء بتاريخ 2013/02/05 بعدها تم عقد عدة اجتماعات من 18 إلى 22 مارس 2013 حول مقترح تصميم التهيئة بمقياس 1/5000، وأرسل بذلك تقرير هذه الاجتماعات إلى ممثل مكتب الدراسات بتاريخ 2013/04/04، بعد ذلك تم تقديم التقرير النهائي للمرحلة الثانية بتاريخ 2012/06/03.

المرحلة الثالثة: مشروع تصميم التهيئة بمقياس 1/2000:

في هذه المرحلة تم إصدار الأمر ببدء المرحلة الثالثة بتاريخ 2013/11/12، حيث تم استلام التقرير المؤقت بتاريخ 2013/12/10 الذي تمت إحالته على جميع فرقاء الوكالة الحضرية لكلميم السمارة بتاريخ 2014/02/12 بما فيهم المصالح العسكرية من أجل الدراسة وإبداء الملاحظات. بعد ذلك توصلت الوكالة الحضرية لكلميم السمارة بملاحظات الولاية والمصالح العسكرية بتاريخ 2014/03/07، التي بدورها أحالت جميع الملاحظات إلى مكتب الدراسات المكلف من أجل أخذها بعين الاعتبار. قام بعد ذلك مكتب الدراسات بإنجاز التقرير المؤقت الثاني الذي أحاله على الوكالة الحضرية لكلميم السمارة التي قامت بدراسته وتوجيهه نحو كافة الفرقاء لإبداء الرأي. تم الأخذ بعين الاعتبار جميع ملاحظات جميع الفرقاء وتم إدراجها في التقرير النهائي للمرحلة الثالثة الذي تم تقديمه بتاريخ 2014/10/23، حيث تمت المصادقة عليه بتاريخ 2014/07/04.

المرحلة الرابعة: اللجنة التقنية المحلية:

فقطببقا لمقتضيات الفصل 5 من المرسوم 2.92.832 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993 الخاص بتطبيق القانون 12-90 المتعلق بالتعمير، وكذا المنشور الوزاري رقم 005 الصادر بتاريخ 17 يناير 1994 و المتعلق بتصميم التهيئة، تم انعقاد اللجنة التقنية المحلية المخصصة لدراسة مشروع تهيئة مدينة كلميم بمقر جهة كلميم السمارة آنذاك بتاريخ 2014/10/21 من أجل إبداء الملاحظات والآراء الخاصة بذات المشروع. وللإشارة فإن تصميم تهيئة مدينة كلميم تزامن مع تصميم تهيئة قطاعي للرك الأصفر كان يتم إعداده داخل الوكالة الحضرية لكلميم السمارة وعن طريق وسائلها الذاتية، بحيث تم إدماج هذا الأخير داخل تصميم تهيئة مدينة كلميم أثناء اللجنة التقنية المحلية.

المرحلة الخامسة: البحث العلني ومداولات المجلس:

بعد انعقاد اللجنة التقنية المحلية، تم إرسال محضر اللجنة إلى الوكالة الحضرية لكلميم السمارة التي قامت بالتحضير لاجتماع اللجنة التقنية بتاريخ 2015/04/16 هدفها البث في ملاحظات اللجنة التقنية المحلية، بعد ذلك تم إرسال الملف كاملا إلى البحث العلني ومداولات المجلس بتاريخ 2016/05/14 حيث تم فتح البحث العلني بتاريخ 2015/05/27 إلى غاية 2015/06/30، حيث تمت المصادقة عليه في دورة المجلس البلدي لكلميم بتاريخ 2015/07/03. بعد ذلك قام السيد رئيس المجلس البلدي بإرسال الملف إلى السيد والي ولاية جهة كلميم وادنون الذي بدوره أحال الملف إلى المصالح المركزية والوزارة الوصية التي عقدت اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 2016/04/04 بحضور السيد مدير الوكالة الحضرية لكلميم السمارة والسيد رئيس المجلس البلدي لكلميم وكذلك ممثل ولاية جهة كلميم وادنون لتدارس الملاحظات المنبثقة عن مرحلة البحث العلني ومداولات المجلس وإبداء الرأي حولها وسيتم تعديل التصميم على ضوءها وموافاة المصالح المركزية بالنسخة النهائية لإحالتها على المصادقة وذلك منتصف شهر ماي 2016.

المسألة التعميرية بالمدينة في غياب أي سند قانوني ملائم (مراسلة السيد مدير الوكالة الحضرية عدد 861 بتاريخ 12 غشت 2016). وقد جاء رد المصالح المختصة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، بالاكْتفاء باعتماد تصميم التهيئة المصادق عليه كمرجعية تقنية وقانونية⁴¹¹ وذلك بالرجوع إلى مقتضيات المادة 27 من قانون التعمير 90-12، التي نصت بشكل صريح على أنه، إذا لم يتم نشر النص القاضي بالموافقة على مشروع المرسوم بالجريدة الرسمية، خلال اثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به، فإن أحكام المشروع تصير غير ملزمة التطبيق (مراسلة السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني عدد 9380 بتاريخ 19 شتبر 2016)⁴¹².

هذا التعثر راجع بالأساس قبل المصادقة على التصميم، إلى الرهانات السياسية المرتبطة بممتهني الانتخابات ومضاربي السياسة المحلية، عبر ولاءات أخذت تارة طابعا شخصيا وتارة أخرى مؤسساتيا. فقد عمد التصميم إلى محاولة تغطية مختلف التجاوزات التي عرفها المجال الحضري، التي أنجزت في إطار الزيارتين الملكية، فضلا عن المنجزات التي تم تفعيلها ما بين 2010 و2015، هذه المشاريع لم تنجز في إطار قانوني يحترم الضوابط القانونية والمجالية لتصميم التهيئة، بقدر ما تم إنجازها على عقارات تم الترامي عليها، ودفعت الجماعة الحضرية ثمنها بعدها، جراء الأحكام العقارية التي نفذت ضدها. فجاء فسميم التهيئة الجديد كرد ليخفي هذه الخروقات وإعادة تأطير تموقع جميع المنجزات في إطار قانوني، حتى لا تعيد نفسها، كقضية سياسية. ومن أسباب تعثر التصميم كذلك، ما يرتبط بمآل الرك الأصفر الذي دمج في نهاية المطاف في التصميم الجديد، لكن الإشكالية ما زالت مطروحة، نظرا للتكاليف الضخمة التي تحتاجها التعاونيات السكنية لتجهيز المنطقة.

5 - وضعية الوداديات السكنية بالرك الأصفر وارتباط وضعيتها بمآل تصميم التهيئة 2018

لم يسبق لمدينة كلميم منذ نشأتها أن عرفت ما يسمى بالوداديات والتعاونيات السكنية، فتدخل الدولة على مستوى الإنتاج السكني تجلى في تجزئات القدس والعودة والفتح وباب الصحراء والشهداء. وجراء الجمود التي عرفه هذا القطاع وارتفاع أئمة العقار سنة 2005 وبعدها سنة 2008 اضطرت مجموعة من التعاونيات والوداديات السكنية إلى أخذ زمام المبادرة لمعالجة معضلة السكن والتفاعل مع القطاعين الخاص والعام.

⁴¹¹ - نظرا للتأخر الذي لازم المصادقة على تصميم التهيئة من قبل الأمانة العامة للحكومة، أجاب وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة نبيل بن عبد الله، بالعمل بالوثيقة التي وقع فيها إشكال مؤقتا، في انتظار إيجاد حل لهذا التصميم، 30 ماي 2017.

⁴¹² - وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، الوكالة الحضرية كلميم السمارة، 2016: «تقرير عن مسار إعداد تصميم تهيئة مدينة كلميم»، ص 6

جدول رقم 55 : التجزئات السكنية بمدينة كلميم ووضعية وداديات الرك الأصفر سنة 2018

الرقم الترتيبي	القطاع	اسم التجزئة	عدد البقع	المساحة م2	عدد المرافق	ملاحظات
1		الواحة	504	108780	07	مصادق ومرخص لها بالبناء
2	العمران	الفردوس	247	60000	03	
3	الجنوب	باب الصحراء	678	160000	12	
4		واد نون	876	290000	14	
المجموع			2305	618780	36	
5		الفرح	38	5012	02	تم تسليم الأشغال بها وانطلاقات بها عمليات البناء
6		التضامن	97	18842	03	
7		الأمل	36	5000	***	
8		النهضة	30	5173	***	
9	القطاع	النسيم	119	***	04	
10	الخاص	الهدى 1	69	32079	03	
11		البركة	71	24000	05	
12		النور	39	10998	01	
13		الشرف	150	50.000	03	
14		الوادنونية	134	26451	05	
15		الوفاق 1	107	22318	02	
المجموع			890	199873	28	
16		المقاومة	58	12650	***	في طور التجهيز
17	القطاع	السلام	58	9157	01	
18	الخاص	الخيمة	128	25000	02	
19		الفردوس فيلات	43	12422	02	
المجموع			287	59229	05	
20		مرجان	292	100.000	***	في طور إعداد الدراسات التقنية
21		السعادة	113	19222	***	
22		الإزدهار	487	206800	***	
23	القطاع	الزيتون	254	40.000	***	
24	الخاص	الشفاء	44	15650	***	
25		مسكني	18	14920	***	
المجموع			1208	396592		
26	القطاع	الازدهار	526	206800	19	مصادق عليه
27	الخاص	البركة	2770	130000	08	
المجموع			3296	336800	27	
28		البهجة	574	***	***	عمليات عقارية مرتبطة بمآل تصميم التهيئة
29		ابتسام	106	***	***	
30		الرياض	200	***	***	
31	القطاع	الهدى 2	130	***	***	
32	الخاص	النخيل	180	***	***	
33		العهد الجديد	279	***	***	
34		البساتين	190	***	***	
35		الفردوس	107	***	***	

	***	***	83	الوفاق 2		36
	***	***	39	واد نون		37
	***	***	57	المجد		38
	***	***	190	الإنبعاث		39
	***	***	260	صلاح الدين الأيوبي		40
	***	***	150	السلام 2		41
	***	***	96	المسيرة		42
	***	***	210	رياض البساتين		43
	***	***	89	الشروق		44
	***	***	44	النعيم		45
	***	***	58	رياض الصحراء		46
	***	***	3042	المجموع		
	***	***	10138	المجموع العام		

المصدر: قسم التعمير والبيئة بعمالة كلميم، 2018

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن التجزئات السكنية بمدينة كلميم التي نشأت بعد سنة 2005، يصل عددها إلى حدود سنة 2019 ما مجموعه 46 ودادية وبـ 10138 بقعة، وتقدر تكلفتها بـ 23 مليار سنتيم. وحققت جل العمليات الإسكانية هدفها المتوخى. فالعمليات العقارية لشركة العمران الجنوب، والعمليات التي همت السكن الاجتماعي، هي تجزئات سكنية تتواجد في كل من شمال المدينة على الطريق المؤدية لأكادير، ثم في الجهة الجنوبية على الطريق المؤدية لمدينة طانطان، وكذا في مختلف أحياء المدينة، كحي تيرت والرجاء في الله. هناك كذلك عمليات أخرى تهم القطاع الخاص، التي انطلقت بها عمليات البناء بعد التسليم النهائي لجميع التجزئات، ويصل مجموع عدد البقع بها 890 بقعة، بمساحة تقدر 199873 كلم²، في حين نجد وداديات سكنية في طور التجهيز، يصل مجموعها إلى 287 بقعة بمساحة 59229 كلم². من جهة أخرى نجد عمليات عقارية حصلت على الموافقة، وهي في طور إعداد الدراسة التقنية للترخيص سنة 2018، ونخص بالذكر هنا تجزئات؛ مرجان، والسعادة، والإزدهار، والزيتون، والشفاء والسكني، يصل عدد البقع بها 1208 بقعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تجزئات أخرى تتمثل في مشاريع السكن الاجتماعي 25 مليون، بمجموع 3296. بالنسبة لتجزئة الإزدهار تمت دراستها والمصادقة على تصميمها، أما بالنسبة لتجزئة البركة فلم يحض المشروع بالمصادقة من طرف مصالح الوكالة الحضرية والجماعة الحضرية لأرتباطه بتصميم التهيئة القطاعي الرك الأصفر.

كما نسجل كذلك، أن أغلب الوداديات حصلت على الترخيص بالبناء بإستثناء 19 ودادية، رغم تأسيسها منذ سنة 2006، نظرا لإرتباطها بالإشكالية المجالية لمنطقة الرك الأصفر⁴¹³ (أنظر الشكلين رقم 33 و34) والصورة رقم (41)، وبفعل الإشكالات التي طبعتها، قررت المنظومة المحلية إعداد تصميم للتهيئة القطاعي لإيجاد حل لهذه الرقعة بشكل قانوني، تكلفت بإعداده الوكالة الحضرية بوسائلها الذاتية، حيث تم عقد اجتماع بمقر العمالة يوم 6 يونيو 2011، لتقديم التصور الأولي للدراسة، مع تحديد أجل إنجازها في خمسة أشهر بدون احتساب مرحلة المصادقة.

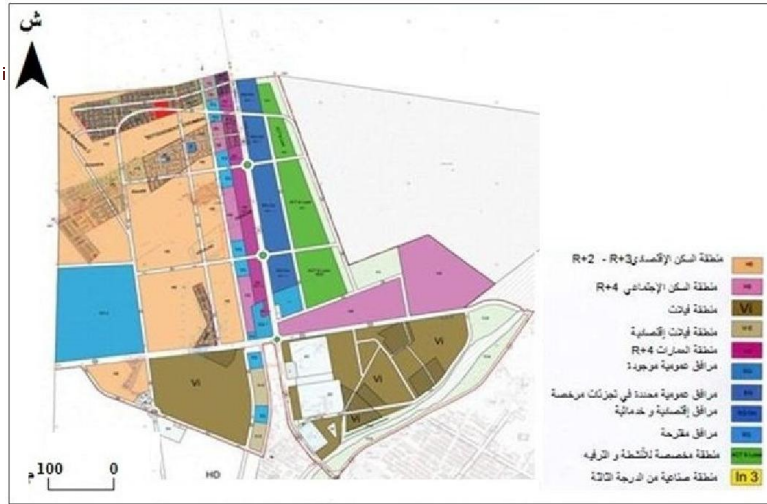
"وفي إطار استطلاع آراء المصالح المعنية بإعداد الدراسة، اشترطت إدارة المطار العسكري المتواجد قرب هذه المنطقة، منع البناء بجزء منها، بخلاف المقتضيات السابقة لتصميم التهيئة المنتهية صلاحيتها، الذي كان ينص على أنها منطقة مخصصة للفيلات والسكن المتفرق، علما أن التعاونيات والوداديات اقتنت الأراضي بهذه المنطقة حسب التنطبق المتضمن بهذا التصميم"⁴¹⁴. ولتجاوز هذا الإكراه راسلت سلطات الولاية، السلطات العسكرية المختصة، بواسطة رسالة عدد 2928 بتاريخ 13 يونيو 2012، من أجل طلب استثناء بخصوص هذا القرار، بهدف السماح بالبناء بهذه المنطقة، لكنها لم تتوصل بأي رد على الموضوع، مع الإشارة إلى أن مصالح مديرية الطيران المدني، لم تُبد أي اعتراض شريطة أن لا تتعدى التعلية ثلاث طوابق (R+3). كما راسلت الوكالة الحضرية، مصالح وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، في الموضوع بواسطة رسالة عدد 830 بتاريخ 9 مارس 2012 والتي راسلت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني برسالة عدد 13076 بتاريخ 3 غشت 2012⁴¹⁵.

⁴¹³- تمتد منطقة الرك الأصفر على مساحة 450 هكتارا في الجهة الغربية لمدينة كلميم. وحسب تصميم التهيئة الذي انتهت صلاحيته في يونيو 2011، فهي مخصصة للفيلات والسكن المتفرق و منطقة خضراء بالإضافة إلى التجهيزات الإدارية والاجتماعية.

⁴¹⁴- وللإشارة فإن المجال الذي تعرضت عليه إدارة المطار العسكري يضم بعض التجهيزات الكبرى كقاعة الندوات والمدرسة الفندقية، وكذلك النواة الجامعية.

⁴¹⁵- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، المفتشية الجهوية لكلميم-السمارة، 2013: «مذكرة حول الإكراهات التي تعرفها بعض المشاريع بجهة كلميم السمارة»، عدد 2013/240، ص 6-7

شكل رقم 32 : تنطيق الرك الأصفر بكلميم سنة 2014



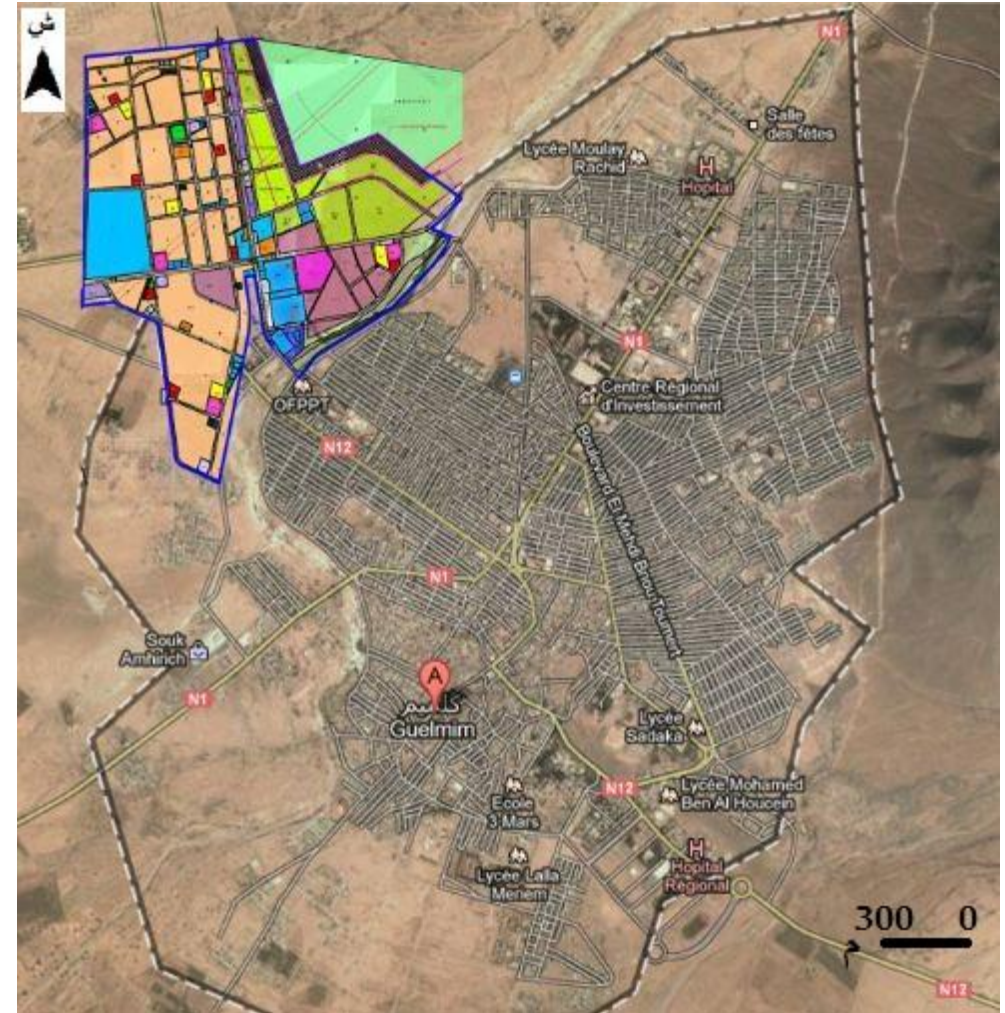
المصدر: الوكالة الحضرية، كلميم، 2014

صورة رقم 41 : المجال المعني بإشكالية الرك الأصفر سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

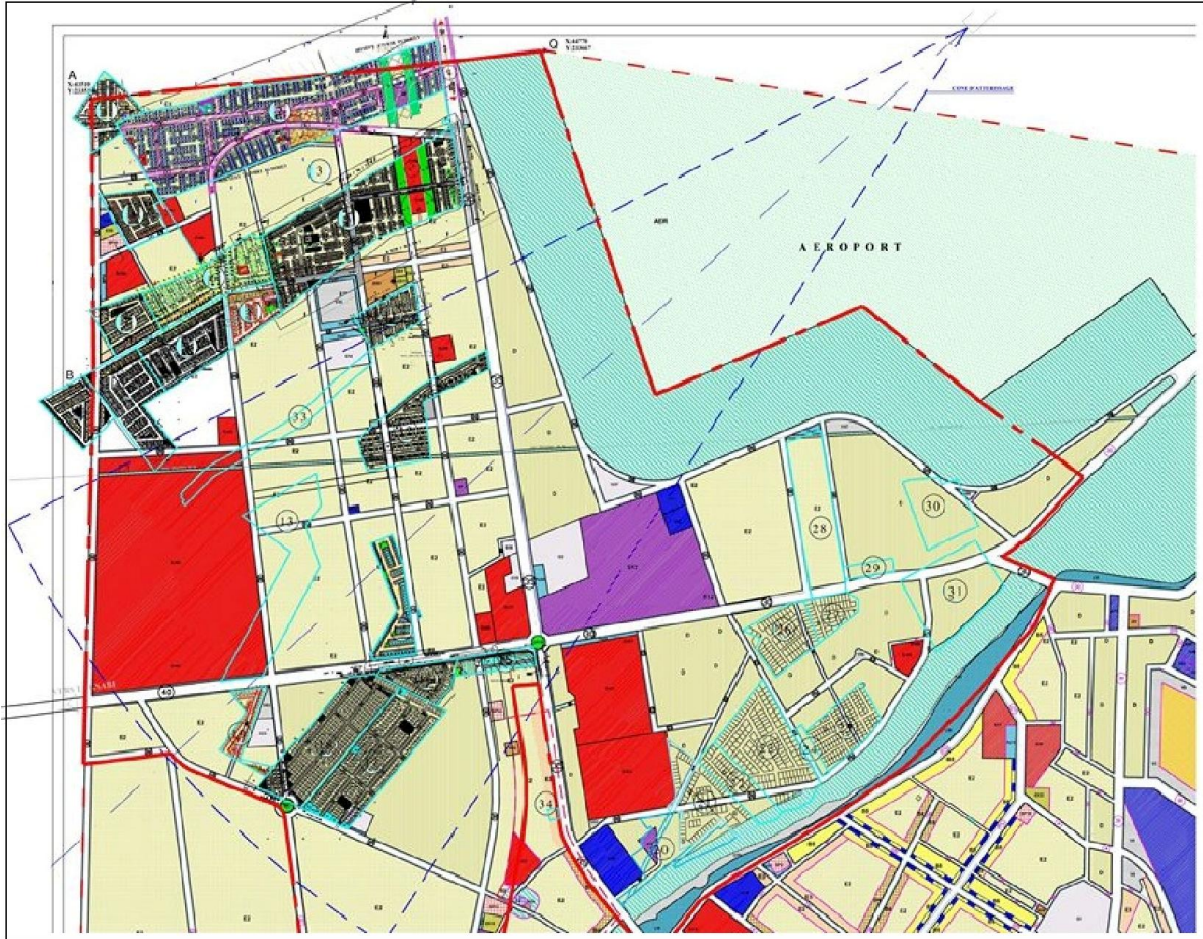
شكل رقم 31 : موقع الرك الأصفر ضمن النسيج الحضري بكلميم سنة 2018



المصدر: الوكالة الحضرية لكلميم، 2018

لقد واجه تصميم التهيئة القطاعي للرك الأصفر في بداية الأمر تعقيدات عدة، فالتصور الأولي للمشروع بقي تفعيله مرهونا برد الإدارة العسكرية، عبر طلب الاستثناء، أن المنطقة المشمولة بالوداديات تتواجد في اتجاه زاوية الطيران، كما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 33 : ودايات الرك الأصفر المعنية بإشكالية زاوية طيران المطار العسكري سنة 2018



المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2018

هذا بالإضافة، أن المدينة ستعرف في السنوات المقبلة، رحلات وطنية ودولية عديدة بالمطار الدولي الجديد. وبخصوص التجهيزات الأساسية، فإن المنطقة ظلت مرهونة بإشكالية عدم ربطها بعد بقنوات الصرف الصحي بحكم بعدها عن النسيج الحضري بحوالي 3 كيلومترات. " فاستنادا إلى التصميم المديرى للتطهير السائل لمدينة كلميم الذي أعده المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن ربط

منطقة الرّك الأصفر بشبكة التطهير السائل للمدينة استلزم إنجاز قناة للربط الخارجي تقدر تكلفتها بـ 14 مليون درهما، وهو الاستثمار الغير مبرمج حاليا من طرف هذا المكتب"⁴¹⁶.

ولتجاوز هذا الإكراه، تم اقتراح تمويل إنجاز هذه القناة من طرف شركة العمران الجنوب (بحكم توفرها على مشروعين بهذه المنطقة) مقابل استرجاع مبلغ كلفة هذا الاستثمار مستقبلا لدى التعاونيات والوداديات والمنعشين العقاريين الذين سيستفيدون من الربط بهذه القناة أثناء عملية الترخيص لإنجاز مشاريعهم، وذلك عبر استخلاص هذه الشركة لمبلغ المساهمة في التأسيس الأولي "PPE" عوض المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، غير أن هذا الأخير رفض هذا المقترح"⁴¹⁷. وهو ما زاد من صعوبة تسليم رخص البناء لمعظم التعاونيات بهذه الوحدة المجالية.

على مستوى آخر، لابد من الوقوف في هذا الإطار على مسألة تقنية عرفها تصميم التهيئة القطاعي لمنطقة الرّك الأصفر قبل ادماجه في تصميم التهيئة 2018، فكما هو معلوم أن مدينة كلميم تتوفر على تصميم التهيئة الحضرية سنة 2001 مصادق عليه وهو وثيقة قانونية مرجعية تؤطر وتوجه التهيئة العمرانية في هذا المجال، لكن بالنسبة للمجال المدروس فإننا نتحدث عن وجود تصميمين للتهيئة واحد كما أسلفنا الذكر هو تصميم التهيئة والثاني متمثل في تصميم التهيئة القطاعي للرّك الأصفر، الشيء الذي يخالف بالمرّة مع قانون التعمير 12-90 وبالضبط في المادة 18 التي تنص على أنه لا يجوز أن يوضع تصميم تهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط إلا إذا كانت هذه المجموعة مشمولة بمخطط لتوجيه التهيئة العمرانية"⁴¹⁸، وهذا ما لا ينطبق على مدينة كلميم، التي لا تتوفر على هذا المخطط (SDAU) حتى تبني عليه توجهات العمران بالمدينة في أفق 25 سنة. لقد عانت مختلف التعاونيات السكنية من عدة إكراهات، في تصفية مشكل منطقة الرّك الأصفر، صادفها عدة وقفات احتجاجية بسبب تعثر هذا المشروع. ومن هنا يحق أن نتساءل، من المسؤول عن إعطاء رخص البناء في هذا المجال منذ البداية؟.

لقد وجدت التعاونيات والوداديات السكنية الرّك الأصفر نفسها أمام معضلة مآل تصميم التهيئة الرّك الأصفر⁴¹⁹، بالرغم من أنها حصلت على موافقة الترخيص من قبل الوكالة الحضرية والجماعة الحضرية خلال إعداد التصميم الخاص بهذه التجزئات، وذلك موثق بمحضر اجتماع بمقر الوكالة الحضرية لكلميم السمارة – بتاريخ 8 يونيو 2011، وهو ما جعل مختلف البرامج تخضع للتحيين، مراعاة للاكراهات السابقة، من خلال تخصيص التطبيق لتحويل العمارات إلى سكن اقتصادي، ويتعلق الأمر بتجزئة الواحات وباب الصحراء من خلال:

⁴¹⁶ - وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، المقتضية الجهوية لكلميم-السمارة، 2013، مرجع سابق، ص 7

⁴¹⁷ - وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، المقتضية الجهوية لكلميم-السمارة، 2013، مرجع سابق، ص 7-8

⁴¹⁸ - الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون 12-90 المتعلق بالتعمير، (المادة 18)

⁴¹⁹ - حول بعض المراسلات والمحاضر التي نوقشت فيها إشكالية الرّك الأصفر أنظر الملحق رقم (1)

- حذف الطريق المبرمج الذي يقطع تجزئة الانبعث؛
- توضيح الطريق الفاصلة بين تجزئتي الواحة والوفاء؛

بالمقابل رغم هذه التعديلات، إلا أن الوضع كرس أزمة إخراج هذه المنطقة التعميرية إلى حيز الوجود بسبب عدم تغيير التنطيق المطلوب من الإدارة العسكرية، وهو ما أسفر مرة أخرى عن احتجاجات متتالية أمام مقر الوكالة الحضرية، ومطالبة الفاعلين المسؤولين للتدخل. وهذا ما جعل الوداديات السكنية تنتظر أكثر من عقد لدمج منطقة الرك الأصفر ضمن تصميم التهيئة المصادق عليه في ماي 2018، والتخلي عن التصميم القطاعي للتهيئة (PAS)، وبالتالي فتح المجال للبناء للتجزئات السكنية المتواجدة بهذه المنطقة ابتداء من نونبر 2018، وتسوية جل التجزئات بإستثناء ودادية السلام 2 التي تتخللها جوانب تقنية. لقد انتظرت وداديات الرك الأصفر قرابة 12 سنة للترخيص لها، لكنها في المقابل تواجه صعوبات كبيرة لتجهيز هذه المنطقة بالكهرباء والتطهير السائل والصلبة، بالنظر إلى حجم الإمكانيات المالية التي تتطلبها. هذه الوضعية أثرت على سمعتها، وأدت لانخفاض أثمان العقار حيث وصل إلى 1000 درهم للمتر مربع، بعد أن كان إلى حدود سنة 2012 يصل إلى 2500 درهم للمتر المربع، مما يطرح مسألة الحكامة وتأثير البعد السياسي على المشاريع السكنية بغية الفوضى والتحكم في الخريطة العقارية بالمدينة.

III- صراع الفاعلين والفعل الاحتجاجي يعطلان البناء التراي بمدينة كلميم

الانتقالية المجالية والارادة المعلنة من قبل الدولة بكلميم، طرح مسألة غاية في الأهمية، وكانت مؤثرة في هذا البناء، إذ عرف المسار التنموي تحولا ابتداء من سنة 2014 على مستوى لعبة الفاعلين، ونتحدث هنا عن العلاقة التي حكمت الفاعلين المحليين أنفسهم داخل المجال التراي لكلميم، وكذا تعامل الدولة معهم محليا وإقليميا وجهويا، سيما وأن هذه العلاقة اتخذت صراعا بمختلف ألوان ومواقع الفاعل، انتهى في نهاية المطاف بين الفاعل السياسي والفاعل الجمعي.

فالتفصل السياسي الذي ميز الفاعلين ابتداء من سنة 2003، توقف خلال سنة 2014، وتلاشي هذا الانسجام منذ سنة 2015 إلى اليوم، قد أبرز المجتمع المدني بالمدينة، كفاعل ضاغط على الفاعل السياسي، وطرح عدة قضايا تهم مقاربة البناء التراي وصراع الفاعلين. وقبل الدخول في حيثيات هذا الصراع، لابد لنا من إعطاء رؤية عن الواقع الحالي الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي.

1 – دينامية المجتمع المدني والتموقع في الديناميات الجديدة بالمدينة

تبقى دينامية النسيج الجمعي بكلميم مرتبطة بانفتاحه على مجموعة من المشاريع المتنوعة، اجتماعية وبيئية وثقافية وحقوقية وسياسية. غير أنه يعاني من معوقات ترتبط بكيان المؤسسة الجمعوية ذاتها، أو بإشكالية فعاليتها وإشعاعها المجالي، أو مقترنة بعلاقتها بباقي الفاعلين المحليين، وبالتالي قوة

العمل الجماعي، وإبرازه كفاعل مدني فعال في التنمية، لا يقاس إلا عن طريق أنشطته والمشاريع التي يتم تنفيذها وتموقعه في الوساطة السياسية والاجتماعية.

1-1- الدينامية الجماعية بين الوعي الجماعي والطموح التنموي

"الفسحة السياسية التي استفادت منها الحركة الجماعية مع بداية الألفية الثالثة، وضغوط الربيع العربي، ساعدا في منح الرخص الإدارية لاعتماد الجمعيات كأحد أهم مداخل الحكامة الجيدة بالمغرب. غير أن الرهان السياسي الذي عرفه وادنون لم يمكن من استثمار البعد الجماعي في التنمية الترابية بشكل فعلي وبارز، نظرا لعدة عوائق، لكنه يظل حاضرا سياسيا على مستويات عدة"⁴²⁰. اليوم وبفعل تزايد عدد الجمعيات بكلميم مكنها من التموقع داخل شبكة الفاعلين بها، عبر مجموعة من الأنشطة والمشاريع التي يطبعها التنوع، عبر مجالات مرتبطة بالشأن الثقافي والتنشيطي، أو المتعلقة بتحسين المؤهلات والمعيقات التي تعاني منها المدينة بصفة خاصة، إضافة إلى ما له علاقة بالصحة والأعمال الخيرية والتكوين. كما تتمحور تدخلات الجمعيات حول دعم ثقافة حقوق الإنسان والمساعدة على نشر أساليبها، باعتبارها حلقة مركزية لربط المجتمع الحضري بالتطورات المحلية، وتقوية قوته الاقتراحية التي تلامس العوائق الاجتماعية، وتشخيص الحاجيات التي تخص المدينة. وتتمثل أهم هذه التدخلات في الجدول أسفله:

جدول رقم 56: أهم الأنشطة والمشاريع المنجزة من طرف النسيج الجماعي بكلميم سنة 2016

الجمعية	المشاريع المنجزة	القيمة بالدرهم	الشركاء	الفئة المستهدفة	نسبة الإنجاز %
الجمعية الدولية	- أيام دراسية حول الموروث الثقافي الحساني- يوم دراسي حول إشكالية العقار بكلميم. ندوة فكرية حول الحل الثالث لقضية الصحراء.	119.500	أعضاء الجمعية	السكان المحلية	100
سبيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي	- حملات طبية، ترميم برج الملعب - ندوات حول العقار والعمل الجماعي. - بناء وتجهيز مركز تصفية الدم - خلق خزانة إدريس الناقوري	-	- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - المندوبية الإقليمية للصحة - المجلس البلدي - جمعية المجلس المحلي - المجلس الإقليمي - مندوبية الشبيبة والرياضة	ساكنة المدينة وباقي أقاليم الجهة	100

420 - بنعتو محمد وعبد اللطيف مليح، مرجع سابق، 2018، ص 33

70	شباب المدينة	- المجلس البلدي لكلميم. - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. - التعاون الوطني. - مندوبية الشباب والرياضة. - مندوبية الصحة.	240.000	- تسيير وتنشيط الحديقة العمومية التواغيل- التنشيط الرياضي والتربوي (خمس نسخ) - برنامج محو الأمية التبادل السوسيو ثقافي (رحلة إلى فرنسا)	التواغيل للتنمية
100	ذوي الاحتياجات الخاصة	- الموارد الذاتية للجمعية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - نيابة التعليم	132.000	- مشروع كراسي متحركة خاصة بالرياضة - تجهيز مركب باب الصحراء للتربية والتكوين والترويض الطبي- محاربة الأمية التربوية غير النظامية	جمعية تحدي الإعاقة
100	- الأيتام والأرامل حوالي سبع مائة أسرة	- المحسنين - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية		- دعم النجاح- أضحية عيد الأضحى بشكل سنوي -توزيع مواد غذائية في عيد الفطر بشكل سنوي	جمعية الخير لكفالة اليتيم
80	ساكنة الجهة	- تمويل ذاتي للجمعية	100.800	- مشروع تعاونية سكنية. - قوافل طبية. - التكوين المستمر للجمعيات.	- جمعية الوئام لمساعدتي الصيادلة
100	شباب المدينة	- تمويل ذاتي للجمعية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - المراكز السينمائي المغربي مندوبية الثقافة	535800	مهرجان كلميم السينمائي (الدورة 1-2-3-4)	جمعية الشباب المبدع
100	ساكنة حي المقاومة	- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	30.000	- كهربة حي المقاومة بلوك 13 و 14 بالتيار الكهربائي و الصرف الصحي	جمعية المسيرة للبيئة والتنمية

المصدر: بحث ميداني، 2016

يستخلص من الجدول أعلاه ، الأنشطة التي قامت بها أهم الجمعيات التي تنشط بمدينة كلميم، حيث استطاعت أن تبلور البعد الاجتماعي عبر عدة منجزات، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو خيرية. ومن بين أهم هذه الجمعيات نسوق في هذا الصدد؛ جمعية شباب الخيمة الدولية كفاعل ذي أبعاد حقوقية تنموية "أحدثها بعض قدماء المهاجرين بهولندا بالتعاون مع محامون محليون، ولها عدة فروع في هولندا وإيطاليا وبلجيكا"⁴²¹. تشكل الاختلالات التنموية بالمدينة صلب اهتمام هذه الجمعية، وتهدف إلى التحسيس وإبراز المؤهلات والعوائق التي تعرفها المدينة لإيجاد واقتراح حلول لها.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك، جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي، التي تعتبر من أهم الجمعيات المعروفة في المدينة، نظرا لتعدد مشاريعها ذات الولوج الواسع التي تميزت بها، ويشكل

⁴²¹ - BEN ATTOU M., 2007, Op., Cit., p125

مركز تصفية الدم أهم منجزاتها، إذ تم تشييده وتجهيزه بين سنتي 2004-2005 من طرف الجمعية ورعاية ملك البلاد الذي قام بتدشينه، وبدعم من شركاء الجمعية من قبيل المجالس المنتخبة وبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة التي تساهم بدورها في تسيره وتدبير شؤونه غير الطبية. وقد ساهم هذا المركز في تلبية حاجيات الفئات المستهدفة، وبالتحديد مرضى القصور الكلوي من مختلف أقاليم الجهة، حتى أضى معدل الاستفادة يتطور بشكل ملموس منذ إحداثه. غير أن هذا المركز يعرف في الآونة الأخيرة ضغطا، نظرا لتزايد المستفيدين من الفحص الطبي، وقلة التجهيزات اللازمة.

جدول رقم 57: تطور أعداد المستفيدين من مركز تصفية الدم بمدينة كلميم بين سنتي 2005 و 2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
94	92	45	45	44	38	24	4	الحالات الرسمية
85	78	81	99	54	22	18	0	الحالات العابرة
35	28	19	15	19	21	17	0	الحالات المستعجلة
214	198	145	159	117	81	59	4	المجموع

المصدر: جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي، 2013

هناك جمعية أخرى لها مكانتها ضمن النسيج الجمعوي بكلميم، ويتعلق الأمر بجمعية الوئام لمساعدتي الصيادلة، إذ تعتبر من بين الجمعيات النشيطة التي لا تستفيد من أي دعم مالي محلي. وتعود الأسباب الرئيسية التي جعلت الجمعية تتأسس هي ضعف المستوى التكويني لدى الصيادلة بمدينة كلميم، نظرا لنقص التجربة في المجال الصحي، وغياب مبادرات من قبل الفاعلين القائمين على القطاع. وعلى هذا الأساس سعت هذه الجمعية إلى تجاوز هذا الإكراه عبر تأسيسها سنة 2005، واستطاعت في ظرف زمني وجيز، أن تصنع لنفسها مكانا ضمن الجمعيات الفاعلة بالمدينة، فقد عملت على إيلاء اهتمام خاص للوضع الصحي للسكان المحلية، وقامت بعدة قوافل طبية همت جميع أقاليم الجهة. وينصب اهتمامها على الفئات المعوزة التي تعاني من أمراض العيون والتوليد، والحالات المرضية المستعصية والتلقيح، كما أنها تولي اهتماما كبيرا لأعضاء ومنخرطي الجمعية من خلال تقوية قدراتهم في مجال الطب والصيدلة، بغية تطوير الخدمات المقدمة للسكان المحلية.

جمعية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي جمعية التواغيل للتنمية التي تأسست بتاريخ 08 غشت 1997، بمبادرة من مجموعة من الفعاليات الجمعوية المحلية، من أجل العمل والمبادرة في حقل

المجتمع المدني ثقافيا واجتماعيا ورياضيا وبيئيا وسياحيا، وذلك وعيا منها بالمسؤولية الملقاة على جميع الإطارات الجموعية، في التأطير والتكوين بجميع المجالات ذات المردودية الاجتماعية والتنموية، وفي هذا السياق، تمكنت الجمعية من تنشيط الحياة الجموعية بالمدينة؛ عبر مساهمات ومبادرات، ترجمت على شكل أنشطة وبرامج مهمة استحسنها الجميع، وهذا كله جاء بتضافر جهود فاعلي الجمعية، من مسيري المكتب الإداري و منخرطي ومنخرطات الجمعية وعدة شركاء على رأسهم المجلس البلدي، وكذلك بالنهج الجديد الذي تسيير وفقه الجمعية. لهذه الجمعيات أهداف اجتماعية متعددة، وتبلور أغلب نشاطاتها في حديقة التواغيل الذي يعد فضاء لها.

شكل رقم 34 : تصميم حديقة التواغيل بمدينة كلميم



المصدر: جمعية التواغيل للتنمية والعمل الاجتماعي، 2016

بلغ عدد المستفيدين من حديقة التواغيل خلال سنتي 2013 و 2015، ما مجموعه 42 425 مستفيد، من مختلف الجمعيات المحلية والمؤسسات، المهمة بالنشاط الثقافي والاجتماعي بالمدينة، وكذا المصالح الإدارية. ويشكل هذا المجال الترفيهي، ورشا مفتحا لمجموع التظاهرات التي يعمل عليها النسيج

الجمعي، حيث شكل محط زيارات متعددة من جمعيات محلية وخارجية للوقوف على هذه التجربة، إذ قصدها مدربوا المخيمات الصيفية من مدينة ورزازات وجمعيات من مدن تيزنيت وشفشاون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمكسيك، كما استضافت مستشارين بمدينة زوتيرمر بهولندا، ووفد من المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي، بمجموع 59 زيارة سنة 2015. وتساهم جمعية التواغيل في تنظيم وتنسيق وتأطير هذا الفضاء، هدفه أن يظل مستمرا ورهن إشارة المستفيدين، وكذا للحفاظ على رمزيته التاريخية كأحد روافد الهوية المحلية بكلميم وادنون. لقد استطاعت هذه الجمعية أن توفر ما يزيد عن 18 منصب شغل قار، لتدبير شؤون الفضاء العمومي.

جمعية أخرى من الجمعيات النشيطة في الأعمال الاجتماعية والخيرية بالمدينة، هي جمعية الخير لكفالة اليتيم رغم أن عمر هذه جمعية لا يتجاوز سبع سنوات، إلا أنها استطاعت بناء استراتيجية خاصة بها، عبر التركيز على الحاجيات والأولويات للفئات المستهدفة، فاعتماد مقاربة التكوين المستمر للأطفال المتخلى عنهم، الذين تعتبرهم أبناء الجمعية، وتوزيع الألبسة والعناية المستمرة لفائدة الأرامل؛ هي بالذات مجهودات ترمي إلى إبراز البعد الإنساني في المجال التنموي. وتتوفر هذه الجمعية على شركاء من نوع خاص ممثلين في "المحسنين"، يُضفي عليها فاعلية أكثر، بعيدا عن الرهانات والضغوطات، التي تلازم تمويل النسيج الجمعي بكلميم من قبل المجالس المنتخبة.

وفي العمل الاجتماعي والخيري دائما، نجد كذلك جمعية تحدي الإعاقة، التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، حيث شكل إطلاق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حافزا مهما لها، عملت من خلاله على إنجاز مجموعة من المشاريع، كان لها أثر إيجابي على الفئات المستهدفة، كمشروع الكراسي المتحركة، ومشروع تجهيز مركب للتربية والتكوين والترويض الطبي، جعلها تطور من نشاطها ومخططاتها المستقبلية. استطاعت بعدها أن تساهم سنة 2012، في خلق مركز اجتماعي تربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، في إطار اتفاقية شراكة مع المجلس البلدي لكلميم، الذي وفر لها الوءاء العقاري ومساهمة كل من وكالة الجنوب، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 2.000 000 درهم، ومؤسسة التعاون الوطني بالتجهيز بالمواكبة. ويستقبل هذا المركز سنويا عشرات الأطفال المحتاجين، حيث تسهر الجمعية على تتبع نشاطهم وتعليمهم. بالإضافة أنها تمكنت من تحقيق مجموعة من المكتسبات بادماج المعاق في العمل التنموي، واستطاعت أن تخلق عدة شراكات محلية ووطنية، وكذا دولية مع منظمات غير حكومية، استفادت من خلالها مجموعة من التجهيزات التي تهتم ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء المتعلقة بالتدريس أو التنشيط الثقافي أو التنقل.

صورة رقم 42: مقر المركز الاجتماعي التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة بكلميم سنة 2018



المصدر: عدسة عبد اللطيف مليح ، 2018

صورة رقم 43 : داخل مقر المركز الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة سنة 2018



المصدر: عدسة عبد اللطيف مليح، 2018

تبين الصورتين أعلاه، مقر المركز الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، الذي تشرف عليه جمعية تحدي الإعاقة، وهو الأول من نوعه على صعيد جهة كلميم وادنون، وتنقسم أنشطته داخل هذا المقر إلى ثلاث أقسام، واحد مخصص للترويض، والثاني للتدريس، والثالث للأنشطة الرياضية.

بناء على ما سبق، ينشط المجتمع المدني في مجالات متعددة "وتتشارك الجمعيات عموما في كونها تنظيمات تطوعية قائمة على أساس تعاقدية، تتحدد منه أهدافها وطريقة سيرها، لكن هناك اختلاف بين الجمعيات على مستوى الدافع الذي كان وراء تأسيسها"⁴²²، فأغلب الجمعيات التي شملتها هذه الدراسة تأسست عن طريق مبادرات شخصية، ورغم العدد الهام والذي تحتضنه المدينة الذي يصل إلى 1244 جمعية إلى حدود سنة 2017، فإن الجمعيات التي تتموقع جيدا في النسيج الجمعي محدود، بالنظر إلى عدة أسباب، لا تختلف عن الإكراهات التي يعيشها الفاعل المدني بالمغرب، لكنها تلعب دورا اندفاعيا يختلف مستوى تأثيره حسب الوظيفة التي تلعبها المدينة، وكذا الضغوطات السياسية والقبلية التي تلازمها، سواء تعلق الأمر بمسألة تمويل المشاريع أو الصراعات السياسية، وهنا تبرز إشكالية الفاعل السياسي الذي استطاع أن يخلق جزءا كبيرا من النسيج الجمعي بكلميم.

1-2- تداعيات البعدين القبلي والسياسي في إنتاج النسيج الجمعي بكلميم

إذا كان المحدد القبلي بمدينة كلميم لعب دورا حاسما في إنتاج العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والمجالية، فإنه يبقى حاضرا كذلك داخل المجتمع المدني الذي لا يعتبر إستثناء، لكونه جزء من لعبة الفاعلين السياسيين بالمدينة، ونظرا لوزنه أولا، وثانيا لمتوقعه وسط معترك الضغط السياسي الذي تتأرجح فيه المدينة من حين إلى آخر. فجزء منه يظل ورقة رابحة في يد الفاعلين المؤثرين في إنتاج المدينة، وجزء آخر يشكل ضغطا على المجالس المنتخبة والفاعل المؤسساتي، مما يبين انقسام المجتمع المدني في إحتدام الصراع على التراب، تبعا للمحدد القبلي والسياسي الملازم لهذا النسيج، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 58: توزيع جمعيات المجتمع المدني حسب المقر، الانتماء القبلي، والانتماء والولاء السياسي

بمدينة كلميم سنة 2017

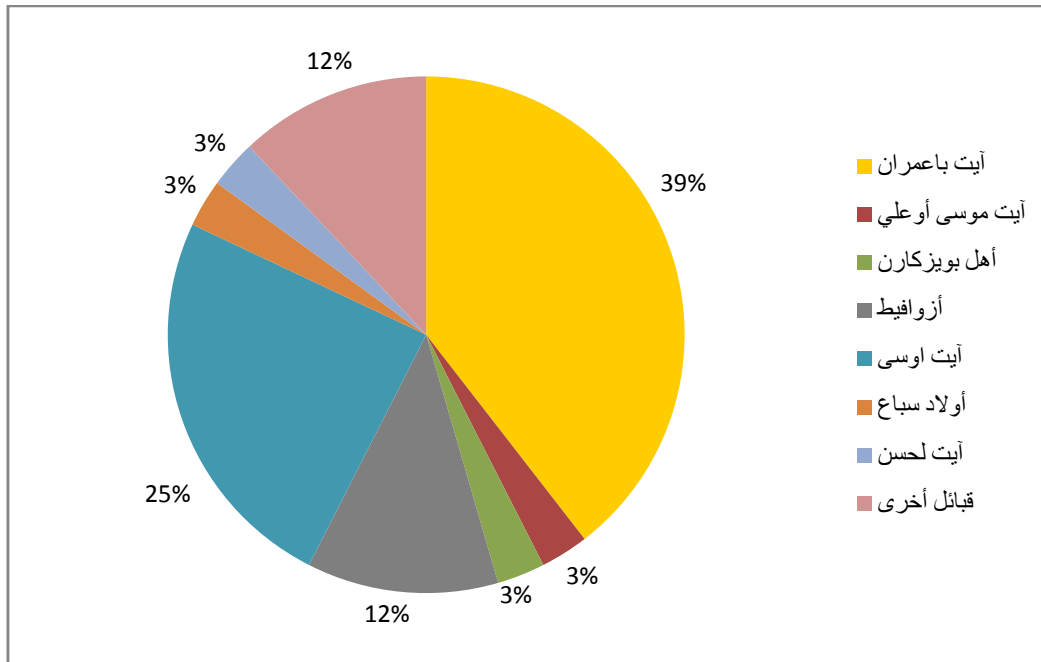
الجمعية	الانتماء القبلي	الانتماء والولاء السياسيين	مقرها بالمدينة
جمعية التواصل للتنمية والتعاون	آيت باعمران	العدالة والتنمية	حي السعديين
جمعية الخيمة الدولية	آيت موسى أو علي	جبهة القوى الديمقراطية	حي اكويدير
جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي	بويكارن	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	حي سيدي الغازي
جمعية التواغيل للتنمية	أزواقيط	بدون انتماء سياسي	حي التواغيل
جمعية المسيرة للتنمية والبيئة	آيت اوسي	حزب اليسار الديمقراطي	حي المسيرة

⁴²² - بوخريص فوزي، 2015: «في سوسيولوجيا العمل الجمعي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور»، مطبعة كوثر برانت، الرباط، ص 106.

الموحد			
حي الموحد	الحركة الشعبية	آيت اوسى	جمعية الأجيال للثقافة والعمل الاجتماعي والبيئي
حي المسيرة	بدون انتماء سياسي	أولاد سباع	جمعية تحدي الإعاقة
حي ابن رشد	بدون انتماء	تيز نيت	جمعية الوثام لمساعدتي الصيادلة
حي تكتة	بدون انتماء سياسي	آيت باعمران	جمعية مستقبل الكويرة
حي الموحد	بدون انتماء سياسي	آيت باعمران	جمعية الوحدة والتنمية الاجتماعية والتعاون
ابن رشد	حزب التقدم والاشتراكية	آيت باعمران	جمعية FIAC
حي الوحدة	حزب التقدم والاشتراكية	أزوافيط	جمعية أجيال الغد للتربية والتنمية
حي وادنون	بدون انتماء سياسي	آيت أوسى	جمعية أسود الصحراء
التواغيل	حزب التقدم والاشتراكية	أزوافيط	جمعية الشباب المبدع
المدينة القديمة	حزب التقدم والاشتراكية	آيت أوسى	جمعية منتدى المدينة
حي الموحد	الحركة الشعبية	آيت أوسى	جمعية جسور للتنمية والتعاون
حي ولي العهد	بدون انتماء سياسي	آيت اوسى	جمعية الخير لكفالة اليتيم
حي السعديين	العدالة والتنمية	آيت باعمران	جمعية زينب النفراوية للتنمية البشرية
حي تيرت العليا	الأصالة والمعاصرة	آيت باعمران	جمعية أهل الخير للتنمية والعمل الاجتماعي
القدس	حزب اليسار الموحد	آيت اوسى	جمعية حقوق الإنسان
حي وادنون	العدالة الاجتماعية	آيت باعمران	جمعية شباب الجوهية الموسعة
حي المسيرة	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	آيت باعمران	جمعية النهضة الباعمرانية
حي وادنون	بدون انتماء	آيت باعمران	جمعية بدائل للطفولة والشباب
حي ابن رشد	العدالة والتنمية	آيت لحسن	جمعية رمال للتنمية الأسرية
حي الموحد	الحركة الشعبية	آيت اوسى	جمعية الطلح للماء والبيئة
حي الرجاء في الله	الحركة الشعبية	آيت اوسى	جمعية الإخوة للعمل الاجتماعي والتنموي
حي وادنون	حزب اليسار الديمقراطي الموحد	آيت باعمران	جمعية لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان
تيرت	الاتحاد الاشتراكي	لخصاص	جمعية جوهرة الصحراء لكرة القدم
حي السعديين	حزب العدالة والتنمية	قبائل أخرى	جمعية التجديد
تيرت العليا	الاتحاد الاشتراكي	آيت باعمران	جمعية المركز المحلي لحقوق الإنسان
باب الصحراء	بدون انتماء	آيت باعمران	شبكات جمعية وادنون
تيرت العليا	الاتحاد الاشتراكي	أزوافيط	جمعية تسيير مركز استقبال الندوات
وادنون	الاتحاد الاشتراكي	آيت باعمران	جمعية المجلس المحلي للثقافة والرياضة والعمل الاجتماعي
ابن رشد	الاتحاد الاشتراكي	وجدة	جمعية جوهرة الصحراء لكرة اليد

يظهر الجدول رقم (58)، أهمية البعدين القبلي والسياسي في تركيبة النسيج الجمعي بالمدينة، فمن خلال تتبع الانتماءات القبلية لرؤساء الجمعيات وانتمائهم وولائهم السياسيين، نلاحظ تربع قبيلة آيت باعمران على رأس الانتماءات القبلية للجمعيات بنسبة 39 %، وهو ما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 35 : توزيع الانتماء القبلي لرؤساء الجمعيات بمدينة كلميم سنة 2017



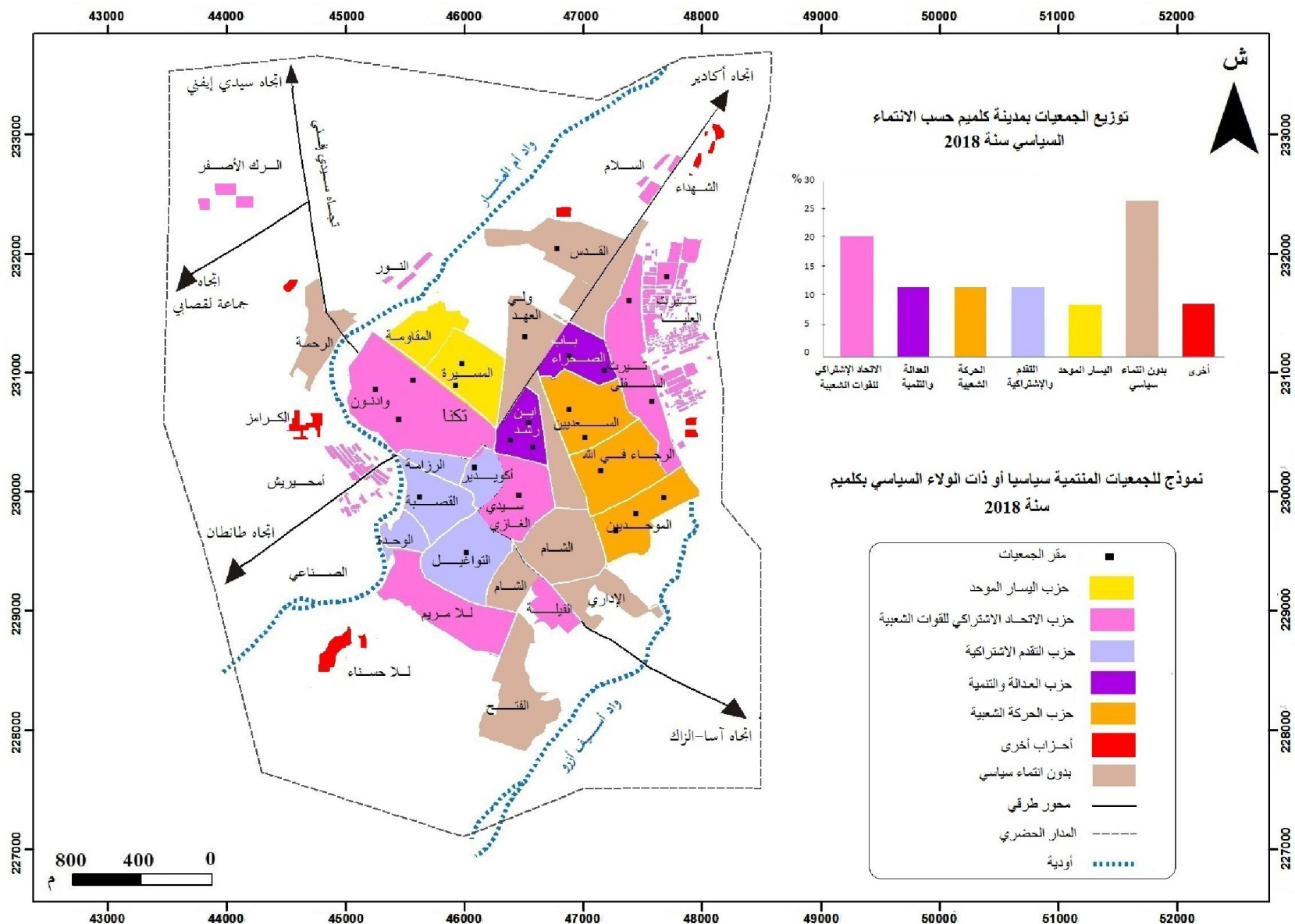
المصدر: بحث ميداني، 2017

بالنسبة لباقي الجمعيات، فهي موزعة ما بين قبيلة آيت أوسى بنسبة 25 %، وجمعيات أخرى يختلف انتماءها القبلي حسب كل جمعية، بنسبة 12 %، كآيت ياسين وآيت بوهو وترکز وأزوافيط ولخصاص، ومدن أخرى كأكادير وطانطان، وزاكورة وطاطا، واليوسفية ووجدة، وبنسبة 3 % لكل من قبائل آيت لحسن وآيت موسى أوعلي، وأهل بويزكارن، وأولاد السباع. أما على مستوى الانتماء السياسي، فحوالي 26 % من الجمعيات غير منتمية سياسيا، لكن بالمقابل نجد 20 % منهم ينتمون إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبنسبة 12 % لكل من أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والتقدم والإشتراكية، في حين نجد 9 % ممثلة في أحزاب اليسار الموحد وجبهة القوى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بناء على هذا نستنتج أن هناك جمعيات بدون انتماء، وأخرى تعتبر امتدادا لأحزاب سياسية، لها مكانتها بالمجالس المنتخبة محليا وإقليميا وجهويا، في حين جمعيات أخرى تكن ولاءا سياسيا لمجموعة من الأحزاب خلال الفترات الانتخابية. ويمكن في هذا الصدد أن نعطي بعض الأمثلة، كجمعيات الطلح للماء والبيئة والأجيال للثقافة والعمل الاجتماعي التي يعود انتمائها القبلي لآيت أوسى وسياسا لحزب

الحركة الشعبية، وهو حزب يسيطر بصفة شبه تامة على الوحدة المجالية الشمالية الشرقية أو ما يسمى محليا بالشارع الجديد، حيث يتخذانه مقرا لهما، إضافة إلى جمعية الشباب المبدع التي تكن ولاء سياسيا لحزب التقدم والاشتراكية، باعتباره من الأحزاب الأولى التي ساهمت في تأطير فئات مهمة من شباب المدينة. هناك كذلك جمعية التواصل للتنمية والتعاون التي تنتمي قبليا إلى آيت باعمران وسياسا إلى العدالة والتنمية، شأنها في ذلك شأن جمعية زينب النفزاوية للتنمية البشرية، وجمعية التجديد التي تتخذ مقر الحزب وسطا لعقد أنشطتها. توجد كذلك جمعيات تكن بالولاء السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كجمعية تسيير مركز استقبال الندوات، وجمعية المجلس المحلي والثقافي والاجتماعي والبيئي وينتمي رؤساء هذه الجمعيات إلى كل من قبائل آيت باعمران وآيت أوسى وأزوافيط. وجمعيات أخرى تنتمي إلى حزب اليسار الموحد كجمعية المسيرة للتنمية والبيئة، وكذا جمعية شباب الجهوية الموسعة التي تنتمي إلى حزب العدالة الاجتماعية. ويتمشى توزيع جمعيات المجتمع المدني بالمدينة مع التوزيع القبلي الذي يتميز به هذا المجال كما تبينه الخريطة أسفله:

توزيع النسيج الجماعي بمدينة كلميم حسب المقر والانتماء والولاء السياسيين سنة 2018

خريطة رقم 30 :



المصدر : بحث ميداني، 2018

تظهر الخريطة رقم (30)، التوزيع المجالي للنسيج الجمعي المدرس حسب الانتماء السياسي والقبلي سنة 2018، وهو توزيع يخضع مبدئياً للتوزيع القبلي الذي يغذي النسيج الجمعي، فإذا لاحظنا الجمعيات التي تنتمي قبلياً لآيت باعمران وسياسياً لحزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، تتوقع في الوحدات المجالية القبلية لآيت باعمران كأحياء وادنون وتكنة والمقاومة، وهي وحدات كذلك يهيمن عليها الحزب الإشتراكي الموحد في المراحل الانتخابية. نفس الشيء ينطبق على الجمعيات التي تتوقع في الوحدة المجالية الموحدون والسعديين والرجاء في الله، المعروفة بقبيلة آيت أوسى، حيث نجد أغلب الجمعيات التي تتخذ هذه الوحدة مقراً لها تنتمي إلى هذه القبيلة، وسياسياً إلى حزب الحركة الشعبية. أما بوسط المدينة وبالضبط النواة الأولى لإنتاج المدينة كالقصة والتواغيل فهي تحتضن جزء من الجمعيات غير المنتمية سياسياً، كجمعية التواغيل للتنمية والعمل الاجتماعي، وتحتضن كذلك جمعية منتدى المدينة وجمعية الشباب المبدع اللذين ينتمون إلى حزب التقدم والإشتراكية⁴²³. كما أن جمعية الخيمة الدولية، وهي جمعية حقوقية وسياسية تنتمي إلى حزب جبهة القوى الديمقراطية، وتتميز هذه الجمعية بجمعية جمعيات أخرى بطابعها الحقوقي.

النقطة التي عرفها النسيج الجمعي بعد سنة 2005، استطاع من خلالها الفاعل السياسي ومقارباته، التأثير على هذا النسيج لكي يتموقع قبلياً وسياسياً، وجعل الجمعيات "بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تنصهر في لعبة النخب المحلية التي بدورها، تنصهر في اللعبة الديمقراطية والتوازنات الأمنية التي يستوجبها تدبير مجال حساس وضغط مثل وادنون، ذلك من خلال الظهور في الأحداث السياسية أو التنموية بصفة دورية، عبر الفعل الاحتجاجي السياسي، تارة للتأثير في بعض القرارات التنموية أو في الأبعاد الثقافية بمرجعية قبلية تستميل الساكنة المحلية وتمثلاتها الطوباوية أو الفاضلة حسب الظرفية للمجال والمجتمع والنخب المسيرة للمدينة"⁴²⁴. وهذا ما تبين لنا أكثر بعد الإستحقاقات الانتخابية الأخيرة، بظهور الجمعيات الحزبية للتجمع الوطني للأحرار بعد أن ظل غائبا في التركيبة السياسية للنسيج الجمعي، بهدف التمتع ضمن اللعبة السياسية للنخب المحلية، والتأثير على ديناميات المجتمع والمجال بكلميم، كما يبينه الجدول أسفله:

⁴²³ - تعود هيمنة حزب التقدم والإشتراكية بهذه الوحدة كونه ساهم في تأطير شباب المدينة في فترة الثمانينيات، ومازال أغلب أعضاء جمعية منتدى المدينة ينتمون إلى المكتب الإقليمي للحزب.
⁴²⁴ - بنعوتو محمد، ومليح عبد اللطيف، 2018، مرجع سابق، ص 104

جدول رقم 59 : توزيع الجمعيات الحزبية بمدينة كلميم الى حدود سنة 2017

الجمعية	تاريخ التأسيس	مدة صلاحية المكتب	تاريخ تجديد للمكتب	المقر
المكتب الاقليمي لشبيبة العدالة والتنمية بمدينة كلميم	2007/06/17	4	07/10/2014	حي السعديين 1 زنقة 21
المكتب الجهوي لشبيبة العدالة والتنمية بجهة كلميم السمارة	***	4	22/11/2015	حي السعديين 1 زنقة 8 رقم 9
حركة الشبيبة الديمقراطية فرع كلميم	2003/03/03	2	15/01/2017	كلميم
الفرع المحلي لمنظمة المرأة الاستقلالية بكلميم	2014	***	***	شارع طارق بن زياد رقم 92 كلميم
فرع الشبيبة الحركية بمدينة كلميم	***	4	***	كلميم
الكتابة الاقليمية لمنظمة الشبيبة الدستورية بكلميم	2014/12/24	2	***	كلميم
الفرع المحلي للشبيبة الاشتراكية كلميم	2017	2	21/01/2017	حي الليسي زنقة 15 تيرت كلميم
المكتب الجهوي لمنظمة الشبيبة التجمعية لجهة كلميم وادنون	2017/04/28	4	***	المنسقية الاقليمية لحزب التجمع الوطني للحرار
المكتب الجهوي لمنظمة المرأة التجمعية لجهة كلميم وادنون	2017/04/28	4	***	المنسقية الاقليمية لحزب التجمع الوطني للحرار

المصدر: الجماعة الترابية لكلميم، 2017

ولذلك، فالمجتمع المدني يشكل بالنسبة لمدينة كلميم وسيطا بين الفاعل السياسي والمجتمع المحلي، ويعود خلق العديد من الجمعيات إلى أهداف سياسية وقبلية لإضفاء الشرعية التدييرية، و توجيه الدعم الشعبي بشكل أو بآخر لمصالح الرأسمال بالحصول على الضمانات والإمتيازات. فضلا، عن استغلال الظرفيات السياسية، لأجل التوازنات السياسية التي تؤثر بدورها على الدولة ورهانات هذا المجال، وفي هذا أكبر مبرر لإشكالية الصراع الذي يفكك الوظيفة المبتغاة من المدينة وتديير البناء الترابي.

2- تموقع المجتمع المدني في صراع الفاعلين وتأثيراته على البناء الترابي

دخول جزء من النسيج الجمعي في المنظومة السياسية للصراع، الذي ابتدأ سنة 2015 وتجدد انطلاقا من سنة 2016، ساهم في إبراز المحدد القبلي أكثر في تقسيم السياسة المحلية أو بالأحرى التوجه التنموي بالمدينة ما بين 2005 و 2015، وهو ما نتج عنه تفكك علاقة الفاعل المدني مع الفاعل السياسي بسبب المسار التنموي للمدينة وذلك بمقارباتين مختلفتين⁴²⁵.

⁴²⁵ - نذكر هنا عندما تم تعيين محمد علي العظمي واليا على جهة كلميم السمارة خلال فبراير 2014. بدأ الخلاف حول المسار الذي سيعرفه البناء الترابي بكلميم من خلال عقده عدة اجتماعات، تهم المنتخبين والفاعلين المؤسساتيين فضلا عن المجتمع المدني. مما نتج عنه احتدام الصراع حول المجال أفرز فيما بعد، إعفاء الوالي خلال نونبر 2014 وإحاقه بالمصالح المركزية لوزارة الداخلية. ونتج عن ذلك فيما بعد احتجاجات على إعفاء الوالي من مهامه، تلتها احتجاجات جزء من النسيج الجمعي ما بين 7 مارس و 11 أبريل سنة 2015.

صورة رقم 44: الوقفة الاحتجاجية للمجتمع المدني بمدينة كلميم يوم 08 مارس سنة 2015



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2015

جانب من الوقفات الاحتجاجية التي عرفتها مدينة كلميم ضد الفاعل السياسي، وقد نظمت أمام مقر المجلس البلدي .

صورة رقم 45: اعتصامات ساكنة كلميم في شارع محمد الخامس بالرباط سنة 2018

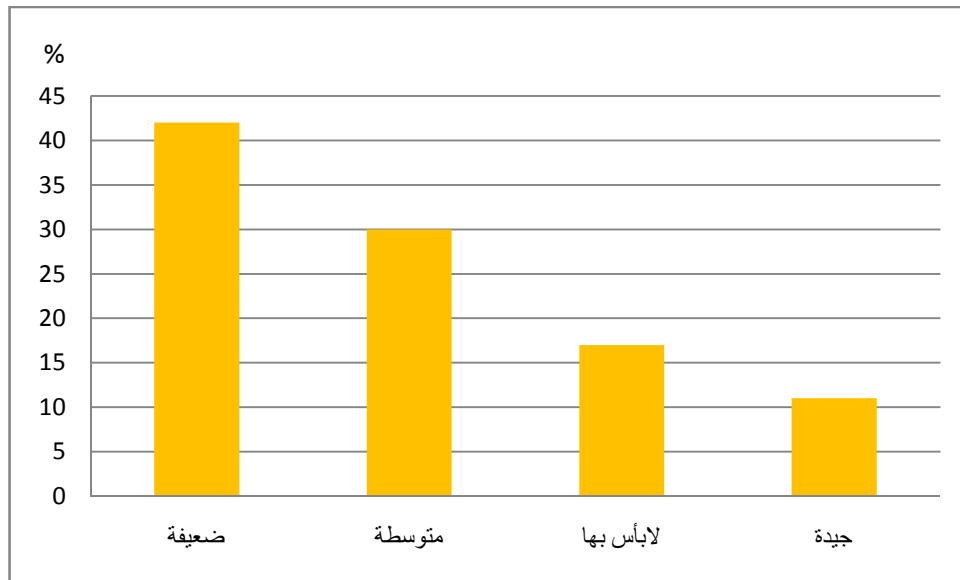


المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

اعتصام الأسر المتضررة من قطاع الإنعاش الوطني بكلميم، الذي أطرته جمعيات حقوقية، دام الإعتصام 21 يوم أمام مقر البرلمان بمدينة الرباط.

ومن نتائج الاحتجاجات التي عرفها المجال، تجميد جل المشاريع التي قدمتها فعاليات المجتمع المدني سنة 2015، وخاصة الجمعيات التي نأت بنفسها عن وضعية المشهد السياسي بالمدينة، فمن خلال البحث الميداني الذي أجريناه في هذا الصدد مع جمعيات المجتمع المدني، فقد استنتجنا أن كل الجمعيات التي رفضت الخوض في الفعل الاحتجاجي، تم رفض تمويل مشاريعها وأنشطتها الثقافية من قبل المجلس البلدي للمدينة، ونسوق مثال في هذا الصدد جمعية تحدي الإعاقة التي علقت جميع أنشطتها التنموية سنة 2015، بسبب عدم توقيعها على ورقة مطلوبة داعمة للمجلس البلدي في الصراع المحتدم بين القوى السياسية الذي عرفته المدينة سنة 2014. حيث انقسمت الجمعيات إلى جمعيات داعمة للمجلس الجماعي وأخرى ضده⁴²⁶، ويبين الشكل الآتي العلاقة التي حكمت الجمعيات مع باقي الفاعلين:

شكل رقم 36: علاقة الجمعيات بالفاعلين بمدينة كلميم سنة 2017



المصدر : بحث ميداني، 2017

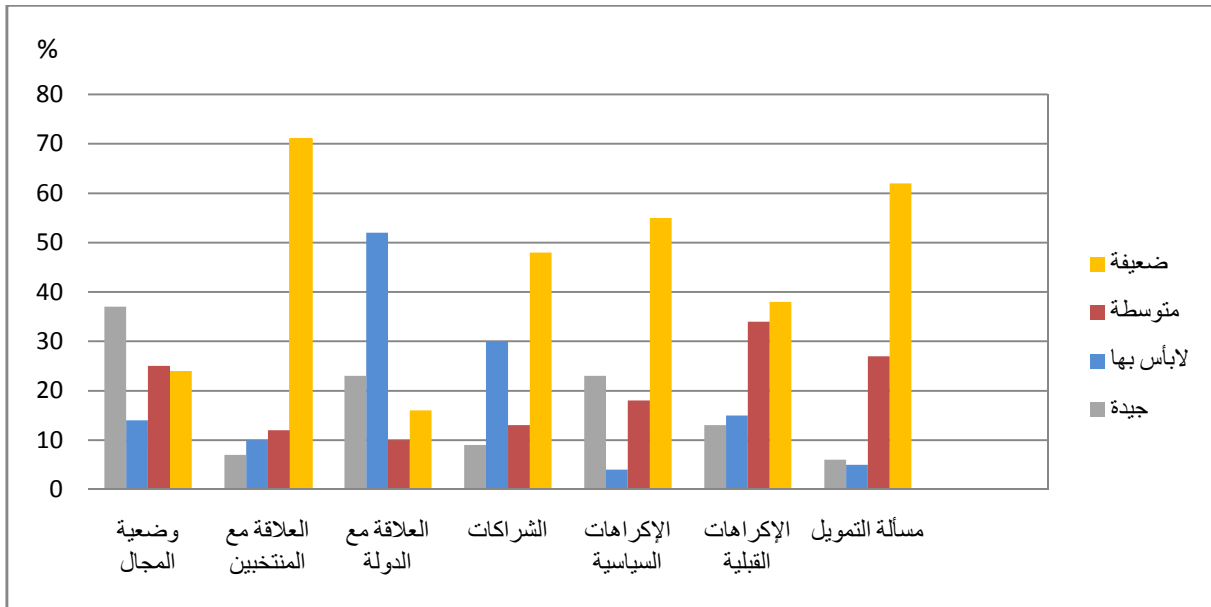
يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن علاقة الجمعيات مع باقي الفاعلين المنتمين للمجال الترابي لكلميم، طغى عليها التباعد وعدم الانسجام، فحوالي 42%، من الجمعيات المستجوبة عبّرت على أنها ضعيفة، في حين عبّرت أخرى على أنها متوسطة بنسبة 30 %، ونجد أن 17 % من العينة المستجوبة ترى أن علاقتها بالفاعلين لأبأس بها، في حين نجد نسبة 11 % ترى علاقتها جيدة. وتعزى هذه الأرقام المتضاربة حسب الجمعيات المستجوبة، إلى التمييز الحاصل في شأن تمويل المشاريع، من لدن المجالس المنتخبة أو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يكتنفها غطاء

⁴²⁶ - حول بعض البيانات التي أصدرت حول هذا الصراع سواء من قبل الفاعل المدني أو الفاعل السياسي أنظر الملحق رقم (1)

الصراع، خاصة أنه تجدد فيما بعد بين حزب التجمع الوطني والأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتدبير شؤون الجهة، يضاف إلى ذلك غياب إشراك هذه الجمعيات في البرامج التنموية إذ ترى أن أغلب مشاريعها ترفض.

أما الجمعيات التي علاقتها جيدة بالمجالس المنتخبة، فهي ترى أن هذه العلاقة، دائما ما ستوجب أن تكون جيدة لارتباطها بمسألة التمويل وتقوية القدرات، ولهذا فهي تتحاشى كل القيود التي من شأنها أن تعيق أنشطتها. وهذا ما يفيد أن الصراع حول المجال تمليه الإمتيازات والمصالح المرتبطة بها إن على مستوى التمويل أو مستوى القيادة. إلى جانب المعوقات المرتبطة باحتدام الصراع حول المجال، هناك مجموعة من الإكراهات، كغياب مداخل قارة لدى الجمعيات، التي يؤدي إلى تراجع أنشطتها، فضلا عن ضعف التكوين خصوصا في التسيير الإداري والمالي ومسألة هندسة المشاريع ذات الوقع الاجتماعي على الساكنة، إضافة إلى غياب التشبيك بين الجمعيات الفاعلة بالمدينة⁴²⁷. لذلك فمختلف الإكراهات والديناميات التي عرفتها مدينة كلميم سياسية كانت أم قبلية، استطاعت أن تؤثر على مختلف الفاعلين بما فيهم الفاعل المدني، ويمكن تلخيص إكراهاته من خلال الشكل أسفله:

شكل رقم 37: تمثلاث جمعيات المجتمع المدني تجاه ديناميات مدينة كلميم سنة 2017



المصدر: بحث ميداني، 2017

⁴²⁷ - نشير هنا أن جمعية مستقبل الكويرة بادرت عملت على تشكيل فيدرالية لجمعيات أحياء المدينة، إلا أنها لم يتم الترخيص لها. بالمقابل سمحت سلطات الوصاية على منح الرخصة لتأسيس جمعيات شبكة وادنون خلال سنة 2016.

يبرز لنا الشكل رقم (37)، أن تمثيلات جمعيات المجتمع المدني اتجاه الديناميات التي تحدثنا عنها تختلف حسب كل معطى، فبالنسبة لوضعية المجال ترى أنه عرف تحولا جذريا في السنوات الأخيرة وبالتالي لا يشكل لها ضغطا إذ تعتبر العلاقة به جيدة بنسبة 37%، أما على مستوى الشراكات التمويلية فهي ترى أنها ضعيفة بنسبة 62 %، حيث تؤكد على أن مسألة تمويل ترتبط أساسا بالعلاقات الفردية بالجهات المانحة، كوسيلة ناجعة للحصول على الدعم المالي من طرف المجالس المنتخبة، وهو ما ينتج علاقات مفككة وصراع بين الجمعيات الممنوحة وغير الممنوحة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على عملية البناء الجماعي. وهو ما يجرنا إلى تمثل الجمعيات اتجاه المنتخبين حيث ترى 71% أن دور المنتخبين يعتبر ضعيفا اتجاه العمل الجماعي. فضغط المنتخبين ينتج عنه إكراهات سياسية تعيق أنشطة الجمعيات بنسبة 55 %، لذا فإن مسألة التوافق والمشاركة والتشارك مع الفاعل السياسي خاصة عند احتدام الصراع تُواجه بأساليب سياسية، الشيء الذي يؤثر سلبا على سير المدينة ويعيق دورها الاستراتيجي.

عموما، إذا كان الواقع العملي للنسيج الجماعي يشير إلى مبادرات، تحاول بشكل من الأشكال ادماج الساكنة المحلية في مجالات الثقافة والبعد الاجتماعي، إلا أن الأدوات التي يتوفر عليها هذا الفاعل تبقى محدودة، بالنظر إلى دور النخب المحلية وحضور الأعيان، والرهانات السياسية التي تلازم أغلب الفاعلين، مما يطرح مسألة الأفق التنموي الذي يتطلب مجتمع مدني جاد له شخصيته بالمجالات شبه الصحراوية يتجرد من جهة من الاختراق السياسي، و من جهة أخرى يساهم ويعبر عن قراراته السياسية بشكل مستقل.

3- توسيع شبكة الفاعلين في مسألة الصراع بحثا عن التموقع وإحتكار البناء الترابي

لم يتوقف صراع الفاعلين بمدينة كلميم بل بلغ إلى المستوى الجهوي، وذلك في الانتخابات الجهوية سنة 2016، سيما بين حزبي التجمع الوطني للأحرار والإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. لقد تصدر في البداية حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الانتخابات الجهوية، إلا أنه وبفعل التوازنات السياسية والقبلية بهذا المجال رجحت الكفة لحزب التجمع الوطني للأحرار، كما يبينه الجدول أسفله:

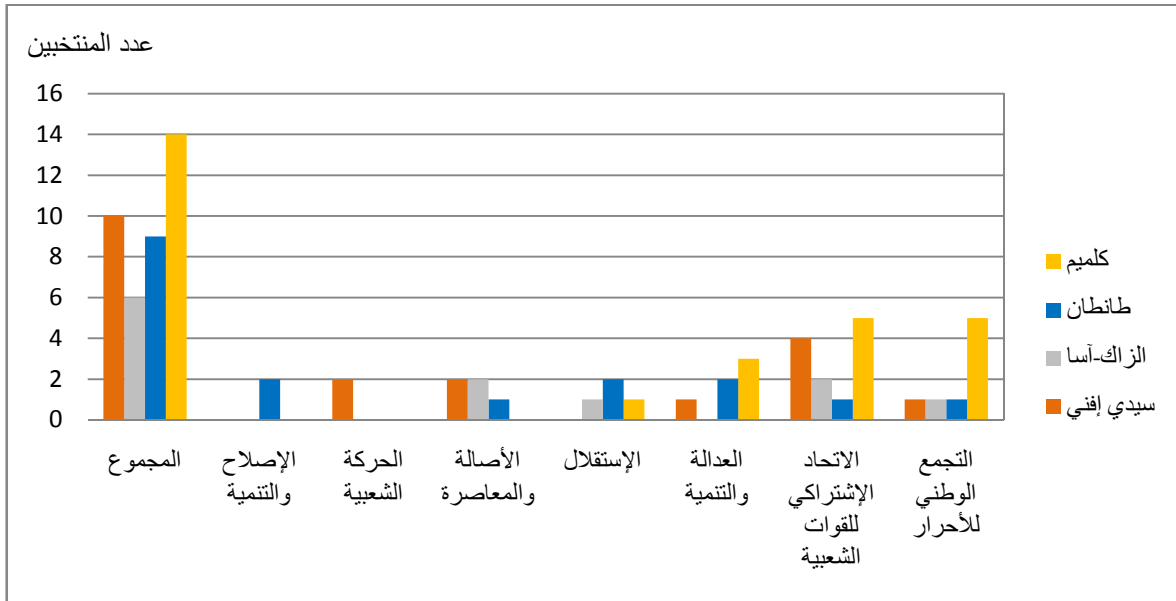
جدول رقم 60 : نتائج انتخابات مجلس جهة كلميم وادنون يوم 14 شتنبر 2015

الحاضرون					39				
المصوتون					39				
المتنعون					00				
المترشح	الانتماء السياسي	النتيجة	الأصالة والمعاصرة	الاستقلال	العدالة والتنمية	الحركة الشعبية	الإصلاح والتنمية	الاتحاد الاشتراكي	التجمع الوطني للأحرار
ع.ب	التجمع الوطني للأحرار	20	2	1	5	2	2	0	8
ع.ب.ق	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	19	4	3	0	0	0	12	0

المصدر: نتائج الانتخابات الجهوية بالمغرب سنة 2015.

وعلى هذا الأساس، أنتجت التشكيلة الجهوية سنة 2016 باعتباراتها القبلية والسياسية، زواجت في تركيبها البشرية بين النخب التي كانت لها تجربة في تدبير الشأن المحلي، سواء من موقع تدبير المجلس البلدي أو الإقليمي أو الجهوي نفسه، وبين النخب التي كانت لها أول تجربة في هذا الشأن، وتتمثل التركيبة السياسية لمجلس جهة كلميم وادنون في الشكل التالي:

شكل رقم 38 : توزيع الانتماءات السياسية لمنتخبي المجلس الجهوي لكلميم وادنون 2016-2021



المصدر: الانتخابات الجهوية لجهة كلميم وادنون، 2017

كما يلاحظ من الشكل رقم (38) فإن التركيبة السياسية لهذا المجلس، توزعت بين 8 مقاعد لحزب التجمع الوطني للأحرار، عبر 5 مقاعد بكلميم ومقعد واحد بكل من آسا الزاك وطانطان وسيدي إفني، أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فقد حصل على 12 مقعد موزعة بين 5 مقاعد بكلميم و4 مقاعد بسيدي إفني ومقعدين بآسا الزاك ومقعد واحد بطانطان، أما حزب العدالة والتنمية فقد حصل على 6 مقاعد منها 3 مقاعد بكلميم ومقعدين بطانطان ومقعد واحد بسيدي إفني، وفيما يخص حزب الاستقلال فقد حصل على أربع مقاعد منها مقعدين بطانطان ومقعد واحد بكل من كلميم وآسا الزاك. أما بخصوص حزب الأصالة والمعاصرة فقد حقق 5 مقاعد من خلال مقعدين بكل من سيدي إفني وآسا الزاك ومقعد واحد بطانطان، أما حزب الحركة الشعبية فقد حصل على مقعدين بسيدي إفني ونفس عدد المقاعد حصل عليهما حزب الإصلاح والتنمية بطانطان.

اللجنة السياسية بمجلس الجهة وعلاقتها بتدبير البناء الترابي، ستتغير بعد تشكيل لجان المجلس بغية العمل على تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، من خلال مجموعة من المشاريع بلغت حصة جهة كلميم وادنون 12,1 مليار درهم. هذه اللجنة تمثلت الصراعات والتقاطبات التي ساهمت في تعطيل تفعيل الاتفاقيات التي برمجت في مشروع النموذج التنموي، وهي كالآتي:

- المصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس الجهة ووزارة الصحة قصد تأهيل وتوسيع المراكز الاستشفائية على صعيد مراكز أقاليم الجهة؛
- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس الجهة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء) لإنجاز مشروع كهربية 12 دوار في 07 جماعات ترابية بالجهة؛
- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لتمويل المنشآت المائية بجهة كلميم وادنون برسم سنوات 2018-2021؛
- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لخلق مركز سوسيو اجتماعي تربوي جهوي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لتمويل وتنفيذ برنامج القوافل الطبية لفائدة ساكنة جهة كلميم وادنون برسم سنوات 2018-2019؛
- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة في شأن توسيع وتمديد المركز الجامعي بكلميم؛

- الدراسة والمصادقة على اتفاقية خصوصية بين مجلس الجهة ووزارة السكنى وسياسة المدينة حول برنامج تأهيل الجماعات الترابية القروية بجهة كلميم واد نون 2017-2021؛
 - المصادقة على اتفاقية تعاون وشراكة بين مجلس الجهة وجمعية قطر الخيرية؛
 - المصادقة على اتفاقية شراكة مع جمعية الجهات المغربية؛
 - المصادقة على اتفاقية شراكة مع جمعية معرض الفرس بالجديدة؛
 - المصادقة على اتفاقية الشراكة مع جمعية الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب؛
 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار الشراكة والتعاون مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، قصد تشجيع المساعدة الهندسية والتقنية لفائدة العالم القروي؛
 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة لإنجاز الدراسة وأشغال بناء قنطرة على وادي ابن خليل بمدينة طانطان؛
 - الدراسة والمصادقة على ملحق اتفاقية شراكة بين مجلس الجهة والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لوضع وتنفيذ مخطط جهوي لمحوي الأمية وما بعد محو الأمية؛
 - المصادقة على تحويل اعتمادات من فصل إلى فصل بميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2017؛
 - الدراسة والمصادقة على مسطرة إحداث الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في المادة 117 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
 - المصادقة على اتفاقيات شراكة مع مراكز تصفية الدم بأقاليم الجهة 2018-2021؛
 - الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية إطار للشراكة والتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل تنظيم وتنشيط دورات للتكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين – قطاع الخدمات بالجهة؛
 - اتفاقيات شراكة مع الاندية والجمعيات الرياضية بأقاليم للجهة؛
 - الدراسة والمصادقة على مشروع توسيع المركز الجامعي بكلميم.
- لقد عرفت مسألة المصادقة على هذه النقط جولات طويلة، وصراعات بين الأغلبية والمعارضة في مقاربة تفعيلها على مختلف الأقاليم والمدن خاصة خلا سنة 2017، مما جعل وزارة الداخلية تلجأ إلى حل المجلس بعد عدة دورات لم يخرج فشل فيها الطرفان من إيجاد حل توافقي، كما يبين ذلك مسار مداولات المجلس الجهوي حول المشاريع، من خلال الجدول أسفله:

توزيع النقط المتداولة بمجلس جهة كلميم وادنون ما بين 2015 و 2018

جدول رقم 61 :

دورات المجلس الجهوي	أهم النقط المدرجة	الحاضرون	الغائبون	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الملتعون	ملاحظات
الدورة العادية أكتوبر 2015	- الدراسة والمصادقة على مشروع النظام الداخلي للمجلس الجهوي.	37	2	37	0	0	المصادقة على جميع النقط بإجماع الحاضرين
الدورة الاستثنائية أكتوبر 2015	- إحداث وتكوين اللجان الدائمة المنبثقة عن المجلس الجهوي.	36	3	36	0	0	
الدورة الاستثنائية نونبر 2015	- اتفاقية الشراكة المتعلقة بدعم الخط الجوي الجهوي الرابط بين الدار البيضاء، كلميم وطانطان عن الفترة الممتدة بين 2015-2019	32	7	32	0	0	المصادقة على جميع النقط بإجماع الحاضرين
	- الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين مجلس الجهة والجمعية المكلفة بالمعرض الدولي للفرس قصد تحويل مبلغ 400 ألف درهم لفائدة الجمعية.			32	0	0	
	- الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية المجلس الجهوي برسم السنة المالية 2016.			32	0	0	
الدورة العادية مارس 2016	- المصادقة على المعايير الخاصة بتقديم دعم الجمعيات.	37	2	37	0	0	المصادقة على جميع النقط بإجماع الحاضرين
	- المصادقة على دعم أجور الموظفين وأعوان جهة كلميم وادنون.			37	0	0	
	-المصادقة على اتفاقية الشراكة بشأن المخطط المديرى لتدبير النفايات الصناعية والطبية والصيدلية			37	0	0	
	- اتفاقية شراكة مع الجمعيات المكلفة بتدبير مراكز تصفية الدم على مستوى أقاليم الجهة.			37	0	0	
	- التداول والمصادقة على إعادة تحيين القرار الجبائي المتعلق بتحديد أسعار الرسوم المستحقة لفائدة الجهة حتى يراعى التقسيم الترابي الجديد.			37	0	0	
	- دراسة ومناقشة وضعية قطاع الصيد البحري بالجهة.			-	-	-	تأجيل هذه النقطة إلى الدورة الموالية
الدورة العادية يوليوز 2016	- اتفاقيات متعددة أهمها المتعلقة بإنجاز المشاريع المتعلقة بمحور الماء الصالح للشرب، والاتفاقية الخاصة بين الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية وجهة كلميم-وادنون، واتفاقية خاصة من أجل تهيئة مطار طانطان، ثم اتفاقية لإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة كلميم-وادنون خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021.	39	0	39	0	0	المصادقة على جميع النقط بإجماع الحاضرين
	- الدراسة والمصادقة على دراسة الهيكل التنظيمي لإدارة الجهة.			39	0	0	

	-	-	-			- دراسة وضعية قطاع الصيد البحري بالجهة.	الدورة الاستثنائية
رفض المصادقة على مشروع الميزانية	17	-	19	3	36	- مشروع الميزانية التعديلية للجهة برسم السنة المالية 2016	يوليوز 2016
المصادقة بالأغلبية	0	17	19	3	36	- الدراسة والمصادقة على ميزانية الجهة برسم السنة المالية 2017	الدورة العادية
المصادقة بالإجماع	0	0	36			- الدراسة والمصادقة على عدة اتفاقيات شراكة ⁴²⁸	نونبر 2016
	0	0	36			- دراسة وضعية الدخول المدرسي والجامعي بالجهة 2017-2016	
رفع أشغال الجلسة نظرا للفوضى التي سادتها	-	-	-	1	38	- دراسة الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالنموذج التنموي، لجهة كلميم وادنون.	الدورة العادية مارس 2017
رفض المصادقة بأغلبية أعضائه	0	20	17	2	37	- اتفاقية الشراكة لإنجاز مشروع الطريق السريع تيزنيت-العيون.	الدورة الاستثنائية ⁴²⁹
	0	20	15			- اتفاقية الشراكة خاصة بمحور الصحة المنبثقة من تنفيذ برنامج التنمية المندمجة للجهة	ماي 2017
	0	20	15			- اتفاقية الشراكة بين الجهة ووزارة الصحة قصد تأهيل وتوسيع المراكز الاستشفائية بالجهة	
المصادقة بالإجماع	0	0	37			- اتفاقية شراكة بين الجهة والجمعيات المكلفة بتدبير مراكز تصفية الدم بالجهة.	
المصادقة بالإجماع	0	0	37			- الدراسة والمصادقة على إنجاز مشروع الخريطة والتصميم الجهويين للشهائنة	
رفض المصادقة بأغلبية أعضائه	0	20	15			- الدراسة والمصادقة على اتفاقية التعاون والشراكة بين المجلس وجمعية قطر الخيرية	
	0	20	15			- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجهة وجمعية المعرض الدولي للفرس برسم السنتين الماليتين 2016 و2017	
	0	20	15			- الدراسة والمصادقة على طلب فتح خط اعتماد مالي لدى صندوق التجهيز الجماعي لتمويل مشاريع استثمارية بالجهة	

⁴²⁸ - يتعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من أجل تنفيذ مخطط جهوي لمحور الأمية وما بعد محو الأمية، ثم اتفاقية الشراكة مع شبكة راديو بلوس، واتفاقية الشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، واتفاقية إطار للشراكة بين جهة كلميم وادنون وشركة العمران الجنوب.

⁴²⁹ - انطلاقا من هذه الدورة بدأت تعدد دورات المجلس الجهوي بشكل مغلق، وذلك بأمر من والي الجهة، نظرا للفوضى التي تعتمها بحضور الصحافة والسكان المحلية.

الدورة العادية يوليو 2017	نفس الاتفاقيات السابقة التي نوقشت في الدورة الأخيرة.				
	- الدراسة والمصادقة على اتفاقية التعاون والشراكة بين المجلس وجمعية قطر الخيرية .				
	- اتفاقية الشراكة بين مجلس الجهة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير لإنجاز برنامج تأهيل الجماعات الترابية القروية بالجهة.				
	- اتفاقية الشراكة بين مجلس الجهة وجمعية المعرض الدولي للمعرض الفلاحي برسم سنة 2017				
الدورة العادية أكتوبر 2017	- الدراسة والمصادقة على برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون في إطار تفعيل النموذج التنموي أقاليم الجنوبية.				
	- المصادقة على ميزانية الجهة برسم السنة المالية 2018				
الدورة الاستثنائية فبراير 2018	- الدراسة والمصادقة على برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون في إطار تفعيل النموذج التنموي أقاليم الجنوبية.				
	- الدراسة والمصادقة على برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون في إطار تفعيل النموذج التنموي أقاليم الجنوبية.				
الدورة العادية 30 مارس 2018	- الدراسة والمصادقة على برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون في إطار تفعيل النموذج التنموي أقاليم الجنوبية.				
الدورة العادية 5 أبريل 2018	- الدراسة والمصادقة على برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون في إطار تفعيل النموذج التنموي أقاليم الجنوبية.				
دورة ماي 2018	حل المجلس المنتخب				
دورة نونبر 2018	حل المجلس المنتخب				
رفض المصادقة بأغلبية أعضاء المعارضة	0	20	18	1	38
	0	20	18		
	0	20	18		
	0	20	18		
رفض المصادقة بأغلبية أعضاء المعارضة	0	21	15	1	36
	21	0	15		
رفض المصادقة بأغلبية أعضاء المعارضة	0	20	14	4	35
رفض المصادقة بأغلبية أعضاء المعارضة	0	21	15	26	13
رفض المصادقة بأغلبية أعضاء المعارضة	0	21	15	3	36
قرار وزارة الداخلية بتوقيف عمل المجلس بشكل مؤقت	-	-	-	-	-
قرار وزارة الداخلية بتوقيف عمل المجلس بشكل مؤقت	-	-	-	-	-

المصدر: تركيب شخصي، بناء على دراسة وتحليل محاضر دورات المجلس الجهوي لكلميم وادنون ما بين 2015 و2018

انطلاقاً من الجدول رقم (61) يتضح أن دورات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، شهدت ثلاث محطات أساسية في تدبيره، ففي المرحلة الأولى، عرف المجلس انسجاماً تاماً بين مكوناته السياسية سواء تعلق الأمر بتكوين لجان المجلس التي توزعت بين الأغلبية والمعارضة، أو تعلق الأمر بالمصادقة على النقاط المدرجة بإجماع الحاضرين دون مناقشتها، وهذا كان منذ الدورة الأولى للمجلس في أكتوبر 2015 إلى غاية الدورة الاستثنائية نونبر 2016، أي بعد عقد 7 دورات، كما شهدت هذه المرحلة تفوقاً للأغلبية بـ 20 عضواً مقابل 19 عضواً بالنسبة للمعارضة.

وفي مرحلة ثانية بدأت مكونات المجلس تتغير مواقعها، وتبينت ملامح ذلك منذ دورتي يوليوز ويونيو 2016، حيث شهدت نقاشاً حول النقاط المدرجة واحتدام التصويت بين موافق ومعارض. فمن خلال الدورة الاستثنائية ماي 2017 إلى غاية الدورة العادية أبريل 2018، أي 6 دورات، التي استهدفت بالأساس تفعيل برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون المنبثق من برنامج النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، عرفت خلاله رفض أغلب النقاط المدرجة الخاص به، وأبرز صراعات حول صيغته وسياساته و مساره، وقد ساهم هذا الوضع في تراقص أعضاء الأغلبية، واستطاعت من خلاله المعارضة المتمثلة في 19 عضواً إلى أن تقود أغلب لجان المجلس، فضلاً عن استقطابها أربعة أعضاء من الأغلبية، لينقلب توازن المجلس بـ 24 عضواً لفريق المعارضة مقابل 15 عضواً للأغلبية.

وفي مرحلة ثالثة شهد المجلس ابتداء من ماي 2018 تدخل وزارة الداخلية لحل المجلس وتجدد بعد ذلك خلال نونبر من نفس السنة⁴³⁰، ومن تم القيام بالعديد من المشاورات بين مكونات المجلس، حيث طرأت عدة متغيرات انتهت في نهاية المطاف بترتيب البيت الجهوي لكلميم وادنون.

شكل برنامج التنمية المندمجة لجهة كلميم وادنون نقطة تحول في تركيبة المجلس، والدخول في صراعات بين الفريقين للمصادقة على جميع المشاريع المبرمجة، بسبب إشكالات تتعلق بقانون الجهة نفسه وإشكالية استيعابه وفهمه من لدن مكونات المجلس، سواء تعلق الأمر ببنود الاتفاقيات وآجال تنفيذها، أو ارتباط الأمر بالإخبار والإطلاع على مضامينها، أو فيما يخص لجنة الميزانية والمالية واختصاصاتها الجديدة. وقد اتركز الصراع بالأساس حول المشاريع الترابية، فعلى سبيل المثال اختلفت مكونات المجلس حول مشروع الطريق السريع الرابط بين تيزنيت والعيون، حيث اقترحت الأغلبية أن "ينطلق المشروع قبل مدينة تيزنيت بتسع كيلومترات ويمر يساراً ماراً بجماعة بونعمان في اتجاه منطقة آندجا، ومنه سيتم إنجاز مدخل في اتجاه جماعة تكانت، ومن آندجا سيتجه في اتجاه إكيسل وأباينو ليصل إلى المدخل الجنوبي لمدينة كلميم في اتجاه طانطان قبل واد صياد بحوالي كلمتر واحد،

⁴³⁰ - للإطلاع على قرار توقيف مجلس جهة كلميم وادنون المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6727 الموافق 19 نونبر 2018، أنظر الوثيقة رقم 1-ي، بالملحق رقم (1)

ومن هناك سيمر عبر الطريق الوطنية رقم (1) في اتجاه طانطان⁴³¹، بمعنى أنه لن يمر على الطريق الوطنية رقم (1) المارة بين بويزكارن وكلميم، والجماعات القروية المحاذية لهذا الطريق، الأمر الذي لم تستسغه المعارضة التي طالبت أن يمر المسار على الطريق الوطنية رقم (1)، واقتراح المسارين المحتملين ومناقشتها قبل المصادقة على الأنسب منهما، فضلا أن إمكانية الاستغناء عن ممر الطريق الوطنية، سيهمش عديد الجماعات القروية بإقليم كلميم، وسيزيد من التكلفة المالية للمشروع، يتعلق الأمر بنزع الملكية وتتبع مسطرتها الطويلة. بالإضافة إلى " أن التوجه السائد لدى الساكنة أنه سيكون هنالك طريق سيار بالمواصفات المتعرف عليها، فإذا بالمقترح المقدم هو عبارة عن تثنية الطريق الوطنية رقم (1) في أغلبها؟"⁴³²، كما أفرزت النقطة المتداولة أن هناك كذلك مسار ثالث مقترح يهم الطريق الساحلية على إقليم سيدي إفني في اتجاه مدينة طانطان⁴³³، الذي يبقى بعيد التنفيذ نظرا لمساره الطويل وتكلفته المالية المرتفعة⁴³⁴.

هذه الجزئيات جمدت المشروع رغم تحديد الشروط الكفيلة لبنائه، وأثرت القبلية السياسية على المسار المحتمل لمشروع الطريق السريع، فالمقترح الأول الذي يمر من منطقة أندجا ويمر بالمنطقة الفاصلة بين إكيسل وأباينو ليصل إلى الطريق الوطنية رقم (21) المتجهة نحو سيدي إفني، ثم يأخذ مساره في اتجاه معمل الغاز ليصل إلى الطريق الوطنية رقم (1) جنوبا، يعكس رهانات مجالية تهم الجماعة القروية لقصابي التي تعتبر معقل حزب التجمع الوطني للأحرار والموطن القبلي للحزب. في حين أن المقترح الثاني المتعلق بتثنية الطريق الوطنية رقم (1)، حيث يمر على جماعة بويزكارن وآيت بوفولن والأخصاص مروراً بتيزنيت، فهو كذلك له يدخل في الرهانات المجالية لارتباط الجماعات المعنية بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تعتبر له خزان انتخابي إستراتيجي. المشروع سيتجدد رفضة خلال الدورة العادية 3 يوليوز 2017. قبل أن تتم المصادقة عليه بإجماع المجلس خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2017، بعد وساطة وزارة الداخلية بين الأغلبية والمعارضة، حيث حسمت مسار الطريق بالمقترح الأول.

⁴³¹ - محضر مداولات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، الدورة الاستثنائية، 23 ماي 2017، ص 61

⁴³² - محضر مداولات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، الدورة الاستثنائية، 23 ماي 2017، ص 64

⁴³³ - شكلت هذه النقطة جوهر الخلاف بين الأغلبية والمعارضة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أنها لم تستدع لإجتماع الأغلبية ووزارة التجهيز والنقل في شأن المقترحات الثلاث، كما أنها لم تضطلع على تفاصيل الاتفاقية الموقعة بمدينة الداخلة أمام ملك البلاد يوم 8 فبراير 2016. في حين تستدل الأغلبية أن هذا المشروع يعتبر ملكيا ولا يجب معارضته، وأن إختيارها لمسار الطريق "المحسوم"، هو تجنب التجمعات السكنية تفاديا لأي حوادث محتملة، كما أن إختيار المسار من مسؤولية هيئات مختصة إن من الناحية المالية أو التقنية أو اللوجستية.

⁴³⁴ - لإيجاد حل لهذه الإشكالية تدخل والي الجهة الذي اعتبر أن مدام "الخلاف مرتبط في تحول مسار الطريق سيؤثر على جماعات إقليم كلميم، فإنه ستكون هناك روابط بين الجماعات المعنية والطريق السريع، إلا أن المدير الجهوي للتجهيز أشار أن الربط سيكون فقط بين منطقة أندجا وتكانت.

وبخصوص بناء المستشفى الجهوي لجهة كلميم وادنون، فبدوره شهد صراعات بين الأغلبية والمعارضة، وذلك لرهانات عقارية وبنود الاتفاقية التي وقعت بين وزارة الصحة ومجلس الجهة⁴³⁵. وارتبط الإشكال بإختيار العقار المخصص للمستشفى، حيث قدمت أغلبية المجلس ثلاث عقارات، الأول المتواجد بطريق سيدي إفني، وتحفظت عليه وزارة الصحة لكونه قريبا من المطارين الدولي والعسكري، ثم عقار ثاني يقع على الطريق المؤدية إلى جماعة القصابي الذي حصل على 64 نقطة، والثالث يتواجد بمدينة كلميم وفي ملكيته عدة تعرضات الذي حصل على 30 نقطة، ليتم الاتفاق بين أغلبية المجلس والوزارة الوصية على العقار الثاني في اتجاه الجماعة القروية القصابي⁴³⁶. لكنه قبل بالفرض من قبل المعارضة التي دافعت عن مقترح العقار الأول لإنجاز المشروع. ظلت وضعية المشروع على هذه الشاكلة سنتين إلى أن تدخلت وزارة الداخلية ووزارة الصحة في نونبر 2018 وتحسم إنجاز المشروع في العقار المتواجد بالقرب من المطار الدولي على مساحة تقدر 14 هكتار.

أما بالنسبة لمشروع اتفاقية الشراكة بين المجلس الجهوي وجمعية قطر الخيرية، رفض فريق المعارضة هذه الاتفاقية، لكونها لم تعرض على لجنة المجلس المختصة، إضافة إلى غموض بنودها، لكونها لم تحدد الالتزامات المالية المرصودة إليها. لينتظر المجلس إلى دورة أكتوبر 2017، ويتم التفصيل فيها، ويتعلق الأمر باتفاقية شراكة وبناء المنشآت المائية بجهة كلميم وادنون برسم 2018 و2021، بتكلفة مالية تصل إلى 370 مليون درهم. ثم إنجاز مشروع سد فاصك بقيمة مالية تبلغ 151 مليار سنتيم، الذي ستتكلف به دولة قطر. هذا المشروع أدخلت عليه أغلبية المجلس 620 مليون درهم في الاتفاقية وهو ما لم يقبله فريق المعارضة مادام التمويل كله مسند إلى دولة قطر، فجمد المشروع بدوره.

نفس الشيء يتعلق بمشروع بناء مركز سوسيو اجتماعي تربوي جهوي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بقيمة مالية تصل إلى 30 مليون درهم، ساهمت فيه الجهة بـ 15 مليون درهم. إلا أن معارضة المجلس رفضته بدعوى "أنه من المفروض إعطاء الأولوية لدعم جمعيات المعاقين، وليس بناء مركب سوسيو اجتماعي للمعاقين بقيمة 3 مليار سنتيم في حين ترى أغلبية المجلس أن المشروع له أهميته خاصة أنه يستهدف شريحة مجتمعية، واعتبارا أن جهة كلميم وادنون تصنف في المرتبة الأولى

⁴³⁵ - أدرجت أغلبية المجلس في بنود الاتفاقية مساهمة مالية تبلغ 20 مليون درهم، في حين رفضت المعارضة هذا الاقتراح، اعتبارا أن وزارة الصحة وعدت باقتناء عقار المستشفى من خلال قيمة المشروع الذي يبلغ 300 مليون درهم، ولا داعي لهذه المساهمة، وأن التعديلات التي وقعت في الاتفاقية مرفوض ومخل بسير القانون دون علم الوزارة الوصية، "داعية الوزارة القيام بعملها دون ممارسة أية ضغوط ولا عرقلة، موضحة أن لجنة المالية طرحت عليها فقط تحديد الموقع ولم تزودها بأية وثيقة، محضر مداولات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، الدورة الاستثنائية، 23 ماي 2017، ص 88

⁴³⁶ - رغم حسم أغلبية المجلس في العقار المخصص للمستشفى الجهوي، إلا أنه عند انعقاد دورة المصادقة عليه، وردت رسالة من وزارة الصحة تقوم فيها بإختيار العقار الثالث بوسط المدينة، مما عرقل إنجاز المشروع.

وطنيا من حيث نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة⁴³⁷. كما شكلت نقطة إحداث دار جهوية لحقوق الإنسان بالجهة خلافا بين المعارضة والأغلبية. ويعتبر هذا مشروع الأول من نوعه على الصعيد الوطني بقسمة مالية تقدر بـ 40 مليون درهم. وذلك بمساهمة كل من الجهة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 15، ومديرية الجماعات المحلية بـ 10 مليون درهم. وقد مر هذا المشروع بدون تعقيب المعارضة على رأي الأغلبية، ليتم رفضه. وبخصوص المصادقة على اتفاقية الشراكة في شأن مشروع توسيع المركز الجامعي لكلميم، التي تتضمن إنشاء كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ثم إنشاء المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، وخلق سلك للمهندسين ضمن المدرسة العليا للتكنولوجيا، وإنجاز الدراسات اللازمة واقتناء العقارات. هذا المشروع الذي سيكلف جامعة ابن زهر 7 مليار سنتيم، تساهم فيه الجهة بـ 4 مليار سنتيم، بدوره تم رفضه بدعوى العقار المخصص له⁴³⁸، ورهاناته المتعددة⁴³⁹.

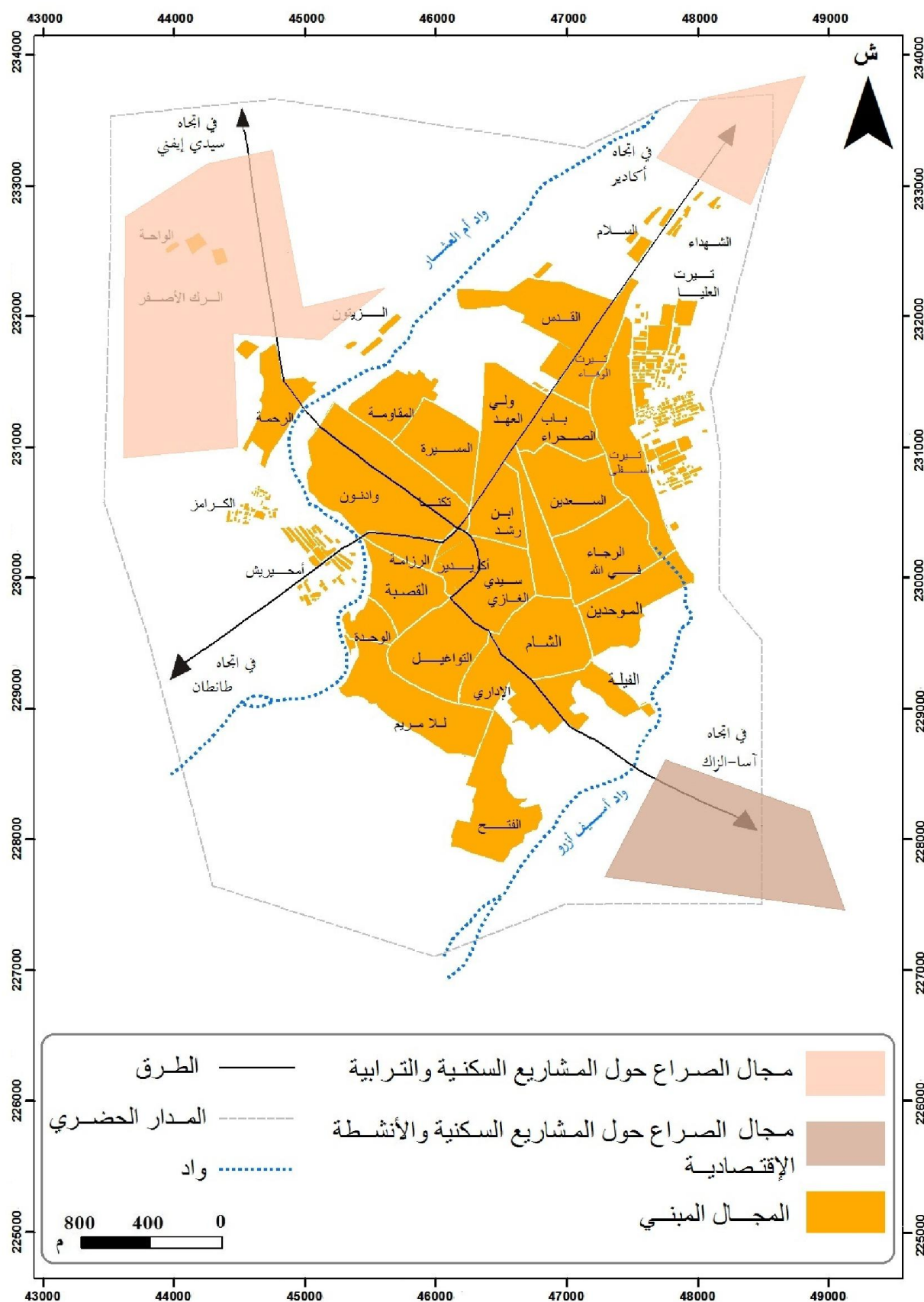
أما فيما بتمويل باقي المشاريع المنبثقة من عقد برنامج التنمية المندمجة الموقعة أمام ملك البلاد لجهة كلميم وادنون ما بين 2019 و2021، بقيمة مالية تقدر 234 مليار سنتيم، قررت من خلالها الجهة اقتراح مجموعة من المشاريع بلغت قيمتها المالية 119 مليار سنتيم، ليبقى ما يزيد عن 120 مليار سنتيم لدى الجهة، لتشكل هذه الأخيرة نقطة خلاف بين مكونات المجلس حول القيمة المالية المتبقية، وكذا حول محتوى المشاريع وتوزيعها بين أقاليم الجهة وكذا عن مستقبلها.

يتبين أن المجلس بأغلبيته ومعارضته خضع لرهانات تتحكم فيه سلطة معينة، كما تأثرت "بالقلبية السياسية". فغياب الاتفاق بين مكونات المجلس منذ التداول حول برنامج التنمية المندمجة سنة 2017 إلى غاية توقيفه من طرف وزارة الداخلية في ماي سنة 2018، بما في ذلك تأثيراته على المدينة ومجالها الجهوي، يعكس صورة احتكار البناء الترابي، اللهم إذا كانت "هذه الصورة يستفيد منها جميع أطراف السلطة، ففي كثير من الأحيان يتم هذا الاحتكار من طرف السلطة السياسية لفائدة السلطة الاقتصادية، وفي هذا الصدد تنجز المصالح العمومية سنويا، العديد من عمليات التهيئة التي تشكل في جوهرها عمليات تجارية"⁴⁴⁰، ونظرا لارتباط هذه المشاريع بمصالح مجتمعية وذاتية في نفس الوقت جاء الصراع حولها من مواقع متعددة، وأهمها العقار الحضري بالمدينة، كما تبين لنا ذلك الخريطة رقم (31).

⁴³⁷ - محضر مداوات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، الدورة العادية، 2 أكتوبر 2017، ص 95
⁴³⁸ - نذكر هنا أن رئيس الجهة قد صرح خلال هذه الدورة "بصفته الشخصية ككاتب عن ورثة آل بو عيدة، عن استعداداته بالتبرع بعقار مساحته 10 هكتارات، إذا كان هذا العقار يناسب إقامة القطب الجامعي من حيث الموقع والمسافة، كما أنه مستعد عن ما مجموعه 20 هكتار بدون مقابل لأنه لا يقبل الوقوع في أخطاء الماضي التي أضاعت على مدينة كلميم إنجاز جامعة بسبب المضاربات العقارية" ضمن محضر مداوات المجلس الجهوي لكلميم وادنون، الدورة الاستثنائية، 23 ماي 2017، ص 78
⁴³⁹ - لحل هذا الإشكال، ترى المعارضة أنها "لن تصوت على هذه النقطة حتى يتنازل السيد الرئيس فعليا عن تلك الأرض، وأن المشكل الأساسي هو العقار الذي سيتم فيه إنشاء القطب الجامعي"، مما أسقط المجال في مزادات سياسية.
⁴⁴⁰ - الشويكي مصطفى، 1996، مرجع سابق، ص 371

مجالات الصراع حول العقار بمدينة كلميم سنة 2019

خريطة رقم 31:



المصدر: بحث ميداني، 2019

تحليلنا الخريطة رقم (31) مجالات الصراع حول العقار بمدينة كلميم، وتتمثل في كل من الطريق المؤدية لمدينة أكادير أو آسا الزاك أو سيدي إفني، على أن هذه الأخيرة تشكل المجال المفضل للرهانات العقارية، من خلال الفرص المتاحة فيه، والأدوار الاقتصادية التي يتيحها مستقبلاً، بناء على التجهيزات التي بدأت تتوفر فيه (قصر الندوات، والمدرسة العليا للتكنولوجيا، المركز الجامعي، والمعهد المتخصص في السياحة والفندقة، والمطار الدولي)، بالإضافة إلى المشاريع السكنية المرتبطة بمآل الرك الأصفر، مما يجعله مجال الصراع بين النخب المحلية بإمّياز، فما شهدته مشروعي المستشفى الجهوي وكلية الاقتصاد والتدبير وكذا مسار الطريق السريع، يعكس هذه الرهانات. نفس الملاحظة يمكن أن نلاحظها كذلك على طريق آسا والصراع حول العقارات خارج مدار التهيئة كالذي بني فيه المركز التجاري مرجان ومشاريع سكنية أخرى لإضفاء الشرعية على الأنشطة الاقتصادية والسكنية كذلك.

ترتبط إذن المشاريع الكبرى بمدينة كلميم بالمسألة الاقتصادية المرتبطة بالرهانات العقارية وكذا المرتبطة بقيادة المدينة-الجهة وما لها من رهانات مستقبلية، عبر مدخل المشاريع المهيكلّة كقناة رئيسية لتقوية موقع النخب المحلية، مع الإشارة أنها في نفس الوقت تكرر أحادية المصالح المرتبطة أساساً بالبعد القبلي، التي يشارك فيها جميع النخب سواء بالمجالات القروية أو الحضرية، والذين لهم مصلحة حول هذا الصراع وتزكية مواقعهم الآنية والمستقبلية، كما تبين لنا ذلك معطيات الخريطة رقم (32).

مما لا شك فيه أن "الأمر ما زال مرتبكاً في انتظار استكمال اللاتركز العام وفهم الاختصاصات الذاتية للجهة وتقويتها، لكن القضية محسومة ستسد الطريق لا محالة على كل التكهّنات القبلية-السياسوية ولا نعني البتة هنا المجتمع القبلي ككيان اجتماعي وثقافي محلي. الجهوية المتقدمة خيار استراتيجي لا رجعة فيه وعلى المجالس الجهوية التأقلم معه ومع مقتضياته وإلا اعتمد إكراه حلها إذا لم تستطع تجنيد الفاعل المحلي وتجاوز القبليّة-السياسية في اتجاه إنجاز المشاريع التنموية"⁴⁴¹. فاعتماد الديمقراطية المحلية في هذا الإطار يبدو خياراً لا مفر منه لتفادي التمزق والفوضى. ما علينا إلا أن نلقي نظرة على ما يجري من حولنا، لنرى أنه كلما تأخر تطبيق المبدأ تضاعف خطر التفكك"⁴⁴².

⁴⁴¹ - بنعتو محمد ومليح عبد اللطيف، 2018، مرجع سابق، ص 35

⁴⁴² - العروي عبد الله، 2010: «من ديوان السياسة»، منشورات المركز العربي الثقافي، الطبعة الثانية ص 148

[illegible]

4 - دور الدولة في احتواء صراع الفاعلين والحفاظ على التوازنات المحلية

إن الخصوصيات السياسية للمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية ودينامياتها الجهوية والمحلية في تصاعد مستمر، تجعل من تدبير الدولة للاختلالات المطروحة، أقل وضوحا كما هو بالنسبة لمجالات أخرى. هذا الوضع له مسببات متعددة، ونتاج لعدة عوامل تاريخية ترتبط ببنية المجتمع المغربي بصفة عامة، والتراكم السياسي الذي عرفته الصحراء منذ استرجاعها، فضلا عن خصوصية مفهوم الدولة في المغرب "فإذا كانت الدولة الحديثة لا تنشأ وتتقوى إلا بإقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الاجتماعية، كذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع كان، إلا بعد أن يتمثل بجد المفاهيم الثلاثة- الحرية -الدولة- العقلانية- الوطنية في آن واحد"⁴⁴³.

لكن ما يمكن أن نستنتجه في هذا الإطار، أن توازنات المجال التراي لكلميم وتحالفات فاعليه، ترتبط بمصالح الدولة كأولوية، قد تكون هذه المصالح في خدمة المجتمع وقد يكون العكس، لكن عندما نتحدث عن الرهانات الكبرى السياسية او الماكرو اقتصادية، التي يلعب فيها هذا المجال دور الداعم ترابيا، فإن ضغط المنتخبين يتلشى، كما أن الصراعات المحلية وتحالفاتها تنقلص لصالح الأولوية الاقتصادية التي قد تنعكس إيجابا على المجتمع.

من جهة أخرى، إن الجهوية المتقدمة التي يعول عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى، لإعداد رؤية استراتيجية للجهة، من المفترض ان تحملها النخب المحلية محمل الجد، فالدولة لا "تسعى من الجهوية المتقدمة إلا أن تتبوء الجهات مكانة مجالية إستراتيجية، تسهل تدبير معوقات شؤونها المحلية، فضلا عن مشروع الحكم الذاتي المطروح للمفاوضات، الذي من المفترض أن يوفر استقلالية كبيرة في تدبير الشأن الاقتصادي والتخطيط الجهوي، وتشجيع الاستثمارات وقطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، وإمكانية ربط علاقات التعاون والشراكة مع الجهات الترابية المماثلة، وكذلك المنظمات الدولية، بما لا يتعارض مع المصالح، بادخال بعض التعديلات على البرامج الدراسية لابرار قضايا الجهة وخصوصياتها التاريخية والثقافية والترابية وضمنا ترك الباب مفتوحا في إطار المفاوضات المرتقبة للاتفاق حول نسب تقاسم الموارد السطحية والثروات الباطنية وكذلك توزيع المداخل الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات"⁴⁴⁴.

وإذا كان هذا التحدي يعتبر أهم أولوية إستراتيجية بالنسبة للمغرب في العقد القادم، فإن سياسة الدولة بهذا المجال، وكذا لنداعيات القبلية السياسية، والمستجدات الإقليمية بالمنطقة مع الغرب الإفريقي، ومع

⁴⁴³ - العروي عبد الله، 2011: « مفهوم الدولة»، منشورات المركز العربي الثقافي، الطبعة العاشرة، ص 226

⁴⁴⁴ - حزوي محمد: 2014: «الجهة والجهوية بالمغرب تعدد المفاهيم وضبابية الرؤى»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية تنسيق ذ. محمد حزوي وذة. ألفه حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس ص 33.

المجال الشرقي الجزائري، يطرح تحديات وإكراهات إقليمية. وفي هذا الإطار، فإن المكانة التي تحتلها مدينة كلميم ومجالها الجهوي ونخبها كذلك، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وبحزم في السياسات العمومية بالأقاليم الصحراوية، هذه الأخيرة التي " تجلب للمغرب أطماعا من نوع آخر سواء تعلق الأمر مع الجار الشرقي الجزائر الذي يبحث عن منفذ بحري على المحيط الاطلنطي، أو العنصر الجيوبوليتيكي الذي يتمثل في المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي للصحراء الكبرى، وما تحتويه من موارد اقتصادية وجيوأمنية وعسكرية (قواعد عسكرية خلفية) خاصة بالنسبة للدول العظمى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة اللتان لهما مصالحهما المشتركة بالمنطقة وباستقرارها الأمني وبالخصوص في دول الساحل"⁴⁴⁵.

لذلك، فالظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليوم تفرض ديناميات سريعة ومتعددة، خاصة أن الأفق الإستراتيجي بالمنطقة بدأ يأخذ مساره نحو وظائف ترابية محكمة حسب كل مجال. كلميم لها مكانة متميزة، ويمكن أن تلعب هذا الدور خاصة بين شمال أقاليم المملكة وجنوبها بشرط تدبير أنجع للبناء الترابي يقطع مع السياسات النفعية للنخب المحلية، والصراعات المتجددة، لإبراز شرعيتها الترابية، وليس الدخول في دوالها التي قد تؤثر على سياساتها المحلية تجاه الأقطاب الدولية الخارجية.

⁴⁴⁵ - شداد مولاي إدريس، 2016، مرجع سابق، ص 112

خاتمة الفصل الثالث

لقد مكنت دراسة تدبير البناء الترابي وتفاعلاته الاجتماعية والسياسية، من مقاربة الدور الهام الذي قامت به الدولة لتنمية وبناء مدينة كلميم منذ سنة 2005 إلى اليوم. وهو الدور الذي قطع مع زمن الجيوسياسية الجهوياتية، الذي تشعبت فيها المدينة ومحيطها الجهوي. وقد مكنا كذلك هذا الفصل من الوقوف، على تداخل أدوار النخب المحلية ومقارباتها لتدبير البناء الترابي، من خلال تدخلاتها وسياساتها، فضلا عن تخطيطها الحضري.

فمن خلال الحديث عن الديناميات التي أنتجت الدولة بمدينة كلميم بما يحكمها من أبعاد جيواستراتيجية وإقليمية، نتج عنها كذلك احتدام الصراع حول التراب من قبل النخب المحلية، ويتعلق الأمر بصراع هدفه إحتكار البناء الترابي وقيادته، مما انعكس على تدهور بعض الميادين بالمدينة كالوضع الاجتماعي خاصة منه الصحي، ثم الوضع الاقتصادي، ناهيك عن الوظيفة الترابية المبتغاة. الحديث عن الصراع حول المجال بالنسبة لنا ليس صراع بين الدولة والمجتمع كما كان في المرحلة السوسيوسياسية، وإنما هو صراع بين النخب المحلية نفسها، مما يستدعي دور الدولة لضبط السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية اللذين يؤثران على وضعية المدينة، وكذا على الدور الذي يقوم به المجال على مختلف مستويات دينامية المجتمع والرهانات المرتبطة بالقضية الوطنية.

هذا المجال الذي تفرض جغرافيته الجيوسياسية والجيواستراتيجية، سياسة على المدى المتوسط والبعيد، تستطيع من خلالها أن تدعم مختلف توجهات الدولة بالأقاليم الصحراوية، وترسيخ اندماجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مما يستلزم من النخب المحلية عكس نزوعها السبلي لحمل مشروع الدولة، فالمدخل التنموية متعددة تحتاج فقط إلى الإرادة والأولوية.

الفصل الرابع

مدينة كلميم والجيواستراتيجية شبه الصحراوية:

رؤية استشرافية

مقدمة الفصل الرابع

لم تعد مدينة كلميم ذلك المجال الحدودي المقلق بالنسبة للدولة على مستوى الأقاليم الجنوبية المغربية، بنفس الحدة التي كانت عليه بين 1975 و2005، فكما تبين خلال الفصول السابقة، التي أبرزنا فيها عوامل انتقال المدينة من مرحلة الجيوسياسية إلى التخطيط للبناء الترابي بعد سنة 2005، بهدف التمتع أكثر بالأقاليم الجنوبية. اليوم، المدينة ما زالت تحظى العديد من المشاريع التنموية المصادق عليها، تزيد من تموقعها الترابي في ظل هذه الانتقالية.

التحدي المطروح اليوم، هو مدى إمكانية مدينة كلميم، التفاعل والتكيف مع مختلف المستجدات والتطورات، التي تعيشها المجالات الإقليمية وعولمتها. فمعرفة المؤهلات وحاجيات السكان هو بحد ذاته ذكاء ترابي من قبل الفاعلين، لاستثماره في خدمة التنمية الترابية. لا يمكننا أن ننطلق بمدينة كلميم بإبراز كيانها وتاريخها إلى قطب حضري واعد بالأقاليم الصحراوية، إلا بالبحث عن تموقع جيوإستراتيجي فعال، يستثمر إرادة الدولة في اتجاه تنمية حقيقية ومسؤولة.

لذلك، فالتنمية والبناء الترابي بالمجال شبه الصحراوي، ليس بالأمر الهين والسهل، لكن المحك حقيقي ولا يجب أن نخسره كل مكونات المنطقة. فالظرفية السياسية والعولمة تصب في مصلحة المدن شبه الصحراوية، لإبراز مقوماتها المحلية، فكيف يمكن للمدينة أن تشكل حلقة أساسية في التنمية الترابية بالصحراء؟ إلى أي حد يمكن استثمار تجربة البناء الترابي بعد سنة 2005 في البناء الجهوي؟ وماهي المنافذ الجيوإستراتيجية الممكنة لكلميم على الأقاليم شبه الصحراوية والصحراوية؟

I - تعزيز مكانة كلميم في مجالها الجهوي لاستكمال بنائها الترابي

إن المكانة التي تبوأتها مدينة كلميم خلال العقد الأخير، عبر تجهيز المدينة وخلق تقدم على مستوى المرافق الاجتماعية والتجهيزات الأساسية، إضافة إلى ما قدمته الدولة للفاعلين المحليين من برامج وميزانيات مالية كافية، ومؤسسات تعنى بإشكالية التنمية، بالنظر إلى وضعية المدن المتوسطة بالمغرب على مستوى الشراكات وإبرام الاتفاقيات. هي مجهودات مكنت بشكل من الأشكال إلحاق مدينة كلميم وترباتها الجهوي بالركب العام للتطور الذي يعرفه المغرب على صعيد الصحراء المغربية بعد أن تعطل لأكثر من 30 سنة.

1- مشروع المدينة ورهان بلورة مشروع حضري نموذجي بالمجال شبه الصحراوي الموحد

اليوم لا تزال المدينة تحظى بمشاريع حضرية تساعد على تقوية وظائفها وعلاقات القرب، سواء داخل الجهة أو خارجها، وتساعد على الاندماج الوطني، لإبرازها كقطب حضري صاعد ومندمج في الديناميات الجهوية، وقد تبين هذا في مشروع المدينة، الذي يتضمن العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة والكبرى بتكلفة مالية تقدر 3748,5 مليون درهم⁴⁴⁶ وهي كالاتي:

جدول رقم 62: توزيع مشاريع التهيئة الحضرية بمدينة كلميم من أجل دعم توقعها الجهوي ما بين سنتي

2021 و 2018

المشروع	التكلفة بمليون درهم
تجهيز القطب الحضري الجديد الرك الأصفر	320
المركز الحضري الجديد	203
بناء مقر البلدية والمرافق التابعة لها	86
القطب الجامعي	500
المركز الإستشفائي الجهوي	250
إستكمال الطرق المدارية	200
المجموع	1559

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016

كما هو مبين في الجدول أعلاه، من أهم المشاريع المبرمجة التي تمت المصادقة عليها، كمشاريع هيكلية، اقتراح تجهيز القطب الحضري الجديد الرك الأصفر، وتقوية القطب الجامعي، وبناء المركز الإستشفائي الجهوي، فضلا عن استكمال الطرق المدارية وبناء مقر جديد للجماعة الترابية.

⁴⁴⁶ - تمت بلورة هذا المشروع سنة 2015، وتم تحديد الميزانيات المرصودة له والاتفاقيات المكونة له، إلا أن ظروف الانتخابات البلدية والجهوية سنة 2016، وتأثيراتها السياسية دفعت بالفاعل السياسي بالاحتفاظ بهذا المشروع كورقة رابحة في سياسته ضمن المشاريع التي سيقترحها مع برنامج عمل الجماعة ومن ضمنها مشاريع التأهيل الحضري.

جدول رقم 63 : توزيع مشاريع التهيئة الحضرية ذات العلاقة بالاندماج الترابي في أفق 2020

المشروع	التكلفة بمليون درهم
استكمال التأهيل الحضري	320
بناء ثمانية مسابح خاصة	48
بناء ملعب لكرة القدم	150
عشرون مرفق للقرب بما فيهم مجال الرك الأصفر	60
استكمال تأهيل المؤسسات التعليمية	40
المجموع	618

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016

كما نلاحظ من الجدول أعلاه، مشاريع التهيئة الحضرية التي يسعى من خلالها الفاعل، تقوية بنيات المدينة، بواسطة عدة مرافق ثقافية ورياضية وتعليمية وترفيهية، تستوجب في نظرنا هذه المشاريع أن تبلور في إطار قانوني يحترم مقتضيات تصميم التهيئة الجديد، والقطع مع الفوضى العقارية والارتجالية في مجال التخطيط والتدبير الحضريين، سيما أن هناك مشاريع أخرى، لا تقل أهميتها عن سابقتها تستهدف الشأن التراثي والثقافي، بغية رد الاعتبار للنسيج العتيق بالمدينة، ومختلف المآثر التي تعرفها، بهدف استثمارها في عملية التنمية السياحية، وبغية استقطاب السياح المحليين والأجانب، طموحا منها للتعريف بمجال وادنون التاريخي، وإسترجاع مكانته السياحية التي عرفت أوجهها خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. ويبين الجدول الآتي أهم هذه المشاريع:

جدول رقم 64 : توزيع مشاريع تأهيل الموروث الثقافي والحضاري بمدينة كلميم في أفق 2020

المشروع	التكلفة بمليون درهم
القطب الديني	50
رد الاعتبار للنسيج العتيق	30
إعادة بناء قصبة أكويدير	20
تهيئة مقبرة الرحمة	32
تأهيل المقابر	8,5
المجموع	140,5

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016

إن المشاريع ذات الصلة بالبعد التاريخي والثقافي للتراث المادي، تشكل رافعة للتنمية السياحية، خاصة ما يتعلق بتنميين التراث المادي، الذي يبرز أدوار المدينة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر ميلادي، وتستدعي البدء بترميم بقايا مدن نول لمطة وتكاوست المندثرتين، إذ من شأنهما أن يساهما في تقوية المشروع السياحي لمجال وادنون.

من جهة أخرى، نظرا لما تعانيه مدينة كلميم من إشكالات تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، والإكراهات المرتبطة بخطر الفيضانات الحضرية، ولضمان الوصول إلى نتائج لها وقعها في مجال التهيئة الحضرية البيئية والإدماج الاجتماعي، فإنه سيكون من الأنسب تبني طرق عمل ومقاربات، تضمن مشاركة كل المعنيين بهذه الإشكالية، عبر تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين، لبلورة مشاريع ملائمة وصديقة للبيئة، هذه القضية لها أولوية لدى الفاعل، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 65: توزيع مشاريع التهيئة البيئية والتنمية المستدامة بمدينة كلميم في أفق 2020

المشروع	التكلفة بمليون درهم
توسيع الحزام الأخضر	20
إنجاز شبكة خاصة بمياه الأمطار وتوسيع شبكة التطهير السائل	300
دفن الخيوط الكهربائية	30
حماية المدينة من الفيضانات	100
استكمال إنجاز مطرح النفايات وتثمينه	30
المجموع	480

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2016

إن تطور مدينة كلميم داخل محيط طبيعي شبه جاف، يتميز بندرة موارده وهشاشة توازناته البيئية، يقتضي تعبئة متواصلة للموارد الطبيعية المتوفرة، واتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لصيانتها وحمايتها من التدهور، كما أنه "لا يمكننا عموما أن نتعامل مع الماء بمدننا بالمناطق الجافة بنفس المنطق الذي نتعامل به بمدننا بالجهات الرطبة، لذا وجب كذلك معالجة معضلة التخلص من المياه المستعملة، وكل النفايات بنفس القدر من الاهتمام الذي نوليّه عادة لمعضلة تزويد السكان بالماء، خصوصا وأنه من الثابت أن البيئة الجافة تتميز بحساسية عالية"⁴⁴⁷. الفاعل المحلي اليوم، مطالب أن يقطع مع العهد السابق في الاختلالات التي طرأت على تدبير الجانب البيئي، خاصة مع تصميم التهيئة لكلميم المصادق عليه سنة 2001 والمنتهية صلاحياته، لذلك، فتصميم التهيئة 2018، مطالب أن يتدارك هذه الإشكالية، على مستوى التهيئة والتخطيط، قصد إبراز أهمية المسألة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة بالمدينة، في ظل تغير مناخي يقتضي التنبؤ له بكل الآليات والوسائل المتاحة، سيما أن إرادة الدولة في هذا الشأن بدأت تتهيك وتتنقى في عولمة التغيرات المناخية. تحقيق هذا المبتغى ليس رهينا بالدولة فقط، بقدر ما هو مرتبط بالانخب المحلية، والمساهمة في توحيد الجهود.

⁴⁴⁷ - المحداد الحسن، 2006: «الماء وتنمية الأوساط الجافة حالة الجهات الصحراوية المغربية»، ضمن الأقاليم الجنوبية المغربية: البيئة والمجتمع وآفاق التنمية»، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، مراكش، ص 150

مدينة كلميم لها مكانة استراتيجية، تجد شرعيتها في البعد التاريخي للمنطقة، وفي مجتمعها الحضري والقروي، مما يبرهن على أنها تحتاج إلى تدبير من مستوى أعلى بكثير، مما هو عليه الآن في أهداف التنمية الترابية، هذه الأخيرة تتطلب بلورة سيناريوهات و استراتيجيات تستحضر فيها كل العناصر البيئية ورهانات التنمية المستدامة، بغية الحفاظ على مكونات المجتمع المحلي، وتقوية أداء الفاعل المحلي الذي يعتبر جوهر وأساس كل عملية تنمية. والوعي بالمؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها المدينة والمناطق المحيطة، والوعي بالضغوط التي تعرفها، فالتنمية السياحية مثلا، التي يراهن عليها الجميع من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي داخل الجهة، لا يمكن بلوغها والمسألة البيئية مازالت تقتضي حولا جذرية ملموسة وحقيقية.

على مستوى آخر وفي إطار مقارنة تدبير العقار الحضري بمدينة كلميم، تم اقتراح اقتناء العقارات بتكلفة مالية تصل إلى 740 مليون درهم⁴⁴⁸، لتعزيز البنى التحتية وتقوية الإشعاع الجهوي، الذي من المفروض أن يلعب دوره في الأمد القريب أو المتوسط. فالعقار الحضري يفرض على النخب المحلية التخلي عن مصالحها الشخصية، التي تسمح بتأسيس أرضية متماسكة لانتظارات المجتمع المحلي، وتنشيط سوق الشغل وتداعياته الإيجابية، ويبين الجدول أسفله مشروع اقتناء العقارات لتحقيق هذه الطموحات.

معلوم أن مجالنا يتميز، بتأزم الوضعية العقارية بكلميم، ومردده قلة الوعي العقاري للدولة مقابل الحضور القوي للملكية الخاصة، إضافة إلى المضاربة العقارية. كما أن السياسة المتبعة من قبل الجماعة الحضرية لنزع الملكية، تتسم بعيوب وسوء نية يؤجل معها إيجاد حل الوضعية العقارية في المستقبل القريب، الذي يحتاج لتعبئة عقارية هامة وقوية لحسم الإشكالية العقارية سواء على مستوى احتياجات السكن، أو الأنشطة الاقتصادية وعمليات التأهيل الحضري، كما يبين الجدول أسفله:

⁴⁴⁸ - الجماعة الترابية كلميم، 2016

جدول رقم 66: تقييم الكلفة المالية المطلوبة لتعبئة الرصيد العقاري بكلميم بالمليون درهم على المدى القريب والمتوسط والبعيد في أفق 2020

المجموع	على المدى البعيد	على المدى المتوسط	على المدى القريب	
287.37	29.62	112.09	145.66	منطقة التهيئة
336.22	57.89	109.38	168.94	السكن
1172.51	194.03	453.65	524.83	برامج التهيئة الحضرية
1796.10	281.54	675.13	839.43	المجموع

المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2017

يطرح التمددين الضاغطين ومراهنة الدولة على المدن بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية كعصب التنمية والتمددين، تحديات التجهيزات الأساسية والمرافق الترفيهية، وتوفير فرص الشغل، وهذا لن يتأتى إلا بتوفير رصيد عقاري، سميا أن احتياجاتها تبلغ ما يقارب 253.3 هكتار سنويا في أفق 2020، وهو ما يكلف الدولة وجماعتها الترابية 17.96.10 مليون درهم سنويا. لكن إذا كان هذا الوضع هو الراجح، فإن الواقع العملي يفيد بضرورة اتخاذ قرارات، تعبر عن إرادة سياسية لحل هذه الإشكالية، لذلك من اللازم توفير الحماية الكافية للمتضررين من نزاع الملكيات، وتحديد تعويضات تحفيزية، من شأنها أن تساهم في توفير عقارات للدولة، مساهمة منها في تبني استراتيجية محلية، تتأسس على دراسات تفصيلية حول مشكل العقار بكلميم والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، يمكنها من التخطيط والتحكم في مسلسل التعمير وخلق المزيد من المشاريع الترابية.

"الواقع أن من شأن تبني هذه الاقتراحات وغيرها، أن تفتح باب المنافسة أمام المستثمرين، وذلك عن طريق برامج استراتيجية، وتنفيذ المخططات التنموية، بنوع من الاستقلال التدبيري المناسب مع مبادئ اللامركزية. فالرهانات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تطال كلميم، تنطلق من هذا الخيار الذي لا مناص منه لمواكبة تنمية هذا المجال"⁴⁴⁹. علاوة على ما سبق، يسعى الفاعل المحلي على تجنيد إمكانياته على بناء وتقوية مشاريع البنيات التحتية ذات صلة بالإنتاج الاقتصادي، فالرهانات التي ستواجهها المدينة مرتبطة بتقوية وظائفها سواء الصناعية أو اللوجستكية أو السياحية، أو الوظائف المتعلقة بالاقتصاد

⁴⁴⁹ - حزوي محمد ومليح عبد اللطيف، 2015: «الفاعلون المحليون وإنتاج المجال الحضري بكلميم بين استراتيجيات التدخل ورهانات التنمية الترابية»، ضمن الديناميات الترابية والتحول السوسيو اقتصادي بالمغرب، دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب- سايس- فاس، ص 184

المحلي والجهوي، والاندماج التدريجي للمجتمع المحلي. كلفة المشاريع المزمع تنفيذها تصل 206 مليون درهم موزعة بين 70 مليون درهم للمنطقة الصناعية، و16 مليون درهم للمنطقة اللوجستية، و14 مليون درهم لبناء المنطقة السياحية، و65 مليون درهم لبناء مجزرة عصرية للحوم الحمراء، و40 مليون درهم لبناء أربع مراكز تجارية بالأحياء، و3 ملايين درهم لبناء سوق لجملة للسماك⁴⁵⁰.

لذلك يهدف مشروع المدينة إلى تقوية مكانتها، كقطب حضري لإنتاج الثروة وتحقيق النمو، مع الحرص على ضمان توفير ظروف ملائمة لعيش الساكنة، من خلال تثمين المكتسبات التنموية، والأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والإمكانات المتاحة. صحيح أن الرهان صعب لكن تغيير عقلية الفاعل المحلي في تبني هذه المشاريع ورهان عكس مصالحه النفعية، يسمح بأجراً إختيارات الدولة بكلميم وبتراب وادنون عموماً. فهذه الإختيارات من و ن أدنى شك ستساهم في إنعاش المدينة على عدة مستويات، خصوصاً ما تفرضه الظرفية السياسية والاجتماعية التي تساعد على التوقع الترابي.

2- أهمية المخطط الجماعي للتنمية وبرنامج عمل الجماعة في تأطير المدينة والوظيفة الترابية

"لم يعد الوقت ولا الظرفية الدولية الحالية يسمحان بضياح الوقت وهدر المزيد من الطاقات والموارد، بل أصبح من اللازم تبني مقاربة شمولية وتشاركية، تستجيب لطموحات السكان ولمتطلبات التنمية المستدامة، وتساهم في إرساء سياسة ترابية حكيمة، الشيء الذي لن يتحقق بدون تخطيط استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، يراعي الخصوصيات الجهوية والتحوليات الخارجية، ويتضمن مشاريع مهيكلية تهدف إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية والمجالية وتثمين المؤهلات من أجل تحقيق الإقلاع التنموي المتوخى على جميع المستويات"⁴⁵¹. فعبّر مقارنة الذكاء الترابي⁴⁵² "تستطيع للجماعات الترابية المساهمة في تثبيت ركائز الحكامة الترابية على مستوى تنمية الديمقراطية المحلية والجهوية، وخلق الثروات وإعطاء قيمة مضافة للتراب وتسهيل عملية الاتصال داخله، وكذا بتأسيس لجنة أساسية في التدبير الرشيد، لأنه يمكن من تحديد شروط الشراكة مع مختلف الفاعلين ويسمح بالتحاور والتواصل مع الجماعات بمختلف مستوياتها وكذلك بالإصغاء لكافة المواطنين بغية تحقيق التنمية الترابية المبتغاة"⁴⁵³، ونحو دعم التنافسية الترابية.

⁴⁵⁰ هذه الإختيارات نجدها كذلك في تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2018

⁴⁵¹ حاج علي ألفة، 2013: «التخطيط الاستراتيجي ودوره في دعم التنافسية الترابية»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، منشورات كلية الآداب سايس، ص 344-345.

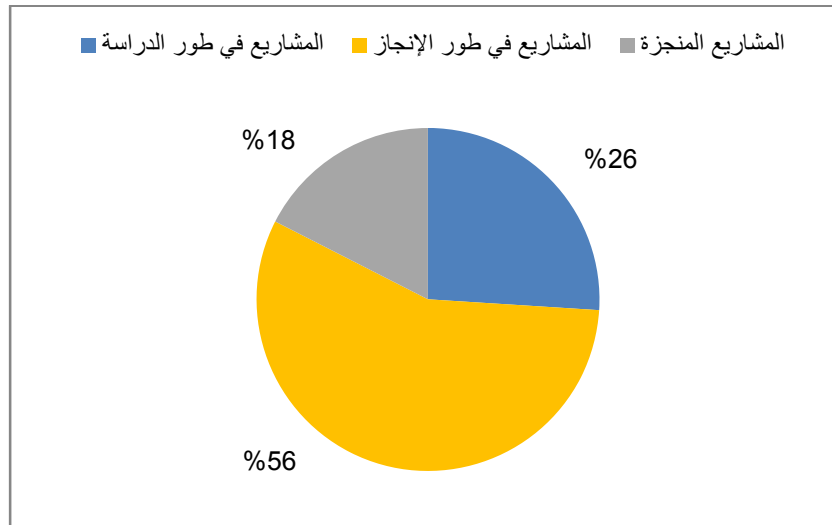
⁴⁵² نقصد بالذكاء الترابي: القدرة على معرفة احتياجات المجال من قبل الفاعلين والمواطنين، من خلال القدرة على تجاوز الصعاب والاختلالات بمقاربة ذكية لجلب الأموال وللتخطيط لها وكذا لجلب الاستثمارات ذات البعد المستدام والنفعي على مختلف شرائح المجتمع ومقاييس التراب.

⁴⁵³ حاج علي ألفة، 2013، نفس المرجع، ص 351.

وهو ما يفرض في الحالة الراهنة الملاءمة بين المخططات التنموية المحلية للمدينة، من قبيل المخطط الجماعي للتنمية 2009-2016، وبرنامج عمل الجماعة 2018-2023، مساهمة في إمكانية جعل المدينة تمثل تدريجيا قطبا اقتصاديا جهويا. هذا المبتغى يأتي في سياق البعد الاقتصادي، الذي يقتضي جلب الاستثمارات، وخلق مناطق صناعية ومنصات لوجستكية، تساهم في انفتاح المدينة على الخارج خاصة أنها تتوفر على موقع جيواستراتيجي هام.

عرفت المدينة ما بين 2009-2016، مخططا جماعيا⁴⁵⁴، وبناء على المعاينة الميدانية، فقد حاول المخطط تغطية المدينة، ببرنامج الطرق الحضرية والسير والجولان والكهرباء والإنارة العمومية والحماية من الفيضانات والمرافق السوسيو رياضية والمساحات الخضراء والتطهير السائل، وتحسين وثائق التعمير (تصميم التهيئة)، بالمقابل نجد أن بعض المشاريع المبرمجة لم تحترم المدة المخصصة لإنجازها من أهمها : تحسين جمالية العمران من خلال مشاريع تأهيل الموروث الحضاري للمدينة، وبرنامج تحديث التجهيزات الجماعية الذي حددت فترة إنجازها 2011-2012. ويمكن تلخيص تقييم إنجاز هذا المخطط من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 39: تقييم مشاريع المخطط الجماعي للتنمية بمدينة كلميم 2009-2016



المصدر: الجماعة الترابية لكلميم، 2016، وبحث ميداني، 2017

نسجل أن 56 % من مجموع مشاريع المخطط الجماعي للتنمية هي في طور الإنجاز، وقد عرفت مشاكل تقنية وسياسية خلال سنتي 2014 و2015، ارتبطت بمسألة الكفاءة المحلية والنزوع السلبي

⁴⁵⁴ - كلف بإنجازه مكتب الدراسات Rejets consultant واستمر تشخيصه للمدينة من 2010-02-16 إلى 2010-07-16. انصبت المشاريع المقترحة في عدة جوانب من الإشكالية الترابية للمدينة من قبيل تأهيل النشاط الاقتصادي للمدينة والماء الصالح للشرب وحماية المدينة من الفيضانات وتحسين ووثائق التعمير، وتقوية قدرات العنصر البشري. هذه الاختيارات كانت نابعة من التحولات التي بدأت تعرفها المدينة في مختلف المجالات، وكان من المفترض أن يكون تشخيص واقع الحال بمدينة كلميم الذي تم إعداده أكثر جرأة في التطرق إلى مجموعة من النقاط الأساسية، كإشكالية الاقتصاد الحضري للمدينة، واحتياجات السكن ومعضلة البطالة، بيد أن التشخيص اكتفى بإبرازها دون بلورة أرضية لتجاوزها.

للفاعلين بما يرتبط بالمصالح النفعية أو باحتكار التدبير الترابي، بينما 26 % من المشاريع ظلت حبيسة الدراسة، ولم تفعل جراء مشاكل الوعاء العقاري أو لتعدد المشاريع التي أنجزت من قبل المجلس الوصي. أما المشاريع المنجزة فلم تتجاوز 18 %. وتبقى أهم إشكاليات المخطط في تأهيل النشاط الاقتصادي، فضلا عن تشعب المشاريع التي لم تحتكم إلى مشروع حضري واضح الرؤية.

هذا الإشكال يضع مدينة كلميم في سؤال مشروعها الحضري، إن لم يكن هناك نقاش سياسي موسع حول هذا الإشكال، يتطلب معه العمل بشكل متواصل مع مختلف مكونات المجتمع الحضري شبه الصحراوي سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو مهنيا أو اقتصاديا، لمعالجة الاختلالات المطروحة وتجاوزها بشكل وظيفي، لاسيما أن برنامج عمل جماعة كلميم يسير نحو بلورة مجموعة من المشاريع التي تعزز من تقوية البناء الترابي الذي عرفته المدينة ما بين 2005 و2015، هذه التوجهات يجب أن تتأسس على المشروع الحضري، ذي "المواصفات المضبوطة والمحددة وتصب مختلف هذه الأشكال في المشروع الحضري الشمولي للمدينة والتميز بانخراط ومشاركة كل المهتمين بقضايا إعداد وتنمية المجال الحضري"⁴⁵⁵. إن مسألة المشروع الحضري هي في الحقيقة مسألة جوهرية لتجاوز إكراهات الحكامة.

جدول رقم 67 : توزيع مشاريع برنامج عمل جماعة مدينة كلميم ما بين سنتي 2018 و2023

المحور الإستراتيجي	عدد المشاريع	الغلاف المالي بالمليون درهم
تقوية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وتأهيل التراب	49	1752,24
دعم الخدمات الاجتماعية وتجويد الحياة الجماعية	26	514,97
تنشيط الاقتصاد المحلي وإنعاش الشغل	12	376,16
تثمين الرأسمال البشري ودعم الرياضة والثقافة وإشعاع التراث اللامادي	21	397,08
المحافظة على البيئة وإرساء آليات الحكامة وتعزيز الشراكة والتعاون	11	17,72
المجموع	119	3058,17

المصدر: الجماعة الترابية كلميم، 2018

يرتكز برنامج عمل جماعة كلميم على 119 مشروع، موزع بين 49 مشروع لتقوية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وتأهيل التراب بنسبة 41 %، و26 مشروع بالنسبة لدعم الخدمات الاجتماعية، وتجويد الحياة الجماعية بنسبة 22 %، و21 مشروع بالنسبة لتثمين الرأسمال البشري ودعم الرياضة والثقافة، وإشعاع التراث اللامادي بنسبة تصل إلى 18 %، وما مجموعه 12 مشروع مخصص

⁴⁵⁵ - حزوي محمد وحاج علي ألفة حاج، 2005، مرجع سابق، ص 61.

لتنشيط الاقتصاد المحلي وإنعاش الشغل بنسبة 10%، ثم مشاريع المحافظة على البيئة وإرساء آليات الحكامة وتعزيز الشراكة والتعاون، التي يبلغ عددها 11 مشروعا بنسبة 09%. هذه الاختيارات يجب أن تتموقع تنمويا بين المشروع الحضري والمشروع الاجتماعي، الذي ندافع عليه اعتبارا لأهميته التنموية في تأطير المشاريع الترابية اعتمادا على مبدأ الحكامة والتجرد من القبلية السياسية، مقارنة يتمكن من خلالها كافة المتدخلين في الشأن المحلي من المساهمة في تحقيق أو بلورة نظرة موحدة لتحديد الأولويات والاستجابة لحاجيات المدينة وساكنتها، وتراعي كذلك خصوصياتها ورهانات المستقبل. "فالمشروع الحضري يعتبر نهجا في التعامل مع هكذا مجالات حضرية، قوامه بلورة استراتيجية للتهيئة الحضرية، تركز على تثمين الخصوصيات المميزة للمدن وتعبئة الفاعلين المحليين في إطار مقارنة تشاركية يوجهها المنطق المساوئاتي"⁴⁵⁶. هذا المنطق الذي مازال ينقص مدينة كلميم لبلوغ طموحات الساكنة المجتمعية والمجالية. فالمشروع الحضري الذي نتحدث عنه"، لا يعني بالضرورة مجموعة من التقنيات والأدوات المسطرية ولا يحتاج حتما لترسانة مؤسسية وأموال طائلة كي يتحقق، على العكس من ذلك، كلما تعددت المساطر وكلما ارتفعت القيمة المادية للمشروع إلا وكثرت أساليب الانزلاق وتعددت قنوات المتدخلين برهاناتهم المادية التي تنبني حولها التحالفات السياسية، التي غالبا ما تكون حبر عترة أمام المشروع الحضري"⁴⁵⁷.

إذن، المفروض اليوم، أن تندرج إختيارات الفاعلين على المشروع الحضري، فظروته له راهنيته أكثر من أي وقت مضى، "هذا مع العلم أن الخيارات التي سبق لها أن تمت بلورتها بالأمس القريب وجهت تعمير المدينة في طريق أسا (الواحة الخضراء ومرجان...) والرك الأصفر (النواة الجامعية، المنشآت التعليمية ومنشآت التكوين المهني وحي الفيلا...). بمعنى في اتجاه الجنوب الشرقي والشمال الغربي. هذا التواجد في كل جهة من جهات المدينة، يطرح خيار طبيعة التمدين بمجال شبه صحراوي يعاني من التصحر ونذرة المياه على المدى المتوسط، أيضا يؤكد بوضوح نظريتنا المتعلقة بالقبلية السياسية التي وظفت العقار في مرحلة معينة كحصان طروادة أعطته شاكلة النزاع القبلي حول التراب من موقع ثقافي-مجتمعي أعاق التنمية الحضرية بكلميم لسنوات طوال. اليوم لا شيء يعترض المشاريع المهيكلية، كأن الأمر يتعلق بمجتمع آخر وزمن آخر. حضور الدولة كفاعل تنموي في المجالات شبه الصحراوية حضور يجب أن يكون قويا ومستمرا لتكامل الدولة ورشها الترابي والاجتماعي

⁴⁵⁶ - فجال علي، 2010: «في قضايا التمدين الكبرى بالمغرب»، مجلة دقاتر جغرافية، العدد السابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز فاس، ص 43.

⁴⁵⁷ - بنعتو محمد، 2004: «أكادير: المشروع الحضري والحكامة المحلية»، ضمن مدينة أكادير الكبرى، الذاكرة وتحديات المستقبل، تنسيق حسن بنحليمة ومحمد بنعتو، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 43.

والاقتصادي والسياسي من موقع تنموي لا يشوبه رهان قبلي، ولا استراتيجيات نخبوية ولا حتى مزايدات شعباوية فيما يتعلق بخيار التنمية الإستراتيجية⁴⁵⁸.

3 - وقع التأثير الاجتماعي على المبادرات المحلية وإشكالية الحكامة

هناك مجموعة من الفئات الفقيرة التي تعاني من الهشاشة ومن وضعيات اقتصادية صعبة، خاصة منها ذات الدخل المحدود، أو التي تمارس بعض الأنشطة غير المهيكلية. كما هو معروف تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أهم الفاعلين في هذا الشأن، ويهدف هذا الفاعل إلى محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري بكلميم، لقد تم خلق ما بين 2005 و2015، ما مجموعه 366 مشروعا من قبل هذا الفاعل، منها 219 مشروع لمحاربة الإقصاء الاجتماعي و 49، مشروع للبرنامج الأفقي و 50 مشروع لمحاربة الهشاشة، و 35 مشروع للأنشطة المدرة للدخل، وقد استهدف هاته المشاريع 28 حي من أصل 32 حي بمدينة كلميم.

لقد استفادت جل أحياء مدينة كلميم، من تنزيل هذه المشاريع، منها ما يتعلق بالمرافق الصحية والترفيهية، علاوة على تدعيم مجموعة من المشاريع ماليا، بيد أنه رغم تعددها، فإن نتائجها لم ترق لطموحات المجتمع، خاصة أن معدل الهشاشة بالمدينة يصل إلى 11,1%، كما أن المؤشرات الخاصة بصحة الأم والطفل غير مرضية، لذلك فإن الوضع الاجتماعي لبعض القضايا، يظل مقلقا على مستوى تنمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ومن بين الإشكالات المطروحة كذلك، تداخل العديد من الفاعلين في هذا المجال وفي تحديد المشاريع التي يتم تمويلها وتحديد المسؤوليات فيها، ويمكن أن نوضح في الجدول أسفله مؤشرات التنمية البشرية بمدينة كلميم مقارنة مع المعدلات الوطنية والجهوية والإقليمية:

جدول رقم 68 : مؤشرات التنمية البشرية بمدينة كلميم سنة 2014

المؤشر	المستوى الوطني	المستوى الجهوي	المستوى الإقليمي	الجماعة الترابية كلميم
الفقر (2004)	9,4	20,8	12	7,32
الفقر (2007)	9,5	5,7	10	3,9
الفقر (2014)	4,8	6,2	5	3,87
الأمية (2014)	32,2	32,9	29,3	25,1
البطالة (2014)	9	27,1	29,7	29,5
السكانة النشيطة المشتغلة (2014)	44,1	40,1	39,4	41,4
الهشاشة	12,5	14	13,1	11,1

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2004، 2007، 2014

⁴⁵⁸ - بنعنتو محمد، ومليح عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 43

كما يوضحه الشكل أعلاه، فقد انخفضت مؤشرات الفقر بمدينة كلميم قد انخفضت ما بين 2004 و2007 بنسبة 3,42%، وحسب إحصاء سنة 2014 إلى 3,9% وهو أقل من المعدل الإقليمي الذي يصل فيه الفقر إلى 10% فالمعدل الجهوي بنسبة 5,7% ثم الوطني بنسبة 9,5%، أما نسبة الأمية فهي متوسطة مقارنة مع المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية حيث تصل نسبتها 25,1%، لكنها تظل مرتفعة في صفوف الإناث حيث تصل إلى 33,8%، أما نسبة الساكنة النشيطة فتصل إلى 41,4%، وتتجاوز المعدل على المستوى الوطني الذي تصل فيه 44,1%، إلا أنها الأكثر ارتفاعا مقارنة مع المستوى الجهوي، الذي تصل فيه إلى 40,1% و المستوى الإقليمي الذي تصل فيه 39,4%، وتعرف هذه النسبة دائما ارتفاعا في صفوف الإناث، حيث تصل نسبتها 17,3%، نفس الشيء ينطبق على معدلات البطالة والهشاشة التي تصل في صفوف الإناث 56,6% وهي نسبة جد مرتفعة تفوق كل النسب الوطنية والجهوية. وذلك، فالحاصل النهائي للتنمية البشرية في مدينة كلميم من خلال دمج كل المؤشرات⁴⁵⁹ هو 0,686 وهو مؤشر لا يرقى إلى مستوى التطلعات، بالنظر إلى عدد المشاريع المنجزة.

إن مدينة كلميم وشبكاتها الهامة من الفاعلين، تختلف أدوارهم وتدخلاتهم وتأثيرهم كل من موقعه، وعندما نتحدث عن الفاعلين، فإن الكل معني بتنمية وتحسين صورة المدينة، وخلق أرضية للبناء الترابي الجيواستراتيجي بهدف القدرة على التنافسية الترابية، وقد كان بإمكان مدينة كلميم بفعل هؤلاء الفاعلين التفكير في هاته الإستراتيجية من قبل، وتقليص المسافة بين الإعداد الترابي والمشروع الحضري، اللذان مازالا تعترهم بعض الإكراهات لدى الفاعلين، بالرغم من توفر الوسائل الذاتية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووكالة الجنوب، هذه المؤسسات ظلت سياساتها لا تنضبط لأهدافها التنموية، فأى تدخل على مستوى المجال هو تدخل يستدعى منه خلق التوازن وبلورة مشاريع بمقاربات أفقية من الأسفل لها رهانات تحقيق الأهداف المطلوبة منها، إلا أن تحقيق هذه التحديات اصطدم دائما بخصوصية إستراتيجية، حيث اكتفت كل تدخلاتها على مستوى مدينة كلميم كفاعل رئيس في تنمية المشاريع الحضرية وبتكاليف مالية كبيرة، وبالتالي "ظلت مهماتها مهمة شبك عوض أن تكون مهمة واضع للخطط أو منشط"⁴⁶⁰.

وإذا ما قارنا هذه المؤسسة مع مثيلاتها كوكالة تنمية الأقاليم الشرقية مثلا، فإنها استطاعت بفضل استراتيجيات التسويق الترابي على سبيل المثال، بالتعريف بالموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله الجهة الشرقية مع محيطها المغربي والأورومتوسطي، عبر عدة مداخل لبلورة مجموعة من الاتفاقيات، تشكل لها أرضية لوظائفها المغاربية والأورومتوسطية، فما المانع إذا من الاستفادة من بعض التجارب في هذا الإطار.

⁴⁵⁹ - المديرية الجهوية للتخطيط كلميم وادنون 2016

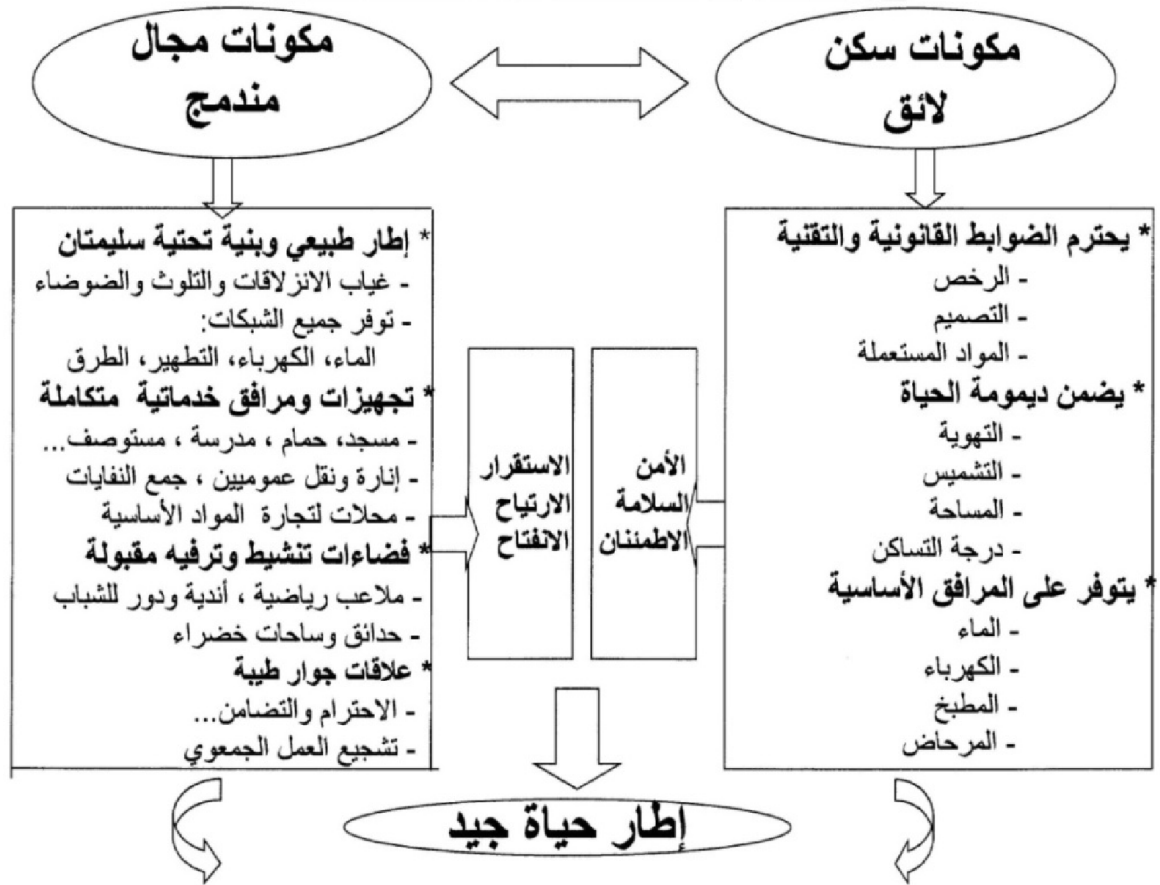
⁴⁶⁰ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2013 مرجع سابق ، ص 120

ونظرا للإكراهات المطروحة على البعد الاجتماعي بالمدينة، لابد الأخذ بعين الاعتبار مسألة خلق توازن وتضامن مختلف الشرائح الاجتماعية بالمدينة، خاصة أن المجتمع الحضري مجتمع هش سريع التأثر بالسياسات المتبعة ولعبة الفاعلين، وترتبط العدالة هنا بمستوى خلق توازن في مشاريع التنمية الحضرية، وخلق مجموعة من الشروط الموضوعية التي يمكن من خلالها رفع مستوى الحضرية لدى الساكنة والاتجاه نحو الإحساس بالانتماء إلى التراب حفاظا على المكتسبات التي يمكن أن تحقق في هذا الصدد، وحفاظا على هوية المنطقة وخصوصياتها.

هذا البعد ينطلق أولا، بتدبير الإشكالات الداخلية والتقنية قبل الانفتاح على القضايا الخارجية. كمثلا تأهيل الأحياء الهامشية، ومحاولة احتواء كل المشاكل المطروحة فيها، التي غالبا ما تتمركز بهوامش المدينة، إذ أنها تعاني من العدد المتزايد للقاطنين بها، تفرز إشكاليات مجالية ترتبط بالإدماج الحضري وأبعاده من خلال مواصفات السكن وتجهيزاته، "غير أن المؤشرات المرتبطة بمواصفات السكن، تبقى غير كافية إذا لم تكن مقرونة بجودة المؤشرات التي تؤثر الفضاء الخارجي لهذا السكن، وليصبح الحي مندمجا ضمن المجال العام للمدينة. فمن الناحية الطبغرافية، من الضروري أن يكون الحي في منأى عن المخاطر الطبيعية التي قد تتهدد السكن والسكان كالفياضانات. أما من ناحية التجهيزات والمرافق الخدماتية، فهي تلك الضرورية لمتطلبات الحياة اليومية تبقى ذات أولوية قصوى ويمكن حصرها في المسجد والحمام والمدرسة والمستوصف والمركز الأمني، إلى جانب محلات تجارة المواد الاستهلاكية الأساسية. ولكي يكون الحي مجال استقطاب وإشعاع، لابد من تجهيزه بفضاءات للرياضة والتنشيط والترفيه، إضافة إلى حدائق ومجالات خضراء تساهم في تنظيم المجال الحضري. هذه المنظومة لن تصبح مكتملة إلا إذا ما توفرت علاقات جوار يسودها الاحترام والتضامن والتآزر عند الضرورة، وبذلك يصبح إطار الحياة جيدا وترتفع نسبة الاستقرار والارتياح لهذا المحيط"⁴⁶¹، وهو ما تبينه أكثر الخطاطة أسفله:

⁴⁶¹ حزوي محمد وحاج علي ألفه، 2012: «الهجرة القروية وانعكاساتها على تدهور جودة إطار الحياة بالأحياء الهامشية، حالة مدينة فاس»، ضمن الهجرة والتنمية، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهئية والخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس. ص 62

خطاطة رقم 15: مؤشرات إطار جودة الحياة



المصدر: حزوي محمد وحاج علي ألفة، 2012، ص 61

"ومختلف هذه التفاعلات تفرز ديناميات متعددة على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو العمراني وانعكاسات متباينة على مستوى المحيط البيئي، كما أنها تجعل من هذه الأحياء مجالات استقطاب لعدة تجاذبات بفعل تعدد المتدخلين والفاعلين وتنوع أشكال اللوبيات وتداخل الرهانات الآنية والمستقبلية المتحكمة في تدبير وتخطيط المدينة"⁴⁶². إن أغلب الأحياء الهامشية لمدينة كلميم مازالت تعاني من نقص الهيكلة والتجهيز (أحياء تيرت العليا وأمحيرش والرحمة والتركز والشهداء والفيلا وللاحساء والفتح، والتواغيل، للامريم،)، ولذلك يتعين مدها بمختلف التجهيزات الأساسية، من قبيل التطهير السائل لحي أمحيرتش والكرامز مثلا، وتقوية بنياتها التحتية بمرافق سوسيوثقافية، فالحمولة الاجتماعية لهذه الأحياء تتميز بفئات فقيرة وشعبية لا تتوفر على شغل، وتتميز أنشطتها بالقطاع غير المهيكل، ولتأمين تحقيق متطلبات هذه الفئات، ينبغي تحسين المشهد الحضري، وتوفير إطار حياة يتميز بالجودة، فضلا عن الحد

⁴⁶² - حزوي محمد وحاج علي ألفة، 2013: «دينامية الأحياء الهامشية: تعدد الفرص وتنوع المخاطر»، ضمن مجلة جغرافية المغرب المؤتمر الثالث للجغرافيين المغاربة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 67-80.

من البناء العشوائي الذي يتخلله، سيما أن هذه الأحياء تعتبر مجالا إستراتيجيا للاستقرار من قبل فئات عريضة من الطبقة الفقيرة والمتوسطة للمجتمع المحلي.

صورة رقم 47 : نموذج أحد الأحياء الهامشية بالمدينة من خلال حي للامريم سنة 2004



المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2015

صورة رقم 48: نموذج من الأحياء الهامشية بالمدينة من خلال حي للامريم سنة 2015



المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون، 2015

تبين الصورتين أعلاه، الصورة الجوية لحي للامريم خلال سنة 2004 التطور الحضري الذي عرفه يعد 11 سنة، مما يبرز أهمية هذه الأحياء وتجهيزها لمواكبة التوسع الذي تشهده.

4- واقع الشباب يتطلب إستراتيجية التشغيل المحلي في ظل البناء الترابي

تطرح إشكالية البطالة بمدينة كلميم بدورها تحديات جمة، شأنها في ذلك شأن مجموعة من المدن المغربية، وهي نتاج لسياسة اقتصادية تعاني صعوبات على مستوى الاندماج في سوق الشغل، خاصة المدن المتوسطة البعيدة عن المركز. حسب آخر دراسة قامت بها المديرية الجهوية للتخطيط⁴⁶³، فإن واقع مسألة البطالة يطرح تحديات كبيرة بمجال كلميم وادنون أنيا ومستقبلا، وتطرح هذه القضية أزمة بما يتطلب تحديد إختيار إستراتيجي لاحتوائها، وحسب الإحصاء الأخير، فإن معدل البطالة بمدينة كلميم يعرف مستويات مرتفعة يفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 15.7%، حيث تعرف نسبة البطالة في صفوف الإناث 65.5%، وفي صفوف الذكور 22%، كما تبينه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 69 : توزيع نسبة البطالة لدى الإناث والذكور بمدينة كلميم حسب إحصاء سنة 2014

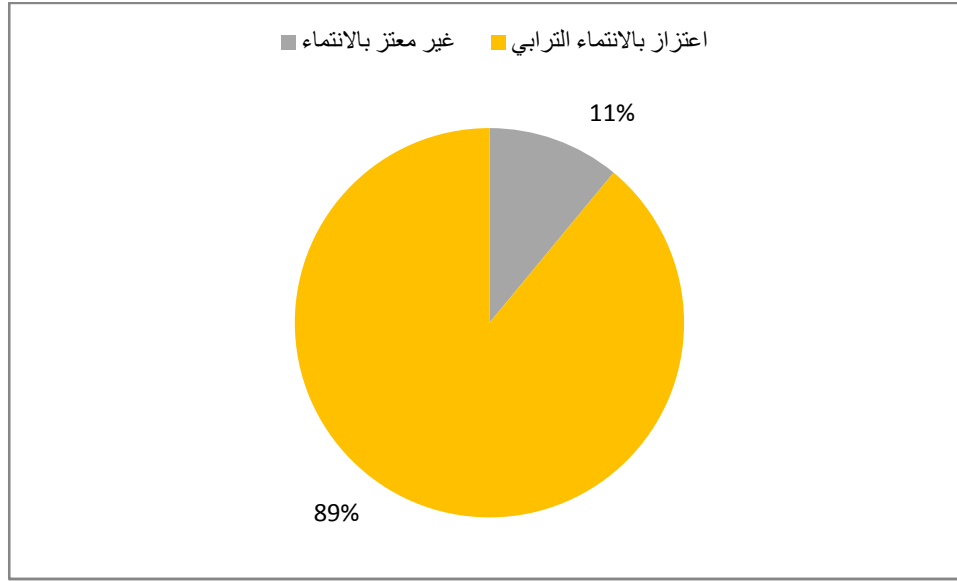
الذكور		الإناث		الجنس
2014	2004	2014	2004	السنة
22	19.5	65.5	38.9	النسبة %

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

لقد ارتفع معدل البطالة بكلميم ما بين إحصائي 2004 و2014، ففي صفوف الإناث ارتفع من 38.9 % سنة 2004، إلى 65.5 % سنة 2014، وفي صفوف الذكور ارتفع من 19.5 % سنة 2004، إلى 22 % سنة 2014، و يعزى هذا بالأساس، إلى انسداد آفاق التشغيل بمدينة كلميم، كما أن المشاريع التي كان من شأنها أن تقوي من اندماج فئات عديدة في الاقتصاد المحلي، عرفت مد وزجر كمشروع الشاطئ الأبيض، علاوة على أن المدينة مازالت حديثة العهد بالقطع مع الهامشية السياسية التي امتدت لعقود، لم تستطع من خلالها أن تقوي من بنيتها الاقتصادية. الجيل الحالي من شباب كلميم يختلف عن الأجيال السابقة سواء في تعليمهم وتكوينهم، أو حتى من حيث تمثلاتهم السياسية وعلاقتهم بالدولة، فغالبيتهم يحسون بالانتماء إلى تراب وادنون بصفة خاصة، من خصوصياتهم كذلك، أنهم عاشوا الإكراهات التي عانت منها تنمية المدينة، المتمثلة في التمييز الترابي الذي طال مجالهم، إذ يظل حاضرا في أذهان الشباب. وواقع اليوم لا يخدم مصالحهم على حد تعبير غالبية الشباب الذين شملهم البحث الميداني.

⁴⁶³ - المديرية الجهوية للتخطيط لكلميم وادنون 2015: «النشاط، والشغل والبطالة بجهة كلميم السمارة»، النتائج النهائية، 12 ص

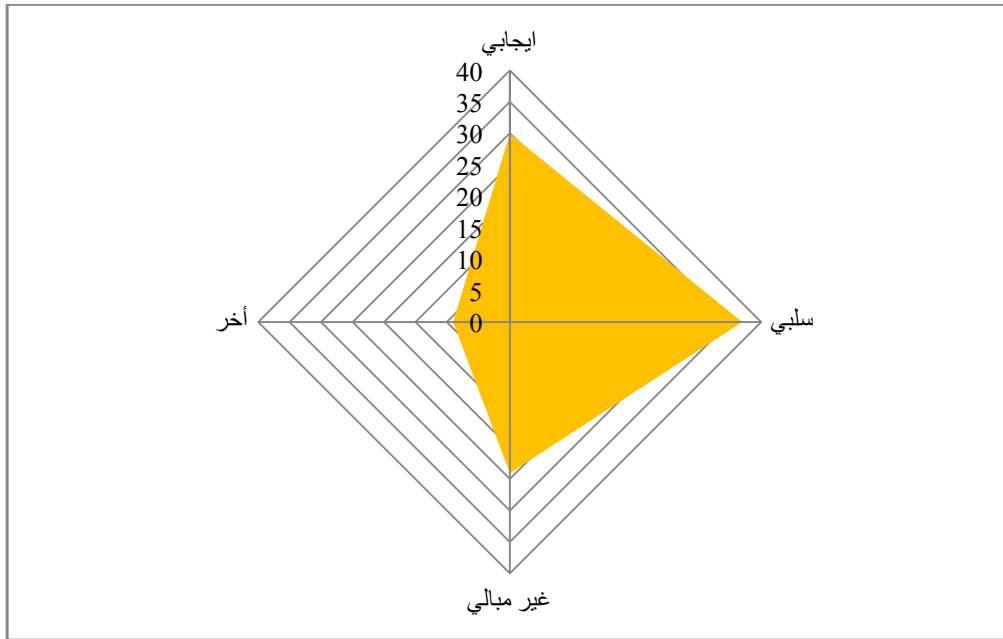
شكل رقم 40: توزيع تمثّل الانتماء لشباب مدينة كلميم لمجال وادنون ما بين سنتي 2005-2017



المصدر: بحث ميداني، 2017

من خلال الشكل أعلاه، فإن معظم شباب مدينة كلميم وبنسبة 89 %، يعتزون بانتمائهم إلى كلميم وادنون. بينما نجد 11 % من الشباب لا يعتزون بانتمائهم الترابي، وترجع أسباب ضعف هذا الإعتزاز إلى ضعف آفاق الشغل بالمنطقة والخوف من المستقبل، مما يبين أن هذا الإعتزاز له أبعاد متعددة، من قبيل ما يستفيد منه الفرد أو الجماعة من ترابه أو ما يقدمه له من منفعة. هذا المنطلق الذي انطلقنا منه يجرنا إلى تمثّل مستقبل هاته الفئة لمكانتها في البناء الترابي بالمجالات شبه الصحراوية، ما بين 2005 و2017، وهو ما يوضحه الشكل أسفله:

شكل 41: توزيع تمثل الشباب لدور الفاعل المحلي في البناء الترابي بكلميم ما بين سنتي 2005-2017

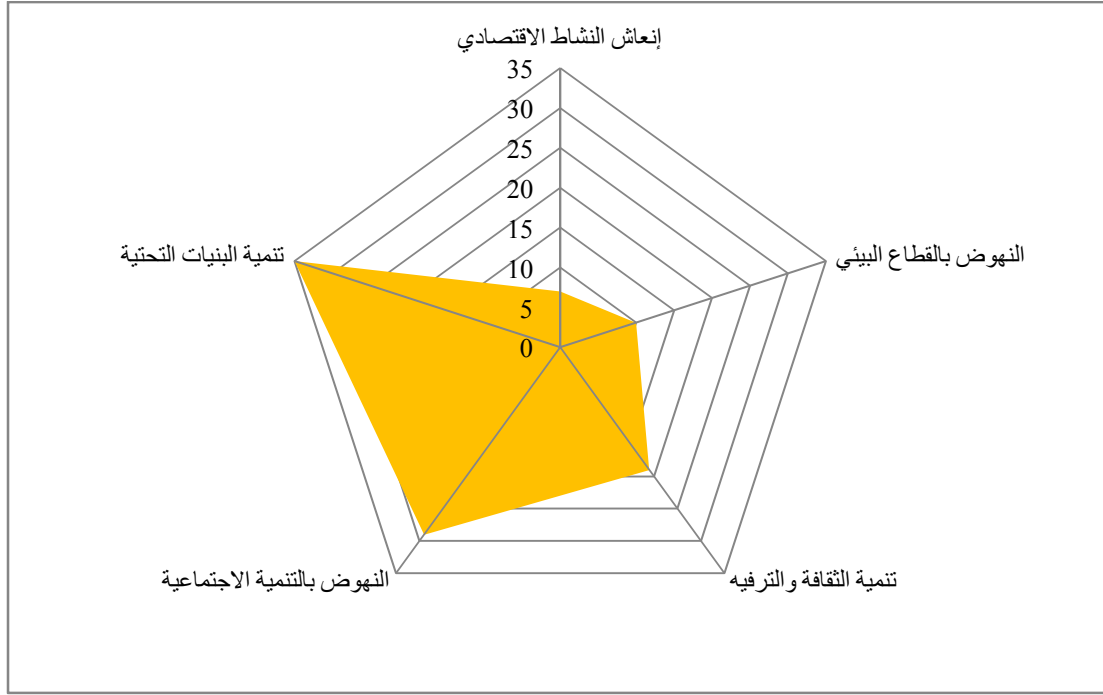


المصدر: بحث ميداني، 2017

يوضح الشكل أعلاه أن 37 % من شباب المدينة، يعتبر أن الفاعل المحلي له دور سلبي في البناء الترابي بمدينة كلميم بعد سنة 2005 إلى متم سنة 2017، ويؤكد الشباب أن الدولة برزت بشكل هام في إنتاج المشاريع التي عرفتتها المدينة بعد سنة 2005. الدور السلبي اتجاه الفاعل المحلي يتمثل في "أن البناء الترابي أخذ مسار تلميع دور النخب المحلية، لتحقيق مكاسب شخصية وانتخابية هدفها البقاء في سلطة القرار". من جهة أخرى تعتبر 30 % أن الفاعل المحلي كان له دور إيجابي في تثمين مبادرات الدولة في المجال شبه الصحراوي ووادنون، إذ أنه كان من الممكن أن تستغل هذه المشاريع في إطار نفعي صرف، لكن ثقل الدولة ومسألة ربط المسؤولية بالمحاسبة. في حين نجد 24 % غير مبالية بدور الفاعل التنموي، بذريعة أنه يلعب على الموازنة مع باقي النخب في تدبير التنمية المحلية، وأن اندفاعه لا يصل إلى نتائج إيجابية خاصة أن خصوصية الفاعل في كلميم تستند على مرجعية النخب الأعيانية بمساهمة من الدولة نفسها. وفي الأخير نجد 9 % ترى أن الدولة تخطط للانتقالية المجالية بمدينة كلميم، سواء كان دور الفاعل إيجابي أو سلبي، فهي تتحكم في دواليب القرار المحلي. إن الشباب واع بالتحولات الجديدة التي تعرفها المدينة من خلال تمثلاتهم، رغم اختلاف سياقها ومنظورها اتجاه الفاعل، وهذا المنظور بالأساس يعبر عن تموقع الشباب بنوع من المسافة بسبب ضعف المشاركة السياسية، التي يقابلها الاندماج في المشاركة الجموعية، لكن دور الفاعل المحلي بالنسبة لهم، لم يكسب مشروعيته في التسيير

والتخطيط، في مقابل أن الانتقالية المجالية فرضت نفسها على الجميع بما فيه طموح الشباب في الاندماج فيها، وهو ما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم 42 : توزيع تقييم الشباب للبناء الترابي بمدينة كلميم من سنة 2005 إلى حدود سنة 2017

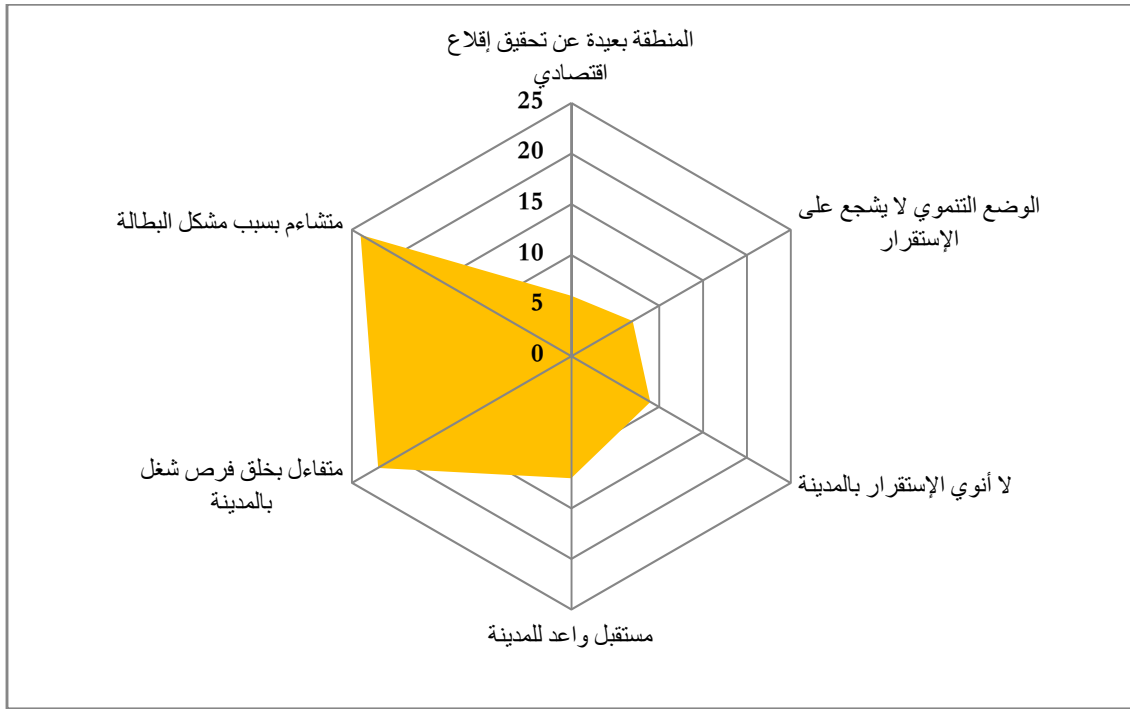


المصدر: بحث ميداني، 2017

كما يوضحه الشكل أعلاه، يرى 35 % من شباب المدينة أن البناء الترابي وتأثيره على الوضع المجالي بما فيه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ارتكز على تنمية البنيات التحتية، وهو تحول جذري لم تكن تعيشه المدينة قبل سنة 2005، بكل من يتضمنه ذلك من ثوابت ومتغيرات. فهناك من يرى أن البناء الترابي له دوافعه، وهذه الدوافع حسب الشباب تذهب إلى حدود العهد الجديد الذي يعيشه المغرب بمجموعة من المجالات الترابية وإلى تثبيت السكان بالمدينة، واللعب على التوازن بين تطور السكان والتجهيزات الأساسية. بينما 29 % من الشباب صرحوا بأن هذا البناء الترابي موجه للتنمية الاجتماعية، كالأنشطة المدرة للدخل وإحداث التعاونيات، وتشبيد مراكز للتربية والتكوين ودور للشباب، و19 % منهم اعتبروا أنه ركز على النهوض بالقطاع الثقافي، و10 % منهم ترى أنه اهتم بتقوية الإطار البيئي عبر توسيع التطهير السائل والصلب بجل أحياء المدينة. إلا أن جزء من الشباب اعتبر أن البناء الترابي "الدولة" ودور "الفاعل المحلي" فيه لم يحظ بإنعاش الاقتصاد المحلي، وذلك بنسبة 7 %، بالرغم ما يوفره من فرص للشغل وتحول في البنية الاجتماعية.

وضع اجتماعي لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار في الرهان الجيوستراتيجي للمدينة بهدف تحويل هذا الاتجاه السلبي إلى توجه إيجابي تحت دوافع اقتصادية. فالنظرة التشاؤمية لشباب مدينة كلميم، مردها إلى نظرتهم إلى مستقبل المدينة، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 43 : توزيع نظرة شباب كلميم تجاه المحيط الجهوي للمدينة سنة 2017



المصدر: بحث ميداني، 2017

جراء التمثيلات السابقة التي تشمل جزء من مجموع شباب مدينة كلميم سواء الحاصلين على شواهد عليا او دبلومات مهنية أو بدون تكوين مهني، وبناء على ما سبق فإن نظرتهم المستقبلية لمدينة كلميم متشائمة بسبب مشكل البطالة بنسبة 24 %، بينما الفئة المتفائلة بخلق فرص شغل بالمدينة شكلت نسبة 22 %، خاصة مع النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية وتنزيل الجهوية المتقدمة، ويرى جزء آخر أن للمدينة مستقبل واعد بنسبة 12 %، و 9 % لا تنوي الاستقرار بالمدينة لدواعي اقتصادية. ويتمثل لعينة أخرى أن الوضع التنموي لا يشجع على الاستقرار بنسبة 7 %، و ترى نسبة 6 % أن المدينة بعيدة عن تحقيق إقلاع تنموي في الأمد المتوسط والبعيد. هكذا يتضح أن المسألة الاقتصادية تعتبر الخط الناظم لدى شباب المدينة، وهي بالنسبة لهم أولوية، وتشكل لهم الدولة في هذا الإطار الأمل لتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية. لقد قامت الدولة بعدة مبادرات "لحل هاته الإشكالية عل صعيد الأقاليم الجنوبية ككل، حيث تم خلق 6000 منصب عمل مباشر وغير مباشر في الوظيفة العمومية لصالح تشغيل الشباب من الصحراء، انطلاقا من سنة 1987، وقد تعرضت تلك التدابير للكثير من الانتقادات بسبب ما أفضت

إليه من " مفعول ريعي" الموظفون الأشباح"، أفسدت معها العلاقة بين الشباب الصحراوي والدولة، وأنتجت علاقة ينظر إليها من خلال منظور زبوني. غير أن انتظارات الشباب المنحدرين من المنطقة تبقى مع ذلك قوية في مجال أولوية الشغل في القطاعين العمومي والخاص " الشباب الصحراوي.. كلمتان يجمعها اليأس وانسداد الآفاق والبطالة"⁴⁶⁴. نجد التوظيفات ومناصب الشغل التي خلقتها الدولة على صعيد الأقاليم من خلال حالة مدينة كلميم، ناتجة إما عن طريق حراك اجتماعي، يخصص فيه لكل مدينة عدد معين من مناصب الشغل عبر وزارة الداخلية، كتوظيفات حراك 1999، وتوظيفات أحداث أكديم ازيك سنة 2010، غير أن النسبة التي تقررها لمدينة كلميم يبقى ضئيلا مقارنة مع حجم البطالة الذي يعتبر الأول على صعيد الأقاليم الصحراوية.

5- اقتصاد محلي لا يندمج في الديناميات الوطنية لكنه قابل للتموقع مع الاقتصاد الجهوي

ما من شك أن مدينة كلميم كغيرها من المدن المغربية المتوسطة ترتبط بالسياسة الاقتصادية العامة للبلاد وخصوصياتها، لكن ما هو مطروح لدى الفاعل المحلي لا يندرج في إطار تقوية البنيات الاقتصادية للمدينة، أو وضع خطة لحل هاته الإشكالية، التي تؤرق الوضع الحضري للمدينة ومكانتها كعاصمة جهوية. فالاقتصاد المحلي هش يغيب عنه التكامل، ولا يساهم في تقوية البناء الترابي، غير أن هذه الوضعية لا تعد من الأولويات الحالية للفاعل السياسي.

وإذا اطلعنا على محاضر المجلس البلدي ما بين سنة 2003 و 2016، نلاحظ أن مختلف النقط التي ناقش فيها المنتخبون الإشكالية الاقتصادية ضعيفة جدا، باستثناء بعض النقط التي لها علاقة بتهيئة السوق المحلي للمدينة أمحيريش، ومجمع الصناعة التقليدية المحتمل تهيئته (12 مليون درهم)، وسوق الجملة لبيع السمك، وكذا المجزرة العصرية، ناهيك عن بعض النقط التي نوقشت في إطار المخطط الجماعي للتنمية حول التنمية الاقتصادية والتي انتهت خلاصاتها فقط بطرح الإشكالات دون الخوض في أجراتها. فإذا كان الاقتصاد الحضري وتحدي بلوغ تنافسية اقتصادية، فإن للمجالس المنتخبة دورا في خلق الدينامية الاقتصادية في هذا الاتجاه. الأكيد أن المسألة تستحق أن نقف عندها، فمن غير المعقول أن يساهم هذا الواقع في تنمية الجاذبية الاقتصادية، أو ضمان التوازنات الاجتماعية والسياسية، مما يطرح جملة من القضايا الصعبة التي ترتبط بالشغل وإشكالية البطالة، وهي القضايا التي تؤثر على الأمن الاجتماعي.

تقوية الاقتصاد الحضري بكلميم رهين بمدى قدرته على الاندماج مع الإمكانيات التي تتيحها جهة كلميم وادنون، فالمجهودات التي تقوم بها الدولة في مجموعة من القطاعات لها أثرها مثلا "المجهودات التي بذلت على مستوى تحسين المردود الفلاحي رغم الإكراهات المرتبطة بعنصر الماء، مكنت جهة

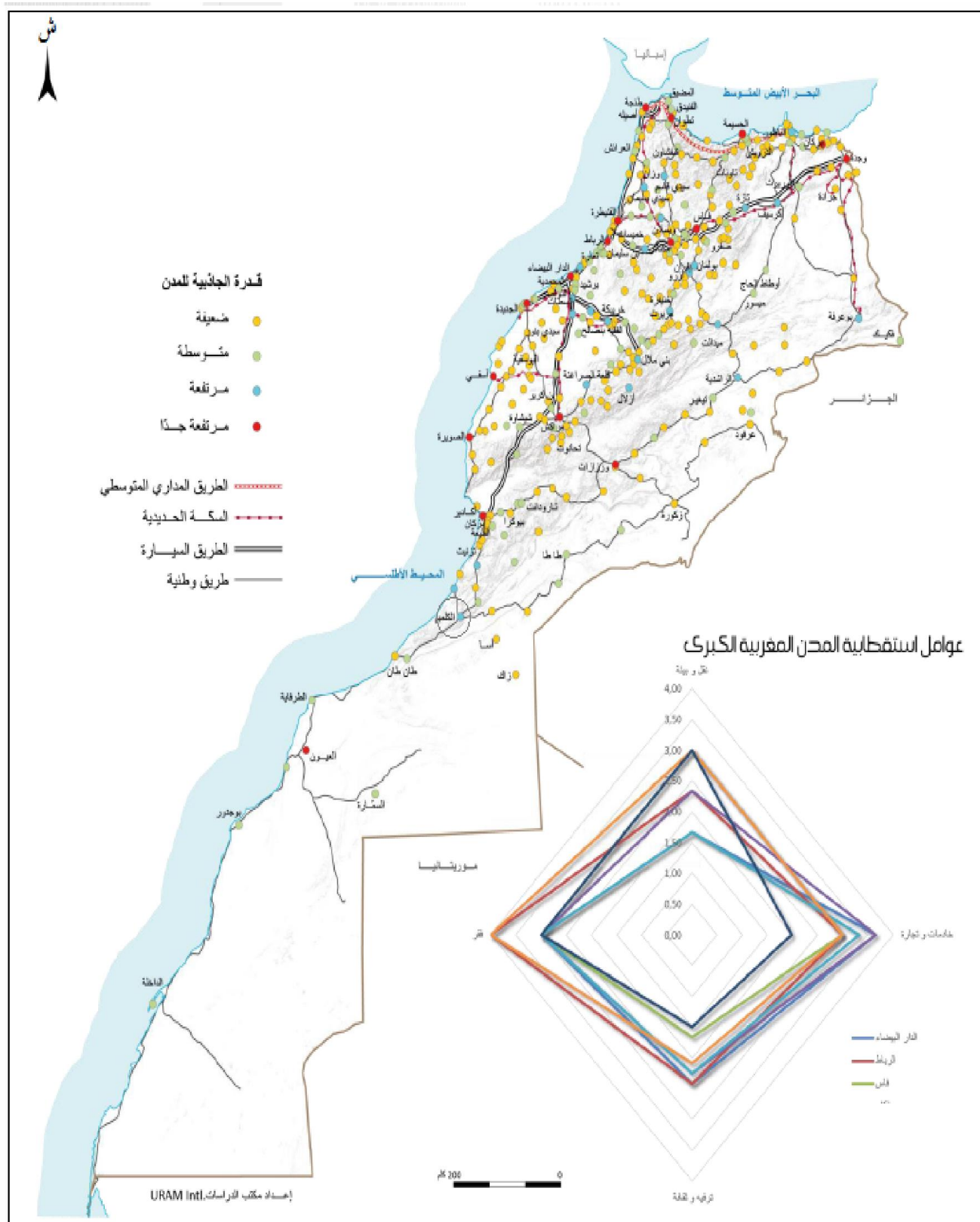
⁴⁶⁴ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأقاليم الجنوبية، 2013، مرجع سابق، ص 42.

كلميم – وادي نون من رفع مساهمة هذا القطاع إلى مستوى 7,6% من الناتج الداخلي الخام. إذا ما علمنا أن معدل مساهمة كل الجهات الجديدة مجتمعة هو حوالي 13,4 %، فإنه يمكن اعتبار مساهمة جهة كلميم – واد نون معبرة بالنسبة لجهة تنشط أساسا على مستوى التجارة والخدمات بنسبة 69,4 % من الناتج الداخلي. نسبة لا يتعدى معدلها على صعيد الجهات مجتمعة سقف 51,6 %. علاوة على ذلك، يساهم قطاع الصناعة التحويلية المرتبطة خاصة بتحويل المنتج البحري بميناء الوطنية وكذا الصناعة التقليدية الموجهة للسياحة بكل من كلميم وطانطان وآسا بحوالي 17% من الناتج الداخلي، هذا ناهيك عن الموارد المعدنية؛ مما يعني أن إمكانات واد نون تستجيب لبناء جهوي استراتيجي يركز على القطبية الاقتصادية لكل من المدن الثلاث لرفع الأداء الجهوي بالمجالات شبه الصحراوية كمنظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة تستند على الاقتصاد البحري الاستثماري بطانطان والصيد الساحلي التضامني بإيفني وعلى الاقتصاد السياحي والتجاري والخدمات بكل من المدن والأقاليم الأربعة⁴⁶⁵.

وعليه فالمسألة الاقتصادية غاية في الأهمية، ورغم أن التجربة في بدايتها، فالوقت الراهن يتطلب ضخ استثمارات كبرى لتوفير فرص شغل تعود بالنفع على مجتمع المنطقة. فالإمكانات السياحية والفلاحية والعناية بالمنطقة والموقع الاستراتيجي للمدينة، هي مؤهلات تساهم في تهمين عملية البناء الترابي ببعدها ماكرو اقتصادي على المستوى المحلي. المسألة الاقتصادية تجد راهنتها كذلك في طرح هذه الإشكالية كقضية محورية هامة في السياسة التنموية للفاعلين، من أجل كسب مجموعة من الرهانات في ظل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية كخيارات إستراتيجية تؤطر هذا التوجه.

⁴⁶⁵ - بنعتو محمد وعبد اللطيف مليح، مرجع سابق، ص 222

خريطة رقم 33 : موقع مدينة كلميم في القدرة الجاذبية الحضرية للمدن المغربية سنة 2016



وزارة إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة، 2016

II- تحديات ورهانات التموقع الجهوي بين الأقاليم الجنوبية والشمالية للمملكة

لعل التقطيع الجهوي الأخير، الذي حصر مدن المجال شبه الصحراوي لأول مرة في جهة كلميم – واد نون، قد يجسد الرهانات المجالية المنتظرة من قبل السكان المحليين، فراهنية التقطيع الجهوي هو بحد ذاته إستراتيجية، من المفروض أن تؤخذ بعين الاعتبار، للرفع من تنافسيتها وتقوية آليات الاندماج. إن توحيد المجال شبه الصحراوي بقيادة مدينة كلميم كعاصمة لإقليمها وكعاصمة جهوية، فضلا عن إقليم سيدي إفني وإقليم طانطان وإقليم آسا الزاك، يضع الجيوستراتيجية شبه الصحراوية في المحك التنموي، سواء من جهة، تموقعها مع التوجهات التنموية الصحراء وتوازنها السياسية، أو من جهة أخرى، تجسيد البعد الإفريقي للمملكة بمعية الجهتين الجنوبيتين، كداعم لمختلف التوجهات الإستراتيجية للمغرب اتجاه الأقاليم الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء. هذا التوجه يطرح مسؤوليات على الفاعل المحلي بتدبير الرهانات المرتبطة بالمجال شبه الصحراوي وقضاياها كالكسكن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والوسط الطبيعي، علاوة على تدبير وتقوية الشبكة الحضرية الصغيرة في أفق اندماجها مع هذه التوجهات.

1- شبكة حضرية واعدة للتموقع الترابي بالمجال شبه الصحراوي

تتموقع كلميم ضمن "الشبكة الحضرية الصغيرة بالمجال شبه الصحراوي"⁴⁶⁶ في القسم الشمالي الغربي والشرقي من الصحراء، وهي بذلك تُعد منطقة انتقالية نحو التخوم الصحراوية الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء⁴⁶⁷. وتتكون هذه الشبكة الصغيرة شبه الصحراوية من العدد من المراكز الحضرية والجماعات القروية، وتقوم مدينة كلميم بقيادة هذه الشبكة الحضرية الصغيرة على مستوى واد نون⁴⁶⁸، وعرفت هذه المنطقة نموا ديمغرافيا هاما، حيث بلغ مجموع سكانها حسب إحصاء 2014، ما يقارب 433757 بالوسطين الحضري والقروي على مساحة إجمالية تبلغ 58268 كلم²، أي ما يقارب 1.28 % من مجموع سكان المملكة، منهم 64.6% حضريون وحوالي 70% يقطنون بإقليمي كلميم وسيدي إفني، ويعرف التوزيع الجغرافي للسكان تمركزا على طول المحاور الطرقية خاصة الطريق الوطنية رقم (1). أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للسكان بالجهة، فيبلغ 0.6 %، وتهم الزيادات الحواضر بالدرجة الأولى مع تراجع في أعداد السكان القرويين من بينهم 433 410 نسمة مغاربة، و347 أجنبي، وحوالي 90 202 أسرة، كما تصل كثافتها السكانية إلى 7.44 فرد/كلم²، على مجال يجمع بين منطقة جبلية تشكل

⁴⁶⁶ - BEN ATTOU. M. BELKADI A. 2016: «Marginalité et recomposition territoriale stratégique dans le présahara Marocain cas de oued Noun et de Guelmum», In Revue DIRASSAT, Faculté des Lettres et Science Humaine , Agadir, p14

⁴⁶⁷ - بنحليمه حسن، 1995: «كلمة افتتاح ندوة: واحات باتي العمق التاريخي ومؤهلات التنمية»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص 17

⁴⁶⁸ - BENATTOU, M., et BELKADI A., 2016, Op., Cit., p 14

امتدادا لسلسلة الأطلس الصغير في الشمال، ومنطقة شبه صحراوية في الوسط، تتكون من سهول وتلال تتخللها مرتفعات متفرقة، ومنطقة صحراوية نحو الجنوب، مما يعطيها خصوصية بالأقاليم الجنوبية المغربية.

تتكون الشبكة الترابية الصغيرة شبه الصحراوية من 04 أقاليم، هي كلميم، وسيدي إفني، وطانطان وأسا الزاك، فضلا عن 53 جماعة منها 08 جماعات حضرية و45 جماعة قروية.

ويمكن تقسيم الجماعات المشكلة لهاته الشبكة إلى ست فئات حسب إحصاء 2014:

وهي الجماعات التي يفوق سكانها 100 ألف نسمة، وتتحدد في مدينة كلميم بـ 117 318، وهي المدينة الأكثر نموا في مجالها الجهوي والإقليمي سواء على مستوى الثقل الديمغرافي أو على مستوى حجم التجهيزات الأساسية والوظائف الحضرية التي تحتضنها، علاوة أنها تعتبر العاصمة الجهوية لجهة كلميم وادنون، كما أن عدد سكانها الحضريين يفوق سكان جهة الداخلة وادي الذهب التي يبلغ عدد سكانها 114 021، وعلى مساحة تقدر بـ 130.998 كلم².

ثم نجد كذلك، الجماعات التي يتراوح سكانها ما بين 50 ألف و أقل من 100 ألف نسمة، والمتمثلة في مدينة طانطان بـ 73 209 نسمة، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة كلميم وتتوفر على إمكانيات ترابية هامة أهمها الاقتصاد البحري والنشاط السياحي.

وكذا، الجماعات التي يتراوح سكانها ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة، ومحددة أساسا في مدينة سيدي إفني، هاته المدينة التي تم إلحاقها بجهة كلميم وادنون، بعد أن كانت تابعة إدرايا لجهة سوس ماسة درعة في التقطيع الجهوي السابق 1997-2014. يعتمد نشاطها الاقتصادي على الصيد البحري التقليدي، ولها من المؤهلات السياحية الهامة، التي من شأنها أن تشكل لها رافعة للتنمية الترابية.

أما الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10 000 و 20 000 نسمة، فهي ممثلة في العمالة الحضرية آسا الزاك، وبويزكارن وإفران وهي ممثلة في الجدول أسفله:

**جدول رقم 70: توزيع الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10 000 و 20 000 نسمة
بجهة كلميم وادنون حسب إحصاء سنة 2014**

الجماعة	عدد السكان
آسا (جماعة حضرية)	14 570
بويكارن (جماعة حضرية)	14 228
الزأك (جماعة حضرية)	12 763
إفران الأطلس الصغير (جماعة قروية)	11 205
تيوغزة (جماعة قروية)	10 577
المجموع	63 343

المصدر: الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

هذه الجماعات، تختلف خصوصياتها من جماعة إلى أخرى، فإذا كانت جماعة إفران الأطلس الصغير وتيوغزة تتميزان باستقرارهما السكاني ما بين 2004 و 2014، وهو راجع لعدة اعتبارات كونه مجال قروي غير دينامي لم تشمله وثائق التعمير والتأطير التقني والمشاريع الترابية إلا خلال العقد الأخير. فبالنسبة للعمالة الحضرية آسا الزأك فالأمر يختلف تماما عن المجالا القروية التي تنضوي معه في هذه الفئة، وتختلف كذلك حتى على مستوى الجهة كلها. آسا الزأك مجال واحي له حدوده الجيوسياسية مع الجارة الجزائر، ويعتبر من المجالات القريبة من تندوف حوالي 70 كلم. خصوصية هذا المجال يكمن في عدم استقراره السكاني فأسا على سبيل المثال "تعاني من حركات المد والجزر التي تؤثر سلبا على استمرارية التنمية وتحسين ظروف العيش. عموما، لقد فقدت المدينة خلال العقد الممتد من 2004 إلى 2014، 3500 نسمة، على مستوى بنيتها الديمغرافية، فقد تراجعت كل الفئات العمرية سواء لذا الرجال أو لدى الإناث، حسب ترتيب العد التراجعي، فئة الأعمار 15-59 سنة فقدت ساكنة تقدر ب 1805 نسمة مقابل 1240 نسمة لذا فئة 6-14 سنة، ثم 438 نسمة لذا الفئة أقل من 5 سنوات و 136 نسمة لفئة الأعمار أكثر من 60 سنة"⁴⁶⁹. وبالرغم من هذا التحديات، فإن هذا التراب يلعب أدوارا استراتيجية من حيث التوازنات السياسية التي لها علاقة بالصحراء المغربية.

⁴⁶⁹ - للتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر :

BEN ATTOU M., et SIDKI EL., 2018 : « Le défi démographique face au développement territorial en zone oasienne et frontalière Le cas de la province d'Assa-Zag », In Espace Géographique et Société Marocaine, N° 22, 5-34 pp

بخصوص الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 10 000 نسمة، فهي تشكل في تغجيجت، والوطية، وميرلفت، وسيدي النابور، وتيغيرت، وسيدي امبارك، وسيدي حساين أو علي، وتيمولاي، وابيضر، ووظيت رخا، وأنفك، ثم توزيعي، ويبين الجدول التالي عدد سكانها بالتفصيل:

**جدول رقم 71: توزيع الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 10 000 نسمة
بجهة كلميم وادنون حسب إحصاء سنة 2014**

الجماعة	عدد السكان
تغجيجت	9 988
الوطية	9 295
ميرلفت	8 162
سبت النابور	7 222
تيغيرت	6 606
سيدي مبارك	6 110
سيدي احساين أو علي	6 064
تمولاي	5 325
ابيضر	5 140
آيت الرخا	5 112
أنفك	5 071
توزيعي	5 022
المجموع	79 117

المصدر: الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

يبلغ مجموع عدد هذه الساكنة 79 117، وينتمي أغلبها لإقليمي سيدي إفني وكلميم، وتعتبر من المجالات القوية الأكثر إعماراً بالجهة، ويمارس سكانها الأنشطة الفلاحية المرتبطة بالموارد الترابية التي تحتضنها هذه الجماعات كالصبار والأركان والثمور.

وأخيرا الجماعات أقل من 5000 نسمة، التي يصل عددها إلى 32 جماعة قروية، معظمها ينتمي إلى إقليم كلميم وطانطان، وآسا الزك، وهي ممثلة في الجدول أسفله:

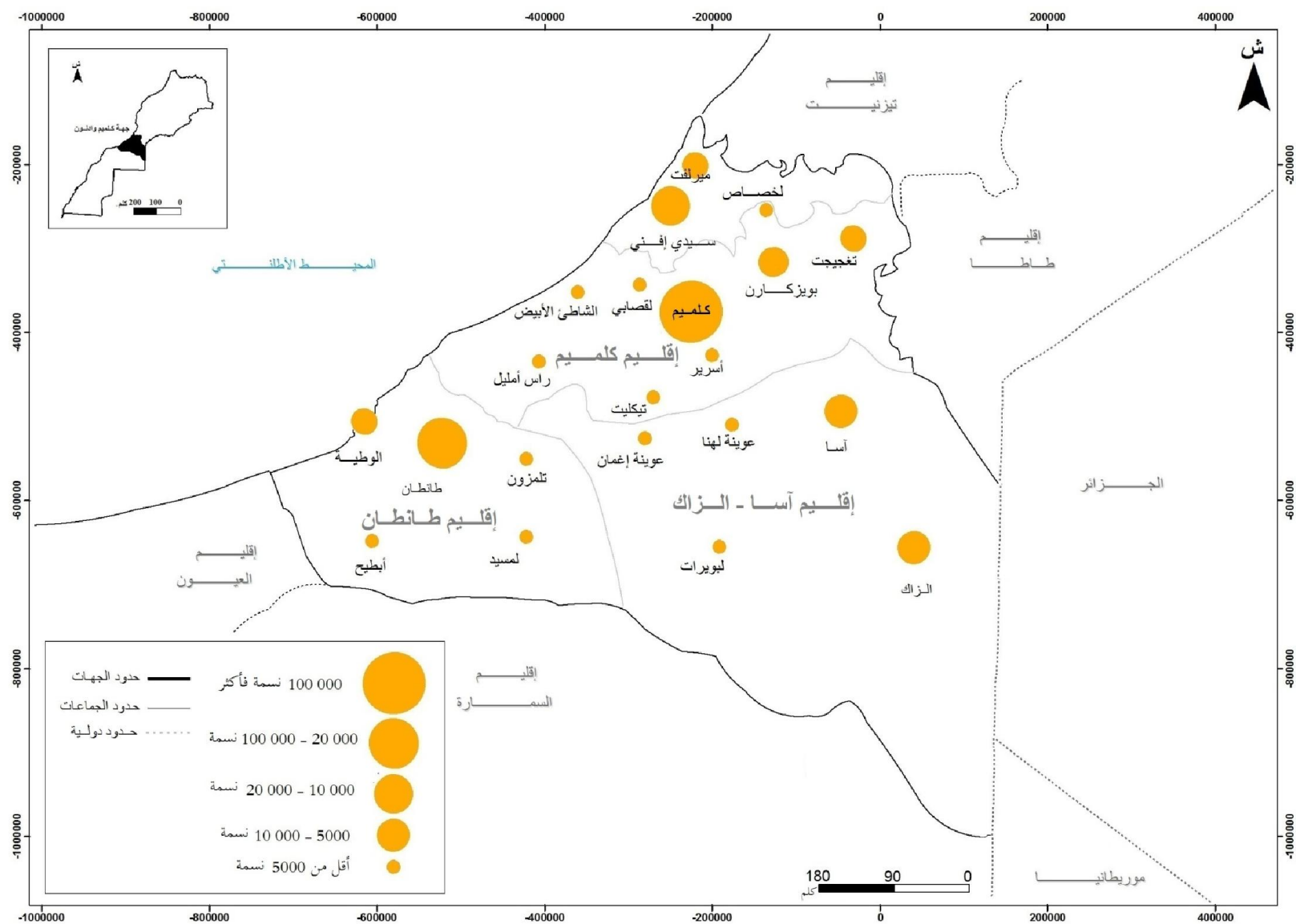
جدول رقم 72: توزيع الجماعات اقل من 5000 نسمة بجهة كلميم وادنون
حسب إحصاء سنة 2014

الجماعة	عدد السكان	الجماعة	عدد السكان
تتكرفا	4 706	عويينة لهنا	2 391
سيدي عبد الله أو بلعيد	4 702	لبويرات	2 128
المحبس	4 208	امتدي	1 472
اسبوية	3 944	افركات	1 460
فاصك	3 943	امسيد	1 275
اثنين املو	3 674	عويينة يغمان	3 042
بوطروش	3 650	رأس اومليل	1 172
تكانت	3 630	الشاطئ الأبيض	1 158
اسرير	3 566	تلوين اسكا	1 125
اربعاء أيت عبد الله	3 208	أيت بوفلن	1 045
عويينة يغمان	3 042	تيلمزون	1 015
اداي	3 005	تيكليت	930
مستي	2 931	تاركا وساي	857
امي نفاست	2 465	ابن خليل	752
اباينو	2 422	لبيار	546
لقصابي تاكوست	2 413	اشبيكة	324
المجموع	50 509	المجموع	20 692
المجموع العام			71201

المصدر: الإحصاء العام للسكنى والسكان، 2014

تأتي هذه الجماعات ضمن المرتبة الثانية من الجماعات القروية الأكثر إعمارا بجهة كلميم وادنون، بمجموع يصل إلى 71 201 نسمة، وتنتمي هذه الجماعات إلى الأقاليم الأربعة المشكلة للجسم الترابي للشبكة الحضرية الصغيرة شبه الصحراوية.

تتراوح عدد الأسر ضمن الجماعات الترابية المشكلة للشبكة الحضرية الصغيرة شبه الصحراوية، بما يقارب 90 202 أسرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، منها 29 329 في الوسط القروي، و60 873 في الوسط الحضري، وتتركز 70 %، من الساكنة بأقاليم كلميم وسيدي إفني، حيث تتجاوز ساكنة كل واحدة منهما 100 ألف نسمة، وبحسب وزنها الديمغرافي، فإن إقليم كلميم يأتي في المرتبة الأولى بمجموع 187 808 نسمة، بنسبة 43,29 %، يليه إقليم سيدي إفني بمجموع 115 691 نسمة، بنسبة 26,67 %، ثم إقليم طانطان بـ 86134 بنسبة 19,85 %، وأخيرا إقليم أسا الزاك بـ 44124 بنسبة 10,17 %.



يعتبر العامل الديمغرافي الذي يتميز بتطوره المستمر بالمجالات شبه الصحراوية، أهم عامل في تطور المدن والمراكز والجماعات الصاعدة، فبعد إحصاء 1982 لم يكن سوى أربع مراكز حضرية متواجدة تقدر ساكنتها 87454 نسمة، وأضحى عدد السكان بعد إحصاء 1994 يقدر ب 188000⁴⁷⁰، كما كان لعامل الترقيات الإدارية دورا أساسيا في تكوين هذه الشبكة؛ كلميم كعاصمة للإقليم سنة 1979، وبعدها عاصمة جهوية سنة 1997، ومدينة طانطان كعاصمة لإقليمها سنة 1982، فضلا عن الوظائف الإدارية التي وطنت بالمنطقة، وبعض الأنشطة الاقتصادية، التي ساهمت في إنعاش المجال شبه الصحراوي (ميناء طانطان). كما أن معدل التمدين المرتفع سمح بتطور السكن وإنتاج المجال، فخلال سنة 2014، بلغ عدد رخص البناء المسلمة من طرف الجماعات المحلية بالمجال الجهوي لكلميم 1996 رخصة، بمبلغ إجمالي للاستثمارات وصل إلى 619 362 104 درهم، يتوزع البناء بما يقارب 47.75 % بكلميم، و 25.35 % بالسمارة، و 19.19 % بطانطان والباقي حوالي 7.71 % بكل من أسا الزاك وطاطا. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمساكن المرخصة وعددها 2859 مسكن، فتأتي بلدية كلميم في مراتب متقدمة بحدود 58 % من المساكن المرخصة بمجموع تراب الجهة، تليها بلدية السمارة ب 18.4% تم بلدية طانطان ب 14.5 % واقتسمت باقي البلديات ما قدره 8.4 % من رخص البناء⁴⁷¹.

من جهة أخرى، ومن ناحية السكن وعلاقته بالجانب الديمغرافي، فجل المساكن المرخصة تعتبر بنايات جديدة ممثلة نسبة 85.31 % من مجموع المساكن، يليها العلو وزيادة الطبقات ب 13.36 % في حين نوع الأشغال : توسيع الطبقات، تغيير أو تحويل فهو لا يمثل سوى 1.33 %. علاوة على بنايات من صنف دار مغربية عصرية تمثل أعلى نسبة من حيث التوزيع للمساكن المرخصة أو للبنايات المرخصة حسب صنف البناية برسم دائما سنة 2013، وذلك بنسبة 97.38 % من مجموع المساكن (أي حوالي 94.24 % من مجموع البنايات المرخصة) ، تم تأتي الفيلات في مرتبة ثانية ممثلة نسبة لا تتجاوز 1.6 % وبخصوص توزيع المساكن حسب أعداد الغرف يبين أعلى نسبة على مستوى المساكن من 3 غرف بنسبة 52.40 %، في حين المساكن من 2 غرف تمثل فقط 18.75 % ، أما بالنسبة للمساكن ذات 04 غرف و 05 غرف، فتمثل 14.62 % و 11.44 % و أقل من غرفتين حوالي 2.7 % في المائة⁴⁷².

هذا التطور ناتج كذلك، عن انخفاض ثمن العقار بمعظم المجال الجهوي كما يبينه الجدول الآتي:

⁴⁷⁰ - BENATTOU, M., et BELKADI A., 2016, Op., Cit., p14

⁴⁷¹ - المفتشية الجهوية لإعداد التراب للتعمير وسياسة المدينة بجهة كلميم وادنون

⁴⁷² - المفتشية الجهوية لإعداد التراب للتعمير وسياسة المدينة بجهة كلميم وادنون.

جدول رقم 73: ثمن المتر المربع للبناءات الجديدة وأصناف البناء بأقاليم جهة كلميم السمارة سنة 2014

الجهة	الأقاليم	صنف البناء	ثمن المتر المربع بالدرهم
كلميم السمارة	اسا الزاك	سكنى مغربية	1080.82
		بناية صناعية و تجارية	1000
		التعليم	1000
		بنايات اخرى	1017.33
		الثمن المتوسط بمجموع الإقليم	1041.87
	السمارة	سكنى مغربية	1200
		بناية صناعية و تجارية	1200
		التعليم	1200
		بنايات ادارية	1200
		الثمن المتوسط بمجموع الإقليم	1200
	كلميم	فيلات	1000
		سكنى مغربية	1066
		بناية صناعية و تجارية	1742
		بناية ادارية	1049
		بنايات اخرى	1000
		الثمن المتوسط بمجموع الإقليم	1078.82
	طاطان	عمارات	1500
		فيلات	1000
		سكنى مغربية	1189
		بناية صناعية و تجارية	1279
		بنايات ادارية	1000
		التعليم	1854
		بنايات اخر	1418
		الثمن المتوسط بمجموع الإقليم	1260.49
		سكنى مغربية	1496.90
		بنايات اخرى	1930.77
		الثمن المتوسط بمجموع الإقليم	1930.77
	مجموع الجهة	الثمن المتوسط بمجموع الجهة	1224.64

المصدر: المديرية الجهوية للتخطيط لجهة كلميم وادنون 2015.

والمحافظة العقارية بإقليم كلميم⁴⁸²

إن انخفاض أئمنة العقار، والانتقالية الحضرية التي يعرفها المجال شبه الصحراوي، ساهما في تجسيد "الترابية"، وتجسيد تدخل الدولة في إنتاج المجالات الحضرية بهذا المجال. صحيح أن بعض الإكراهات العقارية المطروحة ظلت مرتبطة بشكل أساسي بالمصالح السياسية والتقنية منها، في ظل فراغ تقني عرفه هذا المجال قبل 2005. فالإكراهات التي عمرت لأكثر من عقدين من قبيل التسوية العقارية

⁴⁷³ - نشير أن المعطيات المتوفرة بخصوص معطيات السكن والعقار اقتصر فقط على جهة كلميم السمارة، وحسب المديرية الجهوية للتخطيط لجهة كلميم وادنون، فإن المعطيات الخاصة بإقليم سيدي إفني لم يتم إدماجها بعد، في انتظار الحصول عليها وتحيينها .

لتجزئتي القدس و الفتح بمدينة كلميم، من خلال صدور أحكام قضائية بنقل الملكية، تضمنت اختلافا في المساحة، مما استوجب إجراء عملية تحديد تكميلي، واختلاف بين أحكام نقل الملكية ومطالب التحفيظ، هذا، بالإضافة إلى عدم تقديم بعض مطالب التحفيظ من طرف شركة العمران، وفي مدينة بويزكارن هناك إكراهات مرتبطة بمنح رخص السكن ومطابقتها مع تصاميم التهيئة. هذه الإكراهات مازالت مطروحة، إلى حد أنها جاءت مطابقة لمختلف المشاريع السكنية التي أنجزت ما بين 1975- 2012، ويمكن أن نلخص هذه العمليات في الجدول الآتي:

جدول رقم 74 : توزيع حصيلة المنجزات بإقليم كلميم خلال حقبة 1975-2012

الجماعة	طبيعة المنجزة	الميزانية	كلفة المنجزة م.د.
كلميم	تجزئة الفتح بكلميم 160 مسكن و 412 بقعة	الميزانية العامة	22
كلميم	تجزئة القدس بكلميم 1038 بقعة	شركة العمران للجنوب	25,5
كلميم	البرنامج الاجتماعي الشهداء بكلميم 50 مسكنا	الميزانية العامة	3,5
كلميم	العودة بناء بكلميم 200 مسكنا	الميزانية العامة	21
كلميم	تجزئة الواحة ببلدية كلميم 499 بقعة	شركة العمران للجنوب	39,4
كلميم	تجزئة الفردوس بكلميم 249 بقعة	الميزانية العامة	21,5
كلميم	العودة إعادة هيكلة خمسة أحياء بكلميم	الميزانية العامة	17,63
كلميم	إعادة هيكلة حي الفيلا بكلميم	الميزانية العامة	5
كلميم	إعادة هيكلة عدة أحياء ناقصة التجهيز ببلدية كلميم	الميزانية العامة	80
كلميم	إعادة هيكلة خمسة أحياء ناقصة التجهيز بكلميم	الميزانية العامة	15
كلميم	أشغال التأهيل الحضري بكلميم	اتفاقية الشراكة بين الوزارة ووكالة الجنوب	59,14
بيوزكارن	البرنامج القروي الأمل ببويزكارن 50 مسكنا	الميزانية العامة	1,5
بيوزكارن	تجزئة الوازيس ببويزكارن 875 بقعة	شركة العمران للجنوب	46,9
بيوزكارن	إعادة هيكلة خمسة أحياء ببويزكارن	الميزانية العامة	4,25
بيوزكارن	أشغال التأهيل الحضري ببويزكارن	اتفاقية الشراكة بين الوزارة ووكالة الجنوب	14,2
تغجيبت	أشغال التأهيل الحضري بتغجيبت	اتفاقية الشراكة بين الوزارة ووكالة	3,6

	الجنوب		
1,3	الميزانية العامة	البرنامج القروي الفتح بتغيجيت 50 مسكنا	تغيجيت
5	اتفاقية الشراكة بين الوزارة ووكالة الجنوب	أشغال التأهيل الحضري بإفران أطلس الصغير	إفران أطلس الصغير
4,5		أشغال التأهيل الحضري بلقصابي	لقصابي
3		أشغال التأهيل الحضري براس او مليل	راس او مليل
5,5		أشغال التأهيل الحضري بتكانت	تكانت
3		أشغال التأهيل الحضري بتيمولاي	تيمولاي
3		أشغال التأهيل الحضري بفاصك	فاصك
2,5		أشغال التأهيل الحضري بأفركت	أفركت
2		أشغال التأهيل الحضري بأباينو	أباينو
2,6		أشغال التأهيل الحضري بأداي	أداي
2		أشغال التأهيل الحضري بأيت بوفولن	أيت بوفولن
8		أشغال التأهيل الحضري بأسرير	أسرير
8		أشغال التأهيل الحضري بأمطضي	أمطضي
430,52		المجموع	

المصدر: المفتشية الجهوية لإعداد التراب والتعمير وسياسية المدينة، 2015

يبدو من خلال استعراض هذه المشاريع، والإكراهات المرتبطة بها، أن تدخل الدولة في مجال التعمير بالمجال شبه الصحراوي، يتأسس على بؤادر تقوية الشبكة الحضرية الصغيرة، ويمكن التأكيد على أن دورها يمكن أن يكون أحسن مما كان عليه، إن تعامل معها الفاعل المحلي بمقاربة الوظيفة الترابية، لاسيما أن مختلف هذه الأقاليم تتوفر على تصاميم التهيئة الحضرية وتصميم النمو، بنسبة تغطية 98 %، ونسبة إنجاز وصلت 59 % إلى حدود سنة 2018، مع العلم أن الوكالة الحضرية لكلميم وادنون لم تبدأ اشتغالها بالجهة إلا سنة 2006، وهي حصيلة تبدو إيجابية دون الدخول في تطابق مضامين هذه الوثائق مع الواقع سواء من حيث التخطيط أو الأجراء.

اليوم مازال تكثيف تدخل الدولة لتنمية هذا المجال مستمرا، عبر مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية الترابية⁴⁷⁴. هذه المشاريع جاءت بدورها لتصب في التوجه الإستراتيجي الذي يمكن أن يدعم هذه

⁴⁷⁴ - يتعلق الأمر بالمشاريع التي استفادت من صندوق التنمية القروية، وتتمثل هذه المشاريع في بناء مركب سياحي بالجماعة القروية لبيار، حيث خصص له غلاف مالي قدره 3 مليون درهم، منها 1 مليون درهم كمساهمة من صندوق التنمية القروية. و بناء مخيم سياحي بالجماعة القروية أيت بوفولن، بـ 2 مليون درهم منها 1 مليون درهم من الصندوق، ثم بناء مخزن لتجميع الصبار بالإضافة إلى تجميع النفايات الصلبة بالجماعة القروية تاركا-وساي، بـ 1.8 مليون درهم، منها مليون درهم كمساهمة لصندوق التنمية القروية .

الجهة في التحديات المستقبلية التي تواجهها الأقاليم الجنوبية، ومن أهمهم المشاريع التي برمجت في البرنامج الحكومي 2017-2022، نذكر:

جدول رقم 75: توزيع مشاريع التنمية الترابية بجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2017 و2022

المشاريع	الكلفة بالمليون درهم
التأهيل الحضري بمدينة كلميم	108,75
التأهيل الحضري بمدينة سيدي إفني	55
التأهيل الحضري لجماعة ميرالفت	40
التأهيل الحضري للجماعات آسا-الزاك	43
التأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز بمدينة طانطان	25
التأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز بمدينة الوطنية	20
التأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز بجماعة الأخصاص	48
التأهيل الحضري لـ 45 جماعة قروية بجهة كلميم وادنون	150
استكمال إنجاز تجزئة باب الصحراء بمدينة كلميم	56,97
المجموع	546,72

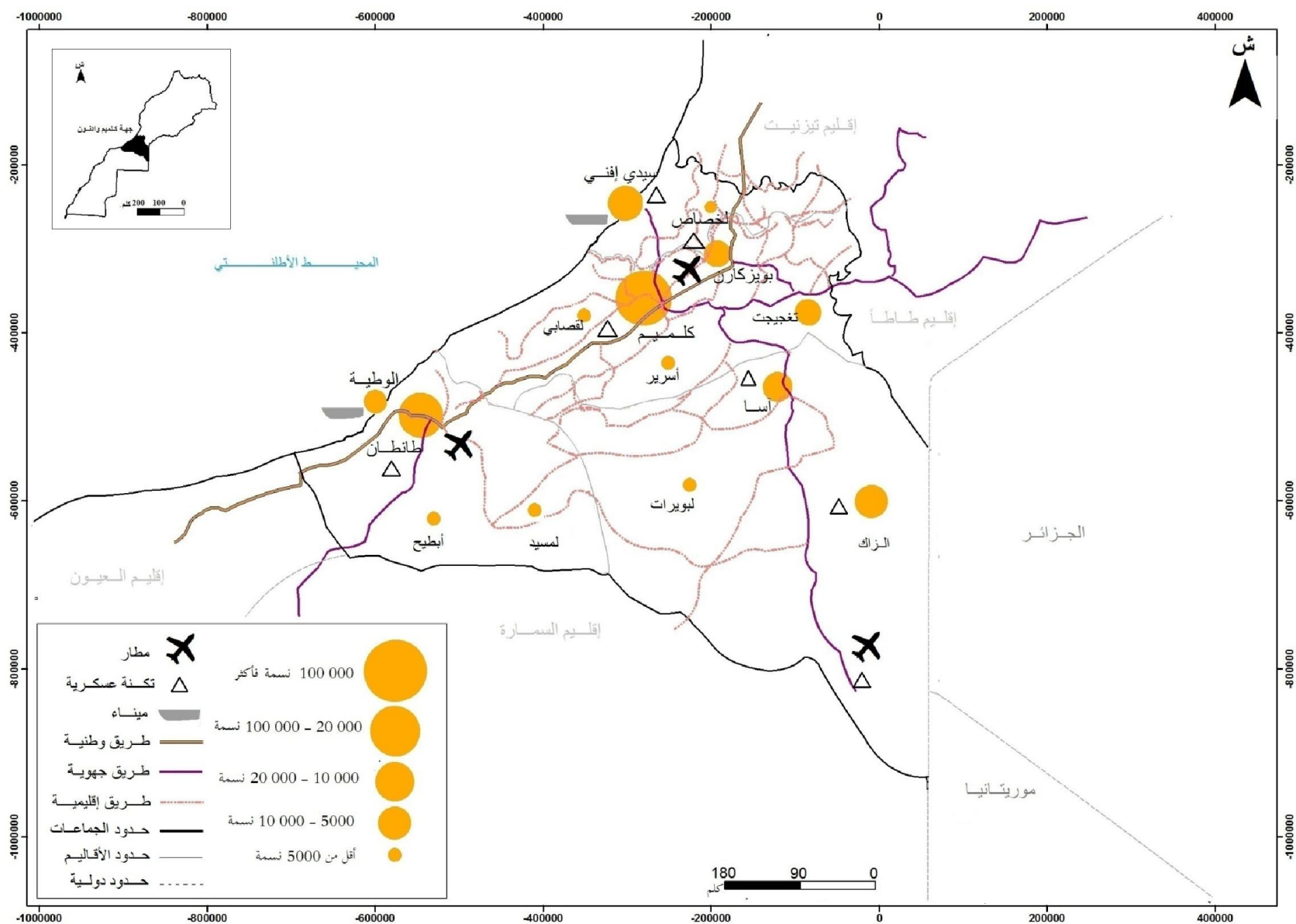
المصدر: المفتشية الجهوية لإعداد التراب والتعمير وسياسية المدينة، 2017

بالإضافة إلى مشاريع التنمية الترابية، هناك العديد من المشاريع، التي تم المصادق عليها تهم التنمية القروية والمشهد العمراني، والتراث العتيق والتعمير والإسكان، فضلا عن إنجاز مجموعة من المخططات والوثائق ذات الصلة بالتخطيط الحضري⁴⁷⁵. وتتفرد عموما البنيات التحتية بمكانة خاصة في إعداد التراب لهذه الشبكة التي نراها تشكل مستقبلا واعدة.

⁴⁷⁵ -MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE NATIONAL, DE L'URBANISME, DE L'HABITAT ET DE LA POLITIQUE DE LA VILLE 2017 : « Contrat-programme régional de région Guelmim Oued Noun au titre de la période 2017-2021 », 41 p

يرجع تشكل الشبكة الحضرية شبه الصحراوية المغربية، لما تستفيد منه من عمليات تمويل مهمة، ومشاريع حضرية وقروية بمختلف مدنها وأقاليمها، ويبقى طموح المشاريع الترابية الكبرى هي الإطار التوجيهي لتقوية الأداء الترابي كصلة وصل بين الأقاليم الجنوبية والشمالية. فتموقع هذه الشبكة كمجال اتصال شرق-غرب بين الحدود الجزائرية والمحيط الأطلنطي نحو الجزر الكناري من جهة، ومجال شمال-جنوب بين الأقاليم الشمالية والجنوبية من جهة ثانية، يؤكد العمق الجيواستراتيجي لهذه المنطقة بالوظائف التي خولت لأكبر حواضرها كلميم، حيث أصبحت المراكز الحضرية بهذا المجال في وقت قصير مدنا متوسطة (طانطان وكلميم) ومدنا صغيرة (بويزكارن - الوطية)، ساهمت في إبراز كيانها عبر مبادرات الدولة وعائدات الهجرة، واستقطاب المدن للمهاجرين القادمين من الأوساط القروية، وكذا من مختلف جهات المملكة التي ترى في هذه المدن وجهات واعدة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وثيرة التمدين بالمجالات شبه الصحراوية.

لذلك، لابد من تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب، عبر تقليص تفاوتات التنمية بين المجالات ودعم التماسك الاجتماعي، ثم تقليص العجز السكني وتنويعه، وتنشيط العرض والنهوض بالجودة والاستدامة، دون أن ننسى إرساء سياسة حضرية متجددة، وتحسين الإطار المبنى بالعالم القروي، في ظل الارتقاء بالاطار المؤسسي، وتعزيز إطاره التشريعي، وملائمة الترسنة القانونية مع الخصوصيات المحلية والقطع مع تضارب المصالح ونفوذ اللوبيات. لذلك لا يجب أن يضيع هذا الرهان في ظل جهود الدولة الرامية لتفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي بالأقاليم الصحراوية. مركزية كلميم كعصب لهذه الشبكة لها من الرهانات والتحديات، وجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.



المصدر: إنجاز شخصي 2017، اعتمادا على الإحصاء العام للسكان، 2014

2- النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية 2016-2022: إرادة سياسية ذات بعد جيواستراتيجي

لا يمكن للمجال أن يكون منظما ووظيفيا، إلا استنادا على مشاريع مهيكلية كبرى تؤطره وتوجه فاعليه، وقادرة على تغيير ثقافة تدبير التنمية الترابية، مما ينعكس أكثر على المردودية الاقتصادية وترسيخ الأمن الاجتماعي. المرحلة التي تعيشها جهة كلميم وادنون، تأتي في سياق ما توليه الدولة للأقاليم الصحراوية من مكانة ضمن التوجهات الإستراتيجية للتنمية بالمملكة.

هذه الأولوية جاءت كرد للفعل بالإعتراف بالأخطاء والتعثرات التي عرفها تدبير السياسات العمومية بالأقاليم الصحراوية منذ سنة 1975، فكان تجاوز هذه الأخطاء بوضع وإعداد أرضية لإقتراح نموذج تنموي للأقاليم الصحراوية، و" يستلهم هذا النموذج مبادئه الكبرى من دستور 2011، ويمثل مساهمة للمجتمع المدني المنظم في بلورة الهوية المتقدمة، الذي من شأنه أن يشكل أرضية سائحة لمبادرة الحكم الذاتي المقترح سنة 2007 من قبل المملكة المغربية، وقد حدد هذا النموذج لنفسه منطلقا أساسيا يتمثل في احترام الحقوق الإنسانية الأساسية في معناها الإنساني العام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، ومشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم بأنفسهم، ويطمح إلى المساهمة في الجهد الجماعي الذي يتعين بذله من أجل رفع تحديات التماسك الاجتماعي، والإستفادة من ثروات الأقاليم الجنوبية، والنهوض بالتنشغيل خاصة لفائدة الشباب والنساء، فضلا عن أن نجاح هذه المقاربة رهين بإقرار حكمة محلية، قائمة على مبادئ واضحة وقواعد مسؤولة"⁴⁷⁶.

يستمد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية توجهاته الكبرى من الهوية المتقدمة كخيار إستراتيجي لتنمية الجهات المغرب، وفي أفق طرح أرضية لتحويل جهة الصحراء حكما ذاتيا يقطع مع المناورات الانفصالية ويحسم مع القضية الوطنية، كما يندرج هذا النموذج في إطار المقاربات الاستباقية للمغرب لتعزيز مكانة هذه الأقاليم في الجهاز الترابي الوطني، إن على مستوى القرى أو المدن، لاسيما أن هذه الأخيرة تشكل أولوية على اعتبار أن المدينة هي بالأساس ركيزة للتنمية في صحراء المغرب، بالنظر إلى تطور معدل التمدين بها أنيا أو مستقبلا.

⁴⁷⁶ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، مرجع سابق، ص 13

1-2- البرنامج التنموي لكلميم وادنون كدعامة لتوجهات الدولة بالصحراء

بناء على مخرجات التشخيص الترابي الذي تم تقديمه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2013، وببلورة 680 مشروع تمت المصادقة عليها أمام ملك البلاد بمدينة الداخلة سنة 2016، بما مجموعه 77 مليار درهم. منها 42,4 مليار درهم لجهة العيون الساقية الحمراء لإنجاز 255 مشروع، و20,7 مليار درهم لجهة الداخلة وادي الذهب، لإنجاز 137 مشروع، ثم 12,1 مليار درهم لجهة كلميم وادنون، لببلورة 251 مشروعاً، وأخيراً 5,2 مليار درهم ما بين الجهات بخصوص مشاريع الهيدروكربورات، والمعادن، والبنى التحتية الرقمية، ويبين الجدول الآتي مكونات هذا النموذج:

جدول رقم 76 : توزيع مكونات مشاريع النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية 2016-2022

المشاريع	الكلفة بالمليار درهم
الفوسفات	16.675
الطاقات المتجددة	9.800
البنى التحتية الكهربائية	3.232
البنى التحتية الطرقية	7.600
الموانئ	7.500
الماء، والماء الصالح للشرب والتطهير	5.566
الهيدروكربورات والمعادن	5.622
الصيد البحري وقرى الصيد	5.092
الفلاحة	4.714
التأهيل الحضري	3.161
القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة، المشاريع الاجتماعية للمكتب الشريف للفوسفات، دعم الشغل، الصناعة التقليدية)	7.117
المياه والغابات، المطارات، المجال الرقمي	2.246
السياحة	2.096

المصدر : وزارة الداخلية، 2017

لقد تم بلورة ما يناهز 38 اتفاقية شراكة، منها 26 اتفاقية شراكة بين الدولة والهيئات العمومية، و12 اتفاقية شراكة خاصة بالتأهيل الحضري مبرمة بين القطاعات الوزارية، والجماعات الترابية، ووكالة تنمية أقاليم الجنوب، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك " وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، قد قدر في البداية بـ77 مليار درهم، ليصل اليوم إلى 80 حوالي مليار درهم، ويعزى ذلك بالخصوص إلى ارتفاع تكلفة بعض المشاريع الكبرى، كالميناء الأطلسي للداخلية (7300 مليون درهم عوض 6000 مليون درهم)، وسد "فاصك" بإقليم كلميم (1500 مليون درهم عوض 825 مليون درهم)، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية (2372 مليون درهم عوض 1700 مليون درهم)، وتحلية ماء البحر من أجل سقي 5000 هكتار بنواحي مدينة الداخلة (1707 مليون درهم عوض 1304 مليون درهم)⁴⁷⁷.

استفادت جهة كلميم وادنون في النموذج التنموي من 251 مشروعاً بكلفة مالية تقدر بـ12,1 مليار درهم، عبر إنجاز 8 برامج وهي:

- الفلاحة التضامنية باستثمار يبلغ 810 مليون درهم؛
- إنعاش السياحة البيئية بكلفة تبلغ 971 مليون درهم؛
- إنعاش الشغل ودعم المقاولات باستثمار يبلغ 161 مليون درهم؛
- التأهيل البشري باستثمار مالي يبلغ 943 مليون درهم؛
- البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية بغلاف مالي يبلغ 6.1 مليار درهم؛
- الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي باستثمار يصل إلى 71 مليون درهم؛
- التثمين الثقافي بكلفة مالية تبلغ 132 مليون درهم؛
- المحافظة على المنظومات البيئية بكلفة مالية تبلغ 3711 مليون درهم.

وتبين محاور البرنامج التنموي لجهة كلميم وادنون عن أهمية وغنى المشاريع التي حضيت بها، من قبيل مشاريع ذات صلة بالبنيات التحتية مثلاً؛ وتوسيع كل من مطار طانطان، وهيكل مطار كلميم، ومشاريع ذات صلة بالمنشآت المائية والحماية من الفيضانات، عبر بناء سد فاصك وسد أمسرا وسد أعبار بإقليم كلميم، وحماية مدينة كلميم من الفيضانات، بالإضافة إلى حماية مدينة طانطان من الفيضانات. وفيما يتعلق بمحور التأهيل الحضري، يستهدف المشروع تأهيل كل من الأحياء الناقصة تجهيز بمدينة كلميم، ومدينة سيدي إفني والمراكز التابعة لإقليمها، ثم مدينة آسا والمراكز القروية

⁴⁷⁷ - جواب رئيس الحكومة حول السؤال المحوري الأول المتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 ماي

التابعة لها. إلى جانب ذلك، هناك محور التطهير السائل ويهم كل من مدن الوطنية، والزاك، وكلميم، وتاجيجت، واباينو، وأسرير، وفاصك، وافران الأطلس الصغير، وتكانت، وتيمولاي وميرالفت، إضافة إلى تقوية الإنتاج المتعلق بالموارد المائية بآسا، وكلميم، والأخصاص، ووسيدي إيفني وطانطان، ثم تحسين مردودية شبكات التوزيع المائي بآسا، وكلميم، وسيدي إيفني وطانطان، علاوة على تزويد جميع قرى الجهة بالماء الصالح للشرب بمركز آيت عبد الله، والدواوير التابعة لجماعة آيت بوفولن، وكذا الدواوير التابعة لجماعة الشاطئ الأبيض، والدواوير التابعة لجماعة أفرط، فضلا عن مركز المسيد.

من جهة أخرى، يحمل البرنامج التنموي في طياته محاور أخرى كمحور التربية والتعليم والتكوين، ببناء 19 مدرسة للتعليم الابتدائي، وبناء 7 إعداديات، وبناء 11 ثانوية، وبناء 36 قاعة للأنشطة، وبناء 17 قاعة للتعليم الأولي بمختلف الجماعات الترابية للجهة، كذلك إحداث ملحقة جامعية بكلميم، وبناء معهد عالي في مهن التمريض وتقنيات الصحة بكلميم. أما المحور المتعلق بالفلاحة وتربية المواشي، ويهم تنمية المراعي وتنظيم الرعي بالجهة، وتطوير وتثمين إنتاج الصبار وتربية النحل والأنشطة الزراعية بإقليم كلميم، وإقليم طانطان تطوير قطاع تربية الماشية، وبثمين الموارد الترابية بإقليم سيدي إيفني. ونظرا لأهمية محور الصيد البحري كقطاع إستراتيجي للجهة، فقد تضمن البرنامج بناء نقطة التفريغ للسماك بالنسبة لطانطان. نصيب المحور السياحي، تحدد في المشاريع المزمع تنفيذها في برنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعية بالأقاليم الجنوبية عبر إنجاز 35 مشروعا سياحيا باستثمار عمومي، وكذا برنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعية بالأقاليم الجنوبية عبر إنجاز 14 مشروعا سياحيا باستثمار القطاع الخاص. وعلى مستوى المحور الصحي؛ فقد تضمن المشروع على تهيئة المستشفى الإقليمي بطانطان، وتهيئة وتوسيع المستشفى الإقليمي بآسا الزاك، ثم تحويل مستشفى كلميم إلى مستشفى جهوي، فضلا عن إحداث مصلحة للأمراض العقلية بكلميم، وبناء مستشفى إقليمي بسيدي إيفني.

وفيما يتعلق، بمحور التشغيل وإنعاش المقاولات، عمل المشروع على دعم البرامج الوطنية للاندماج وإنعاش التشغيل (3715 مستفيد)، ودعم التشغيل الذاتي (295 مستفيد)، ودعم التشغيل في الجمعيات ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (205 مستفيد)، وبرنامج دعم المصدرين (20 مقولة). ينضاف إليها برنامج دعم المصدرين (Primo exportateur)، وكذلك برنامج تدقيق الصادرات، ثم برنامج دعم تجمعات المصدرين وبرامج دعم المقاول الذاتي. كما شمل المشروع محور الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بإحداث عدة مراكز بكلميم كمركز للدعم التقني في حرف

الخشب، ومركز للتكوين المهني، وإحداث فضاءات للعرض والبيع، ثم إحداث منطقة للأنشطة التقليدية، وإحداث دار للصناعة، وأكثر من ذلك إحداث سجل الصناع التقليديين بجهة كلميم وادنون، وتأهيل مركز التكوين بالتدرج، إضافة لإحداث مركز للموسيقى وفنون الرقص بكلميم، وتصنيف المواقع الأثرية مساهمة في التنمية السياحية، وتثميننا لذلك بإحداث مركز ثقافي بطانطان وسيدي إفني، وإحداث مركز للإرشاد الثقافي حول المنحوتات الصخرية، ومشاريع أخرى ترتبط بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومحاربة التصحر.

تتجلى أهمية هذا النموذج كذلك، في "مشروع الطريق السريع كمشروع إستراتيجي بالغ الأهمية، ليس فقط بالنسبة للجهات الجنوبية، بل أنه يعد محددًا أساسيًا لتموقع المملكة المغربية بالنسبة للبلدان الإفريقية، وينقسم هذا المشروع إلى جزئين الأول يتعلق بربط مدينة تيزنيت بمدينة العيون، عبر طريق مزدوج على طول 555 كلم، والجزء الثاني سيتم خلاله توسيع الطريق الوطنية رقم 1 بعرض 9 أمتار لربط مدينتي العيون والداخلية بكلفة اجمالية قدرها 8500 مليون درهم"⁴⁷⁸. وسيتمكن الشطر المتعلق بكلميم وادنون، عبر تيزنيت- كلميم فطانطان إمكانية تأسيس أرضية لعدة مشاريع جيواستراتيجية في الأفق القريب والمتوسط، واستقطاب العديد من الاستثمارات، وكذا لتوفير السلامة الطرقية للمواطنين.

جدول رقم 77 : اتفاقية الشراكة لإنجاز الطريق السريع بين تيزنيت-الداخلية ما بين سنتي 2016-2021

الأطراف المتدخلة	حصة المساهمة (بمليون درهم)
وزارة الداخلية	2000
وزارة الاقتصاد و المالية	2400
وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك	2100
جهة العيون الساقية الحمراء	800
جهة كلميم وادنون	600
جهة وادي الذهب	400
جهة سوس ماسة	200
المجموع	8500

المصدر: المجلس الجهوي لكلميم وادنون، 2017

⁴⁷⁸ - الموقع الإلكتروني لجهة كلميم وادنون، www.ouednoun.ma (2016-04-07)

2-2- تنزيل النموذج التنموي رهين بالإرادة المحلية للرموز الحضرية

تشكل مشاريع النموذج التنموي، ذات توجه إستراتيجي بالمجالات شبه الصحراوية المغربية، مما يضع الفاعل المحلي أمام مسؤولياته لأجرائها وبلوغ الضرورة الوظيفية لهذه المجالات. "ولكي تتحقق هذه المشاريع حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتعين الانتقال من منطق المركزية إلى تدبير يعتمد أكثر على اللامركزية واللاتركيز، ذلك أن نجاعة النموذج تقوم أساسا على استقلالية القرار وإنجاز المشاريع على مستوى الأقاليم، وتشكل الجهوية المتقدمة الإطار المؤسسي لهذا النموذج".⁴⁷⁹ أي أن تنزيل هذه المشاريع وتفعيلها يعتمد أساسا على الفاعل المحلي وفي مقدمتهم النخب الحضرية، عبر قيادة مبنية على الحكامة المسؤولة لبرمجتها وتفعيلها، بشكل يسمح بتماسكها وأدائها الترابي على مستوى المجتمع والمجال. إلى حدود اليوم، فإن وضعية تفعيل هذا النموذج متفاوتة حسب الجهات، مع تقدم حاصل في أجراة النموذج التنموي بكل من جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب⁴⁸⁰، خاصة المشاريع ذات الصلة بإنتاج الكهرباء والطاقات المتجددة، ومشاريع أخرى مرتبطة بالبنيات التحتية ومرافق القرب، وكذا الطريق السريع العيون - الداخلة.

على صعيد جهة كلميم وادنون، لم يتم تنزيل بعد أي مشروع بإستثناء الطريق السريع شطر تيزينت- كلميم-طانطان، والمصادقة على بناء المستشفى الجهوي لكلميم، بعد تدخل لجنة قيادة تتبع مشاريع النموذج التنموي بالأقاليم الصحراوية⁴⁸¹، بسبب الصراعات التي عرفتها النخب الحضرية اتجاه هذه المشاريع هدفها احتكار البناء الترابي كما تطرقنا لذلك في الفصل الثالث.

2-3- إعادة التوازن بين الفاعلين وعكس نزوعهم السلبي يشكل هدف التنمية الترابية

إذا كان التقطيع الجهوي سنة 2015، سعى إلى إعادة التوازن بين الجهات والأقاليم، وأعطى للجهة مكانة تنموية لم تنلها من قبل لعدة عقود، فالיום تبقى الإرادة والعزيمة على نجاح هذه التجربة رهينة بالفاعل المحلي، وتجنيده لكسب الرهان التنموي الذي لا يجب أن نتأخر عليه أكثر من أي وقت مضى.

لم تنجح بداية التجربة بجهة كلميم وادنون بعد مرور سنتين ونصف من خلق توازن بين الفاعلين، وعكس تهافتهم السياسي والقبلي. لكن نرى أن هذه الإشكالية ظرفية سيما أن النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية ومركزية كلميم فيه، يندرجان في توجهات سياسية تلعب الدولة فيها دورا كبيرا لكسب التحديات المطروحة بجهة الصحراء. لذلك فالمسألة التنموية بهذه الجهة وتأثيرها على مركزية مدينة كلميم من خلال

⁴⁷⁹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2013، مرجع سابق، ص 23.

⁴⁸⁰ - بلغت نسبة إنجاز النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية إلى حدود مارس 2018، ما يقارب 48% (وزارة الداخلية، 2018)

⁴⁸¹ - عندما أرادت الدولة حلحلة الصراع الحاصل بين النخب الجهوية حول مشاريع النموذج التنموي، تدخلت وأعطت الأجرة لمشروع الطريق السريع، وبناء المستشفى الجهوي بكلميم، وإحداث كلية بالمدينة وبناء سد فاصك بالإضافة إلى إنجاز مشاريع التأهيل الحضري بالجماعات الترابية للجهة.

خلق مشاريع مهيكلّة تتماشى مع موقعها الاستراتيجي الذي يعتبر حلقة أساسية في مشروع، يخرط فيه مختلف الفاعلين المعنيين، في ظل ما توفره الدولة لهم من إمكانيات، بهدف توفير ظروف التنمية الملائمة لحكامة جيدة للبناء الترابي.

فاستمرار الفاعلون في تدبير الملفات السياسية الضيقة، لن يعالج الاشكالية التنموية الحقيقية للجهة ولعاصمتها الجهوية كلميم، لابد وبكل حزم أن تقوم المدينة وفاعليها، بتثمين مجموع السياسات العمومية التي تعاقبت على المدينة منذ سنة 2005، وتقييم تدابيرها في أفق استشراقي، مع إبراز الوظائف التي تستحقها المدينة كمجال له وزنه ضمن الأقاليم الصحراوية. ينبغي كذلك، الاعتماد على الرأسمال البشري الذي له دراية بخصوصيات هذا المجال واقتراح توجهاتها المستقبلية، فمحك التنمية أو بلوغ نموذج تعميري بالمجالات شبه الصحراوية، لا يجب أن يقف فقط عند المستوى المحلي، بل يجب أن يتعداه وفق تعمير جزري يقطع مع المضاربة العقارية والفاعلون المؤثرون في مسار تصاميم التهيئة على سبيل المثال لا الحصر، حتى تتوافق هذه السياسات المحلية مع منطق إعداد التراب الوطني عبر:

- إرادة محلية في استكمال للبناء الترابي وتحريك عجلة التنمية الترابية نحو تعاون أفضل بين الفاعلين المشكلين للجسم الترابي للمدينة؛
- القدرة على التحكم في الديناميات المجالية، وتحقيق الأمن الاجتماعي.

3- متطلبات السياسات العمومية لتحقيق التنمية الترابية في الأفق الجيوستراتيجي

إن متطلبات السياسات العمومية على ضوء ما سبق، تستوجب عدة إقتراحات، تتماشى مع الديناميات التي أخذت مدينة كلميم كمحرك للتنمية بالمجالات شبه الصحراوية، كأساس لوضع إستراتيجية جهوية للتنمية الترابية، وذلك على المدى القريب والمتوسط من خلال:

- استثمار مشروع الطريق السريع، ليس فقط لتقوية ارتباط هذه الأقاليم بباقي مناطق البلاد، ولكن كذلك لفك العزلة عن المجالات النائية وتسهيل حركية السكان والبضائع منها وإليها؛
- تدعيم تجهيزات المطارات المتوفرة وتطوير أنشطتها بالشكل الذي يجعلها قادرة على الحد من إكراهات البعد الجغرافي، وتنشيط الاقتصاد الجوي، وتقوية الربط مع باقي الأقاليم الجنوبية ومع باقي التراب الوطني؛
- تنزيل مختلف مكونات التجهيزات الواردة في النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتأهيلها ببرامج جهوية من قبل المجالس الجهوية، من أجل تنويع وظائفها مساهمة منها في تنشيط الاقتصاد المحلي والإعداد لتفعيل وظائف جهوية جديدة؛

- وضع برامج جهوية للتحكم في التوسع العمراني، وحل إشكالية السكن بمختلف حواضر جهة كلميم وادنون، خصوصا أن هذه المدن تعرف تطورا ديمغرافيا مستمرا؛
- تهيئة مناطق الأنشطة الاقتصادية، قصد إنعاش الاستثمار وتقوية أسس الاقتصاد المحلي وكبح الآليات المغذية للبطالة والفقر، ويتعين في هذا الإطار: تكييف هذه المناطق مع المؤهلات المحلية والجهوية المراد تفعيلها، ووضع حصة منها رهن إشارة المقاولين الشباب.

على مستوى المدى المتوسط: "خلق آليات للتعاون الدولي والإقليمي في العشرين سنة القادمة، بغية تثبيت الجدوى الاقتصادية لتفعيل البعد الاستراتيجي لهذه الأقاليم، فاتخاذ هذا المجال مرتكزا لتفعيل الأبعاد المغربية والإفريقية لبلادنا بمعي الجهات الأخرى، يستلزم مجهودات نحو إقامة أسس التعاون والتكامل سواء مع الأشقاء في اتحاد المغرب العربي، أو مع دول غرب إفريقيا التي ربطتنا بها، منذ العهد المرابطي ومازالت علاقات متعددة الأبعاد، أصبح لزاما علينا تقويتها عن طريق الاتصال القاري، إضافة إلى تحويل هذه الأقاليم إلى فضاء لتأمين التعاون بين إفريقيا و المجال الأورومتوسطي"⁴⁸².

هذه الأبعاد الإستراتيجية المهمة، تبرز على المدى القريب والمتوسط، الإمكانيات الجد مهمة لهذا المجال كي يلعب دورا طلائعيا وتنمويا، بخلق علاقات وروابط اقتصادية مع المجالات المحيطة به، التي من شأنها أن تجعل مدينة كلميم قطبا داعما للأقاليم الجنوبية المغربية، يجسد البعد الإفريقي للمغرب كما كان حاضرا في فترات تاريخية سابقة (تراب وادنون).

4- المجالات شبه الصحراوية والرهان الترابي في ظل الجهوية المتقدمة

إن من شأن العمليات الإستراتيجية السابقة، تقوية الهيكلة الحضرية للمجال شبه الصحراوي بمختلف تراتبيته، وترسيخ الديمقراطية المحلية، يدل على تأطير وتنظيم الشأن المحلي خطابا وممارسة، وتدارك الاختلالات الوظيفية التي ترتبط بمسألة النموذج التنموي، وحسن تدبير المشاريع وتنويع مداخلها في ظل الجهوية المتقدمة. وهنا يمكن أن تحقق لنا هيكلة حضرية جهوية متجانسة بين المدن والمراكز الحضرية والجماعات القروية عبر:

- تطوير العلاقات ما بين الصحراء المغربية وبوابتها كلميم، إن على مستوى البنى الاقتصادية والرهانات البيئية والطبيعية، أو على مستوى التجهيزات الحضرية المتجانسة ذات البعد الوظيفي. من جهة أخرى، لابد من إقامة شراكات ما بين مدن الشمال والجنوب الصحراوي، للإستفادة من بعض التجارب الحضرية خاصة المدن التي تتوفر على موقع جيواستراتيجي؛

⁴⁸² - مديرية إعداد التراب الوطني 2002: «إعداد التراب الأقاليم الصحراوية: ترسيخ الاندماج وتنمية مستدامة»، ص 4

- توجيه الموارد المالية الجهوية نحو تنمية الإمكانيات السياحية والصناعية لهذا القطب التنموي، عبر سياسة تحريك دينامية القطاع الخاص، وإقامة شراكات دولية للوصول إلى الأسواق الخارجية، هذه الضرورة يجب أن ترافقها سياسة تكوين مهنية لليد العاملة الصناعية وتكوين المقاولات، وذلك للزيادة من المداخل أو بتطوير الوسائل التي تتوفر عليها المؤسسات القائمة الآن (غرف التجارة والصناعة، شعب التكوين المهني)؛
- "رد الاعتبار للصناعة التقليدية، ذلك أنها تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي للمجال الجهوي، عبر مراكز تقليدية في مجال صناعة الفضة والصناعية التقليدية المعترف بها على المستوى الوطني والدولي. إن هذا القطاع له من الإمكانيات التي من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والسياحية بصفة خاصة"⁴⁸³.
- إن الامتداد المجالي للمجال شبه الصحراوي على امتداد وادنون وباني وآيت باعمران، من شأنه أن يؤسس إلى مشروع سياحي واعد وغنى متكامل تشغل فيه كل الطاقات المحلية؛
- ضرورة انخراط المجتمع المدني شبه الصحراوي في اتخاذ القرار وتشخيص توجهات التنمية، وتقوية علاقاته مع باقي الفاعلين السياسيين والمؤسستيين.

5- المجتمع المدني الحضري شبه الصحراوي بكلميم ورهان المواكبة

يستمد حضور دور المجتمع المدني بكلميم من خلال الخصوصيات السياسية لالقضية الوطنية، فضلا عن خصوصية العلاقة القائمة بينه وبين الفاعلين السياسيين، مما يطرح تحديات للعمل الجمعي وانخراطه في القضايا الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة والجهة، "فمما لاشك فيه أن النظام السياسي ومختلف التحولات التي يعرفها المجال والشبكات الحضرية تعزز من التحكم في عملية إنتاج المجال"⁴⁸⁴، وبالتالي، فإن استمرار التحكم في الأفق التنموي الذي تندرج فيه مدينة كلميم، يجب أن يقطع مع الصراعات بين الفاعلين بالمدينة سواء المجتمع المدني نفسه أو كذا الفاعل السياسي.

واعتبارا لما سبق، ونظرا للعوائق المطروحة بين هؤلاء الفاعلين، فإن الأفق التنموي الجهوي يتطلب الاشتغال الأنسب لكلا الطرفين وفق خطة تنموية يشارك فيها السكان المحليون. فمسألة التوافق والمشاركة والتشارك المبتغاة من هذا التوجه بقيت معلقة بين عدد من الجمعيات الفاعلة والنخب السياسية، نظرا لاختلاف الرؤى وإشكالية توحيدها، هذا ما جعل الحركة الجمعوية تواجه بأساليب سياسية بامتياز ترتبط باختراقها واعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف سياسية. المجتمع المدني اليوم مسؤول

⁴⁸³ - ناعيمي مصطفى، 2002، مرجع سابق، ص 11.

⁴⁸⁴ -LELOUP .Fabien, Moyart Laurence, Paqueteur Bernard, 2005., Op., Cit., p 322.

على التأقلم بسرعة ومسايرة التحولات السريعة التي تشهدها مدينة كلميم، ليتمكن من الاستفادة من الاستحقاقات المستقبلية تدريجيا، فدوره مهم وعامل أساسي في توجيه صنع القرار وتتبع المسار التنموي بمختلف قضاياها، كالتعمير والعقار ومشاريع النموذج التنموي.

صحيح أن المجتمع المدني مازالت تكتنفه عدة صعوبات، إذ تبقى أدوارها مبتورة ويغيب عنه التضامن المطلوب بين مختلف مكوناته، لكن الإرادة السياسية مطلوبة لتوحيد رؤى التنمية والنهوض بالمدينة عبر إعادة النظر في طبيعة إختياراته وسلوكاته، والعمل على مرجعية تقتضي، من جهة، استراتيجية للتنمية وإعداد التراب في اتجاه تقوية اندماج هذا المجال أكثر في الكيان الوطني، من جهة أخرى، بالمحافظة على خصوصياته التاريخية، والاقتصادية والعمرانية والثقافية، كأسلوب لقيادة التنمية وتبدير الشأن العام.

وعلى هذا الأساس، فمن منظورنا الشخصي، من اللازم تطوير وتقوية العمل الجمعي بكلميم بعيدا عن الإملاءات العمودية وتأثير المنتخبين المحليين واستغلال المكون القبلي كأداة للقبلية السياسية، وذلك من خلال النقاط التالية:

- التشديد على منع المنتخبين من تأسيس الجمعيات، التي من شأنها أن تساهم في تأزم العلاقة بين حاملي المشاريع والمنتخبين، سيما أن جمعيات النخب الحضرية لها أساليب في اختراق مؤسسات الدولة على المستوى الجهوي، ما يجعلها تؤثر على تمويل الجمعيات وكذا على عدة قضايا؛
- تحديد تدخلات المجتمع المدني في ما يخص المساهمة في بلورة و تقييم السياسات العمومية خصوصا المحلية المتعلق منها بالشأن التعميري والعقاري والبيئي والسياحي.
- تقوية الإطار الجمعي بالمدينة، "عبر ضرورة فهم خصوصيات الجمعيات والانتظارات والاكراهات التي تعترضها، وكذا التشبيك الذي يعتبر أداة أساسية لبناء التشارك بينهم، شريطة أن يكون التشبيك وسيلة وليس هدفا سياسيا في حد ذاته، لما لذلك من دور فعال في تحقيق التطور المنشود لمجال المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى دوره في ما يخص التكوين و مساهمته في تأهيل جمعيات المجتمع المدني وتقوية قدراته"⁴⁸⁵.

⁴⁸⁵ -MINISTRE CHARGE DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT ET LA SOCIETE CIVILE, 2013 : «Rapport d'activité de dialogue national sur la société civile et les nouvelles prérogatives constitutionnelles a réussi» p 43

■ الانفتاح أكثر على فعاليات المجتمع المدني بجهة "كلميم وادنون" نظرا لأهميتها في توحيد الإختيارات التنموية، والمشاركة كذلك في المحاور الرئيسية لأجراً المخطط الجهوي لإعداد التراب وبرامج عمل الجماعة.

■ تقديم تصورات استشرافية عن الآليات العملية لمواكبة الجهوية المتقدمة⁴⁸⁶، وهذا ما يعتبر دافعا أساسيا كي تلعب مدينة كلميم الدور المحوري في هذه الجهة، بغية إبراز إشعاعها، وكذا دور الوساطة في الاقتصاد الجهوي لاستثمار كل مؤهلات الجهة المقترحة خاصة السياحية، بغية تجانس متماسك للمدن المنتمية للجهة ودعم مثلث تنموي كلميم، طانطان وسيدي إفني وآسا-الزاك، بما فيه آسا الزاك، يمكن أن يكون له شأنه المجالي في الأوساط الصحراوية وشبه الصحراوية.

كل هذه الرهانات وغيرها، يجب أن تشكل أولوية لدى المجتمع المدني في ظل الجهوية المتقدمة، من أجل مسار تنموي صحيح لبوابة الصحراء المغربية. اليوم الفاعل المدني كله مطالب بتقوية قدراته الذاتية وتوسيع أفقه السياسي، وأن يخرط في رهانات الدولة بالصحراء، المجال مفتوح للمبادرات، لكن الوسيلة تعوز.

III- رهان تقوية الشراكات الجيواستراتيجية السياحية مع جزر الكناري الإسبانية

إنطلاقا من التصور العام لظروف التنمية الترابية لكلميم، ونظرا للإشكالية الاقتصادية الاستثمارية المطروحة، فمن منظورنا، لابد من بلورة إستراتيجية للتنمية الترابية بالمجالات شبه الصحراوية، تساهم في التموقع الجيواستراتيجي للجهة، عبر التركيز على العرض الترابي الذي تحظى به، وعليه لابد من الارتكاز على السياحة الجهوية والمحلية للمدينة، كرافعة للتنمية الجهوية.

1- إبراز قيمة ودلالة البعد التراثي للمعالم التاريخية بالمدينة

مما لا شك فيه أن المدن القديمة بالمغرب، كلما اتجهنا جنوبا وإلا ويتناقص عددها، وذلك نظرا للعوامل التاريخية التي ساهمت في إنتاجها، وبالنسبة لمدينة الجنوب فباستثناء مدينة تزنيت وبعض المراكز الحضرية والقروية والمدن الحدودية، يكاد يكون ثقل المواقع التاريخية نسبي جدا، ومدينة كلميم تدخل في هذا الإطار، فنظرا لفهم نشأتها والمتمثلة أساسا في التنمية والمواقع التاريخية بالمدينة، يتعين إيلاء أهمية خاصة لهذا التراث الحضاري الذي يمتد لقرون عديدة.

⁴⁸⁶ - يجب التذكير هنا أن من بين الأسباب الأساسية التي فرضت إنجاز ميثاق اللاتركيز 2018 في إطار الجهوية المتقدمة، هي الإشكالية التي عرفتها المجالس الجهوية والصراعات التي شهدتها إن على مستوى الاختصاصات أو على مستوى الحكامة المالية.

فعلى مستوى التخطيط الحضري، لابد من بلورة استراتيجية قادرة على استيعاب الأعطاب التعميرية المطروحة على مستوى التراث المادي، إضافة إلى بلورة صيغ جديدة لإنتاج وثيقة تعميرية لإعادة هيكلة هاته المواقع وحفظها من الأخطار الطبيعية التي تهددها. على مستوى التدبير الحضري، يتعين إعمال مبادئ التعمير التشاوري من خلال الحرص على تنفيذ المخططات الملائمة للحفاظ على خصوصيات التراث المحلي، التي من شأنها أن تساهم في عملية التنمية السياحية، عبر إحداث مدار سياحي يبرز أهم الخصوصيات التاريخية للمدينة، ومن بينها:

- رحبة الزرع؛
- ساحة الشهداء؛
- رحبة الطين؛
- حصن أكويدير؛
- القصور داخل حي القصبة.

استثمار هذه المؤهلات، ليس بالأمر الهين، لكن توفر إرادة محلية هي شرط أساسي لكسب هذا التحدي، والإيمان بمختلف أدوات التنمية الحديثة. من جهة أخرى، أكيد أن السياق الدولي والوطني يشكل منطلقا استراتيجيا في إبراز هكذا مؤهلات للعب أدوار تنافسية وخلق جاذبية مجالية مستدامة على كل المستويات؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ودعم الموارد البشرية عبر تأهيل العنصر البشري (منتخبون، سكان ومجتمع مدني)، وتعزيز الهوية بتوظيف مفهوم الانتماء بهدف الرفع من جاذبية الاستثمار وخلق دينامية بين الفاعلين، وتنمية شبكة التعاون ومصالحة المواطن مع ترابه. ولعل الخيار الاستراتيجي للجهوية المتقدمة خير دليل على ذلك، مما يحتم مواكبتها بمختلف الوسائل والآليات التنموية لربح هذا الرهان.

من هنا تبرز أهمية التسويق الترابي، كآلية إستراتيجية تسمح ببلورة استراتيجيات و خطة عمل استباقية لخدمة التنمية المحلية، فالإطار الشمولي الذي يحمله كونه يساهم في تفعيل جاذبية المجالات الحضرية والقروية، وتحسين إمكانية التواصل الذي يبتغي تحقيق تواصل خارجي لجلب المستثمرين وإقامة مستويات متعددة من الاستثمار (الصغرى، المتوسطة والكبرى)، وكذا التواصل الداخلي لتحسين صورة المجال، وتعبئة كافة الإمكانيات المتاحة، وتجاوز الصعوبات التي قد تعترض أي إستراتيجية للتسويق. كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار، العلاقة بين مؤهلات المدينة وسبل تسويقها، مع البنيات التحتية التي يمكن أن تؤثر فيها، من فنادق ومأوي وإقامات، فتسويق المؤهلات المحلية، لا محالة يساهم في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وعليه تتقوى البنيات التحتية السياحية.

صورة رقم 49 : نموذج من البنيات السياحية بمدينة كلميم سنة 2018



المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

تبين الصورة أحد أهم الفنادق التي تتواجد بمدينة كلميم، حيث يلعب دورا أساسيا في استقبال أعداد هامة من السياح الأجانب والمحليين.

2- المشروع السياحي بجهة كلميم وادنون ورهان التهيكل والانفتاح على الأسواق الخارجية

إن لأي مجال ترابي، إمكانيات ترابية، من شأنها أن تعزز تنميته الاقتصادية، ويشكل قطاع السياحي في هذا الإطار، أهم المداخل الأفقية التي قد تؤثر على أي مجال. وجهة كلميم وادنون لها من المؤهلات التي تساعد على تحقيق إقلاع اقتصادي كما سبقت الإشارة، "فواحات وادنون والواجهة المحيطة توجد في قلب توجه إستراتيجي لكن متناقض من حيث الإعلان والممارسة والاستشراف"⁴⁸⁷ بالرغم أن المؤهلات المتوفرة، ومن أهمها مايلي:

- من الناحية الطبيعية تتميز الجهة بتنوع تضاريسها، حيث تتكون من جبال ومنخفضات ضيقة ونبوءات وشبه صحاري و رقوق وسبخات. كما تتوفر على عدة أودية و روافد، أما الطبقات المائية فهي محدودة وعميقة كما يوجد بالجهة موروث غابوي مهم خاصة بإقليم أسا الزاك وسيدي إيفني؛

⁴⁸⁷ - بنعتو محمد، 2017: «الواحات المغربية بين إرادة الإقلاع وإكراهات الواقع»، ضمن واحات المغرب الصحراوي: التراث الطبيعي والثقافي وآفاق التنمية، مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي أسا، ص 107-108.

- تشكل المدينة ومحيطها الجهوي حزاما امتدادا من المحيط الأطلسي إلى الحدود الجزائرية مقسمة البلاد إلى جزئين، ما يؤهلها لتكون صلة وصل بين شمال المغرب و جنوبه، و بالتالي القيام بدور استراتيجي على الصعيدين الاقتصادي و السوسيو- ثقافي؛
 - يتنوع العرض السياحي بالجهة بين السياحة الواحية، والسياحة الشاطئية، وواحات النخيل بكل من اسا الزاك و كلميم، إضافة إلى الحامات المعدنية، فضلا عن القرب من أبرز الأقطاب السياحية الوطنية (أكادير) و الدولية (جزر الكناري) والي 250 كلم من الشواطئ الجذابة؛
 - منتجات محلية متميزة خاصة صناعة الجلد والحلي، ومراكز للتكوين الحرفي موزعة على مختلف أقاليم الجهة، بالإضافة إلى انتظام الحرفيين ضمن تعاونيات للصناعة التقليدية تنشط في قطاعات حرفية متنوعة.
- وعلى هذا الأساس، فالمؤهلات التي تتوفر في هذا المجال، تحتاج فقط إلى التأمل، والانتقال بها إلى مستوى بلورة مشاريع اقتصادية تحافظ على الديناميات الاجتماعية والسياسية التي تميز الوضع الترابي للمنطقة، وتضمن مبادرات الدولة لتحقيق إقلاع ترابي للمشروع السياحي بواد نون، من خلال المجهودات المبذولة اليوم لانعاش السياحة الجهوية، في إطار البرامج والمشاريع المدعمة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، كما يوضحها الجدول أسلفه:

جدول رقم 78 : توزيع المشاريع المدعمة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بجهة كلميم وادنون
ما بين سنتي 2010-2015

المشاريع الممولة	الجماعة	التكلفة الإجمالية للمشروع (بمليون درهم)	مساهمة الوزارة (مليون درهم)	نسبة إنجاز المشروع
المنطقة الصناعية (CACTOPOLE)	اسرير / إقليم كلميم	19	5	100%
بناء مجمع سياحي	لبيار / إقليم كلميم	3	1	100%
بناء مستودع الصبار ومعالجة النفايات المنزلية	تاركة وساي / إقليم كلميم	1.3	0.75	100%
إنشاء منتجع سياحي	ايت بوفلن / إقليم كلميم	2	1	100%
مشروع تهيئة حي بالجماعة القروية تكانت	تكانت / إقليم كلميم	3.3	1.3	70%
مشروع بناء دار الخدمات	عويمة إغمان / إقليم أسا الزاك	2	1	100%
- مشروع التهيئة المندمجة لخمس مراكز قروية	أيت أرخا، إيدر ، صبويا ، سبت النابور و سيدي مبارك / إقليم سيدي إفني	9.675	5	100%

المصدر: المفتشية الجهوية لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة لكلميم وادنون، 2015

هذه المجهودات لا تكفي وحدها، بل تحتاج إلى تضافر تعبئة الفاعلين والعمل على انفتاحها على الخارج، وإيجاد سبل عرضها وتسويقها. إن الغاية من الوظيفة السياحية أن تنخرط في فلسفة التخطيط والتدبير الحضريين، وأن يستثمر هذا المورد كرأس مال ترابي يخترق كل المعوقات والضغوط العقارية والسياسة والاجتماعية والبيئية، ذلك بتنشيط مختلف المواقع السياحية التي تزخر بها جهة كلميم وادنون، حتى يمكن للجهة أن ترفع من عدد السياح المقبلين عليها، الذي لا يرقى إلى مستوى التطلعات بالنظر إلى المؤهلات المتوفرة، وهو ما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 79 : توزيع عدد الوافدين وليالي المبيت بجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2010 و2015

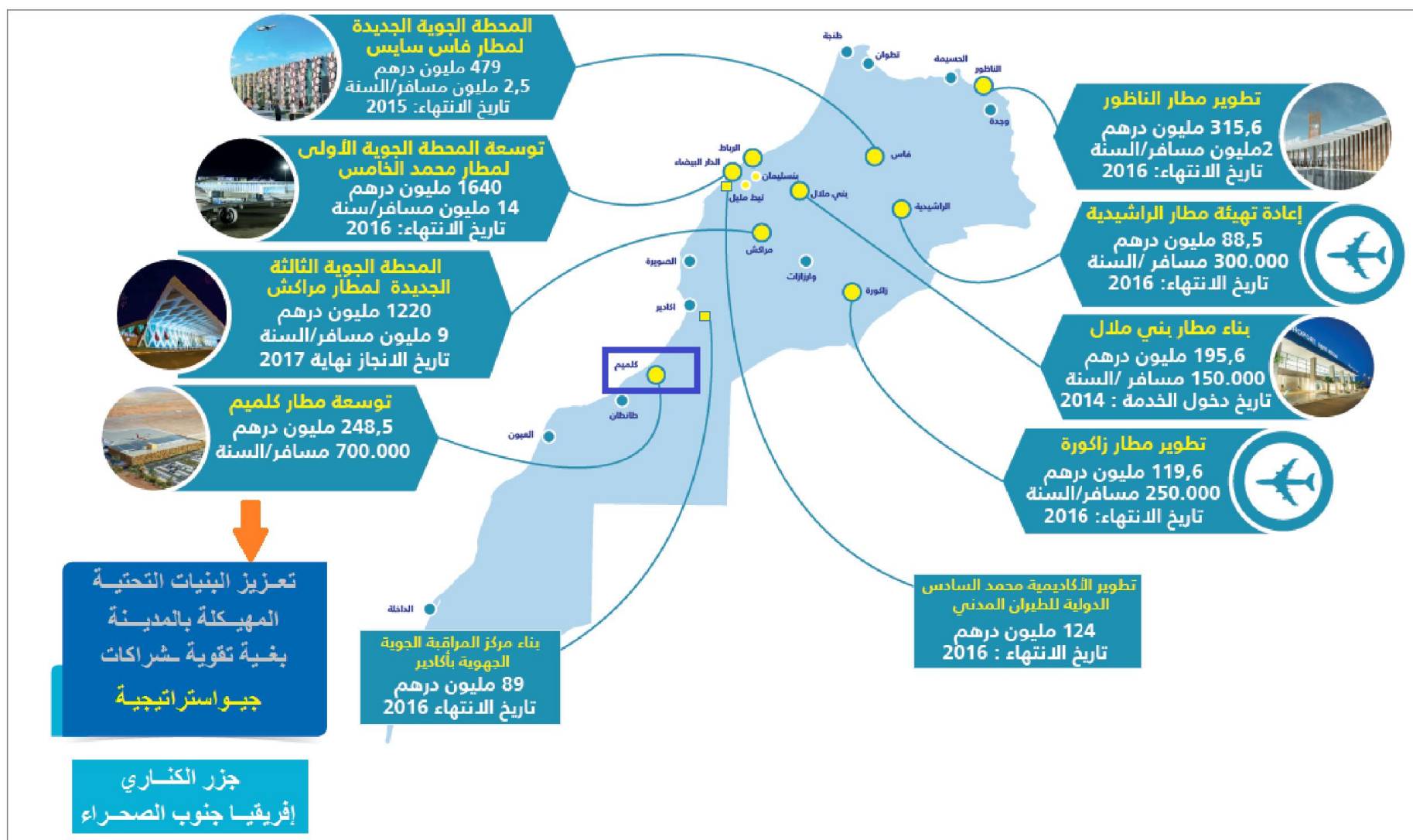
السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		مجموع ليالي المبيت	مجموع الوافدين
	الوافدون	ليالي المبيت	الوافدون	ليالي المبيت	الوافدون	ليالي المبيت	الوافدون	ليالي المبيت	الوافدون	ليالي المبيت	الوافدون	ليالي المبيت		
آسا-الزاك	444	479	44	48	0	0	451	522	708	844	689	892	2336	2785
كلميم	6121	9290	9296	13751	10463	15295	12798	17590	20643	29795	19325	29037	78646	117543
طاطان	5474	6152	7211	8333	7177	8557	6763	7926	8458	13382	9169	15451	44252	59801
المجموع	12039	15921	16551	22132	17640	23852	20012	26038	29809	44021	29183	45380	125234	180129

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، 2015

كما يوضحه الجدول أعلاه، فإن مجموع عدد الوافدين على أقاليم آسا-الزاك وكلميم وطاطان، بلغ ما بين 2010 و2015 ما مجموعه 125234 وافد، ووصل مجموع عدد ليالي المبيت 1800129، ونسجل أن إقليم كلميم يشكل الوجهة الأولى للتوافد السياحي، حيث عرف سنة 2014 أكبر عدد ليالي المبيت بما مجموعه 29795، وفي المقابل لم يسجل أي توافد بآسا الزاك سنة 2012، وذلك بسبب المناورات السياسية التي تشهدها المنطقة من حين لآخر. وبالنظر إلى ضعف التوافد السياحي، فإن جذب السياح المترددين رهين بتسويق العرض السياحي "لإقناعهم بقضاء مدة أطول داخل هذا التراب، ويمكن في هذا الباب وضع منتجات جديدة بدأت بتنوع السوق الدولية للسياحة مثل السياحة الثقافية والبيئية والسياحية الصحراوية"⁴⁸⁸. هذا المنتج يمكن بلورته من خلال آليات جديدة قادرة على احتضان المشروع السياحي.

السيناريو الاستشرافي يستلزم بلورة إستراتيجية تركز على ادماج هذا العنصر السياحي، كي يساهم في القدرة التنافسية الترابية للمدينة ويحرك نشاطها الترابي، ويتأسس هذا التصور بشكل تراتبي، أولا بالانفتاح على معظم التجارب الرائدة بالمملكة من قبيل مجالات الجنوب الشرقي وشمال المملكة، وكيف استطاعت أن تعالج النواقص اعتمادا على الرأسمال البشري والانخراط في التأطير الاجتماعي والاقتصادي، دون الاعتماد بشكل كبير على الدولة وإمكانياتها المالية، والثاني، يتأسس على خلق مناخ الثقة بين شبكات الفاعلين والتوافق على الغايات الكبرى لتنظيم هذا القطاع، والبحث عن حلول أكثر إيجابية، سيما أن الشروط الجوهرية لذلك بدأت تنهيك، من قبيل المطار الدولي لكلميم.

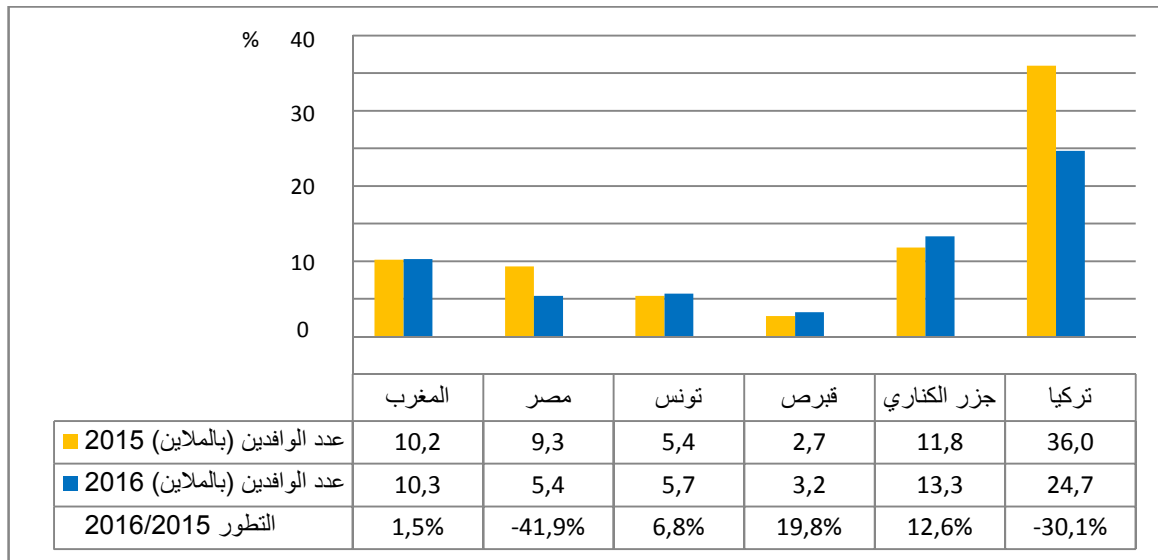
⁴⁸⁸ - المحداد، الحسن، أحوال كبير، منتصر مدني، على آيت احساين، مرجع سابق ص44.



المصدر: وزارة الجهيز والنقل واللوجستيك، بتصرف 2016

لا شك أن مثل هذه البنيات من شأنها أن تقوي من الشراكات الجيواستراتيجية السياحية، وتقوية علاقات القرب، ولعل جزر الكناري الإسبانية تشكل بالنسبة لهذه الجهة فرصة جيواستراتيجية لبناء شراكات واتفاقيات تعاون، خاصة أن السياح الوافدون على جزر الكناري وبحكم بالقرب الجغرافي، فإنه يمكن أن تستفيد من أعداد هؤلاء الوافدين الذي يصل عددهم سنويا ما بين 11 و13 مليون سائح، كما يلاحظ ذلك من خلال الجدول الآتي:

شكل رقم 45 : تطور نسبة السياح الوافدين على بعض الوجهات السياحية خلال سنتي 2015 و2016

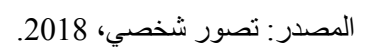


المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، 2016

أهمية التوافد السياحي بجزر الكناري ومكانته الدولية مقارنة مع الوجهات السياحية الأخرى كتركيا مثلا، والبنيات التحتية الكبرى المتواجدة بهذه الجزر، ستساهم لا محالة في تقوية الأداء السياحي للجهة، شريطة الاستفادة من تجربتها التي ابتدأت منذ سنة 1992، ويستوجب كذلك، الأخذ بعين الاعتبار المهاجرين الدوليين بهذه المنطقة للاستفادة من تجربتهم في الإقامة السياحية والنقل السياحي والمطعمة والسياحة الشاطئية والجبلية، فضلا " عن موروث ثقافي مشترك بين جزر الكناري والجنوب الغربي المغربي يعطي إقرارا بتاريخ اجتماعي مشترك بين المنطقتين المذكورتين"⁴⁸⁹، "فالتفكير في السياحة بوادنون يتطلب أولوية باعتبارها وظيفة ترابية بالمجالات شبه الصحراوية، وتحتاج إلى تفكير عميق وإعادة النظر في مرتكزات التنمية المجالية للبحث عما يستجيب أفضل للبعد الجيواستراتيجي الواصل بين شمال المغرب وجنوبه"⁴⁹⁰.

⁴⁸⁹ - صابر أحمد، 1998: «الجنوب المغربي وجزر الخالدات، أي موروث ثقافي مشترك»، ضمن مجلة المناهل عدد خاص بالأقاليم الجنوبية المغربية، ص 231

⁴⁹⁰ - بنعتو محمد، 2017، مرجع سابق، ص 107



3 -التواصل الترابي عبر التسويق لأدوار الفاعلين وخصوصيات المجال

كثيرة هي الحالات التي تعثر فيها إنجاز البرامج التنموية وارتفعت تكاليفها وقل أدائها، بسبب تضارب الاختصاصات، وما ينجم عنه من العجز في تعبئة المعنيين بها. اليوم وقد انفرج المسار التنموي بالمجالات شبه الصحراوية، فقد أصبح من باب الضرورة تحصين المكتسبات، والاستجابة لمتطلبات المرحلة وما تفرضه من إكراهات وتطرحه من تحديات، فالإطار المؤسسي القائم حاليا بمدينة كلميم هو كافي لتنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات الجهوية والوطنية، تتطلب الوعي بها، وتحتاج أكثر إلى النضج السياسي والانفتاح والتشاور الواسع.

وهكذا، فإن أي إختيارات جديدة محتملة بمدينة كلميم في ميدان التدبير الحضري والتنمية الترابية أو الجهوية، يجب أن تأخذ على عاتقها الأهمية الترابية للمدينة، مما يستلزم معه الأمر تغيير الممارسة السياسية لدى الفاعلين، فأى كان مستوى الأداء الذي سيتيح قانون الجهة في إطار الجهوية المتقدمة، فعلى المجالس المنتخبة، أن تكون قادرة على مواجهة كافة المشاكل التي يطرحها تدبير المصالح الجماعية للسكان الحضريين. ولابد من " تفعيل دور المجتمع المدني وتحفيز منظماته على التعهد بالقضايا التي لا يمكن للمجالس ولا المصالح الإدارية مواجهتها بالنجاعة اللازمة، ويتطلب هذا التوجه، مسبقا، نحو تدعيم القوة الاقتراحية للمجتمع المدني واتخاذ الإجراءات لمأسسة ميادين تدخله، من خلال ابتكار أشكال من الشراكة كفيلة بأن تجعل من عمل منظماته مكملا لتدخلات المجالس المنتخبة والمصالح الإدارية في أفق مواجهة تحديات المدينة"⁴⁹¹، ما ينعكس إيجابا على المتطلبات الحقيقية والأولية الضرورية لمدينة كلميم، وكذا على تسويق صورة النخب بشكل إيجابي، الشيء الذي يقوي دعائم البناء الترابي.

IV- مركزية جهة كلميم وادنون في إطار الانفتاح على الأقاليم الجنوبية والعمق الإفريقي

من المؤكد أن اختيار المغرب طريق الجهوية المتقدمة، ودستور 2011 كمقاربة تحكم علاقات المواطنين مع الدولة، وكأسلوب لقيادة التنمية وتدبير الشأن العام، سيرفع من فاعلية ما يترتب عن هذا المبدأ من إجراءات وأعمال، وبالنظر إلى ما تشكله الأقاليم الجنوبية من أولوية للمغرب في السياسات العمومية، باعتبارها مرتكزا لتفعيل الأبعاد المغربية والإفريقية، خاصة مع دول غرب إفريقيا التي

⁴⁹¹ - الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني، مرجع سابق، ص 82.

ارتبطت بالمغرب، أصبح لزاما تقويتها عن طريق الاتصال القاري، إضافة إلى تحويل هذه الأقاليم إلى فضاء لتأمين التعاون بين إفريقيا و المجال الأورومتوسطي⁴⁹².

هذه الأبعاد الاستراتيجية المهمة، تبرز على المدى القريب والمتوسط والبعيد، الإمكانيات الجد مهمة لهذا المجال، كي يلعب دورا طلائعيا على المستوى التنموي والسياسي، بخلق علاقات وروابط اقتصادية مع المجالات المحيطة به، التي من شأنها أن تجعله قطبا واعداء، يجسد البعد الإفريقي للمغرب، وهذا لن يتأتى إلا بالإيمان بأهمية المنطقة الاستراتيجية مكملة لتوجهات الدولة التي ابتدأت في هذا الصدد منذ سنة 2005.

1- الموقع الجيوستراتيجي يسمح للعب دور التنافسية الترابية ويعزز التهيكل نحو إفريقيا

"مما لا شك فيه أن عودة المغرب إلى داخل أسرته المؤسسية القارية ليست غاية في حد ذاتها. وتكمن أهمية العودة في قدرة البلد على المساهمة في تنمية أفريقيا وتقدم مواطنيها في زمن يتميز بظهور مشاريع عالمية كبرى، مثل طرق الحرير الجديدة التي ستربط آسيا بأفريقيا وأوروبا بناء على خوض استثمارات ضخمة من شأنها أن ترسي أهم مشروع للتنمية الاقتصادية العابرة للقارات في العصر الحديث. في هذا السياق تكون الحاجة إلى التفكير في الجيوستراتيجية الإفريقية الجديدة للمغرب والأنظمة الخارجية، عبر ضمان التقائية هيئات الحكامة الوطنية التي تتيح تنسيقا أفضل للإستراتيجيات الكبرى والقطاعية، وكذا هياكل اشتغال الدبلوماسية، من خلال اتخاذ تدابير دائمة وفعالة لمرافقة مختلف الفاعلين المؤسسيين من أجل توجيههم وتكييفهم (الدولة، السلطات المحلية، المقاول، المجتمع المدني، إلخ.) مع مستجدات التطورات الدولية في أفق منظور التكامل الإقليمي والقاريين على أساس الجودة والإنجاز والأداء"⁴⁹³.

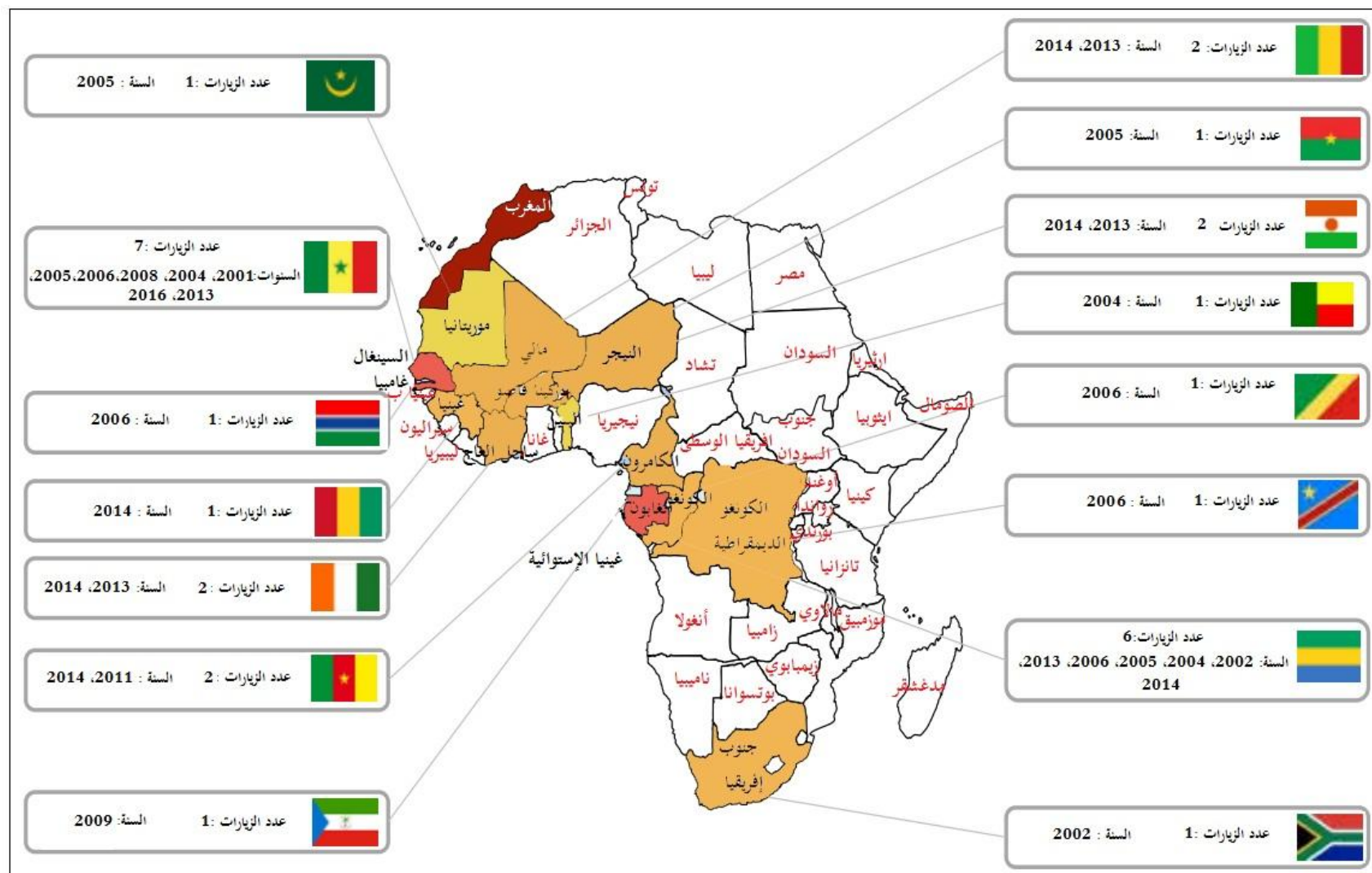
هذه الضرورة تأتي في إطار أهمية الاستجابة لهذا التوجه، كون الدولة استطاعت في العقد الأخير إبراز أهميتها الجيوستراتيجية الإفريقية من خلال الزيارات التي قام بها ملك البلاد نحو مجموعة من دول غرب إفريقيا، تأتي في مقدمة هذه الزيارات كل من السينغال والگابون، والكويت ديفوار ومالي وغانبيا وموريتانيا والكامرون إلخ. استطاع هذا التوجه أن يعطي ثماره الاقتصادية والسياسية، من خلال التوقيع ضمن الدول المهيمنة اقتصاديا على هذه المنطقة الإقليمية، جعلته يحتل مكانة إستراتيجية تتوسع بشكل مستمر بالرغم من ضغوطاتها الاوربية والمغربية والغربية .

⁴⁹² - مديرية إعداد التراب الوطني 2002، مرجع سابق، ص 10

⁴⁹³ - حركات محمد، 2018: «الوضع الجيوسياسي المغربي الجديد في إفريقيا : حول بعض الشروط المنهجية والعلمية الكفيلة ببناء نموذج مثالي في العمق الإستراتيجي»، ضمن الجيوسياسية المغربية الجديدة في إفريقيا، لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(سيداو)، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، ص 8-9-10

الزيارات الملكية لدول الغرب الإفريقي ما بين سنتي 2001 و2015

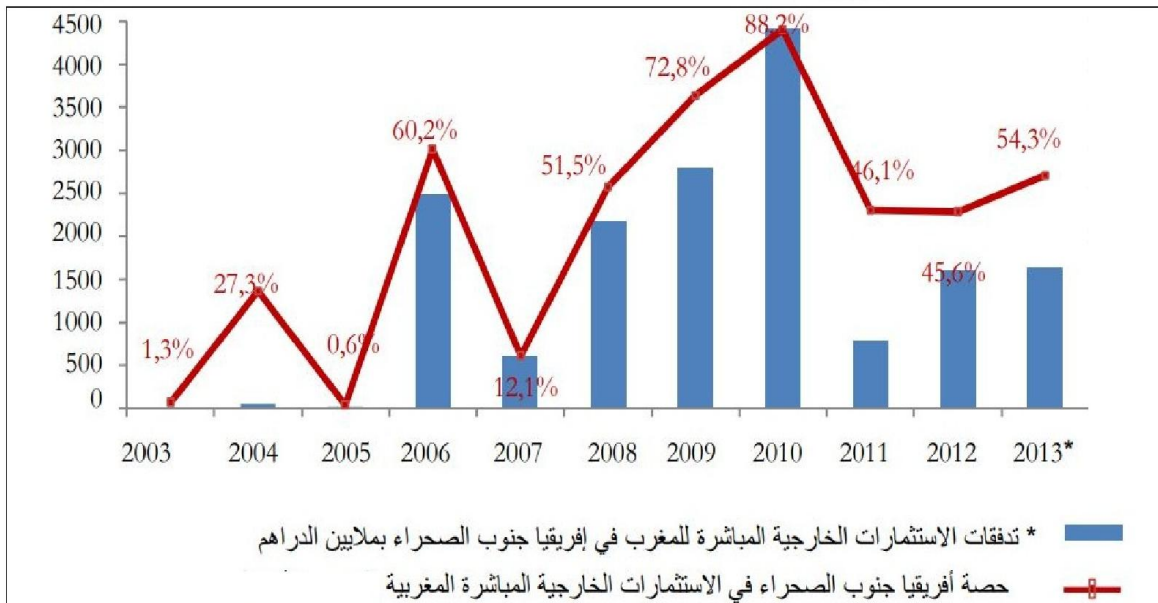
شكل رقم 46:



Source : Le Maroc et l’afrique pour une mobilisation nationale d’envergure, l’institut Amadeus, p18

هذه الزيارات، تدرج في اندماج جهوي أعم في كل أبعاده المتعددة، الذي سيساهم في توجيه قدرات القارة، كما أنه سيساعد إفريقيا على تحمل مسؤوليتها والإعتماد على إمكانياتها الخاصة عبر تطوير الشراكات جنوب-جنوب بين القطاعين العام والخاص، وتسهيل تبادل التكنولوجيا في إطار الاستفادة المتبادلة، وقد سبق للمغرب أن ساهم في عدة مبادرات لصالح البلدان الإفريقية، خاصة منها إلغاء ديون بعض الدول الأقل نموا والإعفاء الكامل لمنتجاتها من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق المغربية، كما أنه يتابع مجهوداته الساعية إلى تثمين روابط التعاون مع الشركاء الأفارقة، خاصة عبر العمل على التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الإيموا)، والانضمام إلى تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد)، ويتفاوض المغرب حاليا حول اتفاقيات شراكات استراتيجية، من بينها الإنشاء التدريجي لمناطق التبادل الحر مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك). ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للفرص المنبثقة عن التعاون "الثلاثي" المنبني على توجيه أموال المساعدات الدولية نحو تمويل مشاريع البنيات التحتية في إفريقيا ووضعها تحت إشراف مقاولات مغربية، أن تشكل أيضا نقطة ارتكاز من أجل تكثيف علاقات المغرب الاقتصادية مع بلدان القارة، وهذا ما تجلى في حجم المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية⁴⁹⁴، كما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 47 : تطور تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء وحصة المنطقة من مجموع التدفقات سنة 2014



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2014

كما يوضحه الشكل رقم (47)، تتكون الاستثمارات المغربية في إفريقيا أساسا من الاستثمارات المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تمثل 85 % من مجموع تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة نحو القارة، وبنسبة 51 % من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب بين 2003 و 2013، وتعرف الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب في المنطقة تذبذبا من سنة لأخرى، إلا أن حصتها تظل مرتفعة دائما في المجموع، مشكلة ما يقارب 88 %، من تدفقات الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الخارج سنة 2010. وتتمثل هذه الاستثمارات في الشركات البنكية إنشاء الشركة البنكية لغرب إفريقيا مجموعة التجاري "وفا بنك"، التي تمتلك فيها المجموعة المغربية 52 %، وكذا مجموعة "أونا" التي تشتغل في المعدات الثقيلة لدول إفريقيا الغربية، فضلا عن المناجم التي تم إكتشافها التي تنشط فيها هذه المجموعة. يضاف إلى ما سبق الاستثمارات المتعلقة بالبنيات التحتية، عبر مجموعة الأنابيب ومكونات الخرسانة والأشغال (CCGT)، حيث تشتغل هذه المجموعة بصفة خاصة بدولة السينغال، نفس الشيء ينطبق على المكتب الوطني للكهرباء الذي أسس فرعاً له بالسينغال تحت اسم المكتب الوطني للكهرباء بالسينغال. وفي النقل الجوي وسعت الخطوط الملكية المغربية وجهاتها من ست جهات سنة 2003 إلى ما يزيد عن ثلاثين جهة سنة 2014⁴⁹⁵.

وإجمالا، فإن دينامية العلاقات الاقتصادية والمالية بين المغرب والبلدان الإفريقية، تعكس إرادة المغرب واهتمامه بإعادة التوازن لعلاقاته مع بلدان الجنوب، ويبرر هذا الإهتمام المتزايد ضرورة توفير أسواق بديلة للمستثمرين المغاربة، تشكل قاعدة خلفية لمواجهة شدة المنافسة في الأسواق التقليدية، وكذا المساهمة الفعالة لرأس المال المغربي في الأوراش الكبرى في إفريقيا، التي لن تكون نتائجها إلا مربحة بالنسبة للمبادلات التجارية.

من جهة أخرى، فإن الاندفاع القوي لدولة الصين في إفريقيا من خلال صادراتها التي تفوق عائدتها 200 مليون دولار سنويا، وانتشارها الواسع بإفريقيا الشرقية وأوربا، يشكل المغرب بالنسبة لها، جسرا طموحا لبلوغ أسواق دول الغرب الإفريقي، كما يعتبر المغرب بالنسبة لها مجالا إستراتيجيا للعبور نحو هاته الأسواق الغربية. "وإذا علمنا أن حزام طريق الحرير هو شبكة مواصلات عالمية، يمكن القول أن ما جاء في خطاب ملك المغرب بمناسبة الذكرى 40 لاسترجاع الأقاليم الجنوبية، يعزز رغبة المغرب في الانضمام، وتمديد طريق الحرير وانجاحها عبر المشاركة في إنجاز مشاريع البنيات التحتية بالأقاليم الجنوبية"⁴⁹⁶، والمكونة من طريق مزدوج بمواصفات دولية بين تيزنيت والعيون والداخلية، وإقامة محور للنقل الجوي بالأقاليم الجنوبية نحو إفريقيا وحلم لبناء خط للسكة الحديدية من

⁴⁹⁵ - وزارة الاقتصاد والمالية، 2014

⁴⁹⁶ - الشويكي مصطفى، 2018: «الصين والمغرب على طريق الحرير زمن العالم الجديد العظيم»، ضمن مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 23، ضمن الرابط الإلكتروني، <http://revues.imist.ma/?journal=EGSM>، (02-01-2019) ص 17

طنجة إلى الكويرة لربط المغرب بإفريقيا والعزم على بناء الميناء الأطلسي الكبير، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات بالبيئات التحتية وبالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها⁴⁹⁷.

يعتبر المغرب من بين أول الدول الإفريقية التي وقعت على اتفاقية تمديد طريق الحرير "الحزام والطريق". وإختيار الصين كبلد اقتصادي عالمي للمغرب في توسيع هذه الإستراتيجية، ناتج بالأساس عن توجه المغرب نحو إفريقيا الغربية منذ سنة 2003. ولعل الزيارة التي قام بها ملك المغرب للجمهورية الشعبية للصين خلال ماي 2016، والتوقيع على اتفاقيات إستراتيجية هي تجسيد لانضمام المملكة إلى هذا التوجه ذو الأبعاد الإقليمية الكبرى، وما له من دلالات سياسية، سيما أن موقف الصين اتجاه قضية الصحراء، موقف يتماشى مع توجهات المملكة لحل هذه المسألة.

"يعبر الحزام الطريق عن رؤية جيواقتصادية عالمية للصين، تسعى منها المزيد من الإنفتاح والتعاون الدوليين، وإلى مزيد من تطوير البنيات التحتية واللوجستية بالجهات الناقصة تجهيز، وتكوين شبكة من الممرات البرية والبحرية والدولية، تشتغل بنظام النقل المتعدد الأنماط، وذو إنتاجية مردودية، قصوي تستند على شبكة مناطق التجارة الحرة عالية المعايير لتحقيق المنفعة العامة المتبادلة والمشاركة على الصعيد العالمي"⁴⁹⁸. وانخرطت المملكة في هذا الإطار سيكسبها عدة مزايا اقتصادية، سيما أن المغرب له علاقات سياسية واقتصادية قوية، مع الدول الإفريقية في إطار علاقات جنوب-جنوب، ومؤهلاته الجغرافية تسمح له لولوج هذه الأسواق، وباعتباره أول مستثمر في الغرب الإفريقي.

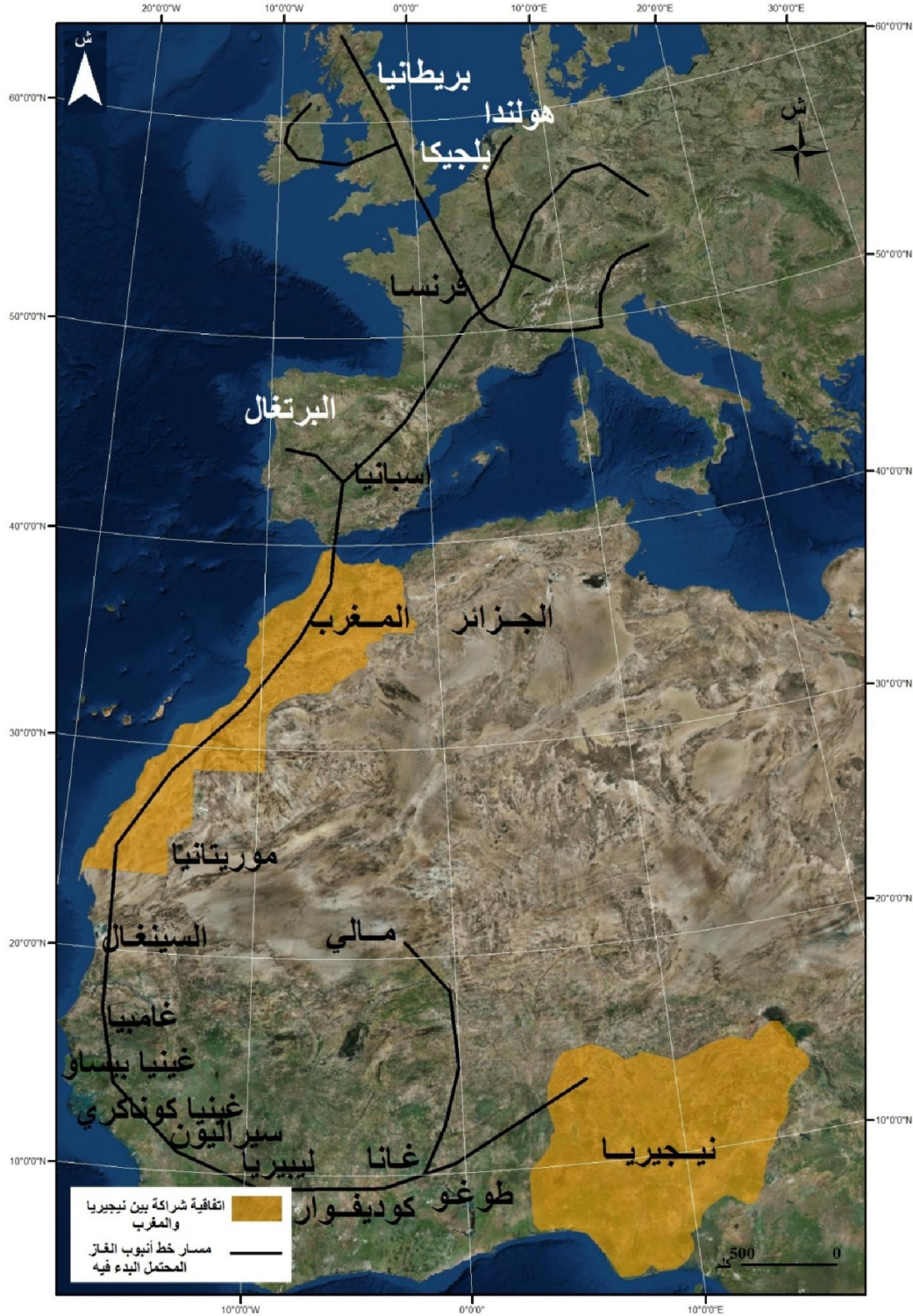
ومن المشاريع الجيواستراتيجية الضخمة كذلك، التي انخرط فيها المغرب أخيرا، توقيع يوم 15 ماي 2017 لاتفاقية شراكة مع دولة نيجيريا لمد أنبوب الغاز الطبيعي بين البلدين الذي سيعبر عدة دول إفريقيا، وذلك بعد أن اتفق البلدين على الاتفاقية مسبقا على ذلك في دجنبر 2016 إثر زيارة ملك المغرب لنيجيريا لمد أنبوب الغاز سيمتد كمرحلة أولى نحو المغرب وكمرحلة ثانية في اتجاه أوربا، وتم تأكيد هذه التوجهات عبر زيارة رئيس نيجيريا للمغرب يومي 10 و 11 نونبر 2018، حيث توجت بثلاثة اتفاقيات انفرادية منها هذا المشروع الجيواستراتيجي للغاز بكلفة مالية تصل إلى 23 مليار دولار، ويصل طوله 5000 كلم، كما أنه يعتبر مكمل لخط أنابيب الغاز التي تم إنشاؤه منذ سنة 2010، والذي يربط نيجيريا وغانا، والبنين والطوغو، ويحتل بشكل كبير أن يمر هذا الخط على عدد من دول ساحل الغرب الإفريقي كغينيا وغينيا بيساو والكويت ديفوار والسينغال وموريتانيا،

⁴⁹⁷ - للاطلاع على نص الخطاب الملكي نونبر 2015، أنظر إلى الملحق رقم (1)

⁴⁹⁸ - نشوي مصطفى، 2018، مرجع سابق، ص 12

وصولاً للأقاليم الجنوبية، التي تعتبر ممرا جيواستراتيجيا أساسيا في هذا الخط حفظاً لأمن المشروع، خاصة أن المناطق الداخلية للغرب الإفريقي تتميز بحركات انفصالية وارهابية.

خريطة رقم 37: المسار المحتمل لنقل أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب في إطار الاتفاقية المشتركة بينهما سنة 2018



المصدر: تصور شخصي، 2018

ما من شك أن هذه المشاريع كلها، ستفتح الباب أمام المغرب للدخول بقوة إلى منطقة غرب إفريقيا من بوابة الغاز النيجيري، ويسعى المغرب ليكون ضمن مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية، وهي سوق نشيطة وواعدة في القارة الإفريقية، ما يعني أن التوجه الجيو- استراتيجي للمغرب بات يركز على العمق الإفريقي بدلاً من التركيز على العمق المغربي، كما يشكل هذا الاتجاه مشروعاً له رهانات كبرى اقتصادية وسياسية، ويتأسس تطور هذا النموذج على توجيهين جوهرين، أولهما في انخراط الفاعلين المعنيين، خاصة المؤسسات والمركزين، وثانيهما انفتاح الدولة على الجهات والجماعات الترابية، ولعل الأقاليم الجنوبية المغربية تشكل جزءاً استراتيجياً من هذا التوجه، اعتباراً لأهمية المنطقة الجيواستراتيجية، وباعتبارها تشكل تراباً يجسد البعد الإفريقي للمغرب في فلسفة إعداد التراب الوطني.

هذه التوجهات بدأت تهيكل من خلال تفعيل برنامج النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية⁴⁹⁹، والمصادقة على مشاريع الطاقة الشمسية نور بكل من جهة العيون الساقية الحمراء من خلال جماعة الدشيرة حوالي 26 كلم جنوب شرق مدينة العيون، بتكلفة مالية تقدر 968 مليون درهم على مساحة تقدر بـ 432 510 م²، وكذا بمدينة بوجدور، حوالي 3 كلم على الطريق الوطنية رقم 1، تصل تكلفة هذا المشروع 301 مليون درهم، على مساحة 117, 886 م². بالإضافة إلى مشروع سد فاصك بإقليم كلميم، كمشروع استراتيجي يمد العديد من الأقاليم بالموارد المائية التي لها شأنها في العديد من المشاريع الإستراتيجية مستقبلاً، علاوة على مشاريع أخرى أنجزت، كالطاقة الريحية بإقليم طرfaة على مساحة تقدر بـ 9000 هكتار بتكلفة 5 مليار درهم، وأخرى صودق عليها بجهة كلميم وادنون، من خلال مشروع نور الأطلس بإقليم طانطان بتكلفة مالية تصل إلى 528 مليون درهم.

تعتبر هذه المشاريع رائدة على مستوى الغرب الإفريقي، وإقامتها بالأقاليم الجنوبية يبين الأشواط المهمة التي قطعتها الدولة مع هذه الأقاليم.

⁴⁹⁹ - كما أن الإستراتيجيات القطاعية التي أطلقها المغرب تعزز من التهيكل نحو هذه الرهانات الكبرى، كخطة التسريع الصناعي 2020، وبرنامج رواج 2020، والاستراتيجية التنافسية اللوجستكية 2030، واستراتيجية أليوتيس 2020، والاستراتيجية الطاقية 2030، والاستراتيجية المينائية 2030. فضلاً عن الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الاستثمارية المهيكل منذ سنة 2013، كبرنامج التنمية القروية بـ 50 مليار درهم، ومشروع محمد السادس طنجة-تيك بـ 110 مليار درهم، وبرنامج محاربة السكن غير اللائق بـ 10 مليار درهم، وبرنامج التنمية الحضرية الكبرى بـ 78,07 مليار درهم، هذا الأخير الذي تناسلت عنه عدة مشاريع مهيكل لتنظيم المدن المغربية من خلال مشروع الحسيمة منارة المتوسط بـ 6.5 مليار درهم، ومراكش الحاضرة المتجددة بـ 5.9 مليار درهم، والمخطط الإستراتيجي لتنمية القنيطرة بـ 8.4 مليار درهم، والرباط مدينة الأنوار، والتأهيل الحضري المندمج لمدينة سلا بـ 10.4 مليار درهم، ومشروع التنمية الحضرية لتطوان الكبرى بـ 5.5 مليار درهم، ومشروع طنجة الكبرى بـ 7.6 مليار درهم، ومخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى بـ 33.6 مليار درهم.

صورة رقم 50 : محطة الطاقة الريحية بإقليم طرفاية سنة 2018



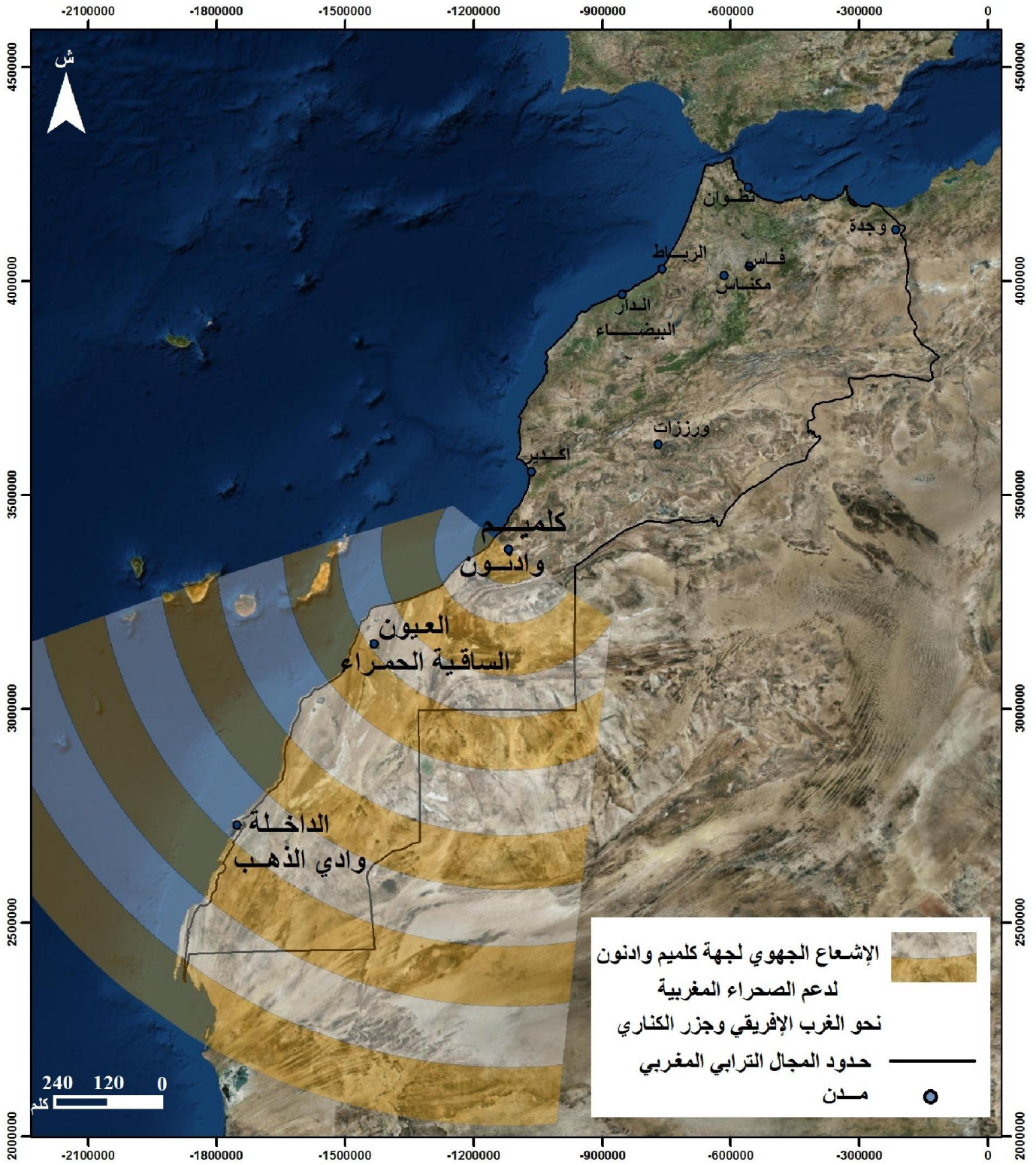
المصدر: عدسة مليح عبد اللطيف ، 2018

تعتبر هذه المحطة الأولى من نوعها على صعيد الأقاليم الجنوبية المغربية، وتدخل في إطار المخطط الوطني للطاقة الريحية بالمغرب، من شأنه أن يعزز من خلق فرص شغل بالإقليم الذي بدوره سيعرف إنجاز مشروع مزرعة الطحالب الأولى من نوعها على صعيد شمال إفريقيا.

إن الموقع الجيواستراتيجي للأقاليم الجنوبية ومجالاتها الجهوية تسمح لها بتوطين عدة مشاريع تتلائم مع توجهات المملكة، مما يؤكد ضرورة التفاعل والتخطيط وضرورة للانخراط فيها مجالا ومجتمعيا. فموقعها يساهم في بلورة مناطق لوجستكية لها علاقة بالبضائع التي تسوق في الأقاليم الجنوبية في اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء كمالي والسينغال والنيجر وبوركينا فاسو، وموريتانيا، التي تأتي من دول أوروبية كألمانيا، وفرنسا وإسبانيا، وعبر ميناء طنجة المتوسط والدار البيضاء وأكادير، لذلك فإن الرهان السياسي يضع هذه المجالات على محك التنمية، ومركزية كلميم وادنون هي دعامة في هذا التوجه. خاصة أن الإرادة السياسية في هذا تتجلى في "تطلع ربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها"⁵⁰⁰.

⁵⁰⁰ - خطاب الملك محمد السادس في الذكرى الأربعين لاسترجاع الأقاليم الصحراوية، نونبر 2015

خريطة رقم 38: مكانة جهة كلميم وادنون كداعم لتوجه الدولة بالأقاليم الجنوبية والعمق الإفريقي سنة 2018

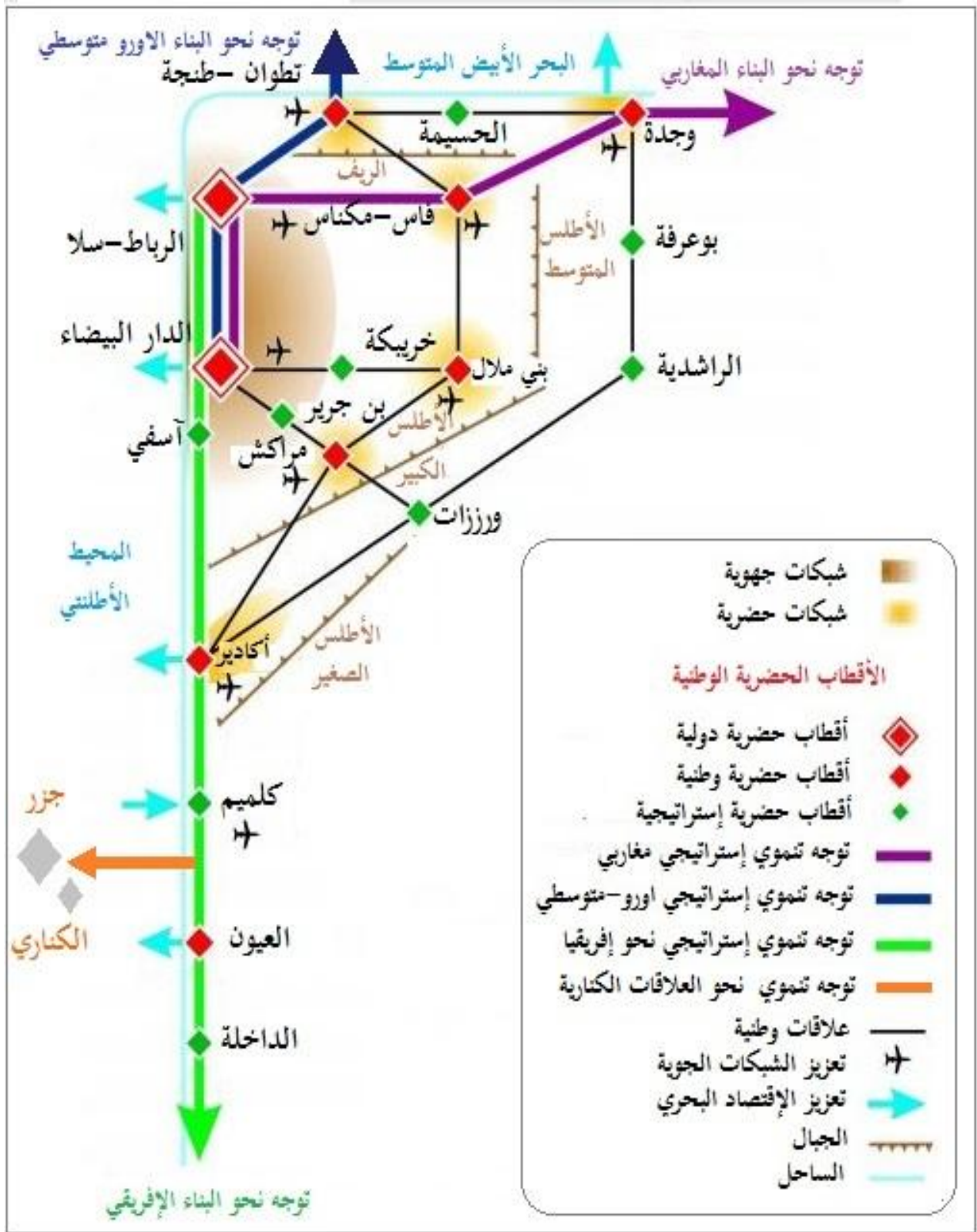


المصدر: تصور شخصي، 2018

هذه التوجهات التي تخدم عدة قضايا اقتصادية وجيوسياسية ذات الماكرو تنموي وسياسي، وفي مقدمتها أم القضايا الوطنية. لذلك فإن الأقاليم الجنوبية بجهاتها الثلاث ومركزية عواصمها الجهوية يفتح الباب أمام هذه العواصم، من أجل الانتقال من التدبير المحلي إلى التدبير الدولي. الإمكانيات الترابية التي تتوفر عليها الأقطاب الحضرية بالصحراء من إرادة الدولة والمشاريع الترابية يؤهلها لتلعب هذا الدور الإستراتيجي، هذا التوجه بدأت تظهر ملامحه في المخططات الجهوية للتنمية بهذا التراب⁵⁰¹. الأهمية الجغرافية كأول محدد للبعد الجيواستراتيجي للمنطقة، تسمح لبناء رؤية إستشرافية للمنطقة لمجموع التراب الصحراوي وخلق وحدة بين جميع مكونات هذا المجال والابتعاد عن أي جبهات لزعة هذه الوحدة، إذ يمكن أن تلعب في هذا الإطار مدن العيون والداخلية دور جنوب-جنوب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتلعب كلميم دور شمال-جنوب، وكمجال يعتبر الداعم للتنموي نحو باقي التراب الصحراوي، بما تتميز به من قربها من الأسواق الكبرى بالأقاليم الشمالية من قبيل مدن أكادير ومراكش والقنيطرة والدار البيضاء وطنجة والجرف الأصفر.

⁵⁰¹ - أنظر خريطة رقم 1-6 المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم السمارة، ضمن الملحق رقم (1)

خطة رقم 16 : تموقع كلميم ضمن توجهات التنمية الاستشرافية الجيوستراتيجية بالمغرب سنة 2016



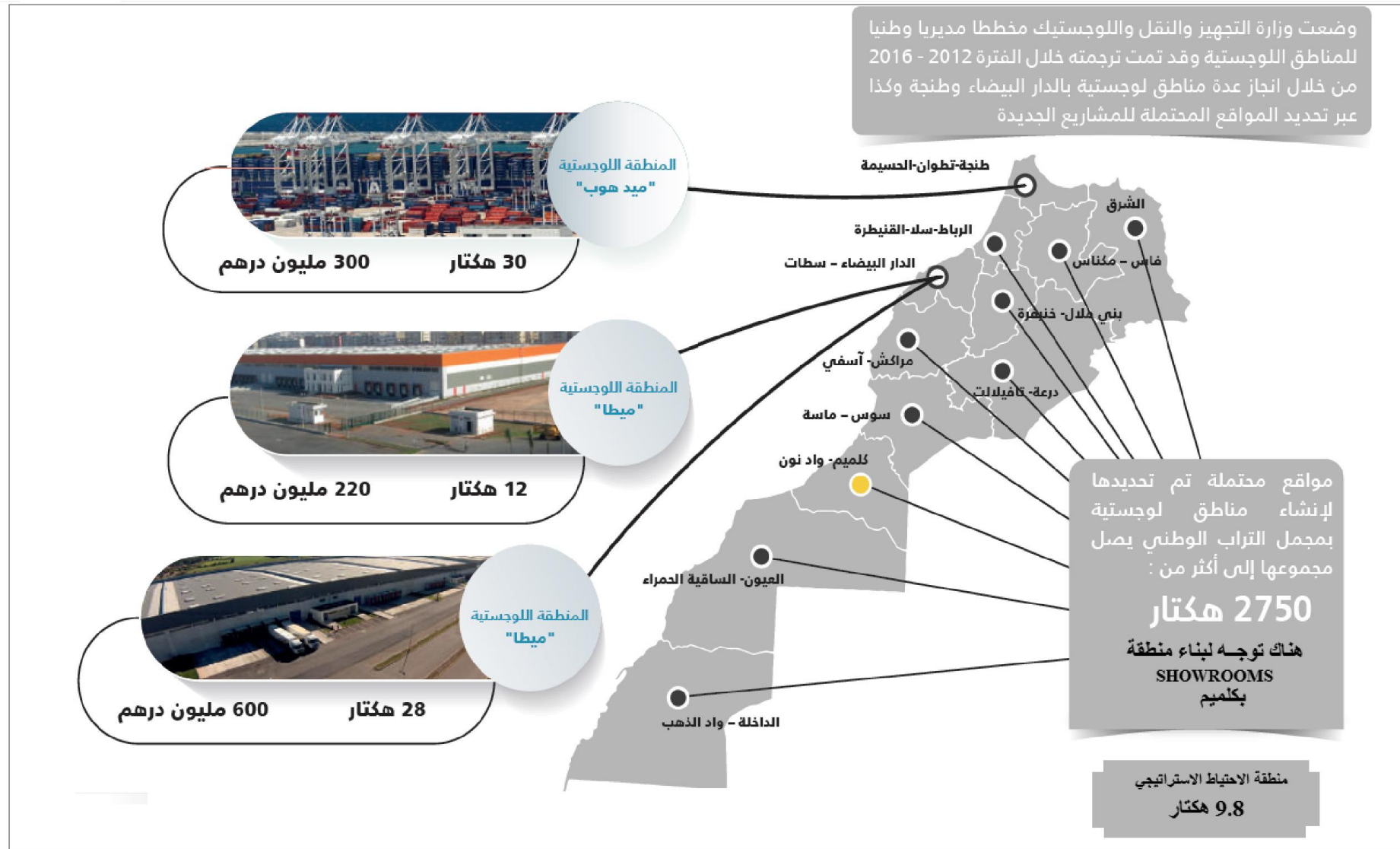
المصدر: وزارة إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة، 2016، بتصرف 2018

فالمرحلة الراهنة التي تعيشها البلاد مرتبطة بتحديات كبرى، تفرض عليه الانخراط في التحولات الاقتصادية والجيوسياسية إقليمية ودوليا، "فمما لاشك فيه أن هذا البلد هو في آن واحد قوة أطلنطية ومتوسطية، وإفريقية مرتبطة بالتاريخ الأوروبي وتاريخ العالم الإسلامي، ويتميز محيطه الاستراتيجي بتعددية حسابات الفاعلين فيه، غاياتهم من حيث السلطة والقوة هي على درجة متزايدة من التباين"⁵⁰². وبالتالي فهو مجال جيواستراتيجي تمر منه مختلف الهجرات غير الشرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، كما أنه مجال يعرف نشاط على مستوى تجارة المخدرات، ناهيك عن تهديد الإرهاب الذي يطال الغرب الإفريقي عامة، بالإضافة، أنه مجال مطوق من الجنوب بقضية الصحراء وموريتانيا، ومن الشرق بالعلاقة المزاجية مع الجارة الجزائر، ومن الشمال بتقلبات السياسة الدبلوماسية الإسبانية، مما يستدعي تحسين أساليب التعامل مع هذه القضايا المهمة والشائكة.

وعليه فإن، مسألة حكمة التدبير والتخطيط المالي لربح رهان التنافسية الترابية مرتبط أشد الارتباط بمسألة مواكبة دعم الاستثمار الذي تقوم بها الدولة، من الضروري أن تندرج مقاربات التخطيط المالي ل خطة مضبوطة من قبل الدولة ومراقبة فاعليتها بشكل مندمج تحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الأقاليم. فالقدرة على التنافسية الترابية لأي مجال ترتبط كذلك بمجموعة من الآليات، ولعلها تصميم التهيئة علاوة على المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية أهمية بالغة في التوجهات الاستشرافية للمدن، فلا يعقل أن تكون توجهات الدولة كلها التي تحدثنا أن تمر مجانا، بل يجب أن تنخرط بشكل متكامل في وثائق التعمير، كما هو الحال اليوم بالمخطط الإداري لتهيئة الساحل لجهة كلميم وادنون الذي تدرج تجاه التوجهات⁵⁰³.

⁵⁰² - GUILGOU. X., 2007 : « Quelle est la meilleure posture pour le Maroc: synthèse et conclusions », In les cahiers du plan N° 12. Mars-avril, p10

⁵⁰³ - أنظر خريطة رقم 1-7 المتعلقة بالمخطط الإداري لتهيئة ساحل جهة كلميم وادنون، بالملحق رقم (1)



2- أفق مبادرة الحكم الذاتي والتوجهات الجيواستراتيجية بالصحراء المغربية

إن الاختيارات التي تتعامل بها الدولة مع أي مجال، وخصوصا المجالات التي لها خصوصية سياسية، ولها روابط بالعلاقات الجيوسياسية الدولية والمحلية، تكون لها ميزة في التعامل مقارنة مع مجالات أخرى، وذلك بسبب الضغوطات التي تنتج عنها محلية كانت أو خارجية. وبالنسبة للمغرب بموقعه الإستراتيجي وحدوده الجغرافية تشكل هذه المجالات دائما نقطة مصالح اقتصادية كبرى، تستغل فيها قضاياها المحلية الشائكة في تحقيق هذه المصالح، وإذا كانت قضية الصحراء المغربية تعتبر بالنسبة للمغرب قضية شائكة، فإن هذا لم يمنعها من أن تتعامل مع الصحراء ببعد ترابي يستهدف البعد المحلي لانجاح المسار التنموي الذي تسير فيه هذه القضية، وإيجاد حل نهائي يرضي جميع الأطراف المعنية بهذا الإشكال.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلا وبالضبط ما بين سنتي 2000 و2004، فقد عرفت قضية الصحراء المغربية منعطفا جديدا، بعد أن شهدت تسارع الأحداث وتدخل العديد من الأطراف الخارجية في عرقلة الحل النهائي، نتج عنه تعيين ثلاث مبعوثين أمميين في ظرف ثلاث سنوات، وعدة مشاورات لم تفض إلى نتائج ملموسة. وهذا ما دفع بالملكة سنة 2007 إلى طرح مبادرة جريئة تروم تحويل حكم ذاتي⁵⁰⁴ لجهة الصحراء تحت السيادة المغربية "في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حديثي، يركز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والنجاعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا أنها تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي، وأن تساعد على تحقيق المصالحة"⁵⁰⁵. هذه المبادرة لا يمكن الإستهانة بها نظرا لحمولتها السياسية وكونها تشمل مجالا جغرافيا شاسعا، إلا أنها جاءت لتحقيق هدف استراتيجي إقليمي، يقطع مع جميع خصوم الوحدة الترابية من جهة، ومحلي من جهة ثانية، لإعادة ترتيب هذا التوجه بعناية يحفظ للدولة وحدتها الترابية أنيا أو مستقبلا.

لذلك، وإن كانت مبادرة الحكم الذاتي تطرقت لجوانب محددة حول الهياكل والاختصاصات، وكذا الإجراءات اللازمة لادماج ساكنة الأقاليم الجنوبية. فإن الدولة وإختياراتها لوضع أرضية لانجاح هذه المبادرة، يشكل لها أساسا جوهريا يخصها محليا، خصوصا أنها تعرف أن قبول الأطراف المعنية بصيغة الحكم الذاتي في الأمد المتوسط أو البعيد يظل غير واضح المعالم، لتداخل مجموعة من

⁵⁰⁴ - يستمد هذا المقترح مشروعيته من مخطط جيمس بيكر سنة 2003، الساعي لحل القضية الوطنية، ويهدف هذا المشروع لخلق دينامية جديدة لأسلوب التفاوض مع البوليساريو، من أجل الوصول إلى حل سياسي نهائي. ويعتبر هذا المقترح آخر ما سيقدمه المغرب، كما جاء ذلك في الخطاب الملكي للذكرى 39 للمسيرة الخضراء يوم الخميس 06 نونبر، 2014، "بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي، لهذا النزاع الإقليمي".

⁵⁰⁵ - المملكة المغربية وزارة الاتصال، 2015: «مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية»، ضمن سلسلة دفاتر الصحراء، العدد 19، منشورات وزارة الاتصال، الرباط، ص 7

العلاقات المعقدة وتضارب المصالح، وكذا لتغير الظرفيات الجيوسياسية بالعالم. مما يجعل افتراضاتها حول هذا المقترح مفتوحة على جميع الاحتمالات والسيناريوهات شريطة التهيأ لها.

إذا كان الحكم الذاتي هو عبارة عن لا مركزية موسعة، فإن مصيره في حالة المصادقة عليه من قبل الأطراف المعنية، يطرح عدة إشكالات مجالية وهوياتية، مما قد ينعكس سلبا على مختلف التوجهات الجيواستراتيجية للمغرب على صعيد الأقاليم الصحراوية وفي اتجاه العمق الإفريقي. ولعل أهم هذه الإشكالات ما يتعلق منها بجهة كلميم وادنون بالأساس. "ففي أول دورة إستثنائية عقدها المجلس الإستشاري للشؤون الصحراوية في ماي 2006، تدارس هذا الأخير قضايا جوهرية همت بالأساس تحديد الأقاليم المشمولة بإطار الحكم الذاتي وتحديد الجسم الانتخابي والعلاقة مع السلطات المركزية، وخلال مناقشة النقطة الأولى ظهر تياران: طالب الأول بإدخال منطقة وادنون كلميم وطانطان وآسا الزاك، ضمن مجال الحكم الذاتي، في حين طالب التيار الثاني باقتصار المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي على الأقاليم المسترجعة بعد سنة 1975، وهو المقترح الذي ساندته رئيس المجلس والكاظم العام له الذي جسد رأي الأغلبية. من جهة أخرى، شكلت النقطة الثانية المتعلقة بمكونات الجسم الانتخابي نقطة خلاف حاد، فهل يتعلق الأمر بما خلفته إسبانيا عن إحصائها لسنة 1974 والعودة إلى اللائحة المؤقتة التي هيأتها بعثة المينورسو خلال مسار تحديد الهوية، أم إدماج كل القاطنين بالصحراء"⁵⁰⁶. أو هل يتعلق الأمر بالصحراويين الأصليين أو غير الأصليين؟

هذه الإشكالات الجوهرية المتعلقة بمسألة التحديد المجالي وقضية هوية المجتمع الصحراوي المغربي المعني بالإشكالية، تطرح تحديات مستقبلية، إذ هل يفيد أن يشمل الحكم الذاتي مجموع الصحراء انطلاقا من وادنون؟، أم ابتداء من الساقية الحمراء. وهنا تستدعي الإشكالية الوقوف عندها، فالمسألة لا تقف عند هذا الحد بل ترتبط كذلك بمجالات أخرى لها تأثيرها الترابي، كما أن السيناريوهات المحتملة في حالة تطبيق الحكم الذاتي، متعددة، ففي حالة تطبيق هذا الخيار على أقاليم (الساقية الحمراء ووادي الذهب)، فما هي القبائل التي سيشملها هذا الحكم، أيتعلق الأمر بقبائل الجنوب فقط أم العكس؟، مما قد يحدث شرخا وتمييزا داخل الجهتين، اعتبارا لتعدد مكونات الجسم القبلي بهذا المجال. والسيناريو الثاني، في حالة لم يشمل هذا الخيار منطقة وادنون، إلى أي حد ستتعاظم مكونات قبائل المنطقة مع هذا الوضع؟، والسيناريو الثالث، حالة تطبيق الحكم الذاتي على المناطق المتنازع عليها، ألا يمكن أن تقوم هذه حركة البوليساريو مدعومة بالجزائر باستغلال المكون القبلي بوادنون، في الضغط على المغرب بأن المشروع في حد ذاته لا يتماشى مع انتظارات المجتمع الصحراوي، مما

⁵⁰⁶ - المسعودي أمينة، 2016: «مبادرة الحكم الذاتي المغربي الحل الأنجع لقضية الصحراء»، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، ص 22-23

قدر يترتب عنه تفسخ المنظومة المجتمعية، وقد يعيد طرح القضية من جديد، وتؤثر على عدة مصالح ماكرواقتصادية وعلى المجتمع المحلي بذاته.

هي قراءات متعددة، وجب أن نكون حذرين لإشكالياتها الجيوسياسية، التي قد تؤثر على الحلول الجيواستراتيجية، خصوصا أن جوهرها يكمن في جهة كلميم وادنون. بالتالي، لتجاوز هذه الإشكالات وسيناريوهاتها المحتملة، يجب على الدولة أن تتعامل مع جسم الأقاليم الجنوبية، كمكون واحد يحفظ لها جميع المصالح الماكرواقتصادية وتوجهاتها الجيواستراتيجية سواء مع القارة الإفريقية نفسها أو الآسيوية أو الأوروبية أو الأمريكية التي تتخذ من المغرب عبر الأقاليم الصحراوية قاعدة خلفية عسكرية لمجالات أخرى. مبادرة الحكم الذاتي ومسألة المصالحة التي انطلق فيها المغرب منذ سنة 2005 بإعادة التوازنات السياسية والقبلية بين وادنون والمجال الصحراوي، يجب أن تستثمر وتندرج في أفق المباردات الحاسمة، وعدم التخلي عنها حتى لا تتكون جبهة داخلية يمكن أن تؤثر على المشروع الترابي للدولة بهذه الأقاليم، مع الإشارة أن مجتمع وادنون يود أن يكون مكونا أساسيا في مقترح الحكم الذاتي لحل القضية الوطنية، مما يؤشر على عدة آفاق في هذه المسألة.

إن المجالات شبه الصحراوية ووادنون حلقة أساسية وعصب أساسي في الحل النهائي المحتمل، وبالتالي فحدودها الجيوسياسية مع الصحراء وتموضعها مع هذه القضية دبلوماسيا، يجعلها مجالا مرهونا يتأرجح الاندماج والاندماج، لكنه يظل يفرض نفسه بإلحاح في مسار القضية بحمولته السياسية والقبلية. وعلى ضوء هذه الرهانات الواضحة والخفية جاء الاهتمام بالمجال عبر التوقيع تنمويا. هذه الأهمية لا يمكن أن تُغفل في السياسات العمومية الجديد لإعداد التراب بالأقاليم الجنوبية.

خاتمة الفصل الرابع

نؤكد في نهاية هذا الفصل، أن مدينة كلميم ومجالها الجهوي لها من الإمكانيات المتاحة لتقوية رؤيتها الإستشرافية، وعلى الفاعلين المحليين أن يتموقعوا جيدا ضمن التوجهات الجديدة، ما دامت الدولة تعبر عن إرادتها السياسية الكفيلة ببناء التراب. فالقدرة على خلق مناخ اقتصادي واستثماري ليس بالأمر الهين، ويتطلب نفسا طويلا لتقديم الحلول الأكثر ملائمة التي ستؤدي لا محالة لوظيفة أساسية في المدى المتوسط أو البعيد.

إن البناء الترابي بمدينة كلميم، لا يمكن أن يتقوى ويتأسس إلا بانفتاحه على الجهة، ومن تم بلوغ الرهانات الإستشرافية المهيكلية التي تأسس عليها محاور هذا الفصل. والهدف التنموي اليوم، هو خلق تنمية متكاملة بين الجهات الصحراوية الثلاث، فلا يمكن أن نبني الوظائف الإفريقية للأقاليم الجنوبية بمعزل عن هذا التضامن، لابد من بناء مجموعة اقتصادية، قابلة للتهيكل والتموقع، مما سيساعدها على التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة وتحقيق تطلعات الساكنة. مركزية كلميم وادنون في هذا الصدد تتجلى في دور الداعم الذي تستمد قوة مجالها من خلال موقعها الجغرافي، مما يجعله هدفا إستراتيجيا في البناء التنموي.

هذا الهدف يتأسس كذلك على النخب المحلية، وانخراطهم في الوعي بأهمية الوظائف الترابية للمدينة. فالظرفية الاقتصادية والسياسية الحالية لا تسمح بهدر مزيد من الإمكانيات المالية، لأن التحديات المرتبطة بالتمدين و بقضية الصحراء المغربية وتوجهات الدولة في اتجاه العمق الأفريقي، يتطلب أن يوازيه نخب محلية قادرة على مواكبة هذه القضايا خاصة في الجهات ذات الحساسية السياسية.

الإستشراف الجيواستراتيجي	مسؤوليات الفاعل المحلي	الفاعلون والتراب
بعد الأشواط التي قطعتها المدينة على مستوى تنمية بنائها التحتية، تستجوب من الفاعل المحلي التفكير في العناية التي يتطلبها الموقع الجغرافي للمدينة ومجالها الجهوي في ظل التوجهات الجديدة للدولة على صعيد الصحراء.	عكس السياسات النفعية والصراعات القبلية بين مختلف الفاعلين المحليين.	
المشروع الحضري، يجب أن يبنى ويتأسس على دعم وتقوية عاصمة الجهة عن طريق المشاريع الكبرى بالأقاليم الجنوبية.	بلورة المشروع الحضري بكبرى حواضر المجال شبه الصحراوي مسألة غاية في الأهمية للتحكم في مختلف المشاريع الحضرية المتشعبة.	المشروع الحضري
استثمار علاقات القرب مع جزر الكناري واستثمار مؤهلات المهاجرين الدوليين بها، لإيجاد السبل الكفيلة لإنجاح الشراكات الجيواستراتيجية السياحية وسياسة رابح-رابح.	العمل على التفكير في عقد اتفاقيات مع الفاعلين السياحيين بجزر الكناري لتنمية السياحة الجهوية العابرة للحدود.	العلاقات الكنارية
موقع مدينة كلميم ومجالها الجهوي يسمح ببلورة العديد من المشاريع التي من شأنها أن تدعم مختلف المشاريع المنجزة على صعيد جهة العيون الساقية الحمراء ووادي الذهب، باتجاه الغرب الإفريقي.	الوعي بأهمية سياسات الدولة الجديدة بانفتاحها على الغرب الإفريقي، وأهدافها بانفتاحها على الأقاليم الصحراوية كإمتداد للبعد الإفريقي	الإنفتاح على إفريقيا جنوب الصحراء
تعامل الدولة بالأقاليم الجنوبية وجهاتها الثلاث كمجال موحد ومشارك من شأنه أن ينجح لا محالة سياساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأمد المتوسط أو البعيد.	الوعي بجوهرية الهوية بالمجالات الصحراوية وأخذها بعين الاعتبار في إشكالية الصحراء.	الحكم الذاتي والقضية الوطنية
التراب كمجال للرهانات الجيواستراتيجية	التراب كحقل للتدبير التوجهات الجديدة	

خاتمة الجزء الثاني

أكيد ونحن نختم القسم الثاني من هذا العمل، يمكن أن نتساءل عن الفرضية الثانية التي انطلقنا منها منذ بداية الأطروحة، على مستوى تغيير مقاربة تدبير الشأن الحضري بكلميم بعد سنة 2005، وتحولاتها السريعة. ولقد ساعدت الظروف الجديدة التي بدأت تتعامل معها الدولة تجاه الأقاليم الجنوبية، من التمييز الجهوياتي إلى التمييز الإيجابي للمجالات شبه الصحراوية، إلى إنتاج هذه التحولات، التي تسمح بترسيخ أرضية لبناء مجالات قابلة للمردودية الاقتصادية.

إن الرهانات الجديدة المحيطة بالصحراء، تسمح للمدينة كلميم ومجالها الجهوي ضبط البناء الترابي وحثول إنتاجه، كالرهان العقاري، والرهان الديمغرافي، والإقتصادي وكذا مسألة الهوية. وتعتبر الجهوية المتقدمة بآبعاها الجيواستراتيجية في هذا الإطار خيارا استراتيجيا عاما ورئيسيا للعمل على احتواء هذه الرهانات بمقاربة تعتمد أساسا على تكتل المجال الصحراوي كمجموعة أنثربولوجية واقتصادية واحدة لفهم الأدوار المسندة إليها بغية حكمة المجتمع وتنمية مجالها. فالمكانة التي أعطتها الدولة لهذه المناطق، تأكدت بشكل جيواستراتيجي أكثر في الخطاب الملكي نونبر 2015، التي تجعل هذه الأقاليم تفتح آفاقا واعدة ستنعكس إيجابا لا محالة على كل مكونات الاجتماعية إن حسن تدبيره من قبل النخب المحلية.

إن المجال الترابي بكلميم (وادنون)، أضحى يكتسي أهمية لمصادر القرار، وكمشروع واعد في المستقبل السياسي بالصحراء، فالنزعة الإيديولوجية المرتبطة بالقطيعة السياسية مع الدولة التي لازمتها، تحولت فيما بعد إلى بناء ترابي يستمد طاقته من التفاعلات المرتبطة بين الدولة والمجتمع والتراب، التي تسمح بالتموقع جيواستراتيجيا.

خاتمة عامة

لقد شكل هذا العمل فرصه لنا لطرق أبواب متعددة، ولم يكن في نيتنا إغلاقها كلها، نظرا لتشعبها وترابطها مع عدة قضايا سياسية وقبلية، لذلك فإن النتائج المتوصل إليها في هذا الإطار لن نعود طرحها مجددا، كما فعلنا ذلك خلال دروب فصول الأطروحة، لكن الحصيلة بالنسبة لنا لن تكون إلا في طبيعة الإشكالية ككل، من خلال استحضار المجال الترابي لكلميم (وادنون) كحلقة أساسية في عملية إعداد التراب بالأقاليم الصحراوية المغربية.

ومن بين الملاحظات التي يمكن أن نسجلها في هذا العمل، أن طابعه سياسي، وقد كان ذلك نابع عن خصوصيات المجال المدروس، الذي ساهمت فيه قدم نشأته وكذا تداعيات القضية الوطنية لإعطائه هذه الخصوصية. ولذلك جاءت مسألة التعامل مع إشكالية كلميم في هذا الإطار من موقع جغرافي-مجال، وكذا من موقع إثني-اجتماعي، على أن هذه الخصوصية السياسية تتجلى مكانتها وأهميتها في ارتباطها الوثيق بعدة قضايا جغرافية، لعب فيها الزمن بالنسبة لنا فرصة جوهرية لفهم مجموعة من التحولات، أعطت للمجتمع هوية ترتبط بالماضي والحاضر، جعلها تشكل بمعية التراب الصحراوي وشبه الصحراوي مختبرا جديرا بالدراسة والتمحيص.

وعلى ضوء ما سبق، سنتهيكل حصيلتنا لهذا العمل من خلال مستويين:

- المستوى النظري والتموقع في المقاربة الجغرافية البشرية (الملتزمة):

الجيوسياسية كمفهوم جغرافي متعدد الأبعاد يجد ملائمة النظرية بالنسبة للمجالات شبه الصحراوية من خلال حالة مدينة كلميم، بين الجيوسياسية الدولية والجيوسياسية المحلية، خاصة أن مدينة كلميم تتموقع على الحدود الجيوسياسية للمناطق الصحراوية المفتعل نزاعها، التي تعتبر من القضايا الدولية التي مازالت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى لدى المجتمع الوطني والدولي. مركزية كلميم في هذا الإطار، لها رهانات في هذه المسألة، وهو ما يمكن أن نموقعها داخل المفهوم الذي سميناه "البعد الجيوسياسي، أي "الجيوسياسية-المحلية La géopolitique locale"، وما تحمله من دلالات تتعلق بالتراب والحدود والفاعل والقبيلة، كأساس لتحديد طبيعة اشتغال النظام والبناء الترابيين.

على مستوى آخر، فإن نظرية "القبيلة السياسية" كقناة لنسج علاقات القوة بين السلطة والنخبة المحلية، تستمد شرعيتها من الأصول الاجتماعية والثقافية للمجتمع المغربي بصفة عامة والصحراوي بصفة خاصة، رغم أنه شهد تحولات في نظامه القبلي وعلاقته بالسلطة، فضلا عن الديناميات السياسية التي أثرت عليه، لذلك فإن منظورنا في هذا الصدد، يتموقع عبر التوفيق بين هذه النظرية الميدانية، وباقي

النظريات العلمية، في تحليل الظاهرة المدروسة للمجالات ذات البعد الجيوسياسي، فكلميم وادنون كحالة، لا تكمن خصوصيته الجيوسياسية من حيث الموارد أو الإمكانيات الاقتصادية فقط، بقدر ما يعتبر مجالها الجغرافي المحدد الأساسي لبعدها الجيوسياسي بأصوله ونتائجه، وكمجال أمني (رابط أو عازل) بين الأقاليم الصحراوية وباقي التراب المغربي، حيث يساهم في عدة قضايا متشابكة ومعقدة، بمعية مدن مجاورة، كالمدينة الحدودية آسا-الزاك، ومدن سيدي إفني وبويزكارن، بالإضافة إلى طانطان، والعيون والداخلية، التي تشكل في هذا الإطار مجالا للبحث في قضايا جيوسياسية وجيواستراتيجية مرتبطة بمدينة كلميم. هذه المدن وغيرها، لا يمكن أن نفهمها نظريا إلا في إطارها الجيوسياسي، بمعنى لا يمكن فهم المدينة "كمجال ترابي" إلا بالرجوع إلى جذورها التاريخية وإيديولوجيتها، من خلال نخبها وسكانها وتقاليدها وأدوارها، بالإضافة إلى الجهات المستفيدة منها، والمستهدفة بها. المدينة الصحراوية وشبه الصحراوية لا تخرج أبدا عن هذا الإطار، فهي تخضع لنفس العوامل وترسخ جغرافيتها السياسية والقبلية والمجتمعية، كخصوصية ضمن المدن الصحراوية المغربية بصفة عامة.

- المستوى الميداني والتحول الجيواستراتيجي

العلاقة التفاعلية بين الجغرافية والأنثروبولوجية بالصحراء المغربية، تجعل من الصعب الفصل بين مختلف البنيات الاجتماعية والمجالية المكونة لهذا المجال، هذه الخلاصة تعتبر من الأسباب الجوهرية التي اكتنفت المسألة الجيوسياسية بكلميم، فبسبب هذه الإشكالية ظل هذا المجال حقلا إيديولوجيا للسلوكات والممارسات التي اخترقت جهة كلميم وادنون إلى الصحراء، بل إلى الحدود الدولية، فكان دور الدولة لمعالجتها خاضعا للقيود والترقب، بالرغم من نتائجها الاجتماعية، التي فككت المجال وتفسخ من خلالها المجتمع، لتنتظر الدولة بعد عقود عديدة، وتحرر المدينة شبه الصحراوية من قيود الماضي وتُخضعها لقيود الحاضر، عبر إدماجها كقالب مجالي مع محيطها الجهوي، بالرغم من المعوقات التي اعترضت هذا التوجه، نتيجة إكراهات بمسلسل التمدين والفوارق المجالية. لكن تجاوزها كان قابلا للضبط مع العهد الجديد، عبر الارتكاز على المدينة كحلقة تمفصلية بين التنمية الترابية ورهانات الدولة بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية.

التحول الجيواستراتيجي الذي بدأت تشهده مدينة كلميم، لم يأت بمحض الصدفة، بل أملتة التوجهات الجيواستراتيجية والمقاربة الجديدة للتعامل مع القضية الوطنية ككل، وقد بدأت ملامحه منذ سنة 2003، وتؤكد بعد اقتراح الحكم الذاتي سنة 2007، وليبرز أكثر خلال السنوات الأخيرة عبر الانغماس الإقليمي، مما انعكس على مجريات تدبير المجال، ولم يعد ينظر إلى التراب كمساهم في تهديد النظام القائم، بقدر ما أصبح مجالا جيواستراتيجيا لتحقيق المكتسبات ذات الصلة بالبنيات التحتية المتوسطة والكبرى، وذات

الصلة بالأهداف الماكرواقتصادية الإقليمية، بل أضحى التراب تحده بالأساس المتطلبات الوظيفية ذات بعد إستراتيجي في ظرف زمني قصير لا يتجاوز 18 سنة. وقد بدأت مؤشرات هذه الدينامية تتضح عبر انصهار المجتمع الحضري وشبه الصحراوي في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية التي أرستها الدولة، زد على ذلك الدينامية المالية التي ضختها بغية تجاوز النقص الحاصل بهذا المجال، بالإضافة إلى الجهود التي قامت بها لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بل الإداري والأولوية التي توليها لهذه الأقاليم سواء من حيث انتظارات الفاعل المحلي أو طموحات السكان أنفسهم. سياسة انفتاح الدولة هاته، لم تقف عند هذا الحد بل تعدته بتتويج كلميم وادنون بمعية العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب، بنموذج تنموي يؤهلها للعب الأدوار التي تنهجها الدولة في علاقاتها الدولية خاصة بالغرب الإفريقي، وتكمل قوة هذا الانفتاح في خطاب الدولة، حول المصير المشترك لهذه الأقاليم بغية الاندماج المشترك، مما يؤهلها كقطب واعد كل بوظيفته التي يجمعها هدف واحد.

استكمال هذه الدينامية وأجراة توجهات الدولة، رهين بعكس المواقف السلبية والضاغطة للفاعلين المحليين، خاصة النخبة الحضرية، فتبني الخيار الاستشرافي، جاء كقطيعة مع زمن الجيوسياسية، وكرد فعل للمناورات الضاغطة التي تقوم بها الدول الداعمة لاستقلال الصحراء، وكذا الدول المرتبطة مصالحها بملف الصحراء. ولذلك على الفاعل المحلي أن يتجرد من سلوكياته النفعية المتعلقة بسياسة التخطيط الحضري والمسألة العقارية والسكنية والرهانات الانتخابية والقبلية، التي قد ترهن وتعطل الثقة السياسية التي بدأت تتشكل بين الدولة والمجتمع الصحراوي. مدينة كلميم لا يمكن أن تلعب أدوارها الجيواستراتيجية بعدما سمحت لها الفرصة اليوم، إلا بإعادة النظر في مقاربة الفاعلين لمجالهم والتخلي عن سلوكياتهم وإيدولوجياتهم لمصلحة القضية الوطنية ولمجال انتمائهم، كما أن تقوية أداء المدينة لن يتأتى إلا "بانفتاحها الجهوي"، والانخراط في القضايا الاقتصادية، التي تؤهلها أن تصبح قناة رئيسية للتحكم في الديناميات الإقليمية، فتتحقق أدوارها داخل الحقل السياسي لمصير الصحراء، بما فيه مسؤوليات الدولة تجاه هذا المجال، يعكس التفرقة المجالية والاجتماعية، بما لا يدع مجالا للشك أن المصلحة المشتركة والاندماج المجالي يساهمان في تدبير القضايا الراهنة والمستقبلية، خاصة الخيار السياسي الكبير المتعلق بالحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية للمملكة.

الببليوغرافيا

- الكتب :

- الشرقاوي محمد، 2009: « الصحراء : الروابط الاجتماعية والرهانات الجيواستراتيجية »، دار النشر (دوبراذويل بريس) أوكسفورد بالمملكة المتحدة، 206 ص
- العروي عبد الله، 2010 : « من ديوان السياسية »، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء الطبعة الثانية، 160 ص
- العروي عبد الله، 2010 : « مفهوم الدولة »، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة العاشرة، 240 ص
- العروي عبد الله، 2016: « الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830-1912 »، تعريب حاتمي محمد وجادور محمد، منشورات المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 404 ص
- العروي عبد الله، 2016: « استبانة »، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 142 ص
- المسعودي أمينة، 2016: « مبادرة الحكم الذاتي المغربي الحل الأنجع لقضية الصحراء »، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 51 ص
- المحمدي علي، 2014: « السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج آيت باعمران »، سلسلة بحوث ودراسات رقم 68، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مطبعة أبي رقراق، 159 ص.
- أنخيل هيرنانديز مورينو، 2006: « حرب أعلام في الصحراء (محنة إسبانيا) »، ترجمة مربييه ربه ماء العينين، منشورات مؤسسة الشيخ مربييه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 250 ص
- امارتيا سن، 2004: « التنمية حرية »، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة شوقي جلال، عدد 303، 256 ص
- السهول ابن محمد، 2015، «نخب المجتمع المدني بالمغرب دراسة سوسيوسياسية» دار الأمان، الرباط، 167 ص
- آيت ايدر سعيد، 2001: «صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي »، مطبعة صوما كرامن الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 299 ص
- آيت ايدر سعيد، 2011: « وثائق جيش التحرير في الجنوب المغرب 1956-1959 »، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت ايدر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 253 ص
- البغدادي محمد، 2004: « الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر والحلول المقترحة للنزاع الصحراوي (مع نصوص ووثائق وإحالات) »، مطبعة فيدبرانت، الطبعة الأولى، الرباط، 301 ص
- الغدامي عبد الله، 2009: « القبليّة والقبائلية أو الهويات ما بعد الحداثة »، دار النشر المركز العربي، الدار البيضاء، الطبعة 2، 208 ص
- المصمودي نجيب، 2014: « الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة »، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، 323 ص

- الشرايمي محمد، 2015: «المدن الصحراوية النشأة والتطور»، مطبعة طوب بريس، الرباط، 183 ص.
- الصافي محمد، تنسيق «أسرة أهل بيروك»، سلسلة أعلام ورجالات وادنون، منشورات مركز النخيل للتوثيق، 276 ص.
- العطري عبد الرحيم، 2013: «سوسيولوجيا الأعيان آليات إنتاج الواجهة السياسية» الطبعة الثانية، مطبعة دوب بريس، الرباط، 164 ص
- بنعتو محمد و مليح عبد اللطيف، 2018: «المجتمع المدني بالمجالات شبه الصحراوية المغربية : الواقع والدينامية والطموح الترابي أمام التحديات الجيوسياسية والجيواستراتيجية بوادنون وباني»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ان زهر أكادير، 244 ص.
- بوجروف سعيد، 2012: «الجهة والجهوية بالمغرب، أي مشروع لأي تراب؟»، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 247 ص.
- بوخريص فوزي: 2015: «في سوسيولوجيا العمل الجمعي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور»، مطبعة كوثر برانت، الرباط 231 ص.
- بوبريك رحال، 2008: «دراسات صحراوية المجتمع، والسلطة والدين»، الطبعة الثانية، دار أبي رفرق للطباعة والنشر، 204 ص.
- بوبريك رحال 2012: «زمن القبيلة: السلطة وتدبير العنف بالمجتمع الصحراوي»، مطبعة دار أبي رفرق للنشر والطباعة، الرباط، 354 ص.
- بهضوض محمد، 2012: «تحديات المدينة في المغرب سلا نموذجا»، منشورات دار الأمان الرباط، 231 ص.
- بوم عمر، 2016: «يهود المغرب وحديث الذاكرة»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم: 18، ترجمة بن الصغير خالد، 339 ص .
- منصوري حسان، 2018: «جوانب من تاريخ الهجرة من منطقة وادنون إلى أوربا ما بين 1960 و2010»، مطبعة شمس برانت، الرباط، الطبعة الأولى، ص
- خلوq جمال، 2009: «التدبير الترابي بالمغرب : واقع الحال ومطلب التنمية»، مطبعة الرشاد، سطات، 225 ص.
- خمليش عزيز، 2005: «الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981»، منشورات إفريقيا الشرق، 265 ص .
- دحمان محمد ، 2006: «الترحال والاستقرار لمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب»، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 385 ص.
- دحمان محمد، 2016: «دينامية القبيلة الصحراوية في المغرب بين الترحال والإقامة: دراسة سوسيو-انثربولوجية حول أولاد السبع»، مطبعة طوب بريس، ص 351
- ريمي لوفو، 2011: «الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، ترجمة محمد بن الشيخ ومراجعة عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، 336 ص.

- سبى محمد، 2015: «إسبانيا والصحراء 1934-1975: دراسة تاريخية واجتماعية»، مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للنشر الرباط، 345 ص.
- سبيلا محمد، 2010: «في تحولات المجتمع المغربي»، دار توبقال للنشر، 145 ص.
- عياش ألبير، 1985: «المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية»، الطبعة الأولى دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 423 ص.
- مبروك عمر، 2015: «المنافسة في السوق العقارية بالمغرب»، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، 365 ص.
- ناعيمي مصطفى، 1988: «الصحراء من خلال بلاد تنكا، تاريخ العلاقات التجارية والسياسية»، منشورات عكاظ، الرباط، 185 ص.

- الأطاريح:

- الشويكي مصطفى، 1996: «الدار البيضاء مقارنة سوسيو مجالية»، سلسلة رسائل وأطروحات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء، 517 ص.
- التريكي مرون، 2016: «الرأس مال العقاري والتنمية الترابية بوادنون»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 453 ص.
- توتاي سعيد، 2016: «التدخل الاستعماري بمنطقتي وادي نون والساقية الحمراء ما بين 1934 و 1975 م»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز- فاس. 320 ص.
- حسني مصطفى، 2008: «إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش، الجزء الأول، 229 ص.

- المقالات

- الناصري محمد، 2001: «مراقبة المجال التراب أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن»، ضمن التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، ترجمة جلال الحكماوي، ص ص 15-65.
- العلوي إسماعيل، 2003: «المغرب في بعده الصحراوي»، ضمن مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي، عدد 3-4، خاص بالأقاليم الصحراوية، ص ص 5-7.
- المودن عبد الحي، 1998: «الدولة القومية والعولمة»، ضمن الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، العيون، منشورات شركة أوداد للإتصال، ص ص 51-62.
- أنوش حمدي: 1999: «ظاهرة التمدين بالجنوب المغربي خلال القرن 19 مدينة أكلميم»، ضمن واحات واد نون بوابة الصحراء المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، ص ص 135-145.

- الطاك بوطيب، 2003: «تربية الإبل في الأقاليم الصحراوية المغربية نشاط اقتصادي واجتماعي واعد»، مجله مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي ، عدد 3-4- خاص بالأقاليم الصحراوية، ص 37-48
- المحداد الحسن، 2006: « الماء وتنمية الأوساط الجافة حالة الجهات الصحراوية المغربية »، ضمن الأقاليم الجنوبية المغربية: البيئة والمجتمع وآفاق التنمية»، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، مراكش، ص ص 135-150
- المحداد الحسن، أحجو لكبير، منتصر المدني، آيت حساين علي 2001: « جهة كلميم-السمارة »، ضمن مجلة جغرافية المغرب مجلد 19، السلسلة الجديدة، عدد 1-2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص ص 33-46
- الإدريسي عمر، 2003: « التجربة الحضرية بالأقاليم الجنوبية وآليات توجيه نموها، حالة مدينة العيون»، ضمن مجلة مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي، عدد 3-4، خاص، بالأقاليم الجنوبية، ص ص 99-106
- العجلوي الموساوي، 1998: « دور المجال الصحراوي في تاريخ المغرب ما بين القرنين الثاني والسادس هجري (8 م و 12 م)»، ضمن مجلة المناهل عدد خاص بالأقاليم الجنوبية، ص ص 46-61.
- الرفاص محمد، 1998: « الهوية الترابية الديمقراطية والتنمية »، ضمن ندوة الديمقراطية المحلية الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة وداد للاتصال، العيون، ص ص 99-101.
- الزواوي حسن، 2014: « ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقارنة سوسيولوجيا»، ضمن الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعي، <http://www.cerss-ma.org>، 09-12-2017، 20 س 34
- الشرقاوي محمد، 2012: « استراتيجيات الصراع في الصحراء وإضمار الأزمة: رؤية اجتماعية وجيوسياسية»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص ص 191-205.
- الدكاري عبد الرحمان، هلال عبد المجيد، بوجروف سعيد، 2013: « تدبير الشأن الجهوي بالمغرب دور النخب وإشكالية الحكامة»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب : الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق ذ. محمد حزوي، وذة. ألفة حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس، ص ص 277-208.
- الدكاري عبد الرحمان، 2012: « سياسة المدينة بين إكراهات السياسات الحضرية المتعاقبة والرغبة في تجاوز مظاهر الأزمة الحضرية »، منشورات ملتقى مدينة صفرو الدورة 23، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع فاس، ص ص 5-39
- النشاط صالح، 2015: « التدبير المالي المندمج لتنزيل برامج التأهيل الحضري »، الملتقى 26 لمدينة صفرو، مطبعة الشركة العامة للتجهيز والطبع فاس ، ص ص 97-110.
- الراجي خديجة، 2010: « التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات »، ضمن مدخل إلى الصحراء الأطلنطية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ص ص 107-127
- أترحوت رشيد، 2011: « من سياسة المدينة إلى مدينة السياسة سوسيولوجيا الاحتجاج الاجتماعي بالمجال العام بالمغرب»، أشغال الملتقى الثقافي بصفرو، الدورة 23 ، ص ص 85-129

- استاتي الحبيب زين الدين، 2017 : «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول»، ضمن مجلة عمران، العدد 19، الدوحة، قطر، ص 157-158
- بنخطاب عبد الحميد، 2012: « التمثلاث السياسية والسياسة الحدودية بالمغرب»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، منشورات لارماتان، ص ص 238-256
- بلهادي عمر، 2017: « التمييز الإيجابي آلية للإنصاف والاندماج الترابي»، ضمن التمييز الإيجابي: مبدأ دستوري لتعزيز اللامركزية. أية آليات للتنفيذ؟، مركز التكوين ودعم اللامركزية، تونس، 20 ص
- بونت بيبير، 2012: « المجتمعات والثقافات غرب الصحراوية: الساقية الحمراء وتيرس»، ضمن الذكاء الترابي والتنمية الجهوية المقولة، لارماتان، ص 53-72.
- بنعتو محمد ، 2017: « الواحات المغربية بين إرادة الإقلاص وإكراهات الواقع»، ضمن واحات المغرب الصحراوي التراث الطبيعي والثقافي وآفاق التنمية، منشورات مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، أساء، ص ص 87-113.
- بنعتو محمد ، 2016 : « النموذج الحضري الواحي والإستراتيجية السياحية المغربية: أية علاقة؟ حالات الواحات الجنوبية والحدودية»، ضمن الواحات، رهانات التنمية بالمغرب الصحراوي، منشورات مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، أساء، ص ص 65-100
- بنعتو محمد 2014: «الجهوية المتقدمة والموسعة بين البعد السياسي وشروط التنمية، حالة المجالات المعولمة»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب، الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، تنسيق محمد حزوي وألفة حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص ص 359-372
- بنعتو محمد، 2012: « الاستراتيجية العقارية للدولة والفاعلين الخواص في الدوائر المسقية بشمال المغرب، حالة حوض اللوكوس والقصر الكبير»، ضمن مجلة منتدى شمال المغرب، الأعداد 6-8، ص ص 31-49
- بنعتو محمد، 2007: « سيدي إفني : إشكالية الموارد البشرية والهجرة السرية»، ضمن مجلة فكر للعلوم العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، الرباط، ص ص 11-36
- بنعتو محمد ، 2006: « استراتيجية عولمة الاقتصاد البحري وتحديات التراب الوطني، حالة طانطان وإيفني»، ضمن الملتقى الرابع للجغرافيين العرب حول : نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول: التنمية المحلية - تنسيق محمد الأسعد، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين ANAGEM ص ص 555-579.
- بنعتو محمد، 2005: « السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية و شبه الصحراوية»، مجلة دفاتر جغرافية، مختبر التراث و المجال، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ظهر المهراس- فاس، مطبعة انفوبرانت، ص ص 33-39.
- بنعتو محمد ، 2003: «المجالات الهامشية المغربية شبه الصحراوية، حالة كلميم»، مجلة مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي، عدد خاص بالأقاليم الصحراوية المغربية، ص ص 137-150.
- بنعتو محمد، 2000: « مآزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي إفني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة»، ضمن مجال المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد خاص حول التنمية البشرية والحكامة المحلية، ص ص 27-52

- بلقاضي أحمد، 2013: « التنمية الاقتصادية بالصحراء المغربية: بين تحديات التمدين وإكراهات الوسط الصحراوي»، مجلة دراسات عدد 16 عدد خاص حول سوس والصحراء ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص ص 13-32
- بن رمضان العربي، 2016 : « قضية الصحراء المغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية»، ضمن مجلة سياسات عربية عدد 23، الدوحة- قطر، ص ص 70-81
- بنحليمة حسن، 1995: « كلمة افتتاح ندوة: واحات بانوي العمق التاريخي ومؤهلات التنمية»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص ص 15-18
- بنحليمة حسن، 1995: « كلمة افتتاح ندوة: واحات وادنون: بوابة الصحراء المغربية »، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص ص 9-12
- بومزكو أحمد، 1999: « وادي نون من خلال وثائق دار إيليغ »، ضمن واحات وادي نون بوابة الصحراء المغربية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص ص 57-84
- بوبريك رحال، 2012: « ديمومة القبيلة بالصحراء»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، المركز المغربي متعددة التخصصات للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص ص 453-468
- حراش سعيد، 1998: « دور المدن الجنوبية في الربط الطرقي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء كرنولوجيا »، مجلة المناهل، عدد 58، ص ص 169-215
- حزوي محمد ومليح عبد اللطيف ، 2017: « التهيئة الحضرية ومسألة تدبير البعد البيئي بمدينة كلميم: بين هشاشة الوسط الطبيعي وسياسة التخطيط وإكراهات التغيرات المناخية»، ضمن التغيرات المناخية والتنمية الترابية، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب- سايس- فاس، ص ص 141-163
- حزوي محمد وطاهير نور الدين، 2015: « التسويق الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق »، ضمن الديناميات الترابية والتحويلات السوسيواقتصادية، دراسة نماذج منشورات مختبر الدراسات الجغرافية والتهيئة بالمغرب، كلية الآداب سايس فاس، ص ص 47-70
- حزوي محمد ومليح عبد اللطيف ، 2015 : « الفاعلون المحليون وإنتاج المجال الحضري بكلميم بين استراتيجيات التدخل ورهانات التنمية الترابية »، ضمن الديناميات الترابية والتحويلات السوسيو اقتصادية بالمغرب، دراسة نماذج . منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب- سايس- فاس، ص ص 167-192
- حزوي محمد ألفه حاج علي 2015: « المدينة المغربية بين دواعي التأهيل الحضري ومتطلبات التسويق الترابي »، الملتقى الثقافي صفرو الدورة 26، حول إستراتيجية تأهيل المدينة المغربية، ص ص 51-66
- حزوي محمد: 2014: « الجهة والجهوية بالمغرب تعدد المفاهيم وضبابية الرؤى »، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية تنسيق محمد حزوي: وألفه حاج علي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس ص ص 11-40

- حزوي محمد وحاج علي ألفه، 2012: « سياسة المدينة بالمغرب، دوافع التنزيل وانتظارات التفعيل»، ضمن أشغال الملتقى 23 لمدينة صفرو، حول سياسة المدينة الواقع وآفاق التفعيل، ص ص 40-72.
- حزوي محمد وحاج علي ألفه، 2013: « دينامية الأحياء الهامشية: تعدد الفرص وتنوع المخاطر»، مجلة جغرافية المغرب، المؤتمر الثالث للجغرافيين المغاربة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، الجزء الأول، التحولات المجالية والسوسيواقتصادية، ص ص 67-80.
- حزوي محمد وحاج علي ألفه، 2013: « سياسة المدينة بالمغرب: من تدبير الأزمة الحضرية إلى إرساء مقومات التنمية الترابية»، بمجلة المصباحية، عدد 10، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، ص ص 8-24
- حزوي محمد وحاج علي ألفه، 2005: « المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية»، دفاتر جغرافية، العدد لثاني، مختبر التراث والمجال، كلية الآداب ظهر المهرز- فاس، ص ص 61-68.
- حاج علي ألفه، 2013: « التخطيط الاستراتيجي ودوره في دعم التنافسية الترابية»، ضمن الجهوية المتقدمة بالمغرب: الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، منشورات كلية الآداب سايس، ص ص 339-358
- حاج علي ألفه وحزوي محمد، 2006: « وحدة المدينة، رهانات الحاضر وتحديات المستقبل»، ضمن أشغال الملتقى السابع للباحثين في جغرافية المدن حول المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، تنسيق محمد حزوي، كلية الآداب سايس-فاس، ص ص 285-301.
- حاج علي ألفه وحزوي محمد، 2006: « تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساتها على التنمية الترابية»، بمجلة دراسات، العدد الثاني عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص ص 145-158.
- حوميمد محمد، 2012: «تربية الجمال رافعة للتنمية الترابية المستدامة للأقاليم الجنوبية» ضمن كتاب الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاول، لارماتان، ص ص 253-270.
- حركات محمد، 2018: « الوضع الجيوسياسي المغربي الجديد في أفريقيا : حول بعض الشروط المنهجية والعلمية الكفيلة ببناء نموذج مثالي في العمق الاستراتيجي»، ضمن الجيوسياسية المغربية الجديدة في أفريقيا، لحظة انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(سيداو)، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، ص ص 5-12.
- حداد عبد الرحمان، 2012: « سياسات التنمية المستدامة بالأقاليم الجنوبية»، ضمن الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، لارماتان، ص ص 193-209
- رشيق عبد الرحمان، 2016: « السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية بالمغرب»، ضمن مجلة عمران، العدد 18، الدوحة-قطر، ص ص 7-32
- سبي محمد، 2016: « الكتابات الاستعمارية الإسبانية بشأن الصحراء الأطلسية»، مجلة عمران، العدد 17، الدوحة-قطر، ص ص 209-214
- سيد سليمان حسن، 1990: « أبعاد قضية الصحراء الغربية»، ضمن مجلة دراسات إفريقية، العدد 13 بيروت، ص ص 49-91
- شويكي مصطفى، 2003: « التجهيزات العمومية ودورها في هيكلة المجال -الأقاليم الجنوبية»، ضمن مجلة مجالات مغربية، الإتحاد الجغرافي المغربي، عدد خاص بالأقاليم الصحراوية، 3-4، ص ص 83-98

- صابر أحمد، 1998: «الجنوب المغربي وجزر الخالدات، أي موروث ثقافي مشترك»، ضمن مجلة المناهل عدد خاص بالأقاليم الجنوبية المغربية، ص ص 231-233
- فنيديو محفوظ، 2006: « المدينة المغربية بين التخطيط و العشوائية مدينة كلميم باب الصحراء نموذجاً»، ضمن الملتقى الوطني السابع للباحثين في جغرافية المدن حول موضوع المدينة المغربية بين التخطيط و العشوائية، تنسيق ذ، محمد حروي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية سايس- فاس، ص ص 89-108
- فريد خالد، 2015: « النخب الأعيانية بالصحراء وأزمة التأسيس لحكمة السياسات العامة المحلية مقارنة سوسيو-سياسية»، ضمن مجلة الربيع عدد مزدوج 3-4، ص ص 129-126
- محايين عبد القادر، 2010: « الجهة كمفهوم ترابي»، ضمن الجهوية بالمغرب، عرض، نقد واقتراح، منشورات مركز سوس للدراسات والأبحاث، ص ص 17-25
- مليح عبد اللطيف، توتاي سعيد، 2017: « السياحة بوادنون بين تنوع الموارد ومتطلبات التسويق الترابي»، ضمن واحات المغرب الصحراوي: التراث الطبيعي والثقافي وآفاق التنمية، أشغال الندوة الثالثة لملتقى الواحات، مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، آسا، ص ص 131-142
- زين الدين محمد، 2005: « المجتمع المدني بالمغرب : أية علاقة»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 65، نونبر، دجنبر، ص ص 119-129
- فضل الله عبد اللطيف 2003: « تطور السكان وتباين مؤهلات التنمية بالمناطق الصحراوية المغربية»، ضمن مجلة مجالات مغاربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، العددان 3-4، ص ص 55-59
- فجال علي، 2010: « في قضايا التمدين الكبرى بالمغرب»، مجلة دفاتر جغرافية، العدد السابع، كلية الآداب ظهر المهرار، ص ص 35-43.
- كولوفرنى محمد: 2015: « من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخب السياسية المغربية»، ضمن مجلة الربيع، عدد 1-2، ص ص 173-192
- لمراني محمد، 1999: « الدور السياسي والاقتصادي لمنطقة وادي نون في القرن الخامس الهجري»، ضمن ندوة واحات واد نون بوابة الصحراء المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر أكادير، ص ص 17-44.
- نشوي مصطفى، 2018: «الصين والمغرب على طريق الحرير زمن العالم الجديد العظيم»، ضمن مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 23، <http://revues.imist.ma/?journal=EGSM>، ص ص 5-22
- نشوي مصطفى، 2017: « جيويولتيك التراب المغربي عبر التاريخ»، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، ضمن الرابط الإلكتروني، <http://revues.imist.ma/?journal=EGSM>، ص ص 1-181
- نشوي مصطفى، 1999: « جيواستراتيجية منطقة الصويرة: بين المعطيات الظرفية والإمكانات الذاتية»، ضمن ندوة الصويرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير، ص ص 261-273
- ناعيمي مصطفى، 2001: « تنظيم المجال والنمو الحضري في الجهات الصحراوية»، ورشات الحوار الوطني حول إعداد التراب، نسخة مترجمة من النسخة الأصلية، 17 ص.

- ناعيمي مصطفى، 1998: « في مفهوم التحديد الذاتي »، ضمن الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، العيون، منشورات شركة أوداد للاتصال، ص ص 63-66
- هلال عبد المجيد، 2011: « فعالية أدوات التخطيط العمراني بين إكراهات الواقع وتأثير التعمير الاستثنائي »، ضمن أشغال الدورة الثالثة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول سياسية المدينة الواقع وأفق التفعيل، ص ص 289-300
- هناكا عثمان، 2007: « تكاثر السكان وتطور التمدين »، ضمن الصحراء الأطلنطية المجال والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص ص 243-265
- هناكا عثمان، 2003: « جوانب من العلاقات البيحضرية بالجنوب المغربي: الأقاليم الصحراوية وسوس نموذجاً »، ضمن مجالات مغربية، الاتحاد الجغرافي المغربي، عدد خاص بالأقاليم الصحراوية المغربية، 3-4، ص ص 107-124
- شداد مولاي إدريس، 2016: « دور الصحراء عبر التاريخ كجسر جيواستراتيجي وروحي وثقافي واقتصادي لربط علاقة المغرب بعمقه الإفريقي »، ضمن التواصل العلمي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، ص ص 105-134.
- شكر اوي خالد، 2007: « حوليات النزاع »، ضمن الصحراء الأطلنطية، المجال والإنسان، ص ص 169-180
- ولد القابلة إدريس ، 2010: « العقار والسكن بالأقاليم الجنوبية »، منشور بجريدة الصحراء الأسبوعية، وبالموقع الإلكتروني الحوار المتمدن. 2 ص.

- التقارير:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013: « النموذج التنموي الجهوي للأقاليم الجنوبية: تقييم فعالية الحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية »، 132 ص
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013: « النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية »، 20 ص.
- الجماعة الحضرية كلميم 2009: « المخطط الجماعي للتنمية لمدينة كلميم (2009-2016) »، مكتب الدراسات: ملتقى الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، REJES© Consultants، الرباط، 176 ص.
- الجماعة الحضرية كلميم، « تدبير الشأن المحلي بكلميم إكراهات الماضي وآفاق المستقبل »، 46 ص
- الجماعة الحضرية كلميم، 2015: « كلميم حاضرة وادنون »، 57 ص
- الوكالة الحضرية لكلميم السمارة، « تقرير المجلس الإداري، دورات 2007-2008-2012-2013-2014 »، 476 ص
- جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي التربوي « التقرير السنوي 2010 »، 5 ص.
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2013: « تقرير حول أحداث آسا الزاك وكلميم »، 33 ص

- المركز الجهوي للاستثمار بجهة كلميم وادنون، 2017: « وضعية المقاولات بجهة كلميم وادنون خلال سنتي 2016 و2017 » 78 ص
- تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2011، 439 ص.
- المديرية الجهوية للتخطيط لكلميم وادنون، 2015: « النشاط، والشغل والبطالة بجهة كلميم السمارة»، النتائج النهائية، 12 ص
- المندوبية السامية للتخطيط، 2011: « النتائج الرئيسية للبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح»، 10 ص.
- التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم- السمارة، 2012، «التقرير التركيبي وبرنامج العمل الجهوي المتكامل (PARI)»، 68 ص.
- قاسمية إلينا فيدال: 2011: « التهجير المطول للصحراويين»، مركز دراسات اللاجئين قسم الإنماء الدولي، جامعة أكسفورد، 37 ص.
- ماء العينين محمد الغيث، 2018: «القضية الوطنية وإشكالية الهوية»، منشورات المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، الرباط، 29 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية أكتوبر 2015»، 46 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة الاستثنائية، نونبر 2015»، 22 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، مارس 2016»، 58 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، يوليوز 2016»، 50 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية أكتوبر 2016»، 32 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، نونبر 2016»، 66 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، مارس 2016»، 62 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، أكتوبر 2017»، 101 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة الاستثنائية، ماي 2017»، 121 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، يوليوز 2017»، 33 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة الاستثنائية، فبراير 2018»، 55 ص
- محضر مداولات المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون: «الدورة العادية، مارس 2018»، 52 ص
- وزارة إعداد التراب الوطني، والبيئة والتعمير والإسكان 2001: « السكن والتنمية بالأقاليم الجنوبية»، 19 ص
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة (18 يوليوز 2002): « إعداد تراب الأقاليم الصحراوية: ترسيخ الاندماج وتنمية مستدامة»، العيون، 19 ص.
- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، 2002: « برامج مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 حسب الجهات: نموذج جهة كلميم السمارة»، منشورات عكاظ الرباط، 66 ص.

- وزارة إعداد التراب والماء والبيئة، 2005: «المخططات الجهوية لإعداد التراب الجهات الجنوبية للمملكة، التقرير النهائي، مكتب الدراسات urbaplan، 118 ص
- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، 2006: «خلاصة تركيبية للورشات المحلية حسب الجهات: جهة كلميم-السمارة»، 78 ص
- وزارة إعداد التراب والماء والبيئة، 2007: «التشخيص البيئي لمدينة كلميم»، المذكرة 21 للأقاليم الجنوبية، 27 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، مديرية إعداد التراب الوطني، 2010، «دراسة حول المشاريع الترابية، لبني مسكين، وزان، الحسيمة»، جامعة بيبير منديس – غرونوبل II فرنسا، 57 ص.
- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، المفتشية الجهوية لكلميم-السمارة، 2013: «مذكرة حول الإكراهات التي تعرفها بعض المشاريع بجهة كلميم السمارة»، عدد 2013/240، 8 ص
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة، الوكالة الحضرية لكلميم السمارة، 2016: «تقرير عن مسار إعداد تصميم تهيئة مدينة كلميم»، 9 ص.
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2009: «الحصيلة والآفاق، جهة كلميم السمارة»، الرباط، 11 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2009: «الحصيلة والآفاق جهة وادي الذهب الكويرة»، الرباط، 11 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2009: «الحصيلة والآفاق، جهة بوجدور الساقية الحمراء»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2010: «الحصيلة والآفاق جهة بوجدور الساقية الحمراء»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2010: «إنجازات سنة 2009 وتوقعات برنامج 2010 جهة كلميم السمارة»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2010: «الحصيلة والآفاق جهة وادي الذهب الكويرة»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2011: «الحصيلة والآفاق جهة بوجدور الساقية الحمراء»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2011: «الحصيلة والآفاق جهة وادي الذهب الكويرة»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2011: «الأطلس الجهوي، جهة كلميم السمارة»، الرباط، 121 ص

- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2012: « الحصيـلة والآفاق جهة بوجدور الساقية الحمراء»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2012: « الحصيـلة والآفاق، جهة كلميم السمارة»، الرباط، 12 ص
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2012: « الحصيـلة والآفاق جهة وادي الذهب الكويرة»، الرباط، 21 ص
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، 2017: «آليات إعداد التراب الوطني ورهانات التنزيل الترابي للمشاريع»، 14 ص

- *Ouvrages* :

- BAILLY A., & FERRAS R., 1997: « Eléments d'épistémologie de la géographie », Paris, Armand Colin, 220 p
- BRUNET R., 1990 : « Les mots de la géographie », Reclus, DOC Française, 518 p
- BRUNET R., 1990 : « Évaluation et prospective des territoires ». In Collectif, Conférences du colloque. Paris : Ministère de la Recherche et de la Technologie, coll. « Grands colloques de prospective », pp. 25-44.
- BAILLY A., & BEGIUN H., 1998 : « Introduction à la géographie humaine », Paris, Masson (7ème édition), 533p.
- BENABDELHADI A., & MOUSSALIM S., 2012: « Le marketing territorial, cas de la région Oriental », publication de la Revue Marocaine d'Administrative Locale et Développement, publication de l'agence de l'oriental, 230 p.
- BEN ATTOU M., & BELKADI A., 2014 : « Guelmim, Oued Noun : la ville, la tribu et le processus d'urbanisation », Publication de l'université Ibn Zohr et de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Agadir,. 194 p.
- BEN ATTOU M., & BELKADI A., 2013 : « Dakhla, port-frontière ou porte charnière du Maroc méridional : essai sur la dynamique urbaine d'une ville saharienne », Publication de l'université Ibn Zohr et de la Faculté des Lettres et des sciences humaines d'Agadir, 207 p.
- BEN ATTOU M., & BELKADI A., 2013 : « Sidi Ifni Ait Baâmrane, de la marginalité à la construction territoriale », Publication de l'université Ibn Zohr, Agadir. Impression Génération Event JE, 175 p.
- BEN ATTOU M., 2007 : « Les villes du Sahara marocain, Espace, Economie, Société et urbanisation », Edition FIKR DES Sciences Humaines et Sociales, Série

Etudes et Recherches, Avec le concours financier du Ministère la Culture, Impression Najah Al Jadida Rabat, 172 p.

- CLAVAL P., 1994 « Géopolitique et géostratégie la pensée politique, l'espace de territoire au XXe siècle », Paris : Nathan, 238 p.
- CHAMARD C., « sous la direction », 2014 : « Le marketing territorial :comment développer l'attractivité et l'hospitalité des territoires ? », éd de boeck, 203 p
- CHAMARD C., 2014 : «Le développement territorial par le marketing des produits : état de l'ont », IX 0me assise européennes de la montagne, 24 p
- CHAREF M., « Sous la direction », & BEN ATTOU M., & WAHBI M., 2015: « Migration marocaines aux canaries », centre des études sahariennes, Rabat, 288 p.
- DE LA CHAPELLE., 1934, « Les Tekna du sud Marocain ; étude géographie, historique et sociologique», in bulletin de l'Afrique française, 111 p
- DI MEO G., 1996 : « Les territoires du quotidien », Ed L'Harmattan, Paris, 207 p
- DI MEO G., 1998 : « Géographie social et territoire », paris, Nathan, 401 p .
- DI MEO G., & BULÉON, P, « Dir. », 2005 : « L'espace social une lecture géographique des sociétés », Armand colin 304 p.
- GUMUCHIAN H., & autres., 2003 : « les acteurs ces oubliés du territoires », Ed Anthropos paris, 192 p.
- GUMUCHIAN H. 1991 : « Représentations et aménagement du territoire », Paris Ed. Anthropos-Economica, 143p
- GRIFFER H., 1984 : «Territoire en France : les enjeux économiques de la décentralisation», Ed economica, 304 p.
- GOLLAIN V., 2010 : « Guide du marketing territorial – réussir son marketing territorial en 10 étapes », Ed territoriales, 132 p.
- GOUTTBEL J-Y., 2001 : « Stratégies de développement territorial », 1^{er} édition Economica, Paris, 223 p.
- GOUTTBEL J-Y., 2010 : « Le consultant et le développement territorial», édition Economica, Paris, 139 p.
- HORCABIER L., 1936 : « La planification et l'organisation du Sahara Occidental », In : L'Afrique Française N° 5, p 264
- HULBERT F., « Sous la direction », 2006 : « villes du nord, villes du sud : géopolitique urbaine, acteurs et enjeux », Ed l'Harmatin. 602 p.

- HATEM F., 2007 : « le marketing territorial : principes, méthodes et pratiques », Edition EMS management et société, 292 p.
- LEVY, J., & LUSSAUT, M., 2003 : « Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés », Ed, Berlin, paris 1128 p.
- MUTIN G., 2001 : « Géopolitique de monde arabe », Ed Ellipes, paris, 288 p.
- MARTY P., 1915 : «Les tribus de la haute Mauritanie, publications de la comité de l'afrique française, 96 p
- NAIMI M., 2004 : «La dynamique des alliances ouest-sahariennes De l'espace géographique à l'espace social », Collection Méditerranée-Sud, N° 5, 336 p.
- NAIMI M., 2016: « L'eau, le feu et le Makhzen : la rive nord-ouest saharienne», Ed, Karthala, 444 p
- PECQUEUR B., 2000 : « Le développement local », 2^{ème} ed la découverte et Syros. Paris, 132 p
- PAULET J-P., 2005 : « Le développement durable », Ed Ellipses Marketing , 188 p.
- RAFFESTIN CL., 1980 : « Pour une géographie du pouvoir », Ed Litee paris, 250 p.
- RONCAYOLO M., & BELANDA, S., 2016 : « : La géographie dans sa ville » Ed, Parenthèses, 272 p
- SUBRA Ph., 2007 : « géopolitique de l'aménagement du territoire », Ed. Armand colin, paris, 327 p.
- THERIAULT J-Y., 1985 : « La société civile ou chimère insaisissable, essai de la sociologie politique », Edition Québec-Amérique, collection dos série document, 160 p.
- VACHON B., 1993, « Le développement local : théorie et pratique, réintroduire l'humaine dans la logique de développement », Gaetanmorin éditeur, Québec, 313p.
- VALLERUGO F., & NOISETTE, P, 2004 : « le marketing des villes », édition d'organisation, 424 p.

- Thèses et mémoires :

- BUTEAU G., 2005 : « Le Maroc au Sahara: 1975-2005 » Mémoire pour l'obtention du master en science politique, Université Lyon 2, Institut d'études politiques, 93 p.
- BENNAFLA K., 2012 : « Pour une géographie des bordures à l'heure globale : frontières et espaces des activités informelles », (Volume 1), Mémoire pour l'obtention de l'Habilitation à diriger des recherches, Université Paris Ouest-Nanterre la Défense, 145 p.
- BISSON V., 2005 : « Dynamique comparées de l'urbanisation en milieu tribal Tunisie et Mauritanie », Axe de cartographier la turbe dans la ville : dans la ville : une conception problématique. Thèse de doctorat en Géographie, université de tours. France, 320 p.
- CHMOURK E., 2009 : « L'organisation de l'espace et développement local dans la province de Guelmim, porte du Sahara Marocain », Thèse du doctorat en Géographie, université de bordeaux, 422 p.
- GEBRATI F., 2004 : « La mobilisation des acteurs du développement local dans le haut atlas Marrakech », Thèse de doctorat en Géographie. Université Joseph Fourniers. J. F Grenoble I, 366 p.
- GHI SLAI NE LYDON, 2009 : « On Trans-Saharan Trails Islamic Law, Trade Networks, and Cross-Cultural Exchange », In Nineteenth- Century Western Africa", CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, p xxv, 498 p.
- GOGENDEAU N., 2014 : « Le marketing urbain, un outil de domination politique ? » Mémoire en Géopolitique, Université de Reims Champagne-Ardenne, 144 p.
- HILMI A., 2008 : « Le Nord de l'oriental Marocain : une région frontalière », Thèse de doctorat en géographie, Université François – Rabelais, 339 p.

- Articles :

- AIT SLIMANE M., 2005 : « Le développement local, quel rôle pour la collectivité local ? », In Acte du séminaire international: Regards croisés sur le développement participatif : quels acteurs, quels mécanismes ?, quelles compétences, Ed Commune Urbaine Salé, pp 55-59.
- ALLAL A., & BENNAFLA, K, 2010 : « Les mouvements protestataires de Gafsa (Tunisie) et Sidi Ifni (Maroc) de 2005 à 2009 : Des mobilisations en faveur

du réengagement de l'État ou contre l'ordre politique ? », In revue protestations sociales, révolutions civiles transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Ed Armand Colin, pp 27-45

- BELKADI A., 1999 : « Le Rôle Economique et commercial d'oud Noun des origines à nos jours », in les oasis du Oued Noun porte du Shara Marocaine, Publication de FLSH Agadir, pp 144-161.
- BEN ATTOU M., & SIDKI, EL, 2018 : « Le défi démographique face au développement territorial en zone oasienne et frontalière Le cas de la province d'Assa-Zag », in Systèmes productifs locaux au Maroc, Espace Géographique et Société Marocaine, N° 22, 5-34 p.
- BEN ATTOU M. 2016 « Le territoire présaharien marocain entre gouvernance et émergence », in Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N° 15, Casablanca, p 5 URL: <https://revues.imist.ma/index.php?journal=EGSM> (Consulté le 15-01-2017) 1-40 pp
- BEN ATTOU M. 2016: «Sidi Ifni dans la mouvance canarienne: Territoires et mémoires, de l'émigration clandestine à la géostratégie transnationale quelles perspectives?, in Revue AFN Maroc N° : 19-20, pp.1-45.
- BEN ATTOU M., 2016 : « Marginalité et recomposition territoriale stratégique dans le présahara marocain, cas de l'oued Noun et de Guelmim », in Revue Dirassat- Sciences Humaines et Sociales n° 20, l'université Ibn Zohr, FLSH, Agadir, pp. 79-89.
- BEN ATTOU., M. 2016 : « Le territoire présaharien marocain entre gouvernance et émergence », in Revue Espace Géographique et Société Marocaine IMIST.ma (EGSM en ligne) n° 15 par l'ACIRU, Casablanca, pp 5-40.
- BEN ATTOU M., 2014 « La nouvelle stratégie de l'Etat dans l'espace présaharien du Guelmim à l'heure de la régionalisation élargie », in revue AFN N° 15-16, Tétouan, pp.62-92.
- BEN ATTOU M., 2013 : « La ville qui se fait, la ville en projet La psychose du foncier à Guelmim » in, Etudes sur l'espace et le peuplement à Agadir et ses périphéries, Université d'Agadir, p42
- BEN ATTOU M., 2000 : « Un espace périphérique du pré-sahara marocain, la province de Guelmim », in Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation (Berriane M. & Signoles P., sous la direction), publication de la FLSH de Rabat, Série colloques et Séminaires n°88, pp.243-261

- BEN ATTOU M., 1995 : « Mécanismes et formes de croissance urbaine a Guelmim », in actes du colloque d'Agadir sur les l'oasis de wad Noun, porte du Sahara Marocain, publication de la F.L.S.H. d'Agadir, pp. 182-194
- BESENYO J 2008 : «The society of the Sahrawiansm» in Aarms Vol 7, N° 4, RUL : <https://www.researchgate.net/publication/275583351> (Consulté le 23-02-2019), pp 667-677
- BRUNET R., 1993 : Géographie recentrée, Géographie à enseigner» Bulletin de la Société géographique de Liège, 28, pp.11-18
- BAJO IB., 2014: « Les sahraouis du sud du Maroc et la question du Sahara Occidental », In colloque internationale des sciences politiques, Montreal, 14 p.
- COTE M., 2013 : « La ville à l'épreuve du milieu aide et semi aride » In sécheresse, N° 24, pp.159-163
- CLAVAL P., 1997 : « le territoire dans la transition a la postmodernité », in Le territoire, lien ou frontière?, Éditions de l'Orstom Paris-Sorbonne, pp. 3-14
- CATUSSE M., CATTEDRA R., IDRISSE JANATI M., 2009 : « Changer d'échelles de gouvernance ? Réflexions autour de la promulgation de la Charte communale de 2002 au Maroc », In J. M. Miossec (dir.), Terrains et echelons de la gouvernance: experiences en France et au Maghreb, Paris, L'Harmattan, 2009, pp. 139-170
- CASANOVA L., 2011 : « Prospective territorial : démarche d'analyse spatiale» in territoire du futur, revue international, l'Harmathin, 75-92
- DEBAR B., 2007 : « Territoires-territorialité-territorialisation : aujourd'hui encor, et bien moins que demain » in territoires, territorialité, territorialisation : controverse et perspectives sous Dr Martin Vanier, presses universitaires de rennes, pp. 19-30.
- D'AQUINO P., 2002.: « Le territoire entre espace et pouvoir : pour une planification territoriale ascendante », in L'espace géographique, Tome 31, pp3-22
- DEDENIS J., 2006 : La territorialité de l'espace des camps des réfugiés sahraouis en Algérie, in Bulletin de l'Association de géographes français, 83e année, Territoires d'exil : les camps de réfugiés. pp 22-34
- ESTEBAN R., & BARADO TEMON D., Rodriguez Estéban & DIEGO A., 2015: « Le processus d'urbanisation dans le Sahara espagnol (1884-1975). Une composante essentielle du projet colonial », in Sahara occidental: mémoires, culture, histoires en ligne cahiers d' emam. , N° 24-25

- FOUCAULT M., 1992, « Le sujet et le pouvoir », In Dits et écrits tome IV texte n°306, URL : <http://libertaire.free.fr/MFoucault102.html> (Consulté 11-10-2016) pp. 297-321
- GRIAUT F., & ANTHEAMME, B, 2005 : « Au nom du développement une (re)fabrication des territoires », In territoire mort vive les territoires, Editeur scientifique Anthlaume et F. Giraut , édition , institution de recherche pour le développement (IRD), Paris, pp. 9-38
- GOEURY., D., 2014 : « La visite royale comme réponse au stress territorial : les conséquences des manifestations rurales dans le Haut Atlas central et oriental marocain », In revue de la géographie politique et géopolitique, N° 24, URL: <https://journals.openedition.org/espacepolitique/3242>, (Consulté 19-02-2019)
- GOEURY., D., 2017. « 20th February 2011 Protesters by Province in Morocco », URL: <https://www.researchgate.net/project/Tafra-Cartographie-electorale-du-Maroc> (Consulté le 06-02-2019)
- GOLLAIN V., 2012 : « Définition du marketing territorial », URL <http://marketing-territorial.org>, Over- blog.com (Consulté le 15-07-2018)
- GUILGOU X., 2007 : « Quelle est la meilleure posture pour le Maroc: synthèse et conclusions », In les cahiers du plan N° 12. Mars-avril, pp. 10-20.
- KADIRI N., 2009 : « À l'orée du Sahara, les turbulences géopolitiques de l'ancienne enclave espagnole de Sidi Ifni », In Euro-méditerranéens, Euratabie, n°23, pp 101-116.
- LEVY J., 1986 : « L'espace et le politique : quelles rencontres ? », in Brunet R., Auriac F., Espaces, jeux et enjeux, Fayard-Diderot, Paris, pp. 251-268.
- LAZAREV G., 2015 : « Les mouvances de population dans les provinces sahariennes De l'histoire à aujourd'hui », Critique économique, n° 33, pp. 25-37
- LAZAREV., G., 2013 : « Mouvances tribales et dynamiques sociopolitiques des territoires le Maroc du XVI° AU XIX° siècle », URL: <https://www.academia.edu/25680478>, (Consulté le 27-07-2017), pp 1-31
- LACROIX T., 2005 : « Laâyoune, une ville interface saharienne », In international conference « les villes sahariennes », IREMAM, MMSH, Aix-en-Provence, pp.1-10
- LELOUP F., & MOYART, L, & , PECQUEUR , B, 2005 : « la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territorial ? », Géographie, économie, Société (vol-7), pp.321-332

- MITATRE C., 2011 : « Le couloir ouest-saharien : un espace gradué » In l'Année du Maghreb n°VII : Sahara en mouvement, URL : <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1219>, (Consulté le 17/05/2018)
- NACHOUI M., 2015 : « Casablanca dans la nouvelle architecture territoriale marocaine : « Penser en homme d'action et agir en homme de pensée » Henri BERGSON, », In Revue Organisation et Territoire n°1, URL: <https://revues.imist.ma> (Consulté le 12-09-2016), 18 p
- NACIRI M., 1983 ; « L'aménagement de l'espace territorial au Maroc, Lieux d'autonomie centralisation étatique », In Annuaire de l'Afrique du Nord, Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, pp.225-243.
- PECQUEUR B., 2005 : « Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour économies du sud », In territoire mort vivre les territoires, Editeur scientifique Anthlaume et F. Giraut , édition , institution de recherche pour le développement (IRD), Paris, pp. 295-317
- ROSSARD T., & WIEBER J-C., 1980 : « Essai de formulation systémique d'un mode d'approche du paysage », In Bulletin de l'Association des Géographes Français, N° 468, pp 103-111
- RAFFESTIN CL., 1986 : « Territorialité : concept ou paradigme de la géographie sociale ? » in Géographica Helvetica n° 2 .pp.91-96
- ROSIER S., 2001 : « Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires », in L'information géographique, Volume 65, N° 1, pp. 33-42.

- **Rapports :**

- AGENCE DU BASIN HYDRAULIQUE DE SOUSS MASA DARAA, 2012: « Le projet de schéma directeur de l'Aménagement des ressources en eau dans le bassin de Guelmim », rapport synthétique, 17p.
- AGENCE URBAINE DE GUELMIM., 2012: « La planification spatiale de ville Guelmim », 6p.
- BUREAU D'ETUDE CREPDH., 2008 : « Diagnostic territorial participative de la commune rurales de Tarjist » termes de références, p 16
- BUREAU D'ETUDE CREPDH, 2008 : « Diagnostic territorial participative de la commune rurales de TarjiJt », termes de références, p 16.

- GOLLAIN, V, 2012 : « Identifier et valoriser ses avantages comparatifs territoriaux avec la méthode CERISE REVAIT (R) », version 5, p 11
- MOULINE., N., 2012 : «Le Marco vote, les élections législatives en chiffre 1960-2011», Ed Tafra, 52 p.
- MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE NATIONAL, et de l'URBANISME ET DE L'HABITAT ET POLITIQUE DE LA VILLE, 2017 : «Contrat-programme régional de région Guelmim Oued Noun au titre de la période 2017-2021», 41 p
- MINISTRE CHARGE DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT ET LA SOCIETE CIVILE., 2013: « Rapport d'activité de dialogue national sur la société civile et les nouvelles prérogatives constitutionnelles a réussi», 58 p
- MINISTRE DE L'HABITAT DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT DE L'ESPACE ET SOCIETE D'AMENAGEMENT ALOMRANE-ALJANOUB , Février 2009: «Etude sur les perspectives du secteur de l'immobilier résidentiel à l'horizon 2020 dans la région Guelmim-Essemara», Diagnostic général, P.20
- MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE L'EAU ET DE L'ENVIRONNEMENT, 2006: «Région Guelmim-ES-Smara , Elément introductifs, 149p.
- MINISTRE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME ET L'AMENAGEMENT DE L'ESPACE ET SOCIETE D'AMENAGEMENT ALOMRAN-ALJANOUB, 2009, Etude sur les perspectives de secteur de l'immobilier résidentiel à l'horizon 2020 dans la région Guelmim-Essemara», Diagnostic général, 11p.
- SAHRAWI REFUGEES IN, ALGERIA, Total In Camp Population, 2018, 22 p
- TARGA AIDE., 2015 : « Inondations au Maroc en 2014, Quels enseignements tirer de Guelmim et Sidi et Ifni, », Ed Targa, 40 p.

- ***Articles de presse :***

- DOCUMENT DE L'ECONOMISTE., 2015 : « Provinces du Sud : le grande décollage, les 40 ans de la marche verte, Agriculture, pêche, tourisme et infrastructure » L'économiste, Novembre 2015, 40 p.

- ***Webographie :***

- www.afriques.hypotheses.org/388
- www.cerss-ma.org
- www.corcas.ma

- www.delcampe.net
- www.espacepolitique.revues.org
- www.etudes-geopolitiques.com
- www.guelmim.ma
- www.hypergeo.eu
- www.journals.openedition.org/emam/
- www.journals.openedition.org/anneemaghreb/
- www.ouednoun.ma
- www.pncl.gov.ma
- www.journals.openedition.org/remmm/
- www.revue-afnm.org
- www.researchgate.net
- www.revues.imist.ma/
- www.sahara.gov.ma
- www.tanargan.com

لائحة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	حجم العينة العنقودية وتوزيعها على المجتمع الإحصائي بمدينة كلميم سنة 2016	8
2	أهم خصوصيات الجغرافية السياسية والجيوسياسية والجيواستراتيجية في المقاربة الجغرافية	37
3	اتحادية قبائل تكنة ومجال انتمائها	71
4	توزيع المقاعد المنتخبة في الانتخابات المنظمة من طرف السلطات الاستعمارية بالصحراء المغربية سنة 1963	77
5	توزيع منجزات قطاع الإسكان بالأقاليم الصحراوية ما بين سنتي 2000 – 1976	94
6	إنجازات الدولة في قطاع الكهرباء بالصحراء من خلال حالة إقليم العيون ما بين سنتي 1976 و 2006	98
7	توزيع معدل البطالة حسب السن والوسط بالصحراء المغربية سنة 2014	104
8	توزيع الانتماء السياسي والقبلي لرؤساء المجالس الحضرية بالأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1997 و 2021	111
9	توزيع الانتماء السياسي لرؤساء المجالس الحضرية بمدن الأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1997-2021	113
10	توزيع الانتماء القبلي لرؤساء المجالس الحضرية بمدن الأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1997-2021	115
11	التمثيلية القبلية بالبرلمان حسب الجهات بالأقاليم الجنوبية سنة 2016	117
12	توزيع عدد السجلات التجارية بأهم مدن الصحراء المغربية ما بين سنتي 2006-1975	138
13	أهم الحركات الاحتجاجية بالصحراء المغربية ما بين 1992 و 2010	
14	توزيع السكان الصحراويين الوافدين على مدن سوس ما بين سنتي 1989 و 1994	161
15	التجزئات السكنية المنجزة بمدينة كلميم ما بين سنتي 1981-1994	176
16	التجزئات السكنية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2017	180
17	أهم الفيصانات التي عرفتها مدينة كلميم ما بين سنتي 1967 و 2014	192
18	التطور الديمغرافي لمدينة كلميم ما بين سنتي 1960 و 2014	195
19	متوسط الزيادة السكانية بمدينة كلميم ما بين سنتي 1960-2014	196
20	توزيع السكان بأحياء مدينة كلميم حسب إحصاء سنة 2014	199
21	توزيع سكان القبائل الصحراوية حسب الإحصاء الإسباني لسنة 1974	212
22	توزيع القبائل التي شملها إحصاء سنة 1915 و بتعداد إحصاء إسباني سنة 1974	213
23	توزيع ساكنة الأقاليم الجنوبية حسب التركيبة السوسيواقتصادية خلال إحصاء سنة 2004	214
24	توزيع أعداد العائدين من تيندوف إلى أرض الوطن ما بين سنتي 1976 و 1997	215
25	تقديرات المفوضية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي حول عدد سكان المخيمات	219

	ما بين سنتي 1993-2010	
222	الجمعيات الحقوقية بمدينة كلميم سنة 2017	26
227	فترات إيداع مطالب الرسوم العقارية المنجزة ما بين سنتي 1960-2000	27
230	توزيع عدد مطالب الرسوم العقارية المنجزة بمدينة كلميم ما بين سنتي 2003 و 2008	28
231	تطور المشاريع الاستثمارية العقارية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2013	29
232	طبيعة العقار المحفظ بمدينة كلميم سنة ما بين سنتي 2005 - 2018	30
233	توزيع الأملاك العقارية لجماعة لكلميم سنة 2017	31
237	توزيع أسعار العقار حسب النوع السكني بمدينة كلميم سنة 2017	32
240	تطور عدد رخص الأنشطة التجارية بمدينة كلميم خلال المرحلتين (1975-2002) و (2003-2013)	33
244	توزيع مشاريع المحطات الشاطئية في المخطط الأزرق سنة 2010	34
245	توزيع الانتماء القبلي والتركيبية السوسيو مهنية لأعيان وشيوخ قبيلة ازركيين الذين اتفقوا على تفويت عقار مشروع المحطة الشاطئية الشاطئ الأبيض للدولة سنة 2009	35
247	توزيع عدد المقاولات المحددة حسب الطبيعة القانونية وقطاعات الأنشطة بجهة كلميم السمارة سنة 2015	36
257	توزيع الانتماءات السياسية والقبلية لرؤساء مجلس جماعة كلميم ما بين سنتي 1960-2003	37
261	المقاربة المعتمدة في تدبير الشأن التنموي بمدينة كلميم ما بين سنتي 1992-2003	38
265	توزيع منتخبى المجلس الجماعي لكلميم حسب الانتماء القبلي ما بين سنتي 2003 و 2021	39
271	تطور التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة بكلميم ما بين سنتي 1960-2021	40
272	تطور عدد الجمعيات بمدينة كلميم ما بين سنتي 1989-2005	41
276	نموذج لجمعيات المجتمع المدني بمدينة كلميم حسب التأسيس وعدد المنخرطين سنة 2017	42
289	توزيع النقط المتداولة بمجلس جماعة كلميم خلال الفترتين الانتدابيتين 2003-2009 و 2009-2014	43
301	توزيع المشاريع المنجزة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-2013	44
302	توزيع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلميم سنتي 2014 و 2015	45
309	أهم المساهمات المالية للفاعلين المحليين في البناء الترابي بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2021 بالمليون درهم	46
312	توزيع قائمة الأحكام القضائية العقارية النهائية الصادرة ضد الجماعة الترابية لكلميم والغير منفذة ما بين سنتي 2004 و 2013	47
314	توزيع الأحكام القانونية العقارية المنفذة وغير المنفذة على الجماعة الترابية لكلميم سنة 2016	48

49	تطور مستوى إنجاز البنية التحتية الأساسية والتجهيزات العمومية بمدينة كلميم خلال المرحلتين (1975-2004) و (2005-2015)	316
50	تقييم تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2010	321
51	توزيع الاختيارات السوسيوترابية في تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2018	330
52	توزيع الاختيارات المرتبطة بالعرض السكني في تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2018	331
53	توزيع الاختيارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في تصميم التهيئة لمدينة كلميم سنة 2018	332
54	توزيع عدد تعرضات السكان على تصميم التهيئة لمدينة كلميم ما بين 9 نونبر 2017 و 10 يوليوز 2017	333
55	التجزئات السكنية بمدينة كلميم ووضعية وداديات الرك الأصفر سنة 2018	336
56	أهم الأنشطة والمشاريع المنجزة من طرف النسيج الجمعي بكلميم سنة 2016	343
57	تطور أعداد المستفيدين من مركز تصفية الدم بمدينة كلميم بين سنتي 2005 و 2012	345
58	توزيع جمعيات المجتمع المدني حسب المقر، الانتماء القبلي، والانتماء والولاء السياسي بمدينة كلميم سنة 2017	349
59	توزيع الجمعيات الحزبية بمدينة كلميم الى حدود سنة 2017	355
60	نتائج رئاسة مجلس جهة كلميم وادنون يوم 14 شتنبر 2015	361
61	النقط المتداولة بمجلس جهة كلميم وادنون ما بين 2015 إلى متم ماي 2018	364
62	توزيع مشاريع التهيئة الحضرية بمدينة كلميم من أجل دعم توقعها الجهوي ما بين سنتي 2018 و 2021	379
63	توزيع مشاريع التهيئة الحضرية ذات العلاقة بالاندماج الترابي في أفق 2020	381
64	توزيع مشاريع تأهيل الموروث الثقافي والحضاري بمدينة كلميم في أفق 2020	381
65	توزيع مشاريع التهيئة البيئية والتنمية المستدامة بمدينة كلميم في أفق 2020	382
66	تقييم الكلفة المالية المطلوبة لتعبئة الرصيد العقاري بكلميم بالمليون درهم على المدى القريب والمتوسط والبعيد في أفق 2020	384
67	توزيع مشاريع برنامج عمل جماعة مدينة كلميم ما بين سنتي 2018 و 2023	387
68	مؤشرات التنمية البشرية بمدينة كلميم سنة 2014	389
69	معدل البطالة لدى الإناث والذكور بمدينة كلميم حسب إحصاء سنة 2014	394
70	توزيع الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10 000 و 20 000 نسمة بجهة كلميم وادنون حسب إحصاء سنة 2014	404
71	توزيع الجماعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 10 000 نسمة بجهة كلميم وادنون، حسب إحصاء سنة 2014	405
72	توزيع الجماعات اقل من 5000 نسمة بجهة كلميم وادنون حسب إحصاء سنة 2014	406
73	ثمان المتر المربع للبنىات الجديدة وأصناف البناء بأقاليم جهة كلميم السمارة سنة 2014	409
74	توزيع حصيلة المنجزات بإقليم كلميم خلال حقبة 1975-2012	410
75	توزيع مشاريع التنمية الترابية بجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2017 و 2022	412
76	مكونات مشاريع النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 2016-2022	416
77	اتفاقية الشراكة لإنجاز الطريق السريع بين تيزنيت-الداخلية ما بين سنتي 2016-	419

	2021	
429	توزيع المشاريع المدعمة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2010-2015	78
430	توزيع عدد الوافدين وليالي المبيت بجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2010 و2015	79
501	أهم نقط الدورة العادية لشهر غشت للمجلس البلدي لكلميم سنة 1998	1-1

لائحة الخرائط:

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
64	القوافل التجارية بالغرب الإفريقي خلال القرن 15 و 16	1
69	الشبكة التجارية بوادنون ما بين سنتي 1700 و 1900م	2
76	التقسيم الكولونيالي للمغرب ووضع تراب كلميم ما بين سنتي 1912-1956	3
84	توزيع عدد السكان الحضرين بالأقاليم الجنوبية المغربية سنة 2014	4
86	تركز السكان بالأقاليم الجنوبية على الشريط الساحلي الأطلنطي سنة 2014	5
88	توزيع تيارات الهجرة الداخلية بين العمالات والأقاليم للفئة العمرية ما بين 20 و 40 ما بين سنتي 1999 و 2004، بالصحراء المغربية.	6
92	أهم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية بالصحراء المغربية ما بين سنتي 1975-2017	7
108	التوسع المجالي لمدينة العيون ما بين سنتي 1960-2016	8
108	المجال الحضري المزدوج لطانطان والوطية ما بين سنتي 1975-2007	9
128	مركزية كلميم ضمن مراكز جيش التحرير بالجنوب المغربي سنتي 1957 و 1958	10
136	التوزيع المجالي لعمليات الإسكان بالأقاليم الجنوبية ما بين سنتي 1975 – 2005	11
151	مسار المهاجرين غير الشرعيين بالصحراء المغربية نحو جزر الكناري الإسبانية ما بين سنتي 1995 و 2018	12
156	مدينة كلميم في محيطها الجهوي سنة 2017	13
166	موقع مدينة كلميم ضمن جهة كلميم وادنون سنة 2018	14
166	المجال الحضري لمدينة كلميم سنة 2018	15
171	مراحل التوسع الحضري لمدينة كلميم منذ النشأة إلى سنة 2018	16
186	المرفولوجية الحضرية واستعمال المجال بمدينة كلميم سنة 2018	17
190	مستوى الارتفاع بحوض مدينة كلميم	18
190	الأودية التي تخترق المجال الحضري بكلميم سنة 2017	19
198	توزيع سكان مدينة كلميم حسب الأحياء سنة 2014	20
202	تيارات الهجرة الداخلية بين العمالات والأقاليم للفئة العمرية 20-40 ما بين سنتي 1999-2004 بأقاليم جهة كلميم وادنون	21
207	التوزيع الجغرافي للأحياء حسب الانتماء القبلي ما بين سنتي 1960 و 2004	22
207	التوزيع الجغرافي لأحياء مدينة كلميم حسب الانتماء القبلي لساكنتها ما بين سنتي 2005 و 2018	23
236	متوسط أئمة العقار بمدينة كلميم ما بين سنتي 1975 و 2004	24
236	متوسط أئمة العقار بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2015	25
279	نموذج الجمعيات التي أنشئت بمدينة كلميم قبل سنة 2005	26
279	جمعيات المجتمع المدني حسب الأحياء بمدينة كلميم سنة 2017	27
291	أهم مشاريع التهيئة الحضرية المنجزة بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2018	28
303	الأحياء المستهدفة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما بين سنتي 2011-2015	29

30	توزيع النسيج الجمعي بمدينة كلميم حسب المقر وحسب الانتماء والولاء السياسي سنة 2017	353
31	مجالات الصراع حول العقار بمدينة كلميم	371
32	القبائل المشكلة للمجال الجهوي لكلميم وادنون وعلاقته بالانتماء السياسي للجماعات الترابية ما بين سنتي 2003 و 2021	373
33	موقع مدينة كلميم في القدرة الجاذبية الحضرية للمدن المغربية سنة 2016	401
34	توزيع السكان بالشبكة الحضرية بأقاليم جهة كلميم وادنون حسب إحصاء سنة 2014	407
35	أهم البنيات التحتية للشبكة الحضرية بأقاليم جهة كلميم وادنون سنة 2016	414
36	الرؤية الإستشرافية لكلميم ومجالها الجهوي في أفق 2030	433
37	المسار المحتمل لنقل أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب في إطار الإتفاقية المشتركة بينهما سنة 2018	440
38	مكانة جهة كلميم وادنون كداعم لتوجه الدولة بالأقاليم الجنوبية والعمق الإفريقي سنة 2018	443
39	أهم الإمكانيات الترابية بالصحراء المغربية كمجال جيواستراتيجي الجنوبية في اتجاه العمق الإفريقي سنة 2018	451
1-1	أهم مدن دول الصحراء الكبرى سنة 2003	502
2-1	توزيع عدد المحتجين بحركة 20 فبراير حسب الجهات سنة 2011	503
3-1	الأحزاب المتصدرة للانتخابات الجماعية بالصحراء المغربية ما بين 1960 و 1997	504
4-1	الحركات المجالية للقبائل الصحراوية بالمغرب الصحراوي خلال القرن الثامن عشر الميلادي	505
5-1	امتداد قبائل تكنة (وادنون) بالصحراء خلال القرن الثامن عشر الميلادي	505
6-1	المخطط الجهوي لإعداد التراب بجهة كلميم السمارة والذي سيتم تحيينه مع برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم وادنون 2016-2022	506
7-1	المخطط الجهوي للتهيئة الساحلية بجهة كلميم وادنون سنة 2019	507
8-1	حدود مجال استغلال معدن الزرقون بمحطة الشاطئ الأبيض بكلميم ما بين 2015 و 2020	529

لائحة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
83	تطور السكان بالمدن والمراكز الحضرية الجنوبية بالمغرب ما بين سنتي 1982-2014	1
91	تطور عدد المساكن بمدينتي العيون والداخل ما بين سنتي 1953-1971	2
105	توزيع نسبة السكان العاطلين حسب مستوى الشهادة والوسط بالصحراء المغربية سنة 2014	3
139	توزيع نسبة السجلات التجارية بأهم المدن الصحراوية ما بين سنتي 1975-2006	4
152	توزيع الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة بالجزر الإسبانية سنة 2009	5
162	تطور توافد أرباب الأسر على مدينة العيون ما بين سنتي 1975 و 1998	6
178	تطور مساحة النسيج الحضري بكلميم (بالهكتار) بين سنتي 1964 و 2012	7
183	توزيع التجزئات السكنية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005 و 2018	8
191	توزيع التساقطات المطرية بمدينة كلميم ما بين 1968 و 2014 بالملم	9
197	توزيع السكان حسب الفئات العمرية بكلميم سنة 2014	10
200	توزيع الأصول الجغرافية لسكان مدينة كلميم سنة 2014	11
217	توزيع الجهات المغربية حسب الجهات وموقع جهة كلميم وادنون في ذلك، خلال إحصاء سنة 2014	12
234	تطور عدد رخص البناء بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-2015	13
249	طموحات شباب مدينة كلميم سنة 2017	14
258	توزيع الانتماء السياسي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما بين سنتي 1976-1983	15
258	توزيع الانتماء القبلي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما بين سنتي 1976-1983	16
258	توزيع الانتماء السياسي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما بين سنتي 1983-1992	17
258	توزيع الانتماء السياسي لمنتخبي المجلس القروي بكلميم ما بين سنتي 1983-1992	18
263	توزيع أعضاء المجلس الجماعي لكلميم حسب الانتماء السياسي ما بين سنتي 2003 و 2021	19
268	توزيع المستوى التعليمي للجيل الثاني لأعضاء المجلس الجماعي لكلميم ما بين سنتي 2003-2021	20
270	توزيع التركيبة السوسيو مهنية للجيل الثاني لأعضاء المجلس الجماعي لكلميم ما بين سنتي 2003-2021	21
274	تطور عدد الجمعيات بمدينة كلميم ما بين الفترتين (1965-2004) و (2005-2017)	22
289	توزيع النقط المتداولة بمجلس الجماعة الترابية لكلميم خلال الفترة الانتدابية 1997-2003	23
305	تمثل السكان للبناء للتهيئة الحضرية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2005-	24

	2016	
306	25	تقييم السكان لأدوار الفاعلين في البناء الترابي بكلميم ما بين سنتي 2005 و2016
307	26	توزيع تمثّل الساكنة المحلية لدينامية المدينة ما بين سنتي 2005 و2016
324	27	الإكراهات التي تعيق تطور المجال الحضري بكلميم سنة 2017
326	28	أهم حاجيات مدينة كلميم حسب تشخيص إعداد تصميم التهيئة، سنة 2014
327	29	حمولة الانتظارات المجتمعية لساكنة مدينة كلميم حسب البحث الميداني لسنة 2014
329	30	تنطيق تصميم التهيئة لمدينة كلميم المصادق عليه سنة 2018
339	31	موقع الرك الأصفر ضمن النسيج الحضري بكلميم سنة 2018
339	32	تنطيق الرك الأصفر بكلميم سنة 2014
340	33	وداديات الرك الأصفر المعنية بإشكالية زاوية طيران المطار العسكري سنة 2018
346	34	تصميم حديقة التواغيل بمدينة كلميم
351	35	توزيع الانتماء القبلي لرؤساء الجمعيات بمدينة كلميم سنة 2017
358	36	علاقة الجمعيات بالفاعلين بمدينة كلميم سنة 2017
359	37	تمثيلات جميعات المجتمع المدني تجاه ديناميات مدينة كلميم سنة 2017
361	38	الانتماءات السياسية لمنتخبي المجلس الجهوي لجهة كلميم وادنون ما بين سنتي 2016-2021
386	39	تقييم مشاريع المخطط الجماعي للتنمية بمدينة كلميم ما بين سنتي 2009-2016
395	40	توزيع تمثّل الانتماء لشباب مدينة كلميم لمجال وادنون سنة ما بين سنتي 2005-2017
396	41	توزيع تمثّل الشباب لدور الفاعل المحلي في البناء الترابي بكلميم ما بين سنتي 2005-2017
397	42	توزيع تقييم شباب للبناء الترابي بمدينة كلميم من سنة 2005 إلى حدود سنة 2017
398	43	توزيع نظرة إلى شباب كلميم تجاه المحيط الجهوي للمدينة سنة 2017
431	44	تموقع المطار الدولي لمدينة كلميم ضمن المطارات الدولية والوطنية بالمغرب سنة 2017
432	45	تطور نسبة السياح الوافدين على بعض الوجهات السياحية الدولية خلال سنتي 2015 و2016
436	46	الزيارات الملكية لدول الغرب الإفريقي ما بين سنتي 2001 و2015
437	47	تطور تدفقات الإستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء وحصة المنطقة من مجموع التدفقات سنة 2014
447	48	المناطق اللوجستكية المحتمل إنجازها بجهات بالمغرب في إطار المخطط المديرى للمناطق اللوجستكية سنة 2017

لائحة الخطاطات:

الصفحة	العنوان	رقم الخطاطة
27	العناصر الأساسية لاشتغال نظام الفاعلين من منظور المفاهيم والملائمة النظرية	1
30	علاقة الفاعلين بالمشاريع الترابية والملائمة النظرية مع مجال الدراسة	2
31	الفاعلون وقضايا إدماج المجال الترابي تنمويا	3
35	التأصيل النظري لميكانيزمات اشتغال مجال الدراسة كلميم	4
40	أهداف التنمية المحلية داخل المجال الترابي	5
43	مقاربة التنمية الترابية ومنظومة التنمية المستدامة	6
44	خصوصيات التنمية لدى الفاعل المحلي بالمغرب	7
50	علاقات وهوية وصورة العلامة الترابية	8
53	أوجه التدبير المجالي وعلاقته بالتسويق الترابي	9
55	مفاهيم التأصيل النظري وتموقعها مع خصوصية مجال الدراسة (المجالات شبه الصحراوية، حالة مدينة كلميم)	10
224	قضية التوازنات الاجتماعية والسياسية في تدبير البعد القبلي بمدينة كلميم قبل وبعد سنة 2005	11
225	مراحل تطور المشهد العقاري بمدينة كلميم ما بين سنتي 1975-2018	12
253	أجيال منتخبي المجالس الجماعية لمدينة كلميم ما بين سنتي 1960 و2021	13
282	المجال الترابي كلميم، من المرحلة الجيوسياسية إلى المرحلة الجيواستراتيجية	14
392	مؤشرات إطار جودة الحياة	15
445	تموقع كلميم ضمن توجهات التنمية الاستشرافية الجيواستراتيجية بالمغرب سنة 2018	16
453	مسؤوليات الفاعل المحلي بكلميم وادنون اتجاه المجال والمجتمع في التوجهات الحالية والمستقبلية	17

لائحة الصور:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
1	آثار مدينة نول لمطة بمجال وادنون	65
2	آثار مدينة تكاوست بمجال وادنون	65
3	مدينة كلميم خلال نشأتها الأولى في بداية القرن الثامن عشر	73
4	جانب من المشاركين في المسيرة الخضراء بالصحراء المغربية سنة 1975	87
5	نموذج للعمليات السكنية التي قامت بها الدولة بمدينة السمارة ما بين سنتي 1975-2015	96
6	نموذج للعمليات السكنية التي قامت بها الدولة بمدينة العيون ما بين سنتي 1975-2015	96
7	المشهد المجالي لمدينة العيون سنة 1975	100
8	المشهد الحضري لمدينة العيون سنة 2016	100
9	احتجاجات سكان مدينة سيدي إفني في يونيو 2008	145
10	مخيم إكديم أزيك بالعيون أثناء فضه من قبل السلطات العمومية سنة 2010	147
11	الشكل الهندسي الخارجي لمعمار قصبات مدينة كلميم سنة 2015	173
12	الشكل الهندسي الداخلي لمعمار قصبات كلميم سنة 2015	173
13	المشهد المبني بكلميم في بداية الستينيات من القرن الماضي	174
14	المشهد المبني بكلميم في نهاية سبعينيات من القرن الماضي	174
15	جانب من النسيج الحضري بمدينة كلميم سنة 2005	179
16	المشهد الحضري بكلميم سنة 2010	179
17	صورة جوية لمدينة كلميم سنة 2010	187
18	حمولة وادي أم العشار يوم 28 نونبر 2014	193
19	جانب من مخلفات فيضان مدينة كلميم سنة 2014	193
20	نموذج من العقار الحضري المتنازع عليه بمدينة كلميم سنة 2018	229
21	توقف الأشغال بالفندق الكبير بسبب التعرض العقاري سنة 2016	229
22	مشروع المحطة السياحية الشاطئية بالدائرة الترابية كلميم سنة 2010	243
23	الزيارة التاريخية لملك المغرب لمدينة كلميم سنة 2005	288
24	حديقة التواغيل سنة 1995	293
25	حديقة التواغيل سنة 2015	293
26	القناة العليا من الجهة الجنوبية للمدينة سنة 2015	294
27	القناة العليا من الجهة الشمالية للمدينة سنة 2015	294
28	الطريق المؤدية للمطار الدولي سنة 2018	295
29	الطريق المدارية الشمالية الشرقية سنة 2018	295
30	مركز استقبال الندوات والتظاهرات العلمية سنة 2015	296
31	الخزانة الواسطية بحي تكتة سنة 2016	296
32	موقع القرية الرياضية ضمن التجهيزات الكبرى بمدينة كلميم	297

297	تنطيق الواحة الرياضية بمدينة كلميم	33
298	سوق امحيريش قبل تهيئته سنة 2002	34
298	سوق امحيريش بعد تهيئته سنة 2016	35
299	المطار الدولي لمدينة كلميم سنة 2018	36
299	موقع المطار الدولي لمدينة كلميم سنة 2018	37
301	المدرسة العليا للتكنولوجيا بمدينة كلميم سنة 2018	38
317	نموذج لأحد نقط بيع الغاز والالمهرب بحى المقاومة بمدينة كلميم سنة 2018	39
317	نموذج لأحد نقط بيع الغاز والالمهرب بحى تكنة بمدينة كلميم سنة 2018	40
339	المجال المعنى بإشكالية الرىك الأصفر سنة 2018	41
348	مقر المركز الاجتماعى التربوى لذوى الاحتياجات الخاصة بكلميم سنة 2018	42
348	داخل مقر المركز الاجتماعى التربوى لذوى الاحتياجات الخاصة بكلميم سنة 2018	43
357	الوقفة الاحتجاجية للمجتمع المدنى بمدينة كلميم يوم 08 مارس سنة 2015	44
357	اعتصامات ساكنة كلميم فى شارع محمد الخامس بالرباط سنة 2018	45
380	مشروع بناء مقر البلدية والمرافق التابعة لها فى أحد المجالات الفارغة بمدينة كلميم سنة 2018	46
393	نموذج أحد الأحياء الهامشية بالمدينة من خلال حى للامريم سنة 2004	47
393	نموذج أحد الأحياء الهامشية بالمدينة من خلال حى للامريم سنة 2015	48
427	نموذج من البنيات السياحية بمدينة كلميم سنة 2018	49
442	محطة الطاقة الريحية بإقليم طرفاية سنة 2018	50
508	المشهد الحضري لمدينة السمارة سنة 2016	1-1
508	المشهد الحضري لمدينة بوجدور سنة 2016	2-1
509	المشهد الحضري لمدينة الداخلة سنة 2016	3-1
509	المشهد الحضري لمدينة طانطان سنة 2016	4-1

ملحق الإستثمارات

مركز الدراسات في الدكتوراه: اللغات التراث والتهيئة المحلية.
تكوين الدكتوراه في: الموارد والتهيئة والتنمية المحلية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس - فاس

■ استثمار موجهة لأرباب الأسر

أنجزت هاته الاستثمار في إطار التهيئة لإنجاز بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية تحت عنوان: "جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي". المرجو ملؤها بكل عناية ودقة مساهمة في إنجاز هذا العمل وخدمة للبحث العلمي والرفي به، وشكرا على تفهمكم.

1- معلومات عامة

المهنة							المستوى التعليمي								الانتماء القبلي	سنة الاستقرار	السن	الجنس		الحي	المقاطعة
آخر	حر	تا	عسكر	موظف	متقا	بد	آخر	عا	جا	ثان	إع	إبت	كت،	بدو	-----	-----		ذكر	أنثى	-----	-----
يحدد	في	ج	ي		عد	و		لي					ق	ن							

2- الوضعية العقارية للسكن:

وضعية العقار الذي تم على حسابه بناء مسكنك	☐	☐	☐	ملك خاص	الدولة	آخر (يحدد)
طريقة تملك العقار	☐	☐	☐	شراء	هبة	إرث
مساحة العقار						
نوعية المسكن	☐	عصري	☐	تجزئات	☐	

جيوستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي

حالة المسكن	عشوائي ☐	قانوني ☐
واجهتك مشاكل في بناء هذا العقار،	☐	☐
طبيعة المشكل في حالة الجواب بنعم:	لا	نعم

3- كيف تقيم البنيات التحتية والمنجزات ذات البعد الاجتماعي والترفيهي بعد سنة 2005 إلى اليوم؟

المستوصفات الصحية	المنشآت الثقافية	المنشآت الرياضية	البنيات التحتية	التجهيزات الأساسية	المؤسسات التعليمية	الخدمات الأمنية
1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1- ضعيفة 2- متوسطة 3- لابس بها 4- جيدة	1. ضعيفة 2. متوسطة 3. لابس بها 4. جيدة
1						
2						
3						
4						
5						

5- كيف تقيم جودة أداء الإدارة الترابية بالمدينة؟

المجلس البلدي	مؤسسة العمالة	المقاطعات الحضرية	رجال السلطة
1. خدمات ضعيفة جداً، 2. خدمات مقبولة 3. فساد إداري 4. الاكتظاظ 5. سوء المعاملة والتماطل 6. الوساطة القبلية	1. خدمات ضعيفة جداً، 2. خدمات مقبولة 3. فساد إداري 4. الاكتظاظ 5. سوء المعاملة والتماطل 6. الوساطة القبلية	1. خدمات ضعيفة جداً، 2. خدمات مقبولة 3. فساد إداري 4. الاكتظاظ 5. سوء المعاملة والتماطل 6. الوساطة القبلية	1. خدمات ضعيفة جداً، 2. خدمات مقبولة 3. فساد إداري 4. الاكتظاظ 5. سوء المعاملة والتماطل 6. الوساطة القبلية

جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي

				1
				2
				3
				4
				5
				6
				7

مركز الدراسات في الدكتوراه: اللغات التراث والتهيئة المحلية.
تكوين الدكتوراه في: الموارد والتهيئة والتنمية المحلية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس-فاس

1-1- استمارة موجهة للفاعل السياسي بمجلس مدينة كلميم

أنجزت هاته الاستمارة في إطار التهيئ لإنجاز بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية تحت عنوان: جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي". المرجو ملؤها بكل عناية ودقة مساهمة في إنجاز هذا العمل وخدمة للبحث العلمي والراقي به، وشكرا على تفهمكم.

- تاريخ التعبئة:

- المكان :

الانتماء السياسي	الانتماء القبلي	الجنس	السن	المستوى الدراسي	المهنة

1- هل سبق لك أن عملت في التجربة الجماعية بالمدينة؟

نعم	لا

2- إذا كان الجواب بنعم، ما هو الحزب الذي كنت تنتمي إليه؟

	حزب الحركة الشعبية
	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
	حزب التجمع الوطني للأحرار
	حزب العدالة والتنمية
	حزب الاتحاد الدستوري
	حزب الاستقلال
	حزب التقدم والاشتراكية
	أخرى:

3- وفي أي مرحلة خضت هاته التجربة؟

1997-1992	2003-1997	2009-2003	2015-2009	2021-2015

4- ما هي الدوافع التي جعلتك تدخل غمار تجربة الشأن المحلي؟

	اقتناع سياسي
	التجربة المهنية
	دعم حزب سياسي
	دعم قبلي
	التموقع ضمن الفاعلين البارزين بالمدينة

7- ما هي المقاربة المعتمدة في تدبير الشأن التنموي بمدينة كلميم خلال المراحل التالية؟

هل كانت الدولة هي الفاعل الوحيد في التنمية بمدينة كلميم خلال هذه المرحلة
1983-1977 {
1992-1983 {
ما الذي يفسر ذلك؟

.....
.....

ما الذي ميز الفاعل أو المنتخب المحلي في تدبير التنمية خلال هذه المرحلة؟
1997-1992 {
المرحلة؟ {
2003-1997 {
هل البعد القبلي كان حاضرا في الشأن التنموي بالمدينة؟
لا ☐ نعم ☐
ما الذي يفسر ذلك ؟

.....
.....

هل الفاعل المحلي في هذه المرحلة أصبح قادرا على بلورة تمشلاته وبرامجه
2009-2003 {
التنموية بعيدا عن حكمة عمودية؟ {
2013-2009 {
لا ☐ نعم ☐
ما الذي يفسر ذلك؟

.....
.....

مركز الدراسات في الدكتوراه: اللغات التراث والتهيئة المجالية.
تكوين الدكتوراه في: الموارد والتهيئة والتنمية المحلية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس-فاس

1-1 - استمارة موجهة للفاعل المدني بمدينة كلميم

أنجزت هاته الاستمارة في إطار التهيئ لإنتاج بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية في موضوع: جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي". المرجو ملؤها بكل عناية ودقة بوضع علامة X في الأسئلة التي تقتضي ذلك، وشكرا على تفهمكم.

- تاريخ التعبئة:

- المكان:

معلومات عامة عن الجمعيات وفعلها الترابي:

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	أهدافها	الأصل القبلي للرئيس	الانتماء السياسي للرئيس	وظيفته	المقر

1- توزيع عدد المنخرطين داخل كل جمعية

اسم الجمعية ((مكرر))	عدد الأعضاء	السن	الجنس	الأصل القبلي للعضو	الانتماء السياسي للعضو	المستوى الدراسي	منخرط في جمعية أخرى	النشاط الذي تزاوله

2- ماهي الدوافع التي جعلتك تؤسس الجمعية؟

	افتتاح بأهمية العمل الجماعي
	الوضعية التنموية التي تعرفها المدينة
	دعم حزب سياسي
	دعم قبلي
	التموقع ضمن الفاعلين البارزين بالمدينة

3- ما هي اهتمامات عملكم الجماعي؟

☐	ثقافي ترفيهي	☐	الصحة
☐	اجتماعية	☐	دينية
☐	اقتصادية	☐	مهنية تقنية
☐	سياسية حقوقية	☐	المستهلك

ذوي الاحتياجات الخاصة	☐	الطفولة
السياحة	☐	البيئة
النساء	☐	أخرى

❖ المشاريع المنجزة وعمليات التدخل:

4- ما هي أهم المشاريع التي أنجزت من طرف جمعيتكم؟

اسم المشروع	الفئة المستهدفة	الحي	الهدف العام	الشركاء	القيمة المالية للمشروع	الممولين	تاريخ بداية الأشغال	تاريخ نهاية الأشغال	نسبة النجاح
-									

5- ما هي أولويات الفعل التنموي لجمعيتكم؟

الأولويات التنموية	1	2	3	4	5
تعبئة الموارد المالية لهندسة المشاريع التنموية					
تعبئة الموارد البشرية لتجديد المشاريع التنموية					
البحث عن شراكات محلية					
البحث عن شراكات خارجية					
تدبير الملفات التي تهم الصالح العام					
تدبير الشؤون القبلية والسياسية					
أخرى					

❖ الإكراهات والمشاكل المطروحة:

13- ماهي الإكراهات التي تعيق عملكم الجمعوي؟

إكراه مالي		إكراه إداري
إكراه قبلي		إكراه إجتماعي
إكراه سياسي		إكراه نفسي بسلوكي
إكراه قانوني		إكراه اقتصادي
إكراه بشري		إكراه مجالي

14- اما هي نوعية العلاقة مع باقي الفاعلين المحليين؟

الفاعلين	جيدة	لابأس بها	متوسطة	ضعيفة	أخرى
الساكنة					
الدولة					
العمالة					
المنتخبين					
رجال السلطة					

					المصالح الخارجية
					الجمعيات
					التعاونيات
					المنظمات الخارجية
					الأحزاب السياسية
					الأعيان
					السياح
					الفاعلين الخارجيين

15- هل شاركتكم في الاحتجاجات التي عرفتها المدينة؟

نعم	لا

علل جوابك في حالة الإجابة بنعم أو لا :

16- كيف تقيمون الفعل الاحتجاجي بالمدينة؟

توجه لبناء قوة اقتراحية	مصالح نفعية	أداة لاشتغال العصبية القبلية	غياب نظرة شمولية لتشخيص المشكل	املاءات عمودية	أخرى

مركز الدراسات في الدكتوراه: اللغات التراث والتهيئة المحلية.
تكوين الدكتوراه في: الموارد والتهيئة والتنمية المحلية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس-فاس

1-1- استمارة موجهة لشباب مدينة كلميم

أنجزت هاته الاستمارة في إطار التهيئ لإنجاز بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية في موضوع: " جيواستراتيجية مدينة كلميم بين البعد الجيوسياسي والبناء الترابي". المرجو ملؤها بكل عناية ودقة مساهمة في إنجاز هذا العمل وخدمة للبحث العلمي والرفي به، وشكرا على تفهمكم.

1- معلومات عامة

الجنس	السن	مهنة الأب	مهنة الأم

2- كيف يتمثل لك الفاعل المحلي بالمدينة؟

إيجابية	سلبية	غير مبالي	آخر

3- ما هو تقييمك للدور الاقتصادي والاجتماعي للفاعلين المحليين؟

الإختيارات	1	2	3	4	5
إحداث مناصب شغل					
إنعاش النشاط الاقتصادي					
النهوض بالتنمية الاجتماعية					
المجال الثقافي والترفيهي					
التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية					

4- ما هي نظرتك لمستقبل بالمدينة؟

مستقبل واعد	
متفاعل بخلق فرص شغل بالمدينة	
متشائم بسبب مشكل البطالة	
المنطقة بعيدة عن تحقيق إقلاع اقتصادي	
الوضع التنموي لا يشجع على الاستقرار	
لا أنوي الاستقرار بالمدينة	
أخرى (يحدد)	

5- ما هي طموحاتك المستقبلية؟

العمل بالإدارة المحلية	
إنشاء مقاوله	
خلق جمعية، وفاعل بالمدينة	
الهجرة إلى المدن الكبرى	
الهجرة نحو الخارج	
الهجرة السرية	
آخر	

الملحق رقم (1): وثائق مختلفة

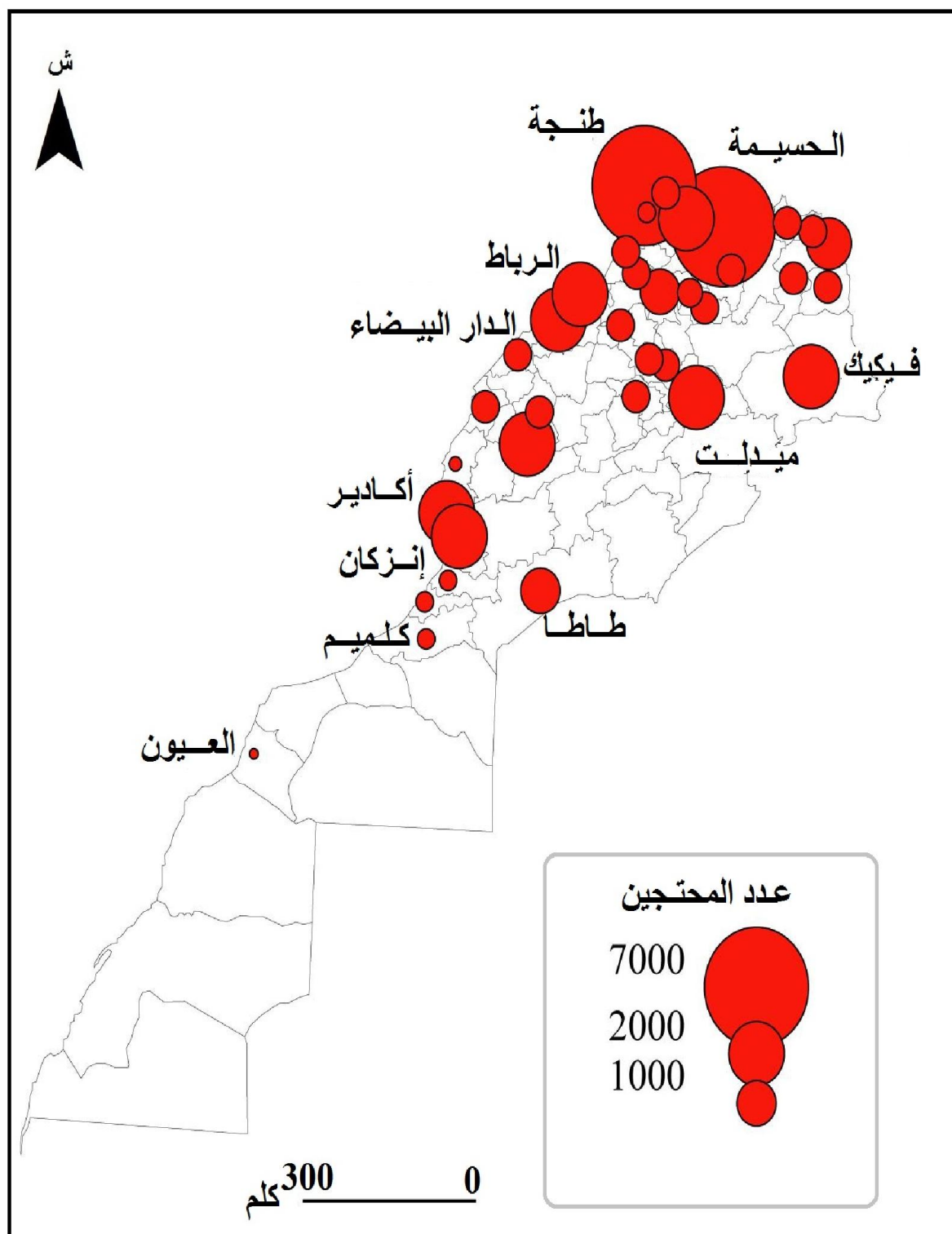
جدول رقم 1-1 : أهم نقط الدورة العادية لشهر غشت للمجلس البلدي لكلميم سنة 1998

الدورات العادية أو الاستثنائية	مواضيع النقط	المقررات المتخذة
- الدورة العادية لشهر غشت 98	(1) دراسة الحساب الإداري لسنة 98/97	- صادق المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين على الحساب الإداري لسنة 98/97 .
	(2) برمجة الفائض المالي لسنة 98/97	- صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على إعطاء الصلاحية للجنة المالية والميزانية ولجنة التجهيزات الأساسية والمرافق العامة لبرمجة ما تبقى من الفائض المالي لسنة 1998/1997 والبالغ 2.880.826.61 دھ
	(3) إحداث اسم مؤسسة تعليمية وتربوية ثانوية البنات واقتراح اسم : " ثانوية الصداقة المغربية الكويتية " .	- تمت المصادقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن تحمل الثانوية المشيدة من طرف مواطن من دولة الكويت اسم " ثانوية الصداقة " .
	(4) الدراسة و الإحاطة بمشاكل وعوائق إدارتي الماء الصالح للشرب ومقاطعة المكتب الوطني للكهرباء مع المواطنين.	- صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على رفع الرغبات التالية : (1) ضرورة احترام كرامة المواطن الزائر للمؤسسات ونبذ الزيونية والانتشارية وتحكيم علاقة المواطن الصداقة ونبذ أسلوب الاذعان والتغريم (2) تغيير البنات العتيقة البالية مع الشبكتين التي مضى على إنشائها العشرات من السنوات للحد من الانقطاع العشوائي للتيارين عن الأحياء خصوصا القديمة منها ، ومنع التسرب وانفجار القنوات بالنسبة للماء الصالح للشرب (3) إيجاد العدد الكافي من المكاتب والقباضات الثانوية بمعدل واحد أو واحدة لكل خمسة أحياء على الأقل لتطبيق مبدأ تقريب الإدارة من المواطن للتخفيف من العناء والمشاق على المواطنين ومراعاة للنمو الديمغرافي والتزايد السكاني (4) ضرورة الاستشارة القبلية للجماعة الحضرية بكلميم في المشاريع والأشغال المراد إنجازها وكذا التوقيع على محاضر شراكة مراقبة الأشغال بالمدينة (5) ضرورة اتباع المسطرة القانونية بتوصية بإنذار 1 و 2 و 3 قبل قطع التيار (6) الإسراع بتعميم القناة الثانية 2M .
	(5) التداول في ضعف البنات التحتية ومعاناة المواطنين معها .	- صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على رفع ملتمس إلى الدوائر العليا للتعجيل بفتح المستشفى الإقليمي بمدينة كلميم .
	(6) الاذن لرئاسة المجلس لممارسة المساطر القضائية في نطاق الفصل "43" من ظهير 30/شتبر/1976 .	- تمت المصادقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الإذن لرئاسة المجلس لممارسة المساطر القضائية والقانونية في نطاق الفصل "43" من ظهير 30/شتبر/1976 فيما يتعلق بالدفاع عن الممتلكات العقارية للجماعة .
	(7) رفع ملتمس إلى الدوائر العليا لتخفيض الأقساط المستحقة لصندوق تنمية الجماعات المحلية (C.E.F) إلى مبلغ مليون درهما في السنة (1.000.000,00 دھ / سنويا) بذل أربعة ملايين وخمسمائة وخمسين ألف درهما في السنة (4.550.000,00 دھ / سنويا) وتقليص مساهمة كل ساكن إلى مبلغ ألف درهما (1.000,00 دھ) عن كل مائة متر مربع وإعفاء وإعفاء الجماعة من الفرق .	- صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على رفع الملتمس المقترح إلى الدوائر العليا .
	(8) التدخل بشكل مستعجل لتأجيل المتابعات بالكراه البدني لسنة 1996 لشبكة التطهير السائل بخصوص المبالغ التي تفوق ألف درهما (1.000,00 دھ) إلى إشعار آخر	- صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على رفع الملتمس المقترح إلى الدوائر العليا .

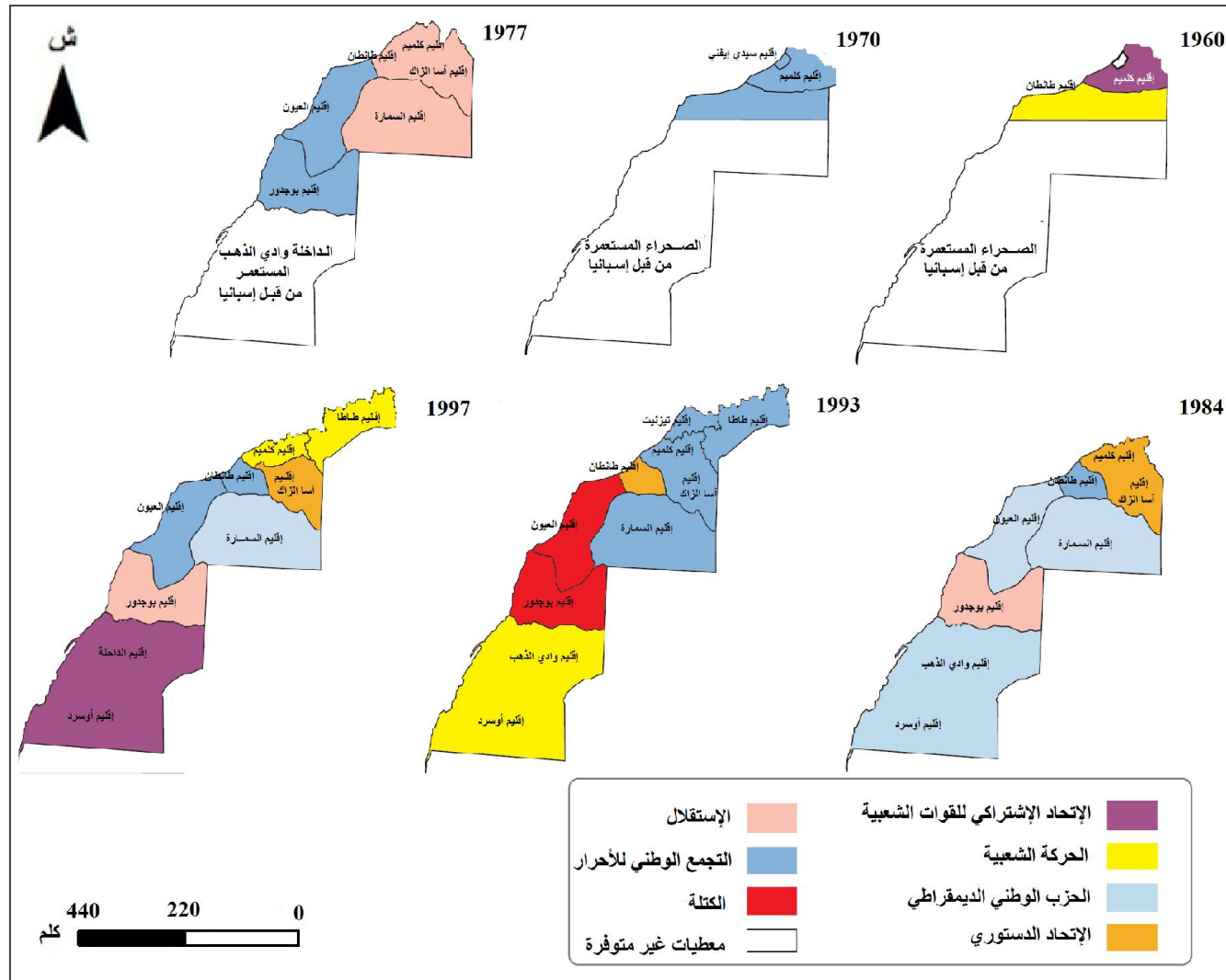
المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس البلدي لكلميم



خريطة رقم 2-1: توزيع عدد المحتجين بحركة 20 فبراير حسب الجهات سنة 2011

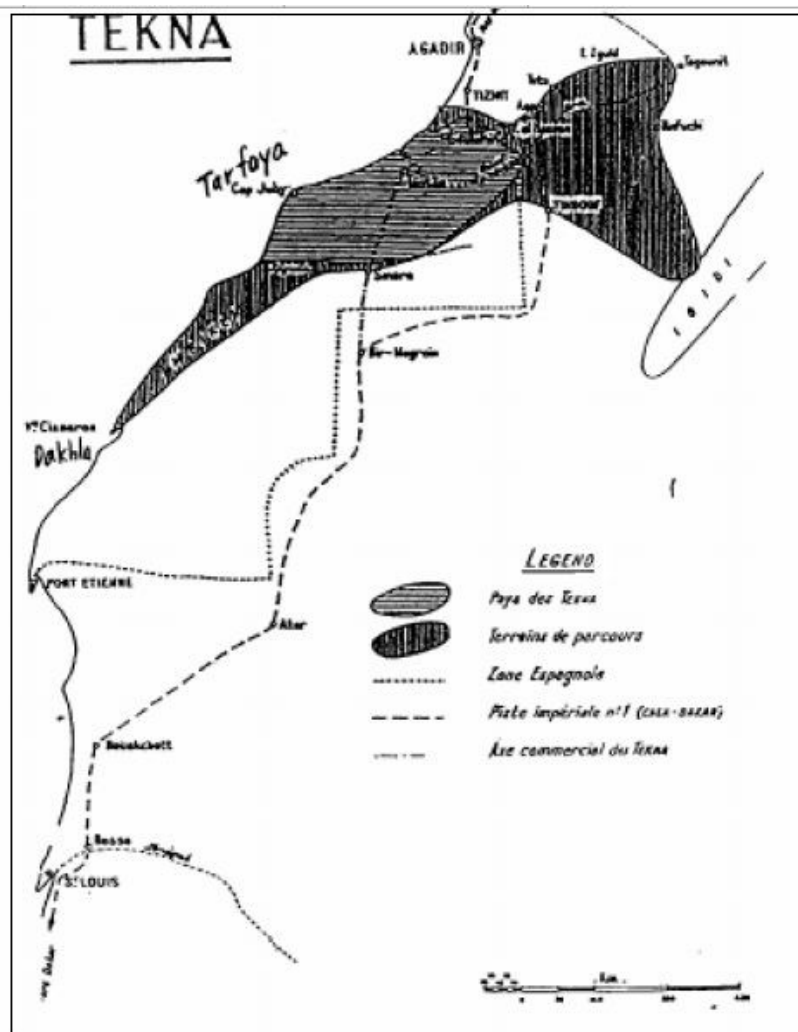


Source : GOEURY., D., 2017. « 20th February 2011 Protesters by Province in Morocco», In <https://www.researchgate.net/project/Tafra-Cartographie-electorale-du-Maroc> (Consulté le 06-02-2019)



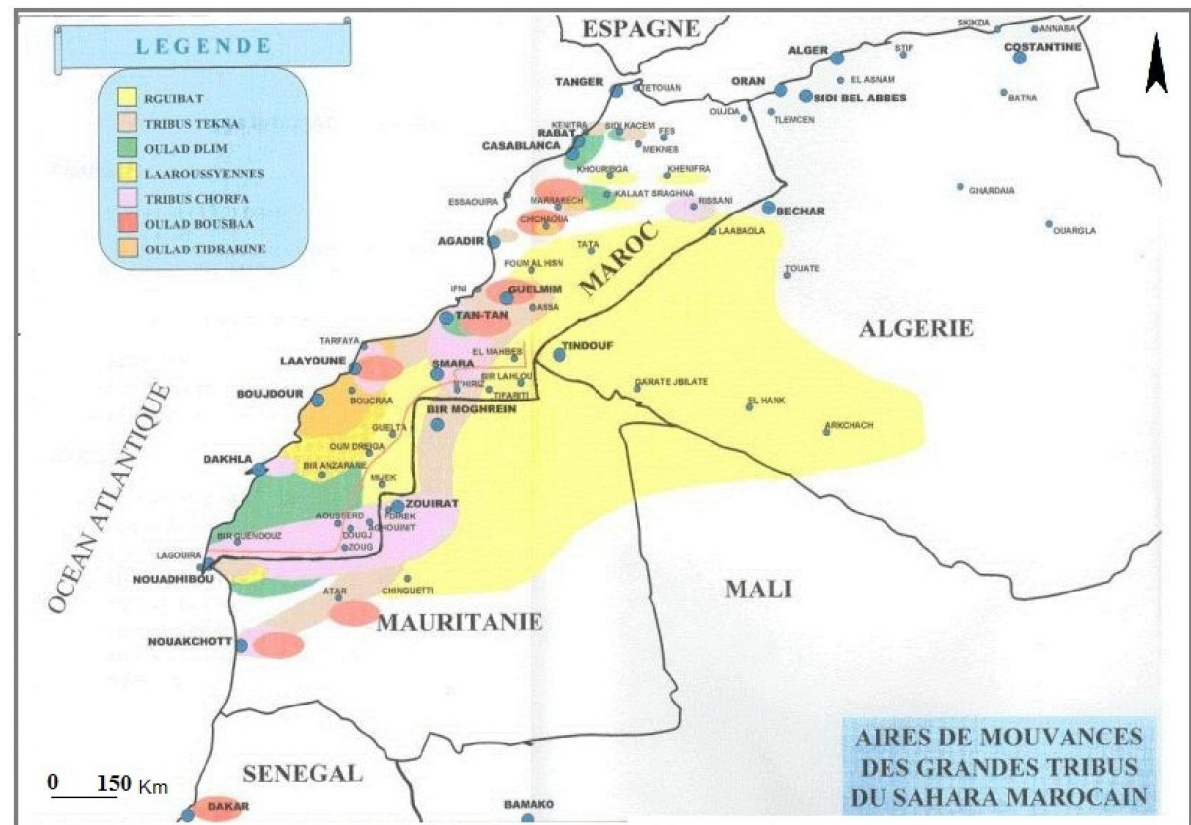
Source : MOULINE., N., 2012 : Le Marco vote, les élections législatives en chiffre 1960-2011, Ed Tafrat p25-26

خريطة رقم 1-5 : امتداد قبائل تكنة (وادنون) بالصحراء خلال القرن الثامن العشر الميلادي



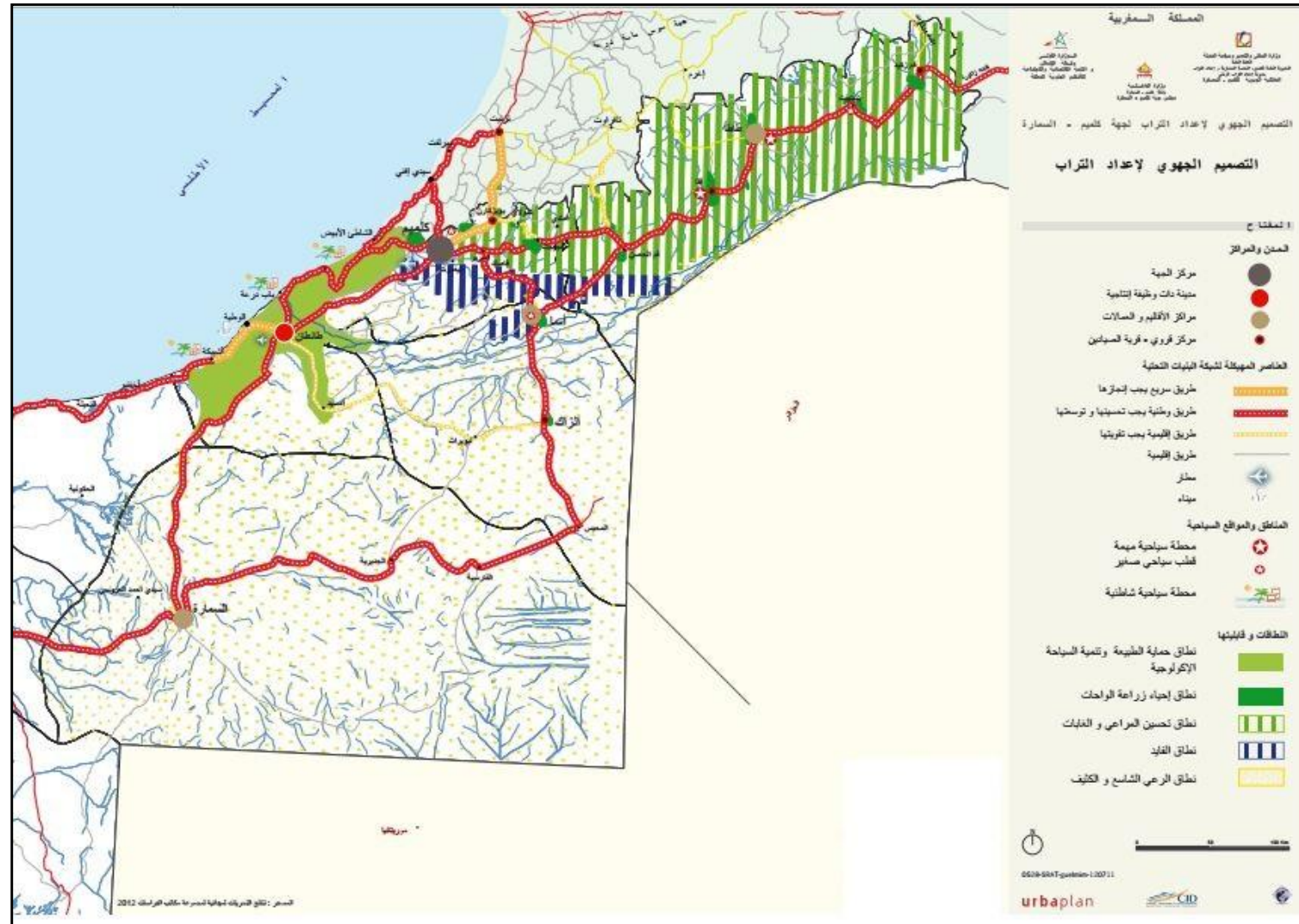
Source : IDC Centre in Layounne, selon BESENYO J 2008m
Idem

خريطة رقم 4-1 : الحركات المجالية للقبائل الصحراوية بالمغرب الصحراوي خلال القرن الثامن العشر الميلادي

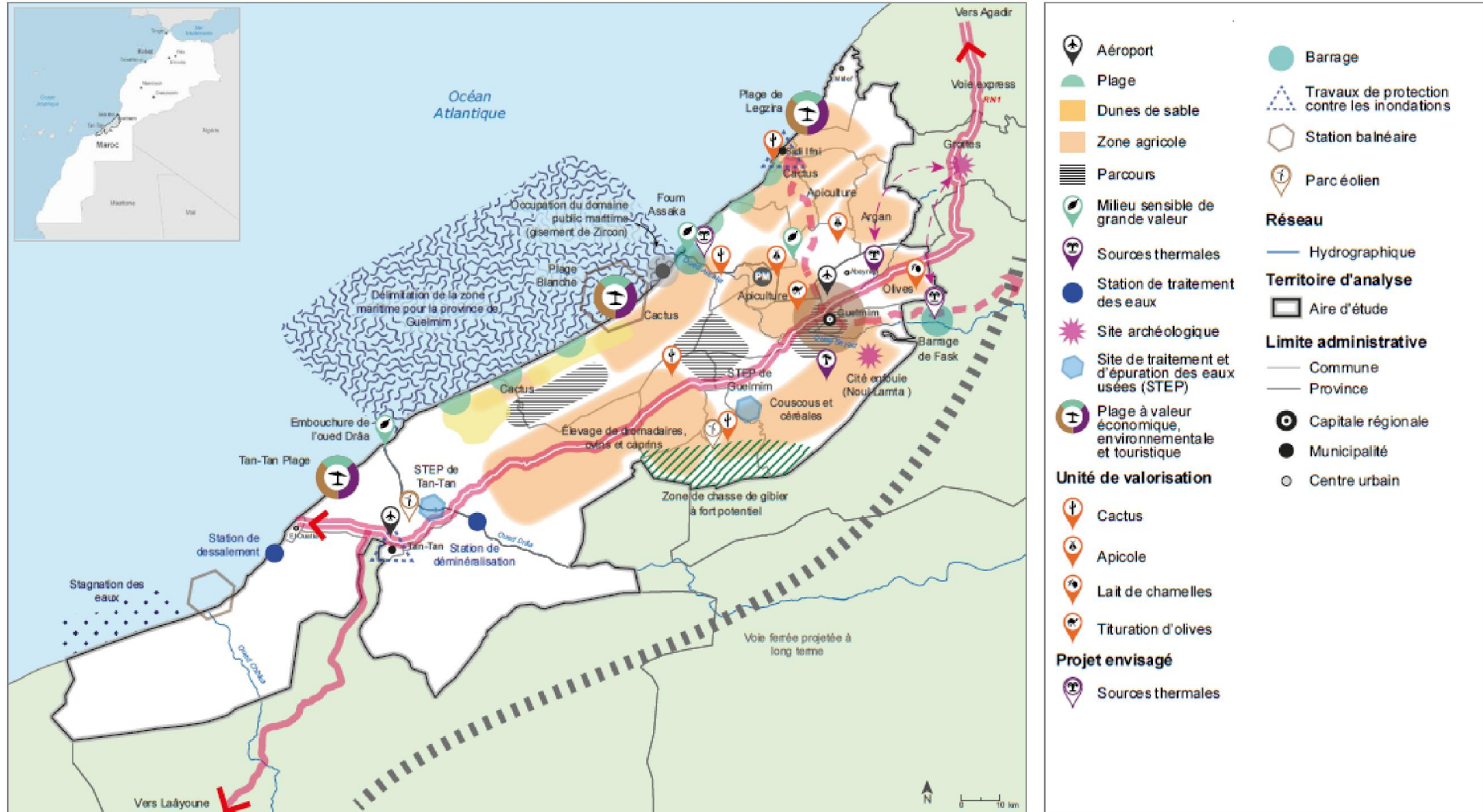


Source : IDC Centre in Layoune, selon BESENYO J 2008 : The society of the Sahrawiansm in Aarms Vol 7, N° 4, pp 667-677 RUL : <https://www.researchgate.net/publication/275583351> (Consulté le 23-02-2019)

خريطة رقم 1-6: المخطط الجهوي لإعدادات بجهة كلميم السمارة سابقا، الذي سيتم تحيينه مع برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم وادنون 2016-2022



هو لإعدادات التراب لجهة كلميم- السمارة، 2012، «التقرير التركيبي و برنامج العمل الجهوي المتكامل (PARI)»، ص 36



المصدر: الوكالة الحضرية كلميم وادنون 2018

صورة رقم 1-1 : المشهد الحضري لمدينة السمارة سنة 2016



Source : www.sahara.gov.ma

صورة رقم 2-1: المشهد الحضري لمدينة بوجدور سنة 2016



Source : www.Sahara.gov.ma

صورة رقم 1-3: المشهد الحضري لمدينة الداخلة سنة 2016



Source : www.sahara.gov.ma

صورة رقم 1-4 : المشهد الحضري لمدينة طانطان سنة 2015



Source : www.tanargane.com

1-أ- مقتطف من الخطاب الملكي يوم 6 نونبر 2015



" إن تطبيق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة. كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمرکز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي. لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلية وادي الذهب، وكلميم - واد نون. ففي مجال البنيات التحتية، ستم تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة بإنجاز طريق مزدوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت - العيون والداخلية. وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكورة، لربط المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكورة. كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلية، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية.

وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها. وإيماننا منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواطنين، فإننا حريصون على مواصلة النهوض بالمجال الاقتصادي، ودعمه بمشاريع التنمية البشرية. وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الطبيعية، لفائدة سكان المنطقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم. ولهذه الغاية، قررنا إنجاز مجموعة من المشاريع، التي ستمكن من تثمين واستغلال الموارد والمنتجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلية، وإقامة وحدات ومناطق صناعية بالعيون والمرسى وبوجدور. وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إطار قانوني محفز للاستثمار، يوفر للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنطقة. كما سيتم إحداث صندوق للتنمية الاقتصادية، مهمته تطوير النسيج الاقتصادي، ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي، وتوفير الدخل القار وفرص الشغل وخاصة لفائدة الشباب.

إن المغرب بتطبيق الجهوية المتقدمة، إنما يعزز مصداقيته، ويؤكد وفاءه بالتزاماته. وكما قلت في خطاب البرلمان، فإن الشرعية الديمقراطية والشعبية، التي حصل عليها المنتخبون، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي. وتجسيدا لحرصنا على جعل الأقاليم الجنوبية، في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة، ستم بلورة عقود- برامج، بين الدولة والجهات، لتحديد التزامات كل طرف، بخصوص إنجاز المشاريع التنموية. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بتفعيل المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات، ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المادية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة، على باقي جهات المملكة. كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمرركز الإداري، يعطي للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. وهنا نود التركيز أيضا على ضرورة إشراك السكان من خلال توفير فضاءات وآليات دائمة لحوار والتشاور، بما يتيح تملكهم للبرامج، والانخراط في تنفيذها. وبهذا، نضع سكان أقاليمنا الجنوبية وممثلهم أمام مسؤولياتهم بعد أن وفرنا لهم الآليات المؤسسية والتنموية لتدبير شؤونهم والاستجابة لحاجياتهم.

فالمغرب وعد بتطبيق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها. والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تدبير شؤونهم المحلية، وها هم اليوم يختارون ممثلهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية. كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أطلقنا الأوراش المهيكلية والمشاريع المدرة للثروة وفرص الشغل. والمغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار، والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أمانا، في جهة الساحل والصحراء. وإن المغرب إذ يلتزم اليوم بجعل الصحراء المغربية مركزا للتبادل ومحورا للتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبوضع البنيات التحتية اللازمة لذلك، فإنه سيقوم مرة أخرى بالوفاء بوعوده أمام خيبة أمل الأعداء وحسرتهم.

وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسي من الفقر واليأس والحرمان، وتعاني من الخرق المنهجي لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعا: أين ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون أورو سنويا، دون احتساب الملايير المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الدعائية والقمعية للانفصاليين؟. كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية؟. ولماذا لم تقم الجزائر بأي شيء من أجل تحسين

أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفا على أقصى تقدير، أي حي متوسط بالجزائر العاصمة؟ وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم طيلة أربعين سنة حوالي 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنويا. ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية؟

وبإقدامه على تطبيق الجهوية، والنموذج التنموي، فإن المغرب يريد أن يعطي حظوظا أوفر، لإيجاد حل نهائي، للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية. وإيماننا بعدالة قضيته، فقد استجاب المغرب، سنة 2007، لنداء المجموعة الدولية، بتقديم مقترحات، للخروج من النفق المسدود، الذي وصلت إليه القضية. وهكذا، قدمنا مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، التي شهد المجتمع الدولي، بجديتها ومصداقيتها. وكما قلت في خطاب المسيرة الخضراء، للسنة الماضية، فإن هذه المبادرة هي أقصى ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تطبيقها يبقى رهينا، بالتوصل إلى حل سياسي نهائي، في إطار الأمم المتحدة. فمخطئ من ينتظر من المغرب، أن يقدم أي تنازل آخر. لأن المغرب أعطى كل شيء".

1- ب- جواب وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول سؤال كتابي حول تسوية وضعية

الرك الأصفر

Royaume du Maroc
Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme
et de la Politique de la Ville

المملكة المغربية
وزارة السكنى والتعمير

جواب الوكالة الحضرية حول مراسلة التعاونيات السكنية الرك الأصفر بكلميم

إلى
السيدة النائبة السعدية علمي بيناتي المحترمة
فريق العدالة والتنمية - مجلس النواب

5 : 10 2012

الموضوع: جواب على سؤال كتابي حول تسوية وضعية الرك الأصفر السكنية بكلميم

سلام تام بوجود مولانا الامام؛
وبعد، جوابا على سؤالكم المتعلق بالإجراءات التي تسعى مصالح هذه الوزارة القيام بها لتسوية
وضعية منطقة الرك الأصفر بمدينة كلميم، يشرفني بداية أن أحيطكم علما أن مدينة كلميم مشمولة
بتصميم للتهيئة مصادق عليه بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 2 يوليوز 2001.
وبحكم تواجد منطقة الرك الأصفر بمحاذاة مطار مدينة كلميم ذي الاستغلالين المدني والعسكري،
فإنها موضوع ارتفاعات متعددة عسكرية منها وتقنية تتعلق بالمعايير المعتمدة من طرف المنظمة
الدولية للملاحة الجوية، علاوة على الارتفاعات المرتبطة بالضجيج الصوتي.
وقد خصص تصميم التهيئة المصادق عليه، منطقة الرك الأصفر، للسكن المتفرق الأمر الذي لا
يتنافى مع المعايير والارتفاعات التقنية المعمول بها في ميدان الملاحة الجوية بالنظر لعلو البنايات
ومعاملات استعمال الأرض.
وكما لا يخفى عليكم السيدة النائبة المحترمة، فإن مدينة كلميم عرفت تطورا مهما في العشرية
الأخيرة، من خلال الحركة العمرانية المتسارعة والمشاريع الاستثمارية المنجزة، وشكلت منطقة الرك
الأصفر فضاء ومجالا لمواكبة هذا التوسع، حيث تم إنجاز بعض المرافق الكبرى المهيكلية وإيداع عدد
هام من مشاريع إحداث التجزئات السكنية.
وبالنظر لهذه الوضعية، بادرت الوكالة الحضرية بمعية السلطات المحلية وباقي المتدخلين، إلى
إعداد مشروع تهيئة قطاعي جديد يأخذ بعين الاعتبار انتظارات ومتطلبات الساكنة، والدينامية
الاقتصادية التي تعرفها المدينة. و أثناء مرحلة استقصاء آراء مختلف المتدخلين بخصوص مشروع
التصميم، أبدت مصالح الحامية العسكرية تحفظها بخصوص برمجة مناطق سكنية بمحاذاة المطار،
مثيرة ضرورة عدم البناء داخل المنطقة المحددة بالزاوية 30° ذات عمق 3 كلم على طول امتداد خط
الهبوط، وفي هذا الصدد قامت السلطات المحلية بمراسلة المصالح المركزية المعنية طالبة منها دراسة
إمكانية استثناء هاته المنطقة من القواعد التقنية المعمول بها.
وفي نفس السياق، تعمل المصالح المركزية لوزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، على التنسيق
مع المصالح المركزية لإدارة الدفاع الوطني لعقد اجتماع تشاوري، قصد إيجاد السبل الكفيلة التي
ستمكن من الاستجابة للطلبات المتعددة للساكنة والسلطات المحلية والتعجيل بإخراج مشروع تصميم
التهيئة إلى حيز الوجود.

مع خالص التحيات
وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة
محمد نبيل بنعبد الله

Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville

وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة

زاوية زنقة الجوز والجميز، قطاع 16، حي الرياض، الرباط 10 000 - المغرب
Angle rue Al Jourmayz et Al Jouaz, Sect. n°16, Hay Ryad, Rabat 10 000 - Maroc
Tél. : (212) 05 37 57 70 00 - الهاتف، Fax : (212) 05 37 57 72 22 / 57 73 73 / 57 74 44 - الفاكس

1-ج- جواب الوكالة الحضرية لكلميم وادنون حول مشاريع التجزئات السكنية الرك الأصفر

سنة 2011

كلميم في: 25 نونبر 2011

DEPART
N°: 28/2012-0-10
DATE: 28/11/2012
HEURE:



الوكالة الحضرية لكلميم- السمارة

إلى
السيد عبد الوهاب المديع
رئيس فدرالية الوداديات والتعاونيات السكنية بكلميم

الموضوع : حول مشاريع التجزئات بمنطقة الرك الأصفر بكلميم.
المرجع : مراسلتكم الواردة بتاريخ 23 نونبر 2011 على مصالح
الوكالة الحضرية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، صلة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، يشرفني أن
أخبركم بأن الوكالة الحضرية لكلميم-السمارة سبق لها أن أخذت بعين الاعتبار
جميع مشاريع التجزئات للوداديات والتعاونيات المتواجدة في منطقة الرك
الأصفر وذلك بمناسبة إعداد تصميم التهيئة القطاعي الخاص بهذه المنطقة
(محضر الاجتماع المنعقد بمقر الوكالة الحضرية لكلميم-السمارة بتاريخ 8
يونيو 2011)، كما قامت أغلب الوداديات والتعاونيات بوضع التصاميم
الأولية للتجزئات التي تخصها لدى مصالح الوكالة الحضرية حيث عملت هذه
الأخيرة على أخذها بعين الاعتبار في كل التعديلات التي ستلحق بالتصميم
وهو الشيء الذي يعتبر بمثابة موافقة مبدئية لكل هذه المشاريع.

كما سبق للوكالة الحضرية بمعية الفرقاء الأساسيين أن ناقشت مختلف
الإكراهات والمشاكل المرتبطة بتهيئة منطقة الرك الأصفر وفي مقدمتها مسألة



الوكالة الحضرية لكلميم - السمارة، المركب الإداري سلمي عمارة B ص.ب 708 شارع محمد السادس
Email : augs.augs01@yahoo.fr ، الفاكس : 0528-77-36-43 الهاتف : 05 28 77 36 41/42

التطهير السائل والارتفاع الذي يفرضه المطار العسكري، كما عملت على إعداد ملف تقني متكامل قام على أساسه السيد والي جهة كلميم السمارة بتقديم طلب الاستثناء إلى المصالح العسكرية المركزية .

وفي إنتظار جواب المصالح العسكرية، فإن جميع المشاريع الواردة في تلك المنطقة تبقى مرهونة إلى حين التوصل بجواب السلطات العسكرية وهو الأمر الذي حصل بالفعل مع مشروع البركة للسكن الاجتماعي المقدم من طرف شركة MEDITERRAK حيث تم الترحيب به من طرف لجنة المشاريع الكبرى باعتباره أول مشروع يهتم السكن الاجتماعي بالجهة ومنحه الموافقة المبدئية وليس الرأي الإيجابي الذي على أساسه يتم تسليم الترخيص من طرف رئيس الجماعة الحضرية وتم تأجيل البث فيه إلى حين التوصل بجواب المصالح العسكرية.

وفي إنتظار ذلك، تبقى الوكالة الحضرية لكلميم-السمارة مستمرة في بذل جميع الجهود بمعية جميع الفرقاء المتدخلين إلى حين إخراج هذه الوثيقة إلى حيز الوجود والتي لا يمكن إلا أن تكون عند حسن تطلعات جميع المتدخلين وفي مقدمتهم الوداديات والتعاونيات المنضوية تحت لواء الفدرالية التي حظيت بشرف رئاستها.

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول فائق التقدير والاحترام

والسلام



نسخة موجهة قصد الإخبار إلى:

- السيد والي جهة كلميم-السمارة.
- السيد المفتش الجهوي للسكان والتعمير والتنمية المجالية



الوكالة الحضرية لكلميم - السمارة، المركب الإداري سلمى عمارة B ص.ب 708 شارع محمد السادس
Email : augs.augs01@yahoo.fr . الفاكس : 0528-77-36-43/ الهاتف : 05 28 77 36 41/42

المصدر : الوكالة الحضرية لكلميم وادنون

1- د- نموذج 1 لأحد الاجتماعات الخاصة المتعلقة بإشكالية تجزئات الرك الأصفر سنة 2014

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم واد نون
إقليم كلميم
جماعة كلميم
قسم التعمير والتصاميم

**** محضر الاجتماع المنعقد بمقر جماعة كلميم يوم 2015/11/26 بخصوص مشاريع**

التجزئات السكنية المتواجدة بالرك الأصفر **

انعقد بمكتب السيد رئيس جماعة كلميم اجتماع مع فيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية بكلميم ، خصص لتدارس آخر تطورات الملف التعميري المتعلق بمشاريع التجزئات السكنية المتواجدة بمنطقة الرك الأصفر ، حيث ترأس الاجتماع السيد محمد بلعفيق رئيس جماعة كلميم وحضر إلى جانبه السادة :

النائب الأول لرئيس جماعة كلميم.	العميد لهادي :
النائب السابع للرئيس .	أيت بيه بويكر :
مدير الوكالة الحضرية لجهة كلميم -- واد نون.	محمد النجار :
المكلف بالوكالة الجهوية لعمران الجنوب بكلميم.	عبد الحي عفاة ادريس :
المدير الإقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب .	الحبيب بوغمران :
قطاع الكهرباء بكلميم.	
ممثل المدير الإقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب .	محمد الفوكالي :
قطاع الماء الصالح للشرب بكلميم .	
رئيس فيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية بكلميم.	توفيق بوخيام :
مكلف بمهمة لدى مدير الوكالة الحضرية بكلميم.	علي البكام :
رئيس قسم التدبير الحضري بالوكالة الحضرية بكلميم.	رشيد مزور :
رئيس قسم التعمير ببلدية كلميم.	مبارك بوجديد :
رئيس مصلحة التطهير والبيئة.	بلعيد ضمير :

كما حضر إلى جانبهم بعض السادة أعضاء المجلس القروي لفيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية بكلميم.

وقد افتتح الاجتماع السيد الرئيس بكلمة ترحيبية بممثلي الوداديات والتعاونيات السكنية وكافة الحاضرين و أشار بعد ذلك إلى استعداد المجلس الجماعي بتشكيلته الجديدة للسير على نفس نهج المجلس السابق القائم على التعاون مع كافة المتدخلين من أجل الإسراع لإخراج مشاريع التجزئات السكنية الواقعة في منطقة الرك الأصفر في أقرب الأجل، حيث اعتبر السيد الرئيس هذا الملف من بين الانشغالات والأولويات التي سيعمل على إيجاد حل لها في المنظور القريب.

وبعد التذكير بحديثات الملف من خلال استعراض كل المراحل السابقة التي مر منها والإشكالات التي تم تجاوزها، إلى مرحلة دراسة مشاريع التجزئات السكنية من طرف اللجنة التقنية لدراسة المشاريع الكبرى والتي كان آخر اجتماعاتها بتاريخ 2015/08/13 حيث تمت الموافقة على بعض المشاريع مع وجوب احترام مختلف الملاحظات الإدارية والتقنية المقدمة من طرف اللجنة.

تناول الكلمة بعد ذلك السيد رئيس فيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية بكلميم حيث أشار بعد شكر المجلس الجماعي وكافة المصالح الخارجية المتدخلة في هذا الملف على تعاونهم البناء مع الفيدرالية في سبيل حل المشاكل المطروحة والخاصة بهذه المنطقة التعميرية؛ ليؤكد بعد ذلك على كون فقط الأساسية موضوع الاجتماع تتمثل فيما يلي :

- ❖ المصادقة على تصاميم التجزئات السكنية المستوفية للشروط القانونية والتقنية.
- ❖ قناة الربط الخارجي للمنطقة بالصرف الصحي، والتأثيرات المحتملة لمضخة الدفع التي تعتمد شركة عمران الجنوب بكلميم إنجازها بتجربة باب الصحراء.

❖ موضوع كهربة منطقة الرك الأصفر .

وقد أشار في ختام مداخلة إلى ضرورة الإسراع من أجل الترخيص لهذه المشاريع السكنية ذات البعد الاجتماعي والتي لم تعد تحتل مزيدا من الانتظار.

وبعد ذلك أكد السيد مدير الوكالة الحضرية بدوره على أن الوكالة الحضرية دائمة السعي لإخراج هذه المنطقة التعميرية إلى حيز الوجود، حيث جدد الالتزام بالتعاون من أجل الترخيص للمشاريع السكنية بالرك الأصفر ، حيث ذكر بالاتفاق السابق بين المجلس الجماعي والوكالة الحضرية

وفيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية القاضي يجعل مساحة 110 متر مربع المساحة الدنيا المسموح بها في البقع الأرضية من فئة ثلاثة طوابق (R+3)، وبعد النقاش حول مجموعة من النقاط التقنية أكد على ما يلي :

- ✓ مد ممثلي الوداديات والتعاونيات السكنية بتصميم الموقع الجديد الخاص بمشاريعها.
- ✓ بالنسبة لمشاريع التجزئات السكنية المتواجدة بزاوية الإقلاع والهيوط يتم دراسة ملفاتها من طرف اللجنة التقنية لدراسة المشاريع الكبرى وذلك مع وجوب احترام الشروط الخاصة للبناء داخل هذه الزاوية وتضمينها بدفاتر التحملات للتجزئات السكنية المعنية لطبقا لمضامين المحضر الموقع مع المصالح العسكرية بتاريخ 17 ابريل 2014 بالربط والذي سبق وأن تمت إحالة نسخة منه على مصالح الجماعة الحضرية لكلميم .

وفيما يتعلق بمشروع الربط الخارجي لمنطقة الرك الأصفر بالتطهير السائل أكد السيد رئيس مصلحة التطهير والبيئة ببلدية كلميم أن إنجاز محطة الرفع سيتم بناء على منظور شمولي لمنطقة الرك الأصفر حتى يتسنى الربط العادي لكل المشاريع السكنية بالمنطقة ووفق المعايير البيئية المعمول بها.

ومن جانبه أكد السيد المكلف بالوكالة الجهوية لعمران الجنوب بكلميم أن البنية الطبوغرافية لتجزئة باب الصحراء تفرض بالضرورة إنجاز محطة لرفع المياه العادمة، وأكد أيضا التزامه باتخاذ الدراسات التقنية المطلوبة وضمان الربط العادي للمشاريع السكنية بالمنطقة قبل البدء في إنجاز المحطة المذكورة، ومد فيدرالية التعاونيات والوداديات السكنية بنسخة من دفتر التحملات والدراسة التقنية للاطلاع.

كما أكد بدوره السيد ممثل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - أن إنجاز هذه المحطة لن يتم إلا بضمان الربط العادي بالتطهير السائل لمنطقة الرك الأصفر حتى لا يتم اللجوء مستقبلا لمحطات أخرى داخل المجال الحضري.

وبخصوص موضوع كهرية الرك الأصفر أكد السيد المدير الإقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء - أن التكلفة الإجمالية لتزويد المنطقة بالكهرباء تصل إلى 19 مليون درهم حسب الدراسة الأولية، حيث ألح على ضرورة تزويد المكتب بدفاتر التحملات والتضاميم الخاصة بالتجزئات السكنية المتواجدة بالمنطقة مصادق عليها في أقرب الأجل من أجل إنجاز الدراسة بشكل دقيق.

وفي الأخير أجمع الحاضرون على ضرورة تقديم التضاميم الخاصة بالمشاريع السكنية المستوفية للملاحظات السابقة قصد دراستها والمصادقة عليها من طرف اللجنة التقنية لدراسة المشاريع الكبرى في أقرب الأجل.

** التوقيعات **

4	3	2	1
محمد النجبار مدير الوكالة الحضرية كلميم-السمارة	ايت بيه بويكر النائب السابع للرئيس	ساراك الهديسي نفسه الأول بن جماعة كلميم	محمد بلقاسم بن جماعة كلميم
8	7	6	5
التوفيق بوخيم	Chief d'Unité de Service Guellim ONCE Branch Eau M. EL FOUKALI	ONCE Branch Electricité/CD Direction Régionale Distribution Laâyoune Direction Provinciale Guellim Le Directeur Provincial Signé : Lebbih BOUGHAMRANE	شركة عمران الجنوب ش.م.م وكالة الجهوية لجهة سوس ماسة عقلاء تروسي
12	11	10	9
مطية الرافخ مهم تجزئة باب الصحراء نماذج سافى التحويلات تستخرج بشكل عادي بالقضاء	بن جماعة كلميم قسم التحصيل والتضاميم	مكلف بمديرية التطهير الحضري والتنظيم	

1- هـ. لأحد الاجتماعات الخاصة المتعلقة بإشكالية تجزئات الرك الأصفر سنة 2014

ROYAUME DU MAROC
MINISTRE DE L'INTERIEUR
Wilaya de la Région de Guelmim-Es-Smara
PROVINCE GUELMIM
COMMUNE URBAINE GUELMIM
Guichet Unique Guelmim

PV. DE LA COMMISSION DE VOIRIE DES DOSSIERS DE
DEMANDE D'AUTORISATION

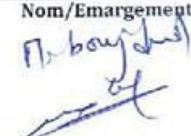
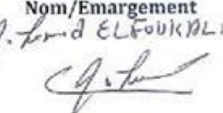
COMMISSION DES GRANDS PROJETS 2EME AVIS

RESEIGNEMENTS SUR LE PROJET

Préfecture ou Province	GUELMIM
Commune Urbaine	GUELMIM
Maitre d'Ouvrage	AMICAL AL MAJD DE LOGEMENT
Nature du projet	PLAN DE LOTISSEMENT AL MAJD
Situation de projet	RAG LASFAR
Maitre du Projet	AZZEDDINE SKOUMI
Date de dépôt du Projet	01/04/2014
Numéro du dossier	15/2014
Références Foncières	TF 1182/31
Document d'Urbanisme de Référence	PLAN D'AMENAGEMENT
Etat d'avancement du document d'Urbanisme	EN COUR D'ACTUALISATION
Dispositions Urbanistiques	

AVIS DES MEMBRES DES LA COMMISSION D'INSTRUCTION

Préfecture ou Province	
Observations	Nom/Emargement
• نظر لعدم توقيع عضو المجلس الحرفي من طرف الجماعة الحضرية لكلميم بتاريخ 13 مايو 2014 كإجراء توافقي بين المتدخلين في قطاع التعمير للبحث في ملفات الجبان ارض البلد و التجديف بجزء من الدرك الإقليمي. • ونظرا لعدم توقيع النسخة المحددة من مشروع مخطط التهيئة العظمى من طرف الوطاح الحضرية على ضوء قرارات الإصناع المتخذة بمجلس مدينة التعمير بتاريخ 2014/04/01 مع حضور ممثلي إدارة القطاع الوطني. • ونظرا لغيب الوثيقة منجزة من جهة هذا الموقع، فإنه وبالحالة يتحذر البحث حاليا في هذا الطلب.	الحرفي / جاب 1182/31 29/05/2014 Date :
Agence Urbaine de Guelmim Es-Smara	
Observations	Nom/Emargement
إرجاء البشارة التي حيث التوصل برأي المصالح العسكرية عن طريق التعمير التي أجمعت على سحب التهيئة العظمى على مستوى راجع في المصالح العسكرية (هذه التعمير أو تمت بها المصالح العسكرية المكونة)	HAZZENE RACHID Date : 29/05/2014

Commune Urbaine de Guelmim	
Observations - Respecter les superficies de l'Eq1 (200m ²) et le jardin (300m ²) - Respecter l'emprise de la voie n°2 (40m) - Les emprises des Voies ne doivent pas être inférieure à 12m - présenter des équipements en coordination avec les projet de lotissement existant - éviter des chemins piétons - éviter le 3 ^{ème} étage - présenter le plan cadastral	Nom/Emargement M. Boujoudi  Date :
Service en charge de gestion des réseaux d'eau Potable et d'Assainissement liquide	
Observations بالموافقة مع تقسيم من طرف الإدارة المحلية 7	Nom/Emargement J. Foud ELFOUKALI  Date : 23/05/2014
Service en charge de gestion des réseaux d'électricité	
Observations بالموافقة مع تقسيم من طرف الإدارة المحلية موجود بحقول بأجزاء منطقة	Nom/Emargement A. Khrouja  Date : Le 23/05/14

المصدر: قسم التعمير والبيئة بعمالة كلميم

1- و- نموذج بيانات التعاونيات السكنية الرك الأصفر سنة 2016

Fédération des amicales
et coopératives d'habitat
à Guelmim



فدرالية الوداديات
والتعاونيات السكنية
بكلميم

بيان حول مستجدات مشاريع التجزئات السكنية بالرك الأصفر



عقد المجلس الفدرالي اجتماعا خاصا لتدارس المستجدات المتعلقة بمشاريع التجزئات السكنية بالرك الأصفر، وذلك بتاريخ 2016 / 07 / 14. و بعد تقييم شامل لملف الرك الأصفر ، فقد تقرر ما يلي :

- تمسك الفدرالية بمضامين المحاضر الموقعة مع القائمين على التعمير و خصوصا الوكالة الحضرية.مشددين على استمرارية الإدارة و بأن ملفات الوداديات تمت دراستها في الشباك الوحيد و نستكر التدبب في الملاحظات (rejets en cascade).
- نذكر بان الوداديات حصلت على موافقات مبدئية ، و بأن المبدأ الأسمى في القانون يقضي بعدم رجعية القوانين ، و عليه فإن المشاريع راعت مقتضيات مذكرات المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية و التي لا تشير لوجود أي إرتفاق يتعارض معها او يتقل العقارات المقنتاة.
- استنكار الفدرالية لسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع ملفات التعمير في منطقة الرك الأصفر.
- استغرابهم لغياب التواصل مع مؤسسة السيد الوالي ، بالرغم من طلبات اللقاء الموثقة.
- مساءلتهم المجلس البلدي حول مآل مشاريعهم السكنية و عن السر وراء التراجع عن الموافقة المبدئية التي أعطيت لمجموعة من المشاريع.
- شجبهم للحملة المسعورة التي يشنها بعض النافدين على ملفات الرك الأصفر ، و محاولة خلط الأوراق ، فالفدرالية مستقلة في قراراتها و من يشكك في ذلك فما عليه إلا أن يطلع على لائحة أعضاء مكتب الفدرالية و على قانونها الأساسي.

{ 1 }

فدرالية الوداديات والتعاونيات السكنية بكلميم



Fédération des Amicales et Coopératives d'Habitat à Guelmim

☎ : 06.61.40.98.32 / 06.62.06.91.75

Email : facheuelmim@gmail.com

- نتساءل عن الجهة المستفيدة من ترويج إشاعات مغلوطة و محاولة الزج بالمؤسسة العسكرية في هذا الملف ، و نذكر بأن محضر 2014/04/17 واضح و لا مجال لتأويله (نعتذر عن نشره لكونه يتضمن أسماء و هواتف الموقعين عليه).
- تحميلهم للمسؤولين عن قطاع التعمير مسؤولية الإحتقان الإجتماعي الذي يندر به هذا الملف.
- رفض طلب رئيس الفدرالية الإستقالة من مهامه و بأن قرار الإستقالة من إختصاصات الجمعية العمومية و ليس المجلس الفدرالي ، و تكليفه هو و المكتب الممير بإتخاذ الخطوات التالية:
- 1 - دعوة كافة الوداديات والتعاونيات السكنية إلى التكتل وتوحيد الجهود من أجل إخراج مشاريع تجزئتها إلى حيز الوجود والتصدي الى كل الجهات المسؤولة عن التماطل الذي خلق نوعا من الاحتقان لدى منخرطات ومنخرطي التجزئات الكائنة بالرك الأصفر.
- 2 - مطالبة المكتب بنشر المحاضر و تكثيف التواصل مع المنخرطين بواسطة صفحة الفدرالية على الفيسبوك و الإنفتاح على المواقع الإعلامية التي ننوه بدعمها لهذا الملف.
- 3- إعداد ملف تقني و قانوني و مراسلة كافة الجهات المركزية (الديوان الملكي - رئيس الحكومة - وزير الداخلية و وزير التعمير و إعداد التراب).
- 4- دراسة الخيارات التالية مع رصد الإمكانيات المادية و اللوجستكية الضرورية و تحديد توقيتها :
 - تنظيم مسيرة الى الرباط - تنظيم اعتصام إنذاري بالرك الأصفر.
- 5- استشارة مكاتب محاماة لدراسة إمكانية اللجوء للقضاء الإداري.



1-ز. نموذج بلاغات المجتمع المدني بكلميم سنة 2015

كلميم بتاريخ الجمعة 30 يناير 2015

الإنتلاف السياسي والحقوقى والجمعوي بوادنون

بلاغ للرأي العام

على خلفية قرار إعلاء السيد 'محمد عالي' العضوي من مهامه كواشي على جهة كلميم - السمارة وإحاقه بالمصالح المركزية لوزارة الداخلية ، بعدما شهدت له كل القوى الحية بالمجتمع المدني الوادوني طيلة فترة ولايته ، إنجازاته وجرأته الشجاعة في التقطع مع دابر الفساد وتقليبه في أداء واجبه الوطني من خلال تطبيق القانون ضداً على إرادة نوبيات الفساد.

يجتمع الإنتلاف الهيات السياسية والحقوقية والجمعوية بمدينة كلميم ، اليوم الجمعة 30 يناير 2015 بمقر حزب التقدم والإستراتيجية لمناقشة تداعيات هذا القرار غير المفهوم الذي أقدمت عليه الدولة خلال اجتماع مجلسها الوزاري يوم الخميس 29 يناير 2015. وبعد المناقشة بين كافة أطراف الإنتلاف خلص الاجتماع إلى تفعيل خطوات تضاللية جريئة، تمجابهة سياسة **الرجل في الأرض** وقتت بقرارها هذا في صف نوبيات الفساد ، ضداً على إرادة الإصلاح والتغيير المنشود الذي حلم به أبناء هذه الترويع من الممكنة.

وعليه تعفن لثرائ العام المحلي والوطني والدولي ما يلي :

- ✓ دعوتنا الجماهير الشعبية لتعبئة كل أطراف المجتمع الوادوني من أجل التعبير عن غضبها وسخطها العارض إنداد سياسة الدولة في تكريسها لمنظومة الفساد بوادنون ، وذلك من خلال تنظيم وفقات احتجاجية.
- ✓ دعوتنا الجالية الوادونية بديار المهجر إلى ضرورة التعبئة والتنسيق فيما بينها ، من أجل تفعيل وفقات احتجاجية امام سفارات المغرب بالخارج تزامنا مع تنصيب الوالي الجديد وتنمطالية برفع الحيف عن أبناء جندتها بمنطقة وادنون التي ترويح تحت سيطرة حكم نوبيات الفساد وبتركية من 'جهات عليا' بالمغرب.
- ✓ منذئنا جالية الوادونية بالخارج إلى اعتماد مختلف أشكال التضامن وأشكال الضغط لمجابهة كل مخططات نوبيات الفساد التي تسعى إلى إقامة دولة الفساد بمنطقة وادنون داخل دولة الحق والقانون ، وذلك عبر توجيهها لرسائل احتجاجية للسلطات مغربية ، ومراسلة المنظمات الدولية بخصوص مراجعة الإعتمادات التي تخصصها في إطار دعم المشاريع التنموية بالجهة.
- ✓ أن الإنتلاف يضع كل الإحتتمالات والخيارات والخطوات التضاللية المستقبلية مفتوحة على مصراعها في مجابهة كل سياسات والمخططات التي تتجهها نوبيات الفساد بالمنطقة وحمايتهم بـ 'جهات عليا' ، بما في ذلك التفكير في تجميد أنشطة وهيكل الأحزاب السياسية والهيئات الحقوقية والجمعوية التي تشكل الإنتلاف.
- ✓ نشن عاليا الموقف الشجاع الصادر عن الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب ، وتأكيدنا المطلق على موازرة كل الخطوات التي تصدر عن الإنتلاف في مجابهة نوبيات الفساد.
- ✓ نشن عاليا غيرة أفراد الجالية الوادونية بالخارج الذين وادنون هذا الاجتماع عن قلب نبيرة وطنية صادقة ودعمهم لكل مخرجاته.



1-ج- نموذج لبلاغات رئاسة المجلس البلدي بمدينة كلميم سنة 2015

بلاغ صادر عن رئيس الجماعة الحضرية لكلميم موجه للرأي العام

في إطار التواصل مع الرأي العام المحلي بشأن مسار التنمية المحلية بإحضره واد نون بوابة الصحراء ، ووضع في الصورة الحقيقية لواقع الحال الذي تود فئة مأجورة أصبح يعرف القاصي والداني مسكياتها اللامسؤولة وامتهانها لأساليب النصب والاحتيال حجب وطمسه، ودرء لكل التباس وغموض قد يتسرب لذهن البعض على إثر سخافات وتراعات دأب على نشرها المدعو أحمد قزاري وطارق سباعي ومن معهم عبر مواقع الكترونية مدفوعة الأجر مسبقا، لا بد من تقديم الحقائق الآتية :

- حرصا من هذه الجماعة على حكمة تدبير الشأن المحلي فقد اعتمدت خيار التعاقد مع مجموعة مكاتب الدراسات : أبوي ماروك وأمان أتيجوري من أجل المواكبة والتتبع والإشراف على تنفيذ برنامج التنمية الحضرية 2010-2015 الذي يستأثر باهتمام الجماعة والمنظومة المحلية وباقي الشركاء .

- تتلخص خدمات المصاحبة الموكولة لمجموعة مكاتب الدراسات على وجه الخصوص فيما يلي : القيام بمهام التتبع والقيادة والتنسيق بين مختلف الهيئات التكتبية من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات التقنية والمختبرات والمقاولات من مرحلة البرمجة ثم مرحلة الدراسات وكذا مواكبة الإنجاز إلى غاية الاستيلاء النهائي وما يقترن بذلك من ضرورة الحرص على ضمان حسن تدبير المشاريع في إطارها الزمني والمالي واستشراف الحلول الاستباقية الملائمة لجميع المشاكل التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع.

- على إثر تقاعس المدعو أحمد قزاري في القيام بمهامه كمدير للوحدة المحلية بكلميم التابعة لمجموعة مكاتب الدراسات ومحاولاته لابتزاز المجموعة (مشغله) عملت على إعفائه من مهامه وعزله عن العمل ابتداء من تاريخ 23 ماي 2014 وتعيين مدير جديد .

- وفي ظل إصرار المدعو أحمد قزاري - الذي تبين أنه ذو سوابق عدلية في النصب والاحتيال- على ارتكاب سلوكات وأفعال منافية للقانون رفعت مجموعة مكاتب الدراسات شكاية في حقه أمام السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط بتهمة خيانة الأمانة وانتحال صفة واستعمال مطبوعات دون وجه حق والقف في حقها وهي الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوباتها في القانون الجنائي.

وللإشارة فإن المعني كمن المسؤول المباشر عن تدبير هذا البرنامج وصادق على جميع المستندات المرتبطة بتنفيذه، وكان يؤكد باستمرار خلال فترة قيامه بمهامه وبصفته مديرا للوحدة المحلية بأن جميع المشاريع مستوفية لجميع الضوابط المعمول بها كما أنه لم يسبق له أن أثار أية ملاحظة بهذا الشأن.

وعلى إثر إعفائه من مهامه من طرف مجموعة مكاتب الدراسات بصفتها مشغله حاول جاهدا ابتزاز هذه الجماعة بشتى أساليب المكر والاحتيال والتلبس مستترا استهداف جهات محلية للمجلس ورئاسته بدون جدوى . وفي ظل تمايه في هذه الممارسات والأفعال المنافية لمقتضيات العقدة التي تربط المجموعة بهذه الجماعة وكذا للقوانين المعمول وحرصا على سمعة هذه الجماعة وعلاقاتها بشركائها والمتعاقدين معها، فبأن عملت على رفع شكاية في حقه أمام السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بكلميم لارتكابه الأفعال التالية : انتحال الصفة و النصب والاحتيال والتلبس والتضليل وخيانة الأمانة وإفشاء السر المهني والإساءة إلى سمعة هذه المؤسسة من خلال التشكيك في تدبيرها لبرامجها التنموية سواء عبر توجيه تقارير مغلوطة لجهات ومؤسسات عومية أو عبر نشر بيانات وتقارير وقصاصات في مواقع إلكترونية وجراند وطنية .

- أما المدعو طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام والمعروف بسلوكيات وممارسات ابتزازية فإنه نصب نفسه بدون وجه حق محاميا عاما للدولة مستثمرا مناخ الحريات الذي تنعم به بلادنا لتوجيه سيل من الاتهامات والأكاذيب حسب الطلب من جهات تضمر الحقد والضعف لرئيس المجلس وتسعى جاهدة للتيل من سمعته والمساس بمصداقيته كفاعل تنموي يستثمر كل جهده وطاقته لخدمة الساكنة . فإذا كان العمل الجمعي والحقوقي يفترض من صاحبه تحري الذقة والموضوعية واستقصاء آراء كافة المعنيين قبل إيداء الرأي بشأن أي موضوع فكيف يسمح المدعو طارق السباعي لنفسه بتوجيه إدعاءات واقتراءات في حق الجماعة ورئاستها دون أن يكلف نفسه عناء للتواصل مع مصالحها بشأن استجلاء الحقيقة والإمام الموضوعي بكافة الجوانب المرتبطة بتدبير الشأن المحلي بمدينة كلميم .

كما أنه كان جديرا وحريا بمن يدعي أنه ناشط حقوقي احترام اختصاصات المؤسسات الموكولة لها قانونا مهام المراقبة والتدقيق والمتخاص أوجه التدبير الإداري والمالي للجماعات الترابية إن كان فعلا يؤمن بالمؤسسات والقوانين والدستور والمواثيق الدولية .

وأمام كل أفعال من شأنها الإساءة إلى سمعة هذه المؤسسة الجماعية وهياكلها فبأنها تحتفظ بحقها في اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة أمام الهيئات المختصة .

وختاما نحدد حرص هذه الجماعة على مواصلة مسار التنمية بعزم وثبات خدمة لساكنة هذه المدينة، غير أبهين بهذه الأقلام والأفواه المأجورة التي أن لها الألوان أن تترك بأن قطار التنمية يسير ...

الجماعة الحضرية لكلميم



المصدر: الجماعة الترابية كلميم

1- ط- نموذج لبلاغات فريق الأغلبية لمجلس جهة كلميم وادنون سنة 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

في إطار المساعي التي يقوم بها رئيس المجلس والأغلبية المسيرة من أجل تجاوز العقبات التي تواجه هذا المجلس وتعيق سيره العادي والرامي إلى إرساء دعائم التنمية بهذه الجهة، وجهت رئاسة المجلس دعوة لكافة أعضائه بمختلف مكوناتهم، وذلك لعقد اجتماع توافقي يوم الخميس 22 مارس 2018 على الساعة العاشرة صباحاً، قصد تدارس سبل الخروج من التعثر الذي يشوب عمل المجلس ويحول دون قيامه بالأدوار المنوطة به وبلورة حلول متوافقة عليها في إطار ما يسمح به القانون المنظم للجهات ومثله من القوانين الجاري بها العمل. غير أننا سجلنا، وبكل أسف، التعامل السلبي للمعارضة مع هذه الدعوة وعدم الاكتراث بأهميتها والنتائج التي يمكن أن يتمخض عنها هذا اللقاء التوافقي. وللتذكير فإن هذه المبادرة تأتي بعد سلسلة مبادرات قادها بعض أعضاء الفريق المسير، كان آخرها مبادرة يوم 02 فبراير 2018 والتي تمخضت عن نتائج إيجابية، ما فتئت أن تم نسفها والتراجع عنها، يضاف إلى ذلك مقاطعة المعارضة لجلسات دورة مارس لهذه السنة والتي تمت الدعوة إليها على التوالي يومي 05 و 30 مارس، ما وسع الهوة بين أعضاء المجلس وحال دون أي تقارب أو حتى تواصل بينهم، زيادة على عرقلة أشغال المجلس والحيلولة دون اشتغاله بالشكل الصحيح .

من أجل ذلك نعلن للرأي العام الجهوي والمحلي والوطني، ما يلي:

- (1) تشبثنا بتماسك الأغلبية المسيرة داخل المجلس بما يخدم الصالح العام والسهر على مصالح ساكنة هذه الجهة وعزمنا الأكيد على الاستمرار في خدمة هذه الجهة، رغم التحديات والصعوبات المفتعلة.
- (2) إشادتنا بالتفاعل الإيجابي للرأي العام مع طموحات هذه الجهة وتفهمه للصعوبات والعراقيل التي تواجهها وتتبعه لشأنها.
- (3) نشتم جميع المبادرات التي ترمي إلى تقريب وجهات النظر بين مكونات المجلس ونؤكد عزمنا على الاستمرارية على هذا النهج.
- (4) نؤكد على استقلالية قرار المكتب المسير وثقته الكاملة في المكونات المساندة له ونعلن بأن جميع المبادرات التي يقدم عليها في إطار تدبير شأن الجهة لا تحكمها حسابات سياسية ولا مصالح شخصية وأن غايته الأولى والأخيرة هي خدمة الصالح العام.

5) نعبر عن مساندتنا القوية والدائمة لكل المبادرات التي يشرف عليها رئيس المجلس من أجل تقريب وجهات النظر بين مكوناته بكل الأشكال والوسائل المتاحة له والتي يسمح بها القانون. وحرصا منا على تفاعل الجهة مع الرأي العام وتنويره بكل المستجدات التي تهم التدبير الجهوي نبسط أمامكم كل ما سبق ونعبر عن حرصنا الكبير على دوام التواصل مع كل المكونات المجتمعية حول هذا الشأن بما يخدم الصالح العام.

حرر بكلميم، بتاريخ 30 مارس 2018

الموقعون:

أعضاء مجلس جهة كلميم واد نون، السادة:
محمد أوبركي - أحمد المتوكل - للا المزليقي - الحسين خير الدين - عيدة بوكنين -
العربي أقسام - محمد الكبوس - مباركة بوعيدة - محمد اباحني - عمر أوبركا - عمر
بومريس - البتول أبلاضي - ابتسام بندريس - السعدية العلمي بناني - خليل عبد اللطيف -
بوجمعة بحار.

1- ي- قرار توقيف مجلس جهة كلميم وادنون بالجريدة الرسمية نونبر 2018

9202

الجريدة الرسمية

عدد 6727 - 11 ربيع الأول 1440 (19 نوفمبر 2018)

المادة الثانية

يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزير الاقتصاد والمالية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الأول 1440 (14 نوفمبر 2018).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ،

الإمضاء : عبد القادر عامر.

وزير الاقتصاد والمالية .

الإمضاء : محمد بنشعرون.

قررا ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على الاتفاق النفطي «GRAND TENDRARA» كما هو مرقق بأصل هذا القرار المشترك والمبرم في 18 من ذي الحجة 1439 (30 أغسطس 2018) بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وشركتي «SOUND ENERGY MOROCCO EAST LIMITED» و «SCHLUMBERGER SILK ROUTE SERVICES LIMITED».

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من محرم 1440 (فاتح أكتوبر 2018).

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،

وزير الاقتصاد والمالية،

وزير الاقتصاد والمالية،

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،

الإمضاء : محمد بنشعرون.

الإمضاء : عزيز رباح.

قرار لوزير الداخلية رقم 3524.18 صادر في 8 ربيع الأول 1440 (16 نوفمبر 2018) يقضي بتمديد توقيف مجلس جهة كلميم - وادنون.

وزير الداخلية،

بناء على قرار وزير الداخلية رقم 1528.18 الصادر في 29 من شعبان 1439 (16 ماي 2018) بتوقيف مجلس جهة كلميم - وادنون وتعيين لجنة خاصة، ولا سيما المادة الأولى منه :

وحيث إن الأسباب التي دعت إلى توقيف مجلس جهة كلميم - وادنون وتعيين لجنة خاصة به، بموجب القرار المشار إليه أعلاه رقم 1528.18، ما تزال قائمة.

وعلى المرسوم رقم 2.93.786 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993) بتطبيق القانون رقم 21.90 المشار إليه أعلاه،

كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.99.210 بتاريخ 9 ذي الحجة 1420 (16 مارس 2000) ولا سيما المادة 60 منه ؛

والمادة 60 من القانون رقم 33.01 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) ؛

والمادة 60 من القانون رقم 33.01 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.203 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) ؛

قرار ما يلي :	قرار ما يلي :
المادة الأولى تقبل لمعادلة الإجازة في الدراسات الأساسية، الشهادة التالية في الترجمة : - Titulo universitario oficial de graduada en traducción e interpretación por la Universidad de Granada, préparé et délivré au siège de la Universidad de Granada - Espagne - le 17 septembre 2015, مشفوعة بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو ما يعادلها. المادة الثانية ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية. وحرر بالرباط في 21 من محرم 1440 (فاتح أكتوبر 2018). الإمضاء : خالد الصمدي.	المادة الأولى يتمدد توقيف مجلس جهة كلميم - واد نون بصورة مؤقتة لمدة ستة (6) أشهر، ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ انتهاء مدة التوقيف المحددة بموجب القرار المشار إليه أعلاه رقم 1528.18. تستمر اللجنة الخاصة، التي تم تعيينها بموجب القرار السالف الذكر رقم 1528.18، في مزاولة مهامها لتصريف الأمور الجارية للمجلس المذكور. المادة الثانية يسند إلى وائي جهة كلميم - واد نون تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية. وحرر بالرباط في 8 ربيع الأول 1440 (16 نوفمبر 2018). الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.
قرار لكتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3064.18 صادر في 21 من محرم 1440 (فاتح أكتوبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.	قرار لكتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3063.18 صادر في 21 من محرم 1440 (فاتح أكتوبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.
كتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي : وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه : وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي : وبعد استشارة اللجنة القطاعية للآداب والعلوم الإنسانية المنعقدة بتاريخ 25 يوليو 2018،	كتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي : وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتتميمه : وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كتاب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي : وبعد استشارة اللجنة القطاعية للآداب والعلوم الإنسانية المنعقدة بتاريخ 25 يوليو 2018،

1- ك- مرسلة المصادقة على استغلال محطة الشاطئ الأبيض لإستخراج معدن الزركون

ما بين 2015-2020

 ROYAUME DU MAROC Ministère du Tourisme Le Ministre 000506		المملكة المغربية وزارة السياحة الوزير Rabat, le..... 13 FFV 2013
---	---	---

A

Madame Le Directeur Général de l'Office National des Hydrocarbures et des Mines

OBJET: Station Plage Blanche - Mise en exploitation du gisement de zircon Bouissafen

Dans le cadre du projet cité en objet et faisant suite à votre demande par laquelle vous nous avez sollicité pour émettre un avis au sujet du projet de la mise en exploitation du gisement de zircon Bouissafen (Province de Guelmim), et suite à la superposition de la zone d'intervention concernant le gisement de zircon à Bouissafen avec l'assiette foncière de la station plage blanche et son extension, j'ai l'honneur de vous informer que la zone de votre projet englobe entièrement l'assiette foncière réservée au projet de la station touristique précitée.

De ce fait, je vous prie de bien vouloir prendre les mesures nécessaires pour démarrer la dite mise en exploitation à partir de la zone de l'embouchure et de finaliser les travaux sur le linéaire de la façade maritime de l'assiette réservée à la station et la libérer de toute activité d'exploitation avant fin 2015.

Lahcen HADDAD

Ministre du Tourisme

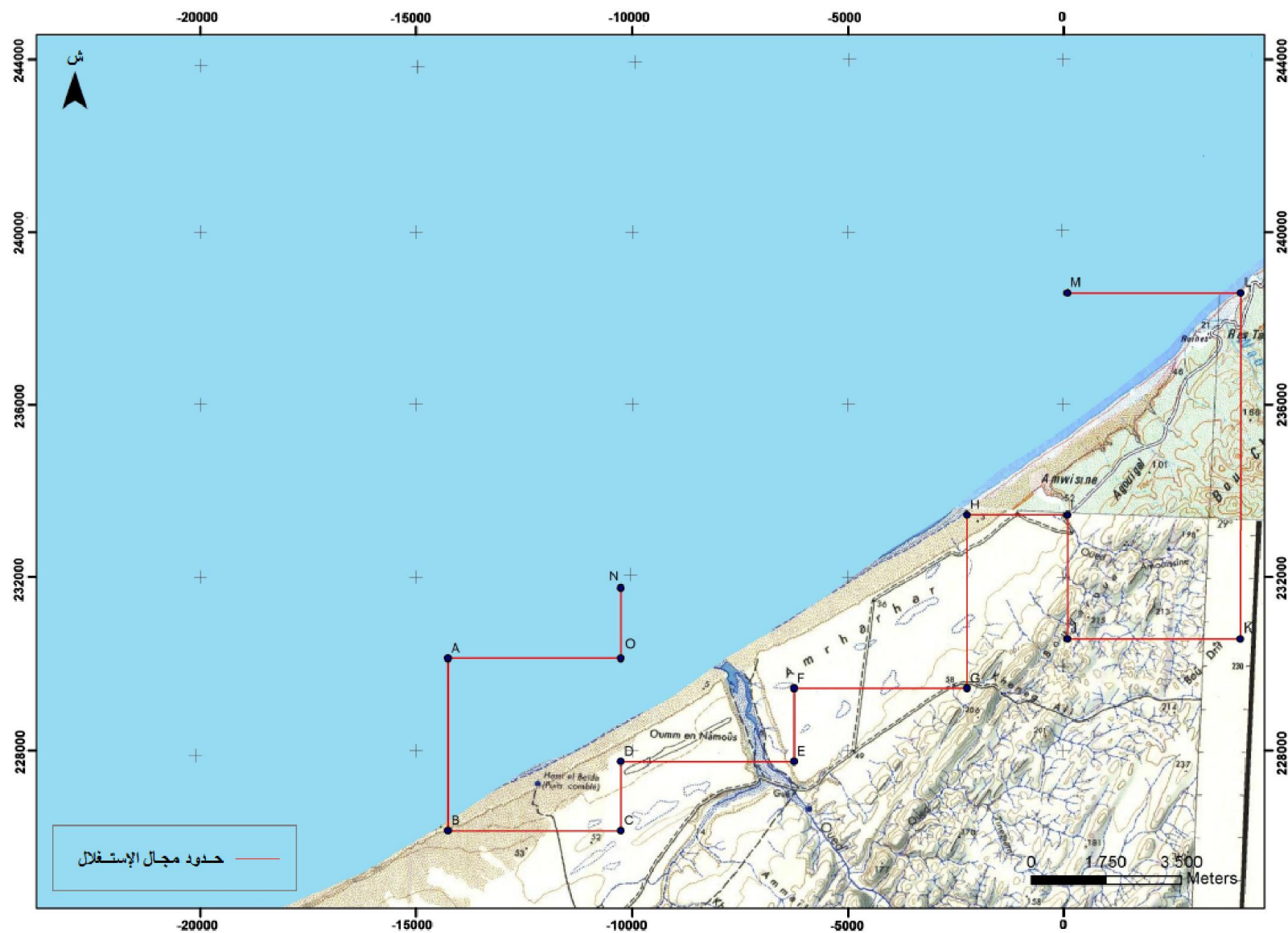
استقبل الوطني للهيدروكربورات
والمعادن
مكتب
25 FEB 2013
ورد بتاريخ
15.5.01
مجلد بحدوث

P.L : Plan de superposition de la zone de mise en exploitation du gisement de zircon Bouissafen avec la station Plage Blanche et son extension

Copie à Monsieur le Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement



خريطة رقم 8-1 : حدود مجال استغلال معدن الزركون بمحطة الشاطئ الأبيض كلميم، 2015-2020



المصدر: المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

الفهرس العام

1.....	مقدمة عامة
3.....	أهمية الموضوع وراهنيته
3.....	دوافع إختيار الموضوع
4.....	إشكالية البحث
5.....	فرضيات البحث
6.....	المقاربة المنهجية
9.....	هيكل البحث

فصل تمهيدي

التراب، الجيوسياسية والجيواستراتيجية

البُعد المحلي والملائمة النظرية

....11....

12.....	مقدمة الفصل التمهيدي : التراب موضوع تعاريف
12.....	I- التراب/ المجال الترابي: عودة للمفهوم ومكانته عند الجغرافيين
13.....	1- التراب : انفتاح جديد في الجغرافية البشرية
14.....	1-1- التراب: أصوله وأبعاده
14.....	1-2- التراب كشكل من أشكال التملك
15.....	1-3- التراب والبعد الزمني: في اتجاه الذاكرة الترابية
16.....	1-4- التراب والبعد الرمزي
16.....	1-5- التراب – الموارد ومرتکز السلطة
18.....	2- من التراب إلى "الترابة"
20.....	3- مستويات التراب : نسق تراتبي من المحلي نحو الشمولي
21.....	4- التراب نتاج لتدخل الفاعلين وبناء جماعي
21.....	II – الفاعل و الاستتراب : السياسات، الاستراتيجيات والرهانات
22.....	1- الفاعل في حقل العلوم الاجتماعية
23.....	2- الفاعل في المقاربة الجغرافية
25.....	3- شبكة الفاعلين : مداخل أفقية وعمودية في إنتاج الديناميات
26.....	3-1- نوعية الفاعلين ومواقعهم المتعددة
28.....	3-2- علاقة الفاعل بمشاريع التراب: عنصر وظيفي في التتميط السياسي المجالي
32.....	4- الجيوسياسية والجيواستراتيجية : بين البعد الشمولي والملائمة النظرية
32.....	4-1- ضوابط منهجية في مفهوم الجيوسياسية المحلية والتموقع النظري لوضعية كلميم
35.....	4-2- الجيواستراتيجية : الموقع، علاقات القرب والوظائف الترابية

- III- مراتب التنمية الترابية : لكل مجال ترابي له تنميته الخاصة.....38
- 1- التنمية المجالية ودلالاتها النظرية.....39
- 2- التنمية المحلية كمرادف وجيه للتنمية الترابية.....39
- 3- التنمية الترابية : مقارنة من مهامها الارتكاز على الفاعل المحلي.....42
- IV- البناء الترابي : آليات الجذب المجالي والتنموي في زمن العولمة.....45
- 1- التسويق الترابي ومحتوى المفهوم من المنظور الجغرافي.....45
- 2- التسويق الترابي بالمغرب: بداية المفهوم وغاياته.....46
- 3- آليات إستراتيجية التسويق الترابي: من أجل التوقع الإيجابي لتحليل الظاهرة- المجال.....47
- 1-3- التشخيص الترابي للمجال والمجتمع باعتبارهم منظومة مزدوجة.....47
- 2-3- أولويات استراتيجية التسويق الترابي كمدخل أساسي للتوقع التنموي والبناء الترابي.....48
- 3-3- التسويق السياسي كوجه آخر للتسويق الترابي والبناء التنموي.....51
- 4- المشروع الترابي والاستشراف المجالي بين حدود المنظور والحس الترابي.....52
- خاتمة الفصل التمهيدي:.....56

الجزء الأول

مدينة كلميم

من الجيوسياسية إلى الجيواستراتيجية
خلفيات إنتاج المجال ومسألة الاندماج
.....57....

- مقدمة الجزء الأول:.....58

الفصل الأول

واد نون: مجال شبه صحراوي جيوسياسي
.....59....

- مقدمة الفصل الأول:.....60

- I-مجال واد نون: من الدينامية الاقتصادية إلى بداية أزمة التراب.....61

- 1- الموقع المجالي لواد نون له مدلول تاريخي متميز في الغرب الإفريقي.....63
- 2- الأدوار السياسية والاقتصادية لمجال واد نون في ظل الدينامية التجارية وتماسك التراب.....66
- 1-2- في المجال السياسي: بناء التراب على أساس الحماية الحدودية أفقيا وعموديا.....66

- 2-2- في المجال الاقتصادي: متغيرات وظيفية لكنها ساهمت في الحفاظ على الدينامية التجارية.....67
 3- كنفدرالية تكتة بمجال وادنون ودور القبيلة كفاعل في الاستمرار ببعد تحالفي.....70
 4- كلميم حاضرة وادنون، مدينة شبه صحراوية ذات أهمية تاريخية وجيوسياسية.....72
 5- كلميم وادنون خلال الظرفية الإستعمارية وإبان الإستقلال : التراب كحدود للمجتمع.....74

II- مركزية كلميم (وادنون) ضمن سياسات وخلفيات إنتاج المدن الصحراوية وشبه الصحراوية.....79

- 1- التمدن بالصحراء، من مجال طارد إلى مجال لاستقطاب السكان.....80
 2- المدينة الصحراوية وشبه الصحراوية ومسألة البعد الوظيفي.....90
 3- فاعلوا الصحراء والممارسة المجالية، بين التحدي التنموي والهاجس السياسي.....110
 3-1- إنتاج النخب بالصحراء والمشروعية السياسية.....110
 3-2- القبيلة كقناة لاتساع السلطة السياسية بالصحراء.....114
 3-3- النخب والتفاعل التنموي ومسألة العمل على الظرفيات.....118
 3-3-1- في المجال البيئي والحفاظ على التوازنات الطبيعية بالمجال الحضري.....119
 3-3-2- في المجال الاجتماعي وتحسين إطار العيش بالمدن.....120
 3-4- خاصية التدبير ونتائجها: إعادة إنتاج البنيات الموروثة في المقاربات السابقة.....121
 4- وقع سياسات الدولة للاحتواء الترابي في الصحراء: سياسة اندماج أم سياسة تمايز ترابي ؟.....122

II- التمييز الترابي والبعد الجيوسياسي الجهوياتي: الأسباب والنتائج.....124

- 1- البعد الجيوسياسي كمحدد أساسي للتمييز الترابي الظرفي بالصحراء المغربية.....124
 1-1- نخبة التجار والتدبير من تدبير السلطان للمجال المحلي.....125
 1-2- جيل المقاومة: نخبة فترة الاستقلال بين تحقيق المكاسب ومسألة المصالحة.....127
 1-3- الجيل السياسي: نخبة ما بعد الاستقلال وبداية القطيعة الفعلية مع السلطات المركزية.....130
 2- مجتمع وادنون والقضية الوطنية، بين ضغوطات التراب والطموح الاجتماعي.....132
 3- تمييز ترابي تحت غطاء الاندماج وتكريس الفوارق المجالية والتفاوتات الاجتماعية.....134
 4- نتائج التمييز الترابي ومبادرات الدولة في ظل التفاوض الاجتماعي.....140
 4-1- الحركات الاحتجاجية نتيجة لسياسات التمييز بين وادنون والساقية الحمراء-وادي الذهب.....140
 4-1-1- احتجاجات شتنبر 1992 نتاج للتمييز، ووقفة لتجاوز الإقصاء.....140
 4-1-2- احتجاجات شتنبر 1999 تميزت بالعفوية وكرد فعل عن الإقصاء الترابي.....141
 4-1-3- احتجاجات ماي 2005 ذات طابع إيديولوجي.....143
 4-1-4- احتجاجات ماي 2008: انعكاس للسياسات التنموية بالصحراء المغربية.....143
 4-1-5- احتجاجات أكتوبر 2010، ظاهرة اجتماعي وباطنها سياسي.....146
 4-2- انتقال الفعل الاحتجاجي من مدن الصحراء المغربية إلى خارجها في الأوساط الجامعية.....147
 4-3- الهجرة السرية بوادنون ومجاله الجهوي وجه آخر لنتائج التمييز الترابي.....148
 5- حكمة وتدبير الدولة بين البعد الاجتماعي والبعد الجيوسياسي.....153

IV - إكراهات البعد الجيوسياسي الجهوياتي وتأثيره على كلميم وادنون ترابا ومجتمعاً.....154

- 1- المحدد الجغرافي ومسألة خصوصية المجالي الجهوياتي لكلميم.....154
 2- النخبة والشباب، والتراب كحقل للصراع السياسي الخفي.....157
 3- رهان تهجين وتجميد التراب بوادنون كمجال ضاغط.....158
 4- العقار كآلية للضبط الاجتماعي والتشرد المجالي.....159
 5- وضعية ترابية مرهونة بين تكيف المجتمع والتموقع إزاء القضية الوطنية.....160

خاتمة الفصل الأول: 167

الفصل الثاني

مدينة كلميم وأبعاد التحول المجالي

..... 168

مقدمة الفصل الثاني: 169

I - صيرورة إنتاج المدينة بكلميم بين الأمس واليوم في ظل مثلث المجال والسكان والقبيلة 169

- 1- ملامح البناء الترابي وردود المجتمع المحلي بالمجال الحضري بكلميم 169
- 1-1- المرحلة الأولى من النشأة إلى سنة 1933: وضعية اندماج المجال الصحراوي 172
- 2-1- المرحلة الثانية من سنة 1934 إلى سنة 1969: تطور المجال في ظل الاستعمار وبعد الاستقلال 173
- 3-1- المرحلة الثالثة، من 1970 إلى 1980: بداية تشكل المجال الحضري 174
- 4-1- المرحلة الرابعة من 1981 حتى 1999: تدبير الهجرة التي أصبحت عامل للاستقطاب الحضري 175
- 5-1- المرحلة الخامسة وتمتد من سنة 2000 إلى حدود سنة 2018: إنتاج أول تصميم للتهيئة 177
- 2- مرفلوجية حضرية مبعثرة ساهمت فيها الظرفية السوسيوسياسية 184
- 1-2- مرفلوجية سكنية يغلب عليها البناء العشوائي 185
- 2-2- قضايا الماء وتحدي الفيضانات الحضرية 189
- 3- دينامية سكانية ساهمت في إنتاج المجال وتوجيه توسعه 195
- 4- المدينة والقبيلة والمجتمع بين البعدين الترابي والسياسي 204
- 1-4- القبيلة فاعل محرك في تشكيل حاضرة وادنون بمجال شبه الصحراء 204
- 2-4- الترابية القبلية والمجال الحضري، امتلاك بسلوكي له دلالاته الرمزية 206
- 5- القبيلة بوادنون والتفاعل السياسي مع القضية الوطنية، بين الخطاب العاطفي وخطاب الاندماج 210

II - الدولة والقبيلة والعقار الحضري بين مقارنة الأمس وتوجه اليوم 225

- 1- الوضعيات الزمانية للعقار الحضري بكلميم ما بين 1975-2018 225
- 1-1- المرحلة الأولى 1975 - 1997 : العقار والتوازنات القبلية 226
- 2-1- المرحلة الثانية 1998 - 2004: بداية طرح المبادرات لتسوية العقار الحضري 227
- 3-1- المرحلة الثالثة 2005-2018: محاولات التسوية في اتجاه تركية دينامية البناء الترابي 230
- 2 - مقارنة الدولة لمعالجة المسألة العقارية بكلميم ما بعد سنة 2005 231
- 3- الوضع الجديد للعقار الحضري وتأقلمه مع المجتمع 233

III - حمولة الامكانيات الترابية وأبعاد التحول المجالي 238

- 1- النشاط التجاري كدعامة للاقتصاد الحضري بكلميم 239
- 2- مبادرات اقتصادية جديدة صاحبها إشكالات عديدة 241
- 1-2- المشروع السياحي للنشاط الأبيض بكلميم ولد منكمشا ومبهما 241
- 2-2- بروز المقاولات الصغرى والمتوسطة كفاعل جديد بالمجالات شبه الصحراوية 247
- 3- الوظيفة الإدارية عامل ساهم في الانتقال الترابي وتأطير المدينة 250
- 1-3- مرحلة التأسيس للهيكلة الإدارية بالمدينة: 1979 - 1991 251
- 2-3- مرحلة توطيد الهيكلة الإدارية بالمدينة: 1992 - 1996 251

3-3- مرحلة التمكين وتوسيع النفوذ الإداري: 1997-2018.....	252
IV-الشرطنج القبلي والسياسي للفاعل المحلي على ضوء البعدين الجيوسياسي والتحول المجالي.....	252
1- وضعيات الممارسة الجماعية للمنتخبين ما بين 1960 و 2021.....	252
1-1- المنتخبون بمدينة كلميم من الإنكماش إلى الاندفاع.....	253
2-1- الجيل الأول 1960-2003: انكماش المنتخبين وتأثرهم بالهامشية السياسية.....	256
2- الجيل الثاني 2003-2021: الثابت والمتغير في ظل تغير مقاربة الدولة للمجال.....	262
3- المجتمع المدني بكلميم من الوضع السوسيو سياسي إلى دينامية المبادرات.....	272
1-3- المجتمع المدني ما بين 1975 و 2005: نسيج جنيني ومهيمن عليه سياسيا.....	272
3-2- دينامية المجتمع المدني بعد سنة 2005 كما وتموقعا في التحولات المجالية.....	274
4- من الهامشية السياسية إلى سيناريوهات الاندماج الترابي مع الصحراء.....	280
خاتمة الفصل الثاني:	281
خاتمة الجزء الأول	283

الجزء الثاني

البناء الترابي بمدينة كلميم

بين التدبير المحلي والإستشراف الجيواستراتيجي

.....284....

مقدمة الجزء الثاني.....	285
-------------------------	-----

الفصل الثالث

تدبير البناء الترابي بكلميم

في ظل المخاض السياسي الجديد

.....286....

مقدمة الفصل الثالث.....	287
-------------------------	-----

I-البناء الترابي من سنة 2005 إلى حدود سنة 2019: بين تكريس التوجهات الإستراتيجية وتسويق

صورة المنتخبين.....	287
---------------------	-----

1- الإنبثاق الترابي والتحول الجيواستراتيجي، أول البوادر الفعلية لمشاريع بناء التراب.....	287
2- المجتمع الحضري بكلميم والبناء الترابي: ردود فعله وتقييمه وإنعكاساته على الترابية.....	304
3- التدبير المالي لنهج البناء الترابي وشكل الرقابة.....	307
4 - التقوية العقاري أهم المشاكل المترتبة عن منجزات البناء الترابي.....	311
5- البناء الترابي بكلميم بين شرعية التدبير والفعالية المجالية.....	315

II- التخطيط الحضري ورهانات إعادة تموقع الفاعلين وإحتكار البناء الترابي.....318

- 1- نتائج وتعثرات تصميم التهيئة لسنة 2001.....319
- 2- تصميم التهيئة الحضرية 2018 وإعادة بلورة رهانات الفاعلين بمقاربات سياسية.....323
- 3- المسألة العقارية والتعرضات جعلت تنزيل تصميم التهيئة 2018 على المحك.....332
- 4- الرهانات السياسية والتعثرات التي صاحبت المصادقة على تصميم التهيئة 2018.....334
- 5- وضعية الوداديات السكنية بالرك الأصفر وارتباط وضعيتها بمآل تصميم التهيئة 2018.....335

III- صراع الفاعلين والفعل الاحتجاجي يعطلان البناء الترابي بمدينة كلميم.....342

- 1- دينامية المجتمع المدني والتموقع في الديناميات الجديدة بالمدينة.....342
- 1-1-الدينامية الجموعية بين الوعي الجموعي والطموح التنموي.....343
- 2-1- تداعيات البعدين القبلي والسياسي في إنتاج النسيج الجموعي بكلميم.....349
- 2- تموقع المجتمع المدني في صراع الفاعلين وتأثيراته على البناء الترابي.....356
- 3- توسيع شبكة الفاعلين في مسألة الصراع بحثا عن التموقع وإحتكار البناء الترابي.....360
- 4- دور الدولة في احتواء صراع الفاعلين والحفاظ على التوازنات المحلية.....374

خاتمة الفصل الثالث:.....376

الفصل الرابع

مدينة كلميم والجيواستراتيجية شبه الصحراوية:

رؤية إستشرافية

.....377

مقدمة الفصل الرابع.....378

I- تعزيز مكانة كلميم في مجالها الجهوي لاستكمال بنائها الترابي.....378

- 1- مشروع المدينة ورهان بلورة مشروع حضري نموذجي بالمجال شبه الصحراوي الموحد.....379
- 2- أهمية المخطط الجماعي للتنمية وبرنامج عمل الجماعة في تأطير المدينة والوظيفة الترابية.....385
- 3- وقع التأثير الاجتماعي على المبادرات المحلية وإشكالية الحكامة.....387
- 4- واقع الشباب يتطلب إستراتيجية التشغيل المحلي في ظل البناء الترابي.....392
- 5- اقتصاد محلي لا يندمج في الديناميات الوطنية لكنه قابل للتموقع مع الاقتصاد الجهوي.....399

II- تحديات ورهانات التموقع الجهوي بين الأقاليم الجنوبية والشمالية للمملكة.....402

- 1- شبكة حضرية واعدة للتموقع الترابي بالمجال شبه الصحراوي.....402
- 2- النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية 2016-2022: إرادة سياسية ذات بعد جيواستراتيجي.....415
- 2-1- البرنامج التنموي لكلميم وادنون كدعامة لتوجهات الدولة بالصحراء.....416
- 2-2- تنزيل النموذج التنموي رهين بالإرادة المحلية للرموز الحضرية.....420
- 3- متطلبات السياسات العمومية لتحقيق التنمية الترابية في الأفق الجيواستراتيجي.....421
- 4- المجالات شبه الصحراوية والرهان الترابي في ظل الجهوية المتقدمة.....420
- 5- المجتمع المدني الحضري شبه الصحراوي بكلميم ورهان المواكبة.....423

III- رهان تقوية الشراكات الجيواستراتيجية السياحية مع جزر الكناري الإسبانية.....	425
1- إبراز قيمة ودلالة البعد التراثي للمعالم التاريخية بالمدينة.....	425
2- المشروع السياحي بجهة كلميم وادنون ورهان التهيكّل والإفتتاح على الأسواق الخارجية.....	427
3- التواصل الترابي عبر التسويق لأدوار الفاعلين وخصوصيات المجال.....	434
IV- مركزية جهة كلميم وادنون في إطار الانفتاح على الأقاليم الجنوبية والعمق الإفريقي.....	434
1- الموقع الجيواستراتيجي يسمح للعب دور التنافسية الترابية ويعزز التهيكّل نحو إفريقيا.....	435
2- أفق مبادرة الحكم الذاتي والتوجهات الجيواستراتيجية بالجهات الجنوبية.....	448
خاتمة الفصل الرابع.....	452
خاتمة الجزء الثاني:.....	454
خاتمة عامة:.....	455
الببليوغرافيا.....	456
لائحة الجداول.....	479
لائحة الخرائط.....	483
لائحة الأشكال.....	485
لائحة الخطاطات.....	487
لائحة الصور.....	488
ملحق الإستثمارات.....	490
الملحق رقم (1): وثائق مختلفة.....	500
الفهرس العام.....	530